المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم الكتاب والسنة
الدراسات العليا





العقد النضيد في شرح القصيد

لأبي العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ت(٧٥٦هـ)

(من باب الفتح والإمالة وبين اللفظين إلى آخر باب اللامات)

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الكتاب والسنة

إعداد الطالب:
أحمد بن علي بن حيان حريصي

إشراف فضيلة الشيخ
د. عبدالقيوم عبدالغفور السندي
الأستاذ المساعد بقسم القراءات

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي): أحمد بن علي بن حيان حرضي كلية: الدعوة وأصول الدين قسم: الكتاب والسنة

الأطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تخصص: الكتاب والسنة

عنوان الأطروحة: العقد النضيد في شرح القصيد لأبي العباس أحمد بن يوسف (السمين الحلبي) المتوفى سنة (٧٥٦هـ) من أول باب الفتح والإمالة وبين اللفظين إلى آخر باب اللامات (دراسة وتحقيق)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين،، وبعد:

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه، والتي تمت مناقشتها بتاريخ ١٤٢٤/٧/٢٦هـ، بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث قد تم عمل اللازم؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق

أعضاء اللجنة

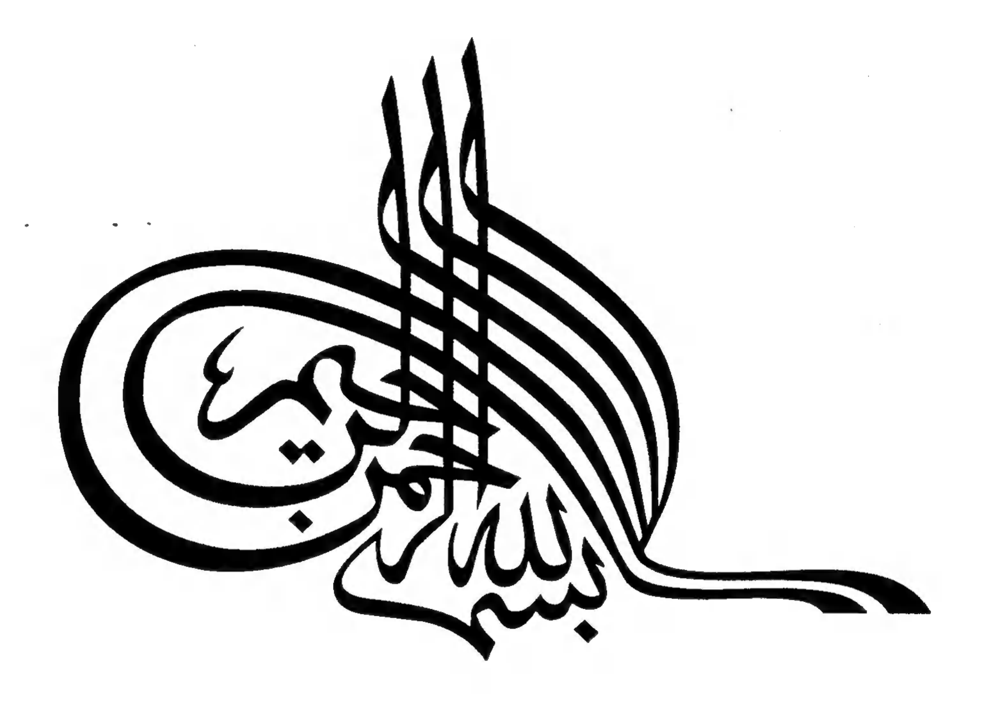
المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الداخلي
الاسم: د/ عبدالقيوم بن عبدالغفور السندي	الاسم: د/ محمد ولد سيدي الحبيب	الاسم: أ.د/ شعبان محمد إسماعيل
التوقيع:	التوقيع:	التوقيع:

رئيس قسم الكتاب والسنة

الاسم: د/ مطر أحمد الزهراني

التوقيع:

* يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة.


بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: العقد النضيد في شرح القصيد، لأبي العباس أحمد بن يوسف المعروف بـ(السمين الحلبي) المتوفى سنة (٧٥٦هـ) [من أول باب الفتح والإمالة وبين اللفظين إلى آخر باب اللامات] .

ويعد هذا الشرح من أوسع شروح متن الشاطبية، فهو شرح موسوعي يعنى بشرح الأبيات وإعرابها وتوجيه القراءات الواردة في الأبيات .

وقد أثنى على هذا الشرح بعض العلماء كابن الجزري والقسطلاني وامتاز الشرح أيضاً بتعقبه على بعض شراح الشاطبية قبله وخاصة شرحي أبي شامة، وأبي عبدالله .

وقد قدمت بمقدمة اشتملت على أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وخطة البحث والمنهج الذي سرت عليه في تحقيق الكتاب، ثم التمهيد واشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تراجم موجزة للقراء السبعة ورواهم .

المبحث الثاني: أهم المؤلفات في الإمالة والراءات .

المبحث الثالث: عناية العلماء بنظم حرز الأماني .

ثم الدراسة واشتملت على فصلين:

الفصل الأول: دراسة موجزة عن الناظم والشارح .

الفصل الثاني: دراسة موجزة عن الكتاب "العقد النضيد" .

ثم النص المحقق .

ثم الخاتمة واشتملت على أهم نتائج البحث وبعض المقترحات .

ثم أردفت بفهارس علمية واشتملت على:

فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث والآثار، وفهرس القراءات الشاذة، وفهرس الأشعار، وفهرس الأعلام، وفهرس الأماكن والبلدان، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات .

وصلى الله على نبينا محمد على آله وصحبه وسلم .

* *   * ** *   * *

المقدمـــة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم،، أما بعد : -

فإن من جسيم ما خص الله به أمة نبينا محمد ﷺ من الفضيلة، وشرفهم به على سائر الأمم من المنازل الرفيعة، وحباهم به من الكرامة، حفظه ما حفظ عليهم -جل ذكره وتقدست أسماؤه- من وحيه وتتريله، الذي جعله على حقيقة نبوة نبيهم ﷺ دلالة، وعلى ما خصه به من الكرامة علامة واضحة،وحجة بالغة، أوضح فيه الشرائع والأحكام ، وفضله على كل الكلام فقال ﷻ : ﴿ وَإِنَّهُۥ لَكِتَـٰبٌ عَزِيزٌ * لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَـٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ وقال ﷻ في موضع آخر: ﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَـٰبًا مُّتَشَـٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ .

وإن من أحق ما صرفت إلى علمه العناية، وبلغت في معرفته الغاية، ما كان لله في العلم به رضى، وللعالم به إلى سبيل الرشاد هدى، وإن أجمع ذلك لباغيه كتاب الله الذي لا ريب فيه، وتتريله الذي لا مرية فيه، وإن من أشرف العلوم الشرعية وأولاها بالاهتمام والرعاية علم القراءات وذلك لشدة تعلقه بأشرف الكتب السماوية المترله لذلك عني علماء الإسلام سلفاً وخلفاً بوضع التآليف المفيدة في هذا العلم، ما بين مطول ومختصر، وما بين منظوم ومنثور، وأحسن المنظومات في هذا العلم: القصيدة اللامية الموسومة بـ "حرز الأماني ووجه التهاني" للإمام الشاطبي رحمه الله تعالى فإنها جمعت ما تواتر عن الأئمة القراء السبعة، وهي أول قصيدة في هذا العلم قصد بها مؤلفها تيسير هذا الفن وتقريب حفظه وهي مع هذا تعتبر من عيون الشعر بما اشتملت عليه من عذوبة الألفاظ ورصانة الأسلوب وجمال المطلع والمقطع، وروعة

المعنى وبديع الحكم ، وحسن الإرشاد، فلا عجب أن يتلقاها العلماء في سائر الأعصار والأمصار بالقبول ويعنوا بها أعظم عناية ويتسابقوا إلى شرحها وكشف ألفاظها وأسرارها واستخراج دررها وجواهرها، وإن من أوسع من تصدى لشرح هذه القصيدة "أبا العباس أحمد بن يوسف بن محمد المعروف بالسمين الحلبي المتوفى سنة (٧٥٦هـ) وقد أثنى العلماء على هذا الشرح حيث قال عنه ابن الجزري: " شرح الشاطبية شرحاً لم يسبق إلى مثله " (١).

وقال عنه القسطلاني: " شرح الشاطبية شرحاً جليلاً أجاد وأشاد وقفت عليه وطالعته وانتفعت منه كثيرا " (٢)، لذلك كله أحببت أن أشارك بتحقيق جزء من الجزء المتبقى من الكتاب وهو : من أول "باب الفتح والإمامة وبين اللفظين، إلى آخر باب اللامات" إذ أن الكتاب قد افتتح تحقيقه الدكتور/ أيمن رشدي سويد في رسالته المقدمة إلى كلية اللغة العربية فرع اللغة والنحو والصرف في عام ١٤١٨هـ.

* * * * * *

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

إن تحقيق كتب التراث تحقيقاً علمياً له أهميته البالغة لمافي ذلك من إخراج تلك الكتب. ونشرها في أحسن صورة . ومنها كتب القراءات على وجه الخصوص. وذلك لكثرة مايزال مخطوطاً منها إلى الآن. ومن تلك الكتب. كتاب (العقد النضيد في شرح القصيد) لأبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد السمين الحلبي (٧٥٦هـ) وقد اخترت الكتاب لما له من ميزات وهي:

١- أنه يقدم لكل باب من أبواب الأصول بمقدمة يتحدث فيها عن موضوع الباب بإسهاب، وما قاله العلماء في هذا الباب، كما يتكلم عن سبب إتيان الناظم بهذا الباب في هذا الموضع .

(١) غاية النهاية: (٥٢/١) .

(٢) الفتح المواهبي: (٩٥) .

٢- يتكلم عن مفردات البيت من حيث اشتقاقها اللغوي وما يتصل بذلك من استشهادات شعرية.

٣- يتعرض لكلام الناظم من أمور بلاغية كالاستعارة والتشبيه والتضمين والمجاز وأنواع البديع.

٤- يقوم بإعراب الكلمات وجمله، وإن كان في شيء منها أكثر من وجه ذكره مع بيان مذاهب النحاة في المسائل الخلافية.

٥- نقله وتعقبه لبعض الشروح وخاصة إبراز المعاني لأبي شامة. واللآلي الفريدة لأبي عبد الله الفاسي.

٦- يقوم بتوجيه القراءات التي حوتها الشاطبية، ويذكر علل القراءات.

٧- أن الكتاب يعتبر لإمام من أئمة القراءات والنحو.

٨- تحقيقه لمسائل القراءات.

* * * * * *

خطة البحث: وقد قسمت البحث على قسمين:

أولاً : قسم الدراسة

ثانياً: قسم التحقيق.

ويسبق ذلك مقدمة وتمهيد.

فأما المقدمة : فتتضمن ما يلي:

١- أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

٢- خطة البحث .

٣- عملي في المخطوط.

وأما التمهيد فيتضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: ترجمة القراء السبعة وأهم رواهم.

المبحث الثاني: أهم المؤلفات في الإمالة والراءات.

المبحث الثالث: عناية العلماء بنظم "حرز الأماني ووجه التهاني" .

القسم الأول: قسم الدراسة ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول: دراسة موجزة عن الناظم والشارح: ويشمل على مبحثين

المبحث الأول: دراسة موجزة عن الناظم ــ الشاطبي رحمه الله ، ويشتمل على سبعة مطالب.

المطلب الأول: اسمه وكنيته ونسبه ومولده.

المطلب الثاني: طلبه للعلم ورحلاته.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه وسنده في القراءات.

المطلب الرابع: عقيدته.

المطلب الخامس: مذهبه الفقهي.

المطلب السادس: مؤلفاته.

المطلب السابع: ثناء العلماء عليه ووفاته.

المبحث الثاني: دراسة موجزة عن الشارح ــ السمين الحلبي ــ وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اسمه وكنيته ونسبه ومولده.

المطلب الثاني: عصر المؤلف من الناحية السياسية ، والعملية.

المطلب الثالث: طلبه للعلم ورحلاته وشيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: عقيدته ومذهبه الفقهي.

المطلب الخامس: مؤلفاتـــــه .

المطلب السادس: ثناء العلماء عليه ووفاته.

الفصل الثاني : دراسة موجزة عن الكتاب العقد النضيد: وتشتمـــل علـــى خمسة مباحث.

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب.

المبحث الثاني: توثيق نسبته إلى المؤلف.

المبحث الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

المبحث الرابع: مميزات الكتاب وأهم المآخذ عليه.

المبحث الخامس: وصف النسخ الخطية للكتاب.

ثانياً: قسم التحقيق:

ويشتمل على:

أ) **النص المحقق** وهو : من أول باب الفتح والإمالة وبـــين اللفظـــين إلى آخر باب اللامات"

ب) **الخاتمة** : وتحتوى على أهم النتائج الاقتراحات.

ج) **الفهارس العلمية** وتشتمل على :

١- الآيات القرآنية .

٢- الآحاديث والآثار.

٣- القراءات الشاذة.

٤- فهرس الأشعار

٥- فهرس الأعلام .

٦- فهرس والأماكن والبلدان.

٧- فهرس المصادر والمراجع.

٨- فهرس الموضوعات.

عملي في التحقيق:

يتلخص منهج التحقيق في النقاط التالية:

١- كتابة النص المحقق وفق القواعد الإملائية الحديثة .

٢- كتابة الآيات على الرسم العثماني وفق المصحف المضبوط على رواية حفص عن عاصم، إلا في المواضع التي يورد الشارح قراءة أخرى فإني أضبطها على القراءة التي أوردها الشارح.

٣- عزوت الآيات الكريمة الواردة في النص بذكر أرقامها مع عزوها إلى سورها، وفي حالة تكرارها أذكر الموضع الأول منها وأسبقه بقولي: من مواضعها سورة كذا آية كذا. وإن كان عزو الآية قد مر قريباً فإني لا أعيد عزوها مرة أخرى.

٤- ضبطت بالشكل أبيات الشاطبية وجعلتها في مستطيل لتتميز عن غيرها من الأبيات .

أما النص المحقق فضبطت منه الكلمات المحتاجة إلى ضبط خوف اللبس.

٥- أثبت علامات الترقيم والأقواس (المناسبة) بالشكل الذي يوضح للقارئ العبارة ويزيل عنه اللبس.

٦- تخريج الأحاديث الواردة ونقل أقوال أهل العلم في بيان درجة الحديث، إلا إذا كان الحديث في الصحيحين فإني أكتفي بالعزو إليهما فقط.

٧- ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في النص المحقق (دون الوارد ذكرهم في الدراسة ودون الصحابة) مع بيان مصادر تراجمهم، ونبهت على أن بعضهم تقدمت ترجمته إن احتيج إلى ذلك.

٨- خرجت الأبيات الشعرية المذكورة في النص مع عزوها إلى مصادرها وبيان موضع الاستشهاد منها بإيجاز إذا لم يذكره الشارح رحمه الله.

٩- أوضحت بعض عبارات الشارح الغامضة.

١٠- أثبت بين حاصرتين أرقام لوحات النسخة (ص) لتسهيل الرجوع للمخطوط أو المقابلة بين النسخ لمن أراد ذلك، فمثلا [٩/أ] يدل على نهاية الصحيفة الأولى اليمنى من اللوحة التاسعة، وأما نهاية الصحيفة الثانية اليسرى من اللوحة نفسها فيشار إليها بالرقم [٩/ب] .. وهكذا .

١١- وضعت عناوين بارزة لبعض محتويات الكتاب وجعلتها بين حاصرتين وسط الصحيفة. ونبهت على أن ذلك من تصرفي في الموضع الأول فقط.

١٢- تخريج مسائل النحو من أمات الكتب دون التوسع في ذلك. باعتبار أن الكتاب في فن القراءات والرسالة المسجلة مقدمة إلى قسم الكتاب والسنة.

١٣- إذا اتفقت النسخ على خطأ في كلمة أو كلمة غير مناسبة أثبت الصواب أو المناسب في النص وأشير في الهامش إلى ما في النسخ.

١٤- نظراً لكثرة التصحيفات والتحريفات في النسخة (م) فإني ضربت صفحاً عن الإشارة إلى ذلك لئلاً أثقل الحواشي.

١٥- إذا كان الساقط أكثر من كلمتين جعلته بين حاصرتين ونبهت على ذلك في الحاشية.

١٦- إذا كان سقوط الكلمة مؤثراً في النص عبرت بقولي كلمة كذا سقطت من النسخة كذا وإن لم يكن سقوطها مؤثراً قلت كلمة كذا ليست في النسخة كذا.

١٧- قمت بعمل فهارس علمية ، تخدم الكتاب وتعين الباحث.

وبعد فإني أشكر الله تعالى أن وفقني لإتمام هذا البحث، فالحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً ثم أخص بالشكر والدعاء والدي الكريمين اللذين ما فتئا في نصحي وتوجيهي والدعاء لي، فلا أملك لهما إلا أن أقول ﴿ رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لفضيلة شيخي والمشرف على هذه الرسالة فضيلة الدكتور: عبد القيوم بن عبد الغفور السندي على ما بذله في قراءة هذه الرسالة وعلى توجيهاته السديدة والنافعة فأسأل الله أن يجزيه عني خيراً وأن يبارك له في علمه وعمله.

ولا أنسى في هذا المقام أن أتوجه بالدعاء لفضيلة شيخي عبد الغفار بن عبد الفتاح الدروبي الذي تشرفت بالتتلمذ عليه وتلقي علم القراءات على يديه فأسأل الله أن يجزيه عني خيراً ويحفظه ويكلأه برعايته.

كما أشكر كل من قدم لي يد العون في هذا البحث سواء كان بمشورة علمية أو إعارة كتاب أو غير ذلك.

وبعد فإني قد بذلت ما في وسعي لإخراج هذا البحث على أكمل صورة ممكنة فما كان فيه من صواب فالفضل من الله سبحانه وتعالى ، وما كان فيه من نقص وزلل فمن نفسي والشيطان، ولكن حسبي أني لم أدخر جهداً.

وأسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وألا يجعل لأحد من خلقه فيه نصيباً إنه جوداً كريم، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

* * * * * *



ويتضمن ثلاثة مباحث : -

* **المبحث الأول**: ترجمة القراء السبعة وأهم رواتهم .
* **المبحث الثاني**: أهم المؤلفات في الإمالة والراءات .
* **المبحث الثالث**: عناية العلماء بنظم (حرز الأماني ووجه التهاني).

* * * * * *

المبحث الأول: ترجمة القراء السبعة وأهم رواتهم

أولاً: الإمام نافع المدني :

١- اسمه ونسبه وكنيته وبلده :

هو: نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم، مولى جَعْونة بن شعوب الليثي، حليف حمزة بن عبدالمطلب [(١)].

اختلف في كنيته فقيل: يكنى أبا الحسن، وقيل: أبا عبدالرحمن، وقيل: أبا محمد وأبا عبدالله، وقيل: أبا نعيم، وقيل: أبا رويم، وهي أشهرها كما قال الذهبي [(٢)].

أصله من أصبهان، وكان أسود اللون حالكاً، صبيح الوجه، حسن الخلق، فيه دعابة[(٣)].

٢- شيوخه:

لقد تعدد شيوخ الإمام نافع حيث قال عن نفسه: « قرأت على سبعين من التابعين » [(٤)].

قال أبو عمرو الداني: قرأ على عبدالرحمن الأعرج، وأبي جعفر -القارئ-، وشيبه بن نِصاح، ومسلم بن جندب، ويزيد بن رومان، وصالح بن خوات [(٥)].

---

(١) انظر: طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم لأمين الدين بن السلار: (٧٠)، وطبقات القراء للذهبي: (١٠٤/١) .

(٢) انظر: طبقات القراء: (١٠٤/١) .

(٣) انظر: طبقات القراء: (١٠٤/١)، وغاية النهاية: (٣٣٠/٢) .

(٤) انظر: طبقات القراء السبعة: (٧٠)، وغاية النهاية: (٣٣٠/٢) .

(٥) طبقات القراء: (١٠٥/١) .

وسمع من: نافع مولى ابن عمر، وعامر بن عبدالله بن الزبير، وأبي الزناد، وعبدالرحمن بن القاسم، وغيرهم [1].

٣- تلاميذه:

قرأ عليه جماعة وأشهر من روى عنه: عيسى بن مينا -قالون-، وعثمان بن سعيد -ورش-، وإسحاق المسيبي، وإسماعيل بن جعفر، وهم المكثرون عنه[2].

وقد روى عنه أيضاً جماعة ليسوا بكثرتهم في الرواية وهم: خارجة ابن مصعب، وابن هب، وابن جماز، ومعلى بن دحية، وابن أبي أويس، وغيرهم[3].

٤- ثناء العلماء عليه ووفاته :

كان نافعٌ رئيس المدينة في القراءة .

قال الليث بن سعد: قدمت المدينة سنة مائة، فوجدت رأس الناس في القراءة نافعاً.

وقال ابن مجاهد: كان نافع عالماً بوجوه القراءات، متبعاً لآثار الأئمة الماضين.

وقال سعيد بن منصور: سمعت مالك بن أنس يقول قراءة أهل المدينة سنة، قيل له: قراءة نافع؟ قال: نعم .

عن الأصمعي قال: كان نافع من القراء والعبّاد والفقهاء، جالسته.

توفي سنة (١٦٧هـ) وكان من أبناء التسعين رحمه الله [4].

---

(١) طبقات القراء: (١/١٠٥) .

(٢) القراءات الثماني للقرآن الكريم للإمام العماني: (٥٠) .

(٣) انظر: غاية النهاية: (٢/٣٣١)، والقراءات الثماني للعماني: (٥٠) .

(٤) انظر: طبقات القراء: (١/١٠٨)، وطبقات القراء السبعة: (٧٠) .

وله راويان :

أ ـ قالون :

١- اسمه ونسبه وكنيته وبلده [1]:

هو عيسى بن ميناء بن وردان بن عيسى بن عبدالصمد بن عمر بن عبدالله الزرقي، ويقال: المري، مولى بني زهرة أبو موسى، لقب بـ"قالون"[2] لجودة قراءته، يقال: إنه ربيب نافع، وكان قارئ المدينة ونحويها .

وقالون أصله من الروم، كان جد جده "عبدالله" من سبي الروم من أيام عمر بن الخطاب، فقدم به من أسره إلى عمر بالمدينة، وباعه فاشتراه بعض الأنصار فهو مولى محمد بن محمد بن فيروز. ولد سنة (١٢٠هـ) .

٢- شيوخه [3]:

قرأ على نافع، وعيسى بن وردان، وروى الحديث عن نافع شيخه، وعن محمد بن جعفر بن أبي كثير، وعبدالرحمن بن أبي الزناد، وغيرهم .

٣- تلاميذه :

قرأ عليه بشر كثير منهم: ولداه أحمد وإبراهيم، وأحمد بن يزيد الحلواني، ومحمد بن هارون أبو نشيط، وأحمد بن صالح المصري، وغيرهم .

٤- ثناء العلماء عليه ووفاته :

قال ابن أبي حاتم: كان أصم يقرئ القرآن ويفهم خطأهم، ولحنهم بالشفة.

---

(١) انظر: طبقات القراء: (١/١٧٤) .

(٢) وهي كلمة رومية تعني جيد، لقبه بها شيخه نافع. انظر: غاية النهاية (١/٦١٥) .

(٣) طبقات القراء: (١/١٧٤)، غاية النهاية (١/٦١٥) .

قال الذهبي: لم يزل يقرئ القرآن على نافع حتى مهر وحذق، وتبتل لإقراء القرآن والعربية، وطال عمره وبعد صيته [1].

قال الذهبي: توفي سنة (٢٢٠هـ) عن نيف وثمانين سنة، وقد غلط من زعم أنه مات سنة (٢٠٥هـ)، والله أعلم [2].

ب) ورش :

١ - اسمه ونسبه وكنيته وبلده :

هو عثمان بن سعيد بن عبدالله بن عمرو بن سليمان، وقيل: عثمان بن سعيد بن عدي بن غزوان بن داود بن سابق القبطي، مولى آل الزبير بن العوام .

يكنى أبا سعيد، وقيل: أبا عمرو، وقيل: أبا القاسم، شيخ القراء بمصر .

لقبه شيخه نافع بـ"ورش" لشدة بياضه، والورش: لبن مصنوع، وقيل: بل لقب بالورشان: وهو طائر معروف، ثم خفف وقيل ورش .

وكان لا يكره ذلك بل يعجبه ويقول: أستاذي نافع سماني به .

كان أشقر، أزرق، سميناً، مربوعاً، ويلبس مع ذلك ثياباً مقدرة [3]. ولد سنة (١١٠هـ) بمصر .

٢ - شيوخه :

لم يشتهر ورش بكثرة الشيوخ .

ورحل إلى نافع وقرأ عليه عدة ختمات، وقال الذهبي: ولا أعلم له رواية عن

(١) انظر: طبقات القراء: (١٧٤/١)، والسير: (٣٢٦/١٠) .

(٢) المراجع السابقة .

(٣) انظر: طبقات القراء: (١٧١/١)، وغاية النهاية (٥٠٢/١) .

غيره[١]. وذكر الهذلي أنه روى الحروف عن عبدالله بن عامر الكريزي، وإسماعيل القسط وغيرهما. وقال ابن الجزري: وفي صحة هذا كله نظر، ولا يصح [٢].

٣ – تلاميذه :

قرأ عليه أحمد بن صالح الحافظ، وداود بن أبي طيبة، وأبو يعقوب الأزرق، وعبدالصمد بن عبدالرحمن بن القاسم العتقي، ويونس بن عبدالأعلى، وغيرهم[٣].

٤ – ثناء العلماء عليه ووفاته :

قال الذهبي: كان ثقة في القراءة، حجة، انتهت إليه رياسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه. واشتغل بالقراءة والعربية ومهر فيهما [٤].

وقال ابن الجزري: شيخ القراء والمحققين، وإمام أهل الأداء والمرتلين، توفي بمصر سنة (١٩٧هـ) عن سبع وثمانين سنة [٥].

* * * * * *

ثانياً : الإمام ابن كثير المكي :

١ – اسمه ونسبه وكنيته وبلده :

هو عبدالله بن كثير بن عمرو بن عبدالله بن راذان بن فيروزان بن هرمز، الإمام أبو معبد المكي الداري، وهو مولى عمرو بن علقمة الكناني .

(١) طبقات القراء: (١٧١/١) .

(٢) غاية النهاية (٥٠٢/١) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) طبقات القراء: (١٧١/١) .

(٥) غاية النهاية: (٥٠٢/١) .

يكنى: أبا عباد، وقيل: أبو بكر[1] وقيل: أبو معبد، قال الذهبي: هو أقواها[2].

أصله فارسي، وكان دارياً بمكة، واختلف في معنى الداري .

فقيل: هو العطار، قال الذهبي: مأخوذ من عطر دارين، وهي موضع بنواحي الهند[3]، ولكن الصحيح أن دارين فرضة بالبحرين، كان يجلب إليها المسك من الهند[4]، وقيل: إنه من بني عبدالدار، وقيل: إنه بطن من لخم .

وقال الأصمعي: كان عطاراً .

قال الذهبي: قلت: وهو الحق وابن كثير من أبناء فارس الذين بعثهم كسرى إلى صنعاء اليمن، فطردوا عنها إلى الحبشة .

٢- شيوخه :

قال الداني: قرأ على عبدالله بن السائب[5]: وضعف هذا القول الحافظ أبو العلاء الهمذاني، وقال ابن الجزري: ليس ذلك ببعيد قد أدرك غير واحد من الصحابة وروى عنهم [6].

وقرأ على مجاهد، ودرباس مولى ابن عباس. وحدث عن عبدالله بن الزبير، وعبدالرحمن بن مطعم، وعمر بن عبدالعزيز. وغيرهم [7].

---

(١) الوجيز للأهوازي: (٦٧) .

(٢) طبقات القراء: (١/٦٩). وانظر: المفردات السبع للداني: (٥٥) .

(٣) طبقات القراء: (١/٦٩) .

(٤) انظر: معجم البلدان: (٢/٤٩٢)، وغاية النهاية: (١/٤٤٣) .

(٥) المفردات السبع: (٥٧) .

(٦) غاية النهاية: (١/٤٤٣) .

(٧) طبقات القراء: (١/٦٩) .

٣- تلاميذه :

قرأ عليه خلق منهم: أبو عمرو بن العلاء، وإسماعيل بن عبدالله القسط، وإسماعيل بن مسلم وجرير بن حازم، والحارث بن قدامة، والخليل بن أحمد. وغيرهم.

وحدث عنه أيوب السختياني، وقرة بن خالد، وإسماعيل بن أمية، وآخرون.

٤- ثناء العلماء عليه :

قال ابن معين: ثقة [(١)].

وقال أبو عبيد القاسم بن سلاّم: كان من قراء أهل مكة، وإليه صارت قراءة أهل الكوفة وأكثرهم وبه اقتدوا فيها [(٢)].

وقال الذهبي: انتهت إليه الإمامة بمكة في تجويد الأداء.

توفي سنة (١٢٠هـ)، وعاش خمساً وسبعين سنة [(٣)].

وله راويان :

أ) البزي :

١- اسمه ونسبه وكنيته وبلده :

هو أحمد بن محمد بن عبدالله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة، مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام .

يكنى: أبا الحسن. ولد سنة (١٧٠هـ) .

---

(١) السير: (٥/٣١٩) .

(٢) المفردات السبع: (٥٥) .

(٣) طبقات القراء: (١/٧٠) .

قال البخاري: اسم أبي بَزَّة بشار مولى عبدالله بن السائب المخزومي، وأبو بَزَّة فارسي، وقيل: همداني، أسلم على يد السائب بن صيفي المخزومي [(١)].

٢- شيوخه :

قرأ على عكرمة بن سليمان، وأبي الإخريط، ووهب بن واضح، وقرأ على أبيه، وعبدالله بن زياد. وسمع من ابن عيينة، وغيرهم .

٣- تلاميذه :

قرأ عليه إسحاق بن محمد الخزاعي، والحسن بن الحباب، وأحمد بن فرح، وأبو عبدالرحمن عبدالله بن علي، وأبو جعفر محمد بن عبدالله اللهيبان، وأبو العباس احمد بن محمد اللهبي وروى عنه القراءة قنبل، وحدث عنه أبو بكر أحمد بن عميد ابن أبي عاصم النبيل، وغيرهم [(٢)].

٤- ثناء العلماء عليه ووفاته :

قال الذهبي: أذن بالحرم أربعين سنة [(٣)].

وقال ابن الجزري: أستاذ محقق ضابط متقن. وقال: كان إماماً في القراءات محققاً ضابطاً، متقناً لها، ثقة فيها، انتهت إليه رياسة مشيخة الإقراء بمكة .

توفي بمكة سنة (٢٥٠هـ) عن ثمانين سنة [(٤)].

---

(١) طبقات القراء: (٢٠٣/١) .

(٢) غاية النهاية: (١٢٠/١) .

(٣) طبقات القراء: (٢٠٣/١) .

(٤) غاية النهاية: (١١٩/١)، والنشر: (١٢١/١) .

ب) قنبل :

١- اسمه ونسبه وكنيته وبلده :

هو محمد بن عبدالرحمن بن خالد بن محمد بن سعيد بن جرجة أبو عمرو الداني، مولاهم المكي الملقب بـ"قنبل" .

قال الداني: يقال هم أهل بيت بمكة يعرفون بالقنابلة[1]، وقيل غير ذلك .

ولد سنة (١٩٥هـ) .

٢- شيوخه :

أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن محمد بن عون النبال، وعن البزي .

٣- تلاميذه :

روى عنه عرضاً أبو ربيعة محمد بن إسحاق وهو من أجل أصحابه، ومحمد بن عبدالعزيز بن عبدالله بن الصباح، وإسحاق بن أحمد الخزاعي، ومحمد بن حمدون، وأحمد بن موسى بن مجاهد، ومحمد بن أحمد بن شنبوذ، وغيرهم .

٤- ثناء العلماء عليه ووفاته :

قال الذهبي: شيخ المقرئين، وقال: انتهت إليه رياسة الإقراء لعلو إسناده. وقال: كان قد ولي في وسط عمره شرطة مكة فحمدت سيرته [2].

وقال ابن الجزري: شيخ القراء بالحجاز .

توفي سنة (٢٩١هـ) عن ست وتسعين سنة [3].

---

(١) التيسير: (٤) .

(٢) طبقات القراء: (١/٢٧٣) .

(٣) غاية النهاية: (٢/١٦٥) .

ثالثاً : الإمام أبو عمرو البصري :

١- اسمه ونسبه وكنيته وبلده :

اختلف في اسمه ولكن الصحيح أنه "زَبَّان" بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبدالله بن الحسين بن الحارث بن جلهمة بن حجر بن خزاعي بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم بن مر، أبو عمر التميمي المازني البصري، ولد سنة ثمان وستين، وقيل: سنة سبعين، وقيل: سنة خمس وستين، وقيل: سنة خمس وخمسين [١].

٢- شيوخه :

قال ابن الجزري: ليس في القراء السبعة أكثر شيوخاً منه .

سمع أنس بن مالك وخيره، وقرأ على الحسن بن أبي الحسن البصري، وحميد بن قيس الأعرج، وأبي العالية رفيع بن مهران على الصحيح، وسعيد بن جبير، وشيبة بن أبي نصاح، وعاصم بن أبي النجود، وعبدالله بن كثير المكي، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، ومجاهد، وغيرهم [٢].

٣- تلاميذه :

قرأ عليه خلق كثير منهم: يحيى بن المبارك اليزيدي، وعبدالوارث التنوري، وشجاع البلخي، وابن المبارك، ويونس بن حبيب النحوي، وعبدالوهاب بن عطاء الخفّاف، وعبيد بن عقيل الهلالي، وغيرهم [٣].

---

(١) انظر: طبقات القراء: (٩١/١)، ووفيات الأعيان: (٤٦٦/٣) .

(٢) غاية النهاية: (٢٨٨/١) .

(٣) انظر: السير: (٤٠٨/٦)، وغاية النهاية: (٢٨٨/١) .

٤- ثناء العلماء عليه ووفاته :

قال إبراهيم بن عمرو العدوي: سمعت أبا عبيدة يقول: كان أبو عمرو أعلم الناس بأيام العرب وبالقرآن والشعر، وكان من التابعين، وسمع أنساً، ورأساً في زمن الحجاج[١].

وقال أبو سعيد السيرافي: هو من الأعلام في القرآن [٢].

وقال ابن مجاهد: كان أبو عمرو مقدماً في عصره عالماً بالقراءة ووجوهها، قدوة في العلم باللغة، إمام الناس في العربية، وكان مع علمه باللغة وفقهه في العربية متمسكاً بالآثار لا يكاد يخالف في اختياره ما جاء عن الأئمة مثله، متواضعاً في علمه[٣].

وقال ابن الجزري: كان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة والأمانة والدين [٤].

وقال العباس بن الفضل الأنصاري: ما رأت عيناي مثل أبي عمرو بن العلاء، وما بأقطارها مثل أبي عمرو بن العلاء، ولا تلد النساء مثل أبي عمرو بن العلاء[٥].

أما وفاته.. فقال أبو عمرو الداني: قرأت على ابن خاقان من خطه في كتابه قال: توفي أبو عمرو بن العلاء بالكوفة عند محمد سليمان بسنة (١٥٤هـ)، ويقال: مات وهو ابن ست وثمانين سنة [٦].

---

(١) طبقات القراء: (١/١٠٠) .

(٢) أخبار النحويين البصريين: (٤٦) .

(٣) المفردات السبع: (١١٣) .

(٤) غاية النهاية: (١/٢٩٠) .

(٥) فتح الوصيد: (١/١٣٧) .

(٦) المفردات السبع: (١١٦) .

وله راويان :

أ) الدوري :

١- اسمه ونسبه وكنيته وبلده :

هو حفص بن عمر بن عبدالعزيز بن صهبان بن عدي بن صهبان ويقال: صهيب. أبو عمر الدوري الأزدي البغدادي النحوي الدوري الضرير، نزيل سامرا ونسبته إلى الدور موضع ببغداد ومحلة بالجانب الشرقي منها [(١)].

٢- شيوخه :

قرأ على إسماعيل بن جعفر، وعلى الكسائي، ويحيى اليزيدي، وسُليم، وشجاع بن أبي نصر، وأبي عُمَارة حمزة بن القاسم الأحول، صاحب حمزة الزيات، وسمع الحروف من أبي بكر بن عياش، ويقال: إنه كان أول من جمع القراءات وألّفها. روى عن أحمد بن حنبل وروى أحمد عنه .

٣- تلاميذه :

قرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني، وأبو الزعراء عبدالرحمن بن عبدوس، وأحمد بن فرح المفسر، والحسن بن بشار بن العلاّف، وعمر بن محمد الكاغدي، والقاسم بن زكريا المطرز، وأبو عثمان سعيد بن عبدالرحمن الضرير، والقاسم بن عبدالوارث، وغيرهم، وقُصِد من الآفاق وازدحم عليه الحذّاق لعلو سنده وسعة علمه[(٢)].

---

(١) معجم البلدان: (٢/٥٤٧)، وغاية النهاية: (١/٢٥٥) .

(٢) طبقات القراء: (١/٢٢٠) .

٤- ثناء العلماء عليه ووفاته :

قال أبو داود: رأيت أحمد بن حنبل يكتب عن أبي عمر الدوري [(١)].

قال الذهبي: الإمام العالم الكبير، شيخ المقرئين [(٢)].

قال ابن الجزري: إمام القراءة وشيخ الناس في زمانه، ثقة كبير ضابط أوَّل من جمع القراءات .

توفي في شوال سنة (٢٤٦هـ) [(٣)].

ب) السوسي :

١- اسمه ونسبه وكنيته وبلده :

هو صالح بن زياد بن عبدالله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود بن مسرح الرستبي أبو شعيب السوسي الرَّقِّي .

والسوسي: نسبة إلى السوس، وهي مدينة "بخوزستان" .

ولد سنة سبعين ومائة ونيفاً [(٤)].

٢- شيوخه :

قرأ على يحيى اليزيدي، وسمع بالكوفة من عبدالله بن نمير، وأسباط بن محمد وطائفة، وبمكة من سفيان بن عيينة .

---

(١) طبقات القراء: (٢٢١/١)، وغاية النهاية: (٢٥٦/١) .

(٢) السير: (٥٤١/١١) .

(٣) غاية النهاية: (١٥٦/١-١٥٧) .

(٤) شذرات الذهب: (١٤٣/٢)، وطبقات القراء: (٢٢٢/١) .

٣- تلاميذه :

قرأ عليه ابنه أبو المعصوم محمد، وموسى بن جرير النحوي، وأبو الحارث محمد بن أحمد الطرسوسي الرقي، وأحمد بن محمد الرافقي، وأحمد بن شعيب النسائي الحافظ، وغيرهم [١].

٤- ثناء العلماء عليه ووفاته :

قال الذهبي: الإمام المقرئ المحدِّث، شيخ الرقة ... وكان صاحب سنة[٢].

وقال ابن الجزري: وكان مقرئاً ضابطاً محرراً ثقة من أجل أصحاب اليزيدي وأكبرهم.

توفي سنة (٢٦١هـ) وقد قارب التسعين [٣].

* * * * * *

رابعاً : الإمام ابن عامر الشامي :

١- اسمه ومولده وكنيته وبلده :

هو عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر بن عبدالله بن عمران اليحصُبي[٤]. اختلف في كنيته كثيراً، والأشهر أنه أبو عمران، إمام أهل الشام في القراءة.

و"اليحصبي": نسبة إلى يحصب بن دهمان بن عامر بن سبأ بن يشجب بن

---

(١) طبقات القراء: (١/٢٢٢)، وغاية النهاية: (١/٣٣٣) .

(٢) السير: (١٢/٣٨٠) .

(٣) النشر: (١/١٣٤)، وغاية النهاية: (١/٣٣٣) .

(٤) يجوز في الصاد الحركات الثلاث، انظر: العقد النضيد: (١/١٤٣)، وتاج العروس: (١/٤٢٧).

يعرب بن قحطان بن عامر[1]، فهو عربي صريح النسب .

٢- شيوخه :

قال أبو عمرو الداني: لقي جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وروى عنهم وسمع منهم، فمنهم: معاوية بن أبي سفيان، وفضالة بن عبيد، وواثلة بن الأسقع، وأبو الدرداء، عويمر بن عامر عرض عليه القرآن وأخذ عنه القراءة، ويقال: إنه عرض على عثمان بن عفان وليس بثابت عندنا، والصحيح أنه عرض على المغيرة بن أبي شهاب المخزومي [2].

٣- تلاميذه :

روى القراءة عنه عرضاً يحيى بن الحارث الذماري، وهو الذي خلفه في القيام بها، وأخوه عبدالرحمن بن عامر، وربيعة بن يزيد، وجعفر بن ربيعة، وإسماعيل بن عبيدالله بن أبي المهاجر، وسعيد بن عبدالعزيز، وخلاّد بن يزيد بن صبيح المري، وغيرهم[3].

٤- ثناء العلماء عليه ووفاته :

قال القاسم بن سلام: كان من قراء أهل الشام ... وهو إمام أهل دمشق في دهره، وإليه صارت قراءتهم [4].

قال يحيى بن الحارث: كان ابن عامر قاضي الجند، ورئيس المسجد لا يرى فيه

(١) طبقات القراء السبعة: (٧٤). وانظر: الأنساب للسمعاني: (٥/٦٨٣) .

(٢) المفردات السبع: (١٧٧) .

(٣) غاية النهاية: (١/٤٢٥) .

(٤) المفردات السبع: (١٧٦) .

بدعة إلا غيرها [(١)].

قال أحمد بن عبدالله العجلي: ابن عامر شامي، ثقة [(٢)].

قال الأهوازي: كان عبدالله بن عامر إماماً ثقة فيما أتاه، حافظاً لما رواه، متقناً لما دعاه، عارفاً فهماً قيماً فيما جاء به، صادقاً فيما نقله، من أفاضل المسلمين، وخيار التابعين، وأجلة الراوين، لا يتهم في دينه، ولا يشك في يقينه، ولا يرتاب في أمانته، ولا يطعن عليه في روايته، صحيح نقله، فصيح قوله، عالياً في قدره، مصيباً في أمره، مشهوراً في علمه، مرجوحاً إلى فهمه، لم يتعد فيما ذهب إليه الأثر، ولم يقل قولاً يخالف فيه الخبر [(٣)].

وقال ابن الجزري: كان إماماً كبيراً، وتابعياً جليلاً، وعالماً شهيراً، أم المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة في أيام عمر بن عبدالعزيز وقبله وبعده، فكان يأتم به وهو أمير المؤمنين وناهيك بذلك منقبة، وجمع له بين الإمامة والقضاء ومشيخة الإقراء بدمشق، ودمشق إذ ذاك دار الخلافة، ومحط رجال العلماء و التابعين، فأجمع الناس على قراءته وعلى تلقيها بالقبول، وهم الصدر الأول الذين هم أفاضل المسلمين[(٤)].

توفي بدمشق يوم عاشوراء سنة (١١٨هـ) [(٥)].

له راويان :

---

(١) طبقات القراء: (١/٦٧) .

(٢) المرجع السابق: (١/٦٨) .

(٣) غاية النهاية: (١/٤٢٥) .

(٤) النشر: (١/١٤٤) .

(٥) غاية النهاية: (١/٤٢٥) .

أ) هشام :

١- اسمه ونسبه وكنيته وبلده :

هو هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة، أبو الوليد السُّلمي، ويقال: الظّفْري الدمشقي، ولد سنة (١٥٣هـ) .

٢- شيوخه :

قرأ على عراك بن خالد، وأيوب بن تميم، وغيرهما، من أصحاب يحيى الذِّماري، وحج وسمع من مالك بن أنس، ومسلم بن خالد الزنجي، وإسماعيل بن عياش، ويحيى بن حمزة القاضي، والهيثم بن حميد، والهقل بن زياد، والحكم بن هشام الثقفي، وسفيان بن عيينة، وعبدالله بن الحارث الجمحي، وخلق كثير .

٣- تلاميذه :

روى القراءة عنه أبو عبيد القاسم بن سلام قبل وفاته بنحو أربعين سنة، وأحمد بن يزيد الحلواني، وأحمد بن أنس، وإبراهيم بن دحيم، وإسحاق بن أبي حسّان، وإسماعيل بن الحويرس، والعباس بن الفضل، وإبراهيم بن عباد، وغيرهم، وقد ارتحل الناس إليه في القراءات والحديث .

روى عنه البخاري في صحيحه، وأبو داود والنسائي وابن ماجه في سننهم.

٤- ثناء العلماء عليه ووفاته :

قال الدارقطني: صدوق كبير المحل (١).

وقال عبدان: ما كان في الدنيا مثله (٢).

---

(١) طبقات القراء: (١/٢٣١)، وغاية النهاية: (٢/٣٥٥) .

(٢) تهذيب التهذيب: (٦/٣٥) .

قال يحيى بن معين: هشام بن عمار ثقة كيِّس [1].

وقال أبو حاتم: هشام كيِّس كيِّس [2].

قال الذهبي: كان من أوعية العلم [3].

قال ابن الجزري: إمام أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم ومفتيهم، وكان فصيحاً علامةً واسع الرواية .

توفي سنة (٢٤٥هـ) وقيل: سنة أربع وأربعين [4].

ب) ابن ذكوان :

١- اسمه ونسبه وكنيته وبلده :

هو عبدالله بن أحمد بن بشر -ويقال بشير- بن ذكوان، الإمام أبو عمرو، وأبو محمد البَهْراني، مولاهم الدمشقي. ولد يوم عاشورا سنة (١٧٣هـ) .

٢- شيوخه :

قرأ على أيوب بن تميم وغيره. وقيل: إنه قرأ على أبي الحسن الكسائي بدمشق وفيه نظر، وإسحاق ابن المسيبي عن نافع .

٣- تلاميذه :

قرأ عليه هارون بن موسى الأخفش، ومحمد بن موسى الصوري، ومحمد بن القاسم الإسكندراني، وأحمد بن يوسف التغلبي، وأحمد بن نصر بن شاكر بن أبي

---

(١) طبقات القراء: (٢٣١/١) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

(٤) غاية النهاية: (٣٥٥/٢) .

رجاء، وجعفر بن محمد كزّاز، وحدث عنه: أبو داود، وابن ماجه، وولده أبو عبيدة أحمد بن عبدالله، وإسماعيل بن قيراط، وخلق سواهم [1].

٤- ثناء العلماء عليه ووفاته :

قال أبو زرعة الدمشقي: لم يكن بالعراق، ولا بالحجاز، ولا بالشام، ولا بمصر، ولا بخراسان في زمان ابن ذكوان أقرأ عندي منه [2].

وقال الوليد بن عتبة: ما بالعراق أقرأ من ابن ذكوان [3].

قال الذهبي: بلغنا أن ابن ذكوان كان أقرأ من هشام بكثير، ولكن كان هشام أوسع علماً من ابن ذكوان بكثير .

توفي يوم الاثنين لليلتين بقيتا من شوال سنة (٢٤٢هـ) [4].

* *　　* *　　* *

خامساً : الإمام عاصم الكوفي :

١- اسمه ونسبه وكنيته وبلده :

هو عاصم بن بهدلة أبي النجود بفتح النون وضم الجيم، أبو بكر الأسدي، مولاهم الكوفي الحنَّاط بالمهملة والنون .

واسم أبيه بهدلة على الصحيح، وقيل: هي أمه، وليس ذا بشيء [5].

وكان من التابعين [6].

---

(١) طبقات القراء: (٢٣٢/١)، وغاية النهاية: (٤٠٤/٢) .

(٢) طبقات القراء: (٢٣٢/١) .

(٣) المرجع السابق، و غاية النهاية (٤٠٤/٢) .

(٤) غاية النهاية: (٤٠٤/٢) .

(٥) طبقات القراء: (٧٥/١) .

(٦) غاية النهاية: (٣٤٧/١) .

٢- شيوخه :

قرأ القرآن على أبي عبدالرحمن السلمي، وزر بن حبيش، وحدث عنهما، وعن أبي وائل، ومصعب بن سعد، وأبي عمرو الشيباني .

٣- تلاميذه :

قرأ عليه خلق كثير، منهم الأعمش، وأبان العطار، والحسن بن صالح، والمفضل بن محمد الضبي، وحماد بن شعيب الحماني، وأبو بكر بن عياش، وحفص بن سليمان الأسديان، وروى عنه: أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، وحمزة الزيات، وخلق لا يحصون (١).

٤- ثناء العلماء عليه ووفاته :

قال أبو بكر بن عياش: لا أحصي ما سمعت أبا إسحاق السبيعي يقول: ما رأيت أحداً أقرأ للقرآن من عاصم بن النجود (٢).

وقال حسن بن صالح: ما رأيت أحداً قط كان أفصح من عاصم بن أبي النجود(٣).

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن عاصم بن بهدلة، فقال: رجل صالح خير، ثقة (٤).

وقال سلمة بن عاصم: كان عاصم بن أبي النجود ذا نسك وأدب وفصاحة،

---

(١) طبقات القراء: (١/٧٥)، وغاية النهاية: (١/٣٤٧) .

(٢) المفردات السبع: (٢٣١) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) طبقات القراء: (١/٧٧) .

وصوت حسن[1].

وقال ابن الجزري: انتهت إليه رياسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبدالرحمن السلمي في موضعه، جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد، وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن .

توفي آخر سنة (١٢٧هـ) وقيل: سنة ثمان وعشرين [2].

وله راويان :

أ) شعبة :

١- اسمه ونسبه وكنيته وبلده :

هو شعبة بن عياش بن سالم أبو بكر الحناط بالنون الأسدي النهشلي الكوفي، اختلف في اسمه على ثلاثة عشر قولاً، أصحها شعبة. ولد سنة (٩٥هـ) .

٢- شيوخه :

عرض القرآن على عاصم ثلاث مرات، وعلى عطاء بن السايف، وأسلم المنقري والأعمش، وغيرهم .

٣- تلاميذه :

عرض عليه أبو يوسف يعقوب بن خليفة الأعشى، وعبدالرحمن بن أبي حماد، وعروة بن محمد الأسدي، ويحيى بن محمد العليمي، وسهل بن شعيب، وأبو الحسن الكسائي، وغيرهم .

---

(١) المرجع السابق .

(٢) غاية النهاية: (٣٤٧/١) .

٤- ثناء العلماء عليه ووفاته :

قال أحمد بن حنبل: ثقة، ربما غلط، صاحب قرآن وخيِّر .

وقال ابن المبارك: ما رأيت أحداً أسرع إلى السنة من أبي بكر بن عياش.

قال الذهبي: وذكر بشْر الحافي المحدثين والفقهاء، فقال منهم: أبو بكر بن عياش[(١)].

وقال الذهبي: المقرئ الفقيه المحدث، شيخ الإسلام، وبقية الأعلام [(٢)].

وقال ابن الجزري: كان إماماً كبيراً عالماً عاملاً ... وكان من أئمة السنة. لما حضرته الوفاة بكت أخته فقال لها: ما يبكيك؟ انظري إلى تلك الزاوية فقد ختمت فيها ثمان عشرة ألف ختمة .

توفي في جمادى الأولى سنة (١٩٣هـ) وقيل: سنة أربع وتسعين [(٣)].

ب) حفص :

١- اسمه ونسبه وكنيته وبلده :

هو حفص بن سليمان بن المغيرة، الإمام أبو عمر بن أبي داود الأسدي الكوفي الفاضري، البزّاز، ويعرف بحفيص، تلميذ عاصم، وابن زوجته. ولد سنة (٩٠هـ). نزل ببغداد فأقرأ بها وجاور بمكة فأقرأ أيضاً بها .

٢- شيوخه :

قرأ على عاصم مراراً، وحدث عن علقمة بن مرثد، وثابت البناني، وأبي

---

(١) لهذا القول وما تقدم، انظر: طبقات القراء: (١/١٣٦) .

(٢) السير: (٨/٤٩٥) .

(٣) غاية النهاية: (١/٣٢٦) .

إسحاق السبيعي، وكثير بن زاذان، وخلق سواهم .

٣- تلاميذه :

قرأ عليه عرضاً وسماعاً عمرو بن الصباح، وعبيد بن الصباح، وأبو شعيب القواس، وحمزة بن القاسم، وحسين بن محمد المروزي، وسليمان بن داود الزهراني، وحمدان بن أبي عثمان الدقاق، والعباس بن الفضل الصفار، وغيرهم [(١)].

٤- ثناء العلماء عليه ووفاته :

قال يحيى بن معين: القراءة قراءة حفص [(٢)].

وقال أبو هشام الرفاعي: كان حفص أعلمهم بقراءة عاصم [(٣)].

وقال ابن الجزري: وكان أعلم أصحاب عاصم بقراءة عاصم [(٤)].

* * * * * *

سادساً : الإمام حمزة الكوفي :

١- اسمه ونسبه وكنيته وبلده :

هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، الإمام الحبر أبو عمارة الكوفي التيمي مولاهم، وقيل من صميمهم الزيات .

ولد سنة (٨٠هـ) وأدرك الصحابة بالسن لا بالأخذ، فيحتمل أن يكون رأى

---

(١) انظر: طبقات القراء: (١/١٤١)، وغاية النهاية: (١/٢٥٤) .

(٢) طبقات القراء: (١/١٤١) .

(٣) غاية النهاية: (١/٢٥٤) .

(٤) النشر: (١/١٥٦) .

بعضهم كان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان، ثم يجلب منها الجبن والجوز[1].

٢- شيوخه :

قرأ القرآن عرضاً على الأعمش، وحمران بن أعين، وابن أبي ليلى، ومنصور، وأبي إسحاق، وعلى طلحة بن مصرف، وجعفر بن محمد الصادق .

٣- تلاميذه :

تصدر للإقراء مدة، وأخذ عنه عدد كثير، وقرأ عليه الكسائي، وسُلَيم بن عيسى، وهما من أجل أصحابه، وعبدالرحمن بن أبي حماد، وعائذ بن أبي عائذ، وإسحاق الأزرق، وإبراهيم بن أدهم، وحمزة بن القاسم الأحول، وسفيان الثوري، وشريك، ومحمد بن فضيل بن غزوان، ويحيى بن زياد الفراء، وغيرهم .

٤- ثناء العلماء عليه ووفاته :

قال سفيان الثوري: ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر .

وقال له أبو حنيفة: شيئان غلبتنا عليهم لسنا ننازعك فيهما القرآن والفرائض.

وقال عبدالله بن طح: كان حمزة يختم القرآن في كل شهر خمساً وعشرين ختمة.

وقال أبو عمرو الداني: ومناقب حمزة رحمه الله وفضائله وأخباره كثيرة[2].

وكان الأعمش إذا رآه مقبلاً قال: هذا حبر القرآن [3].

وقال شريك: ما علمت بالكوفة أقرأ منه ولا أفضل منه. ومن مثل حمزة؟[4]

---

(١) السير: (٧/٩٠) .

(٢) لهذا الأثر وما قبله، انظر: المفردات السبع: (٢٨٧) .

(٣) فتح الوصيد: (١/١٤٩)، وغاية النهاية: (١/٢٦٣) .

(٤) فتح الوصيد: (١/١٤٩) .

وقال الشاطبي: لم يوصف أحد من السبعة بما وصف به حمزة من الزهد والتحرز عن أخذ الأجر عن القرآن؛ لأنه روى الحديث الذي فيه التغليظ في أخذ الأجر على تعليم القرآن فتمذهب به، والحديث في السنن [(١)].

توفي سنة (١٥٦هـ) [(٢)].

وله راويان :

أ) خلف :

١- اسمه وكنيته ونسبه وبلده :

هو خلف بن هشام بن ثعلب بن هشيم ابن ثعلب بن داود بن مقسم بن غالب أبو محمد الأسدي، ويقال: خلف بن هشام ابن طالب بن غراب، أبو محمد البزّار بالراء البغدادي، أصله من فم الصِلح بكسر الصاد، وهو موضع بواسط.

والصِّلح: بالكسر نهر كبير فوق واسط[(٣)]، أحد القراء العشرة .

ولد سنة (١٥٠هـ) .

٢- شيوخه :

قرأ على سليم بن حمزة، وسمع من مالك، وأبي عوانة، وحماد بن زيد، وأبي شهاب عبد ربه الحناط، وأبي الأحوص، وشريك، وأخذ حروف نافع عن إسحاق المسيبي وحروف عاصم عن يحيى بن آدم عن أبي بكر. وروى الحروف عن

---

(١) فتح الوصيد: (١/١٤٩) .

(٢) طبقات القراء: (١/١٢٤)، والسير: (٧/٩٠)، وغاية النهاية: (١/٢٦٣) .

(٣) معجم البلدان: (٤/٣١٣) .

إسماعيل بن جعفر، وسمع من الكسائي الحروف و لم يقرأ عليه [١].

٣- تلاميذه :

روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً: أحمد بن إبراهيم "ورّاقه"، وأخوه إسحاق بن إبراهيم، وإبراهيم بن علي القصار، وأحمد بن يزيد الحلواني، وإدريس الحداد، ومحمد بن إسحاق شيخ ابن شنبوذ، وغيرهم .

٤- ثناء العلماء عليه ووفاته :

قال الدارقطني: كان عابداً فاضلاً [٢].

وقال الحسين بن فَهم: ما رأيت أنبل من خلف بن هشام، كان يبدأ بأهل القرآن، ثم يأذن للمحدثين. وكان يقرأ علينا من حديث أبي عوانة خمسين حديثاً[٣].

وقال ابن حجر: وهو إمام في القراءات وله اختيار حُمِل عنه متقدم في رواية الحديث، صاحب سنة، ثقة، مأمون [٤].

وقال ابن الجزري: وكان ثقة، كبيراً، زاهداً، عابداً، عالماً .

وذكر فؤاد سيزكين أن له منظومة مسماة بـ(الاختيار في القراءات) [٥]، فإن صح ما قال: فهي أول ما نظم في القراءات والتجويد .

توفي في جمادى الآخرة سنة (٢٢٩هـ) ببغداد، وهو مختفٍ من الجهمية[٦].

---

(١) طبقات القراء: (١/٢٤٥)، وغاية النهاية: (١/٢٧٣) .

(٢) طبقات القراء: (١/٢٤٦) .

(٣) المرجع السابق، والسير: (١٠/٥٧٨-٥٧٩) .

(٤) تهذيب التهذيب: (٢/٩٧) .

(٥) انظر: تاريخ الأدب العربي: (١/١٦٠) .

(٦) غاية النهاية: (١/٢٧٣) .

ب) خلاد :

١- اسمه ونسبه وكنيته وبلده :

وهو خلاد بن خالد، وقيل: ابن خلف، وقيل: خلاد بن عيسى أبو عيسى، ويقال: أبو عبدالله الشيباني، مولاهم الصيرفي الكوفي، صاحب سليم .

٢- شيوخه :

أخذ القراءة عرضاً عن سليم، وهو من أضبط أصحابه وأجلهم، وروى القراءة عن حسين بن علي الجعفي عن أبي بكر نفسه عن عاصم، وعن أبي جعفر محمد بن الحسن الرواسي .

٣- تلاميذه :

تصدر لإقراء الناس مدة، روى القراءة عنه عرضاً: أحمد بن يزيد الحلواني، ومحمد بن شاذان الجوهري، ومحمد بن الهيثم -قاضي عُكْبرا- والقاسم بن يزيد الوزَّان وهو أنبل أصحابه، ومحمد بن سعيد البزاز، ومحمد بن موسى بن أمية، وغيرهم[١] .

٤- ثناء العلماء عليه ووفاته :

قال الإمام الداني: هو أضبط أصحاب سليم وأجلهم [٢].

وقال ابن الجزري: إمام في القراءة، ثقة، عارف، محقق، أستاذ .

توفي سنة (٢٢٠هـ) [٣].

* * * * * *

---

(١) طبقات القراء: (٢٤٨/١)، وغاية النهاية: (٢٧٤/١) .

(٢) النشر: (١٦٦/١) .

(٣) غاية النهاية: (٢٧٤/١-٢٧٥) .

سابعاً: الإمام الكسائي :

١- اسمه ونسبه وكنيته وبلده :

هو علي بن حمزة بن عبدالله بن بهمن بن فيروز الأسدي مولاهم الكوفي، وهو من أولاد الفرس من سواد العراق، يكنى: أبا الحسن .

قيل له: لم سميت الكسائي؟ فقال: لأني أحرمت في كساء [١].

ولد في حدود العشرين ومائة [٢].

٢- شيوخه :

سمع من جعفر بن محمد، و الأعمش، وزائدة، وسليمان بن أرقم، قرأ القرآن وجوده على حمزة الزيات، وعيسى بن عمر الهمدانين وروى الحروف عن أبي بكر بن عياش، وعن المفضل الضبي، ورحل إلى لابصرة فأخذ العربية عن الخليل بن أحمد.

٣- تلاميذه :

قرأ عليه أبو عمر الدوري، وأبو الحارث الليث، ونُصَير بن يوسف الرازي، وأحمد بن واصل، وأبو حمدون الطيب بن إسماعيل، وعبدالله بن أحمد بن ذكوان، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وقتيبة بن مهران، وغيرهم كثير من المكثرين عنه، ومن المقلين: خلف بن هشام البزار، وزكريا بن يحيى الأنماطي، وأبو حيوة شريح بن يزيد، ويحيى بن زياد الفراء، وغيرهم. حتى إنهم كانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط الأخذ عليهم فيجمعهم ويجلس على كرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره وهم يسمعون ويضبطون عنه المقاطع والمبادي [٣].

---

(١) فتح الوصيد: (١/١٥٤)، وغاية النهاية: (١/٥٣٩) .

(٢) طبقات القراء: (١/١٤٩) .

(٣) طبقات القراء: (١/١٤٩)، وغاية النهاية: (١/٥٣٦) .

٤- ثناء العلماء عليه ووفاته :

قال يحيى بن معين: ما رأت عيناي هاتين أصدق لهجة من الكسائي [١].

وقال الشافعي: من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي .

وقال أبو بكر بن الأنباري: اجتمعت في الكسائي أمور: كان أعلم الناس بالنحو، وواحدهم في الغريب، وكان أوحد الناس في القرآن [٢].

وقال نصير: كان الكسائي إذا قرأ وتكلم، كأن ملكاً ينطق على فيه [٣].

توفي بالري . . .

وله راويان :

أ) أبو الحارث :

١- اسمه ونسبه وكنيته وبلده :

هو الليث بن خالد أبو الحارث البغدادي، صاحب الكسائي والمقدم في أصحابه.

قال أبو عمرو الداني: قد غلط أحمد بن نصر الشذائي في نسبه فقال: الليث بن خالد المروزي. وكذا الأهوازي فقال: المروزي الحاجب، وذاك رجل آخر قديم محدث من أصحاب مالك يكنى أبا بكر [٤].

---

(١) المفردات السبع: (٣٥٠) .

(٢) طبقات القراء: (١/١٥١)، وغاية النهاية: (١/٥٣٨) .

(٣) فتح الوصيد: (١/١٥٤) .

(٤) طبقات القراء: (١/٢٥٠)، وغاية النهاية: (٢/٣٠٤)، وتابع أحمد بن نصر الشذائي فيما قاله الإمام السخاوي كما في فتح الوصيد: (١/١٥٥) .

٢- شيوخه :

عرض على الكسائي، وهو من جلة أصحابه، وروى الحروف عن حمزة بن القاسم الأحول، وعن اليزيدي .

٣- تلاميذه :

روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً: سلمة بن عاصم صاحب الفراء، ومحمد بن يحيى الكسائي الصغير، والفضل بن شاذان، ويعقوب بن أحمد التركماني .

٤- ثناء العلماء عليه ووفاته :

قال الإمام الداني: كان من جلة أصحاب الكسائي [١].

وقال ابن الجزري: كان ثقة قيماً بالقراءة ضابطاً لها محققاً [٢].

وقال أيضاً: ثقة، معروف، حاذق، ضابط .

توفي سنة (٢٤٠هـ) [٣].

ب) الدوري :

وقد سبقت ترجمته ضمن راويي أبي عمرو بن العلاء البصري[٤].

* * * * * *

(١) النشر: (١/١٧٣) .

(٢) النشر: (١/١٧٢) .

(٣) غاية النهاية: (٢/٣٤) .

(٤) انظر: ص(٢٢) من هذه الرسالة .

المبحث الثاني: أهم المؤلفات في الإمالة والراءات

أولاً : أهم المؤلفات في الإمالة :

لقد حظي باب الإمالة بعناية خاصةٍ من القراء على مر الأزمان، فمنهم من أفرده بمؤلّف مستقل، ومنهم من تناوله بالحديث ضمن مؤلفاتهم في القراءات، ولم يكن هذا الاهتمام بالإمالة من قبل القراء فحسب بل إن الإمالة من الموضوعات النحوية الأولى التي يقال: إن أبا الأسود الدؤلي وضعها كما ذكر ذلك السيوطي[(١)].

وأصبحت الإمالة من الأبواب المشتركة بين القراء والنحاة. فليس كتاب في القراءات إلا ويُفرِدُ الحديث عن الإمالة. وكذلك النحو ليس كتابٌ فيه إلا ويولي باب الإمالة اهتماماً بالغاً .

وقد احتفل سيبويه (ت١٨٠هـ) في الكتاب بباب الإمالة ويعد حديثه في هذا الباب أصلاً بنى عليه من أتى بعده من النحاة والقراء[(٢)].

ولكن الحديث عن الإمالة يختلف بين النحاة والقراء .

فأما النحاة فحديثهم عن الإمالة إنما هو من حيث حقيقتها، وفائدتها، وحكمها، ومحلها، وأصحابها من القبائل مع ذكر موجباتها وأسبابها [(٣)].

وأما القراء فحديثهم عن الإمالة إنما هو من حيث الأداء، وما تواتر منها عن النبي ﷺ مما لم يتواتر. فالعمدة عند القراء في ذلك الأثر والرواية .

---

(١) انظر: الإصباح في شرح الاقتراح لمحمود فجال: (٤٢٩) .

(٢) انظر: الإمالة في القراءات واللهجات العربية: (١٩) .

(٣) انظر: الموضح للداني: (٤٩) .

وقد عقد الدكتور عبدالفتاح بحيري إبراهيم مقارنة بين حديث القـــراء عـــن الإمالة في كتبهم وحديث النحاة عنها في كتبهم، نوردها باختصار وهي :

١- أننا لا نجد في كتب القراء وصفاً للإمالة بالقبح، أو الحسن، ولو كانت هـــذه القراءة قد انفرد بها راو واحد .

أما النحاة فلا مانع من وصف الإمالة بالقبح، أو الحسن أو البعد، أو الجودة.

٢- أن منهج القراء: هو استقصاء الأحـــرف الممالـــة في القـــرآن كلـــه، وأن استشهاداتهم منصبّة على ألفاظ القرآن الكريم .

أما النحاة فلا يعنيهم الاستقصاء بقدر ما يعنيهم أن تستقر القاعدة على مـــا نطق به العرب، فيكفيهم التمثيل ولو بشاهد واحد .

٣- أن القراء يتبعون أئمتهم، ولا قياس في قراءة .

أما النحاة فالقاعدة دائماً مطردة، ولا يخرج عنها إلا الشاذ أو النادر .

٤- يهتم القراء بالحديث عن درجات الإمالة فعندهم إمالة كاملة، وإمالة بين بين، بالإضافة إلى ذكر التفخيم، أو الفتح .

أما النحاة فإمالة واحدة ولا يذكرون معها الفتح [(١)].

وهناك من الأئمة الذين تحدثوا عن الإمالة بشيء من الإسهاب والإطنـــاب في ثنايا كتبهم منهم على سبيل المثال لا الحصر :

الإمام مكي بن أبي طالب في التبصرة، والكشف، والإمام أبو الحســـن بـــن غلبون في التذكرة، والإمام الداني في جامع البيان، وفي المفردات السبع في مفـــردات القراء المكثرين من الإمالة كالإمام ورش، وأبي عمرو، وحمزة، والكســـائي، وابـــن الباذش في الإقناع، وأبو الكرم الشهرزوري في المصباح، وكذلك من بعض شـــراح

---

(١) انظر: مقدمة المحقق لكتاب الاستكمال: (٨١-٨٢) .

الشاطبية، كالإمام السخاوي في: فتح الوصيد، وأبي شامة في: إبـراز المعـاني، وأبي عبدالله في: اللآلئ الفريدة، والجعبري في: كنـز المعاني، والسمين الحلبي في: العقـد النضيد، وابن آجروم في: فرائد المعاني .

أما الذين أفردوا باب الإمالة بمصنف مستقل وهو ما يعنينا في هذا المقام فهم:

١- الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (ت٣٨١هـ) حيث أشار في كتابه المبسوط أنه جعل للقراء كتاباً في الإمالة بين فيه مذاهبهم في الإمالـة بأصولها وعللها (١).

٢- الإمام أبو الطيب عبدالمنعم بن غلبون الحلبي (ت٣٨٩هـ) حيث صنف كتابـاً في الإمالة سماه: الاستكمال لبيان جميع ما يأتي في كتاب الله ﷻ في مذهـب القراء السبعة في التفخيم والإمالة وما كان بين اللفظين مجملاً كاملاً(٢).

٣- الإمام مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) حيث أشار في كتابه الكشف إلى أنه قد صنف كتاباً مفصَّلاً في الإمالة (٣).

٤- الإمام أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) حيث صنف في باب الإمالة كتابين وهما:

أ - الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة (٤).

ب - كتاب الإمالة. اكتفى فيه بذكر مذاهب القراء في الإمالة، بدون ذكـر

---

(١) انظر: المبسوط: (١١٩)، وكتابه في الإمالة في حكم المفقود .

(٢) والكتاب مطبوع بتحقيق د/ عبدالفتاح بحيري إبراهيم، ويعدُّ الكتاب أقدم ما وصل إلينا من كتـب الإمالة.

(٣) ذكر د/ أحمد حسن فرحات أن منه نسخة في برلين. انظر: مكي بن أبي طالب وتفسـير القـرآن: (١١٨) .

(٤) والكتاب حقق في رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بتحقيق د/ محمد شفاعت ربـاني، ويعـد الكتاب من أحسن وأجمع ما أُلّف في هذا الباب. والكتاب تحت الطبع كما أشار إلى ذلك محققه .

بيان العلل في الغالب [1].

٥- الإمام علي بن عثمان بن محمد بن أحمد المعروف بابن القاصح (ت٨٠١هـ) حيث صنف كتاباً سماه "قرة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين"[2]. وقد رتّبه حَسَب سور القرآن وجرَّده من العلل والتوجيه إلاّ في النادر .

٦- إبراهيم بن موسى بن بلال الكركي (ت٨٥٣هـ) حيث صنف كتاباً سماه "الآلة في معرفة الفتح والإمالة" [3].

٧- العلامة أبو عبدالله محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن غازي المكناسي (ت٩١٩هـ) حيث نظم في فواصل الآي الممالة منظومة اسمها "كشف قناع الوهم والخيال عن فواصل الممال" [4].

٨- الإمام زكريا بن محمد الأنصاري (ت٩٢٦هـ) حيث اختصر قرة العين لابن القاصح في كتاب سماه "تحفة القراء في الفتح والإمالة وبين اللفظين" [5].

٩- العوضي البدري الشافعي (ت١٢١٤هـ) حيث شرح منظومة ابن غازي في رسالة صغيرة سماها "فصل المقال على نظم ابن غازي في فواصل الممال"[6].

١٠- واهتم المعاصرون بهذا الباب فقد ألف د/ محمد سيدي الأمين كتاباً أسماه "المحكم فيما شذّت إمالته من حروف المعجم في القرآن العظيم"[7]، وهو في

---

(١) انظر: الموضح: (١٠٧) .

(٢) وقد طبع هذا الكتاب في مركز البحوث بجامعة الملك سعود، بتحقيق د/ دفع الله عبدالله سليمان، طبعة عام ١٤١٣هـ .

(٣) ومنه نسخة في المكتبة الظاهرية، برقم (٣٤٦) .

(٤) توجد منه نسخة في دار الكتب المصرية .

(٥) ومنه نسخة الفاتيكان، انظر: الفهرس الشامل لمخطوطات القراءات: (٤١) .

(٦) توجد منه نسخة بدار الكتب المصرية .

(٧) والكتاب من مطبوعات الجامعة الإسلامية، وهو مطبوع متداول .

بيان الإمالات الشاذة التي لا يقرأ بها .

١١- كذلك الشيخ عبدالرازق علي موسى حيث ألف كتاباً أسماه "رسالة في الكلمات الممالة لورش" [١].

هذه أهم ما أُلف في هذا الباب ولَسْتُ أدّعي الحصر، فما لم يذكر أكثر ممّا ذكر. والله أعلم.

* * * * * *

ثانياً : أهم المؤلفات في الراءات

١- كتاب الراءات لمكي بن أبي طالب [٢].

٢- كتاب الراءات لأبي عمرو الداني [٣].

٣- الشفاء في مسألة الراء للسندي [٤].

* * * ** * * *

(١) والكتاب من مطبوعات مكتبة الضياء .

(٢) أشار إليه مكي في الكشف: (١/٢١٦، ٢٢٣) .

(٣) أشار إليه الداني في كتابه الموضح: (٧٨١)، وانظر: معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، للدكتور عبدالهادي حميتو: (٥٠)، وفهرست تصانيف الداني، للدكتور غانم قدوري الحمد: (٢٢).

(٤) للإمام محمد هاشم التتوي السندي، وقد طبع بتحقيق الدكتور/ عبدالقيوم السندي .

المبحث الثالث: عناية العلماء بنظم (حرز الأماني ووجه التهاني)

لقد حظيت منظومة حرز الأماني بالعناية والاهتمام بما لم يحظ به كتاب آخر في القراءات، ولعل مما يدلل على ذلك تسابق العلماء عليها ما بين شارح لها، ومختصر، ومحرر لمسائلها، وثناء العلماء عليها ومن ذلك:

١- قول ابن خلكان، حيث قال: ولقد أبدع فيها كل الإبداع، وهي عمدة قراء هذا الزمان في نقلهم، فقلَّ من يشتغل بالقراءات إلا ويقدم حفظها ومعرفتها وهي مشتملة على رموز عجيبة وإشارات خفية لطيفة، وما أظنه سبق إلى أسلوبها[١].

٢- وقول أبي شامة، حيث قال: ثم إن الله تعالى سهل هذا العلم على طالبيه بما نظمه أبو القاسم الشاطبي من قصيدته المشهورة المنعوتة بـ"حرز الأماني" التي نبغت في آخر الدهر أعجوبة لأهل العصر، فنبذ الناس سواها من مصنفات القراءات وأقبلوا عليها لما حوت من ضبط المشكلات، وتقييد المهملات مع صغر الحجم، وكثرة العلم [٢].

٣- وقول السخاوي، حيث قال: وما علمت كتاباً في هذا الفن منها أنفع، وأجل قدراً وأرفع، إذ ضمنها كتاب التيسير، في أوجز لفظ وأقربه، وأجزل نظم وأغربه[٣].

٤- وقول ابن الجزري، حيث قال: ومن وقف على قصيدتيه علم مقدار ما آتاه الله في ذلك خصوصاً اللامية التي عجز البلغاء من بعده عن معارضتها، فإنه لا

---

(١) وفيات الأعيان: (٤/٧١) .

(٢) إبراز المعاني: (١/١٠٦) .

(٣) فتح الوصيد: (١/٤) .

يعرف مقدارها إلا من نظم على منوالها، أو قابل بينها وبين ما نظم على طريقها، ولقد رزق هذا الكتاب من الشهرة والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن، بل أكاد أن أقول: ولا في غير هذا الفن [١].

وقيمة الكتاب -أي كتاب- إنما هو بقدر عناية العلماء به، والشاطبية نالت النصيب الأوفر من ذلك، فلقد سارع العلماء إلى شرحها وحل ألفاظها ومعانيها وتحرير مسائلها .

ولقد ذكر الدكتور عبدالهادي حميتو أكثر من مائة شرح للشاطبية، وذلك في أطروحته للدكتوراه والتي هي بعنوان "قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش" [٢].

ومن استقصى شروح الشاطبية أيضاً :

١- الدكتور/ أيمن رشدي سويد، وذلك في تحقيقه لجزء من "كتاب العقد النضيد في شرح القصيد" للسمين الحلبي [٣].

٢- الدكتور/ إبراهيم الجرمي في كتابه "الإمام الشاطبي سيد القراء" [٤].

٣- الدكتور/ مولاي محمد الإدريسي الطاهر، وذلك في تحقيقه لكتاب فتح الوصيد للسخاوي[٥]، وغيرهم .

وإنني في هذا المقام سأذكر أهم الأعمال على الشاطبية مبتدئاً بذكر أهم الشروح وسوف أقتصر على ذكر الشروح المطبوعة، والمحققة التي لم تطبع بعد،

---

(١) غاية النهاية: (٢/٢٢) .

(٢) انظر: الجعبري ومنهجه في كنز المعاني لأحمد اليزيدي: (١/١١٩) .

(٣) انظر: العقد النضيد: (١/٤٩) وما بعدها .

(٤) انظر: الإمام الشاطبي سيد القراء: (١٤٨) .

(٥) انظر: فتح الوصيد: (١/١٤٢) .

والمخطوطة التي ذكرت الفهارس أماكن وجودها، وذلك للأسباب التالية :

١- خشية الإطالة .

٢- أن فيه تكراراً .

٣- أنني قد أشرت إلى الدراسات التي استقصت شروح الشاطبية فمن أراد الاستزادة فليرجع إليها فكلها مطبوعة متداولة .

ولولا أنه قد حقق بعض شروح القصيدة وطبع -مما سيضفي إلى هذه الدراسة شيئاً جديداً ولو يسيراً- لأعرضت عن ذكرها، وهاكها مرتبة حسب وفيات أصحابها:

١- "فتح الوصيد في شرح القصيد"[1] لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي المتوفى سنة (٦٤٣هـ) .

٢- "الدرة الفريدة في شرح القصيدة"[2] لأبي يوسف المنتجب بن أبي العز الهمداني المتوفى سنة (٦٤٣هـ) .

٣- شرح محمد بن محمود السمرقندي[3]. كان حياً سنة (٦٠٠هـ) .

٤- "كنز المعاني في شرح حرز الأماني"[4] لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن محمد الموصلي الحنبلي الملقب بشعلة المتوفى سنة (٦٥٦هـ) .

---

(١) وقد حقق الكتاب وطبع بتحقيق/ مولاي محمد الإدريسي الطاهر، ط١، مكتبة الرشد، عام ١٤٢٣هـ. وطبع بتحقيق/ أحمد عدنان الزعبي، ط١، دار البيان، الكويت. وقد حقق الجزء الأول منه د/ نبيل جوهري في مصر، ولكنه لم يطبع بعد .

(٢) وقد حقق الكتاب في الأزهر في مركز صالح كامل، و لم يطبع بعد .

(٣) والكتاب لم يزل مخطوطاً وهو محفوظ في جامعة الإمام محمد بن سعود تحت رقم (٥١٦٧/ف).

(٤) والكتاب مطبوع، طبعة الاتحاد العام لجماعة القرآن، مصر، ط١، ١٩٥٤م .

٥- "اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة"(١) لأبي عبدالله محمد بن حسن بن محمد الفاسي المتوفى سنة (٦٥٦هـ) .

٦- "المفيد في شرح القصيد"(٢) لعلم الدين أبي محمد القاسم بن أحمد اللورقي المتوفى سنة (٦٦١هـ) .

٧- "إبراز المعاني من حرز الأماني"(٣) لأبي شامة عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي المقدسي المتوفى سنة (٦٦٥هـ) .

٨- "كاشف المعاني في شرح حرز الأماني"(٤) لعباد بن أحمد الحسيني كان حياً سنة (٧٠٤هـ) .

٩- فرائد المعاني في شرح حرز الأماني"(٥) لمحمد بن آجَرُّوم المتوفى سنة (٧٢٣هـ).

١٠- "كشف المعاني في شرح حرز الأماني"(٦) ليوسف بن أسد الأخلاطي المتوفى سنة (٧٢٥هـ) .

١١- "كتر المعاني في شرح حرز الأماني"(٧) لأبي محمد إبراهيم بن عمر بن إبراهيم

---

(١) وقد حقق الكتاب في رسالة علمية بجامعة أم القرى بتحقيق/ عبدالله عبدالمجيد نمنكاني .

(٢) والكتاب توجد منه نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم [٧١٨٧]. انظر: الفهرس الشامل (القراءات): (١٨٩) .

(٣) والكتاب حقق، وله طبعتان: الأولى: بتحقيق/ إبراهيم عطوه عوض في مجلد .

والثانية: بتحقيق/ محمود عبدالخالق جادو في أربعة أجزاء، طبعة الجامعة الإسلامية عام ١٤١٣هـ.

(٤) والكتاب توجد منه نسخة في مجلس الشورى الإسلامي بطهران برقم [٥٢٤]. انظر: الفهرس الشامل: (١٦٠) .

(٥) الكتاب عبارة عن شرح للأصول فقط، وقد حقق في رسالة علمية في جامعة أم القرى كلية اللغة العربية، بتحقيق د/ عبدالرحيم النابلسي.

(٦) والكتاب توجد منه نسخة في مكتبة الحرم المكي برقم [٤٩/٥١]. انظر: الفهرس الشامل: (١٦٥).

(٧) والكتاب طبع جزء منه إلى باب الإظهار والإدغام بتحقيق/ أحمد اليزيدي، ط١، ١٤١٩هـ، طبعة =

الجعبري، المتوفى سنة (٧٣٢هـ) .

١٢- "الفريدة البارزية في حل الشاطبية"[١] لشرف الدين أبي القاسم هبة الله بن عبدالرحيم بن البارزي الحموي المتوفى سنة (٧٣٨هـ) .

١٣- "العقد النضيد في شرح القصيد"[٢] لأبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد الحلبي المعروف بالسمين الحلبي المتوفى سنة (٧٥٦هـ) .

١٤- "مبرز المعاني في شرح حرز الأماني"[٣] لمحمد بن عمر بن علي العمادي، المتوفى سنة (٧٦٢هـ) .

١٥- "جامع القواعد لشرح الشاطبية"[٤] لحمزة بن قتلوبك بن عبدالله، المتوفى سنة (٧٦٧هـ) .

١٦- "الجوهر النضيد في شرح القصيد"[٥] لأبي بكر بن أيدغدي بن عبدالله الشهير بابن الجندي، المتوفى سنة (٧٦٩هـ) .

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب . ولديَّ مصوراته .

(١) والكتاب حقق في رسالة علمية بجامعة أم القرى بتحقيق د/ عبدالله حامد السليماني .

(٢) والكتاب حقق جزء منه في أربع رسائل علمية :

الأولى: من أول الكتاب إلى باب الفتح والإمالة وبين اللفظين، بتحقيق د/ أيمن رشدي سويْد، وقد طبع الكتاب .

الثانية: من باب الفتح والإمالة وبين اللفظين إلى آخر باب اللامات وهي التي بين أيدينا .

الثالثة: من باب الوقف على أواخر الكلم إلى آخر باب ياءات الزوائد. بتحقيق الزميل: عبدالله بن غزاي البراق .

الرابعة: باب فرش الحروف سورة البقرة. بتحقيق الزميل: ناصر بن سعود القثامي .

(٣) والكتاب توجد منه نسخة في مكتبة الحرم المكي الشريف. وعندي صورة منه .

(٤) والكتاب توجد منه نسخة بمكتبة إسحاق الحسيني بالقدس. انظر: الفهرس الشامل: (٦٥) .

(٥) والكتاب توجد منه نسخة بالمسجد الأقصى بالقدس. انظر: الفهرس الشامل: (٦٨) .

١٧- "شرح القصيدة الشاطبية"(١) لشمس الدين محمد بن محمود السمرقندي البغدادي، المتوفى حدود (٧٨٠هـ) .

١٨- "سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي"(٢) لعلاء الدين علي بن عثمان بن القاصح، المتوفى سنة (٨٠١هـ) .

١٩- "كتر الأماني في شرح حرز الأماني"(٣) لعجلان بن محمد البقاعي، المتوفى سنة (٨٦٨هـ) .

٢٠- "شرح الشاطبية"(٤) لأحمد بن إسماعيل الكوراني، المتوفى سنة (٨٩٣هـ).

٢١- "حل الشاطبية"(٥) لعبدالرحمن بن أبي بكر العيني المتوفى سنة (٨٩٣هـ).

٢٢- "شرح حرز الأماني"(٦) لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ) .

٢٣- "الدرر المضيئة في حل رموز الشاطبية"(٧) لعلي بن ناصر المكي، كان حياً سنة (٩١٦هـ) .

٢٤- "الفتح الداني من كتر حرز الأماني"(٨) لشهاب الدين أحمد بن محمد العسقلاني، المتوفى سنة (٩٢٣هـ) .

---

(١) والكتاب توجد منه نسخة بمكتبة تشستربيتي بدبلن. انظر: الفهرس الشامل: (١٢٧) .

(٢) والكتاب مطبوع عدة طبعات، منها طبعة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط الثانية، ١٣٧٣هـ.

(٣) والكتاب توجد منه نسخة بمكتبة راغب باشا بإستانبول. انظر: الفهرس الشامل: (١٦٦) .

(٤) والكتاب توجد منه نسخة بالمكتبة العمومية بإستانبول. انظر: الفهرس الشامل: (١٢٤) .

(٥) والكتاب توجد منه نسخة بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة. انظر: الفهرس الشامل: (٨٩) .

(٦) والكتاب توجد منه نسخة بالمكتبة الظاهرية. انظر: الفهرس الشامل: (١٢١) .

(٧) والكتاب توجد منه نسخة في متحف طوبقا بوسراي. انظر: الفهرس الشامل: (٩٤) .

(٨) أشار إليه المؤلف نفسه في الفتح المواهبي: (٩٦)، والكتاب توجد منه نسخة في مكتبة الجامع الكبير =

٢٥- "الغاية في شرح الشاطبية"(١) لحسين بن علي الحصيني، المتوفى سنة (٩٧١هـ).

٢٦- "المعين"(٢) لإمام محمد بن حسام دده الأياثلوغي، المتوفى سنة (٩٨٦هـ).

٢٧- "شرح حرز الأماني ووجه التهاني"(٣) لأحمد بن أحمد بن عبدالحق السنباطي، المتوفى سنة (٩٩٥هـ) .

٢٨- "شرح حرز الأماني"(٤) لعلي بن سلطان محمد المعروف بملاّ علي القاري المتوفى سنة (١٠١٤هـ) .

٢٩- "الفوائد السنية في حل ألفاظ الشاطبية"(٥) لمحمد بن علي بن علوان، كان حياً سنة (١١٧٢هـ) .

٣٠- "حسن التعبير في بيان ما للحرز من التعبير"(٦) لأحمد بن عبدالمنعم الدمنهوري، المتوفى سنة (١١٩٢هـ) .

٣١- "حواشٍ على حرز الأماني ووجه التهاني"(٧) لرضوان بن محمد بن سليمان المخللاتي المتوفى سنة (١٣١١هـ) .

= بصنعاء، ولكن باسم "توضيح المعاني من رموز حرز الأماني" و لم يشر المؤلف نفسه إلى هذا الاسم وإنما أشار إلى أنه سماه "الفتح الداني" كما سبق. انظر: الفهرس الشامل: (٥٢) .

(١) والكتاب توجد منه نسخة في مكتبة الحرم المكي الشريف. انظر: الفهرس الشامل: (١٤٢) .

(٢) والكتاب توجد منه نسخة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة. انظر: الفهرس الشامل: (١٨٧) .

(٣) والكتاب حقق في رسالة جامعية بجامعة أم القرى بتحقيق د/ يحيى بن محمد حسن زمزمي .

(٤) طبع قديماً في الهند ولديَّ مصورته، والكتاب يحقق في جامعة الملك سعود .

(٥) والكتاب توجد منه نسختان بمكتبة بلدية الإسكندرية الأولى. انظر: الفهرس الشامل: (١٤٩) .

(٦) والكتاب توجد منه نسختان في المكتبة الأزهرية بالقاهرة. انظر: الفهرس الشامل: (٨٨) .

(٧) والكتاب توجد منه نسخة في جامعة الإمام محمد بن سعود. انظر: الفهرس الشامل: (٨٩) .

أما كتاب "فتح المقفلات لما تضمنه نظم الحرز والدرة من القراءات" فليس بشرح للحرز كما يظنه =

٣٢- "إرشاد المريد إلى مقصود القصيد"[١] لعلي بن محمد الضباع المتوفى سنة (١٣٧٦هـ) .

٣٣- "الوافي في شرح الشاطبية"[٢] لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي المتوفى سنة (١٤٠٣هـ) .

٣٤- "تقريب المعاني في شرح حرز الأماني"[٣] لسيد لاشين أبو الفرح، وخالد محمد الحافظ .

٣٥- "النفحات الإلهية في شرح الشاطبية"[٤] لمحمد عبدالدايم خميس .

٣٦- "المزهر في شرح الشاطبية والدرة"[٥] لمجموعة من المؤلفين ..

ثانياً: الذين اختصروا الشاطبية وهم:

١- جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، المتوفى (٦٧٢هـ). وقد سمى اختصاره "حوز المعاني في اختصار حرز الأماني" [٦].

= البعض، وهو الذي يظهر من عنوان الكتاب، وطريقة الكتاب مثل طريقة البدور الزاهرة للقاضي، ويعمل الشيخ/ عبدالرافع رضوان المشرف على تسجيلات القرآن الكريم بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف على تحقيقه كما أخبر بذلك .

(١) والكتاب مطبوع ومتداول، بتحقيق/ إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ضمن كتاب (كتابات في القراءات العشر) .

(٢) والكتاب مطبوع عدة طبعات .

(٣) والكتاب مطبوع ومتداول .

(٤) والكتاب من مطبوعات دار المنار - القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ .

(٥) والكتاب من مطبوعات دار عمار - الأردن، ط١، ١٤٢٢هـ .

(٦) توجد منه نسخة بمكتبة داود إبراهيم باشا بإستانبول. انظر: الفهرس الشامل: (٨٩) .

٢- محمد بن أحمد المبلط، كان حياً سنة (١٣١٣هـ)، حيث اختصر الشاطبية بعنوان "الخلاصة المرضية على متن الشاطبية [١].

ثالثاً: الذين نظموا في تحرير مسائلها وهم:

١- سليمان بن حسين بن الجمزوري، كان حياً سنة (١٢٠٨هـ)، وله نظم "كنز المعاني بتحرير حرز الأماني " وهو نظم في تحريرات الشاطبية، وقد شرح هذا النظم المؤلفُ بعنوان "الفتح الرحماني شرح كنز المعاني" [٢].

٢- محمد محمد هلالي الأبياري، له نظم "ربح المريد في تحرير مسائل الشاطبية"[٣] ويحتوي على (٨١ بيتاً).

٣- حسن خلف الحسيني (ت١٣٤٢هـ) له نظم على نسق الشاطبية بعنوان "إتحاف البرية بتحرير الشاطبية"، وللشيخ العلامة علي محمد الضباع شرح عليه بعنوان "مختصر بلوغ الأمنية" [٤].

٤- عثمان بن سليمان مراد، له نظم "سفينة القراء في مجمل القصيدة الغراء"[٥] تحريرات على الشاطبية.

---

(١) وتوجد منه نسخة في الخزانة التيمورية بالقاهرة. انظر: الفهرس الشامل: (٩٠).

(٢) والكتاب مطبوع بتحقيق الشيخ/ عبدالرازق علي موسى، من مطبوعات بيت الحكمة بالقاهرة.

(٣) وهي مطبوعة قديماً وقد طبعت حديثاً ضمن كتاب "المتون العشرة في فن التجويد" للشيخ محمد محمد هلالي الأبياري، طبعة دار الصحابة للتراث بطنطا، مراجعة وضبط: أ/ جمال الدين محمد شرف.

(٤) المنظومة وشرحها مطبوعتان بذيل كتاب سراج القارئ لابن القاصح، طبعة مصطفى البابي الحلبي، ط الثالثة، ١٣٧٣هـ.

(٥) والكتاب تحت الطبع بعناية د/ حامد بن خير الله سعيد، والشيخ/ صلاح الدين أحمد عيسى.

٥- حل المشكلات وتوضيح التحريرات[1]: لمحمـــد عبدالرحمـــن الإســـكندري الخليجي.

* * * * * *

(١) والكتاب طبع في مطبعة محمد علي الصناعية بالإسكندرية، ط٢، ١٣٥٨هـ .



ويشتمل على فصلين : -

۞ **الفصل الأول** : دراسة موجزة عن الناظم والشارح .

۞ **الفصل الثاني** : دراسة موجزة عن الكتاب "العقد النضيد" .

* *　　* *　　* *



دراسة موجزة عن الناظم والشارح

ويشتمل على مبحثـــين : -

۞ **المبحث الأول**: دراسة موجزة عن الناظم -الشاطبي- .

۞ **المبحث الثاني**: دراسة موجزة عن الشارح -السمين الحلبي- .

* *   * *   * *

المبحث الأول

دراسة موجزة عن الناظم ـ الشاطبي ـ

ويشتمل على سبعة مطالب : -

- المطلب الأول: اسمه وكنيته ونسبه ومولده
- المطلب الثاني: طلبه للعلم ورحلاته
- المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه وسنده في القراءات
- المطلب الرابع: عقيدتــــــه
- المطلب الخامس: مذهبه الفقهي
- المطلب السادس: مؤلفـــــاته
- المطلب السابع: ثناء العلماء عليه ووفاتــــه

* *   * *   * *

المطلب الأول: اسمه وكنيته ونسبه ومولده

هو القاسم بن فيرُّه بن خلف بن أحمد الإمام، أبو محمد وأبو القاسم الشاطبي الرعيني، الضرير [1].

واختُلف في كنيته، فمنهم من قال: أبو محمد[2]، ومنه من قال: أبو القاسم[3]، وقد ذكر البعض الكنيتين معاً [4].

أما ولادته : فقد أجمعت المصادر على أنه ولد في آخر سنة (٥٣٨هـ) بشاطبه، وقال محمد بن عبدالملك الأنصاري: إنه ولد بشابطه في ذي الحجة من سنة (٥٣٨هـ) [5].

و"فيرُّه" بكسر الفاء و سكون المثناة التحتية وتشديد الراء المضمومة بعدها هاء[6].

قال التاج ابن السبكي: اسم أعجمي، يقال تفسيره الحديد بالحاء المهملة[7].

وقال أبو شامة: اسم للحديد بلغة عجم الأندلس.

ونقل الإمام علم الدين السخاوي أنه وجد بخط أبي عبدالله بن أبي العاص

---

(١) انظر: طبقات القراء: (٢/٨٨٣)، وغاية النهاية: (٢/٢٠) .

(٢) انظر: وفيات الأعيان: (٤/٧١)، وتاريخ الإسلام حوادث سنة ٥٩٠هـ : (٣٨٤) .

(٣) انظر: كتر المعاني للجعبري: (٢/٣٥)، وإنباه الرواة: (٤/١٦٠)، ونفح الطيب: (٢/٢٢) .

(٤) انظر: طبقات القراء: (٢/٨٨٣)، والسير: (٢١/٢٦١)، وغاية النهاية: (٢/٢٠)، و الفتح المواهبي: (٣٤) .

(٥) الذيل والتكملة: (٢/٥٥٦) .

(٦) الفتح المواهبي: (٣٨) .

(٧) ذكر نص السبكي الإمام القسطلاني في الفتح المواهبي: (٣٨) .

شيخ الشاطبي في إجازة له "ابن فارّه" بألف بعد الفاء مع تشديد الراء المضمومة.

و"الرعيني" بضم الراء وفتح العين المهملة، وسكون المثناة التحتية بعدها نون فمثناة تحتية مشددة، نسبة إلى ذي رُعين، أحد أقيال اليمن .

و"الشاطبي" بفتح الشين المعجمة، وبعد الألف طاء مهملة، فموحدة مكسورة، فتحتية مشددة نسبة إلى شاطبة مدينة كبيرة ذات قلعة حصينة بشرق الأندلس.[1]

* * * * * *

(١) وشاطبة: على مسافة ٥٦ كيلو متراً من بلنسية، لها موقع بديع، إلى الشمال بحذاء جبل برينسا، وكانت في القرون الوسطى مشهورة بمعامل الكاغد (الورق) ولا يزال مخطوطات كثيرة يعرف ورقها بالورق الشاطبي. الحلل السندسية لشكيب أرسلان: (٢٥٣/٣) .

المطلب الثاني: طلبه للعلم ورحلاته

سعى الشاطبي منذ صباه إلى التعلم والتلقي من أفواه المشايخ والعلماء، فبدأ -رحمه الله- حياته العلمية بحفظ كتاب الله ﷻ وتعلّم قراءاته ورواياته في بلدته التي ولد بها وهي شاطبة، وعين خطيباً لأهل بلده رغم صغر سنه .

قال ابن خلكان: وخطب ببلده على فتاءِ سنه [(١)].

ولما أنهى الشاطبي الأخذ عن مشايخ بلده جاب البلاد في طلب العلوم وجال ورحل إلى "بلنسية"، فقرأ بها القراءات وعرض كتاب التيسير من حفظه على أبي الحسن بن هذيل الأندلسي البلنسي[(٢)]، وسمع منه الحديث وروى عنه وعن طائفة من الشيوخ المتصدرين في ذلك الوقت. وأخذ عن أبي عبدالله محمد بن حميد[(٣)] كتاب سيبويه والكامل للمبرد، وأدب الكاتب وغيرها، وروى تفسير ابن عطية عن أبي القاسم بن حبيش وروى صحيح مسلم عن علي بن هذيل، وأبي محمد عباس بن محمد بن عباس[(٤)]، وأبي عبدالله محمد بن يوسف بن سعادة .

رحلته إلى مصر :

ثم رحل إلى مصر سنة (٥٧٢هـ) وذكر أبو شامة عن شيخه السخاوي قوله: " إن سبب انتقاله -أي الشاطبي- من بلاده إلى الديار المصرية، أنه أريد على أن

---

(١) وفيات الأعيان: (٤/٧٣) .

(٢) المتوفى سنة (٥٦٤هـ). انظر: غاية النهاية: (١/٥٧٣) .

(٣) المتوفى سنة (٥٧٦هـ). انظر: غاية النهاية: (٢/١٠٨) .

(٤) المتوفى سنة (٥٦٧هـ). انظر: الديباج المذهب: (٢/٢٦١) .

يتولى الخطابة بها فاحتج بأنه قد وجب عليه الحج، وأنه عازم عليه فتركها و لم يرجع إليها تورعاً مما يلزمون به الخطباء من ذكرهم على المنابر بأوصاف لم يرها سائغة شرعاً وصبر على فقر شديد " [1].

ثم قدم إسكندرية فسمع بها من الإمام الحافظ الكبير والعلم الشهير أبي الطاهر أحمد بن محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم السِّلَفي، ومن غيره .

ولما دخل مصراً أكرمه القاضي الفاضل عبدالرحيم، وولاه مشيخة الإقراء بمدرسته فأقرأ فيها القراءات، واللغة والنحو وغير ذلك من العلوم، فاشتهر اسمه، وبعد صيته، وقصده الناس من الأقطار [2].

رحلته إلى بيت المقدس :

لما فتح السلطان الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب[3] بيت المقدس توجه لزيارته، أما عن تاريخ هذه الزيارة، فقد نص أبو شامة على أن ذلك قبل موته بثلاث سنين [4].

ووافقه في ذلك الذهبي [5].

أما ابن الجزري فقد خالفهما في ذلك حيث قال: ولما فتح الملك الناصر ... بيت المقدس توجَّه فزاره سنة (٥٨٩هـ) [6]، ووافقه في ذلك

---

(١) الذيل على الروضتين: (٧) .

(٢) الفتح المواهبي: (٤٤) .

(٣) المتوفى سنة (٥٨٩هـ). انظر: السير: (٢١/٢٧٨) .

(٤) الذيل على الروضتين: (٧) .

(٥) انظر: السير: (٢١/٢٦٣) .

(٦) غاية النهاية: (٢/٢١) .

شهاب الدين القسطلاني[1].

ولعل القول الأول هو الصواب لقرب أبي شامة من الشاطبي، ولأنه يحتمل أن يكون تلميذ المترجم -السخاوي- قد نص على ذلك. فنقله عنه أبو شامة. والله أعلم.

وبعد أن رجع الشاطبي من رحلته إلى بيت المقدس أقام بالمدرسة الفاضلية يعلم ويقرئ، وقد تكاثر عليه الطلبة والمريدون لما رأوا من علمه وصلاحه .

وقد بلغ من إمامة الشاطبي واستحقاقه لمشيخة الإقراء بمصر: أن أهل مصر كانوا كثيراً ما يحفظون (العنوان) لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأندلسي، فلما ظهرت القصيدة -يعني الشاطبية- تركوه[2]، أي تركوا العنوان وعنوا بالشاطبية فحفظوها وشرحوها وقرؤا القرآن بمضمنها، بل امتد اهتمام طلاب هذا العلم وعلماؤه بهذه القصيدة إلى عصرنا .

* *　　* *　　* *

(١) انظر: الفتح المواهبي: (٤٥) .

(٢) انظر: لطائف الإشارات للقسطلاني: (٨٩) .

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه وسنده في القراءات

أولاً : شيوخه :

تتلمذ الإمام الشاطبي على ثلة من أعلام عصره وأساتذة زمانه، حيث كان كثير الفنون، واسع العلوم، فقد كان إماماً في القراءات والتفسير و النحو واللغة والحديث والفقه، كما كان شاعراً كبيراً.

وفيما يلي ثبت بأسماء شيوخه :

١- أبو عبدالله محمد بن أبي العباس النفزي، المتوفى سنة بضع وخمسين وخمسمائة للهجرة[١]، حيث تلقى عليه القراءات وأتقنها [٢].

٢- أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن هذيل البلنسي، المتوفى سنة (٥٦٤هـ)، قرأ عليه القراءات وأتقنها، وأجازه بإجازة طويلة نقلها السخاوي بتمامها[٣]. وروى عنه صحيح مسلم .

٣- أبو عبدالله محمد بن جعفر بن حميد الأموي البلنسي، المتوفى سنة (٥٨٦هـ)، أخذ عنه الكتاب لسيبويه، والكامل للمبرد، وأدب الكاتب لابن قتيبة، والكافي لابن شريح وغيرها [٤].

٤- أبو الحسن: علي بن عبدالله بن خلف بن النعمة الأنصاري البلنسي، المتوفى سنة (٥٦٧هـ)، روى عنه شرح الهداية للمهدوي [٥].

---

(١) غاية النهاية: (٢/٢٠٤)، والحلل السندسية: (٣/٢٦٤) .

(٢) طبقات القراء: (٢/٨٨٣) .

(٣) انظر: طبقات القراء: (٢/٨٨٣)، وغاية النهاية: (٢/٢٠). وانظر: نص الإجازة في فتح الوصيد: (١/٣٩).

(٤) انظر: غاية النهاية: (٢/٢٠)، والفتح المواهبي: (٤٣) .

(٥) انظر: السير: (٢/٥٨٤)، ومختصر الفتح المواهبي: (٣٥) .

٥- أبو عبدالله الأشبيلي: محمد بن يوسف بن سعادة، المتوفى سنة (٦٠٠هـ)، روى عنه شرح الهداية للمهدوي وروى عنه أيضاً صحيح مسلم [(١)].

٦- أبو طاهر السلفي: أحمد بن محمد بن أحمد أبو طاهر السلفي، المتوفى سنة (٥٧٦هـ، قال عنه ابن الجزري: حافظ الإسلام وأعلى أهل الأرض إسناداً في الحديث والقراءات مع الدين والفقه والعلم [(٢)].

٧- ابن عاشر الأنصاري: أبو محمد عاشر بن محمد بن عاشر بن خلف الأنصاري، المتوفى سنة (٥٦٧هـ) [(٣)].

٨- أبو القاسم بن حبيش: عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله ابن حبيش، أبو القاسم الأندلس الأنصاري المرسي، المتوفى سنة (٥٨٤هـ) [(٤)].

٩- أبو الحسين العمريّ: عليم بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن ابن هاني العمري، المتوفى سنة (٥٦٤هـ) [(٥)].

١٠- ابن الفرس: أبو عبدالله محمد بن عبدالرحيم الخزرجي، المتوفى سنة (٥٦٧هـ) [(٦)].

١١- أبو محمد: عباس بن محمد بن عباس، المتوفى سنة (٥٦٧هـ)، روى عنه الشاطبي صحيح مسلم [(٧)].

وغيرهم ممن تتلمذ عليهم الإمام الشاطبي -رحمهم الله- .

---

(١) انظر: غاية النهاية: (٢/٢٨٨)، والفتح المواهبي: (٤٢) .

(٢) غاية النهاية: (١/١٠٢). وانظر: السير: (٢١/٥، ٢٤٩) .

(٣) كذا من الذيل والتكملة: (٥/١، ٩٩-١٠١)، وفي الفتح المواهبي: (٤٢) هكذا أبو عبدالله محمد بن عاشر بن محمد بن عاشر .

(٤) انظر: غاية النهاية: (١/٣٧٨، ٢/٢٠)، والفتح المواهبي: (٤٣) .

(٥) انظر: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: (٥/١، ٤٢٩) .

(٦) انظر: العبر: (٤/١٩٩)، وشذرات الذهب: (٤/٢٢٣) .

(٧) انظر: الفتح المواهبي: (٤٣)، و الديباج المذهب: (٢/٢٦١) .

ثانياً : تلاميـذه :

قد تصدر الإمام الشاطبي وقرأ الناس عليه وهو في بلده ولم يصل سن التكهل بعد، وبعد أن انتقل إلى مصر كذلك، فمن الطبيعي حينئذٍ أن يكثر تلاميذه .

قال ابن عبدالملك: "وانتفع به خلق كثير لا يحصون كثرة" [1].

وقال ابن الجزري: "وجلس للإقراء فقصده الخلائق من الأقطار" [2].

وقال: "وقد بارك الله له في تصنيفه وأصحابه فلا نعلم أحداً أخذ عنه إلا وقد أنجب"[3].

وفيما يلي أسماء من أخذوا عنه :

١- أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالصمد السخاوي، المتوفى سنة (٦٤٣هـ)، وهو أجل تلاميذه على الإطلاق، أخذ عنه القراءات واللغة والنحو[4].

٢- أبو عبدالله محمد بن عمر القرطبي، المتوفى سنة (٦٣١هـ)، أخذ عنه القصيدتين اللامية والرائية، ولم يسمع أحد من الشاطبي الرائية كاملة -كما يقول ابن الجزري- سواه وسوى التجيبي [5].

٣- الكمال علي بن شجاع بن سالم الضرير المصري، صهر الشاطبي، المتوفى سنة (٦٦١هـ)، قرأ السبع سوى رواية أبي الحارث في تسع عشرة ختمة على الشاطبي. ثم قرأ عليه بالجمع للسبعة ورواتهم الأربعة عشر، ووصل فيها إلى سورة الأحقاف وتوفي الشاطبي -رحمه الله- [6].

---

(١) الذيل والتكملة: (٥/٢/٥٥١) .

(٢) غاية النهاية: (٢/٢١) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) انظر: السير: (٢٣/١٢٢)، وشذرات الذهب: (٥/٢٢٢)، والفتح المواهبي: (٩٩) .

(٥) انظر: العبر في خبر من غبر: (٥/١٢٥)، والفتح المواهبي: (١٠١) .

(٦) انظر: غاية النهاية: (١/٥٤٤، ٢/٢٣)، والفتح المواهبي: (١٠٣) .

٤- علي بن محمد بن موسى التجيبي، المتوفى سنة (٦٢٦هـ) [١]، وسبق ذكر أنه لم يسمع أحد من الشاطبي الرائية كاملة إلا أبو عبدالله القرطبي، وعلي بن محمد التجيبي .

٥- أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي المعروف بابن الحاجب المتوفى سنة (٦٤٦هـ) [٢]، سمع من الشاطبي كتاب التيسير، والشاطبية، وبعد وفاة الشاطبي جلس موضعه في المدرسة الفاضلية .

٦- محمد بن يحيى بن علي بن بقاء أبو عبدالله اللخمي الجنجالي، أخذ عنه القراءات قبل رحلته إلى المشرق [٣].

٧- يوسف بن جعفر بن عبدالرزاق، أبو الحجاج الأنصاري[٤]، قرأ السبع على الشاطبي.

٨- ابنه محمد بن قاسم بن فيرُّه[٥] الباقي إلى سنة (٦٦٥هـ) .

٩- علي بن هبة الله بن سلامة، أبو الحسن اللخمي، المعروف بابن الجميزي، المتوفى سنة (٦٤٩هـ) [٦]، قرأ عليه الشاطبية وعدة ختمات، و لم يكمل عليه القراءات .

١٠- محمد بن محمد بن وضّاح المتوفى سنة (٦٣٤هـ) [٧]، قرأ عليه الشاطبية.

---

(١) انظر: غاية النهاية: (١/٥٧٦)، والفتح المواهبي: (١٠٢-١٠٣) .

(٢) انظر: السير: (٢٣/٢٦٥)، وغاية النهاية: (٢/٢٣)، والفتح المواهبي: (١٠٢) .

(٣) انظر: طبقات القراء: (٢/٨٨٤)، والحلل السندسية: (٣/٢٦٧) .

(٤) انظر: غاية النهاية: (٢/٣٩٥)، والفتح المواهبي: (١٠٤)، لكنه في غاية النهاية ورد باسم: يوسف بن أبي جعفر الأنصاري .

(٥) انظر: طبقات القراء: (٢/٨٨٥)، وغاية النهاية: (٢/٢٣٠)، والفتح المواهبي: (١٠٥) .

(٦) انظر: السير: (٢١/٢٦٢)، وغاية النهاية: (١/٥٨٣)، والفتح المواهبي: (١٠٣) .

(٧) انظر: السير: (٢١/٢٦٢)، وملء العيبة بما جمع من طول الغيبة: (٢/٣١٣) .

١١- عبدالرحمن بن أبي القاسم الأزدي، التونسي، المتوفى سنة (٦٢٥هـ) [١]، قرأ عليه، وشرح الشاطبية ويحتمل أن يكون أول من شرحها .

١٢- مرتضى بن جماعة عن عباد المالكي، الشهير بابن الخشاب [٢]، أخذ عنه القراءات والشاطبية وهو ممن أكمل القراءات على الشاطبي، وقرأ الشاطبية عليه مباشرة .

١٣- علي بن أحمد بن عبدالله بن خيرة أبو الحسن البلنسي [٣]، قرأ عليه القراءات بمصر.

١٤- سراقة بن محمد بن إبراهيم بن الحسين الشاطبي [٤].

١٥- عبدالله بن محمد بن عبدالوارث معين الدين الأنصاري، المعروف بابن قار اللّبن، الباقي إلى سنة (٦٦٤هـ) [٥]، ويعرف بابن الأزرق .

١٦- عيسى بن يوسف بن إسماعيل المقدسي [٦].

١٧- الزين محمد بن عمر الكردي، المتوفى سنة (٦٢٨هـ) [٧].

١٨- سديد الدين عيسى بن مكي العامري، المتوفى سنة (٦٤٩هـ) [٨].

وهؤلاء الثلاثة كلهم ممن أكملوا عليه القراءات، والشاطبية، وغيرهم ..

---

(١) انظر: غاية النهاية: (١/٣٦٦)، والفتح المواهبي: (١٠٥) .

(٢) انظر: غاية النهاية: (٢/٢٣، ٢٩٣) .

(٣) انظر: فنح الطيب: (٢/٢٤)، والسير: (٢١/٢٦٢)، وغاية النهاية: (١/٥٢٠) .

(٤) انظر: إنباه الرواة: (٤/١٦٠) .

(٥) انظر: السير: (٢١/٢٦٢)، وطبقات القراء: (٢/٨٨٤)، وغاية النهاية: (١/٤٥٣)، والفتح المواهبي: (١٠٥).

(٦) انظر: غاية النهاية: (٢/٢٢)، والفتح المواهبي: (١٠١)، وفيه قال: أبو موسى بن يوسف المقدسي.

(٧) انظر: طبقات القراء: (٢/٨٨٤)، وغاية النهاية: (٢/٢١٦)، والفتح المواهبي: (١٠١) .

(٨) انظر: طبقات القراء: (٢/٨٨٤)، وغاية النهاية: (٢/٢٣٠) .

ثالثاً : سنده في القراءات :

وسأكتفي هنا بذكر سنده إلى أبي عمرو الداني خشية الإطالة :

١ - الشاطبي عن أبي عبدالله محمد بن علي بن أبي العاص النفزي عن أبي عبدالله محمد بن الحسن بن محمد بن غلام الفرس عن أبي داود سليمان بن نجاح عن أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني .

٢ - الشاطبي عن أبي الحسن علي بن محمد بن هذيل عن أبي داود سليمان بن نجاح عن أبي عمرو الداني .

٣ - الشاطبي عن النفزي عن ابن غلام الفرس عن أبي الحسن عبدالعزيز بن عبدالملك بن الشفيع عن عبدالله بن سهل عن أبي سعيد خلف بن غصن الطائي .

٤ - الشاطبي عن النفزي عن ابن غلام الفرس عن ابن شفيع عن ابن سهل عن أبي القاسم عبدالجبار بن أحمد الطرسوسي .

٥ - الشاطبي عن النفزي عن ابن غلام الفرس عن ابن الدوش علي بن عبدالرحمن بن أحمد وأبي داود سليمان بن نجاح عن أبي عمرو الداني .[1]

* *   * *   * *

(١) انظر: الإمام الشاطبي سيد القراء لإبراهيم الجرمي: (٦٥-٦٦).

المطلب الرابع: عقيدتـــه

لم يتعرض أحد ممن ترجم للشاطبي لعقيدته، إلا إشـــارة وردت في طبقـــات الشافعية لتاج الدين السبكي حيث أشار فيه إلى أن الشاطبي كان أشعري العقيـــدة مستدلاً بقول الشاطبي في رائيته في علم رسم المصاحف [١]:

حي عليم قدير والكـــلام لـــه فرد سميع بصير ما أراد جرى[٢][٣]

ومثله قوله أيضاً في ناظمة الزهر في عد الآي :

بحي مريد عالـــم متكلـــم سميع بصير دائم قادر وتـــر[٤]

والحق أنه لا ينبغي أن نحكم بأشعرية الشاطبي من خلال النظـــر إلى هذيـــن البيتين لما يلي :

١- أن مذهب الأشاعرة لا يقتصر على هذه المسألة فحسب، أي: لم يخالفوا أهـــل السنة والجماعة في هذا الأصل فقط بل يختلفون مع أهل السنة والجماعة مـــن أول مصدر التلقي حتى آخر السمعيات [٥].

٢- أنه أطلق هذه الصفات السبع ولم ينفِ ما سواها .

فغاية ما دلت عليه هذه الأبيات أن فيها إيماءً بأنه تأثر بمذهب الأشـــاعرة في هذه المسألة، ولا غرو ولا عجب في ذلك، إذ أن المذهـــب الأشـــعري في المغـــرب

---

(١) وهي المسماة بـــ(عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد) في علم رسم المصاحف .

(٢) البيت رقم (٣) .

(٣) انظر: الإمام الشاطبي سيد القراء لإبراهيم الجرمي: (٧٨) .

(٤) البيت رقم (٣) .

(٥) انظر: منهج الأشاعرة في العقيدة للدكتور/ سفر الحوالي: (٣١)، ومعنى ذلك أنهم يقدمـــون العقـــل على النقل عند التعارض كما صرح بذلك غير واحد من أئمتهم. انظر: المرجع السابق.

والأندلس كانت له السيادة فيهما [1].

ونجد الإمام الشاطبي قد ردَّ على المعتزلة بإشارة لطيفة في قصيدته حرز الأماني باب سورة التوبة حين قال:

يضل بضم الياء مع فتح ضـــاده صحاب و لم يخشوا هناك مضللا[2]

قال الإمام السخاوي: لما كانت القراءة بفتح الياء وكسر الضـــاد تعجـــب المعتزلة ويتعلقون بها قال في القراءة الأخرى (و لم يخشوا هناك مضللا) [3].

وقال الجعبري: ولما تشبث المعتزلة في نسبتهم الشر إلى غير الله تعالى بإســـناد الضلال إليهم أشار إلى الرد عليهم بقوله: (و لم يخشوا هناك مضللاً) [4].

والإمام الشاطبي كانت له عناية بالحديث حيث كانت نســـخ الصحيحـــين والموطأ تصحح على حفظه وكانت له عناية بالتمهيد لابن عبدالبر حتى إنـــه نظـــم مسائله في خمسمائة بيت، يقول عنها: من حفظها أحاط علماً بالكتاب، فلعل هـــذه العناية بالحديث والتمهيد كانت لها الأثر في تخفيف التأثر بالمذهب الأشـــعري. والله أعلم.

* *　　* *　　* *

(١) انظر: فصول في الفكر الإسلامي، بالمغرب، لعبدالمجيد النجار: (١١-٣٥).

(٢) البيت رقم (٧٢٨).

(٣) فتح الوصيد: (٣/٩٦١). وانظر: اللآلئ الفريدة، لأبي عبدالله: (٣/٨٥١).

(٤) انظر: شرح الجعبري (مخطوط).

المطلب الخامس: مذهبه الفقهي

كان -رحمه الله- ممن اجتمعت فيه مقومات الاجتهاد الفقهي الخاص، ومع ذلك انتسب إلى أحد المذاهب الفقهية وقد اختلف في مذهبه :

فذكر ابن الصلاح(١)، وتاج الدين السبكي(٢)، وجمال الدين الإسنوي(٣)، وابن الجزري(٤) أنه كان شافعياً .

وذكره ابن فرحون في طبقات المالكية(٥)، وكذلك ابن الملقن(٦)، ومحمد مخلوف عده في الطبقة الثانية عشرة (٧).

وقد جمع القسطلاني بين هذين القولين حيث قال: فيحتمل أنه كان مالكياً ثم تشفع (٨).

وهذا الذي يظهر حيث كان في أول أمره في الأندلس والمذهب المالكي هو السائد عندهم، ثم انتقل إلى مصر، وتبع المذهب السائد في ذلك البلد، ثم إن القاضي الفاضل الذي تبنى الشاطبي وأنزله المترل اللائق به كان شافعياً، فهذا يقوي ما ذهب إليه القسطلاني في الجمع بين القولين (٩). والله أعلم .

* * * * * *

(١) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية: (٢/٦٦٥) .

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: (٧/٢٧٠) .

(٣) انظر: طبقات الشافعية: (٢/١١٤) .

(٤) انظر: غاية النهاية: (٢/٢١) .

(٥) انظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب: (٣٢٣) .

(٦) انظر: العقد المذهب في طبقات حملة المذهب: (٣٢٧) .

(٧) انظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: الطبقة الثانية عشرة .

(٨) انظر: الفتح المواهبي: (٤٩) .

(٩) انظر: الإمام الشاطبي سيد القراء: (٧٨) .

المطلب السادس: مؤلفـــاته

من أهم المصنفات التي صنفها الشاطبي -رحمه الله- :

١- قصيدته اللامية الموسومة بـ"حرز الأماني ووجـــه التـــهاني" في القـــراءات السبع[١]. وقد ذكر القسطلاني أنه ابتدأ أولها بالأندلس إلى قوله:

" جعلت أبا جاد على كل قاري دليلاً ... "

وأكملها بالمدرسة الفاضلية بالقاهـــرة [٢]، وعدد أبياتها (١١٧٣) .

٢- قصيدته الرائية المسماة "عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد" وهي في علـــم رسم المصاحف، وعدد أبياتها (٢٩٨) [٣].

٣- ناظمة الزهر في عد الآي، وعدد أبياتها (٢٩٧) [٤].

٤- نظم في ظاءات القرآن، ويقع في أربعة أبيات [٥].

٥- نظم في موانع الصرف، ويقع في أربعة أبيات [٦].

---

(١) وقد طبعت عدة طبعات أجودها التي بتحقيق الشيخ محمد تميم الزعبي، طبعة مكتبـــة دار الهـــدى، بالمدينة المنورة، ط ١٤٠٩هـــ .

(٢) انظر: الفتح المواهبي: (٥٩) .

(٣) وقد طبعت عدة طبعات أجودها التي بتحقيق د/ أيمن رشدي سويد، طبعة دار نور المكتبات، الطبعـة الأولى، ١٤٢٢هـــ .

(٤) وقد طبعت عدة طبعات منها التي ضمن كتاب (إتحاف البررة بالمتون العشرة) باعتناء العلامة علـــي محمد الضباع .

(٥) انظر: فتح الوصيد: (١/٥٤)، والفتح المواهبي: (٧٨)، ولطائف الإشارات: (١/٢٣٦) .

(٦) انظر: فتح الوصيد: (١/٥٤)، والفتح المواهبي: (٧٨) .

٦- قصيدة دالية تقع في خمسمائة بيت نظم فيها كتاب التمهيد لابن عبدالبر[١].

٧- وله شعر في موضوعات شتَّى [٢].

* * * * * *

(١) انظر: نكت الهميان في نكت العميان لصلاح الدين الصفدي: (٢٢٨)، وإنباه الـــرواة: (٤/١٦١)، ووفيات الأعيان: (٤/٧١) .

(٢) انظر: الفتح المواهبي: (٧٩-٨٢) .

المطلب السابع: ثناء العلماء عليه ووفاتـــــه

قال السخاوي: كان عالماً بكتاب الله، بقراءاته وتفسيره، عالماً بحديث رسول الله ﷺ مبرزاً فيه، كان إذا قرئ عليه البخاري ومسلم والموطأ يصحح النسخ من حفظه، ويملي النكت على المواضع المحتاج إلى ذلك فيها ... وكان مبرزاً في علم النحو والعربية، عارفاً بعلم الرؤيا حسن المقاصد، مخلصاً فيما يقول ويفعل [(١)].

وقال ابن عبدالملك: كان من جلة أئمة المقرئين، كثير المحفوظات، جامعاً لفنون العلم والتفسير محدثاً، راوية ثقة، فقيهاً مستبحراً متحققاً بالعربية، مبرزاً فيها، بارع الأدب، شاعراً مجيداً، عارفاً بالرؤيا وعبارتها، ديناً فاضلاً صالحاً مراقباً لأحواله، حسن المقاصد، مخلصاً في أقواله وأفعاله [(٢)].

وقال المقري : رحل إلى المشرق من الأندلس، فشهد له بالسبق كل أهل الغرب والشرق [(٣)].

وقال أيضاً: كان إماماً علامة ذكياً كثير الفنون، منقطع القرين، رأساً في القراءات حافظاً للحديث [(٤)].

وقال ابن كثير: كان ديناً خاشعاً ناسكاً كثير الوقار، لا يتكلم فيما لا يعنيه[(٥)].

---

(١) فتح الوصيد: (٦/١) .

(٢) الذيل والتكملة: (٥٤٩/٢/٥) .

(٣) نفح الطيب: (٢٢/٢) .

(٤) المرجع السابق: (٢٤/٢) .

(٥) البداية والنهاية: (١٠/١٣) .

وقال ابن الصلاح: لم يكن بمصر في زمنه مثلـه في تعـدد فنونـه وكـثرة محفوظه[1].

وقال الذهبي: وكان يتوقد ذكاء. له الباع الأطول في فن القراءات والرسم والنحو والفقه والحديث، وله النظم الرائق مع الورع والتقوى، والتأله والوقار[2].

وقال ياقوت الحموي: كان رجلاً صالحاً صدوقاً في القول، مجداً في الفعل، ظهرت عليه كرامات الصالحين [3].

وقال ابن خلكان: وكان رحمه الله تعالى يقول عند دخوله إلى مصر إنه يحفظ وقر بعير من العلوم [4].

وقال ابن الجزري: كان إماماً كبيراً أعجوبة في الذكاء، كثير الفنون، آية من آيات الله، غايةً في القراءات، حافظاً للحديث، بصيراً بالعربية، إماماً في اللغة، رأساً في الأدب مع الزهد والولاية والعبادة [5].

أما وفاته:

فقد قال تلميذه السخاوي: توفي يوم الأحد بعد صلاة العصر، الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة (٥٩٠هـ)، ودفن يوم الاثنين في مقبرة البيساني، وصلى عليه أبو إسحاق المعروف بالعراقي، إمام جامع مصر يومئذ [6].

---

(١) طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح: (٢/٦٦٥-٦٦٦) .

(٢) سير أعلام النبلاء: (٢١/٢٦٢) .

(٣) معجم الأدباء: (١٦/٢٩٤) .

(٤) وفيات الأعيان: (٤/٧٢) .

(٥) غاية النهاية: (٢/٢١) .

(٦) فتح الوصيد: (١/٧) .

وقال ابن عبدالملك: وكانت جنازته مشهودة، لم يتخلف عنها كبير أحـــد، وأسف الناس لفقده، وأتبعوه ذكراً جميلاً، وثناء صالحاً [1].

فرحم الله الإمام الشاطبي رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته إنه سميع مجيب .

* * * ** * * *

(١) الذيل والتكملة: (٥٥٧/٢/٥) .

المبحث الثاني

دراسة موجزة عن الشارح ـ السمين الحلبي ـ

ويشتمل على ستة مطالب : ـ

- **المطلب الأول**: اسمه وكنيته ونسبه ومولده .
- **المطلب الثاني**: عصر المؤلف من الناحية السياسية والعلمية .
- **المطلب الثالث**: طلبه للعلم ورحلاته وشيوخه وتلاميذه.
- **المطلب الرابع**: عقيدته ومذهبه الفقهي .
- **المطلب الخامس**: مؤلفاته .
- **المطلب السادس**: ثناء العلماء عليه ووفاته .

* * * * * *

المطلب الأول: اسمه وكنيته ونسبه ومولده [1]

اتفقت المصادر على اسمه واسم أبيه على أنه شهاب الدين: أحمد بن يوسف، ثم اختلفت فيما بعد ذلك، فقيل: ابن عبدالدائم، وقيل: أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود، وقيل: غير ذلك .

والذي رجحه محقق الدر المصون د/ أحمد الخرّاط أنه أحمد بن يوسف بن مسعود المعروف بالسمين، وذلك استناداً إلى إحدى نسخ (الدر المصون) التي بخط المؤلف نفسه حيث وجد مكتوباً عليها هذا الاسم [2].

يكنى : أبا العباس .

أما مولده : فلم ينص أحد ممن ترجم له على تاريخ ولادته [3].

* * * * * *

---

(١) انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للإسنوي: (٢/٥١٣)، وشذرات الذهب: (٦/١٧٩)، وغاية النهاية: (١/١٥٢)، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر: (٦/١٧٩)، وغاية النهاية: (١/٣٦٠)، وطبقات المفسرين للداودي: (١/١٠٠)، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: (٢/٢١١).

(٢) انظر: الدر المصون: (١/١٣) .

(٣) والذي رجحه د/ أيمن سويد –محقق الجزء الأول من العقد النضيد– أن ولادته كانت حدود (٧٠٥هـ). انظر: العقد النضيد: (١/٧٧) .

وقال محمود محمد السيد الدغيم: ومن المرجح أنه قد ولد في العقود الأخيرة من القرن السابع الهجري في مدينة حلب الشهباء. مقدمة عمدة الحفاظ: (٧) .

المطلب الثاني: عصر المؤلف من الناحية السياسية والعلمية

أولاً: الناحية السياسية: -

لقد بدأ السمين حياته العلمية مع مطلع القرن الثامن وقد عاصر أربعة من خلفاء بني العباس في مصر وهم:

١- المستكفي بالله، أبو الربيع سليمان بن الحاكم أمر الله (٦٨٤-٧٤٠هـ) بويع بالخلافة سنة (٧٠١هـ) واستمرت خلافته أربعين سنة وفي سنة (٧٠٢هـ) هجم التتار على الشام فتصدى لهم الخليفة وملك مصر الملك الناصر فصدوهم بمشيئة الله ، وولي الخلافة بعد المستكفي الخليفة الواثق بالله إبراهيم بن ولي العهد الذي بويع بالخلافة سنة(٧٤١هـ) وخلع بنفس السنة بأمر من الملك المنصور بن الناصر وموافقة القاضي بن جماعة . ثم خلفه ابن المستكفي .

٢- الحاكم بأمر الله أحمد بن المستكفي بالله سليمان بن الحاكم بأمر الله حيث بويع بالخلافة سنة(٧٤١هـ) وكان حسن السيرة ، توفى سنة (٧٥٣هـ) وخلفه بعده أخوه:

٣- المعتضد بأمر الله: أبو الفتح ، أبو بكر بن المستكفي بالله حيث بويع بالخلافة بعد أخيه الحاكم بأمر الله واستمرت خلافته إلى أن مات سنة (٧٦٣هـ)، وقال السيوطي: وممن مات في أيام المعتضد من الأعلام: الشيخ تقي الدين السبكي، والسمين صاحب الإعراب[1]. ثم خلف المعتضد بالله ابنه.

٤- المتوكل على الله محمد بن المعتضد بالله بن المستكفي بالله بن الحاكم بأمر الله إلى أن توفي سنة (٨٠٨هـ) .

---

(١) تاريخ الخلفاء : (٥٠١).

من خلال هذا العرض الوجيز للحقبة التي عاش فيها السمين يتبين لنا أنه عاش في فترة اضطرابات وضغوط على الخلافة الإسلامية حيث سقوط الخلافة العباسية على أيدي التتار وانقسام الدول الإسلامية إلى دول.

ثانياً: عصره من الناحية العلمية:

لقد شهد العصر الذي عاش فيه السمين نهضة علمية واسعة بالرغم من الفتن والاضطرابات التي مرت بها الأمة الإسلامية آنذاك وذلك من حفظ الله لهذا الدين حيث يسخر له من ينشره بين الناس ويدعوا إليه في أضيق الظروف وأحلكها، وقد عاصر السمين نخبة من علماء عصره وإن لم يتتلمذ عليهم منهم على سبيل المثال لا الحصر[(١)].

١- محمد بن محمد بن داود، أبو عبد الله بن آجروم الصنهاجي صاحب فرائد المعاني في شرح حرز الأماني (ت ٧٢٣هـ)[(٢)].

٢- أحمد بن محمد بن عبدالولي، الإمام أبو العباس ابن جبارة المقدسي شارح الشاطبية (ت٧٢٨هـ)[(٣)].

٣- عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه، أبو محمد الواسطي صاحب كتاب " الكنز في القراءات العشر (ت٧٤٠هـ)[(٤)].

٤- الحسن بن قاسم ، بدر الدين المعروف بابن أم قاسم المرادي النحوي اللغوي (ت٧٤٩هـ)[(٥)].

---

(١) انظر مقدمة د/ أيمن سويد للعقد النضيد: ١/ ٨١ ، وما بعدها.

(٢) انظر بقية الوعاة: (٢/ ٢٢١) ، وشذرات الذهب : (٦/ ٦٢).

(٣) انظر : طبقات القراء : (٣/ ١٢٧٢) ، وغاية النهاية: (١/ ٢٢).

(٤) انظر: غاية النهاية : (١/ ٤٢٩).

(٥) انظر بقية الوعاة : (١/ ٥١٧).، شذرات الذهب: (٦/ ١٦٠).

٥- الإمام جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)[١].

٦- أبو بكر بن أيْدُغْدي بن عبد الله الشمسي المعروف بابن الجندي صاحب كتاب بستان الهداة في إختلاف الأئمة الرواة (ت٧٦٩هـ)[٢].

٧- الإمام بهاء الدين ابن عقيل النحوي (ت ٧٦٩هـ)[٣].

* * * * * *

---

(١) انظر بقية الوعاة: (٢/٢٧) ، شذرات الذهب: (٦/٢١٤).

(٢) انظر غاية النهاية (١/١٨٠).

(٣) انظر بقية الوعاة (٢/٤٧) ، وشذرات الذهب (٦/٢١٤).

المطلب الثالث: طلبه للعلم ورحلاته وشيوخه وتلاميذه

أجمع المؤرخون على أن نشأته كانت بحلب، وقد كان العصر الذي عاش فيه السمين عصر اضطرابات وضغوط أجنبية على الخلافة الإسلامية، وقد كان ذلك الزمن مليئاً بالكوارث، لكن كل ذلك لم يثنِ السمين عن العلم والتصنيف، فرحل في طلب العلم إلى القاهرة، وذاع اسمه فيها وولي تدريس القراءات والنحو بجامع ابن طولون، كما ولي نظر الأوقاف بالقاهرة وناب عن بعض القضاة فيها، واستلم التدريس في مسجد الشافعي [(١)].

ورحل بعد ذلك إلى أستاذه العشاب بالإسكندرية ليقرأ عليه الحروف [(٢)].

ورحل أيضاً إلى حرم الخليل إبراهيم، كما نص هو على ذلك في كتابه عمدة الحفاظ[(٣)]. فلعل لقاءه بشيخه الجعبري كان في تلك الرحلة، لأن الجعبري كان شيخ الخليل وقد قضى في الخليل ما يناهز الأربعين عاماً وتوفي فيها .

ورحل أيضاً إلى دمياط كما نص على ذلك في عمدة الحفاظ [(٤)].

هذه هي رحلات السمين، حيث لم يكن واسع الرِّحلة -رحمه الله- .

شيوخه :

لم يكن -رحمه الله- مكثراً من الشيوخ، والذين ذُكروا من شيوخه هم حسب وفياتهم :

---

(١) انظر: الدرر الكامنة: (١/٣٦٠) .

(٢) انظر: غاية النهاية: (١/١٥٢) .

(٣) انظر: مادة (ك ل م) .

(٤) انظر: مادة (ش هـ د) .

١- محمد بن أحمد بن عبدالخالق بن علي بن سالم بن مكي، الصائغ، المتوفى سنة (٧٢٥هـ)، إمام القراءات [(١)].

٢- يونس بن إبراهيم بن عبدالقوي الكتاني، الدبوسي، المتوفى سنة (٧٢٩هـ)، حيث سمع منه الحديث [(٢)].

٣- إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، برهان الدين أبو إسحاق الجعبري، شيخ الخليل، المتوفى سنة (٧٣٢هـ) [(٣)].

٤- أحمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد، أبو العباس، المرادي القرطبي، العشاب، المتوفى سنة (٧٣٦هـ) [(٤)].

٥- محمد بن يوسف بن علي، أثير الدين، أبو حيّان الأندلسي، شيخ النحاة المحققين، المتوفى سنة (٧٤٥هـ) [(٥)].

أما تلاميذه :

فلم تشر المصادرُ التي ترجمت له إلى أحد من تلاميذه بالرغم أنها أجمعت على أنه وَلِيَ تدريس القراءات والنحو بجامع ابن طولون، ومسجد الشافعي .

* *   * *   * *

(١) انظر: الدرر الكامنة: (١/٣٦٠)، وشذرات العماد .

(٢) انظر: بغية الوعاة: (١/٤٠٢)، وطبقات المفسرين للداودي: (١/١٠١-١٠٢) .

(٣) نص على ذلك السمين في عمدة الحفاظ: مادة (ك ل م) .

(٤) انظر: غاية النهاية: (١/١٥٢) .

(٥) انظر: غاية النهاية: (١/١٥٢)، والدرر الكامنة: (١/٣٦٠)، وطبقات المفسرين: (١/١٠١) .

المطلب الرابع: عقيدته ومذهبه الفقهي

أما عقيدته فالذي يظهر أنه كان متأثراً بالمذهب الأشعري، ويظهر ذلك جلياً في تأويلاته لصفات الله، وإليك بعض أقواله في الصفات، فمن ذلك:

صفة العين. قال: قوله تعالى: ﴿ وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾[(١)]، أي: بحفظنا وكلاءتنا، ومثله ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴾[(٢)]، أي: لترى على حفظ مني لك ومراعاة، فاستعير لذلك من حفظ العين لأن الحراسة فيما يتعارفه الناس، ويكون بملاحظة النظر، والبارئ تعالى منزه عن الجوارح [(٣)].

وكذلك تأويله لصفة الضحك. حيث قال:

وأما إسناده إلى الله تعالى في قوله ﷺ « ضحك الله »[(٤)] فاستعارة لرضاه[(٥)].

وكذلك تأويله لصفة العجب حيث قال عن هذه الصفة :

وعلى هذا فلا يسند إلى البارئ تعالى لاستحالة ذلك عليه تعالى [(٦)].

وكذلك تأويله لصفة اليد في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾[(٧)]

---

(١) سورة هود: (٣٧) .

(٢) سورة طه: (٣٩) .

(٣) عمدة الحفاظ: مادة (ع ي ن) ص(٣٩٢) .

(٤) الحديث أخرجه البخاري برقم (٢٨٢٦) في الجهاد، باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم، بلفظ « يضحك الله » . وأخرجه مسلم برقم (١٨٩٠) في الأمارة، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة .

(٥) عمدة الحفاظ: مادة (ض ح ك) ص(٣٠٦) .

(٦) عمدة الحفاظ: مادة (ع ج ب) ص(٣٤٢) .

(٧) سورة المائدة: (٦٤) .

إلى السعة والإنفاق [١].

وكذلك تأويله لصفة الاستواء إلى الاستيلاء [٢].

وكذلك تأويله لصفة الوجه حيث قال: قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾[٣] الوجه يعبر به عن الذات والباري تعالى ينـزه عن الجارحة [٤].

فكل هذا يؤكد أنه -رحمه الله- كان على المذهب الأشعري في العقيدة.

أما مذهبه الفقهي:

فقد أشارت مصادر ترجمته أنه كان شافعي المذهب [٥].

* * * * * *

(١) انظر: عمدة الحفاظ: (٦٤٨) مادة (ي د ى).

(٢) انظر: عمدة الحفاظ: مادة (س و ي) ص(٢٥٧).

(٣) سورة القصص: (٨٨).

(٤) عمدة الحفاظ: مادة (و ج هـ) ص(٦٢٠).

(٥) انظر: طبقات الشافعية للإسنوي: (٥١٣/٢)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: (١٧٠/٢)، وشذرات الذهب: (١٧٩/٥).

المطلب الخامس: مؤلّفاته

لقد ترك السمين كتباً قيمة تعرض بعضها للضياع، ولعل من الأسباب التي ساهمت في ضياع بعض مؤلفاته عدم وجود وريث عالم له، حيث إن كتبه قد بيعت، والدليل على ذلك ما ورد في مخطوطة مفردات الراغب الأصفهاني التي كتبها السمين والمحفوظة في مكتبة لا له لي "السليمانية" حيث ورد ما يلي: " ثم اشتراه من تركته بألفين من الدراهم العبد الفقير إلى بارئ النسيم الشيخ محمد بن السيد محمود الحسيني النقيب بالممالك المحروسة " [1]، فلعل ذلك مما ساهم في ضياع كتبه فلم يصل إلينا منها إلا القليل، وهي تنبئ عن إمامته في اللغة والنحو والقراءات وهي[2]:

١- أحكام القرآن [3].

٢- "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"[4] وهو إعراب للقرآن الكريم.

٣- البحر الزاخر [5].

٤- التفسير الكبير [6].

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق محمود محمد السيد الدغيم على عمدة الحفاظ: (١١) .

(٢) استفدت في ذكر مؤلفاته من مقدمة د/ أيمن رشدي سويد، على العقد النضيد فجزاه الله خيراً .

(٣) ممن نسبه إليه ابن حجر في الدرر الكامنة: (١/٣٦١)، وطبقات المفسرين: (١/١٠٢)، وأشار إليه المؤلف نفسه في عمدة الحفاظ: مادة (ت و ب) و (خ ل د) .

(٤) وقد أشار إليه المؤلف في أول كتابه العقد النضيد: (٥)، وقد طبع الكتاب بتحقيق د/ أحمد الخراط في (١١) مجلد، دار القلم- دمشق، ١٤٠٦هـ .

(٥) ذكره المؤلف نفسه في عمدة الحفاظ: مادة (ض و ء) و (ع ر ب) .

(٦) أشار إليه المؤلف نفسه في العقد النضيد في شرح أبيات سورة أم القرآن: (٣٥٤)، وفي الدر المصون: (٤/٣٢٧)، وعمدة الحفاظ: مادة (أ ب ق) و (أ س ر)، وأشار إليه الحسيني في ذيل العبر: (١٧/٣٠٩)، وابن حجر في الدرر الكامنة: (١/٣٦١)، وطبقات المفسرين: (١/١٠٢). وقد اطلع عليه بعض الباحثين في مصر ويقع في (١٠) أجزاء. والله أعلم.

٥- شرح التصريف [١].

٦- إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل [٢].

٧- شرح قصيدة كعب بن زهير [٣].

٨- شرح معلقة النابغة الذبياني [٤].

٩- العقد النضيد في شرح القصيد، وهو موضوع البحث وسيأتي الحديث عنه في باب مستقل .

١٠- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ [٥].

١١- البيان للغات القرآن [٦].

١٢- المعرب [٧].

* * * * * *

---

(١) ذكره مؤلفه نفسه في كتابه "العقد النضيد" عند شرح البيت (٤٧) ص(٢٧٠)، وعمدة الحفاظ: مادة (ق و م).

(٢) نص عليه المؤلف نفسه في عمدة الحفاظ: مادة (أ ل و)، وفي العقد النضيد: (٢٦٣/١٢) وغيرها، والدر المصون: (٢٤٣/٣) وغيرها، ونسبه إليه أيضاً ابن حجر في الدرر الكامنة: (٣٦١/١)، والداودي في طبقات المفسرين: (١٠٢/١) .

(٣) انظر: مقدمة محمود حمد السيد الدغيم على عمدة الحفاظ: (٥) .

(٤) ذكره المؤلف نفسه في عمدة الحفاظ: مادة (أ ح د) و (أ ص ل) .

(٥) وقد طبع الكتاب عدة طبعات، وحقق في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

(٦) ذكره المؤلف نفسه في العقد النضيد عند شرحه للبيت (٤٠٣) .

(٧) ذكره بروكلمان: (١١١/٢)، وذكر أن منه نسخة خطية في مكتبة داماد زاده برقم (٣١٠) .

المطلب السادس: ثناء العلماء عليه ووفاتـــه

أثنى على السمين غير واحد من أهل العلم :

١- قال الإسنوي: كان فقيهاً بارعاً في النحو والتفسير وعلم القراءات، يتكلـم في الأصول، خيراً ديناً، تولى تصدير إقراء السبع بالجامع الطولـــوني، وأعـــاد في الشافعي، وناب في الحكم بالقاهرة وتولى نظر الأوقاف بها (١).

٢- ووصفه الصفدي بأنه الشيخ الإمام العلامة (٢).

٣- وقال ابن الجزري: إمام كبير ... ألف تفسيراً جليلاً وإعراباً كبيراً، وشـــرح الشاطبية شرحاً لم يسبق إلى مثله (٣).

٤- وقال ابن حجر العسقلاني: تعانى النحو فمهر فيه، ولازم أبا حيَّان إلى أن فاق أقرانه، وأخذ القراءات عن التقي الصائغ، ومهر فيها (٤).

٥- وقال ابن تغري بردي: كان إماماً عالماً، أفتى ودرس وأقرأ عدة سنين(٥).

٦- ووصفه ابن العماد الحنبلي بأنه النحوي المقرئ الفقيه العلامة (٦).

---

(١) طبقات الشافعية للإسنوي: (٢/٥١٣) .

(٢) أعيان العصر: (١/١٤٠) .

(٣) غاية النهاية: (١/١٥٢) .

(٤) الدرر الكامنة: (١/٣٦٠، ٣٦١) .

(٥) النجوم الزاهرة: (١٠/٣٢١) .

(٦) شذرات الذهب: (٥/١٧٩) .

وأما وفاته :

فقد اتفقت مصادر ترجمته أن وفاته كانت سنة (٧٥٦هـ)، واختلفت في شهر وفاته، فذكر بعضهم أنها في شهر جمادى الأولى[١]، وذكر بعضهم أنها في شهر جمادى الآخرة[٢]، وذكر بعضهم أنها في شعبان[٣] .

فرحم الله السمين رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته .

* * * * * *

(١) مثل السيوطي كما في حسن المحاضرة: (١/٤٤٠) .

(٢) مثل الإسنوي كما في طبقات الشافعية: (٢/٥١٣)، وابن العماد في شذرات الذهب: (٦/١٧٩).

(٣) مثل الإسنوي كما في طبقات الشافعية: (٢/٥١٣)، وابن الجزري في غاية النهاية: (١/١٥٢) .



دراسة موجزة عن الكتاب (العقد النضيد)

ويشتمل على أربعة مباحث : -

- **المبحث الأول**: تحقيق اسم الكتاب .
- **المبحث الثاني**: توثيق نسبته إلى المؤلف .
- **المبحث الثالث**: منهج المؤلف في الكتاب .
- **المبحث الرابع**: مميزات الكتاب وأهم المآخذ عليه .

* *   * *   * *

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب

إن من أهم الوسائل التي يعرف بها الاسم الصحيح لكتاب ما، هو أن يسمي المؤلف كتابه في مقدمة الكتاب تسمية صريحة. وهذا ما فعله السمين في مقدمة كتابه حيث قال: " وسميته بـ"العقد النضيد في شرح القصيد" "[1]، وهذا مثبت في النسخ الثلاث للكتاب .

* * * * * *

(١) انظر: العقد النضيد: (١/٦) .

المبحث الثاني: توثيق نسبته إلى المؤلف

يمكن أن نستدل على صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه بالطرق التالية :

١) أن المؤلف قد نص عليه في بعض كتبه الأخرى مثل الدر المصون (٦٦٤/٤)، وعمدة الحفاظ: مادة (أ ب ث) ومادة (ث م د) .

٢) أنه قد نص عدد من الأئمة الذين ترجموا للسمين على أن له شرحاً للشاطبية منهم على سبيل المثال :

الإسنوي في طبقات الشافعية: (٥١٣/٢) .

وابن الجزري في غاية النهاية: (١٥٢/١)، حيث قال: وشرح الشاطبية شرحاً لم يسبق إلى مثله .

وابن حجر في الدرر الكامنة: (٣٦١/١)، حيث قال: وشرح التسهيل والشاطبية .

والداودي في طبقات المفسرين: (١٠٢/١)، حيث قال: وشرح الشاطبية.

وابن العماد في شذرات الذهب: (١٧٩/٥)، حيث قال: وشرح التسهيل، وشرح الشاطبية .

والقسطلاني في الفتح المواهبي: (٩٥)، حيث قال: شرحها شرحاً جليلاً، أجاد فيه وأفاد وقفت عليه وطالعته، وانتفعت منه كثيراً .. وغيرهم

٣) أن اسم المؤلف مثبت في جميع نسخ الكتاب، فكل هذا يؤكد صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

* * * * * *

المبحث الثالث: منهج المؤلف في الكتاب

يمكن تحديد منهج المؤلف في النقاط التالية :

١) أنه يقدم لأبواب الأصول بمقدمة يتحدث فيها عن موضوع الباب، وما قاله العلماء في هذا الباب، كما يتكلم أحياناً عن سبب إتيان الناظم بهذا الباب في هذا الموضع، ويتضح هذا جلياً عند شرحه لباب الفتح والإمالة وبين اللفظين، وذكر أسباب الإمالة عند القراء والنحاة، وبين أيهما الأصل الفتح أو الإمالة، نقلاً عن الداني وغيره [١].

٢) أنه يعتني بألفاظ البيت من حيث :

أ – فك الرموز، وهذا في جميع الأبيات .

ب – اللغة: ومثال ذلك شرحه لقول الناظم (حتى تضوع مندلاً) [٢]، حيث قال:

« و"المندل" قد تقدم أنه العود الرطب، وقيل موضع ببلاد الهند ينسب إليه الطيب، وقيل نوع آخر، وقيل من الطيب، (ومندلا) يجوز أن يكون حالاً أي مشبهاً مندلاً أو تمييزاً؛ لأن التضوع يكون بالمندل وبغيره » [٣].

ج – التصريف: ومثال ذلك كلامه عن أصل ﴿ غُزًّى ﴾ وذكر تصريفها حين قال:

« أما ﴿ غُزًّى ﴾ فمنصوبة في قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَانُواْ غُزًّى ﴾ على خبر كان، وأصلها غزي فتحركت الياء، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فحذفت لالتقاء الساكنين فوزنها فُعًّا بالحذف، وغزي جمع غاز، وأصله "غازوٌ" فوقعت الواو رابعة بعد كسرة،

(١) انظر: ص(٢) من قسم التحقيق .

(٢) من البيت رقم (٣٠٢) .

(٣) انظر: ص(٦٤) من قسم التحقيق .

فقلبت ياء، ثم أعلت إعلال قاضٍ، ونظير "غزي" في التصحيح: خُشَّع جمع خاشع، وجمع فاعل المعتل اللام الصفة على فعَّل على غير قياس، إنما قياسه على فعلة نحو: "رام" و"رماة"، و"قاضٍ" و"قضاة"، و"غاز" و"غزاة"، كما أن فُعَّل مطرد في الصحيح، نحو: "ضُرَّب" و"كُفَّر" جمع ضارب وكافر، وما ذكرت هو المعروف بين أهل التصريف » [(١)].

د - الإعراب: وهذا في جميع الأبيات. حيث أعرب جميع أبيات الشاطبية. وقد كان في أثناء اعتنائه بفك رموز الأبيات، واللغة، والتصريف، والإعراب يختار شواهده من القرآن الكريم، وأشعار العرب مما يجعل الكتاب زاخراً بثروة كبيرة من المواد اللغوية المشروحة، ودقائق الإعْراب .

٣) أنه يقوم بتوجيه القراءات الواردة في البيت، وخاصة المشكل منها. ومثال ذلك قوله في توجيه إمالة ﴿ مَشَارِبُ ﴾:

« **والوجه في إمالة ﴿ مَشَارِبُ ﴾ وقوع الكسر بعد الألف، وقوَّى ذلك كونه في راء، فكأنه وَجِد كسرتان ولذلك لم يمل ما قبلها، وإن كان بعد ألفها كسرة وهي ﴿ مَنَـٰفِعُ ﴾** » [(٢)].

٤) تعقبه على من قبله من شراح الحرز وغيرهم. ومثال ذلك تعقبه على أبي عبدالله حيث قال: « **وجعل أبو عبدالله ﴿ زَادَ ﴾ مما أميل لكسرة مقدرة، فقال: أو لكسرة مقدرة نحو: ﴿ خَافَ ﴾ و﴿ زَادَ ﴾ انتهى. وهذا سهو، فإنَّ ﴿ زَادَ ﴾ ليست إمالة ألفه لكسرة مقدرة، بل لكون ألفه منقلبة عن ياء** » [(٣)].

٥) أنه إذا سبق القول في مسألة أحال عليها في نظيراتها، إما من نفس الكتاب أو من كتبه الأخرى، كالدر المصون، أو شرح التسهيل .. وغيرهما.

---

(١) انظر: ص(٢٥٥) من قسم التحقيق.

(٢) انظر: ص(٢٢٥) من قسم التحقيق.

(٣) انظر: ص(٢٤١) من قسم التحقيق.

مثال ذلك:

« قوله (وكيف) "كيف" في موضع نصب. إما على الحال، وإما على التشبيه بالظرف، وتحقيقهما مذكور في قوله تعالى ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ في الدر المصون، (وفعلى) صاحب الحال ورافعها (أتت) » [1].

* *   * *   * *

(١) انظر: ص(١٥٥) من قسم التحقيق.

المبحث الرابع: مميزات الكتاب وأهم المآخذ عليه

المطلب الأول: مميزات الكتاب وهي :

١) إعراب متن حرز الأماني مع ذكر مذاهب النحاة في ذلك والترجيح فيما بينها. ومثال ذلك: « **قوله (وأما ضحاها) (أما) حرف تفصيل لما أجمله المتكلم أو دعاه المخاطب، ومعناها: مهما يك من شيء فالأمر كذلك، و(ضحاها) مبتدأ، وما بعده عطف عليه، و(مع القوي) حال، والفاء في "فأمالاها" جواب "أما" والجملة خبر المبتدأ ولا يجوز أن تكون المسألة من باب الاشتغال، لأن أمالا يليها إلا الأسماء، قال بعضهم إلا أن يكون قد اقترن بالفعل المشتغل بعد فيجوز ذلك والصحيح المنع مطلقاً** »[1].

٢) شرح غريب حرز الأماني: وقد سبق مثال ذلك في ذكر منهج المؤلف[2].

٣) توجيه القراءات الواردة في المتن، وقد سبق مثال ذلك في ذكر منهج المؤلف[3].

٤) اعتماده في شرحه على شرحي أبي شامة، وأبي عبدالله، وتعقبهما أحياناً، وليس هذا عيباً في الكتاب؛ لأن المصنف قد بين في مقدمته للكتاب أنه وجد شرحي أبي عبدالله وأبي شامة من أفضل شروح الشاطبية، غير أن كلاً منهما أهمل ما عُني به الآخر مع إهمالهما أشياء مهمة. ومثال تعقب المصنف لأبي عبدالله وأبي شامة قوله:

---

(١) انظر: ص(٨٠) من قسم التحقيق.

(٢) انظر: ص(٨٣) من قسم التحقيق.

(٣) انظر: ص(٨٤) من قسم التحقيق.

« وقال أبو عبدالله: ''وأصل اللفظ به "الربوُ" فاستثقلت الضمة على الواو فأسكنوها فانقلبت ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها''. انتهى. وهذا كأنه سبق قلم منه وصوابه لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، وإلا فأحد لا يعلل قلب حرف العلة ألفاً بسكونه البتة؛ لأن سكونه مقتضٍ لصحته نحو القول والبيع، على أنه قد شذ طائيٌّ منسوباً لطيء » (١).

وقوله: « قال أبو شامة: قوله تعالى: ﴿ وَسَارَ بِأَهۡلِهِۦٓ ﴾ لا يمال وكذا: ﴿ فَأَثَـٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُواْ ﴾ لتوسط الألف فيهما، والألف في "أثاب" عن واو في الأصل، وإنما تجوز إمالتها لغة؛ لأن الفعل قد زادت حروفه فرجع إلى ذوات الياء، على ما سيأتي في شرح قوله: (وكل ثلاثي يزيد فإنه ممال) انتهى، وهذا عجيب من الشيخ شهاب الدين كيف يجعل أثاب مما يمال لغة، ويجعله أنه صار من ذوات الياء بزيادته على ثلاثة، وهذا إنما هو مختص بما إذا كانت الألف طرفاً نحو "معزى" و"ملهى" في الأسماء، و"عازى" و"ألهى" في الأفعال، وقد نص هو في آخر شرح قوله وكل ثلاثي يزيد، على أنه لا يمال؛ لأن ألفه ليست طرفاً. وسيأتي » (٢).

٦) كثرة المصادر التي اعتمد عليها، مع تنوعها حتى شملت شروح الشاطبية، وكتب اللغة، وكتب النحو، ومعاني القرآن، وكتب القراءات، وإن لم يصرح بذلك.

٧) التنبيه على ما اشتملت عليه الأبيات من النواحي البلاغية، ومثال ذلك قوله: « و(منهلا) مفعول، وهو: مكان النهل، والنهل: الشرب الأول، والعلل: الشرب الثاني، واستعار ذلك لطالب العلم كأنه يوصف بالظمأ والعطش إلى العلم كالظمآن الطالب للماء البارد، ويوصف المتضلع بالعلم بالريِّ فيقولون: هو ريَّان من العلم فشبه الطالب المدرك بغيته ومعرفته ذوات الياء من ذوات الواو بعطشان ظفَرَ بماء بارد وهذا من أحسن الاستعارات، والعرب تستعظم ذلك، وترى أن لا شيء

(١) انظر: ص(٧٩) من قسم التحقيق.

(٢) انظر: ص(١٥) من قسم التحقيق.

أشهى للظمآن من الماء »[1].

٨) أنه يتحقق من نسخ القصيدة، والدليل على ذلك قوله: « **لكني رأيت نسخاً قديمة وحديثة مما قرئ على المصنف وغيره من تلامذته، فلم أرهم كتبوها إلا بهذه الصورة "وليكة"** »[2].

٩) التنبيه على بعض القضايا الأدائية المهمة في القراءات. ومثال ذلك قوله:

« **واعلم: أن كثيراً من الناس يغلط في تحقيق هذه الإمالة، أعني: إمالة بين بين، فيجعل الفرق بين إمالة بين بين، وبين الإمالة المحضة رفع الصوت بالحرف الممال، وخفضه.**

قال أبو شامة: "وصفة إمالة بين بين: أن تكون بين لفظي الفتح والإمالة المحضة كما تقول في همزة بين بين أنها: بين الهمزة وبين حرف المد، فلا هي همزة، ولا حرف مد، فكذا هنا، لا هي فتح، ولا هي إمالة .

قال: وأكثر الناس ممن سمعنا قراءهم أو بلغنا عنهم يلفظون بها على لفظ الإمالة المحضة، ويجعلون الفرق بين المحضة وبين بين رفع الصوت بالمحضة وخفضه بين بين، قال وهذا خطأ ظاهر، فلا أثر لرفع الصوت وخفضه في ذلك ما دامت الحقيقة واحدة، وإنما الغرض تمييز المحضة من حقيقة بين بين وهو ما ذكرناه، فلفظ الصوت بين بين يظهر على صورة اللفظ بترقيق الراءات »[3].

* *　　* *　　* *

---

(١) انظر: ص(٢٥) من قسم التحقيق .

(٢) انظر: ص(٢٩٢) من قسم التحقيق .

(٣) انظر: ص(١٢٢) من قسم التحقيق .

۞ المطلب الثاني: أهم المآخذ عليه :

الأصل في الكتاب: المحاسن، وهي السمة الغالبة على الكتاب، ولكن هناك بعض المآخذ التي لا تعدو كونها وجهات نظر، فقد يُختَلف في مسألة من المسائل هل توضع ضمن المزايا أو المآخذ، وسأذكر بعض المآخذ على الكتاب حسبما رأيت في الجزء الذي قمت بتحقيقه من الكتاب وهي:

١) أنه لم يلتزم بالمنهج الذي رسمه في مقدمة الكتاب من أنه سيجعل الشين المعجمة علامة لأبي شامة، والعين لأبي عبدالله[1]، فلم يعمل بهذا المنهج في الجزء الذي قمت بتحقيقه البتة، فلعله قد بدا له أن يصرح بأسمائهما، ولكنه لم يبين بأنه عدل عن ذلك.

٢) استطراداته في بعض مسائل النحو والصرف واللغة حتى خرج بالكتاب أحياناً من كونه كتاباً في القراءات السبع، إلى كونه كتاباً في اللغة والنحو والصرف.

ومثال ذلك:

« ﴿خطايا﴾ وأصلها خطاي بياء صريحة بعد الألف ثم همزة فقلبت الياء همزة لأنها كياء صحائف فاجتمع همزتان فقلبت الثانية ياءً، واستثقلت الكسرة على الهمزة فقلبت فتحة، فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً، فاجتمع ثلاثة أمثال؛ لأن الهمزة تشبه الألف وهي بين ألفين، فكأنه اجتمع ثلاثة أمثال فقلبت الهمزة ياءً فصار اللفظ خطايا كما ترى، ووزنها فعالل، وهذا قول سيبويه، وفيه خمسة أعمال، وللخليل في تصريفه قول آخر، وهو: أن الأصل "خطائ" كما تقدم فقلبت الكلمة بأن أخرت الياء المزيدة بعد الهمزة التي هي لام الكلمة لئلا يؤدي إلى اجتماع همزتين فصار اللفظ خطائِي، ثم قلبت الكسرة فتحة، ثم قلب حرف العلة ألفاً، ثم قلبت الهمزة ياءً ففيه أربعة أعمال، وله فيه قول آخر، وهو: أن الأصل "خطاءي" كما تقدم فقلبت الياء همزة، ثم قدمت الهمزة التي هي لام، وأخرت المزيدة، ثم قلبت المزيدة ياءً رجوعاً

---

(١) انظر: العقد النضيد: (٥/١) .

لأصلها فإنها إنما كانت قلبت لوقوعها بعد ألف "فعائل"، ثم قلبت الياء ألفاً، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحةً ثم قلبت الهمزة للياء لما تقدم، وفيه ستة أعمال، والقول الثاني كان أرجح من الأول والثالث، والأول أرجح من الثالث؛ لنقصانه عنه بمرتبة واحدة .

وقال الفراء: "خطايا" وزنها "فعالى" كيتامى؛ لأنه جمع خطيئة بالتخفيف بالبدل والإدغام. فألفه للتأنيث، وهذا رأي الكوفيين. وأيامى ويتامى وحوايا وما أشبه ذلك » [1].

٣) أنه ينقل من أبي شامة وأبي عبدالله، ولا يصرح بذلك، وقد يكون النقل طويلاً. ومثال ذلك :

« وقال الحافظ أبو عمرو: انعقد الإجماع من أهل الأداء على فتح الهاء معها. يعني الألف. أما ما سواها من الحروف فإن إمالة الهاء غير متعذرة معها؛ لأن الهاء وإن كانت محمولة في الإمالة على ألف التأنيث وفرعاً عنها، فإن الفرع قد يعطى حكم الأصل، وألف التأنيث تجوز إمالتها مع سائر الحروف الواقعة قبلها، فكذلك هاء التأنيث تمال مع سائرها، إلا الألف لما تقدم، وكل ألف أمالها القراء قبل هاء التأنيث نحو ﴿ تُقَىٰةً ﴾ و﴿ مُّزۡجَىٰةٖ ﴾ و﴿ كَمِشۡكَوٰةٖ ﴾ و﴿ مَرۡضَاتِ ﴾ فليست إمالتها لهاء التأنيث، بل لسبب من الأسباب المذكورة في باب الفتح والإمالة، وكذلك تمال في الوصل كما تمال في الوقف وإذا لم يكن في الألف سبب من أسباب الإمالة لم يملها أحد نحو ﴿ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ و﴿ ٱلنَّجَوٰةِ ﴾ و﴿ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ فإنها على الواو، بالأدلة المعروفة .

واختلف في ﴿ مَنَوٰةَ ﴾ فذهب قوم إلى أنها من ذوات الواو بدليل قولك في جمعه: منوات .

وقال قوم هي من ذوات الياء، مشتق من قولك: مني الله الشيء يمنيه، أي: قدره، واستدلوا بأنه في باب الميم والنون والياء من كتاب الخليل، ولذلك اختلفوا في ﴿ ٱلْحَيَوٰةِ ﴾ فذهب الفراء إلى أنه من ذوات الواو بدليل ﴿ ٱلْحَيَوَانُ ﴾ وذهب

---

(١) انظر: ص(٦٦) من قسم التحقيق.

البصريون إلى أنها من ذوات الياء لما تقدم في باب الفتح والإمالة .

قال: واختلف في الوقف على ﴿ مَنَوٰةَ ﴾ فوقف قوم للكسائي بالفتح وقالوا ألفه عن واو .

ووقف قوم بالإمالة وقالوا أصل ألفه الياء .

قال مكي رحمه الله: النص معدوم في الوقف عليه، قال: أولى القولين -والله أعلم بالصواب- الأول، إذ لو كان من الياء لأماله في الوصل كما أمال ﴿ تُقَىٰةً ﴾ ولا مانع يمنع من ذلك، ولم يكن للوقف فيه مزية على الوصل، وأيضاً فإن الفتح هو الأصل، والكون على الأصل أولى عند عدم الرواية. انتهى .

واعلم أنما اتفق على فتح ﴿ ٱلْحَيَوٰةَ ﴾ إما لأن ألفه عن واو وإما لأنه لما رسم بالواو، على مراد التفخيم، وإن كان من ذوات الياء قصد بفتحه موافقة الرسم، مع أن الإمالة في الياء قبل الألف لا تنفك عن ثقل وبهذه الزيادة تفارق ﴿ مِشْكَوٰةٍ ﴾ إذ لا ياء فيها » [1].

٤) أنه قد يذكر قراءة شاذة ولا يبين شذوذها. ومثال ذلك قوله:

« كقراءة ﴿ وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرَمٍ ﴾ بفتح الراء » [2].

٥) أنه عند ذكره للنبي ﷺ يكتفي بذكر السلام دون الصلاة وهذا خلاف الأولى، وخلاف ما دلت عليه الآية الكريمة: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [3]. والله أعلم.

* * * *** * * *

(١) انظر: ص(٢٩١-٢٩٢) من قسم التحقيق.

(٢) انظر: ص(٢٦٨) من قسم التحقيق.

(٣) سورة الأحزاب: الآية (٥٦).


قسم
التحقيق

بَابُ الفَتْحِ وَالإِمَالَةِ وَبيْنَ اللَّفْظَيْن[١]

اشتمل هذا التبويب على ثلاثة أشياء: الفتح، والإمالة، وما بينهما، ولم يتكلم المصنف إلا على الأخيرين[٢]، وكأنه ترك الأول؛ لأنه الأصل[٣]، ولأنه لا سبب له، والإمالة لابد لها من سبب[٤]، وقد تكلم أبو عمرو الداني[٥] رحمه الله في كتابه المسمى بـ"الموضِّح"[٦] كلاماً حسناً رأيت أن أثبته هنا لفائدته.

[تعريف الفتح، والإمالة، وبين اللفظين] [٧]

قال رحمه الله: الفتح منقسم إلى فتح شديد وفتح متوسط.

فالشديد هو نهاية فتح القارئ [لفيه][٨] بلفظ الحرف الذي بعده ألف، ويسمى التفخيم[٩].

---

(١) سيأتي تعريف هذه المصطلحات من الشارح نقلاً عن الداني .انظر ص(٢) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٢) في الأصل: ''الآخرين''، والمثبت من (ت).

(٣) سيأتي بيان اختلاف العلماء في أيهما أصل، الفتح، أو الإمالة، وكأن المؤلف رحمه الله يرجح أن الفتح هو الأصل .

(٤) سيتكلم الشارح على أسباب الإمالة بالتفصيل، انظر ص (٥) من هذه الرسالة.

(٥) هوعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، الإمام، الحافظ، مولاهم القرطبي، الداني، ولد سنة (٣٧١هـ). صاحب مؤلفات شهيرة منها: جامع البيان، والتيسير، وغيرها كثير. قال الذهبي: كتبه في غاية الحسن والإتقان. أهـ، توفي سنة (٤٤٤هـ). انظر طبقات القراء للذهبي: (٢/٦١٧)، وغاية النهاية: (١/٥٠٣) .

(٦) سبق التعريف بالكتاب في قسم الدراسة. انظر ص(٤٣) .

(٧) زيادة مني للتقريب والتسهيل .وهكذا ما سيأتي من العناوين المدرجة بين المعكوفتين كما وضحت ذلك في منهجي في قسم الدراسة.

(٨) ما بين معكوفتين غير واضحة في الأصل، والمثبت من (ت) والموضح: (١٥٢) .

(٩) التفخيم: من الفخامة، وهي العظمة والكثرة. فهي عبارة: عن ربو الحرف وتسمينه. النشر: (٢/٩٠). وانظر جهد المقل للمرعشي: (١٥٣-١٥٤) .

والقراء يعدلون عنه ولا يستعملونه، وأكثر ما يوجد في ألفاظ أهل خراسان(١) ومن قرب منهم(٢) ؛ لأن طبائعهم في العجمة جرت عليه، فاستعملوه كذلك في اللغة العربية وهو(٣) / في القراءة مكروه معيب . [٢٠٣/ب]

قال:و"الفتح المتوسط": هو ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة وهذا الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء (٤).

قلت(٥): وإذا أردت أن تعرف الفتح الجائز بين القراء من الممتنع: أن تلفظ بالألف مع الحرف الذي قبلها فقط، كاللفظ بألف "الظالمين" مثلاً و"العالمين" فتقول: "ظا"، "عا"، فلا تفتح غار فيك فتحاً مشبعاً بل متوسطاً .

قال: و"الإمالة" أيضاً على ضربين: إمالة متوسطة(٦)، وإمالة شديدة(٧)، والقراء يستعملونهما معاً .

فالإمالة المتوسطة(٨): حقها أن يؤتى بالحرف بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة .

---

(١) بلاد واسعة، أول حدودها مما يلي العراق أزاذوار قصبة جوين، وبيهق، وآخر حدودها مما يلي الهند طخارستان، وغزنة، وسجستان، وكرمان، وليس ذلك منها، إنما أطراف حدودها. معجم البلدان: (٤٠١/٢).

(٢) كما يلاحظ في العصر الحاضر في لهجة أهل فارس ومن جاورهم.

(٣) أي: تفخيم الكلمات عموماً في غير مواضعه وعدم وجود أسبابه .

(٤) انظر الموضح:(١٥٢)

(٥) القائل هو الشارح نفسه.

(٦) وسيأتي من الداني أنه يعبر عنها بالتقليل، وبين بين، وبين اللفظين، وعبرها ابن الجزري بالتلطيف. انظر النشر: (٣٠/٢) .

(٧) ويعبر عنها بالكبرى، والإضجاع، والبطح. انظر الموضح: (١٥٤)، والنشر: (٣٠/٢).
كما يعبر عنها بالفغر بفاء مفتوحة فغين معجمة ساكنة. انظر الإضاءة في بيان أصول القراءة: (٢٨).

(٨) وعرفها العلامة الضباع بقوله: "عبارة عن النطق بالألف بحالة بين الفتح المتوسط والإمالة المحضة" . الإضاءة: (٢٨) .

والإمالة الشديدة[1]: حقها أن تقرب الفتحة من الكسرة والألف من الياء من غير قلب خالص ولا إشباع مبالغ .

والفتح[2]: عبارة عن استقامة النطق بالألف والفتحة .

والإمالة: عبارة عن انحراف النطق بهما .

قال: والغرض بهما في الغالب التقريب من الأصل، والتشاكل في اللفظ.

وتنقسم[3] إلى: كبرى وصغرى .

فالكبرى: متناهية في الانحراف، ولذلك تسمى إضجاعاً وبطحاً .

والصغرى: متوسطة في ذلك وتسمى بين بين، وبين اللفظين، وتقليلاً[4] .

واعلم: أن الفتح هو الأصل لوجهين[5]:

---

(١) عرفها مكي بن أبي طالب بقوله: "تقريب الألف نحو الياء، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة" .
انظر الكشف: (١/١٦٨).
وعرفها ابن الجزري بقوله: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيراً وهو المحض.
النشر:(٢/٣٠) , وانظر الإضاءة: (٢٨) .

(٢) قال ابن القاصح: الفتح: أي فتح الصوت لا الحرف. انظر سراج القاري: (١١٦) .
وقال ابن الجزري: عبارة عن فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف، وهو فيما بعده ألف أظهر , ويقال له التفخيم. النشر: (٢/٢٩) .

(٣) أي: الإمالة .

(٤) انظر الموضح: (١٥٢) .

(٥) المقصود بقوله: "أن الفتح هو الأصل". أن الفتح نطق به أولاً، وكان النطق به سابقاً على النطق بالإمالة. قال سبط الخياط: "إن التفخيم هو اللغة القديمة السابقة، وأن الإمالة هي اللغة الطارئة اللاحقة". المبهج: (٢١٥).
وقد اختلف العلماء في أيهما الأصل، الفتح، أو الإمالة؟.
=

أحدهما: أن الإمالة لا بد لها من سبب -كما سننبه عليه -والفتح لا سبب له، وما افتقر إلى غيره فرع على ما استغنى .

والثاني: أن كل ممال يجوز فتحه وليس كل مفتوح تجوز إمالته .

[أسباب الإمالة]

وأسباب الإمالة:

الكسرة قبل الألف(١)، أو بعدها(٢)، والياء قبل الألف(٣)، والانقلاب عن الياء(٤)، والانقلاب عن واو مكسورة(٥)، والتشبيه بالانقلاب عن الياء(٦)، والتشبيه بما

= فممن ذهب إلى أن الفتح هو الأصل: أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٣هـ)، كما في الموضح: (١٥٤)، وكذلك ابن خالويه (٣٧٠هـ) في: الحجة له: (٦٦)، وأبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) في: الحجة، له: (٣٨٥/١)، ومكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ) في: الكشف: (١٦٨/١)، والداني (٤٤٤هـ) في: الموضح: (١٤٧)، وسبط الخياط (٥٤١هـ) في: المبهج: (٢١٥)، والسخاوي (٦٤٣هـ) في: فتح الوصيد: (٤١٨/٢)، والجعبري (٧٣٢هـ) في شرحه على حرز الأماني: الورقة رقم (٢٢٥/١)، وكذلك ابن القاصح (٨٠١هـ) في: سراج القاري: (١١٦). أما الإمام ابن الجزري (٨٣٣هـ) فقال: "ولكل من الرأيين -أي أصالة الفتح، وأصالة الإمالة- وجه، ولم يرجح. قال: وذهب جماعة إلى أصالة كل منهما وعدم تقدمه على الآخر". انظر النشر: (٣٠/٢).

(١) مثل: ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ من مواضعها البقرة آية (٢٧٥) .

(٢) مثل: ﴿ٱلنَّارِ﴾ من مواضعها البقرة آية (٣٩) بشرط خفض الراء .

(٣) مثل: ﴿ٱلسَّيَّارَةِ﴾، وليست سبباً للإمالة عند القراء، وإنما هي من أقوى أسباب الإمالة عند النحاة. انظر الكتاب: (١٢١/٤)، والإمالة في القراءات واللهجات العربية: (٢٣٤) .

(٤) مثل: ﴿وَسَعَىٰ﴾ من مواضعها البقرة آية (١١٤) .

(٥) مثل: ﴿تَلَىٰهَا﴾ الشمس آية (٢) .

(٦) مثل: ﴿بِٱلْهُدَىٰ﴾ من مواضعها البقرة آية (١٦) .

أشبه المنقلب عن الياء[1]، والإمالة لإمالة[2]، وتسمى التناسب .

والتحقيق: أن سببها: الكسرة، أو الياء، أو المجاورة لإمالة أخرى، وهذا كاف بالنسبة إلى علم القراءة .

وأما النحاة فيذكرون أسباب الإمالة[3]، وموانعها[4]، وموانع موانعها [5].

---

(١) مثل: ﴿ مُوسَىٰ ﴾ و﴿ عِيسَى ﴾ من مواضعها البقرة آية (٥١) و(٨٧) فإنه ألحق بألف التأنيث المشبهة بألف الهدى .

(٢) مثل: ﴿ رَءَا ﴾ من مواضعها الأنعام آية (٧٦)، و﴿ وَنَـَا ﴾ من مواضعها الإسراء آية (٨٣) .

(٣) قال أبو حيان: زاد سيبويه ثلاثة أسباب شاذة، وهي:

أ) شبه الألف بالألف المشبهة بالألف المنقلبة. مثل (باب) و(مال) حيث شبهه بألف (غزا) .

ب) فرق بين الاسم والحرف مثل (با وتا)، لأنها أسماء ما يلفظ به. انظر الكتاب: (١٣٥/٤)، وارتشاف الضرب: (٥٣٤/٢) .

ج) كثرة الاستعمال: مثل (الحجاج) و(الناس) في الرفع والنصب. انظر الكتاب: (١٢٧/٤)، وارتشاف الضرب: (٥٣٤/٢) .

(٤) ذكر سيبويه الموانع: بأنها حروف الاستعلاء وهي (خص ضغط قظ)، نحو (قاعد) و(غائب)، وإنما منعت هذه الحروف الإمالة؛ لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها، ومن موانع الإمالة أيضاً: الراء غير المكسورة , اه انظر الكتاب: (١٢٨/٤). وسيأتي في موانع الموانع أن الراء المكسورة تمنع المستعلي .

(٥) المقصود بموانع الموانع: أي الحالات التي يرتفع فيها المانع ويكف، ويكون في الحالات الآتية:

أ) يرتفع المانع بالراء المكسورة الواقعة بعد الألف؛ لأن الراء المكسورة تمنع حرف الاستعلاء من أن يمنع الإمالة، مثل: ﴿ ٱلْغَارِ ﴾ و﴿ أَبْصَـٰرِهِمْ ﴾ .

ب) إذا كان حرف الاستعلاء ساكناً بعد كسر مثل: ﴿ بِمِقْدَارٍ ﴾ .

ج) إذا كسر حرف الاستلاء، ولا يكون إلا في المنفصل من الألف بحرف، ولم يأت ذلك إلا في حرف واحد في رواية خلف عن حمزة وهو ﴿ ضِعَـٰفًا ﴾. انظر الاستكمال لأبي الحسن بن غلبون: (٧٩).

وقد ذكر القراء[1] بعضها أيضاً.

ثم الإمالة تكون في: الألف، وهي أكثر القسمين أحكاماً، وفي هاء التأنيث، وسيعقد لها الناظم باباً[2]، وفي الراء، وتعرف بالترقيق[3]، وسيعقد لها باباً أيضاً .

وبعضهم[4] يذكر الإمالة في الضمة والواو الساكنة، وهذا لم يقرأ به، وإنما ذكره بعض النحاة ومثل له بقولك: هذا ابن بور يافتى، وفي الحقيقة ليست هذه إمالة.

والوجه في الإمالة -لمن قرأ بها-: أنها لغة فاشية بين الفصحاء، متداولة بين البلغاء الذين نزل القرآن بلغتهم، ووصل إلينا بلسانهم، فالفتح لغة أهل الحجاز[5]، والإمالة لغة عامة أهل نجد[6] / [٢٠٤/أ]

---

(١) كالداني في الموضح: (١٨٠)، ومكي في الكشف: (١/١٧٠)، وابن الجزري في النشر: (٢/٢٨)، وزاد ابن القاصح من الأسباب: الاعتداد برسم المصحف بالياء وإن كان أصلها الواو. سراج القاري: (١١٧) .

(٢) وهو الباب الذي يلي هذا الباب وعنوانه (باب مذهب الكسائي في إمالة هاء التأنيث في الوقف).

(٣) بعض العلماء يطلقون الإمالة على الترقيق، ويطلقون التفخيم على الفتح، منهم الإمام الداني، حيث بوب في كتابه الموضح باباً فقال: "باب ذكر مذهب ورش عن نافع في إمالة الراءات وإخلاص فتحهن". الموضح: (٧٤٨).

وكذلك ابن القاصح حيث قال: "والترقيق ضرب من الإمالة". سراج القاري: (١١٩) .

أما الإمام ابن الجزري فيقول: "وقد عبر قوم عن الترقيق في الراء بالإمالة بين اللفظين ... وهو تجوز، إذ الإمالة أن تنحو بالفتحة إلى الكسرة، وبالألف إلى الياء". انظر النشر: (٢/٩٠) .

(٤) منهم سيبويه. انظر الكتاب، باب: ما يمال من الحروف التي ليس بعدها ألف، إذا كانت الراء بعدها مكسورة: (٤/١٤٢)، وشرح أبي سعيد السيرافي: (٥/١٣٥) مخطوط .

(٥) **الحجاز**: جبل ممتد بين غور تهامة ونجد، فكأنه حجز ومنع كل واحد منهما أن يختلط بالآخر. معجم البلدان: (٢/٢٥٢) .

(٦) **نجد**: بفتح أوله وسكون ثانيه: هي ما بين جرش إلى سواد الكوفة، وآخر حدوده مما يلي الغرب. معجم ما استعجم للبكري: (١/١٣-١٤) .

من تميم[1] وأسد[2] وقيس[3].

قال الداني: وعلماؤنا مختلفون في أي هذه الأوجه الثلاثة أوجَهُ وأولى[4]، واختار[5] الإمالة الوسطى التي هي بين بين؛ لأن الغرض من الإمالة حاصل بها، وهو الإعلام بأن أصل الألف الياء، أو التنبيه على انقلابها إلى أن الياء في موضع أو مشاكلتها للكسر المجاور لها، أو للياء.

ثم أسند[6] حديثاً عن حذيفة بن اليمان قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « اقرؤوا القرآن بألحان العرب وفي رواية: بلحون العرب وأصواتها وإياكم ولحون أهل الفسق والكبائر »[7].

---

(١) **تميم بن مر بن أد بن طانجة بن إلياس بن مضر**: قبيلة تنسب إلى جد جاهلي، فيها بطون كثيرة، وهم قاعدة من أكبر قواعد العرب، منازلهم بأرض نجد، والبصرة، واليمامة، ثم تفرقوا في الحواضر والبوادي. انظر جمهرة أنساب العرب: (٤٦٦)، والأعلام: (٢/٨٧-٨٨) .

(٢) **أسد**: هي قبيلة عظيمة من العدنانية، تنسب إلى أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس، وهي ذات بطون كثيرة، منها بنو كاهل، وبنو ثعلبة بن دوران .. وغيرهم . انظر جمهرة أنساب العرب: (١٩٠)، والأنساب: (١/١٣٨) .

(٣) **قيس بن غيلان**: شعب عظيم ينتسب إلى قيس بن غيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، وتشعبت قيس إلى ثلاثة بطون: من كعب، وعمرو، وسعد . انظر الأنساب (٤/٥٧٧)، ومعجم قبائل العرب: (٣/٩٧٢) .

(٤) المقصود بهذه الثلاثة الأوجه: الإمالة الكبرى، والفتح، والتقليل .

(٥) أي الإمام الداني، حيث قال: "وإلى ذلك ذهب القراء، وجماعة من العلماء، وهو القول عندي". انظر الموضح: (١٥٨).

وقال بعضهم: أوجهها وأولاها الفتح، إذ هو الأصل وإليه ذهب أبو عبيد القاسم بن سلام .

وقال آخرون: أوجهها الإمالة الخالصة لموافقتها المرسوم المجمع عليه. انظر الموضح: (١٥٨) .

(٦) أي: الداني .

(٧) رواه الطبراني في المعجم الأوسط: (٧/١٨٣)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد: (٧/١٦٩). وقال =

قال: " فالإمالة لا شك من الأحرف السبعة ومن لحون العرب وروايتها ومن مذاهبها وطباعها " [1].

وقال أبو بكر بن أبي شيبة[2]: حدثنا وكيع[3] حدثنا الأعمش[4] عن إبراهيم[5] قال: " كانوا يقولون أويرون أن الألف والياء في القراءة سواء " [6].

= عنه الحافظ ابن حجر: "تفرد به بقية، وليس بمعتمد، والخبر منكر". لسان الميزان: (٣١٩/٢). وضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير: برقم (١٠٦٧)، وفي المشكاة: برقم (٢٢٠٧) .

(١) الموضح: (١٦٧) .

(٢) هو عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان، أبو بكر العبسي، المعروف بابن أبي شيبة، من أهل الكوفة، صاحب المصنف المعروف، ولد سنة (١٥٩هـ)، سمع وكيعاً، وسفيان بن عيينة، وشريك بن عبدالله، وابن المبارك، وروى عنه: أحمد بن حنبل، وابنه عبدالله بن أحمد، ويحيى القطان، وغيرهم كثير. توفي في الثامن من المحرم سنة (٢٣٥هـ) . انظر تاريخ بغداد: (٦٦/١٠)، وتهذيب التهذيب: (٢٣٩/٣) .

(٣) هو وكيع بن الجراح بن مليح، أبو سفيان الرؤاسي، الكوفي، الإمام الحافظ، محدث العراق أحد الأعلام، روى عن: هشام بن عروة، وروى عنه: ابن معين، ولد سنة (١٢٩هـ)، وتوفي سنة (١٩٨هـ). انظر تاريخ يحيى بن معين: (٦٣٠/٢)، وتاريخ بغداد: (٤٩٦/١٣) .

(٤) هو سليمان بن مهران، أبو محمد الأسدي، الكوفي، المعروف بالأعمش، شيخ الإسلام، شيخ المقرئين والمحدثين، أحد المشهورين برواة الشواذ، ولد سنة (٦٠هـ)، وتوفي سنة (١٤٧هـ) . انظر تاريخ بغداد: (٣/٩)، وسير أعلام النبلاء: (٢٢٦/٦) .

(٥) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران النخعي، الإمام المشهور، الصالح الزاهد العابد، قرأ على الأسود بن يزيد، وقرأ عليه سليمان الأعمش، توفي سنة (١٩٦هـ) . انظر طبقات الفقهاء للشيرازي: (٨٢)، وغاية النهاية: (٢٩/١) .

(٦) الأثر انفرد بتخريجه ابن أبي داود في المصاحف، عن عبدالله عن عمرو بن عبدالله الأودي، ثم ساق إسناده عن وكيع عن الأعمش، عن إبراهيم، وهو صحيح الإسناد. انظر المصاحف: (٣٣١/٢) .

قال[1]: "يعني بالألف والياء: التفخيم والإمالة" .

وقد صنف أبو الطيب بن غلبون[2] كتاباً[3] قصره على ذكر الإمالة وأحكامها واختلاف القراء فيها وتوجيهاتها، وتبعه أبو عمرو الداني فوضع كتابه[4] الجليل في الإمالة وهو أكثر فوائد من كتاب أبي الطيب؛ لأنه متأخر عنه ومنقح له .

ثم اعلم: أن الناظم رحمه الله تعالى ذكر في هذا الباب معظم ما وقعت فيه الإمالة في القرآن من أصول مطردة[5]، وأحرف منفردة[6]، وأخر من ذلك قليلاً فذكره في مواضعه من السور تبعاً لأبي عمرو الداني كـ﴿ ٱلتَّوۡرَىٰةَ ﴾[7]

(١) أي: الإمام الداني. انظر الموضح: (١٧٣-١٧٤) .

(٢) هو عبدالمنعم بن عبدالله بن غلبون بن المبارك، الإمام، أبو الطيب، الحلبي، المقرئ، المحقق، ولد سنة (٣٠٩هـ)، ومات بمصر سنة (٣٨٩)، ألف كتاب الإرشاد في القراءات، وهو والد مؤلف التذكرة، أبي الحسن طاهر . انظر طبقات القراء للذهبي: (١/٤٥٠)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/٤٧٠).

(٣) وهو كتاب الاستكمال السابق ذكره ضمن أهم المصنفات في باب الفتح والإمالة وبين اللفظين من قسم الدارسة. انظر ص(٤٣) .

(٤) وهو كتاب الموضح، الذي أفاد منه المؤلف فيما تقدم .

(٥) الأصل ما يبنى عليه الشيء , والمراد قاعدة كلية تنطبق على ما تحتها من الجزئيات لعموم أحكام تلك الأبواب. و**الاطراد:** استمرار الحكم في الشيء، وفي أشباهه، أو الانقياد. انظرشرح شعلة: (٢٥٤-٢٥٥).

(٦) الأحرف المنفردة: وهي التي لا تدخل تحت قاعدة كلية كذكره لكلمة "أنى" و"مشارب" و"آنية" ونحوها.

(٧) من مواضعها آل عمران آية (٣) قال الإمام الشاطبي:

وإضجاعك التوراة ما رد حسنه .:. وقلل في جود وبالخلف بللا

البيت رقم (٥٤٦) من سورة آل عمران .

و﴿ نَادَىٰهُ ﴾ في آل عمران،[1] و﴿ تَوَفَّتْهُ ﴾ و﴿ ٱسْتَهْوَتْهُ ﴾ و ﴿ رَءَا ﴾ في الأنعام[2]، و"را" و"يا" و"ها" و"حا" و"طا" من فواتح السور[3]، و﴿أَدْرَىٰ﴾ في أول سورة يونس[4]، و﴿بُشْرَايَ﴾ في سورة يوسف[5]، وغيرُه ذكر ذلك في الباب أو بعضه، وكل له مقصد حسن، والأولى ذكر ذلك كله في هذا الباب .

وقوله: (وبين اللفظين)[6] يجوز في "بينَ" الفتح والجر، فالفتح على النصب على الظرفية، والناصب له اسم فاعل مقدر، ومعطوف على الإمالة، والتقدير: وباب الفتح والإمالة والآتي أو الواقع بين اللفظين. فحذف المعطوف للعلم به، ولأن بقاء معموله يدل عليه، وإذا حذف المعطوف دون بقاء معموله دالاً عليه فحذفه مع بقاء معموله

(١) الآية (٣٩)، وذلك على قراءة حمزة والكسائي، بالتذكير والإضجاع، قال الشاطبي:
وذكر فناداه وأضجعه شاهداً .:. . . . . البيت رقم (٥٥٤) من أبيات سورة آل عمران ..

(٢) الأنعام الآية (٦١) و(٧١)، وذلك على قراءة حمزة:توفاه واستهواه, قال الشاطبي:
. . . . . وذكر مضجعاً .:. توفاه واستهواه حمزة منسلا
البيت رقم (٦٤٣) من أبيات سورة الأنعام .
و(رءا)حيثما وردت ومن مواضعها الأنعام الآية (٧٦) قال الشاطبي:
وحرفي رأى كلاً أمل مزن صحبة وفي همزه حسن وفي الراء يجتلا وما بعده
الأبيات رقم (٦٤٦-٦٤٩) من أبيات سورة الأنعام.

(٣) أي الحروف المقطعة الواقعة في فواتح السور، وذكرها الناظم في أول سورة يونس، بقوله:
وإضجاع را كل الفواتح ذكره .:. حمى غير حفص طا ويا صحبة ولا .. وما بعده
الأبيات رقم (٧٣٨-٧٤١) .

(٤) من قوله تعالى: ﴿ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ﴾ يونس الآية (١٦) .

(٥) يوسف الآية (١٩) .

(٦) يقصد قول الناظم في ترجمة الباب:(الفتح والإمالة وبين اللفظين) .

دالاً عليه أولى وأحرى، كقوله تعالى: ﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾[1] أي: والبرد[2]، وقوله:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة .:. نفي الدراهيم تنقاد الصياريف[3]

أي: يداها ورجلاها، وهذا التقدير أحسن من تقدير أبي شامة[4]، "والحالة التي هي بين اللفظين"[5]؛ لأن فيه تقديراً كبيراً، وهو تفسير معنى لا تفسير إعراب.

وقال أبو عبدالله[6]: وقوله في الترجمة "وبين اللفظين" فيه إشكال؛ لأن المعروف في روايته نصب النون، والوجه فيه أن يكون انتصابه على الظرف[7] / . [٢٠٤/ب]

ثم ذكر نحواً مما تقدم تقديره .

---

(١) النمل الآية (٨١) .

(٢) قال في الدر المصون: (٢٧٦/٧) حذف المعطوف لفهم المعنى، أي: والبرد.

(٣) البيت للفرزدق. انظر المقتضب للمبرد: (٢٥٨/٢)، والإنصاف للأنباري: (٣٣/١) .

(٤) وأبو شامة هو: عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، الإمام، العلامة، ذو الفنون، شهاب الدين، أبو القاسم، المقدسي، المقرئ، النحوي، الأصولي، صاحب التصانيف، ولد في إحدى الربيعين سنة (٥٩٩هـ)، وتوفي في التاسع عشر من شهر رمضان سنة (٦٦٥هـ)، له من التصانيف: إبراز المعاني من حرز الأماني، والمرشد الوجيز في علوم تتعلق بالقرآن العزيز، والبسملة، كلها مطبوعة، وكتاب البسملة حقق في رسالتين علميتين في جامعة أم القرى. انظر طبقات القراء: (١١٥٩/٣)، وغاية النهاية: (٣٦٥/١) .

(٥) إبراز المعاني: (٧٩/٢) .

(٦) هو محمد بن حسن بن محمد بن يوسف، الإمام، العلامة، جمال الدين، المغربي، الفاسي، المقرئ، شيخ القراء بمدينة حلب، كان إماماً، متفنناً، ذكياً، واسع العلم، شرح الشاطبية شرحاً في غاية الحسن واسمه "اللالئ الفريدة"، ونقل منه المؤلف كثيراً ويحيل عليه وينتقده في بعض المواضع، وأثنى عليه في مقدمة كتابه العقد النضيد . وشرحه "اللآلئ" حقق في جامعة أم القرى كرسالة علمية. انظر طبقات القراء: (١١٥٥/٣)، وغاية النهاية: (١٢٢/٢) .

(٧) انظر اللآلئ الفريدة: (٣١٣/٢) .

وأما الجر فعلى عطفه على ما أضيف إليه "باب"، أي: باب بين اللفظين، كأنّ "بين اللفظين" صار كالعلم على هذه الكيفية الخاصة، و"بين" قد تصرف فيه الجر بوجوه الإعراب وعليه قوله: ﴿ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾[1].

وقوله: يديرونني عن سالمٍ وأديرهم .:. وجلدة بين الأنف والعين سالم[2]

وقرئ بالوجهين قوله تعالى:

﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[3] والأصح في قراءة النصب أنه نصب على الظرفية لا فتح على البنا -كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى في سورته- [4].

ثم أخذ يذكر مذاهب القراء فيها فقال:

٢٩١- وَحَمْزَةُ مِنْهُمْ وَالكِسَائِيُّ بَعْدَهُ .:. أَمَالا ذَوَاتِ اليَاءِ حَيْثُ تَأَصَّلا

أخبر أن الأخوين أمالا ذوات الياء، أي: المنقلبة عن الياء سواء كان ذلك في اسم أم فعل -كما سيأتي بيانه-، وتحرز بقوله: "ذوات الياء" من ذوات الواو، أي: الألفات المنقلبات عن الواو، ومثل قوله: "ذوات الياء" ما كانت الألف فيه عن ياء

(١) الكهف آية (٧٨).

(٢) البيت تفرّد بروايته صعوداء عن زهير بن أبي سلمى، ونسب إلى عبدالله بن عمر بن الخطاب، وأبي الأسود الدؤلي، وعبدالله بن معاوية الفزاري، ودارة بن سالم.

انظر سمط اللآلئ: (٦٥-٦٦)، وخزانة الأدب: (٢/٤٠٣)، وشعر زهير بن أبي سلمى صنعه الأعلم الشنتمري: (٢٢٧-٢٧٢)، وديوان أبي الأسود الدؤلي: (١٣٣).

والشاهد من البيت قوله: "وجلدة بين الأنف" بنصب "بين"، وتقديره "وجلدة ما بين" على أن الظرف صلة لموصول محذوف تقديره وجلدة ما بين. وهذا وجه من أوجه تخريج قراءة نصب "بينكم" في قوله تعالى: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾. انظر الدر المصون: (٥/٥١).

(٣) الأنعام آية (٩٤)، قرأ بالنصب، نافع، والكسائي، وحفص عن عاصم، والباقون بالرفع.

قال الشاطبي: وبينكم ارفع في صفا نفر .:. . . . .

البيت رقم (٦٥٥) من سورة الأنعام، وراجع للتفصيل: الدر المصون: (٥/٤٨-٥١).

(٤) في سورة الأنعام، عند شرحه للبيت رقم (٦٥٥).

عيناً نحو: "سار" و"باع"، أو لاماً نحو: ﴿رَمَىٰ﴾ و﴿هَدَىٰ﴾، وعلى هذا فقد أورد على الناظم هذا الإطلاق[1]، فإن الأخوين لم يميلا العينات، إنما يميلان اللامات، وسيأتي أن بعض القراء يميل بعض العينات[2]؟

والجواب عنه: أنه لما نص على إمالة بعض العينات لبعض القراء -كما سيأتي- علم أن مراده هنا الضرب الثاني فقط .

قال أبو شامة: ولو أنه قال:

أمال الكسائي بعد حمزة إن تطر .:. فت ألفات الياء حيث تأصّلا

لذكر الحرف الممال وشرطيه، وهما كونه عن ياء، وكونه طرفاً، أي يكون لام الفعل وإنما خص القراء الإمالة بذلك لأنه طرف، والطرف محل التغيير غالباً، والإمالة تغيير، فإنها إزالة الألف عن استقامتها، وتحريف لها عن مخرجها إلى مخرج الياء ولفظها، وأخذ لها هذا الاسم من "أملت الرمح" ونحوه، إذا عوجته عن استقامته، أي: أمالا ألفات الياء إن تطرفت احترازاً من المتوسطة [3].

قال أبو شامة: قوله تعالى: ﴿وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ﴾[4] لا يمال وكذا: ﴿فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُواْ﴾[5] لتوسط الألف فيهما، والألف في "أثاب" عن واو في الأصل،

---

(١) ممن أورد هذا الإطلاق على الناظم: أبو شامة. انظر إبراز المعاني: (٢/٨٠) .

(٢) وذلك من قول الناظم:

وكيف الثلاثي غير زاغت بماضي .:. أمل خاب خافوا طاب ضاقت فتجملا

وحاق وزاغوا جاء شاء وزاد فز .:. وجاء ابن ذكوان وفي شاء ميلا

الأبيات رقم (٣١٨-٣١٩) من الباب نفسه .

(٣) إبراز المعاني: (٢/٨٠) .

(٤) القصص آية (٢٩) .

(٥) المائدة آية (٨٥) .

وإنما تجوز إمالتها لغة؛ لأن الفعل قد زادت حروفه فرجع إلى ذوات الياء[1]، على ما سيأتي في شرح قوله: (وكل ثلاثي يزيد فإنه ممال)[2] انتهى [3].

وهذا عجيب من الشيخ شهاب الدين[4] كيف يجعل أثاب مما يمال لغة، ويجعله أنه صار من ذوات الياء بزيادته على ثلاثة، وهذا إنما هو مختص بما إذا كانت الألف طرفاً نحو "معزى" و"ملهى" في الأسماء، و"عازى" و"ألهى" في الأفعال، وقد نص هو في آخر شرح قوله: "وكل ثلاثي يزيد ..."، على/ أنه لا يمال؛ لأن ألفه ليست طرفاً[5]. [٢٠٥/أ]
وسيأتي[6].

ومعنى كونها صارت من ذوات الياء أن الألف ترد إلى الياء تثنية وجمعاً وحال إسناد الفعل للضمير كقولك: "ملهيان" و"معزيان" و"عازيت" و"ألهيت"، أما إذا كانت الألف حشواً[7] وإن زادت كلمتها على ثلاثة فإنه لا يقال صارت من ذوات الواو، ولو جازت إمالة ﴿أَثَبَهُمُ ٱللَّهُ﴾ لجازت إمالة ألف أقام وأطال من أقام ويقوم وطال ويطول، وهذا لا يجيزه أحد من النحويين ولا غيرهم. وكأن الشيخ ظن أن قولهم "إذا زادت الكلمة على ثلاثة قلبت ألفها ياءً مطلقاً" على إطلاقه، سواءً كانت الألف حشواً، أم طرفاً، وهذا لا يقوله أحد .

وقوله: "حيث تأصَّلا" فيه خمس تأويلات:

---

(١) قال أبو البركات ابن الأنباري: ﴿فأثبهم﴾ أصله ﴿أثوبهم﴾ على وزن أفعلهم من الثواب فنقلت حركة الواو إلى الثاء، فتحركت الواو في الأصل، وانفتح ما قبلها الآن فانقلبت ألفاً. البيان في غريب إعراب القرآن: (١/٣٠٢) .

(٢) من البيت رقم (٢٩٧) باب الفتح والإمالة وبين اللفظين .

(٣) إبراز المعاني: (٢/٨٠) .

(٤) أي: أبي شامة .

(٥) انظر إبراز المعاني: (٢/٩٣) .

(٦) عند شرحه لقول الناظم: وكل ثلاثي يزيد فإنه .:. . . . . البيت رقم (٢٩٧) انظر ص (٥٠) من هذه الرسالة .

(٧) المراد بالحشو هنا: ما كان داخل الكلمة، أي: غير متطرف. بدليل ما سيأتي من كلامه في نهاية الفقرة.

أحدها: قال الشيخ علم الدين السخاوي[1]: ''أي حيث كانت الياء أصلا وهو أحد أسباب الإمالة وأكثر أنواعها استعمالاً، وإنما أميلت الألف لتدل على الأصل'' [2]. انتهى.

وتبع أبو عبدالله الشيخَ في هذا فقال: ''أي حيث كان الياء أصلاً وانقلبت الألف عنه، وهذا هو الأصل في ذوات الياء، وما أُلحق به فمحمول عليه في الإمالة، والكتابة والتسمية'' [3].

وقال أبو شامة –بعد أن حكى كلام السخاوي–: ''فكأنّ قوله "حيث تأصلاً" خرج مخرج التعليل، فإن "حيث" من ظروف المكان، و"إذ" من ظروف الزمان، يأتي لكل واحد منهما، وفيه معنى التعليل نحو قولك: حيث خرج زيد فلا بد من إكرامه[4]، وإذ خرج فلا بد من إكرامه[5]، أي: لأجل أن الياء أصلها أميلت ولم يخرج ذلك مخرج الاشتراط، فإن هذا شرط مستغنى عنه بقوله "ذوات الياء" . كما قال صاحب التيسير: ''كان حمزةُ والكسائي يميلان كلّما كان من الأسماء والأفعال من ذوات الياء'' [6]، ولم يزد على ذلك، لكنه ما أراد "بذوات الياء" إلا كل ألف تنقلب

---

(١) هو علي بن محمد بن عبدالصمد بن عبدالأحد، علم الدين، أبو الحسن، الهمداني، السخاوي، الإمام، العلامة، المقرئ، المفسر، النحوي، ولد سنة (٥٥٨ أو ٥٥٩هـ)، أخذ القراءات عن أبي القاسم بن فيره الشاطبي، أقرأ الناس نيفاً وأربعين سنة، كثير التصانيف منها: شرح الشاطبي، المسمى بفتح الوصيد، وهو أول شرح لها، وبه انتشرت، وجمال القراء، وشرح العقيلة المسمى بالوسيلة إلى كشف العقيلة، وغيرها كثيرة، توفي سنة (٦٤٣هـ). انظر طبقات القراء: (١٠٨٩/٣)، وغاية النهاية: (٥٦٨/١).

(٢) فتح الوصيد: (٤١٨/٢) .

(٣) اللآلئ الفريدة: (٣١٤/٢) .

(٤) انظر المساعد: (٥٠١/١)، وارتشاف الضرب: (١٤٠٤/٣) .

(٥) "من إكرامه" كذا في جميع النسخ ,وفي إبراز المعاني: (٨١/٢): ''التزامه'' بدلاً من إكرامه .

(٦) انظر التيسير للداني: (٣٩) .

ياءً في تثنية أو جمع أو عند رد الفعل إلى المتكلم وغيره، فيدخل في ذلك ما الياء فيه أصل وما ليست بأصل، وهذا مثل نحو: ﴿ مُوسَىٰ ﴾[1] و﴿ عِيسَى ﴾[2] و﴿ إِحْدَى ﴾[3] و﴿ يَتَمَى ﴾[4] مما ألفه للتأنيث .

ثم قال: وكذلك ﴿ ٱلْهُدَىٰ ﴾[5] و﴿ ٱلْعَمَىٰ ﴾[6] ونحوه مما الألف فيه منقلبة عن الياء، فجمع بين النوعين فعبر عنهما بذوات الياء، فيجوز أن يكون الناظم سلك هذا المسلك وقسم ذوات الياء إلى ما الألف فيه أصل، وإلى ما الألف فيه للتأنيث وسيأتي بيان كل ذلك[7].

الثاني: أن يكون المراد تأكيد ما تقدم، أي: أن الإمالة لا تقع في قراءتهما إلا حيث كانت الياء التي انقلبت عنها الألف أصلاً، وهذا وإن كان معلوماً من قوله: "ذوات الياء" فإن ذلك لا يقال إلا ما كانت الياء فيه أصلاً فإنه غير معلوم من اللفظ بل من قاعدة علم التصريف[8]، فنص عليهما لفظاً، وغرضه: / الإعلام بأن الإمالة [٢٠٥/ب]
لهما لا تقع في الألفات الزوائد، كألف نائم، وقائم، وإنما تقع في ألف منقلبة عن ياء هي لام الكلمة .

---

(١) من مواضعها البقرة آية (٥١) .

(٢) من مواضعها البقرة آية (٨٧) .

(٣) الأنفال آية (٧) .

(٤) من مواضعها: البقرة آية (٨٣) .

(٥) من مواضعها: البقرة آية (١٦) .

(٦) فصلت آية (١٧) .

(٧) إبراز المعاني: (٨١/٢) .

(٨) والقاعدة هي: كل ألف منقلبة عن ياء تمال. قال ابن مالك في ألفيته:

الألف المبدل من يا في طرفْ .:. أملْ . . . . . .

يعني: "أن الألف المبدلة من الياء في طرف تمال". انظر شرح المكُودي على الألفية: ص(٣٢٠).

الثالث: أن يكون المراد حيث تأصل الياء -أي: تمكنت تمكناً تاماً بحيث رسمت الكلمة بها لا بالواو- فأمليت الألف موافقة للرسم [1].

الرابع: أن المعنى: حيث تأصّل حمزة والكسائي في المواضع التي تأصّلاهما، يعني أنهما أصّلا لهما أصلاً، فكل ما دخل في ذلك الضابط والأصل أمالاه. ثم بين الضابط والأصل بالبيت الآتي [2].

الخامس: أن يكون المراد: حيث تأصّلا هما أي: كانا أصلا في باب الإمالة لاستيعابهما منها ما لم يستوعبه غيرهما، فكل من أمال شيئاً فهو تابع لهما أو لأحدهما -غالباً- يعني أنهما عمّما جميع ذوات الياء لأنهما ليس من مذهبهما تخصيص أفراد من الكلم بالإمالة، بخلاف ما فعل غيرهما فإنه أفرد بعض الكلام بالإمالة [3].

فهذه خمسة تأويلات في قوله: "حيث تأصَّلا" .

والألف[4] على ثلاثة أوجه:

الأول: للإطلاق[5]، لأن الفاعل ضمير مستتر يعود على الياء .

وعلى الوجهين الأخيرين: للتثنية لأنها ضمير لحمزة والكسائي .

ثم اعلم: أنه لا فرق بين الألف الممالة المنقلبة عن الياء بين ما هي مرسومة في المصحف الكريم بالياء . نحو ﴿رَمَىٰ﴾[6] و﴿ٱلْعَمَىٰ﴾ و﴿ٱلْهُدَىٰ﴾، وبين ما هي

---

(١) انظر إبراز المعاني: (٨٢/٢) .

(٢) وهو قوله: وتثنية الأسماء تكشفها وإن .:. رددت إليك الفعل صادفت منهلا

البيت رقم (٢٩٢) .

(٣) انظر إبراز المعاني: (٨٢/٢) .

(٤) أي في كلمة "تأصلا" .

(٥) أي: للإشباع. انظر مبرز المعاني للعمادي: (١٠٨) .

(٦) الأنفال آية (١٧) .

مرسومة فيه بالألف، لأن من ذوات الياء ما رسم بالألف كما رسمت به ذوات الواو، وذلك ﴿ تَوَلَّاهُ ﴾[1] و﴿ طَغَا ﴾[2] و ﴿ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ ﴾[3] و﴿ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾[4] و﴿ ٱلْعُلْيَا ﴾[5] و﴿ ٱلدُّنْيَا ﴾[6].

أما ﴿ طَغَا ﴾ فهو من ذوات الياء لاشتقاقه من الطغيان [7].

وأما ﴿ تَوَلَّاهُ ﴾ فمن ذوات الياء أيضاً ؛ لأنه من وليه يليه [8].

وأما بقية الألفاظ فإنها وإن كانت من ذوات الواو في الأصل إلا أنها صارت من ذوات الياء بزيادتها ثلاثة .

وأما ﴿ ٱلْحَيَوٰةِ ﴾[9] فإنها لم تمل؛ لأن ألفها رسمت بالواو[10]، وإن كانت منقلبة عن ياء عند قوم[11]، ولأن الخلاف قد وقع في ألفها هل هي منقلبة عن ياء، أو واو، فلما وقع الشك في سبب الإمالة امتنعت، قاله أبو شامة [12].

---

(١) الحج آية (٤) .

(٢) من مواضعها: طه آية (٢٤) .

(٣) من مواضعها: القصص آية (٢٠) .

(٤) الإسراء آية (١) .

(٥) التوبة آية (٤٠) .

(٦) من مواضعها: البقرة آية (٨٦) .

(٧) انظر الصحاح للجوهري: (٦/٣٩٧)، والمصباح المنير للفيومي: (١٤٢) مادة (طغى) .

(٨) انظر الصحاح للجوهري: (٦/٥٥٩)، والمصباح المنير للفيومي: (٢٥٨) مادة (ولى) .

(٩) من مواضعها: البقرة آية (٨٥) .

(١٠) انظر المقنع للداني: (٥٤)، والبديع للجهني: (١٦٨)، وتلخيص الفوائد وتقريب المتباعد لابن القاصح: (٨٠)، وسمير الطالبين للضباع: (٦٤) .

(١١) قال المصنف في الدر المصون (٢/١١): وأصل حياة: حيية تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

(١٢) انظر إبراز المعاني: (٢/٨٣) .

وعلى هذا الذي ذكره إشكال كبير، وهو: أن الكسائي أمال ﴿ٱلرِّبَوٰا۟﴾[1] لعلة تأتي هناك مع رسمه بالواو، وليس في كون ألفه عن واو خلاف، وكان انتفاء الخلاف عن عدم إمالته واجباً؛ لأن ألفه رسمت بالواو وهي عن واو بلا خلاف وجريان الخلاف في ألف ﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾ أولى؛ لأن لنا قولاً أنها عن ياء [2].

قوله: (وحمزة) مبتدأ، و(منهم) [تبيين][3] والضمير للقراء، وإن لم يجر لهم ذكر، للعلم بهم، كقولك: أنت من بينهم الشجاع الفارس .

ومثله قول الآخر[4]:

ولست بالأكثر منهم حصى .:. وإنما العزة للكاثر

أي: من بينهم، ولا يجوز أن تكون (من) الجارة للمفضول[5]، لعلة بينتها في غير هذا[6]، / (والكسائي) عطف على (حمزة) وأخّره عنه؛ لأنه عنه أخذ وعليه قرأ[7]، [٢٠٦/أ] وإن كان في العلم أشهر منه، و(بعد) ظرف جار مجرى البيان، ولا يجوز أن يكون حالاً عن الحيث، كما لا يقع خبراً عنهما، ولا صفة لها، لعدم الفائدة في ذلك .

---

(١) من مواضعها: البقرة آية (٢٧٥) .

(٢) انظر الدر المصون: (١١/٢) .

(٣) في الأصل بياض، والمثبت من (ت) .

(٤) البيت للأعشى. انظر ديوانه: ص(١٩٣)، والخصائص لابن جني: (١٨٥/١)، وشرح ابن عقيل: (١٦٨/٢).

(٥) أي: لا يجوز أن تكون الأفضلية لعمرو في قولك: زيد أفضل من عمرو، فإن "من" الجارة عائدة على زيد لا عمرو. انظر شرح ابن عقيل: (١٧٢/٢) .

(٦) ذكر المصنف في كتابه الدر المصون: (٣٦٦/١) أنه فصل القول في أحكام أفعل التفضيل في غير الدر المصون، فلعلّه فصّله في شرحه على التسهيل، وهو مفقود كما مر في قسم الدراسة: ص(٨٨) والله أعلم.

(٧) سبقت الإشارة إلى ذلك في قسم الدراسة: ص(٣٤) .

قوله: (أمالا) جملة فعلية في موضع الخبر للمبتدأ، و(ما) عطف عليه فألفه ضمير الأخوين، و(ذوات) مفعوله، وهي صفة لموصوف مقدر، أي: أمالا الألفات ذوات الياء، أي: المنقلبة عنها . و(تأصّلا) في محل خفض بإضافة الظرف إليه.

ثم إن حمزة والكسائي رحمهما الله تعالى يميلان الألف بالشرطين المذكورين، أعني: كونها طرفاً، وكونها عن ياء، هذا هو الأصل . ثم إنهما قد يخالفان هذا الأصل في بعض المواضع أو أحدهما لعارض يأتي أو لجمع بين اللغتين، وقد يوافقهما غيرهما كما سيأتي بيان ذلك كله، فأخذ الناظم في ذكر ذلك وبيان ذوات الياء لأنه بنى عليه أصلهما فقال:

٢٩٢- وَتَثْنِيَةُ الأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ .:. رَدَدْتَ إِلَيْكَ الفِعْلَ صَادَفْتَ مَنْهَلا

قد تقدم[١] أن الألف الممالة تكون في اسم تارة، وفي فعل أخرى، فذكر لكل نوع ضابطاً بين فيه ذوات الياء من ذوات الواو، فقال: إن كانت في الأسماء فمن ذلك الاسم الذي آخره ألف، فإن قلبت ياء في التثنية فاعلم أن أصلها الياء، نحو: ﴿الفتى﴾ و﴿ٱلْعَمَىٰ﴾ و﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ لأنك تقول: فتيان، قال تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾[٢] والهديان، والعميان، والهويان، بخلاف ﴿العَصَا﴾ و﴿عَصَاهُ﴾ و﴿سَنَا بَرْقِهِۦ﴾[٣] و ﴿شَفَا جُرُفٍ﴾[٤] و﴿أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾[٥] لقولك في تثنيتها: عصوان، وسنوان، وشفوان، وأبوان .

واعترض أبو شامة على قول الناظم: "وتثنية الأسماء تكشفها" فقال: فإن قلت من جملة الأسماء الممالة لهما ما لا تُظهر التثنية ياءه التي انقلبت عنها الألف، نحو:

(١) انظر ص(١٣) من هذه الرسالة.

(٢) يوسف آية (٣٦) .

(٣) النور آية (٤٣) .

(٤) التوبة آية (١٠٩) .

(٥) الأحزاب آية (٤٠) .

﴿ ٱلْحَوَايَآ ﴾[1] جمع حاوية، فالألف عن ياء كائنة في المفرد وفي تثنية المفرد، ولكن اللفظ الممال في القرآن لا يثنى، فلم يكشف هذا اللفظ تثنيته فكيف قال: "وتثنية الأسماء تكشفها"؟.

وأجاب عن ذلك: بأنه ذكر ذلك كالعلامة، والعلامة قد لا تعم ولكن تضبط الأكثر، والحد يشمل الجميع وهو: قوله: (ذوات الياء) والألف في آخر ﴿ ٱلْحَوَايَآ ﴾ من ذوات الياء، وأصلها حواوي على حد ضوارب، وهي: جمع حاوية وهي المباعر[2]، على أنك لو سميت قدَّرتَ من هذا فعلاً ورددته إلى نفسك لظهرت الياء نحو: حويتُ، وصاحب التيسير ذكر هذا الحرف مع ﴿ يَتَـٰمَىٰ ﴾ و﴿ أَيَـٰمَىٰ ﴾[3] فجعل الجميع من باب فعالى الذي يأتي ذكره. انتهى [4].

قلت: اعتراضه بالحوايا فيه نظر من حيث إن التثنية تكشفه / إذ لو ثُنِّيَ لقيل: حوايان، وقوله: "ولكن اللفظ الممال في القرآن لا يُثنى"، إن عنى أنه لا يثنى البتة لكونه جمع تكسير فليس بجيد، بل يثنى، وقد وردت تثنية الجمع واسم جمعه كقوله[5]: تبقَّلت في زمن التبقل .:. بين رماحي مالك ونهشل

وقول الآخر[6]: قَوْمَاهُما رفيقي رماحاً وقوماً .

ومثله قوله عليه السلام « مثل المنافق مثل الشاة العائرة بين الغنمين » [7].

---

(١) الأنعام آية (١٤٦) .

(٢) انظرالصحاح للجوهري: (٦/٢٦١) مادة (حوا) .

(٣) انظر التيسير: (٣٩) .

(٤) إبراز المعاني: (٢/٨٤) .

(٥) البيت لأبي النجم يصف إبلاً . انظر سمط اللآلئ للبكري (١/٥٨١)، وشرح المفصل لابن يعيش: (٤/١٥٥)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: (١/٧٣) .

(٦) غير واضح في الأصل، والمثبت من (ت)، ولم أجد له تخريجاً وقريب منه قول الفرزدق:

وكل رفيقي كلِّ رحل وإن هما .:. تعاطى القنا قوماهما أخوان

انظر: مغني اللبيب: (١/٩٦)، ولسان العرب: (١٥/٤٢٤) .

(٧) الحديث رواه مسلم في صفات المؤمنين برقم (٦٩٧٤) مسلم بشرح النووي (١٧/١٢٦)، والنسائي =

وإن عنى أنه لا يثنى لكونه في القرآن، ولفظ القرآن لا يغير فيلزمه نحو: ﴿ ٱلْعَمَىٰ ﴾ و﴿ ٱلْهُدَىٰ ﴾ فإنهما يثنيان في غير القرآن ؛ويكتفى بذلك علامة على ذوات الياء فكذلك هذا، أي أنه يثنى في الجملة وإن أتت[1] الألف في فعل فضابطه على ما قال أن ترد الفعل إلىنفسك المضمومة [أو تسنده لتائك المضمومة][2] فإن ظهرت الياء فهي منقلبة عنها، وإن ظهرت الواو فهي منقلبة، عنها مثال الأول: ﴿ رَمَىٰ ﴾[3] و﴿ سَعَىٰ ﴾[4] و﴿ هَدَىٰ ﴾[5] و﴿ قَضَىٰ ﴾[6] و﴿ سَقَىٰ ﴾[7] و﴿ نَهَى ﴾[8] و﴿ هَوَىٰ ﴾[9] لأنك تقول: رميتُ وسعيتُ وهديتُ وقضيتُ وسقيتُ ونهيتُ وهويتُك، وكذلك لو أسندته إلى المخاطبة المفتوحة أو تاء المخاطبة المكسورة، أو إلى "نا" الدالة على المتكلم المعظم نفسه، أو مع غيره إلى نون الإناث نحو: رميتَ يا زيد رميتِ يا هند، رمينا نحن النسوة، رمين، وكذلك قضيتَ وقضيتِ وقضينا، وإنما ذكر الناظم المتكلم دون غيره؛ لأنه أقرب منه.

وقوله: (وإن رددت إليك الفعل) الكلام مجمل بينه شهرة إرادته لما ذكرته،

برقم (١١٧٦٨) في الإيمان وشرائعه، باب مثل المنافق (٦/٥٣٨) .

والعائرة: عارت الشاة تعير إذا ذهبت كذا وكذا مترددة. جامع الأصول لابن الأثير: (٨/٥٧١).

(١) في (ت): ''كانت'' .

(٢) ما بين معكوفين في الأصل بياض، والمثبت من (ت) .

(٣) الأنفال آية (١٧) .

(٤) من مواضعها: البقرة آية (٢٠٥) .

(٥) من مواضعها: البقرة آية (١٤٣) .

(٦) من مواضعها: البقرة آية (١١٧) .

(٧) القصص آية (٢٤) .

(٨) النازعات آية (٤٠) .

(٩) من مواضعها: طه آية (٨١) .

وإلا فقوله: الفعل يعم الماضي والمضارع، ولا يظهر ذلك إلا في الماضي مسنداً لتاء المتكلم، ويدل على ذلك إذا قلت: أنا أخشى صدق عليه أنك رددت الفعل إلى نفسك أي أسندته إليها ولا يظهر فيه ذلك الأثر البتة.

واعلم: أن لكون الألف عن ياء، أو واو، علامات أخر، منها[1]:

الإتيان بالمضارع، نحو يرمي، ويهدي، ويغزو، ويدعو.

ومنها: إسناد الماضي والمضارع والأمر لألف الاثنين أو نون الإناث، نحو: رميا، وسعيا، ويرميان، ويسعيان، وارميا، واسعيا، والنسوة رمين، وسعين، ويرمين، ويسعين، وارمين، واسعين.

ومنها: الإتيان بالمصدر، وهو أعم الأمور، نحو: السعي، والرمي، والعلو، والغلو .

فإن قيل: لم وجب رد الألف في الفعل المسند إلى أحد الضمائر المذكورة إلى أصلها من ياء أو واو، نحو: رميت ودعوت ؟

فالجواب: "أن القاعدة[2] متى أسند الفعل إلى الفاعل وكان ضميراً متصلاً غير ألف ولا واو ولا ياء وجب تسكين آخره"، قالوا: لئلا يتوالى أربع متحركات في كلمة لا ينوي بها الانفصال نحو: ضربت، وخرجت، وضربنا، بخلاف: ضربك، فإن المفعول في نية الانفصال./ [٢٠٧/أ]

إذا تقرر هذا، فلما أسند الفعل الذي آخره حرف علة وجب تسكين الآخر، والآخر إنما قلب ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله فلما سكن لأجل الضمير لم يقلب ألفاً بل بقي على أصله .

---

(١) ممن ذكر هذه العلامات الإمام الداني: حيث قال: واعلم أنك إذا أردت أن تعرف أصل الألف المنقلبة عن أي شيء انقلبت فإنك تعتبرها بأحد أربعة أشياء: بالاسم الذي أخذت منه، أو بالفعل، أو بالتثنية، أو بالجمع . الموضح: (١٩٢). وانظر الكشف: (١٨٠/١) وأوصلها ابن الدهان إلى ثمانية أشياء: ١) الماضي. ٢) المضارع. ٣) المصدر. ٤) التثنية. ٥) الصفة. ٦) الجمع. ٧) الاشتقاق. ٨) عدم الإمالة ووجودها. باب الهجاء: (٣٠) .

(٢) انظر شرح ابن عقيل باب الفاعل: (٤٣٩/١) .

قوله: (وتثنية الأسماء) مبتدأ، وهو مصدر مضاف لمفعوله. و(تكشفها) جملة خبره، والضمير يعود على "ذوات الياء" المتقدمة في البيت الأول، أي: التثنية تكشف وتظهر ذوات الياء من ذوات الواو، وقيل: بل تعود على الألف الممالة المفهومة من سياق الكلام أي: تكشف لك أصلها إن كانت في اسم، (وإن رددت) شرطٌ، جوابه: (صادفت)، و(منهلا) مفعول، وهو: مكان النهل، والنهل: الشرب الأول، والعلل: الشرب الثاني[1]، واستعار[2] ذلك لطالب العلم كأنه يوصف بالظمأ والعطش إلى العلم كالظمآن الطالب للماء البارد، ويوصف المتضلع بالعلم بالريِّ فيقولون: هو ريَّان من العلم فشبه الطالب المدرك بغيته ومعرفته ذوات الياء من ذوات الواو بعطشان ظفِرَ بماء بارد وهذا من أحسن الاستعارات، والعرب تستعظم ذلك، وترى أن لا شيء أشهى للظمآن من الماء، وهو كما قالوا، وما أحسن قول الراوي الدمشقي[3]:

قالت لِطَيفِ خيالٍ زارنِي ومضى .:. بالله صفهُ ولا تَنقُصْ ولا تَزِدِ
فقال خلَّفْته لو مات من ظمأٍ .:. وقلتَ قِفْ عن وُرُودِ الماء لم يردِ

---

(١) نَهِل البعير نهلاً، من باب: تعب شرب الشرب الأول، حتى روي. والمنهل: المورد، وهو عين ماء ترده الإبل. انظر المصباح المنير للفيومي: ص(٢٤٠) . والعِلل: الشرب بعد الشرب. المرجع السابق: ص(١٦٢) . والعَلَلُ: الشربة الثانية، وقيل: الشرب بعد الشرب تباعاً، يقال علل بعد نهل .

والأصمعي: إذا وردت الإبل الماء، فالسقية الأولى النهل،والثانية العلل. انظر لسان العرب: (١١/٤٦٧) مادة (علل) .

(٢) الاستعارة: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة. وهي من فنون علم البيان. انظر شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان للسيوطي: ص(٩٤)، وحلية اللب المصون في شرح الجوهر المكنون للدمنهوري: ص(١١٨) .

(٣) اختلف في نسبة هذه الأبيات. فقد نسبها أبو منصور الثعالبي في اليتيمة (١/٤٢٨) إلى أبي القاسم أحمد بن محمد بن إسماعيل بن إبراهيم طباطبا، وفي (١/١٠٦-١٠٧) نسبها إلى أبي المطاع ذي القرنين بن أبي المظفر حمدان بن ناصر الدولة التغلبي الملقب بوجيه الدولة. وورد في بعض النسخ: وردته عن ورود الماء لم يرد .

قالت صَدَقْتَ الوفا في الحبِ شيمته .:. يابردَ ذاكَ الذي قالت على كبدي

وذكر أمثلة من الأفعال وأمثلة من الأسماء فقال:

٢٩٣- هَدَى وَاشْتَرَاهُ وَالْهَوَى وَهُدَاهُمُ .:. وَفِي أَلِفِ التَّأْنِيثِ فِي الكُلِّ مَيَّلا

مثَّل في صدر هذا البيت بأربعة أمثلة: اثنين من الأفعال، واثنين من الأسماء، وكان الترتيب أن يبدأ بمثالي الاسم، ثم بمثالي الفعل؛ لأنه كذا فَعَلَ في البيت الأول، ولكن لا حجر عليه في ذلك لتأتي الغرض بكلا الأمرين .

فـ"هَدَى" تقول فيه: هديتُ، وفي "اشترى": اشتريتُ، فلما رددت إليك الفعل ظهر أصل الألف، و"هدى واشتراه والهوى وهداهم" تقول في تثنيتها: هويان وهديان، تكشف التثنية أصل هذه الألف أنها من الياء .

ثم أخبر أن الأخوين ميَّلا أيضاً في ألف التأنيث، وسيبين ذلك في البيت الآتي بقوله: و"كيف جرت فعلى"، وألف التأنيث ليس لها أصل، بل هي أصل بنفسها زائدة على ماهية الكلمة[1]، وإنما أميلت لأنها محمولة على الألف المنقلبة عنها، ووجه المشابهة بينهما أنها تقلب ياء في التثنية، والجمع بالألف، والتاء، في قولك حبليان وحبليات[2] وخوزليان وخوزليات[3]، وإنما قلبت ياء لا واواً لثلاثة أوجه[4]:

أحدها: / أن الياء في الجملة وردت علامة للتأنيث في قوله: "قومي" و"تقومين" بخلاف [الواو][5]. [٢٠٧/ب]

الثاني: أنها أخف من الواو .

---

(١) انظر شرح المفصل: (٥/٩١) .وقد عرفها الملا علي القاري بقوله:كل ألف زائدة رابعة فصاعدا دالة على مؤنث حقيقي أو مجازي في الواحد والجمع المكسر اسماً كان أو صفةً.شرح الملا علي القاري:(١١١).

(٢) مفردها حبلى .

(٣) مفردها خوزلي .

(٤) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣١٦) .

(٥) ما بين معكوفتين غير واضحة في الأصل، والمثبت من (ت)

الثالث: أنها أقرب إلى الألف في المخرج من الواو .

فإن قيل: قد ظهرت فائدة قول الناظم أولاً "حيث تأصلا" فاحترز من ألـــف التأنيث؛ لأنها ليس لها أصل ؟

والجواب: أنه كيف تحرز منها وهي ممالة لهما، كما أن الأصلية ممالة لهما، فـــلا وجه للاحتراز عنها إن كانت ألف التأنيث داخلة في مطلق قوله .

(هدى) خبر مبتدأ مضمر على حذف مضاف، تقديره: وذلك مثل "هـــدى"، وما عطف عليه .

قوله: (وفي ألف) متعلق بـــ (ميّلا) وإنما عداه بـــ"في" لأنه ضمنه معنى أوقعـــا الإمالة في ألف التأنيث وكذلك في الكل، والألف[1] لحمزة والكسائي، وقيل في الكل [تبيين التأنيث][2] قال [معناه][3] أبو عبدالله[4]، وليس بظاهر، بل الظاهر الأول .

ثم أخذ يبين مواقع [ألف التأنيث فقال][5]:

٢٩٤- وَكَيفَ جَرَتْ فَعْلَى فَفِيهَا وُجُودُهَا .:. وَإنْ ضُمَّ أَوْ يُفْتَحْ فَعَالَى فَحَصِّلا

أي: كيف جرت "فعلى" من فتح فائها، أو كسرها، أو ضمها ففيها وجود ألـــف التأنيث، وذلك نحـــو: ﴿ دَعْوَىٰ ﴾[6] و﴿ صَرْعَىٰ ﴾[7] و﴿ ٱلتَّقْوَىٰ ﴾[8] و﴿ ٱلسَّلْوَىٰ ﴾[9]

(١) أي: في "ميّلا" للتثنية.

(٢) ما بين معكوفتين غير واضحة في الأصل، والمثبت من (ت) .

(٣) ما بين معكوفتين غير واضحة في الأصل، والمثبت من (ت) .

(٤) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣١٦) .

(٥) ما بين معكوفين غير واضح في الأصل، والمثبت (ت) .

(٦) من قوله تعالى ﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾، من مواضعها: الأعراف آية (٥) .ولم ترد "دعوى"بمفردها في التنزيل.

(٧) الحاقة آية (٧) .

(٨) من مواضعها: البقرة آية (١٩٧) .

(٩) من مواضعها: البقرة آية (٥٧) .

و﴿ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾[1] و﴿ سُكَـٰرَىٰ ﴾[2] و﴿ ذِكْرَىٰ ﴾[3] و﴿ إِحْدَى ﴾[4] و﴿ ٱلدُّنْيَا ﴾[5] و﴿ ٱلْقُرْبَىٰ ﴾[6] و﴿ ٱلْأُخْرَىٰ ﴾[7].

ثم قال (وإن ضم أو يفتح) أي: وإن ضم فاء فعالى أو يفتح ففيها أيضاً وجود ألف التأنيث، نحو: ﴿ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ﴾[8] و﴿ ٱلْأَيَـٰمَىٰ ﴾[9] و﴿ ٱلنَّصَـٰرَىٰ ﴾[10] و﴿ سُكَـٰرَىٰ ﴾[11] و﴿ كُسَالَىٰ ﴾[12]. يعني: أن ألف التأنيث وجد في هذه الأوزان الخمسة ولم يوجد كسر فاء "فعالى"، فلذلك قال في فعلى: "وكيف جرت فعلى"، وفي فعالى "وإن ضم أو يفتح" وترك ذكر الكسر .

وقد بوَّب أهل اللغة لألفي التأنيث باباً[13] يعرف به كون الألف للتأنيث

---

(١) من مواضعها: البقرة آية (٧٣) .

(٢) الحج آية (٢)، و"سكرى" على وزن "فعلى" قراءة حمزة والكسائي، والباقون "سكارى" على وزن "فعالى". قال الشاطبي:

سكارى معاً سكرى شفا .:. . . . . البيت رقم (٨٩٣) من سورة الحج.

(٣) من مواضعها: الأنعام آية (٦٩) .

(٤) من مواضعها: الأنفال آية (٧) .

(٥) من مواضعها: البقرة آية (٨٥) .

(٦) من مواضعها: البقرة آية (٨٣) .

(٧) من مواضعها: البقرة آية (٢٨٢) .

(٨) من مواضعها: البقرة آية (٨٣) .

(٩) النور آية (٣٢) .

(١٠) من مواضعها: البقرة آية (١١٣) .

(١١) الحج آية (٢) وذلك على قراءة الجمهور عدا حمزة والكسائي .

(١٢) النساء آية (١٤٢) .

(١٣) وهذا الباب هو باب المقصور والممدود، انظر على سبيل المثال: الألفية وشروحها كشرح ابن عقيل: (٣٩٣/٢)، وشرح الأشموني: (١٣٣/٤)، ومنهم من أفرد هذا الباب بمصنف: كالمقصور والممدود: لنفطويه أبي عبدالله بن إبراهيم بن محمد، والمنقوص والممدود: للفراء يحيى بن زياد، والمقصور والممدود لأبي العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد النحوي .

أو لغيره، وضبطوه بأوزان لا تكون الألف في ذلك الوزن إلا للتأنيث[١].

وقد ألحق القراء بفَعلى وفِعلى وفُعلى ﴿ مُوسَىٰ ﴾ و﴿ عِيسَى ﴾ و﴿ يَحْيَىٰ ﴾ فأمالوها للأخوين إمالة محضة، ولأبي عمرو بين اللفظين، كما فعلوا ذلك "بحبلى" و"أنثى" و"سكرى" وهذا مغتفر لهم[٢] وإلا فلا يخلو إما أن تكون هذه الأسماء لها اشتقاق أولا اشتقاق لها. فإن قيل بالأول: فوزن "يحيى": يفعل ومثله في الأعلام: يعيش، ويموت، ووزن موسى: "مُفعل" على قول بعضهم[٣].

وإن قيل بالثاني -وهو الأصح- فلا اشتقاق له بالكلية، إذ الاشتقاق والتصريف لا يدخلان في الأسماء الأعجمية[٤]، وسيأتي لهذا مزيد بيان أيضاً في البيت الآتي .

---

(١) انظر ارتشاف الضرب: (٦٤١/٢)، والصرف الكافي: (١٩١-١٩٤) .

(٢) يقصد إلحاقها بالأوزان المذكورة، وإلا فهم لم يميلوها أو يقللوها إلا بالأثر والرّواية .لأن القراءة سنة متبعة.

(٣) انظر الكتاب لسيبويه: (٢١٣/٣) .

(٤) اختلف القراء والنحويون في وزن هذه الأسماء، "يحيى" و"موسى" و"عيسى" فأما القراء فيقولون: إن "يحيْ"ى على وزن "فَعلى" ويكون ممنوعاً عندهم من الصرف للعجمة والعلمية، ووزن "موسى" "فُعلى"، ووزن "عِيسى" "فِعلى". انظر الاستكمال لأبي الحسن بن غلبون: (٣١٤).

وأما النحويون فيقولون وزن "يحيى" "يفعل" ويكون ممتنعاً عندهم من الصرف للعلمية ووزن الفعل، ومن القراء من اختار مذهب النحويين مثل: مكي في الكشف: (١٨٥/١)، وابن الباذش في الإقناع: (٢٩٨/١) .

واختلف النحويون في وزن "موسى" و"عيسى":

فزعم البصريون أنهما اسمان أعجميان لا ينصرفان في المعرفة، وينصرفان في النكرة، وأن وزن "موسى" "مُفعل"، ووزن "عيسى" "فِعلل" عند من يجعل ألفه للإلحاق, ومن يجعلها للتأنيث فعنده على وزن "فِعلى" . انظر الكتاب: (٢١٣/٣)، والمقتضب: (٣٣٨/٣). ورجح أبو عبدالله القول الثاني: أنهما أسماء أعجمية لا تنصرف للعملية والعجمة. انظر اللآلئ الفريدة: (٣٦٦/٢) .

قوله: (وكيف جرت) (كيف) في موضع الحال من (فعلى) أي: على أي حالٍ جرت من ضم فائها، أو كسرها، أو فتحها. وظاهر كلامه أنه استعملها شرطية وهو رأيٌ كوفيٌ[1]، والفاء جوابها.

[٢٠٨/أ] وعلى رأي الجمهور يكون (ففيها وجودها) جملة / مستأنفة غير عاملة فيما تقدم.

قوله: (وإن ضم أو يفتح فعالى) هذا من باب التنازع[2]، ويجوز إعمال الأول وإعمال الثاني، ومذهب أهل البصرة إعمال الثاني[3]، وجواب الشرط مقدر لدلالة ما تقدم عليه، أي: ففيها وجودها أيضاً، وليس الجواب قوله: (فحصلا) إذ لا معنى لتعليقه على ذلك، والأصل: "فَحَصِّلَنْ" فأبدل الخفيفة ألفاً، ويجوز أن تكون الألف ضمير تثنية، ويجيء فيه من التأويلات ما ذكر في قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾[4] وقول امرئ القيس[5]:

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أن "كيف" يجازى بها، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يجازى بها. انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: (٢/١٥٨)، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان: (٤/١١).

(٢) التنازع: عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد، نحو: "ضربت وأكرمت زيداً".
انظر شرح ابن عقيل: (١/٤٩٤)، وارتشاف الضرب: (٤/٢١٣٩).

(٣) مذهب البصريين أن إعمال الثاني أولى لقربه منه، ومذهب الكوفيين أن إعمال الأول أولى لتقدمه.
انظر شرح ابن عقيل: (١/٤٩٦)، والإنصاف: (١/٨٧).

(٤) ق (٢٤).

(٥) امرؤ القيس بن حجر الكندي، أشهر شعراء العرب في الجاهلية، أحد أصحاب المعلقات، توفي سنة (٨٠) قبل الهجرة. انظر شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي: (١٠)، ومختار الأغاني لابن منظور: (١/٢٠٣-٢٢٦).

قفا نبك من ذكرى حبيب . . . . [1]

وقد بينت ذلك في سورة " قٓ" في الدر المصون [2].

والفاء في (فحصلا) ليست برمز، ومراده بهذا البيت بيان محل ألف التأنيث، ولأنه يقول بعد هذا: "وعسى أيضاً أمالا"، والضمير لحمزة والكسائي، ولو كان "فحصلا" رمزاً للزم من بعد ذلك إذا ذكرمسألةً أن يرمز لها، أو يصرح باسم القارئ، ولا يأتي بضمير من تقدم إلا إذا كان الباب كله واحداً.

على أنه يشكل على هذا أنه سيذكر اختصاص الكسائي بإمالة مواضع، ثم قال بعدها: "وأما ضحاها والضحى والربا مع الـ .:. قوى فأمالاها.."[3].

ويذكر أيضاً ما تفرد به حفص[4] عن الكسائي. ثم قال: "ومما أماله أواخر"[5].

قال أبو شامة: وجوابه: أنه صرح باسم الكسائي وحفص فلا إلباس، وأما بعد الرمز فلم يفعل ذلك لما فيه من الإلباس. انتهى.[6]

ثم ذكر أنهما أمالا أشياء أخر من غير ما تقدم مما يصدق عليه أن ألفه مبدلة من

---

(١) تتمة البيت: . . . . ومنزل .:. بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وهو في ديوانه: (٩١)، والكتاب لسيبويه: (٤/٢٠٥)، وشرح القصائد العشر للتبريزي: (١١).

(٢) انظر الدر المصون: (١٠/٢٧-٢٨) حيث قال: واختلف هل المأمور واحد أم اثنان: فقال بعضهم: واحد، وإنما أتى بضمير اثنين . وقيل: أراد ألقين بالنون الخفيفة، فأبدلها ألفاً إجراء للوصل مجرى الوقف. وقيل: المأمور مثنى، وهذا هو الحق؛ لأن المراد ملكان يفعلان ذلك .

(٣) البيت رقم: (٣٠٤) حيث أتى بصيغة التثنية في "فأمالاها" .

(٤) أي: الدوري .

(٥) البيت رقم: (٣٠٦) حيث أتى بصيغة التثنية في "أمالاه".

(٦) انظر إبراز المعاني: (٢/٨٧) .

أصل، أو أنها ألف تأنيث ولكنه رسم بالياء فقال:

٢٩٥- وَفِي اسْمٍ في الاسْتفهامِ أَنَّى وفي مَتَى .:. معاً وَعَسَى أيْضاً أَمَالا وَقُلْ بَلا

أي: وأمالا أيضاً الذي هو اسم استفهام نحو: ﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَـٰذَا ﴾[١] ﴿ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾[٢] ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ ﴾[٣] وتحرز بقوله "في الاستفهام" من "أنـّا" المركبة من "أن" و"نا" كقوله تعالى: ﴿ أَنَّا دَمَّرْنَـٰهُمْ ﴾[٤]، ولكنه توهم بعيد لا أظن أحداً يتوهم إمالته حتى يتحرز منه .

والجواب: أنّ "أنى" لم ترد في القرآن شرطاً، إنما وردت استفهاماً، ولذلك قال أبو عمرو الداني رحمه الله تعالى: " أمالا "أنى" التي بمعنى كيف، نحو قوله تعالى: ﴿ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ ﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَـٰذَا ﴾ "[٥].

وقوله "وفي متى" أي: وأمالا أيضاً "متى" وهو استفهام أيضاً نحو ﴿ مَتَىٰ هَـٰذَا

---

(١) آل عمران آية (٣٧) .

(٢) البقرة آية (٢٢٣) .

(٣) البقرة آية (٢٤٧) .

(٤) النمل آية (٥١) .

(٥) التيسير: (٤)، وقال الإمام أبو عمرو الداني في الموضح: (٣٧٧): إن "أنى" تستعمل على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون سؤالاً عن ظرف مكان بمنزلة أين كقوله تعالى: ﴿ قَالَ يَـٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَـٰذَا ﴾ آل عمران آية (٣٧) .

الثاني: أن تكون ظرف زمان بمنزلة متى، كقوله تعالى: ﴿ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ أي: متى شئتم. وقيل بمعنى كيف، أي: كيف شئتم إذا كان ذلك في الفرج .

الثالث: أن تكون سؤالاً عن حال بمنزلة كيف كقوله تعالى: ﴿ أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَـٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ أي: كيف يحيي.

﴿ٱلْوَعْدُ﴾[1]، وأمالا "عسى" أيضاً وقل أمالا "بلى"، فهذه أربعة ألفاظ أمالاها من غير ما تقدم، أما "أنى" فوجه إمالة ألفه: أنها رابعة، ولأنها تشبه فَعْلى لفظاً، وكان أبو بكر بن مجاهد[2] يختار أن يكون فعلى[3]. وكذلك قال الداني: "أنها على وزن فَعلى، وهو كقولهم: قوم تلّى أي صرعى، وليلة غمّى / إذا كان على السماء غيم"[4]. قلت: وكان ابن مجاهد رحمه الله تعالى يقول إنها [فعلى][5] أي تشبه فعلى لفظاً لا أنها حقيقة.

وأما "متى" فوجه إمالة ألفه: أنها مجهولة فأشبهت ألف التأنيث فأميلت. قلت: فَعَلَى هذا قال السخاوي: إن قول الناظم "وفي اسم في الاستفهام" مراده: أن ألف التأنيث أيضاً في اسم استعمل في الاستفهام، وهو أنى ومتى، فأما أنى فكان ابن مجاهد يختار أنها فَعْلى [6].

---

(١) من مواضعها: يونس آية (٤٨) .

(٢) هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي، الحافظ، الأستاذ، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، شيخ الصنعة، وأول من سبع السبعة، ولد سنة (٢٤٥هـ)، قال عنه ابن الجزري ولا أعلم أحداً من شيوخ القراءات أكثر تلاميذ منه، ولا بلغنا ازدحام الطلبة على أحد كازدحامهم عليهم، توفي يوم الأربعاء في العشرين شعبان سنة (٣٢٤هـ) رحمه الله تعالى.

انظر طبقات القراء: (١/٣٣٣)، وغاية النهاية: (١/١٣٩) .

(٣) حكى قول ابن مجاهد ابن غلبون في الاستكمال: (٣٢٥)، والداني في الموضح: (٣٧٠)، وابن الباذش في الإقناع: (١/٣٠٠) .

وقال أبو جعفر ابن الباذش: "قال لي أبي رضي الله عنه: نحن نختار أن يكون (أنى) أفعل خلافاً لابن مجاهد والأهوازي". انظر الإقناع: (١/٣٠٠) .

لذلك كان يفتحها لأبي عمرو ولا يقللها .

(٤) انظر الموضح: (٣٧٩) .

(٥) في الأصل غير واضحة، والمثبت من (ت) .

(٦) انظر فتح الوصيد: (٢/٤٢٠) ونص كلام السخاوي فيه: وألف التأنيث أيضاً في الاستفهام نائباً عن حرف الاستفهام، وهو "أنى" و"متى"، فأما أنى فكان ابن مجاهد يختار أن يكون فعلى، وكان يأخذ =

وقال الداني: وزنها فَعْلى .

وأما "متى": فألفها مجهولة فأشبهت ألف التأنيث. قال: ونص النحاة على أنه لو سمى بها وبـ"بل" لثنيا بالياء [1].

قال أبو شامة: "وهذا صحيح، ولكن من أين يلزم إذا كانت ألفه مجهولة أن تكون للتأنيث، وإنما وزنها فَعَلْ، والألف لام الكلمة، على أن الحروف وما تضمن معناها من الأسماء يتصرف فيها بوزن، ولا ينظر في ألفاتها، فمتى كإلى وبلى في ذلك" [2] انتهى.

[قلت][3]: النحويون أحالوا التثنية على الإمالة فقالوا إذا كانت الألف أصلاً مثل [كونها][4] في حرف، أو اسم جامد، فينظر فيه، فإن أميل ثني بالياء وإلا ثني بالواو، فكيف [تحال][5] الإمالة على التثنية .

وأما "عسى" فوجه إمالة ألفه: أنها عن ياء يدل على ذلك أنها تقلب ياء عند ردك الفعل إلى نفسك في قولك: عسيتُ[6]، قال:

فيها بالإمالة لأصحابها .

وأما متى فهي لاحقة بالظروف، ومعناها: أي حين، فألفها أصلية مشبهة بألف التأنيث. ولعل المؤلف نقل كلامه هنا عن إبراز المعاني .

(١) انظر إبراز المعاني: (٢/٨٨) .

(٢) انظر إبراز المعاني: (٢/٨٨) .

(٣) ما بين معكوفتين غير واضح في الأصل، والمثبت من (ت) .

(٤) ما بين معكوفتين غير واضح في الأصل، والمثبت من (ت) .

(٥) ما بين معكوفتين غير واضح في الأصل، والمثبت من (ت) .

(٦) قال السخاوي: و "عسى" فعل غير متصرف، وأميل لأنك تقول "عسيت". فتح الوصيد: (٢/٤٢١).

أكثرت في العذل ملحا دائماً .:. لا تكثرن إني عسيت صائماً[(١)]

فإن قلت: فهذا داخل في قوله: "وإن رددت إليك الفعل صـــادفت منـــهلاً"، فأي فائدة في تخصيصه بالذكر ؟.

فالجواب: أن "عسى" فعل لا يتصرف ولم يقو قوة غيره من الأفعال، فلما كـان بهذه الحيثية نص عليه وأفرده بالذكر، وأيضاً فإن أبابكر بن السراج[(٢)] يـــرى أنّـــها حرف، فلذلك نص عليها .

وأما وجه إمالة ألف "بلى" -وإن كانت الإمالة في الحروف قليلة جداً- فقيل:

لشبهه بالاسم من حيث إنه يكفي في الجواب بنفسه، كقولك: بلى، لمن قـال: لم يقم زيد؟.

وقيل: لقيامه مقام الفعل، والفعل يمال، كقولك: بلى، لمن قـال: قـام زيـد، فيوجب به ما نفي من الأفعال .

وقيل[(٣)]: أميل؛ لأن ألفه للتأنيث، والأصل: "بل"، فزيدت عليها ألف التـأنيث كما زيدت تاء التأنيث على: "رب"، و"ثم" و"لا" [(٤)]، ويدل على ذلك أن مـا بعـد

---

(١) الرجز: ينسب لرؤبة بن الحجاج. انظر ملحقات ديوانـــه: ص(١٨٥)، والخصـائص: (١/٩٨)، وشرح ابن عقيل: (١/٢٩٩)، وشرح المفصّل: (٧/١٤) .

(٢) هو محمد بن السري، أبو بكر النحوي، المعروف بابن السراج النحوي، كان أحد العلماء المذكورين بالأدب وعلم العربية، صحب أبا العباس المبرد وأخذ عنه العلم، له تصانيف عديدة، منها: "الأصـول الكبير"، و"شرح سيبويه"، وكتاب "احتجاج القراء". توفي لثلاث بقين من ذي الحجة سنة ســـت عشرة وثلاثمائة.

انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين القفطي: (٣/١٤٥)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي: (١/١٠٩) .

(٣) ممن نص على هذا أبو بكر ابن الأنباري في كتابه: إيضاح الوقف والابتداء: (١/٤١٣) .

(٤) أمثلتها مع زيادة تاء التأنيث: ربت، ثمت، ولات. انظر الكتاب: (١/٥٨٩)، وإيضـــاح الوقـــف =

"بلى" موجب كما أن ما بعد "بل" موجب .

قال أبو شامة: فيجوز على هذا أن يقال: ألف "أنى" كذلك، وأصلها: أنّ، ثم خرج هذان الحرفان عن معناهما المعروف بلحوق ألف التأنيث لهما إلى معنى آخر، فصار "أنى" على وزن "شتى"، ورسمت "أنى" و"متى" و"بلى" بالياء، وكذا "يحيى" و"عيسى" و"موسى" [1]، والحاق الألف في شيء من ذلك بألف التأنيث بعيد، بل هي قسم برأسها، فكأنه / قال[2]: أمالا ذوات الياء الأصلية وغير الأصلية مما رسمت ألفه ياء، وغير الأصلية على ضربين: ألف تأنيث، وملحقة بها. ولو قال عوض هذا البيت: [٢٠٩/أ]

وموسى عسى عيسى ويحيى وفي متى .:. وأنى للاستفهام تأتي وفي بلى

لكان أحسن وأجمع للغرض، وتبعناه في ذكر "عسى" وإن كانت داخلة في قسم الياء الأصلية وخلصنا من [حزوفة][3] العبارة في قوله "وفي اسم في الاستفهام أنى"، ثم قال: وما أبعد دعوى أن الألف في موسى وعيسى ويحيى للتأنيث، فـ"موسى" و"عيسى" معربان، و"يحيى" إن كان عربياً فوزنه يَفْعل، قال: والكلام في اسم النبي ﷺ[4]، وأما "يحيى" من قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴾[5] ﴿ وَيَحْيَىٰ مَنْ

= والابتداء: (٢٩١/١)، وهمع الهوامع: (١٢١/٢) .

(١) في الإبراز (٨٩/٢): عسى وعيسى ويحيى وموسى .

(٢) أي: الإمام الشاطبي .

(٣) ما بين المعكوفتين كذا في جميع النسخ، و الإبراز بتحقيق محمود جادو (٨٩/٢)، وفي تحقيق إبراهيم عوض "جزرفة"، ولم أجد للفظين معنى. ولعلها "جزوفة" ومعناها: الذي يرسل كلامه من غير قانون جازف. انظر الصحاح: (٣٢/٤)، والمصباح المنير: (٣٨) جزف وهي كلمة فارسية معربة.

(٤) أي: يحيى عليه السلام .

(٥) الأعلى آية (١٣) .

حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍۗ ﴾[1] فوزنه يَفْعل [2].

قوله: (وفي اسم) متعلق بمقدر يدل عليه السياق والسباق، تقديره: وأمالا في اسم أي وأوقعا الإمالة في اسم، ثم وصفه بقوله "في الاستفهام" أي" في اسم كائن ومستعمل في الاستفهام .

قوله "أنى" يجوز أن يكون بدلاً من اسم بيَّنه به، وأن يكون منصوباً بإضمار أعني: فسره بعد ما أبهمه، وأن يكون خبر مبتدأ مضمر، أي: هو أنى، وقد تقدم معنى قوله "في الاستفهام" وأنه احتراز عن "أنّا" المركبة من "أن" المفتوحة و"نا" المتكلم .

قوله: (وفي متى) عطف على اسم بإعادة العامل وهو مشارك [له في صفته][3] أي: وأوقعا الإمالة أيضاً في متى في الاستفهام ولم تقع في القران إلاّ استفهاماً لا شرطاً.

قوله: (وعسى) مفعول مقدم لأمالا، و(أيضاً) مصدر لآض في موضع الحال وتقدم تفسيره [4].

قوله: (وقل بلى) مفعول فعل مضمر، أي: وقل أمالا بلى أيضاً، والجملة في موضع نصب بـ"قل" .

٢٩٦- وَمَا رَسَمُوا باليَاءِ غَيْرَ لَدَى وَمَا .:. زَكَى وَإِلَى مِنْ بَعْدُ حَتَّى وَقُلْ عَلَى

أي: وأمالا أيضاً ما رسم بالياء في المصحف الكريم، وإن لم يكن أصله الياء، ولاما يصير ياءً في صورة اتباعاً لرسم المصحف الكريم، والذي رسم بالياء من ذوات

---

(١) الأنفال آية (٤٢) .

(٢) إبراز المعاني (٨٩/٢) بتصرف يسير .

(٣) ما بين معكوفتين غير واضح في الأصل، والمثبت من (ت) .

(٤) تقدم عند شرحه لقول الناظم:

ككنت تراباً أنت تكره واسع .:. عليم وأيضاً تم ميقات مثلا البيت رقم (١٢١).

وانظر العقد النضيد في شرح القصيد: (٤٣١/٢) .

الواو على ما ذكره في قصيدته الرائية[(١)] ﴿ضُحًى﴾ في الأعراف[(٢)] وطه[(٣)]، و﴿ضُحَىٰهَا﴾ و﴿دَحَىٰهَآ﴾ في النازعات[(٤)]، وفي ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾[(٥)] و﴿تَلَىٰهَا﴾[(٦)] و﴿طَحَىٰهَا﴾[(٧)] و﴿ٱلضُّحَىٰ﴾[(٨)] و﴿سَجَىٰ﴾[(٩)] لم يملها غير الكسائي.

---

(١) وهي المسماة بعقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد، وهي في رسم المصحف الكريم للإمام الشاطبي رحمه الله، نظم فيها المقنع للداني، وتقع في (٢٩٨) بيتاً، ولها عدة شروح منها ما طبع ومنها ما لم يطبع، منها:

١ – الوسيلة إلى كشف العقيلة للسخاوي. تح/د: مولاي محمد الإدريسي الطاهر، طبعة مكتبة الرشد، عام ١٤٢٣هـ .

٢ – جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد للجعبري، رسالة علمية تح/د: محمد إلياس محمد أنور، عام ١٤٢٢هـ، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

٣ – تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد لابن القاصح، طبع بمراجعة الشيخ عبدالفتاح القاضي، طبعة مصطفى البابي الحلبي، عام ١٣٦٨هـ .

٤ – الهبات السنية العلية على أبيات الشاطبية الرائية، للملا علي القاري، رسالة علمية تح/د: عبدالرحمن بن عبدالعزيز السديس، عام ١٤٢٢هـ، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

والبيت الذي قصده المؤلف هو قول الإمام الشاطبي، في رسم بنات الياء والواو:

كيف الضحى والقوى دحى تلى وطحى .:. سجى زكى واوها بالياء قد سطرا

عقيلة أتراب القصائد، البيت رقم (٢٣٥)..

(٢) الأعراف آية (٩٨) .

(٣) طه آية (٥٩) .

(٤) ﴿ضُحَىٰهَا﴾ آية (٢٩)، و﴿دَحَىٰهَآ﴾ آية (٣٠) .

(٥) الشمس آية (١) .

(٦) الشمس آية (٢) .

(٧) الشمس آية (٦) .

(٨) الضحى آية (١) .

(٩) الضحى آية (٢) .

قال أبو شامة: ''وإمالتهما "ضحى" في الأعراف وطه ينبني على خلاف يأتي في آخر هذا الباب'' (1). ومن ذلك ﴿وَيْلَتَىٰٓ﴾(2) و﴿حَسْرَتَىٰ﴾(3) و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾(4) فإنها رسمت بالياء (5).

قال أبو شامة: فألفاتها مع كونها مرسومة بالياء منقلبة عن ياء الإضافة فقويت الإمالة فيها، قال: ''وهذا البيت لا تظهر له فائدة إلا في هذه الألفاظ الثلاثة، فإن الياء التي / انقلبت عنها الألف فيها ليست بأصل في الكلمة فلم يدخل في قوله "حيث [٢٠٩/ب]
تأصّلا"، وتظهر أيضاً فائدته في إمالة "ضحى" في الأعراف على قول من يقول إنه إذا وقف عليه كان الوقف على ألفه الأصلية . وأما باقي الكلمات التي ذكرتُ أنها رسمت بالياء وهي من ذوات الواو فكانت تعرف من ذكره رؤوس الآي، قال: وأما نحو ﴿أَزْكَىٰ﴾ و﴿أَدْنَىٰ﴾ و﴿تُدْعَىٰٓ﴾ و﴿تُتْلَىٰ﴾ فتعرف إمالته من البيت الآتي لأنه من الثلاثي الزائد'' (6).

وقال أبو عبدالله: ''يعني مما لم يتقدم ذكره مما أصله الواو، فرد إلى ذوات الياء أو حمل عليها لسبب، ولذلك رسم بالياء. قال(7) وبهذا التأويل خرج البيت عن تكرار

---

(1) الخلاف الذي أشار إليه هو: حكم الوقف على المنوّن وقد أشار إليه الناظم بقوله:

وقد فخموا التنوين وقفاً ورققوا .:. وتفخيمهم في النصب أجمع أشملا البيت رقم (٣٣٧)

(2) من مواضعها: المائدة آية (٣١) .

(3) الزمر آية (٥٦) .

(4) يوسف آية (٨٤) .

(5) قال الإمام الشاطبي في باب رسم بنات الياء والواو:

يا ويلتى أسفى حتى على وإلى .:. أنى عسى وبلى يا حسرتى زبرا

البيت رقم (٢٣٢) . وانظر المقنع: (٦٥)، وتلخيص الفوائد: (٨٣)، وسمير الطالبين: (٦٢).

(6) انظر إبراز المعاني: (٢/٩٠) .

(7) أي: أبو عبدالله .

ما تقدم ذكره؛ لأن جميعه مرسوم بالياء. انتهى [1]، يعني أنه لولا هذا التأويل الذي ذكره لكان هذا البيت مكرراً؛ لأن جميع ما تقدم من مرسوم بالياء، هذا الذي ذكره من التأويل غير ظاهر، بل ما ذكره أبو شامة[2] من أنه لم تظهر فائدته إلا في تلك الألفاظ وفي "ضحى" في الأعراف أولى وأظهر .

وقوله: (ضحى في الأعراف) تحرز من الذي في طه، وإنما تحرز منه؛ لأن إمالته تؤخذ من قوله: "رؤوس الآي" [3]، بخلاف "ضحى في الأعراف" في قوله تعالى: ﴿ ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ فإنه ليس برأس آية، فإمالته لرسم ألفه بالياء، وإن كانت عن واو، وقوله: "عند من يقول إنه إذا وقف عليه كان الوقف على ألفه" إشارة إلى أحد المذاهب الثلاثة في الوقف على المقصور المنون[4]، وهل الألف الموجودة حال الوقف ألف الأصل مطلقاً، أو بدل من التنوين مطلقاً، أو ألف الأصل رفعاً وجراً، أو

---

(١) اللآلئ الفريدة: (٢/٣١٨) .

(٢) إبراز المعاني: (٢/٩٠) .

(٣) من قول الناظم:

ومما أماله أواخر آي ما بطه وآي النجم كي تتعدلا

البيتان رقم (٣٠٦-٣٠٧) .

(٤) وذكر أبو حيان هذه المذاهب الثلاثة في ارتشاف الضرب، فقال: والمقصور المنون يوقف عليه بالألف، وفيه مذاهب:

أحدها: أن الألف بدل من التنوين واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلاً ووقفاً، وهو مذهب الفراء وأبي الحسن، وأبي علي في التذكرة .

الثاني: أنها الألف المنقلبة لما حذف التنوين عادت مطلقاً، وهو مروي عن الكسائي وأبي عمرو والكوفيين، وسيبويه فيما قال أبو جعفر الباذش .

الثالث: اعتباره بالصحيح، فالألف، في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجر هي بدل من لام الفعل، وذهب إليه أبو علي في أحد قوليه ونسبه أكثر الناس إلى سيبويه ومعظم النحويين.

ارتشاف الضرب من لسان العرب: (٢/٨٠٠-٨٠١) .

بدل من التنوين نصباً، ولا شك أن "ضحىً" في الأعراف منصوب على الظرف فإذا وقف عليه لم يتأت إمالته إلا على المذهب الأول، وهي أن الألف ألف الأصل مطلقاً، فهذا فائدة قوله: "ضحى في الأعراف، على قول من يقول ..." إلى آخره .

ثم استثنى الناظم رحمه الله تعالى مما رسم بالياء ألفاظا لم تمل وهي خمسة ألفاظ:

أحدها: ﴿ لَدَى ﴾[1].

ثانيها: ﴿ مَا زَكَىٰ مِنكُم ﴾[2].

ثالثها: ﴿ إِلَىٰ ﴾[3] التي هي حرف جر.

رابعها: ﴿ حَتَّىٰ ﴾[4].

خامسها: ﴿ عَلَىٰ ﴾[5].

فأما ﴿ لَدَى ﴾[6] فاختلفت المصاحف فيها في سورة الطول[7]، فرسمت في بعضها بالألف، وفي بعضها بالياء، ولم تختلف في الذي في يوسف[8] أنها بالألف، فقوله:

---

(١) غافر آية (١٧)، لأن التي في يوسف آية (٢٥) متفق على رسمها بالألف، كما سينبه عليه المؤلف قريباً.

(٢) النور آية (٢١) .

(٣) حيثما وردت ومن مواضعها: البقرة آية (٢٩) .

(٤) حيثما وردت ومن مواضعها: البقرة آية (١٩٦) .

(٥) حيثما وردت ومن مواضعها: البقرة آية (٥) .

(٦) قال الإمام الشاطبي في رائيته:

ويا لدى غافر عن بعضهم ألف .:. وها هنا ألف عن كلهم بهرا البيت (٨٢).

قال الإمام السخاوي: يقول ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ في غافر مكتوب بالياء، وكتب في بعض المصاحف بدل الياء الف. الوسيلة: ص(٢٤٤). وانظر المقنع للداني: ص(٦٥) .

(٧) أي: قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْأَزِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ ...﴾ غافر آية (١٨) .

(٨) في قوله تعالى: ﴿... وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ ...﴾ يوسف آية (٢٥) .

(غير لدى) يعني التي في الطول خاصة في بعض المصاحف، فلما اختلفت حال ألفه في الرسم، وكانت مجهولة لم تمل لتجري على سنن واحد . وأما ﴿ زَكَىٰ ﴾ في النور[1] فلم يؤثر رسمه بالياء؛ لأنه قصد التنبيه على أصله من كونه من ذوات الواو، وإنما رسمت بالياء قيل: لتناسب ما بعده من قوله ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ ﴾[2] وقيل: إنما رسم بالياء؛ لأنه تظهر فيه الياء إذا بني لما لم يسم فاعله، وقريء شاذاً (زُكِّي)[3]
مشدداً مبنياً / للمفعول، وهي موافقة لرسمه، وأما "إلى" و"حتى" و"على" فلم يؤثر [٢١٠/أ]
رسمهن بالياء في إمالتهن لأنهن أحرف، والحرف لا حظ له في الإمالة، وإنما أميل منه ألفاظ ياء في النداء، ولا من أمالا وبلى .

وعلة ذلك أنها قامت مقام الجمل فأشبهت بذلك الأفعال والأسماء، والإمالة إنما هي بطريق الأصالة في القبيلين [4].

وعلة رسم "لدى" و"إلى" و"على": انقلاب ألفاتهن ياء مع المضمر، ثم علة انقلاب ألفاتهن ياء مع المضمر مذكورة عند قوله: "عليهم إليهم حمزة ولديهم" في سورة أم القرآن [5].

وعلة عدم إمالة ألف "على" و"إلى" كونهما حرفين جامدين كما تقدم[6]،

---

(١) قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم ... ﴾ النور آية (٢١) .

(٢) النور آية (٢١) .

(٣) رواية ابن مهران عن هبة الله عن أصحابه عن روح وانفرد بذلك، وهي رواية زيد عن يعقوب من طريق الضرير وهي اختيار ابن مقسم. انظر البحر المحيط: (٤٣٩/٦)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري: (١٧٩/١)، والنشر: (٣٣٠/٢)، والبدور الزاهرة لابن النشار: (١١٦/٢) .

(٤) انظر إبراز المعاني: (٩١/٢)، وقال أبو عبدالله: إن إمالة الحرف قليلة لضعفها، وجمودها، وعدم انقلاب ألفاتها. اللآلئ الفريدة: (٣١٨/٢) .

(٥) البيت رقم (١١٠). وانظر العقد النضيد في شرح القصيد: (٣٧٥/١) .

(٦) انظر ص(٤٢) من هذه الرسالة.

و"لدى" محمول عليهما ومشبّه بهما لافتقاره إلى مايضاف إليه كافتقارهما إلى ما يدخلان عليه، ولذا قال أبو الحسن الأخفش(١): لو سميت بـ"إلى" و"لدى" وثنيت، لقلت: إلوان ولدوان، وكذلك لو سميت بـ"على" لقلت: علوان (٢).

وقد جمع أبو العباس المهدوي(٣) رحمه الله تعالى علتي رسمهن بالياء وترك إمالتهن في فصل واحد فقال: إن قال قائل ما بال "لدى" و"على" و"إلى" يكتبن بالياء ولا يُملن؟ قيل: في ذلك بين النحويين اضطراب كبير واختلاف في العلة، وأحسن ذلك كله أن الألف فيهن شبهت بالألف في نحو: "قضى" و"رمى" من حيث كان "قضى" و"رمى" لا بد لهما من فاعل، كما أن لدى، وإلى، وعلى، لا بد لهن من شيء يدخلن عليه.

قال(٤): وأيضاً فإن لدى، وإلى، وعلى، إذا جاء بعدهن الظاهر كنّ على ألفاظهنّ بالألف، وإذا جاء بعدهن المضمر كن بالياء، فأشبهن بذلك قضى ورمى؛ لأنهما إذا كان بعد هما الظاهر كان لفظهما بالألف، وإذا أخبرت بهما عن نفسك كان

---

(١) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش، الأوسط، أحد الأخافش الثلاثة المشهورين، قرأ النحو على سيبويه، صنف معاني القرآن، والأوساط في النحو، اختلف في وفاته فقيل عشر، وقيل خمس عشر، وقيل إحدى وعشرين ومائتين .انظر بغية الوعاة: (١/٥٩٠)، وإنباه الرواة: (٢/٣٦) .
وقدحكى قول الأخفش مكي بن أبي طالب . انظر الكشف: (١/١٩٣) .

(٢) انظر الكشف: (١/١٩٣) .

(٣) هو أحمد بن عمار بن أبي العباس، الإمام أبو العباس المهدوي، نسبة إلى المهدية بالمغرب، كان أستاذاً مشهوراً، قال الصفدي: كان مقدماً في القراءات والعربية .
وقال الزركشي: والمهدوي حسن التأليف، توفي نحو (٤٤٠هـ) .
انظرطبقات القراء: (٢/٦٨)، وغاية النهاية: (١/٩٢)، والوافي بالوفيات للصفدي: (٧/٢٥٧)، والبرهان للزركشي: (٢/٣٠١) .

(٤) أي: المهدوي . انظر المرجع السابق: (١/١١٣) .

لفظهما بالياء فلما أشبهن قضى ورمى ونحوهما في بعض الأحوال كتبن باليـــاء[1]، ولم يجعل لهن حكم قضى ورمى ونحوهما في سائر الأحوال من الأمالة وغيرها؛ لأن المشبه بالشيء ليس مثله . قال وهذا أحسن ما قيل في ذلك[2]. انتهى، وهـــو [كـــلام][3] حسن .

وأما ﴿ حَتَّىٰ ﴾ فالجمهور على ترك إمالتها لما سيأتي، وقد أمال ألفها نصـــير[4] عن الكسائي[5].

فأما علّة رسمه بالياء فلأن ألفه رابعة، وهي تشبه فعلى لفظاً[6]، وقيل: بل سبب ذلك إرادة الفرق بين حالته مع المظهر، ومع المضمر، أنه مع المضمر يرسم بـــالألف، ومع المظهر يرسم بالياء[7]، ودخول حتى على المضمر قليل جدا ومنه قول الشاعر:

فلا والله لا يلفى أنـــاس .:. فتى حتاك يابن أبي زيـــاد

---

(١) إلا "لدا" من قوله: ﴿ لَدَا ٱلْبَابِ ﴾ في يوسف آية (٢٥)، فالمصاحف متفقة على رسمها بـــالألف دون التي في غافر كما تقدم، انظر ص(٤١) من هذه الرسالة .

(٢) انظر شرح الهداية: (١/١١٢-١١٣) .

(٣) ما بين معكوفتين غير واضح في الأصل، والمثبت من (ت) .

(٤) هو الإمام أبو المنذر، نصير بن يوسف بن أبي نصير، الرازي، المقرئ، النحوي، صاحب الكســـائي، كان من الأئمة الحذاق، لاسيما في رسم المصحف، قرأ على الكسائي، واليزيدي، بقي إلى حـــدود الأربعين ومائتين. انظر طبقات القراء: (١/٢٥٢)، وغاية النهاية: (٢/٣٤٠) .

(٥) وهي قراءة شـــاذة. انظر الموضح: (٦٥٠)، وجـــامع البيـــان: (٣/٨٣٣)، وشـــرح الهدايـــة: (١/١١٢)، والمبسوط لابن مهران: (١١٩). وفيه أن العجلي عن حمزة أمالهـــا أيضـــاً. و إمالتـــها شـــاذة .

(٦) انظر الموضح: (٦٥١) .

(٧) انظر شرح الهداية: (١/١١٢) .

وهذا عكس إلى، وعلى، فإنهما يسلمان مع الظاهر ويقلبان مع المضمر .

والعلة / في ترك إمالة ألفها: أنها مجهولة مع كونها حرفاً وقد تقدم أن الحروف [٢١٠/ب] لا يمال منها إلاّ ما تقدم التنبيه عليه .

والحاصل: أن المستثنى مما رسم بالياء من الأنواع الثلاثة: الأسماء، والأفعال، والحروف، فمن الأسماء لفظ واحد وهو "لدى"، ومن الأفعال لفظ واحد وهو "زكى"، ومن الحروف ثلاثة "إلى" و"على" و"حتى"(١)، وقد تكون ["على" اسماً](٢) في بعض المواضع (٣).

قوله: (وما رسموا) عطف على "عسى" و"بلى" في البيت قبله، أي: وأمالا أيضاً مارسموا بالياء. و"ما" موصولة، و"رسموا" صلتها، وعائدها مقدر أي رسموه، (وباليـاء)

---

(١) قال الإمام السخاوي: وإنما لم تمل، لأن "لدى" و"حتى" و"على" حروف ليست بمشتقة من فعل، ولم يحكم لها بحكم الأسماء، لأنك ترد الأسماء إلى التثنية فتعرف أصلها، فلما لم تساعدها دلائل الأفعال ولا دلائل الأسماء لم تمل. فتح الوصيد: (٤٢٢/٢).

وقال: وأما "زكى" فإنما كتب بالياء -زعموا- لأن بعده (ولكن الله يزكي من يشاء) ليكون رسم الكلمة واحداً فلا يمال؛ لأنه من ذوات الواو. المرجع السابق: (٤٢٣/٢) .

وقال الجعبري: و"حتى" لوقوعها رابعة وفتحاها لجمود الحروف، ورسم "لدا" و"على" و"إلى" بالياء لانقلاب ألفاتها ياءً مع المضمر، وفتحها .

أما "لدى" فلرسمها بالألف في يوسف، واختلف فيها في الطول فالتزم الأصل. وأما "إلى" و"على" فلبعد الحرف من التصرف. شرح الجعبري: (٢٢٨/١) .

(٢) ما بين معكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت) .

(٣) "على" إذا كانت اسماً تكون ظرف مكان بمعنى الجهة، ويدخل عليها حرف الجر كما يدخل على غيرها من الجهات نحو قول الشاعر:

غدت من عليه تنفض الطلّ بعدما .:. رأت حاجب الشمس استوى فترفّعا

وأما إذا كانت حرفاً فتدل على الاستعلاء فيما دخلت عليه. وإذا كانت فعلاً فهي من العلو، علـى، يعلو. انظر شرح المفصل لابن يعيش: (٣٧/٨) .

متعلق برسموا، وجعله أبو عبد الله حالاً[1]، والأول أظهر .

قوله: (غير لدى) مستثنى من الموصول "لدى" في موضع جر بالإضافة .

قوله: (وما زكى وإلى) [معطوف على المستثنى][2] وهو "لدى" أي وغير ما "زكى" وغير "إلى" .

قوله: (من بعد) يقرأ بضم الدال على القطع عن الإضافة، وبالجر على الإضافة لما بعدها، فتقدير الضم: وإلى من بعد، أي: وإلى كائناً من بعد ما زكى، أو من بعد لدى، وما زكى في الذكر، وحتى، فحذف العاطف من "حتى" على ما مر في نظائره، والجر على تقدير: وإلى من بعد حتى أو من بعد لدى وما زكى وإلى كائنا من بعد حتى أو من بعدهن في الذكر تقديراً، والضم أصح وأقل تكلفاً، قاله أبو عبدالله [3].

والحاصل: أنك إن نويت قطع الظرف عن الإضافة تبنيه على الضم وتقدر ذلك المضاف إليه كما قدرته لك [4].

وإن نويت أنه مضاف لما بعده وهو حتى أي بعد هذا اللفظ أعربت وجررته عن التي قبله، و"من" وما بعدها في محل نصب على الحال من "إلى" وما قبلها، والمراد بعدها في الذكر بضم الدال، وإذا قطعت الظرف عن الإضافة لم توقعه حالاً من إلى لما تقدم[5] من أن الظرف المقطوع لا يخبر به ولا يوصل به ولا يقع حالا ولا صفة[6]،

(١) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٢٠) .

(٢) ما بين معكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت) .

(٣) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٢٠) .

(٤) يقصد قوله: وتقدير الضم، وإلى من بعد، أي: وإلى كائناً من بعد زكى، أو من بعد لدى وما زكى في الذكر وحتى .

(٥) انظر العقد النضيد: (٢/٤٨٤) عند شرحه للبيت رقم (١٣٦) وهو قول الناظم:

ومهما يكونا كلمتين فمدغم .:. أوائل كلم البيت بعدُ على الولا

(٦) ممن نص على هذه المسألة أبو حيان حيث قال: مسألة: الظرف المقتطع نحو قبل وبعد لا يخبر به، =

وإن كان أبو عبدالله ظاهر إعرابه كذلك [1].

قوله: (وقل علا) أي: وقل من ذلك "على"، فعلى مبتدأ ومن ذلك خبره فحذف الخبر للدلالة عليه، والجملة في موضع نصب بـ"قل"، ويجوز أن يكون "على" مفعولاً بـ"قل" على حذف مضاف، أو تضمين "قل" معنى استثن، أي: وقل غير "على" أو استثن "على" .

٢٩٧- وَكُلُّ ثُلاثيٍّ يَزِيدُ فَإنَّهُ .:. مُمَالٌ كَزَكَّاهَا وَأنْجَى مَعَ ابْتَلَى

أخبر أن كل ثلاثي يزيد على أربعة أحرف يُمال، والزيادة تكون تارة بحرف التعدية[2] نحو: ﴿ فَأَنجَنٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِۚ ﴾[3]، وتارة بالتضعيف المقتضي للتعدية نحو:

= ولا يوصف به، ولا يوصل به، ولا يكون حالاً. التذييل والتكميل: (٤/٨١).

(١) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٢٠)، ولم يصرح بذلك وإنما صرح به عند شرحه لقول الناظم:

ومهما يكونا كلمتين فمدغم .:. أوائل كلم البيت بعد على الولا

حيث قال: "بعد: في موضع الحال من البيت". اللآلئ الفريدة: (١/١٢٥) .

(٢) يصير اللازم متعدياً بسبعة أشياء:

الأول: همزة النقل نحو: ﴿ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴾ آل عمران آية (٣) .

الثاني: تضعيف العين نحو: ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ آل عمران آية (٣).

الثالث: المفاعلة نحو: جالست زيداً وماشيته .

الرابع: استفعل للطلب أو النسبة للشيء نحو: استخرجت المال، واستحسنت زيداً .

الخامس: صوغ الفعل على فعلت بالفتح أفعل بالضم لإفادة الغلبة تقول: كرمت زيداً أكرمه، أي: غلبته في الكرم .

السادس: التضمين نحو: ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ ﴾ البقرة آية (٢٣٥) أي: لا تنووا لأن عَزَمَ لا يتعدى إلا بـ"على" .

السابع: إسقاط الجار توسعاً، نحو: ﴿ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ﴾ الأعراف آية (١٥٠) أي: عن أمره.

حاشية الصبان شرح الأشموني: (٢/١٤٠) .

(٣) العنكبوت آية (٢٤) .

﴿ زَكَّنهَا ﴾[1] و﴿ نَجَّنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ﴾[2] وتارة بحرف المضارعة نحو: ﴿ تُدْعَىٰٓ ﴾[3] و﴿ تُتْلَىٰ ﴾[4] و﴿ يُدْعَىٰٓ ﴾[5] و﴿ يُتْلَىٰ ﴾[6] و﴿ تَزَكَّىٰ ﴾[7] و﴿ يَزَّكَّىٰٓ ﴾[8]، وتارة بتاء الافتعال نحو ﴿ ٱبْتَلَىٰٓ ﴾ وتارة بسين الاستفعال / نحو: ﴿ ٱسْتَعْلَىٰ ﴾[9]، وتارة بهمزة أفعل [٢١١/أ] في الأسماء نحو: ﴿ أَزْكَىٰ ﴾[10] و﴿ أَدْنَىٰ ﴾[11] و﴿ أَعْلَىٰ ﴾[12] وهي من: زكا يزكو، ودنا يدنو، وعلى يعلو، وإنما أميل هذا النوع؛ لأنه صار من ذوات الياء، من حيث إنك إذا رددت الفعل إلى نفسك صارت ألفه ياءً، نحو: أنجيت ونجيت، وأعليت واستعليت، وأما "يدعى" و"يتلى" فأُميلت؛ لأن ماضيها تقلب فيه الألف ياءً، نحو: "تلي" و"دعي" ولأنها محمولة على داعٍ، وزاكٍ، ودانٍ، وعالٍ، فلما قلبت اللام ياءً في اسم الفاعل حمل المضارع عليه، وقد مثل المصنف بنوعين من المزيد فيه، وهو المضعَّف، [والمزاد][13] فيه همزة التعدية تنبيهاً على ما تقدم .

قال أبو عبدالله: "ويمكن ان تدخل الأفعال المضارعة مع الماضية في عبارته،

---

(١) الشمس آية (٩) .

(٢) الأعراف آية (٨٩) .

(٣) الجاثية آية (٢٨) .

(٤) آل عمران آية (١٠١) .

(٥) الصف آية (٧) .

(٦) من مواضعها: النساء آية (١٢٧) .

(٧) من مواضعها: طه آية (٧٦) .

(٨) من مواضعها: عبس آية (٣) .

(٩) طه آية (٦٤) .

(١٠) من مواضعها: البقرة آية (٢٣٢) .

(١١) من مواضعها: البقرة آية (٦١) .

(١٢) وردت معرفة، ومن مواضعها: النحل آية (٦٠) .

(١٣) تصحفت في الأصل إلى "والمراد"، والمثبت من (ت) .

ولو قال:

وكل رباعي فما زاد مضجع .:. كيرضى ويتلى ثم أزكى مع ابتلى

لأتى بالجميع، وبالجملة فإن ما تقدم مغنٍ عن هذا البيت، إلا أن فيه توسعة على القارئ بالتنبيه على أن الحال في ذوات الياء والواو إنما يختلف في الثلاثي، فإن هناك يحتاج إلى ما يستذكر[1] به على كلا النوعين، وأما مازاد على الثلاثة فلا يختلف الحال في أن جميعه من ذوات الياء[2]، إما بطريق الأصالة، وإما بطريق النقل إليها فيسهل الأمر إذ ذاك على القارئ، ويميل لمن يميل من غير احتياج نظر في دليل"[3]. ولأن ﴿ يُدْعَىٰٓ ﴾، و﴿ يُتْلَىٰ ﴾، تقلب ألفه ياءً حال إسنادهما إلى ألف التثنية في قولك: يدعيان، ويتليان، [ويغزيان][4]، وإنما قلبت في المضارع حملاً على الماضي في دعى، وبلى، وإنما قلبت في الماضي المبني للمفعول لانكسار ما قبلها، ومن ذلك أيضاً المضارع المبني للفاعل نحو ﴿ وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ ﴾[5] لأنه محمول على ماضيه في رضي، وإنما قلبت في رضي لما تقدم من كسر ما قبل الآخر .

وقال أبو عمرو الداني: "الإمالة في ﴿ يُدْعَىٰٓ ﴾ و﴿ يُتْلَىٰ ﴾ و﴿ ٱعْتَدَىٰ ﴾[6]

---

(١) تحرفت في الأصل إلى "يستدل" والمثبت من اللآلئ .

(٢) قال السخاوي: إنما أميل هذا؛ لأنه قد رجع إلى الياء حين صار رباعياً بدخول الزائد عليه. فتح الوصيد (٤٢٣/٢).

وقال أبو عبدالله (شعلة): كل ثلاثي صار مزيداً فيه رباعياً أو زائداً عليه فهو ممال عند حمزة والكسائي حيث وقع لانقلاب الواو حينئذٍ ياءً. شرح شعلة: (١٧٨).

(٣) اللآلئ الفريدة (٣٢١/٢) .

(٤) ما بين معكوفتين زيادة من (ت) .

(٥) الليل آية (٢١) .

(٦) البقرة آية (١٩٤) .

و﴿ ٱسْتَعْلَىٰ ﴾ و﴿أَنْجَىٰ﴾ و﴿نَجَىٰ﴾ وشبهه لانتقاله بالزيادة إلى ذوات الباء" [١].

وهذا القول[٢] بإطلاقه معترض بأن الزيادة في أوله إذا كانت مفتوحةً ظهرت الواو، نحو: "يدعو" و"تبلو"، فإذا ضمت قلبت الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها، فمن أين تجيء الياء، وأين الزيادة التي اقتضت ذلك، لا جائز أن يكون حرف المضارعة؛ لأنها موجودة في حال الضم وجودها في حال الفتح، والضم والفتح حركتان متقابلتان، فليس إمالة هذا لأجل الزيادة، وإنما هو لأجل أن الياء ظهرت في الماضي في قولك "دعى"، فقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، والمضارع فرع عن الماضي، فلهذا اعتقد في ألف ﴿ تُدْعَىٰٓ ﴾ أنها ياء، وأميلت مع أن رسم المصحف فيها بالياء.

واعترض / أبو شامة على الناظم بقوله تعالى: ﴿ فَأَثَبَهُمُ ٱللَّهُ ﴾[٣] [٢١١/ب]
قال: "وقوله تعالى ﴿ فَأَثَبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُواْ ﴾ وارد على على ما ذكره في هذا البيت فإنه ثلاثي زاد ولا يمال. فان ألفه ليست طرفاً، ولهذا لم يشترط الطرف فلذلك ورد عليه" [٤].

قلت:قد تقدم البحث معه في ذلك، وأنه جعل أن (أثابهم)يمال لغة لا قراءة، وتقدم الرد عليه في ذلك[٥]، وأن أحداً لا يميله لا لغوي ولا مقرئ [٦].

قوله: (وكل ثلاثي) مبتدأ، (ويزيد) صفته، أي على الثلاثة .

---

(١) التيسير (٤٠) بتصرف يسير .

(٢) أي القول بأن سبب الإمالة في الأمثلة السابقة هو انتقالها بالزيادة إلى ذوات الياء .

(٣) المائدة آية (٨٥) .

(٤) إبراز المعاني: (٩٢/٢) .

(٥) تقدم ذلك عند شرحه لقول الناظم:
وحمزة منهم والكسائي بعده .:. . . . . انظر ص(١٥) من هذه الرسالة .

(٦) قال الإمام أبو الكرم الشهرزوري (ت٥٥٠هـ)، وأمال أبو نشيط عن قالون ﴿ فَأَثَبَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ تفرد بذلك. انظر المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر: (٩٨٨/٣) .
وعلل ابن القاصح عدم إمالة ﴿ فَأَثَبَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ ؛ لأن الألف فيه ليست لام الكلمة فلا تمال. انظر سراج القارئ: (١٠٦).

قوله: (فإنه ممال) الجملة خبر المبتدأ، ودخلت الفاء مزيدة في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط، فإنه عام موصوف المضاف إليه بجملة صالحة للشرطية وما كان كذلك جاز دخول الفاء في خبره، ومثله "كل رجل يأتيني فله درهم" (١).

قوله: (كزكاها) خبر مبتدأ [مضمر](٢) أي: وذلك مثل ﴿ زَكَّىٰهَا ﴾، (وأنجى) عطف على زكاها .

قوله: (مع ابتلى) حال من أنجى، أو منه، ومن زكاها، والعامل اسم الإشارة أو معنى التشبيه .

٢٩٨- وَلَكِنَّ أحيا عَنْهُمَا بَعْدَ وَاوِهِ .:. وَفِيمَا سِوَاهُ لِلْكِسَائِيِّ مَيَّــلا

أشار إلى أنهما اتفقا على إمالة (أحيا) إذا كان معطوفاً بالواو، وهو موضع واحد في سورة النجم: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾(٣) ثم أخبر أن الكسائي انفرد عن حمزة بإمالة أحيا إذا لم يكن منسوقاً بالواو فيشمل ذلك ما إذا لم ينسق ألبتة نحو ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاكُمْ ﴾(٤) ﴿ إِنَّ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاهَا ﴾(٥) أو نسق بغير الواو نحو ﴿ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ ﴾(٦) ﴿ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾(٧) وحكم (يحيى) في ذلك حكم (أحيا)، ولم يذكره الناظم، وقد ذكره مع (أحيا) أبو عمرو الداني فقال: "واتفق

---

(١) لمسألة "دخول الفاء في الخبر". انظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان: (٤/٩٥)، وشرح الأشموني: (٢/٣٥٣) .

(٢) زيادة من (ت) .

(٣) آية (٤٤) .

(٤) الحج آية (٦٦) .

(٥) فصلت آية (٣٩) .

(٦) البقرة آية (١٦٤) .

(٧) البقرة آية (٢٨) .

مع حمزة على الإمالة في قوله: ﴿وَيَحْيَىٰ﴾[1] ﴿وَلَا يَحْيَىٰ﴾[2] و﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ إذا كان منسوقاً بالواو"[3].

وتفرد الكسائي -دون حمزة- بإمالة ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ ﴿فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ و﴿أَحْيَاهَا﴾ حيث وقع إذا نسق بالفاء، أو لم ينسق لا غير[4].

فإن قلت: ما وجه ذكر الناظم هذا البيت، و"أحيا" المنسوق بالواو داخل في الضابط المذكور لهما، فإنهما أمالا ذوات الياء، وهذا من ذوات الياء ؟

فالجواب: أنه إنما ذكره ليبين ما انفرد به الكسائي عن حمزة، ولذلك ذكر مع أحيا الذي تفرد به الكسائي كلماتٍ أخر تفرد بها عن حمزة أيضاً، وسيأتي بيانها في الأبيات بعد هذا[5]، ولذلك أتى بـ"لكن" التي للاستدراك، فكأنه قال أمال الكسائي الجميع لكن كذا وكذا تفرد به الكسائي. وسيأتي السبب الحامل لحمزة على استثناء هذه الكلم المذكورة .

وقوله: (ولكن أحيا) "لكن" حرف استدراك، و"أحيا" اسمها، و(عنهما) خبرها، والتقدير: ولكن أحيا كائنٍ و ممال عنهما .

قوله: (بعد واوه) ظرف للاستقرار الذي / تعلق به الخبر، ويجوز أن يكون حالا من الضمير المستتر في الخبر، أي: حال كونه معه واوه وأضاف الواو لضمير "أحيا" لملابسته إياه، ومصاحبته له . [٢١٢/أ]

---

(١) من قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ الأنفال آية (٤٢) .

(٢) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ الأعلى آية (١٣) .

(٣) التيسير: (٤١) .

(٤) قال السخاوي: وحجة حمزة في عدم الإمالة الوقوف عند الأثر، والجمع بين اللغتين، ولأنه رأس آية. فتح الوصيد: (٢/٤٢٣).
والسببان الأولان نص عليهما شعلة في شرحه. انظر شرح شعلة: (١٧٨) .

(٥) وهي من قول الناظم:
ورؤياي والرؤيا ومرضات كيفما .:. أتى وخطايا مثله متقبلا

قوله: (وفيما سواه) متعلق بميل، أي: وميَّل (أحيا) فيما سوى (أحيا) بعد واوه الكسائي وحده، و"ما" موصولة أو مزيدة، والأول أولى، و(للكسائي) متعلق بـ(ميَّل) أيضاً. ومعنى قوله: وفيما سواه ميل: كقوله: "وفي ألف التأنيث في الكل ميَّلا"[1].

ثم أخذ يذكر الكلم التي انفرد بها الكسائي قال:

٢٩٩- وَرُؤْيَايَ والرُّؤْيَا وَمَرْضَاتِ كَيْفَمَا .:. أَتَى وَخَطَايَا مِثْلُهُ مُتَقَبَّلا

(ورؤياي) وما بعدها عطف على أحيا، دون واو .

واعلم أن الكلم التي انفرد بها الكسائي عن حمزة على قسمين:

قسم: انفرد بإمالتها بكمالها، أعني: أن راوييه اتفقا عنه على ذلك .

وقسم: انفرد به في رواية الدوري وحده دون أبي الحارث .

فالقسم الأول: سبع عشرة كلمة، أولها: "أحيا" دون واو، وآخرها قوله: "وحرف دحاها" .

والقسم الثاني: خمس كلمات، وهي المشتملة عليها قوله: "ورؤياك مع مثواي عنه لحفصهم" البيت[2]، وإذا جمعت القسمين صارت الكلم المستثنيات له: اثنتين وعشرين، وأنا أتكلم على كل كلمة منها على حدها مستمداً من الله التوفيق .

أما ﴿ أَحْيَا ﴾ فقد تقدم [3].

وأما ﴿ رُءْيَىَ ﴾ فيريد قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَىَ ﴾ في آخر سورة يوسف[4]، وقيدها بإضافتها لياء المتكلم تحرزاً من المضافة إلى كاف

---

(١) البيت رقم (٢٩٣) .

(٢) تتمة البيت: ومحياي مشكاة هدايَ قد انجلى البيت رقم (٣٠٥).

(٣) أي: عند شرحه لقول الناظم:

ولكن أحيا عنهما بعد واوه انظر ص(٥١) .

(٤) الآية (١٠٠) .

الخطاب[1]، فإنه سيأتي حكمها، و﴿ ٱلرُّءۡيَا ﴾ يعني المعرفة بأل يريد قوله تعالى ﴿ إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ ﴾[2].

قوله: (ومرضات كيفما أتى) أي: على أيِّ حال وردت، أي: سواء كانت مضافة لظاهر، أم لمضمر نحو: ﴿ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ ﴾[3] ﴿ مَرۡضَاتَ أَزۡوَٰجِكَ ﴾[4] و﴿ مَرۡضَاتِي ﴾[5] وسواء كانت منصوبة، أو مجرورة، كالمثالين المتقدمين.

وقوله: (وخطايا مثله) أي: مثل (مرضات) كيفما أتى، سواء كان مضافاً لضمير المتكلمين، نحو: ﴿ خَطَٰيَٰنَا ﴾[6] أو لضمير المخاطبين نحو: ﴿ خَطَٰيَٰكُمۡ ﴾[7] أو لضمير الغائبين نحو: ﴿ خَطَٰيَٰهُم ﴾[8].

قوله: (ورؤياي) مرفوع بفعل مقدر مبني للمفعول، تقديره: وُمِيّل للكسائي وحده أيضاً "رؤياي"، و(الرؤيا) عطف على (رؤياي)، وكذلك "مرضات"، و (كيف) منصوب بـ(أتى)، ونصبه إما على التشبيه بالظرف، وإما على التشبيه بالحال، والجملة التي هي "أتى" في موضع نصب على الحال من "مرضات"؛ لأن الكلام في قوة: ومرضات متبوعاً.

قوله: (وخطايا) مبتدأ، و(مثله) خبره، أي: مثل (مرضات) في إطلاقه لم يتقيد

---

(١) مثل: ﴿ رُءۡيَاكَ ﴾ يوسف آية (٥).

(٢) يوسف آية (٤٣).

(٣) البقرة آية (٢٠٧).

(٤) التحريم آية (١).

(٥) الممتحنة آية (١).

(٦) من مواضعها: طه آية (٧٣).

(٧) من مواضعها: البقرة آية (٥٨).

(٨) العنكبوت آية (١٢).

بإضافة ولا التعريف بخلاف رؤياي والرؤيا، وقد تقدم .

قوله: (متقبلا) يجوز أن / يكون حالاً من خطايا، وأن يكون حالاً [٢١٢/ب] من ضمير "مرضات" وهو الهاء في (مثله)، أي: في حال كونه متقبلاً غير مردود، ويجوز أن يكون تمييزاً، على أن يكون "متقبلاً" بمعنى: قبولاً، مثل قول العرب: (على التمرة مثلها زُبداً) ميز المثلية في قوله "مثلها" (١).

واعلم: أن كلام الناظم يوهم أن الميم من (متقبلا) رمز لابن ذكوان، وكذا ما يأتي بعده في الأبيات الثلاثة من قوله: ''ليس أمرك مشكلا''(٢)، و''يجتلا''(٣)، و''الذي أذعت به''(٤)، فيكون ما في كل بيت رمزاً .

فإن قيل: الناظم كلامه في باب الإمالة لحمزة والكسائي فجميعه غير خارج عنهما، أو عن أحدهما، ولهذا يذكر ما تفرد به الكسائي، ثم يذكر ما اتفقا عليه، فيقول: ''مع القوى فأمالاها''(٥)، ولو كان ما اعتُرض به رمزاً لما صح له هذا الضمير؛ لأنه قد تقدم جماعة فلا يتعين من يعود عليه الضمير، وكذا يذكر ما تفرد به الدوري،

---

(١) انظر كشف المشكل: (٣١١)، وشرح شذور الذهب: (٢٧٨)، وشرح الشافية الكافية: (٢/٧٢٥).

(٢) من قول الناظم:

ومحيا همو أيضاً وحق تقاته .:. وفي قد هداني ليس أمرك مشكلا البيت رقم (٣٠٠).

(٣) من قول الناظم:

وفي الكهف أنساني ومن قبل جاء من .:. عصاني وأوصاني بمريم يجتلى البيت رقم (٣٠١).

(٤) من قول الناظم:

وفيها وفي طس آتاني الذي .:. أذعت به حتى تضوع مندلا البيت رقم (٣٠٢).

(٥) من قول الناظم:

وأما ضحاها والضحى والربا مع الـ .:. قوى فأمالها وبالواو تختلى البيت رقم (٣٠٤).

ثم يقول: "ومما أمالاه"[(١)]، وذلك يدل على أن قوله: "قد انجلا"[(٢)] ليس برمز.

فالجواب: إن كل هذا صحيح معلوم من يقين الأمر أنه ليـــس برمـز، إلا أن اصطلاحه يوهم ذلك [(٣)].

٣٠٠- وَمَحْيَا هُمُو أَيْضاً وَحَقَّ تُقَاتِهِ وَفِي قَدْ هَدَانِي لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكِلا

يريد قوله تعالى ﴿ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ ﴾[(٤)] بقيد إضافته إلى ضمير الغـائبين، وكأنـه تحرز من ﴿ مَحْيَايَ ﴾[(٥)] المضاف لياء المتكلم، فإنه ممال للدوري عن الكسائي .

قوله: (وحق تقاته) تحرز به من قوله تعالى: ﴿ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ﴾[(٦)] فإنـه ممال لهما .

قوله: (وفي قد هداني) يريد قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ هَدَىٰنِ ﴾ في سورة الأنعـام[(٧)]، ﴿ وَقَدْ هَدَىٰنِ ﴾ يفيد دخول "قد" عليه وتحرز من ﴿ هَدَىٰنِى ﴾ في آخر السورة نحـو ﴿ قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ ﴾[(٨)] ومن ﴿ هَدَىٰنِى ﴾ في الزمر نحـو ﴿ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى ﴾[(٩)]

---

(١) من قول الناظم:

ومما أمالاه أواخـــر آي مـا .:. بطه وآي النجم كي تتعدلا البيت رقم (٣٠٦).

(٢) من قول الناظم:

ورؤياك مع مثواي عنه لحفصهم .:. ومحياي مشكاة هداي قد انجلى البيت رقم (٣٠٥).

(٣) انظر إبراز المعاني: (٩٥/٢) .

(٤) الجاثية آية (٢١) .

(٥) الأنعام آية (١٦٢) .

(٦) آل عمران آية (٢٨) .

(٧) الآية (٨٠) .

(٨) الأنعام آية (١٦١) .

(٩) الزمر آية (٥٧) .

فإنهما ممالان لهما، وإنما أميل ﴿ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ﴾ دون ﴿ تُقَاتِهِۦ ﴾[(١)]؛ لأن الأول رسم بالياء، والثاني بالألف، فاتبع الرسم فيهما[(٢)]، والأصل فيهما "تُقَيَة"فهما من ذوات الياء، وفي هذا الحرف كلام حررته في غير هذا الموضوع [(٣)]. وإنما أميل لهما ﴿ هَدَىٰنِى ﴾ في غير ﴿ قَدْ هَدَىٰنِ ﴾؛ لأنه رسم بالياء التي للمتكلم، فلما ثبتت الياء قويت الإمالة، بخلاف ﴿ قَدْ هَدَىٰنِ ﴾ فإنه رسم بغير ياء[(٤)].

واعلم: أن الكسائي يقرؤه بغير ياء [(٥)].

قال أبو شامة: "وصوابه في البيت بغير ياء ؛لأن قراءة الكسائي كذلك، والبيت متزن بالقبض"[(٦)].

قلت: الناظم إنما أراد اللفظ بهذه الكلمة من حيث الجملة من غير نظر إلى

---

(١) آل عمران آية (١٠٢) .

(٢) قال الإمام الشاطبي في رائيته: في باب رسم بنات الواو والياء:

باليا تقاة وفي تقاته ألــف الــ .:. عراق واختلفوا في حذفها زبرا

قال الملاّ علي القاري: والمعنى أن المصاحف اتفقت على رسم ﴿ تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ﴾ بآل عمران مكان الألف. واختلفت مصاحف أهل العراق في ﴿ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ ﴾ بآل عمران، ففي بعضها بإثبات الألف، وفي بعضها بحذفها وإثبات الياء مكانها. الهبات السنية العلية على أبيات الشاطبية الرائية: (٢/٤٦٣).

(٣) انظر الدر المصون: (٣/١٠٩) .

(٤) قال الإمام الشاطبي في رائيته في باب حذف الياء وثبوتها:

وفي قد هدان وفي نذير مع نذري .:. تسئلن في هود مع يأتي بها وقرا

قال ابن القاصح: أراد ﴿ وَقَدْ هَدَىٰنِ ﴾ في سورة الأنعام، والياء بها محذوفة، وقيدها بقد، احترازاً من ﴿ أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى ﴾ بالزمر فإن الياء ثابتة فيها. تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد: ص(٥٧) .

(٥) قرأها بإثبات الياء وصلاً: أبو عمرو البصري، قال الإمام الشاطبي:

وتخزون فيها حج أشركتمون قد .:. هدان اتقون يا أولي اخشون مع ولا

البيت رقم (٤٣٣) ومن أبيات ياءات الزوائد .

(٦) إبراز المعاني: (٢/٩٦)، والمقصود بالقبض أي: عدم الياء .

قراءة واحد، إلا أن الموافقة أحسن، فلو قال: "والأحسن" كان حسنا؛ لأن "الصواب" يشعر بالخطأ في الوجه الآخر، وليس كذلك .

قوله: (ومحياهم) عطف على (رؤياي) أي: ومُيِّل للكسائي وحده "محياهم" (وأيضاً) في موضع الحال. وتقدم[1] / أنه في الأصل مصدر آض يئيض أي رجع راجعاً إلى ما تقدم . [٢١٣/أ]

قوله: (وحق تقاته) عطف على "محياهم" .

قوله: (وفي قد هدان) متعلق (بمشكلا) وتقديم معمول خبر ليس عليها جائز، وفيه خلاف مبني على الخلاف في جواز تقديم خبرها عليها، والصحيح جواز ذلك[2] كقوله تعالى ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[3].

٣٠١- وَفِي الكَهْفِ أَنْسَانِي وَمِنْ قَبْلُ جَاءَ مَنْ .:. عَصَانِي وَأَوْصَانِي بِمَرْيَمَ يُجْتَلا

أي: ومما يمال للكسائي وحده أيضاً ﴿أنساني﴾ في سورة الكهف يريد قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾[4]، ومنه أيضاً ﴿ وَمَنْ عَصَانِى ﴾ في إبراهيم[5]، وهو قبل "أنساني"؛ لأنه في سورة هي قبل الكهف، فلذلك قال (ومن قبل) أي: من قبل الكهف، ومنه أيضاً ﴿ وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ ﴾ في مريم[6].

---

(١) انظر العقد النضيد: (٤٣١/٢) .

(٢) ذهب الكوفيون إلى عدم جواز تقديم خبر "ليس" عليها، وذهب البصريون إلى جواز ذلك كما يجوز تقديم خبر "كان" عليها. انظر الإنصاف: (١٥١/١)والدر المصون: (٢٩٢/٦)، و البحر المحيط: (٢٠٦/٥) .

(٣) هود آية (٨) .

(٤) آية (٦٣)

(٥) من الآية (٣١) .

(٦) من الآية (٣١) .

وقوله: "في الكهف" و"في مريم" و"في إبراهيم" ليس بقيد إذ لم يرد هذه في غير السور المذكورة .

قوله: (وفي الكهف) حال من "أنساني"، و(أنساني) عطف على "محياهم".

وأعرب أبو عبد الله: "وفي الكهف" خبراً مقدماً، و"أنساني" مبتدأ مؤخراً [١].

وهذا لا معنى له، إذ لا فائدة له، إلا أن يقدر معه ما يفيد، أي: وفي الكهف أنساني ممال له أيضاً [٢].

قوله: (ومن قبل) متعلق بـ(جاء) و(جاء) رافع لـ(من عصاني) ولا بد أيضاً من حال مقدر يفيد فائدة جديدة، أي: وجاء من عصاني من قبل الكهف .

قوله: (وأوصاني) عطف على (محياهم أيضاً) . و(بمريم) متعلق بـ(يجتلا)، و(يجتلا) حال، أي: ويجتلى بالإمالة، ويجوز أن يكون بـ(مريم) و(يجتلى) حالين منه . وأعرب أبو عبدالله: "وأوصاني" مبتدأ، و"يجتلى" خبره [٣].

فإن قلت: لم أعربت "من عصاني" عطفاً على "محياهم"، والجملة من قوله: "جاء من قبل" حالاً منه كما أعربت نظيره ؟

فالجواب: أنه لو ادعى ذلك لألبس بباب الفعل والفاعل، فكما لا يجوز تقديم الخبر وهو فعل رافع لضمير مستتر، ونظير ذلك أن تقول: "أُكْرِمَ زيدٌ وعمرو ضحك" فـ"ضحك" حال من "عمرو" ولو قدمته[٤] لم يجز لئلا يلبس بباب الفاعل .

---

(١) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٢٦) .

(٢) قال الجعبري: "وفي الكهف أنسانيه أي: إمالة أنسانيه مقدمة الخبر، ومن قبل أنسانيه ظرف جار، ومن عصاني فاعله". شرح الجعبري: (٢٣٢) .

(٣) قال أبو عبدالله: "وأوصاني بمريم يجتلا" جملة كبرى . اللآلئ الفريدة: (٢/٣٢٦).

(٤) أي: لو قدمت ضحك على عمرو .

٣٠٢- وَفِيهَا وَفِي طَس آتَانِيَ الَّذِي .:. أَذَعْتُ بِهِ حَتَّى تَضَوَّعَ مَنْدَلا

أي: ومما يمال للكسائي وحده أيضاً ﴿ ءَاتَنِىَ ﴾ في سورتين، في مريم: وهو قوله تعالى ﴿ ءَاتَنِىَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾[١]، وفي النمل: -وعبر عنها "بطس" لاستهلالها بها- وهو قوله تعالى: ﴿ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم ﴾[٢]، وتحرز من: ﴿ ءَاتَىٰنِى ﴾ في هود[٣] فإنه ممال لهما .

قوله: (وفيها وفي طس أتاني) كقوله: "وفي الكهف أنساني" وقد تقدم[٤]، وأعاد الجار في قوله: "وفي طس"؛ لأن المعطوف عليه ضمير، و(الذي أذعت) صفة "أتاني" ومعنى: "أذعت": أفشيت وأشهرت[٥].

فإن قيل: أذاع يتعدى بنفسه، / فكيف تعدى بالياء هنا وفي قوله تعالى: ﴿ أَذَاعُواْ بِهِۦ ﴾[٦]؟ [٢١٣/ب]

فالجواب: أنه قد ضمن أذاع معنى جهر عليه وجهرت به مذيعاً له، وجهروا به مذيعين له[٧]، والمعنى: إني جهرت بالنص على إمالته ولم أسر ذلك .

قال أبو شامة: "ولكن في اللفظ إشكال؛ لأنه إن كان فعل هذا قبل هذا الكلام فأين ذكره؟ وإن كان ما فعله إلا بهذا الكلام لم تصح هذه العبارة؛ لأن حق ما

---

(١) آية (٣٠) .

(٢) آية (٣٦) .

(٣) من قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ ... ﴾ آية (٢٨).

وقوله تعالى: ﴿ وَءَاتَىٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً فَمَن يَنصُرُنِى مِنَ ٱللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُۥ ﴾ آية (٦٣).

(٤) انظر ص(٥٩) من هذه الرسالة.

(٥) قال ابن منظور: ذاع الشيء، والخبر يذيع ذيعاً وذيعاناً وذيوعاً وذيعونة فشا وانتشر، وأذاعه وأذاع به أي أفشاه. لسان العرب (٩٩/٨) مادة (ذيع). وانظر الصحاح للجوهري: (٤٧٦/٣) مادة (ذيع).

(٦) من قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ﴾ النساء آية (٨٣) .

(٧) انظر الدر المصون: (٥١/٤) .

يوصل به الذي أن يكون معلوماً للمخاطب، وهذا لم يعلمه بعد إلا من هذه الصلة، فإن جاز ذلك فينبغي أن يجوز: "جاءني الذي أكرمته" ويكون إكرامك له لم يعلم إلا من هذا اللفظ وهذا لا يجوز، فالوجه أن يقال: "الذي" مفعول فعل مقدر ". انتهى[1]

ثم ذكر تقدير الفعل فقال: وتقدير الكلام: خذ هذا الذي أذعت به، أما ما ذكروا من كون الصلة لابد أن تكون معلومة عند المخاطب فهو قول الجمهور، وقد قال بعضهم إن ذلك لا يشترط بل قد يحسن إبهامه[2]، ومثّل ذلك بقوله تعالى: ﴿ إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ ﴾[3] ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾[4]، ثم قوله: فالوجه أن يقال: "الذي" مفعول فعل مقدر وقدره بما ذكرته عنه لا يفيد شيئاً بالنسبة إلى الاعتراض المذكور. وجوز أبو عبد الله أن يكون "الذي" خبر مبتدأ مضمر، أي: هذا الذي أذعت به، قال: فيكون المراد به جميع الكلم المذكورة [5].

قوله: (حتى تضوع) "حتى" غاية لقوله: "أذعت" أي: أشهرته وأظهرته حتى فاحت رائحته العطرة[6].

و"تضوع" يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أنه فعل ماض وفاعله يعود على "أتاني" .

والثاني: أنه مضارع مسند لضمير المخاطب. والأصل "تتضوع" بتاءين،

---

(١) إبراز المعاني: (٢/٩٧) .

(٢) ممن قال بعدم الاشتراط ابن مالك حيث قال: ولا يشترط كون ما تضمنت الصلة معلوماً للسامع بل الأكثر أن يكون معلوماً، وقد يعن للمتكلم قصد في إبهام الصلة فيكون ذلك مستحسناً. شرح الكافية الشافية لابن مالك: (١/٢٨٨) . وقال السمين: إلا أن هذا الشرط هو المشهور عند النحويين. الدر المصون: (١٠/٨٨) .

(٣) النجم (١٦) .

(٤) طه آية (٨٧) .

(٥) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٢٦) .

(٦) ضاع المسك، وتضوّع وتضيّع أي: تحرك فانتشرت رائحته. لسان العرب: (٨/٢٢٩) مادة (ضوع). وانظر الصحاح للجوهري: (٣/٥٣٣)، وتاج العروس: (٥/٤٣٦) (ضوع) .

فحذفت إحداهما. وقد منع أبو شامة أن يكون ماضياً فقال: "وتضوع محذوف إحدى تاءيه، وهو مضارع لا ماض، وتقدير الكلام: خذ هذا الذي أذعت به لكي تتضوع أنت أي تفوح رائحتك ورائحة علمك مشبهاً مندلا". انتهى[1].

وظاهر عبارة أبي عبد الله أنه ماض ليس إلا[2]، وهذا هو الظاهر من حيث اللفظ والمعنى[3]، أما اللفظ فلأن الأصل عدم الحذف، وأما المعنى فإني أفشيته وأظهرته إلى أن فاح وعبق، لما تضمنه من شهرة الرواية وصحة النقل، و"المندل" قد تقدم أنه العود الرطب[4]، وقيل موضع ببلاد الهند ينسب إليه الطيب، وقيل نوع آخر، وقيل من الطيب، (ومندلا) يجوز أن يكون حالاً أي مشبهاً مندلاً أو تمييزاً؛ لأن التضوع يكون بالمندل وبغيره.

٣٠٣- وَحَرْفُ تَلاهَا مَعْ طَحَاهَا وَفِي سَجَى .:. وَحَرْفُ دَحَاهَا وَهْيَ بِالوَاوِتُبْتَلَى

/ أي: ومما أميل للكسائي وحده ﴿تَلَنْهَا﴾ في سورة والشمس[5]، [٢١٤/أ]

(١) إبراز المعاني: (٢/٩٧).

(٢) قال أبو عبدالله: ومعنى تضوع: فاق وعبق. اللآلئ الفريدة: (٢/٣٢٦).

(٣) لم يرجح الجعبري أحد الإعرابين فأطلق الوجهين بلا ترجيح. انظر كنز المعاني: (١/٢٣٢).

(٤) انظر لسان العرب: (١١/٦٣٣) مادة (ملل)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٢٦).

راجع الصحاح للجوهري: (٥/١١٨) (ندل). وتاج العروس: (٨/١٣٢) (فصل النون من باب اللام-ندل). وراجع سرح الجعبري: (١/٢٣٢) حيث ذكر المعاني التي ذكرها الشارح.

قال أبو عبدالله الموصلي: نوع من الطيب، وقيل: العود الهندي. شرح شعلة: (١٨٠).

وقال العمادي: والمندل نبت طيب الرائحة، وفوحه استعارة عن شهرته. مبرز المعاني: (١٠٧).

(٥) من قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَنْهَا﴾ الشمس آية (٢).

و﴿ طَحَاهَا ﴾[1] في السورة المذكورة أيضاً، و﴿ سَجَىٰ ﴾ في ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ﴾[2]، و﴿ دَحَاهَآ ﴾ في ﴿ وَٱلنَّٰزِعَٰتِ ﴾[3].

وقوله: (وهي بالواو تبتلى) أي: تختبر يشير إلى علة إستثناء الزيات لها، فلم يملها وهي أنها من ذوات الواو، بخلاف ما تقدم فإنه من ذوات الياء ولابد من ذكر أقسام ألف هذه الكلمة التي استثناها حمزة رحمه الله وذكر علة إستثنائه لذلك وهي تنقسم إلى أربعة أقسام:

أحدها: أنها منقلبة عن ياء أصلية، وذلك في ﴿ أَحْيَا ﴾ - على قول الجمهور[4]، قالوا: لأن مادة (ح ي) ليست في كلامهم، واعترض بـ﴿ ٱلْحَيَوَانُ ﴾[5] فإن هذه المادة موجودة فيه، وأجيب بأن أصل واوه الياء وقد أتقنت ذلك في غير هذا[6]. وقال الفراء[7]: إن لامه واو [8]-. وفي ﴿ مَحْيَاهُمْ ﴾ لما تقدم في ﴿ أَحْيَا ﴾، وفي (تقاته) من

(١) من قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا ﴾ الشمس آية (٦).

(٢) من الآية (٢).

(٣) من الآية (٣٠).

(٤) قال الجعبري: وحجة فتح حمزة أحيا وأتاني التنبيه على مشبهة الواو. كنز المعاني: (١/٢٣٢ل).
وقال أبو عبدالله الموصلي: ولم يمل حمزة ؛لأن ألفها منقلبة عن واو، وأشار إليها بقوله: وهي بالواو، وتختبر أي: عند الامتحان يعلم أنها واوية. شرح شعلة: (١٨٠).

(٥) العنكبوت آية (٦٤).

(٦) انظر الدر المصون: (٩/٢٦)، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ في مادة (ح ي و).

(٧) هو يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي، أبو زكريا الفراء. كان أبرع الكوفيين وأعلمهم. ولد سنة (١٤٤هـ)، وتوفي سنة (٢٠٧هـ). سمي بالفراء؛ لأنه كان يفري الكلام. صنف: معاني القرآن، المقصور والممدود، المصادر في القرآن وغيرها كثير. انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة (٤/٧)، وبغية الوعاة: (٢/٣٣٣).

(٨) حكى قول الفراء، الإمام الداني فقال: فزعم الفراء أنها منقلبة عن واو. الموضح: ص(٧٣٦).
وكذلك قال قطرب. انظر لسان العرب لابن منظور: (١٤/٢١١) مادة (حوا).

﴿ حَقَّ تُقَاتِهِۦ ﴾ فإنه من وقى يقي وقاية[1]، وفي ﴿ هَدَىٰنِ ﴾ فإنه من هدى يهدي هداية[2]، وفي ﴿أنسانيِ﴾ لأنه من نسي ينسى نسياناً [3]. وفي ﴿ عَصَانِى ﴾ لأنه من عصى يعصي عصياناً[4]، وفي ﴿ أَوْصَٰنِى ﴾؛ لأنه من الوصاية[5]؛ ولأن الفاء واو، فينبغي أن تكون اللام ياء، وفي ﴿أتاني﴾ لأنه من أتى يأتي إتياناً[6]، وقيل: بل ألف "أتى" منقلبة عن ياء أصلها واو، قالوا: بدليل قولهم: أتون في معناه، وقالوا للرشوة: إتاوة[7]، وهذا يجوز أن يكون لغة أخرى في أتى يأتي، وإلا ففعل من ذوات الواو ويلزم ضم عين مضارعه نحو: يغزو .

وثانيها: أنها منقلبة عن ياء أصل، وتلك الياء واو، وذلك في لفظة واحدة وهي ﴿ مَرْضَاتِ ﴾[8]؛ لأنها من ذوات الواو بدليل "الرضوان" فلما زيد في الكلمة

---

(١) انظر لسان العرب: (١٥/٤٠٠) مادة (وقى)، والصحاح: (٦/٥٥٦) .

(٢) انظر الصحاح: (٦/٥٦٦)، وتاج العروس: (١٠/٤٠٦) .

(٣) انظر لسان العرب: (١٥/٣٢١) مادة (نسا)، وتاج العروس: (١٠/٣٦٦) .

(٤) انظر لسان العرب: (١٥/) مادة (عصا)، والصحاح: (٦/٤٢١) .

(٥) انظر لسان العرب: (١٥/٣٤٩) مادة (وصى)، والصحاح: (٦/٥٥٤) .

(٦) انظر الصحاح: (٦/١٧٤)، وتاج العروس: (١٠/٨) (أتى) (من فصل الهمزة من باب الواو والياء).

(٧) قال ابن منظور: الإتاوة: الرشوة والخراج، قال: جُنَيُّ بن جابر التغلبي:

ففي كل أسواق العراق إتاوة .:. وفي كل ما باع امرؤ مكس درهم

لسان العرب: (١٤/١٧).

(٨) قال السخاوي: هي مفعلة من الرضى، فألفها ترجع إلى الياء في الجمع والتثنية نحو: (مرضيات) و(مرضيتان)، فصارت بمنزلة ما هو من ذوات الياء لذلك. فتح الوصيد: (٢/٤٢٤).

وقال الجعبري: هي مفعلة من الرضوان مخصصة من مزيد الواوي. كنز المعاني: (٢/٢٣١).

ومرضاة من (مَرْضَوَة) مفعلة . تاج العروس: (١٠/١٥١) .

صارت من ذوات الياء باعتبار الزيادة فانقلبت هذه الياء التي عن الواو ألفاً، فقد صدق على ألفها أنها عن ياء أصلها الواو، وقيل: إنما كانت ﴿مَرْضَاتِ﴾ من ذوات الياء حملاً على رضي في الماضي[1]، وإنما قلبت ياءً في رضي لانكسار ما قبلها .

وثالثها: أنها منقلبة عن ياء أصلها همزة، وذلك في لفظة واحدة أيضاً وهي ﴿خَطَايَا﴾ وأصلها خطاي[2] بياء صريحة بعد الألف، ثم همزة، فقلبت الياء همزة لأنها كياء صحائف فاجتمع همزتان فقلبت الثانية ياءً، واستثقلت الكسرة على الهمزة فقلبت فتحة، فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً، فاجتمع ثلاثة أمثال؛ لأن الهمزة تشبه الألف وهي بين ألفين، فكأنه اجتمع ثلاثة أمثال فقلبتِ الهمزة ياءً فصار اللفظ خطايا كما ترى، ووزنها فعالل، وهذا قول سيبويه[3][4]، وفيه خمسة أعمال[5]، وللخليل[6] في تصريفه قول آخر، وهو: أن / الأصل "خطايِء" كما تقدم فقلبت [٢١٤/ب]

---

(١) انظر تاج العروس: (١٠/١٥١) .

(٢) قال الجوهري: أن أصلها خطائي على فعائل. الصحاح: (١/٦٠).

(٣) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، يكنى أبا البشر، أخذ النحو عن الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأخذ اللغة عن الأخفش الكبير وغيره، ومعنى سيبويه بالفارسية رائحة التفاح، توفي سنة (١٨٠هـ) على أرجح الأقوال.

انظر إنباه الرواة على أنباء الانحاة: (٢/٣٤٦)، وبغية الوعاة: (٢/٢٢٩)، ومقدمة الكتاب تح/ عبدالسلام هارون .

(٤) انظر الكتاب: (٣/٦١٠) .

(٥) الأعمال الخمسة عند سيبويه هي: قلب الياء المكسورة همزة، ثم قلب الهمزة الثانية ياءً؛ لوقوعها في الطرف إثر همزة مكسورة، ثم قلب كسرة الهمزة فتحة، ثم الياء ألفاً، ثم الهمزة ألفاً .

(٦) هو الخليل بن أحمد بن عمرو، أبو عبدالرحمن الفراهيدي، البصري، أحد الأعلام، نحوي، لغوي، عروضي، استنبط من العروض وعلله ما لم يستنبطه أحد، صنف العين، والعروض وغيرها، ولد سنة (١٠٠هـ)، وتوفي سنة (١٧٥هـ). انظر إنباه الرواة: (١/٣٧٦)، وبغية الوعاة: (١/٥٥٧)، وطبقات النحويين اللغويين للزبيدي: (٤٣)، وسير أعلام النبلاء: (٧/٤٢٩) .

الكلمة بأن أخرت الياء المزيدة بعد الهمزة التي هي لام الكلمة لئلا يؤدي إلى اجتماع همزتين فصار اللفظ خطائِي، ثم قلبت الكسرة فتحة، ثم قلب حرف العلة ألفاً، ثم قلبت الهمزة ياءً ففيه أربعة أعمال.

وله فيه قول آخر، وهو: أن الأصل "خطايء" كما تقدم فقلبت الياء همزة، ثم قدمت الهمزة التي هي لام، وأخرت المزيدة، ثم قلبت المزيدة ياءً رجوعاً لأصلها فإنها إنما كانت قلبت لوقوعها بعد ألف "فعائل"، ثم قلبت الياء ألفاً، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحةً ثم قلبت الهمزة للياء لما تقدم، وفيه ستة أعمال(1)، والقول الثاني(2) كان أرجح من الأول والثالث، والأول أرجح من الثالث؛ [لنقصانه عنه بمرتبة واحدة (3).

وقال الفراء: "خطايا" وزنها "فعالى" كيتامى؛ لأنه جمع خطيئة بالتخفيف بالبدل](4) والإدغام(5). فألفه للتأنيث، وهذا رأي الكوفيين. وأيامى ويتامى وحوايا وما أشبه ذلك (6).

---

(١) وهي: (أ) قلب الياء همزةً، (ب) تقديم الهمزة وتأخير المزيدة، (ج)قلب المزيدة ياءً، (د)قلب الياء ألفاً، (ه) قلب كسرة الهمزة فتحةً، (و) قلب الهمزة للياء .

(٢) وهو القول الأول للخليل أن أصلها خطايء، وفيه أربعة أعمال: وهي:

أ) قلب الكلمة بأن أخرت الياء المزيدة بعد الهمزة، لئلا يؤدي إلى اجتماع همزتين .

ب) قلب الكسرة فتحة. ج) قلب حرف العلة ألفاً. د) قلب الهمزة ياءً .

(٣) أي: أن قول سيبويه وهو القول الأول فيه خمسة أعمال، والقول الثاني للخليل -وهو القول الثالث- فيه ستة أعمال .

(٤) ما بين معكوفتين مطموس في الأصل، والمثبت من (ت) .

(٥) لمذهب الفراء . انظر التبيان في إعراب القرآن: (١/٦٦)، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري: (١/٨٤)، والدر المصون: (١/٣٧٨) .

(٦) انظر شرح الشافية الكافية: (٤/١٧٤٣)، وارتشاف الضرب: (٢/٦٤٢) .

رابعها: أنها ليست منقلبة عن شيء، وإنما هي أصل بنفسها؛ لأنها ألف تأنيث وذلك في لفظة واحدة وهي ﴿ ٱلرُّءۡيَا ﴾[1] معرفة بأل، أو مضافة لياء المتكلم نحو ﴿ رُءۡيَٰيَ ﴾[2].

وإذ قد عرفت أقسام هذه الألفات فلنرجع إلى ذكر العلل التي استثنى حمزة هذه الكلم لأجلها، ولنذكر الكلم المتقدمة كلمة كلمة على ترتيب الناظم رحمه الله فنقول:

أما "أحيا" غير المعطوف بالواو فإنما لم يمله لاجتماع ثلاثة أسباب[3]:

أحدها: أنه رسم بالألف فرسمه بالألف دل على إرادة الفتح فيه وإيثاره .

والثاني: أن إمالته تحصِّل فيه ثقلاً، وذلك بتقريب ألفه من الياء وقلبها ياءً وبتقريب فتحته من الكسرة، والكسر في ياء مجانسة للكسرة .

والثالث: أن ألفه قد تصير متوسطة في نحو ﴿ أَحۡيَاكُمۡ ﴾ و﴿ أَحۡيَاهَا ﴾ و﴿ أَحۡيَـٰهُمۡ ﴾ والإمالة إنما هي في الأطراف غالباً . ثم حمل ما ليست ألفه متوسطة منه نحو ﴿ فَأَحۡيَا بِهِ ﴾ على ما ألفه متوسطة نحو ﴿ أَحۡيَاكُمۡ ﴾ طرداً للباب.

ولابد من اجتماع هذه الأسباب الثلاثة، فلو فُقدَ أحدُها فُقِدَ الحكمُ، ألا ترى أن ﴿ أَحۡيَا ﴾ المنسوق بالواو فيه السبب الأول وهو: رسمه بالألف، والسبب الثاني

---

(١) قال السخاوي: ورؤياي، فُعْلى، وألفها للتأنيث ... وأنها تشبه المنقلبة عن الياء بعودها إلى الياء في التثنية، ولأن التأنيث له الكسر والياء نحو (إليكِ) و(قومي). فتح الوصيد: (٢/٤٢٤).

(٢) أما (رؤياك) المضافة إلى الكاف –من قوله تعالى (لا تقصص رؤياك على إخوتك)– فتفرد الدوري بإمالتها عن الكسائي، انظر المفردات السبع للداني: (٣٩٩)، وغيث النفع للصفاقسي: (٢٥٥)

(٣) ذكره هذه الأسباب أبو عبدالله. انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٢٤) .

وقال السخاوي: وحجة حمزة، الوقوف عند الأثر، والجمع بين اللغتين، ولأنه رأس آية.

فتح الوصيد: (٢/٤٢٣)، وشرح شعلة: (١٧٨) .

وهو: الثقل الحاصل بتقريب الألف من الياء والفتحة من الكسرة، وفقد منه السبب الثالث وهو: كون الألف متوسطة ولا محمولة على المتوسطة .

فإن قيل: جعلكم ﴿ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ ﴾ محمولاً على ﴿ أَحۡيَاكُمۡ ﴾ في توسط ألفه دون ﴿ وَأَحۡيَا ﴾ تحكم؟

فالجواب: أنه إنما حملنا ﴿ فَأَحۡيَا بِهِ ﴾ دون ﴿ وَأَحۡيَا ﴾؛ لأن ﴿ أَحۡيَا بِهِ ﴾ لما تعلق به الجار والمجرور بعده واحتاج إليه أشبه ﴿ أَحۡيَاكُمۡ ﴾ في الاتصال بمفعوله، بخلاف ﴿ وَأَحۡيَا ﴾ فإنه ليس بعده شئ يتعلق به، فلذا لم يحمل عليه هذا مع أن ما قبله [٢١٥/أ]
وما / بعده ما يمال من ذوات الياء في سورة النجم، فكذلك أماله حمزة موافقة لرؤوس الآي، ولم يعبأ بالسببين الأخيرين، وهذا بعد اتباع الأثر والجمع بين اللغتين [١] .

وقد قال الحافظ أبو عمرو الداني: أمال حمزة ﴿ وَأَحۡيَا ﴾ وفتح ما عداه مما نسق بالفاء أو بثم أو لم ينسق، ألا ترى أن القراءة ليست موقوفة على القياس دون الأثر[٢]. ثم رجع إلى التعليل بعد ذلك [٣].

وأما ﴿ رُءۡيَىٰ ﴾ فإنما لم يملها لما تقدم ذكره في ﴿ أَحۡيَاكُمۡ ﴾ ونحوه. وأيضاً ففيه مزيد ثقل بوقوع الهمزة في ثانيه، وبالإضافة في آخره، وحملت ﴿ ٱلرُّءۡيَا ﴾ على ﴿ رُءۡيَىٰ ﴾.

---

(١) قال أبو عبدالله: فلم تجتمع فيه الأسباب الثلاثة –يعني وأحيا المنسوق بالواو– هذا مع أن قبله وبعده من ذوات الياء ما أماله على أصله فألحقه به وأتبعه إياه لتستوي رؤوس الآي و لم يعبأ بالسببين، والاعتماد في ذلك كله على الأثر. اللآلئ الفريدة: (٢/٣٢٥).

(٢) الموضح: (٥٣٥) بتصرف يسير جداً .

(٣) والتعليل الذي ذكره هو قوله: أو ليجمع بين اللغتين لفصاحتهما، وفشوهما مع أنه اتبع أيضاً مرسوم الخط. فلما كان رسم جميع ما تقدم فيه الألف دون الياء، أخلص فتحها، إذ الفتح منها لما رسم قوله تعالى: ﴿ويحيى﴾ وما كان مثله مما جاء على وزن يفعل بالياء فأمالها، إذ الإمالة منها. انظر الموضح: (٥٣٦).

وأما ﴿مَرْضَاتِ﴾ فلم يمل لمجموع شيئين:

أحدهما: رسمها بالألف .

والثاني: أن قبل ألفها حرف استعلاء، فاللسان يستعلي به إلى الحنك، والفتح أولى به من الكسر ومما قرب منه، وهو أخف على اللسان.

وإنما اعتبر مجموع السببين ليخرج نحو: ﴿ٱلْمَرْضَىٰ﴾[1] و﴿ٱلْوُسْطَىٰ﴾[2] فإنه وإن كان قبل ألفه حرف استعلاء فإنه رسم بالياء، وليخرج نحو: ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾[3] مما رسم بالألف وإن لم يكن قبل ألفه حرف استعلاء .

قال أبو شامة: " ﴿مَرْضَاتِ﴾ مفعلة من: "الرضوان" ترجع ألفها إلى الياء في التثنية والجمع فهي كمغزى ومدعى؛ ولأن ألفها ترجع إلى الياء في الماضي نحو: رضيت، وذكر مكي[4] في الثلاثي الزائد ﴿مَرْضَاتِ﴾ و﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ ؛ لأن ضابطه ما كانت ألف الإمالة فيه رابعة فصاعداً، فـ﴿مَرْضَاتِ﴾ مستثناة من ذلك لحمزة

---

(١) من مواضعها: النساء آية (٤٣) .

(٢) البقرة آية (٢٣٨) .

(٣) من مواضعها: البقرة آية (٢٧٥) .

(٤) هو مكي بن أبي طالب، واسم أبيه حموش بن محمد بن مختار، الإمام أبو محمد القيسي، القيرواني ثم الأندلسي، المقرئ، صاحب التصانيف، ولد سنة (٣٥٥هـ)، قرأ على أبي عدي عبدالعزيز بن الإمام، وأبي الطيب بن غلبون، وابنه طاهر بن غلبون، كان من أهل التبحر في علوم القرآن، والعربيّة، حَسَن الفهم، والخلق، له ثمانون مصنفاً منها: الإبانة عن معاني القراءات، والتبصرة في القراءات، والكشف عن القراءات السبع، ومشكل إعراب القرآن.. وغيرها كثير. توفي سنة (٤٣٧هـ) . انظر طبقات القراء: (٦٠٠/٢)، وغاية النهاية: (٣٠٩/٢).

ولقوله في (مرضاة) و(كمشكاة) .. انظر الكشف: (٢٠٧/١) .

بخلاف ﴿ مُّزْجَىٰةٍ ﴾[1] فإنها ممالة لهما "[2].

وأما ﴿خَطَايَا﴾ فلم يمله لما تقدم من كثرة تغييراته عند الخليل وسيبويه، وقد تقدم بيان ذلك فلم يضم إلى ذلك تغيير آخر؛ لأن الإمالة تغيير، وهي وإن كانت عند القراء كهدية وهدايا من غير تقدير همز ففيها تغيير بالنسبة إلى مفرده .

وقال أبو شامة: "وأمّا ﴿ ٱلْحَوَايَآ ﴾[3] فأمالها حمزة والكسائي، وألفها عن ياء وهي على وزن خطايا "[4] انتهى . يعني على وزنها في أحد الأقوال، وإلا فقيل وزنها فواعل[5]؛ لأن مفردها "حاوية" فهي كضاربة وضوارب، أو حاويا كقاصعا وقواصع.

وأما ﴿ مَحْيَاهُمْ ﴾ فلما تقدم في ﴿ أَحْيَٰهُمْ ﴾ لتوسط ألفه .

وأما ﴿ تُقَاتِهِۦ ﴾ فلم يمله[6] لما تقدم في ﴿ مَرْضَاتِ ﴾، وفيه أيضاً زيادة ثقل بإضافته إلى المضمر. وأمال ﴿ تُقَىٰةً ﴾ موافقة للكسائي؛ لأنه رسم بالياء [7].

وأما ﴿ قَدْ هَدَىٰنِ ﴾ فلم يمله، قيل: لأنه دخله نوع تغيير، وذلك أنه قد حذفت

---

(١) يوسف آية (٨٨) .

(٢) إبراز المعاني: (٢/٩٤) .

(٣) الأنعام آية (١٤٦) .

(٤) إبراز المعاني: (٢/٩٥) .

(٥) قال الجوهري: وجمع الحوية حوايا، وهي الأمعاء، وجمع الحاوياء حواوي، على فواعل. الصحاح: (٦/٢٦١). وانظر البيان لابن الأنباري: (١/٣٤٧)، والتبيان للعكبري: (١/٥٤٦).

(٦) أي: حمزة .

(٧) قال الإمام الشاطبي في العقيلة:

باليا تقاةً وفي تقاته ألف الـ .:. عراق واختلفوا في حذفها زبرا البيت رقم (٢٣١)

قال ابن القاصح: اتفقت المصاحف على كتابة ﴿ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ﴾ في آل عمران بياء مكان الألف.
تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد: (٨٣).

ياءُ الإضافة وبقيت نون الوقاية خطاً، وهو يقرأ بحذفها، والإمالة تغيير فلم يضم تغيير إلى تغيير، وهذا بخلاف / ﴿ هَدَىٰنِ ﴾ في آخر الأنعام، وفي الزمر، فإن الياء [٢١٥/ب] ثابتة فيهما بإجماع[١]. وقد علل بعضهم[٢] ﴿ قَدْ هَدَىٰنِ ﴾ بأن الألف فيه كالمتوسطة، وهو فاسد لانتقاضه بـ﴿ هَدَىٰنِ ﴾ في الموضعين الآخرين .

وأما ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ ﴾ فلم يمله لبعد الألف من الطرف لاتصال ضميرين بآخره. وأما ﴿ عَصَانِى ﴾ فلم يمله؛ لأنه رسم بالألف؛ ولأنه قبل ألفه حرف استعلاء؛ ولأن بعده ضمير متصل به [٣].

وأما ﴿ ءَاتَىٰنِۦَ ﴾ في النمل و﴿ ءَاتَىٰنِىَ ﴾ في مريم فلأن الياء تذهب في قراءته في الوصل منهما لحذفهما في ﴿ وَقَدْ هَدَىٰنِ ﴾ فلم يمالا لما ذكر في ﴿ قَدْ هَدَىٰنِ ﴾ بخلاف (آتاني) في هود، وقد تقدم[٤]، وسيأتي الكلام في ﴿أتاني﴾ في باب الزوائد عند قوله: وفي النمل آتاني ويفتح عن أولى حمى، البيت [٥].

---

(١) انظر المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار/ باب ذكر ما رسم بإثبات الياء في الأصل، قال في آخر الباب: فهذا جميع ما وجدته من هذا الباب مرسوماً في الخط وثانياً في التلاوة بإجماع من القراءة مما يشاكل في اللفظ. (٤٥).

(٢) وهو الإمام السخاوي حيث قال: وإنما فتحه حمزة رحمه الله؛ لاتصاله بضمير المفعول فصار كالمتوسط، فبعد عن موضع التغيير، وهو الطرف. فتح الوصيد: (٢/٤٢٥)

(٣) علل السخاوي عدم إمالة حمزة لـ﴿أنساني﴾ و﴿ أَوْصَىٰنِى ﴾ لاتصال ضمير المفعول بهما وإمالة الكسائي فيهما على الأصل؛ لأن ألفها منقلبة عن ياء. فتح الوصيد: (٢/٤٢٦).

وقال أبو عبدالله: واستثنى ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ لتأكد بُعْد الألف من الطرف بوجود الضميرين بعده .واستثنى ﴿ وَمَنْ عَصَانِى ﴾ لأنه مرسوم بالألف وقبل الألف حرف استعلاء وبعده ضمير .اللآلئ الفريدة: (٢/٣٢٦) .

(٤) انظر ص(٦٠) من هذه الرسالة.

(٥) وتتمة البيت: . . . .:. وخلاف الوقف بين حلاً علا البيت رقم (٤٢٩).

وأما ﴿ أَوْصَٰنِي ﴾ فلم يمله لأجل حرف الاستعلاء السابق ألفه [لتحصن ألفه][1] باتصاله بالضمير .

وأما حرف ﴿ تَلَٰهَا ﴾ وما بعدها فلم يملها لما نص عليه الناظم من كونها من ذوات الواو، فوجه استثنائها واضح . وأما الكسائي فأمالها بجملتها لمناسبة رؤوس الآي التي قبلها والتي بعدها لأن هذه السور مما فيها رؤوس الآي، والمشاكلة[2] في لسانهم مطلوبة ولذلك قالوا: [أخذه ما][3] قدُم وما حدُث بضم دال حدث[4] لما جاء مع قدُم وإذا جاء وحده فتح داله، ومنه: هناه ومراه وإذا جاء قالوا أمراه بالألف، وقالوا أيضاً حبَّه يحِبُّه بكسر الباء إتباعا للحاء، وقرأ أبو بكر[5] ﴿ يَهِدِّي ﴾[6] بكسر الياء إتباعاً للهاء[7]، وقرأ الحسن[8] ﴿ يِخِطِّفُ أَبْصَٰرَهُمْ ﴾[9] بكسر الياء والخاء

(١) في الأصل مطموس، والمثبت من (ت) .

(٢) المشاكلة لغة: المماثلة. واصطلاحاً: ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديراً. وهو من أنواع المحسنات المعنوية من علم البديع. انظر شرح عقود الجمان: (١١٠)، وعلوم البلاغة للمراغي: (٣٠١) .

(٣) ما بين معكوفتين من (ت) .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش: (٦/٦٤) .

(٥) أي: شعبة .

(٦) يونس آية (٣٥) .

(٧) قال الإمام الشاطبي:

ويا لا يهدي اكسر صفيا وهاه نل .:. . . . . البيت رقم (٧٤٨).

(٨) هو الحسن بن أبي الحسن يسار السيد، أبو سعيد البصري، إمام زمانه علماً وعملاً، قرأ على حطان الرقاشي، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء، وغيره، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضي الله عنه، وذلك سنة (٢١هـ)، وتوفي سنة (١١٠هـ). انظر طبقات القراء: (١/٤٦)، وغاية النهاية: (١/٢٣٤)، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان: (٢/٦٩) .

(٩) البقرة آية (٢٠) .

والطاء[1]، وإذا كانوا أمالوا ألف التنوين لمجرد المشاكلة، فلأن يميلوا ألفاً منقلبة من أصل بطريق الأولى، وذلك قولهم: "رأيت عماداً" بإمالة الألف بعد الدال؛ لأجل إمالة الألف بعد الميم طلباً للمشاكلة، والمجانسة[2].

هذا مع أن ألفات الكلم الثلاث قد ترجع إلى الياء إذا بنيت الكلم المذكورة لما لم يسم فاعله، أو ضعفت، ورسمها بالياء مما يقوي إمالتها أيضاً، قاله أبو عبدالله[3]، وفيه نظر، إذ ما من فعل من ذوات الواو إلا ويمكن أن ترجع ألفه للياء بالطريقين المذكورين[4]، ألا ترى أن "دعا" و"غزا" و"لهى" ترجع إلى الياء إذا بنيت للمفعول في قولك: دُعي وغُزي ولُهي، أو ضعّف نحو دعِّيت وغزِّيت ولهِّيت، ولا يمال البتة، فلم يبق إلا ما ذكرته من مناسبة الإمالة قبله وبعده في السور المذكورة[5].

وحمزة لم يعتبر هذه المشاكلة فأبقاها على الفتح دون الإمالة[6]، وقد جاء في

---

(١) انظر البحر المحيط: (١/٩٠)، واللسان مادة خطف. وهي قراءة الأعمش كما في مختصر في شواذ القرآن: (١١). وبلا نسبة في: المحتسب: (١/٥٩)، ومعاني القرآن للأخفش: (١/٢١٠)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري: (١/١٣٠).

(٢) انظر الكتاب: (٤/١٢٣)، وشرح الشافية الكافية: (٤/١٩٧٥) .

(٣) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٢٧) .

(٤) وهما البناء لما لم يسم فاعله، أو التضعيف .

قال السخاوي: هذه الواو تصير ياءً في بعض الأحوال إذا بنيت للفعل الذي لم يسم فاعله، أو نقلته إلى الرباعي. فتح الوصيد: (٢/٤٢٧) .

(٥) قال السخاوي: وزاد الإمالة فيها حسناً وتقوية، أنها جاءت مع ما ألفه منقلبة عن ياء، ممالاً في رؤوس الفواصل. فجرت الإمالة على طريقة واحدة وذلك أسهل على اللسان وأحسن في السمع. فتح الوصيد: (٢/٤٢٧) .

وقال الجعبري: وعلي في ذلك -أي في الإمالة- مستمر على أصله في إمالة المرسوم بالياء ومشاكلة الفواصل. شرح الجعبري: (١/٢٣٣) .

(٦) قال السخاوي: وفتح حمزة نظراً إلى الأصل. فتح الوصيد: (٢/٤٢٧).

﴿دَحَنهَآ﴾ الياء والواو، والواو أكثر وأشهر، يقال: دحوت ودحيت[1]. ومعنى (وهي بالواو تبتلا) أي هذه الكلم تختبر بمجيء الواو في تصريفها، كالإتيان بمصادرها من نحو التلاوة / والدحو في المشهور[2]، كالإتيان بمضارعها نحو: يتلو ويضحو وما أشبه ذلك. [٢١٦/أ]

قوله: (وحرف تلاها) عطف على ما تقدم، أي: وميل له أيضاً حوف ﴿تَلَنهَا﴾، والمراد بالحرف[3] إما الألف منه[4] لأنها بعضه، فيصدق عليها أنها حرف لأنه نزلت منها ومن غيرها، وإما الكلمة كلها وتسميتها حرف سائغ، وجاز ذلك لاختلاف اللفظين قاله أبو عبدالله[5] وفيه نظر؛ لأنهم نصوا على منع: "حبس منع"، و"ليث

وقال الجعبري: ووجه فتح حمزة التنبيه على الواو المشار بقوله، وهي عند الاختيار بالضابط السابق نظهر الواو و لم نجد من عكس. شرح الجعبري: (٢٣٣/١). وانظر شعلة: (١٨١٠).

(١) قال المؤلف: ويقال دحا يدحوا دحواً، ودحى يدحي دحياً، أي بسط، فهو من ذوات الواو والياء. فيكتب بالألف والياء. الدر المصون: (٦٧٩/١٠).

(٢) أي في المشهور أنها بالواو .

(٣) للحرف في اصطلاح القراء مفهومان:

الأول: أن الحرف مرادف للقراءة في الاصطلاح وبهذا المفهوم له معنيان:

أ) أن الحرف هو ما اختلف فيه القراء من كلم القرآن سواء كان اسماً أو فعلاً أو حرفاً وسواء كان كلمة أو جملة .

ب) أن يطلق الحرف ويراد به قراءة قاري بعينه، فيقال: حرف فلان .

والمفهوم الثاني: الكلمة أو الحرف الذي جعل رمزاً لقاري أو لجماعة من القراء .

انظر الجعبري ومنهجه في كتر المعاني لأحمد اليزيدي: (٢٤٩) .

(٤) أي من كلمة تلاها .

(٥) قال أبو عبدالله: والمراد بالحرف (دحاها) الألف أو (دحاها) نفسه . اللآلئ الفريدة: (٣٢٧/٢).

أسد"[1]، فكان الصواب التعليل بأن المضاف لما كان أعم من المضاف إليه ساغ ذلك ولم يلزم منه إضافة الشي إلى نفسه .

قوله: (مع طحاها) في موضع نصب على الحال، أي كائناً مع طحاها .

قوله: (وفي سجى وحرف دحاها) كقوله: (وحرف تلاها) أي: وميّل له أيضاً حرف دحاها، والتأويلات في قوله: (حرف دحاها) كما تقدم في (حرف تلاها) [2].

قوله: (وهي) مبتدأ، والضمير للأفعال الأربعة [3]. و(تبتلى) جملة فعليه من مبني للمفعول ومن ضمير يعود على الأفعال في موضع الجر و(بالواو) متعلق بـ(تبتلى)، أي: تختبر الواو في المصادر والمضارعة، وأعرب أبو عبدالله (بالواو) الخبر، و(تبتلى) حالاً، أي: حال كونها مبتلاة أي مختبرة [4].

٣٠٤- وَأَمَّا ضُحَاهَا وَالضُّحَى وَالرِّبَى مَعَ الْ .:. قُوَى فَأَمَالاهَا وَبِالْوَاوِتُخْتَلَى

أخبر أن الكسائي وحمزة معاً أمالا هذه الألفاظ الأربعة مع أنها من ذوات الواو، فوافق حمزةُ الكسائيَّ، وخرج بذلك عن أصله فيما أماله من ذوات الواو، وإنما وافقه على هذه دون ما تقدم؛ لأن كثيراً من العرب يثنون[5] ما ضم أوله أو كسر بالياء

(١) قال ابن يعيش: إضافة الشيء إلى نفسه مما لا يصح، وذلك من قبل أن الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص، و الشيء لا يعرف بنفسه ...... فلذلك لا تضيف اسماً إلى اسم آخر مرادف له على حقيقته ولا إلى كنيته ...... لا تقول: ليث الأسد ... ولا تقول: حبس منع، إذ الحبس والمنع و احد. شرح المفصل: (٣/٩). وانظر شرح ابن عقيل: (٢/٤٨).

(٢) انظر ص(٧٤) من هذه الرسالة.

(٣) وهي تلاها، وطحاها، وسجى، ودحاها. المذكورة في البيت .

(٤) قال أبو عبدالله: وميل له حرف دحاها وهي كائنة بالواو، منع حال كونها مبتلاة أي مختبرة. اللالئ الفريدة: (٢/٣٢٧).

(٥) في اللآلئ الفريدة: "ينون" بدلاً من "يثنون" .

وإن كان من ذوات الواو[1]، وهذه الألفاظ الأربعة منها واحد مكسور الأول وهو ﴿ رِبًا ﴾ وثلاثة مضمومة، والكوفيون يثنون هذين النوعين بالياء تبعا لتلك اللغة، وهذان القارئان كوفيان، فوافقت قرأتُهما مذهبَهما.

والسبب في تثنيتهما بالياء الفرار من الأثقل إلى الأخف[2]، فإن الواو أثقل من الياء، ولذلك قالوا: هيّن وميّت، والأصل: هيون وميوت فقلبوا الواو إلى الياء، ولما ثنيا بالياء أميلا.

ووافق ﴿ ٱلضُّحَىٰ ﴾ و﴿ ضُحَىٰهَا ﴾ و﴿ ٱلْقُوَىٰ ﴾ أنها رؤوس آية، وأنها رسمت بالياء، و﴿ ٱلرِّبَوٰا۟ ﴾ وإن كان مرسوماً بالواو بعدها ألف فإنه خلف ذلك الكسر في أوله وهو داعٍ للإمالة[3]، هذا كون الكسر في راء التي هي حرف تكرير فكأن الكسر وجد مرتين ولذلك تغلب الراء المكسورة الراء غير المكسورة وحرف الاستعلاء، و﴿ ٱلرِّبَوٰا۟ ﴾ رسم في المصحف الكريم بالواو بعدها ألف[4]، وإنما رسمت بالواو تنبيهاً على أصله أنه من: ربا يربو، أي: زاد ويزيد بعد واوه ألف تشبيهاً لها بواو جمع الذكور المتصلة بفعل، نحو: ضربوا، / وقالوا: وسبب مجيء هذه الألف بعد واو [٢١٦/ب]
الجمع الفرق بينها وبين واو العطف، ولم يقع ﴿ ٱلرِّبَوٰا۟ ﴾ رأس آية كما وقعت أخواته،

---

(١) انظر الكشف: (١/١٩٠).

(٢) المرجع السابق.

(٣) قال ابن الجزري: وقوى هذا السبب، سبب آخر، وهو الكسرة قبل الألف في الربا وكون ﴿ ٱلضُّحَىٰ ﴾ و﴿ ضُحَىٰهَا ﴾ و﴿ ٱلْقُوَىٰ ﴾ و﴿ ٱلْعُلَىٰ ﴾ رأس آية، فأميل للتناسب" أهـ. النشر: (٢/٣٧). وقال في إتحاف فضلاء البشر: "قيل: لأن من العرب من يثني ما كان كذلك بالياء، وإن كان واوياً فيقول (ربيان، ضحيان) فراراً من الواو إلى الياء لأنها أخف حيث ثقلت الحركة بخلاف المفتوح" أهـ (١/٢٥١). وانظر فتح الوصيد: (٢/٤٢٧).

(٤) ما عدا موضع الروم: ﴿ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَا۟ ... ﴾ آية (٣٩). حيث فيه خلاف

قال الإمام الشاطبي في رائيته في باب حذف الواو وزيادتها:

إن امرؤا والربو بالواو مع ألف .:. وليس خلف رباً في الروم محتقـراً البيت رقم (١٩٩).

فالإمالة فيه أضعف من أخواته لفوات السببين الموجودين في أخواته وهما كونها من رءوس الآي، وكونها مرسومة بالياء، فلم يبق إلا كسر أوله في حرف تكرير [1].

وقال أبو عبدالله: ''وأصل اللفظ به "الربوُ" فاستثقلت الضمة على الواو فأسكنوها فانقلبت ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها''[2]. انتهى.

وهذا كأنه سبق قلم منه وصوابه لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، وإلا فأحد لا يعلل قلب حرف العلة ألفاً بسكونه البتة؛ لأن سكونه مقتضٍ لصحته نحو: القول والبيع، على أنه قد شذ "طائيٌّ" منسوبا لطيء[3].

وقال مكي: ''مذهب الكوفيين أن يثنوا[4] ما كان من ذواتِ الواو مضموم الأول أو مكسورة بالياء[5]، فأمالا على أصل مذهبهما لأنهما كوفيان، ولم يعتبرا الأصل'' [6].

وظاهر هذه العبارة أنهما أمالا لأنهما كوفيان موافقة لمذهبهما، وليس الأمر كذلك، بل لاتباع الأثر .

فإن قيل: لم ذكر هذه الألفاظ وهي داخلة تحت قوله: (ومما أمالاه أواخر آي) كما سيأتي؛ لأن منها ما ليس برأس آية وهو أكثر تأكداً، كذا أجاب أبو شامة[7]، وفيه نظر، إذ لقائل أن يقول: فكان يكفيه ذكر الربا وحده؟

---

(١) وهو الراء في ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ .

(٢) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٢٨). وانظر الدر المصون: (٢/٦٢٨) .

(٣) انظر الكتاب: (٣/٣٧١)، وشرح الشافية للرضي: (٢/٣٢)، وارتشاف الضرب: (٢/٦١١).

(٤) في المطبوع من التبصرة بتحقيق: محيي الدين رمضان: (١٢٠): ''يثبتوا'' بدلاً من ''يثنوا'' .
والصحيح ما أثبته، وهو كذلك في التبصرة بتحقيق: محمد غوث الندوي: (٣٧٣) .

(٥) انظر ارتشاف الضرب: (٢/٥٦٥) .

(٦) التبصرة: (٣٧٣)، وقال القلانسي: والأصل هو: عدم إمالة ذوات الواو مثل ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ فإذا كانت الألف منقلبة عن واو، فإن حمزة والكسائي يميلون ما كان مضموم الأول، أو مكسوراً بالياء نحو: ﴿ٱلضُّحَىٰ﴾ و﴿ٱلْعُلَى﴾ و﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ . إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر: (١٩٣).

(٧) انظر إبراز المعاني: (٢/٩٨)، وبمثله أجاب أبو عبدالله الموصلي، كما في شرح شعلة: (١٨١).

فالجواب: الحق أنه إنما ذكرها ليبين أن الجميع من ذوات الواو[1]، ومع ذلك رجع حمزة إلى الكسائي .

فإن قيل: لَمَ لم يذكر الناظم "العلى" فإنها ممالة لهما مع كونها من ذوات الواو مضمومة الأول كـ"القوى" ؟

فالجواب[2]: أنه سكت عنه لأنه معلوم بطريق الأولى، وذلك أن فيها ما في الكلم المذكورة من كونه يثني بالياء في بعض اللغات، وكونه رأس آية، وكونه مرسوماً بالياء، وفيه زيادة أخرى، وهي: أنها صفة، والصفة ثقيلة، ولأن الياء ظهرت في مفرده وهو العليا وإن كان أصل هذه الياء أيضاً واواً، لأن فعلى من ذوات الواو والصفة تقلب واوها ياءً كـ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾ و﴿ٱلۡعُلۡيَا﴾ وشذ قولهم: قصوى، فلما كانت هذه اللفظة بهذه الحيثية صارت كأنها من ذوات الياء، فكأنه اجتزاء عن التنصيص عليها بدخولها في ذوات الياء، وأما "الزنا" بالزاي والنون فمن ذوات الياء الأصلية .

قوله: (وأما ضحاها) (أما) حرف تفصيل لما أجمله المتكلم أو دعاه المخاطب، ومعناها: مهما يك من شيء فالأمر كذلك، و(ضحاها) مبتدأ، وما بعده عطف عليه، و(مع القوي) حال، والفاء في "فأمالاها" جواب "أما" والجملة خبر المبتدأ ولا يجوز أن [تكون المسألة من باب الاشتغال[3]، لأن "أما" لا يليها إلا الأسماء، قال بعضهم:

---

(١) انظر شرح شعلة: (١٨١)، وزاد: وليبين أن الجميع من ذوات الواو .

(٢) أجاب السخاوي عنه بقوله: لأنه قد رد إلى الياء، وإنما رد إلى الياء؛ لأنه صفة، فهو ثقيل، فكرهوا الجمع بين ثقل الصفة وثقل الواو، فردوه إلى الياء لأنها أخف. فلذلك أمالاه ولأن واحده (فُعلى) وهما يميلانها، فسويا بين الواحد والجمع، وهو في طه رأس آية، دخل في قوله: (ومما أمالاه أواخر آي ما بطه) . فتح الوصيد: (٢/٤٢٨). وبنحوه أجاب الجعبري . انظر كنز المعاني: (٢٣٣).

(٣) الاشتغال: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل، هو فعل أو وصف، وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل له بنصبه لضميره لفظاً، ومحلاً، أو لملابس ضميره . شرح شذور الذهب:(٤٣٠).

إلا أن][1] يكون قد اقترن بالفعل المشتغل بعد فيجوز ذلك والصحيح المنع مطلقاً [2].

قوله: / (وبالواو) متعلق (بتختلى) ومعنى (تختلى) تستفاد، أي: يستفاد أن إذا اختبرت بالأصول المذكورة نحو "الضحوة" و"ربا يربو" و"قوة" استفيد أنها من ذوات الواو[3]. وأصل الاختلاء: القطع، أي: قطع الخلاء وهو الحشيش الرطب[4]، والمعنى تجتني وتحصِّل[5]. [٢١٧/أ]

وأعرب أبو عبدالله (بالواو) خبر المبتدأ مضمر و(تختلي) حالاً[6] كما تقدم ذلك في قوله: "وهي بالواو تبتلي"، والأول أظهر، إذ الأصل عدم التقدير وأعرب "مع الربا" صلة لموصول محذوف، قال: وهو قليل، انتهى[7].

وكأنه لا يرى مجيء الحال من المبتدأ، وحذف الموصول الاسمي مذهب كوفي [8].

٣٠٥- وَرُؤْيَاكَ مَعْ مَثْوَايَ عَنْهُ لِحَفْصِهِمْ .:. وَمَحْيَايَ مِشْكَاةٍ هُدَايَ قَدِ انْجَلا

أخبر أن حفصاً -وهو أبو عمر الدوري- تفرد بإمالة هذه الكلم الخمس عن الكسائي، وهي: "رؤياك"[9] المضافة إلى الكاف بخلاف المضافة لياء المتكلم[10] والمعرفة

---

(١) ما بين معكوفتين ساقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٢) هذه المسألة من المسائل التي يتعين فيها الرفع. انظر باب الاشتغال من شرح التسهيل لابن مالك: (٣١٦/٢). وانظر الدر المصون: (٥٢٠/٩) عند إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَـٰهُمْ ...﴾ فصلت (١٧).

(٣) قال العمادي: أي جميع هذه الألفاظ ألفها منقلبة عن واو. مبرز المعاني: (١٠٧).

(٤) انظر تاج العروس: (١٢٠/١٠).

(٥) قاله السخاوي. انظر فتح الوصيد: (٤٢٨/٢).

(٦) انظر اللآلئ الفريدة: (٣٢٩/٢) حيث قال: وإعرابه كإعراب قوله: وهي بالواو وتبتلى.

(٧) المرجع السابق.

(٨) ذهب الكوفيون و الأخفش إلى جواز حذفه، ومنعهم ابن مالك، أما البصريون فلا يجيزون حذفه. انظر مغني اللبيب: (٧١٧/٢)، والدر المصون: (٢٠٣/٢).

(٩) يوسف آية (٥).

(١٠) مثل: ﴿رُءْيَـٰيَ﴾ يوسف آية (٤٣).

بأل[1] فإنها ممالة للكسائي بكماله، أي: اتفق عليها راوياه: أبو الحارث، والدوري. و﴿ مَثْوَايَ ﴾[2] المضاف للياء أيضاً تفرد به الدوري، وتحرز من المضاف لغيرها نحو: ﴿ مَثْوَىٰهُ ﴾[3] ﴿ مَثْوَىٰكُمْ ﴾[4] ﴿مثواهم﴾[5]، فإن هذه الثلاثة ممالة للأخوين على أصلهما [لكونها][6] من ذوات الياء. و﴿ مَحْيَايَ ﴾[7] تفرد بإمالته أيضاً وهو المضاف للياء تحرز من المضاف لضمير الغائبين نحو: ﴿ مَّحْيَاهُمْ ﴾[8] فإنه ممال للكسائي بكماله. و(مشكاة) من قوله تعالى: ﴿ كَمِشْكَوٰةٍ ﴾[9] تفرد بإمالتها أيضاً.

واعلم: أن ألف هذه الكلم على ثلاثة أقسام[10]:

قسم: للتأنيث وهو: ﴿ رُءْيَاكَ ﴾ فقط .

وقسم: ألفه عن ياء أصلية، وهو: ﴿ مَثْوَايَ ﴾ و﴿ مَحْيَايَ ﴾ و﴿ هُدَايَ ﴾ .

وقسم: ألفه مجهولة، وهو: ﴿ كَمِشْكَوٰةٍ ﴾ وقيل: بل هي من واو[11]، من

---

(١) مثل: ﴿ ٱلرُّءْيَا ﴾ يوسف آية (٤٣) .

(٢) يوسف آية (٢٣) .

(٣) يوسف آية (٢١) .

(٤) الأنعام آية (١٢٨) .

(٥) لم ترد بهذا اللفظ في كتاب الله .

(٦) في جميع النسخ "لكونه"، ولعل الصواب ما أثبته والله أعلم .

(٧) الأنعام آية (١٦٢) .

(٨) الجاثية آية (٢١) .

(٩) النور آية (٣٥) .

(١٠) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٢٩) .

(١١) وهو قول الداني كما في الموضح: (٤٤٩)، والجعبري كما في شرحه على حرز الأماني: (١/٢٣٣ل).

"شكوى"، والظاهر الأول؛ لأن المشكاة هي الكوة(1)، وهي هندية(2)، فألفها مجهولة؛ لأن الاشتقاق لا يدخلها، وكيف ما قُدِّر فالإمالة فيها لأجل الكسر السابق واللاحق(3). والألفاظ الأخر من ذوات الياء، فإمالتها واضحة لمن أصله الإمالة، ويحتاج أبو عمارة حمزة، وأبو الحارث إلى الاعتذار عن عدم إمالتهما هذه الألفاظ فأمَّا حمزة فالعلة له في ﴿ رُءْيَاكَ ﴾ و﴿ مَحْيَايَ ﴾ وما بعدهما: نحو ما تقدم في ﴿أَحْيَـٰهُمْ﴾ و ﴿ رُءْيَىَ ﴾(4).

والعلة لأبي الحارث في استثناء ﴿ رُءْيَاكَ ﴾: إرادة التفرقة بين ما هو في موضع جر وما هو في موضع نصب(5)، فنبه على ذلك بالإمالة والفتح.

والعلة له في استثناء ﴿ مَثْوَايَ ﴾ و﴿ وَمَحْيَايَ ﴾ و﴿ هُدَايَ ﴾: الحمل على ﴿ رُءْيَاكَ ﴾ من حيث اشتراكهن في كونهن غير مجرورة وكونهن متقاربة الألفاظ(6).

والعلة له في استثناء ﴿مِشْكَوٰةٍ﴾: أن ألفها مجهولة فلم تمل لذلك، وإنما أميلت عند الدوري لأجل الكسر المذكور، وإن كان قد فصل بين الكسر / الأول والألف [٢١٧/ب]

---

(١) وهو قول ابن عباس وابن عمر ﷺ. انظر تفسير الطبري: (٩/٣٢٥)، ومعاني القرآن للنحاس: (٤/٥٣٦)، ومعاني القرآن للفراء: (٢/٢٥٢)، ونزهة القلوب -في غريب القرآن- لأبي بكر السجستاني: (١٩٤)، وتحفة الأريب لأبي حيان: (١٩٠).

(٢) وقيل: حبشية. انظر عمدة الحفاظ: (٢٧٥)، والمهذب فيما وقع في القرآن من المعرَّب للسيوطي: (١٤٤).

(٣) قال الداني: فَعلَّة من أمال -يعني مشكوة- أن هذه الألف وإن كانت من الواو، فإنها في موضع اللام وهي رابعة، والإمالة فيها تحسن إذا كانت مجرورة في آخرها فقويتا على جلب الإمالة إليها في ذلك. الموضح: (٤٤٩). وانظر الاستكمال: (٣٩٣).

(٤) أجاب مكي عن عدم إمالة حمزة ﴿ لِلرُّءْيَا ﴾ كلها بقوله: لأن تقريب الياء إلى الكسر ثقيل، ففتح للاستخفاف؛ لأن الفتح على الياء أخف من الكسر مع أن الهمزة قبل الياء ثقيلة، فلما اجتمع علتان فتح. الكشف: (١/١٩٦)، وانظر فتح الوصيد: (٢/٤٢٩).

(٥) وبنحوه أجاب أبو عبدالله. انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٢٩)، وكذلك السخاوي كما في فتح الوصيد: (٢/٤٢٩).

(٦) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٣٠).

حرفان ثانيهما ساكن، والإمالة للكسرة التي بعد الألف ضعيفة إذ حركة الإعـــراب عندهم سبب ضعيف .

قوله: (ورؤياك) مبتدأ، و(مع مثواي) حال، و(عنه) خبره، أي: كائنة وممالة عن الكسائي لحفص القراء ، ويجوز أن يكون (رؤياك) مرفوعا بفعل مقـــدر، أي: وميـــل رؤياك، و(مع مثواي) حال أيضاً، و(عنه) و(لحفصهم) متعلقان بذلك الفعل المقـــدر، قوله: (ومحياي) مبتدأ و(قد انجلى) خبره، أي: انجلى حكمه، وهو الإمالة لحفصـهم، أو انجلت إمالته فحذف المضاف و(مشكاة هداي) معطوفان على محياي حذف عاطفهما، ويجوز أن يكون (ومحياي) عطفاً على[1] (رؤياك) إن قلنا أنها مرفوعة بفعل مقدر، أي: وميل (محياي) أيضاً (ومشكاة) (هداي) فحذف العاطف أيضاً من الاسمين الأخيرين، و (قد انجلى) على هذا مستأنف، أي: قد انجلى حكم ذلك، فحذف المضـــاف وأقيـــم المضاف إليه مقامه، ثم وضع الضمير موضع اسم الإشارة فاستتر .

ثم اعلم: أنه كان من حق الناظم أن يأتي بهذا البيت[2] بعد قوله: "وحرف تلاها مع طحاها"، لأنه من إمالة الكسائي أيضاً، وإن انفرد به أحد راوييه عنه، لكن العـــذر له في ذلك أنه اعترض بينهما بقوله: "وأما ضحاها والضحى" ... إلى آخر البيـــت، لتناسب كلم البيتين في أنها من ذوات الواو، وهذه الكلـــم مـــن ذوات اليـــاء، إلا "مشكاة" فضم النظير إلى النظير وهو حسن.

٣٠٦- وَمِمَّا أَمَــالاهُ أَوَاخِــرُ آيِ مَــا .:.	بِطَــهَ وَآيِ النَّجْمِ كَيْ تَتَعَدَّلا
٣٠٧- وَفِي الشَّمْسِ وَالأَعْلَى وَفِي اللَّيْلِ وَالضُّحَى .:.	وَفِي اقْرَأْ وَفِي وَالنَّازِعَاتِ تَمَيَّلا
٣٠٨- وَمِنْ تَحْتِهَا ثُمَّ القِيَامَةِ ثُمَّ فِي الْــ .:.	مَعَارِجِ يَا مِنْهَالُ أَفْلَحْتَ مُنْهِلا

أخبر أن من جملة ما أماله الأخوان أواخر آي الذي اســـتقر بهـــذه الســـور،

(١) "على" غير واضح في الأصل، والمثبت من (ت) .

(٢) وهو قوله: ورؤياك مع مثواي عنه لحفصهم .:. ومحياي مشكاة هداي قد انجلى

وجملتها إحدى عشرة سورة[1]: طه[2]، النجم، المعارج، القيامة، النازعات[3]، عبس، سبح، الشمس، الليل، الضحى، اقرأ[4]. هذا ترتيبها في القرآن، والناظم أتى بها على حسب ما تأتّى له، وعبر عن "سبِّح" بـ"الأعلى"، وعبر عن "عبس" بـ"من تحتها"، أي: تحت النازعات، وعلل إمالتهما لأواخر هذه السور بالتعديل، أي: المسلواة، أي: كي تجيء على منهاج واحد، وطريقة متفقة[5]، إلا أن هذه العلة اعترض عليها أبو

---

(١) مما ينبغي أن يعلم في هذا الباب أن ورشاً يعتمد في عد رؤوس الآي على المدني الأخير، فيما يعده المدني الأخير رأس آية يعده ورش كذلك، وما لا فلا، هذا ما ذهب إليه المالقي، كما في الدر النثير (١٩٣/٣)، والمحقق ابنُ الجزري كما في النشر (٨٠/٢) خلافاً لما ذَهب إليهِ الإمام الداني من أن ورشاً يعتمد على المدني الأول، وكذلك البصري، كما في البيان (٦٧)، وتبعه الجعبري حيث قال: وأبو عمرو يعتبر المدني الأول لعرضه على أبي جعفر نص عليه الداني، وورش يعتبر المدني الأخير والأول. شرح حرز الأماني: (١/٢٣٤ل) .

وفائدة هذا: أن ما ليس برأس آية فإن ورشاً وأبا عمرو فيهما على أصلهما من عدم الإمالة إلا لسبب آخر. انظر غيث النفع (٢٨٦)، والبدور الزاهرة للقاضي: (٢٠٠) .

(٢) في سورة طه خلاف في قوله تعالى: ﴿ مِّنِّى هُدًى ﴾، فعده غير الكوفي و لم يعده الكوفي .

قال الشاطبي في ناظمة الزهر: كوف دع الدنيا ومني هدى وافر .

ناظمة الزهر بشرح المخللاتي المسمى بالقول الوجيز: (٢٣٤) .

ويترتب على هذا الخلاف مذهب أبي عمرو في إمالته. انظر فتح الوصيد: (٤٣١/٢) .

(٣) في سورة النازعات خلاف في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴾ عدها البصري والشامي والكوفي، و لم يعدها المدنيان ولا المكي. النشر: (٨١/٢)، والقول الوجيز: (٣٤٨) .

(٤) هي سورة العلق وفيها خلاف في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ﴾عدها كلهم إلا الشامي . النشر: (٨١/٢)، والقول الوجيز: (٣٤٨) .

(٥) فرق الإمام السخاوي في علة الإمالة في أواخر آي هذه السور بين ما كان من ذوات الياء وبين ما كان من ذوات الواو. فقال: أما ما كان من ذوات الياء في رؤوس الآي فلأن رؤوس الآي موضع وقف، والإمالة تغيير، و التغيير في الوقف أكثر منه في غيره. وأما ما ألفه من ذلك منقلبة عن و او، فإنما أميل ليأتي لفظ الفواصل كله على طريقة واحدة وهو معنى قوله: (كي تتعدلا) . فتح الوصيد: =

شامة فقال:

"وهذه حكمة ترك الإمالة أنسب لها منها؛ لأن الفتح يتناسب في كل المواضع الممالة وفي غيرها، فإن في أواخر السور المذكورة ما لا يمال، وليس فيها ما لا يفتح، فإن قلت: أراد بالتعديل إلحاق ذوات الواو بذوات الياء في الإمالة لم يتم له هذا لأن حمزة استثنى / أربعة مواضع من رؤوس الآي فلم يملها، فلم يكن في إمالة الباقي تعدّل [٢١٨/أ] ولو لم يمل الجميع حصل التعدّل" [١]. انتهى.

وجواب هذا: أن قوله: (كي تتعدلا) أي: كي تتناسب في الإمالة.

قوله: وهذه حكمة إلى آخره.

قلنا: لانسلم لأن الغرض أن في أواخر آي هذه السور ما فيه سبب مقتض للإمالة لكون الألف منقلبة عن الياء، أو ترد إليها فإن أعملنا هذا السبب كان الأحسن إمالة الجميع كي تتعدل وتتفق، وإن لم نعمل سبب الإمالة لزم إعمال سبب من غير مانع ويحصل به تعدل وموافقة لما ليس فيه سبب إمالة، والنظر إلى اعتبار ما في إعمال السبب أولى من النظر إلى ما ينفيه.

واعترض الناس إتيانه بهذه الأبيات الثلاثة.

فقال أبو شامة: "لم يكن له حاجة بذكر إمالة أواخر الآي؛ لأن جميع ذلك قد علم مما تقدم من القواعد من ذوات الياء أصلاً ورسماً[٢]. وقد نص على ذوات الواو

(٤٢٩/٢-٤٣٠). أما أبو عبدالله الموصلي فلم يفرق بين ما كانت ألفها منقلبة عن ياء أو واو، فجعل العلة هي تعدل الآيات وبأن تصير على سنن واحد. شرح شعلة: (١٨٢).

وكذلك العمادي. انظر مبرز المعاني: (١٠٨).

(١) إبراز المعاني: (١٠١/٢).

(٢) وهي إمالة كل ألف منقلبة عن ياء أصلاً. أو المرسومة بالياء وإن كان أصلها الواو، مثل الضحى، فإنها مرسومة وأصلها (ضحوت).

منها، فلم يبق منها شيء ولهذا لم يتعرض كثير من المصنفين لهذه السور ولا ذكرها صاحب التيسير. فإن قلت: فيها نحو ﴿ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى ﴾(١) فمن أين تعلم إمالته؟ قلت: من قوله وما رسموا بالياء وقد نبهنا عليه"(٢). انتهى.

فاعترض وقرر اعتراضه ولم يجب عنه بشيء.

وأما أبو عبدالله فإنه اعترض بقريب من ذلك، وأجاب عنه فقال: "فإن قيل: ما الفائدة في تعيين أواخر هذه السور وأكثرها من ذوات الياء، وقد تقدم أن حمزة والكسائي يميلانها وما فيها من ذوات الواو على قِلَّتِه، فقد نص على أكثره وما بقي إلا القليل منه، فهلاّ نص عليه أيضاً وحده، هذا مع أن ما تقدم من ذكر إمالة ما رسم بالياء مغنٍ عن ذكر ذلك، فإن جميع ما أمالاه فيهما من ذوات الياء والواو مرسومة بالياء؟

قيل: الفائدة في ذلك التوسعة على القارئ والتسهيل عليه، فإنه ربما لم يعرف الرسم فيحتاج إلى احتضار(٣) كل آية ليعرف من أي القبيلين هي، وبتعيين ذلك يسهل الأمر عليه، فيقدم على الإمالة من غير كلفة"(٤).

ومراده بأواخر آي هذه السور الألف المبدلة من الياء أو الواو، أو الألف التي للتأنيث، وإنما بينت ذلك تحرزاً من الألف المبدلة من التنوين في هذه السور حالة الوقف نحو ﴿ هَمْسًا ﴾(٥) و﴿ ضَنكًا ﴾(٦) و﴿ عَزْمًا ﴾(٧) و﴿ نَسْفًا ﴾(٨) فإنه لا إمالة

---

(١) طه آية (٥٩).

(٢) إبراز المعاني: (٢/١٠١-١٠٢).

(٣) كذا في جميع النسخ، وفي اللآلئ: "اختيار" بدلاً من "احتضار" والمقصود استحضار كل آية ليعرف هل هي من ذوات الواو أو الياء.

(٤) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٣١).

(٥) طه آية (١٠٨).

(٦) طه آية (١٢٤).

(٧) طه آية (١١٥).

(٨) طه آية (١٠٥).

فيها، وهذا عند القراء، أما عند النحاة: فالألف المبدلة من التنوين تمال. ولذلك مثلوا بنحو "رأيت عماداً"[1]، فقالوا تمال الألف الثانية لإمالة الأولى، والثانية بدل من التنوين، وإنما لم يميلوا ألف التنوين لأنها لا تصير ياء في حال من الأحوال، بخلاف الألف المنقلبة عن الواو فإنها / قد تصير ياءً كما إذا بني الفعل للمفعول ونحو ذلك. [٢١٨/ب]

فإن قيل: هذا منقوض بألف التثنية، فإنها لا تمال البتة مع أنها قد تصير ياءً وذلك حالة نصب أو جر .

فالجواب: أنا لا نسلم أن ألف التثنية تقلب ياءً، بل هذه الياء ياء مستقلة علامة لنصب المثنى وجرِّه، كالياء في جمع المذكر السالم هي علامة مستقلة لنصبه وجره، ولا نقول أنها بدل من الواو التي للرفع.

وقال أبو عبدالله: "وليس المعنى أنهما أمالا جميع أواخر آي السورة المذكورة لأن منها ما لا يتصور فيه الإمالة نحو ﴿ أَمْرِى ﴾[2] و﴿ ذِكْرِى ﴾[3] و﴿ أَخِيهِ ﴾[4] و﴿ تُـْٔوِيهِ ﴾[5] و﴿ خَلَقَ ﴾[6] و﴿ عَلَقٍ ﴾[7]، ونحو الألف المبدلة من التنوين نحو ﴿ بَصِيرًا ﴾[8] و﴿ وِزْرًا ﴾[9]، ومنها ما فيه هاء التأنيث نحو ﴿ مُّسْفِرَةٌ ﴾ و﴿ مُّسْتَبْشِرَةٌ ﴾[10]، وليس مقصوداً بالذكر ههنا، وللكسائي في الهاء المذكورة مذهب

(١) انظر الكتاب لسيبويه: (١٢٣/٤)، والأصول في النحو لابن السراج في السبب السادس للإمالة وهو الإمالة لإمالة: (١٦٣/٣) .

(٢) طه آية (٣٢) .

(٣) طه آية (٤٢) .

(٤) المعارج آية (١٢) .

(٥) المعارج آية (١٣) .

(٦) العلق آية (١) .

(٧) العلق آية (٢) .

(٨) طه آية (٣٥) .

(٩) طه آية (١٠٠) .

(١٠) ﴿ مُّسْفِرَةٌ ﴾ و﴿ مُّسْتَبْشِرَةٌ ﴾ عبس الآيتان (٣٨، ٣٩) .

يأتي على إثر هذا الباب[1]. والمقصود بالذكر في هذا البيت الإخبار بأنهما أمالا ما وقع في أواخر آي السور المذكورة من ذوات الياء أو من ذوات الواو لإعطائه حكم ذوات الياء في الإمالة لما مر ذكره، فكأنه قال: ومما أمالاه من ذوات الياء وما حمل عليها من ذوات الواو، آخر آي سور كذا. قال: ودل على إرادة هذا المعنى مجيء ذلك في هذا الفصل وخروج: ﴿تَلَٰهَا﴾ و﴿طَحَٰهَا﴾ و﴿دَحَٰهَآ﴾ و﴿سَجَىٰ﴾ عن ذلك عرف بالبيت الذي ذكرت فيه، فقد بان بما أوضحته ما يمال لهما من أواخر هذه السور وما لا يمال. وأما حكم "طا" و"ها"[2] فسيأتي في سورة يونس[3] إن شاء الله تعالى". انتهى[4].

أما ما ذكره من ألف التنوين وهاء التأنيث فصحيح لأنهما محل الإمالة. وأما ذكره نحو ﴿أَمْرِى﴾ و﴿ذِكْرِى﴾ و﴿عَلَقٍ﴾ و﴿خَلَقَ﴾، فلا أدري كيف نبه عليها، وإنما يحتاج إلى التنبيه ما يكون مظنة لذلك الحكم، كألف التنوين، وهاء التأنيث وأما ما ذكره فلا يتوهم فيه أحد وقوع إمالة ولا يتصور ألبتة، فأي حاجة إلى قوله: وليس المعنى أنهما أمال جميع ... إلى آخره .

ثم اعلم: أن الإمالة في الجميع ليس بعدها ضمير مؤنث إلا في سورتين: والشمس، والنازعات. أما والشمس: فاستوعب ضمير المؤنث أواخر آيها. وأما

---

(١) وهو باب مذهب الكسائي في إمالة هاء التأنيث في الوقف .انظر ص (٢٥٧) من هذه الرسالة.

(٢) "طا": حيثما وردت من فواتح السور من فاتحة سورة طه، والشعراء، والقصص، والنمل، و"ها" من طه، ومريم .

(٣) في قول الناظم رحمه الله:

وإضجاع را كل الفواتح ذكره .:. حمى غير حفص طا ويا صحبة ولا

إلى آخر الأبيات (٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠) من سورة يونس .

(٤) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٣٠-٣٣١) .

والنازعات: ففيها الأمران[1]، ولم تأت آياتٌ في آخرهن ألف مقصورة نسقاً إلا في هذه السورة [2].

والوجه للأخوين في إمالة أواخر آي هذه السور الإحدى عشرة أنها من ذوات الياء، وقد تقدم الوجه في ذلك، وما كان منها من ذوات الواو فلمناسبة ما أميل / من ذوات الياء ليجري على سنن واحد متحد[3]، وأيضاً فإن رؤوس الآي [٢١٩/أ] مظنة الوقف لأنها فواصل، والإمالة تغيير، والتغيير أليق بالوقف[4]، ولذلك أبدل فيه من التنوين ونون التوكيد الخفيفة بعد الفتح ألف، وأبدلت فيه تاء التأنيث هاء، وزيد فيه هاء السّكت والألف في "أنا"، وكل ذلك تغيير .

واعلم: أنك إذا نظرت في كل سورة من السور الإحدى عشرة على إفرادها وجدت جميع آيها إما من ذوات الياء، وإما من ذوات الياء والواو .

قال أبو عبدالله: "والتناسب في قراءتها إنما يحصل بإمالة الجميع لا باستثناء شيء من ذوات الياء، ولا بعدم إلحاق ذوات الواو بها" [5].

قوله: "لا باستثناء شيء" إما أن يقصد به الاعتراض على الناظم في قوله: (كي تتعدلا) بمعنى أن التعديل، والمناسبة إنما تتم دون استثناء شيء من ذوات الياء، فإن حمزة والكسائي في رواية أبي الحارث عنه استثنيا من ذوات الياء ثلاث ألفات ﴿ مَثْوَايَ ﴾ و﴿ مَحْيَايَ ﴾ و﴿ هُدَايَ ﴾ فلم يميلاها، وإما أن لا يقصد به الاعتراض، فإن قصد به الاعتراض نحو: أنه سهل وما تقدم من علة استثنائهما لذلك فالمناسبة تامة، وإنما تخلفت[6] هذه الألفاظ عن الإمالة لما تقدم، وأيضاً فإن مثل هذه الألفاظ المذكورة

---

(١) أي: أن أواخر آيها منها ما ليس بعدها ضمير مؤنث، ومنها ما فيها ضمير مؤنث .

(٢) انظر شرح الهداية: (١/١٠٨)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٣١) .

(٣) انظر إبراز المعاني: (٢/١٠٣) .

(٤) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٣١) .

(٥) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٣٢) .

(٦) في (ت) تختلف.

[. . . . .][1].

قوله: (ومما) خبر مقدم، و(ما) موصولة، أي: ومن الذي أماله، و(أواخر) مبتدأ جمع آخر، نحو ضوارب في ضارب و(آي) جمع آية، كذا قالوه ومرادهم في المعنى، وإلا فهو اسم جنس، و(ما بطه) مخفوض بالإضافة، و(ما) موصولة، أي: آي الكلم التي بطه أو اللفظ الذي بطه والباء ظرفية .

قوله: (كي تتعدلا) يجوز في كي[2] هذه أن تكون حرف جر مفيدة للعلة، كاللام، والفعل بعدها منصوب بإضمار أن، وأن تكون حرف نصب واللام قبلها مقدرة أي لكي، والفعل بعدها منصوب بها نفسها وعلى كلا التقديرين فهي متعلقة بأمالاة، أي: أمالا ذلك لتحصل المناسبة.

ومنع أبو عبدالله أن تكون متعلقة بأمالا الملفوظ به، وجعلها متعلقة بـ(أمالا) مقدراً[3]. وكأنه توهم أنه لما كان صلة امتنع ذلك، وليس ذلك بممتنع، ألا ترى أنه يجوز "جاء الذي أكرمته كي يكرمني"، فكي يكرمني علامة "لأكرمته" وهو صحيح .

وقوله: (كي تتعدلا) ليس خاصاً بطه والنجم بل السور الباقية كذلك، فهذا اللفظ مراد في الجميع، والضمير في "تتعدلا" يعود على أواخر، أي تتعدل الأواخر وتتناسب، فالألف للإطلاق، ولا يجوز أن تكون للتثنية، وتكون عائدة على طه والنجم؛ لأن التعديل في المعنى إنما هو / لأواخر آيهما . [٢١٩/ب]

قوله: (وفي الشمس) متعلق بـ(أمالا) مقدراً، أي: وأمالا الألف من أواخر الآي في الشمس، ويجوز أن يكون التقدير وأوقعا الإمالة في الشمس، و(الأعلى) عطف على "الشمس"، والمراد بها -كما تقدم- و"سبح"، وأعاد الجار في قوله: (في

---

(١) كذا في جميع النسخ، ويبدو أن هناك سقطاً لعدم تمام الكلام، والله أعلم .

(٢) كي تأتي على ثلاثة أوجه: الوجهان اللذان ذكرهما المؤلف والثالث: أنها تأتي اسماً مختصراً من كيف. انظر مغني اللبيب: (١/٢٠٥) .

(٣) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٣٢) .

الليل) تأكيداً وتقدم فيه البحث .

قوله: (وفي اقرأ) وما عطف عليه الجار متعلق "بتميلا" وفاعله يعود على الألف، والألف للإطلاق[١]، أي: تميلت إلى هاتين السورتين، وعود ألف (تميَّلا) على حمزة والكسائي بمعنى تفعلا الإمالة لاطائل تحته[٢]، فالوجه ما تقدم .

قوله: (ومن تحتها) متعلق بمقدر، وتفسير المعنى وأمالا أي: السورة التي تحتها أي تحت النازعات وهي عبس [وعد هنا][٣] القيامة والمعارج [لتأتي][٤] ذلك له نظماً.

قوله: (يا منهال)[٥] يعني به [نفسه أو المعلم][٦] لغيره، ولاشك أن الناظم كان بهذه الصفة، والمنهال مثال [مبالغه][٧] أنهل، والانهال: إيراد الإبل المنهل، وهو موضع الماء، ومنه النهل للشرب الأول[٨]، فالمنهال الكثير الإنهال كالمضراب للكثير الضرب، إلاأن مجيء أمثلة [المبالغة] من ما زاد على ثلاثة قليل جداً كدراك من أدرك. ويعبر بالإنهال أيضاً عن الإعطاء يقال أنهله أي أعطاه، كأنه يقول يا معلم القرآن وعلومه أفلحت أي سعدت وظفرت ببغيتك، (منهلا)[٩] حال من فاعل (أفلحت) أي: سعدت

---

(١) ويعبر عنه بالإشباع. انظر إبراز المعاني: (١٠٨) .

(٢) قال أبو شامة: والضمير في تميلا للمذكور. إبراز المعاني: (١٠٣/٢)، وشرح شعلة: (١٨٢) .

(٣) ما بين معكوفتين غير واضح في الأصل، والمثبت من (ت) .

(٤) ما بين معكوفتين غير واضح في الأصل، والمثبت من (ت) .

(٥) قال العمادي: قوله: (يا منهال) اسم رجل خاطبه. مبرز المعاني: (١٠٨) وهو بعيد، والعموم أولى.

(٦) ما بين معكوفتين غير واضح في الأصل، والمثبت من (ت) .

(٧) ما بين معكوفتين غير واضح في الأصل، والمثبت من (ت) .

(٨) تقدم معنى النهل والعلل، عند شرح المصنف لقول الناظم:

وتثنية الأسماء تكشفها وإن .:. رددت إليك الفعل صادفت منهلا

البيت رقم (٢٩٢). وانظر ص(٢٥) من هذه الرسالة .

(٩) قال السخاوي: "منهلا" أي: مورداً، أو معطياً، إذ يقال أيضاً: أنهلت الرجل إذا أعطيته، وانتصب على الحال. فتح الوصيد: (٤٣٣/٢) .

حال كونك معلماً غيرك ومعطيه ما عندك من الفوائد، ومنه قوله ﷺ: « خيركم من تعلم القرآن وعلمه »[١].

٣٠٩- رَمَى صُحْبَةٌ أَعْمَى فِي الإِسْرَاءِ ثَانِيَاً سِوَىً وَسُدَىً فِي الْوَقْفِ عَنْهُمْ تَسَبَّلا

أشار إلى أن من رمز له بكلمة "صحبة"- وهم الأخوان وأبو بكر- [أمالوا][٢] جميع ما ذكر في هذا البيت، وهو: ﴿ رَمَىٰ ﴾ في الأنفال ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾[٣] و﴿ أَعْمَىٰ ﴾ الثاني في الإسراء -وهي سبحان - ﴿ فَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ أَعْمَىٰ ﴾[٤] و﴿ سُوًى ﴾ في طه ﴿ مَكَانًا سُوًى ﴾[٥]، و﴿ سُدًى ﴾ في القيامة ﴿ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴾[٦] ولكن في الوقف خاصة دون الوصل؛ لأنهما[٧] في الوصل منونان، وإذا وقف عليهما وقف على ألف، ولكن هل هي ألف الأصل، أو بدل من التنوين، خلاف مشهور[٨] وتقدم[٩]،

---

(١) رواه البخاري برقم (٥٠٢٧)، في فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، من حديث عثمان رضي الله عنه: (٩٩٨)، وفي رواية أخرى للبخاري: « أو علمه » . ورواه الترمذي في فضائل القرآن باب ما جاء في تعليم القرآن: برقم (٢٩٠٧) .

(٢) ما بين معكوفتين في الأصل "أمالا"، وفي (ت) "إمالة" والصواب ما أثبته، والله أعلم .

(٣) آية (١٧) .

(٤) آية (٧٢) .

(٥) آية (٥٨) .

(٦) آية (٣٦) .

(٧) أي: ﴿سوى﴾ و﴿سدى﴾ .

(٨) مذهب الكوفيين وبعض البصريين والخليل وسيبويه: أن المحذوفة هي المبدلة من التنوين؛ لأن التنوين زائد، و الثابتة هي المنقلبة من الياء؛ لأن الياء أصلية، فكذلك ما انقلب منها. هذا مارجحه ابن الأنباري في إيضاح الوقف: (٤١٨/١)، وكذلك الداني في الموضح: (٧٠٢).

وقال أكثر البصريين ومنهم المازني والمروزي: أن المحذوفة هي المنقلبة من الياء، والثابتة هي الألف كمبدلة من التنوين، وذلك أن الأصل في الساكنين إذا اجتمعا أن يحذف الأول منهما دون الثاني، فلذلك حذفت المنقلبة من الياء لأنها الأولى. انظر الموضح للداني: (٧٠٠) ففيه مزيد بيان وفائدة.

(٩) انظر ص(٤٠) من هذه الرسالة .

وسيأتي تحقيقه أيضاً، ولكن إمالة صحبة لهما وقفاً يلزم منها أن تكون الألف عندهم ألف الأصل لا بدلاً من التنوين [1].

واعلم: أن هذه الألفاظ كلها من ذوات الياء إلا ﴿ سُدًى ﴾، فإن بعضهم ادعى أنه من ذوات الواو[2]، ولم يأت بدليل، واستدل بعضهم على كونه من ذوات الياء بـ"أسديت" ولا دليل فيه[3]، لاحتمال أنه لما زاد على الثلاثة أبدل من واوه ياءً كأغزيت من الغزو.

وعلى هذا فيقال: أي فائدة في التنصيص على / إمالة هذه الكلم لحمزة والكسائي وذلك معلوم من القاعدة المقررة؟ [٢٢٠/أ]

والجواب: أنه إنما نص على ذلك لموافقة شعبة لهما على ذلك .

فإن قيل كان يكفيه أن ينص لشعبة على ذلك دون ذكر لهما ؟

فالجواب: أنه لو فعل ذلك لتوهم اختصاص شعبة بذلك وأنهما خرجا عن أصلهما في هذه الألفاظ كما خرجا عنه في ﴿ مَثْوَايَ ﴾ و﴿ هُدَايَ ﴾ و﴿ مَحْيَايَ ﴾ .

والوجه لأبي بكر في إمالة هذه الألفاظ: اتباع الأثر، والجمع بين اللغتين، وإلا فلا فرق بين هذه الكلمات وبين غيرها من ذوات الياء، وأما إمالته "لأعمى" فسيأتي الكلام عليه[4].

قوله: (رمى) مفعول مقدم لفعل مقدر، و(صحبة) فاعل، والتقدير: أمال رمى

---

(١) قال ابن الجزري ما ملخصه: وفائدة هذا الخلاف -أي هل هي ألف الأصل أو بدل من التنوين- تظهر في الوقف على لغة أصحاب الإمالة فيلزم أن يوقف على هذه الأسماء بالإمالة مطلقاً على مذهب الكسائي ومن قال بقوله ...... لأن الألف المبدلة من التنوين لا تمال ولم ينقل الفتح في ذلك عن أحدٍ من أئمة القراءة. انظر النشر: (٧٦/٢) .

(٢) ومنهم أبو البقاء العكبري. انظر التبيان: (١٢٥٦/٢) .

(٣) ومنهم ابن أبي العز الهمداني. انظر الفريد: (٥٧٩/٤)، والسخاوي في فتح الوصيد: (٤٣٤/٢).

(٤) انظر ص(١٠٠) من هذه الرسالة .

صحبة، و(أعمى) عطف على (رمى) حذف عاطفه وفي [الإسراء][(١)] متعلق بذلك الفعل المقدر، أو حال، (وثانياً) حال من (أعمى)، تحرز به من الأول[(٢)] فإنه سيوافقهم عليه أبو عمرو كما سيأتي[(٣)].

قوله: (سوى) معطوف على رمى، و(سدىً) عطف عليه و(في الوقف) متعلق بالفعل، أو بمحذوف على أنه حال، و(عنهم) متعلق بـ(تسبّل) والجملة مستأنفة أي تسبّل إضجاع ذلك كله عنهم، ومعنى "تسبّل" أبيح، من: سبّلت الماء، أو تحبس وثبت واستقر، من: سبّل كذا، أي: حبسه، ومنه قولهم: وقف فلان وسبّل كذا، والأول أليق على أن سبَّل في وقف، و"سبل" معناه: أباح للغير الانتفاع به بعد أن كان ممنوعاً منه [(٤)].

وأعرب أبو شامة (أعمى) مبتدأ، و(تسبَّل) خبره، وخبر ما عطف عليه فقال: "وهو أي: تسبل خبر أعمى، وما بعده أي إضجاع ذلك نقل عنهم، والإضجاع من أسماء الإمالة، وإنما قدرت المحذوف به ليذكر الضمير فيه". انتهى[(٥)]. أي: في تسبَّل يعني أنه لو قدر المضاف لفظ إمالة لزم أن يقال تسبلت بالتأنيث، فلما لم يقل ذلك دل على أن المضاف المقدر مذكر على أنه قد حكي عن بعض النحاة أنه يجيز تذكير الفعل المسند لضمير المؤنث المجازي نحو الشمس طلع وأنشد:

---

(١) ما بين معكوفتين غير واضح في الأصل، والمثبت من (ت).

(٢) من قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ﴾ الإسراء آية (٧٢)

(٣) عند قول الناظم: وأعمى في الاسرا حكم صحبة أولا . . . . انظر ص(٩٤) من هذه الرسالة.

(٤) قال ابن منظور: سبَّل ضيعته، جعلها في سبيل الله، وسبّلت الشيء: إذا أبحته كأنك جعلت إليه طريقاً مطروقة. لسان العرب: (١١/٣٢٠) مادة (سبَّل)، وانظر الصحاح: (٤/٥٣٨)

(٥) إبراز المعاني: (٢/١٠٤-١٠٥).

ولا أرض أبقل أبقالها (١)

٣١٠- وَرَاءُ تَرَاءَى فَازَ فِي شُعَرَائِهِ وَأَعْمَى فِي الاِسْرَا حُكْمُ صُحْبَةٍ اوَّلاَ

أخبر عمن رمز له بالفاء من "فاز" وهو حمزة أنه أمال الراء من ﴿ تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ ﴾ في الشعراء(٢). ثم أخبر عمن رمز له بالحاء المهملة من "حكم" وبكلمة "صحبة"- وهم أبو عمرو وأبوبكر وحمزة والكسائي -أنهم أمالوا أعمى الأول في الإسراء(٣)، وتحصَّل: أن صحبة يميلون أعمى الأول والثاني، وأن أبا عمرو يميل الأول دون الثاني لعلة سأذكرها(٤) إن شاء الله تعالى .

والوجه في / إمالة ﴿ تَرَٰٓءَا ﴾ لحمزة: أن ﴿ تَرَٰٓءَا ﴾ بزنة تفاعل من الرؤية البَصَرية [٢٢٠/ب] ففيه ألفان: الأخيرة لام الكلمة منقلبة عن ياء، والأولى مزيده، فالأخيرة ممالة للأخوين حال الوقف على أصلهما لأنها منقلبة عن ياء طرفاً، وقد تقدم أن أصلهما إمالة هذا النوع وأضاف حمزة إلى ذلك إمالة الألف الأولى لأجل إمالة الثانية فهي إمالة لإمالة(٥).

واعلم: أنه يلزم من إمالة الألفين أمالة ما قبلهما من الهمزة والراء، فعبر الناظم عن إمالة الألف الأولى بإمالة الراء تعبيراً باللازم عن الملزوم، والناظم تبع في ذلك صاحب

(١) صدر البيت: فلا مزنة ودقت ودقها . والبيت لعامر بن جوين . وهو في: الكتاب: (٢/٤٦)، وشرح المفصَّل: (٥/٩٤)، والدرر اللوامع: (٦/٢٦٨). والشاهد فيه حذف التاء من "أبقلت" لضرورة الشعر .

(٢) آية (٦١) .

(٣) من قوله تعالى: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ ﴾ الإسراء آية (٧٢) .

(٤) انظر ص(١٠١) من هذه الرسالة .

(٥) قال السخاوي: حمزة أمال الراء فيه وقفاً ووصلاً إتباعاً لإمالته الهمزة. وذلك أنه عمل فيه أربعة أعمال: قرب فتحة الراء من الكسرة. وقرب الألف من الياء. وقرب فتحة الهمزة من الكسرة. وقرب الألف التي بعدها من الياء، وهذا هو الإمالة لإمالة المجاور. فتح الوصيد: (٢/٤٣٤) .

التيسير[1] فإنه [قال في التيسير: "حمزة][2] ﴿فَلَمَّا تَرَاءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ بإمالة فتحة الراء وإذا وقف أتبعها الهمزة وأمالها مع جعلها بين بين على أصله[3] فتصير بين ألفين ممالتين، الأولى أميلت لإمالة فتحة الراء والثانية أميلت لإمالة فتحة الهمزة[4]، فقد عبر عن إمالة [الألفين][5] بإمالة ما قبلها مجازاً، وجعلهما هما الأصل في ذلك، لكن الظاهر أن الإمالة في الحقيقة إنما هي للألف، وإمالة الفتحة التي قبلها إنما هو لأجلها، وتابع لها، وذلك لأن مشروعية الإمالة إنما كان للتنبيه على أصل الألف، وما ألحق بذلك، فلما أميلت الألف بأن قربت من لفظ الياء قصد كمال التجانس بأن قربت الفتحة قبلها من حركة تجانس الياء وهي الكسرة، فالحركة حركة بين حركتين، والألف حرف بين حرفين، والتعبير بذلك في الراء أقرب منه في الهمزة، وذلك أن الراء قد

---

(١) أي: الإمام الداني .

(٢) ما بين معكوفتين غير واضح في الأصل، والمثبت من (ت) .

(٣) المقصود بقوله: (بين بين): أي جعل الهمزة مسهّلة بين بين على أصله في باب الوقف على الهمز، فالضمير في قوله "جعلها" يرجع إلى الهمزة لا إلى الإمالة ؛ لأن حمزة ليس له فيها إلا التقليل . وله في حال الوقف تسهيل الهمز بين بين مع المد والقصر . هذا ودليل التسهيل قول الشاطبي:

وحمزة عند الوقف سهل همزه إذا كان وسطاً أو تطرف منزلا البيت رقم(٢٣٥) ودليل المد والقصر قول الشاطبي:

وإن حرف مد قبل همز مغير يجز قصره والمد ما زال أعدلا البيت رقم(٢٠٨)

انظر التذكرة: (١/١٧٥)، والمفتاح للقرطبي: (٢٩٦)، والنشر: (١/٤٧٨)، وتحفة الأنام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام للقبيباتي: (٣٤٧).

(٤) انظر التيسير: (١١٧) بتصرف يسير .

(٥) ما بين معكوفتين غير واضح في الأصل، والمثبت من (ت) .

دخلها الإمالة في الجملة، حيث لا ألف موجودة ممالة بخلاف الهمزة فإنها لم تمل إلا قبل الألف تبعاً لها، ويدل على إمالة الراء دون ألف باب ترقيق الراءات بكماله[1] و﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾[2] وصلاً، وبه قرأ حمزة إمالة الراء وصلاً، ومثل ما فعله الناظم هنا من تعبيره عن إمالة الألف بإمالة الراء فعل ذلك في الهمزة فقال: "وفي همزه حسن"[3]، "وقل في الهمز خلف يقي صلا"[4]. مع أن الهمزة لو لم تجاور الألف لم تمل، وإنما أمال

---

(١) انقسم العلماء في شرحهم لمذهب ورش في الراءات إلى قسمين:

أ) قسم عبروا عن الترقيق بالإمالة وهم: ابن غلبون (ت٣٩٩هـ) انظر التذكرة (٢١٩)، والداني (ت٤٤٤هـ) انظر الموضح (١٨١) و(٧٤٧)، ومكي (ت٤٣٧هـ) انظر الكشف (١/٢٠٩).

ومن شراح الشاطبية: الموصلي (ت٦٥٦) انظر شرحه على الشاطبية (٢٠١)، وأبو شامة (ت٦٦٥) انظر إبراز المعاني (٢/١٥٩)، والسنباطي (ت٩٩٥هـ) انظر شرحه على الشاطبية (١/٢٦٠) والبارزي (ت٧٣٨ هـ) انظر الفريدة البارزية (٢١٩) .

ب) وقسم عبروا بالتفخيم والترقيق، بل قالوا إن التعبير بالإمالة عن الترقيق فيه تجوز، ومنهم الإمام الشاطبي (ت٥٩٥هـ). انظر قوله. ورقق ورش كل راء ...... باب الراءات

وبعض شراح القصيدة منهم الجعبري (ت٧٣٢هـ) كما في كتر المعاني (٢/٢٥٣)، و ابن القاصح (ت٨٠١هـ) كما في سراج القاري (١٣٩) . وغيرهم من المتأخرين. وهو قول ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) انظر النشر (٢/٩١) . ولمناقشة هذه المسألة انظر مقدمة محقق كتاب التذكرة لابن غلبون: (١/١١٢) .

(٢) الأنعام آية (٧٧) .

(٣) البيت من حرز الأماني، سورة الأنعام . والبيت بكماله:

وحرفي رأى كلاً أمل مزن صحبة .:. وفي همزه حسن وفي الراء يجتلا

البيت رقم (٦٤٦).

(٤) البيت في سورة الأنعام من الحرز وكماله .

وقبل السكون الرا أمل في صفا يد .:. بخلف وقل في الهمز خلف يقي صلا

البيت رقم (٦٤٨).

﴿ رَءَا ٱلْقَمَرَ ﴾ من أمال[1] نظراً إلى الأصل أي قبل حذف الألف لالتقاء الساكنين ولم يعتد بعروض حذفها.

قال أبو شامة: "ولما لم يكن هذا المذهب في قراءة حمزة في: ﴿ رَءَا ٱلْقَمَرَ ﴾ بل اقتصر على إمالة الراء فعل مثل ذلك في ﴿ تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ ﴾ في الوصل فأمال الراء دون الهمزة" [2].

قلت: إمالة الراء في: ﴿ رَءَا ٱلْقَمَرَ ﴾ إنما هو لأجل إمالة الهمزة، وإمالة الهمزة إنما هو لأجل إمالة الألف، وسيأتي الكلام على ﴿ رَءَا ٱلْقَمَرَ ﴾ ونحوه في آخر هذا الباب[3]، وقد تقدم في باب وقف حمزة وهشام أن حمزة يسهل تلك الهمزة بين بين إذا وقف عليها [4]، / فقد تكملت قراءة حمزة في هذا الحرف بتوالي أربعة أحرف ممالة[5]، والهمزة بين بين، أي: بينها وبين الألف، فإذا وصل الكلمة بما بعدها حذف الألف لالتقاء الساكنين، ولما حذفها ترك إمالة الهمزة لزوال سببها وهو الإمالة في الألف، وأبقى إمالة الألف وإمالة الراء قبلها، ويدل على أن إمالة الراء في ﴿ تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ ﴾ لأجل إمالة الهمزة في الأصل أنه لم يمل نحو: ﴿ فَلَمَّا تَرَآءَتِ ٱلْفِئَتَانِ ﴾[6]؛ لأنه لا إمالة في الهمزة [لعدم][7] ألف بعدها [8].

---

(١) وهم حمزة وشعبة، انظر غيث النفع: (٢٠٩).

(٢) إبراز المعاني: (٢/١٠٧).

(٣) عند شرحه لقول الناظم: وقبل سكون قف بما في أصولهم .:. وذو الراء فيه الخلف في الوصل يجتلا

البيت رقم (٣٣٥).

(٤) وذلك عند قول الناظم: وحمزة عند الوقف سهل همزه .:. إذا كان وسطاً أو تطرف منزلا

البيت رقم (٢٣٥).

(٥) وهي: الراء، والألف التي بعد الراء، والهمزة، والألف التي بعد الهمزة. في كلمة ﴿ تَرَٰٓءَا ﴾.

(٦) الأنفال آية (٤٨).

(٧) ما بين معكوفتين مطموس في الأصل، والمثبت من (ت).

(٨) قال أبو شامة: " ... وأضاف إلى ذلك أن أمال الألف الأولى لمجاورة إمالة الثانية فهو من باب إمالة =

فإن قيل: الألف في ﴿تَرَآءَتِ﴾ محذوفة لالتقاء الساكنين؛ لأن أصل "تراءت" "تراءا" ثم اتصلت به تاء التأنيث فالتقى ساكنان: الألف، والتاء، فحذفت التاء لالتقاء الساكنين، فهلا قيل بإمالة الهمزة اتباعا [لإمالة][(1)] الهمزة لأجل الألف ثم تترك إمالة الهمزة وتبقى إمالة الراء بعين ما ذكرتموه في ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ بجامع ما بينهما من حذف الألف لالتقاء الساكنين التي أميل ذلك لأجلها ؟

فالجواب: أن اعتبار إمالة ألف ﴿تَرَٰٓءَا﴾ أولى من اعتبار ألف ﴿تَرَآءَتِ﴾ وذلك أن ألف ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ وإن حذفت وصلاً فهي ثابتة وقفاً، بخلاف ألف

= لإمالة، ولهذا لم يمل الراء من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ لما لم تكن فيها إمالة تسوغ ذلك، وليست الألف أصلية منقلبة عن ياء، بل هي زائدة'' أهـ. إبراز المعاني: (٢/١٠٥).

وقال الجعبري: ''وجه إمالة ألف تفاعل أنه أمال الألف الأخيرة في الوقف لانقلابها عن الياء، واستلزمت إمالة فتحة الهمزة، ثم أمال الألف التي قبلها مناسبة للثانية، فتبعتها فتحة الراء، وهي مناسبة مجاورة لا مقابلة، وتسمى في الاصطلاح إمالة لإمالة''. كنز المعاني: (١/٢٣٦).

وقال أيضا: ''ثم حذف الألف الثانية في الوصل لالتقاء الساكنين، وفتح الهمزة لعدم المتبوع، وأبقى إمالة الألف الأولى، وإن زال الأصل استصحاباً لحكم الوقف كفعله في ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ و لم يستصحبها في الهمزة تنبيهاً على أن إمالتها لا يمكن بغير الألف''. المرجع السابق.

وقد خطّأ الملا علي القاري شعلة حيث قال: ''ووجه إمالة تفاعل أنه أمال الألف الأخير في الوقف لانقلابها عن الياء ...... ثم ذكر نحواً مما ذكره الجعبري إلى أن قال: وتسمى هذه في الاصطلاح إمالة لإمالة حقيقة أو حكماً -فبطل قول شعلة- وذلك إنما يكون إذا وقف على(تراءا)، فإذا أوصل لم يبق الإمالة، و لم يمل الراء لزوال المناسبة حينئذٍ، وهذا خطأ فاحش مخالف لحل الشراح أو النقول الصراح''. شرح ملا علي القاري على الحرز: (١١٧) .

وقد أفرد الإمام مكي هذا الحرف ﴿تَرَٰٓءَا﴾ بعلله واختلافه في كتاب مفرد. انظر الإشارة إلى ذلك في الكشف: (١/١٩٢) .

(١) ما بين معكوفتين مطموس من الأصل، والمثبت من (ت) .

﴿ تَرَآءَتِ﴾ فإنها محذوفة وصلاً ووقفاً[1]، لقيام المقتضي، فبعُد اعتبارها، وصارت كأنها نسي منسي.

فإن قيل: لم أبقى حمزة إمالة الراء والألف في ﴿ تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ مع حذف مقتضيهما وهو الإمالة لإمالة، وذلك أن الألف الأولى أميلت لأجل إمالة الثانية، والثانية قد حذفت فليحذف ما يترتب عليها ولذلك قلتم: إن حمزة ترك إمالة الهمزة لحذف مقتضيها وهو الألف الأخيرة ؟

فالجواب: أنه لم يعتد بحذف الألف وكأنها موجودة .

وأما معارضتكم بتركه إمالة الهمزة لأجل حذف الألف فجوابه:

أنه لما حذف الألف ذهبت الإمالة بكمالها، وهي: النحو بالألف نحو الياء، وبالفتحة نحو الكسرة، وأبقى إمالة الألف الأولى بكمالها .

فإن قيل: لِم لَمْ يدَّعِ أن سبب الإمالة في ﴿ تَرَٰٓءَا﴾ كون الألف بعد راء والعرب تستحسن إمالة الألف بعد الراء وقبلها، نحو: (ترى) و(النار)، ما لا تستحسنه في غير ذلك[2]، ولهذا أمال أبو عمرو جميع ذلك ؟

---

(١) انظر الموضح: (٦٤٧) .

(٢) أورد هذا الإيراد أبو شامة، انظر إبراز المعاني: (٢/١٠٥)،

وقال الفارسي: "ووجهُ حُسْنِ إمالة الألف إذا كان بعدها راء مكسورة، أن الراء حرف فيه تكرير، وذلك يتبين فيها إذا وقف عليها، فكأن الكسر متكرر، وإذا تكرر الكسر ازدادت الإمالة حسناً ليتجانس الصوت، فكما أنها إذا انضمت أو انفتحت منعت الإمالة؛ لأن كل واحد من الحرفين – المضموم، والمفتوح –كأنه تكرر، والضم والفتح يمنعان الإمالة؛ كذلك إذا تكرر الكسر جلبها". الحجة لأبي علي الفارسي: (١/٣٠١-٣٠٣). وانظر الكشف: (١/١٧١)، وشرح الشافية للرضي: (٣/٢١).

وحكى السخاوي عن الكسائي أنه قال: "للعرب في كسر الراء رأي ليس لها في غيره". حكاه عنه السخاوي. انظر فتح الوصيد: (٢/٤٣٥)، ونبه فيه على أن الفراء حكاه عن الكسائي و لم أجده في =

فالجواب: أنا لا نسلم أن الإمالة لأجل الراء، وأما استشهادكم بإمالة النار، وترى لأبي عمرو فليس كما ذكرتم بل لأن الألف منقلبة عنها في ترى، ولأن الكسرة في النار هي المنتصبة للإمالة، ولأن الإمالة في ﴿بُشْرَىٰ﴾ و﴿ذِكْرَىٰ﴾ لأجل أن الألف للتأنيث محمولة على الألف المنقلبة عن ياء أصلية، فالإمالة فيما ذكرتم لأجل كونها عن ياء، أو لمجاورة الكسر، وحمل ألف التأنيث على الألف المنقلبة عن الياء ولذلك لم يمل نحو ﴿تَرَآءَتِ / ٱلْفِئَتَانِ﴾ وإن كانت بعد راء. [٢٢١/ب]

والوجه في إمالة ﴿أَعْمَىٰ﴾ للأخوين واضح لكونه من ذوات الياء [١].

والوجه لأبي بكر ما تقدم من جمعه بين اللغتين [٢].

فإن قيل: قول الناظم: "أعمى في الإسرا ..." في البيتين يعطي أن أعمى في طه في موضعيه وهما قوله تعالى: ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ۝ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ﴾[٣]، غير ممال للأخوين وأبي بكر[٤]، ولذلك احترز عنه بذكره الإسراء ؟

فالجواب: أن إمالته لأبي بكر ممتنعة ؛ لأنه ليس من أصله الإمالة فليقتصر له في الإمالة على ما نص عليه، وأما إمالته للأخوين [فآتية][٥] على أصلهما من إمالتهما لذوات الياء .

= معاني القرآن. وحكاه الداني في الموضح: (٣٥٦)، والمهدوي في شرح الهداية: (٩٧/١) .

(١) انظر الموضح: (٤١٩)، وفتح الوصيد: (٤٣٣/٢)، وشرح ملا علي القاري (١١٧) .

(٢) انظر شرح شعلة: (١٨٣).

وانظر الموضح: (٤٢٤).

(٣) طه الآيتان (١٢٤، ١٢٥) .

(٤) أي: شعبة .

(٥) ما بين معكوفتين مطموس في الأصل، والمثبت من (ت) .

فإن قيل: لم احترز منه وهو ممال لهما ؟

فالجواب: أنه إنما احترز منه لئلا يغير، فإن أبا بكر يميله معهما وإن أبا عمرو يميل الأول معهما، فنص على الموضع الذي وافقهما غيرهما فيه، وسكت عن الموضع الذي اختصا بإمالته المعلوم إمالته لهما من أصلهما المقرر[١]. وقال بعضهم[٢]: إنما أمال أبو بكر كلمتي الإسراء وفتح كلمتي طـه ليدل بالفرق في اللفظ على الفرق في المعنى، وذلك أن العمى في الإسراء عبارة عن: الجهل والضلال، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَأَضَلُّ سَبِيلاً ﴾[٣]، وفي طـه عبارة عن: عدم البصر، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴾[٤] فلما اختلفا في المعنى خالف بينهما في الحكم[٥]. وهذا وإن كان قد يقال، إلا أنه ليس فيه ما يقتضي تخصيص كلمتي الإسراء بالإمالة دون كلمتي طـه، فلذلك عللتْ قراءتُه بالجمع بين اللغتين، واتباع الأثر[٦].

والوجه في إمالة أبي عمرو الأول دون الثاني: ما ذكروه من أن الثاني أفعل تفضيل، وإذا كان أفعل تفضيل افتقر إلى مفضول عليه مجرور بـ"من"[٧]، و"من"

---

(١) وهو إمالة ذوات الياء .

(٢) ذكر هذا التوجيه مكي في: الكشف (١/١٨٤)، وأبو عمرو الداني في: الموضح (٤٢٤-٤٢٦)، والكرماني في: مفاتيح الأغاني (٢٥١) .

(٣) الإسراء آية (٧٢) .

(٤) طه آية (١٢٥) .

(٥) انظر الموضح: (٤٢٣-٤٢٤)، والحجة لابن زنجلة: (٤٠٧)، وشرح شعلة: (١٨٤)، وإبراز المعاني: (٢/١٠٧)، و اللآلئ الفريدة: (٢/٣٣٤) .

(٦) انظر شرح شعلة: (١٨٤)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٣٣). ونص عليه ملاّ علي القاري في شرحه على الشاطبية .

(٧) انظر الموضح: (٤٢٦) .

وقال السخاوي: "إنما كان الثاني أولى بالفتح من الأول حين أريد الفرق بين أفعل التفضيل وبين الأول، من قبل أن الإمالة أكثر ما تقع في الأطراف، وألف الأول طرف، وأما ألف الثاني، ففي معنى =

الجارة للمفضول في حكم المضاف إليه من المضاف، ولذلك لا يفصل بينهما بأجنبي، و"من" وإن لم تكن ملفوظاً بها فهي في قوة الملفوظ بها، والتقدير: فهو في الآخرة أعمى منه في الدنيا، وجاز تفضيل الشيء على نفسه لاختلاف الوقتين، أي: في الآخرة أعمى منه في الدنيا، كما تقول: زيد في الدار أحسن منه في السوق، فلما كانت من بمنزلة المضاف إليه تنزلت منزلة جزء الكلمة، وكان الألف حشواً، بخلاف الأول فإن ألفه لم تقع حشواً بل طرفاً لفظاً، وتقديراً، فأميلت (1).

وروي عن أبي عمرو في تفسيرها: ''ومن كان في هذه جاهلا فهو في الآخرة أجهل'' (2). واعترض بعضهم على كون الثاني للتفضيل بأن شرط التفضيل كالتعجب أن لا يكون من الألوان والعيوب، والجهل والغباوة عيبان بلا شك فامتنع أن يكون للتفضيل فبطل الفرق(3) .

وأجيب: بأن ذلك مستثنى من العيوب ولذلك قالوا: "هوأحمق من هبنقه"(4) قالوا:

= المتوسطة، إذا كان أفعل التفضيل يحتاج إلى أصله، فأعمى الثاني يقتضي الإضافة فألفه على هذا معنى المتوسطة، وإن لم تكن صلته ظاهرة'' . فتح الوصيد: (٢/٤٣٤-٤٣٥) .

(١) قال المصنف في الدر المصون: ''وأما الثاني فإنه للتفضيل، ولذلك عطف عليه "وأضل" فألفه في حكم المتوسطة؛ لأن "من" الجارة للمفضول كالملفوظ بها، وهي شديدة الاتصال بأفعل التفضيل، فكأن الألف وقعت حشواً فتحصنت عن التغيير''. (٧/٣٩١).

(٤) حكى هذا القول عن أبي عمرو بن العلاء، الإمام الداني. انظر الموضح: (٤٢٩-٤٣٠) .

(٣) مذهب جمهور البصريين أنه لا يتعجب من العاهات وأجاز ذلك الأخفش، والكسائي، وهشام.
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز من الألوان وأجازه الكسائي وهشام . وأجاز بعض الكوفيين ذلك في السواد والبياض خاصة دون سائر الألوان . انظر ارتشاف الضرب: (٤/٢٠٨٢)، والمساعد: (٢/١٦٢)، وشرح المفصل: (٦/٩١) .

(٤) هبنقة: اسمه يزيد بن ثروان، أحد بني قيس بن ثعلبة، ومن حمقه أن جعل في عنقه قلادة من ودع وعظام وخزف، وقيل الهبنق والهبنك صفة للأحمق. انظر جمهرة الأمثال للعسكري: (١/٣٠٩-٣١٠)، وشرح المفصل: (٦/٩٢) .

وإنما استثنى ذلك لأنه حمل على / نقيضه، فكما يقال: هو أعلم منك وأحذق، قيل في نقيضه: هو أجهل وأحمق، والعرب تحمل النقيض على النقيض، كما تحمل النظير على النظير، ولذلك أعملوا "لا" النافية عمل "أن" المذكورة كما حققته في غير هذا الموضوع[1]. [٢٢٢/أ]

قال أبو شامة: "ولهم أن يقولوا: ليس الثاني للتفضيل، بل هو اسم فاعل[2] من العمى، كالأول أي: من كان أعمى في الدنيا عن الحق، فهو في الآخرة أعمى أيضاً، وعند هذا يجوز أن يكون من "العمى المجازي" كالأول، ويجوز أن يكون حقيقة كما قال تعالى في طه: ﴿ وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ۝١٢٤ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ۝١٢٥ ﴾[3] فهذا يدل على أنه أعمى العين، إذ كان بصيراً بها قبل ذلك ولم يكن المذكور بصيراً بقلبه. وقال تعالى في سورة الإسراء: ﴿ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ﴾[4]. انتهى[5].

قلت: إلا أن كونه للتفضيل أرجح من كونه صفة مجردة وذلك أن المقصود من سياق الآية أن من كان في الدنيا أعمى، لا حجة له في كفره، بل هو جاهل معاند، لم ينظر في الأدلة فهو في الآخرة أعمى منه[6] في الدنيا وأضل سبيلاً، وليس

---

(١) أشار المصنف في الدر المصون: (٦٧٠/٢) إلى أنه قد فصل المذاهب في غير الدر المصون، فلعله فصله في شرحه على التسهيل، والله أعلم.

(٢) ممن ذكر أن أعمى الثاني اسم فاعل، أبو البقاء العكبري. حيث ذكر الوجهين و لم يرجح أياً منهما. انظر التبيان: ٨٢٨/٢-٨٢٩) .

(٣) طه الآيتان (١٢٤، ١٢٥) .

(٤) آية (٩٧) .

(٥) إبراز المعاني: (١٠٧/٢) .

(٦) هنا ينتهي السقط الموجود في نسخة دار الكتب المصرية والمرموز لها بـ (م) .

المراد أن من كان جاهلاً في الدنيا فهو جاهل في الآخرة، إذ هذا معلوم قطعاً [1].

قوله: (وراء) مبتدأ على حذف مضاف، أي: وإضجاع راء و"الإضجاع" من أسماء الإمالة كما تقدم[2]، و(فاز) خبره، يشير إلى قبوله وصحته، فهو بمنزلة الفائز الظافر ببغيته، ومطلوبه، ونسب الفوز إليه مجازاً، ويجوز أن يقدر المضاف المحذوف: ومُضجعِ راءَ تراءى فاز، ويكون "فاز" حينئذ حقيقة؛ لأن المراد بالمضجع هو القارئ الراوي لذلك، أي: من نقل ذلك فهو فايز .

قوله: (في شعرائه) متعلق بـ(فاز) المقدر على أنه حال، أي: كائناً (في شعرائه)، والضمير إما لراء، وإما لتراءى، أي: في سورته المسماة بالشعراء، وجاز ذلك؛ لأن كلاً من اللفظين أعني الراء وتراءى في شعرائه.

قال أبو شامة: "فهو كقولك: غلام زيد في داره" [3] انتهى. يعني فالهاء في داره يجوز أن تعود على غلام، وعلى زيد، ولقائل أن يقول: السياق يقتضي عود الضمير على المضاف دون المضاف إليه؛ لأنه هو المقصود بالحديث، وإن كان يريد أقرب مذكور، ولذلك قال العلماء في قوله: ﴿ أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ ﴾[4] إن

---

(١) قال مجاهد في تفسير الآية: "أعمى عن حجته في الآخرة". انظر تفسير الإمام مجاهد بن جبر: (٤٣٩) . وقال الإمام الطبري وأولى القولين بالصواب قول من قال: معنى ذلك ومن كان في هذه الدنيا أعمى عن حجج الله على أنه المنفرد بخلقها وتدبيرها، وتصريف ما فيها، فهو في أمر الآخرة التي لم يرها و لم يعاينها وفيما هو كائن فيها أعمى وأضل سبيلاً". تفسير الطبري: (١١٨/٨) .

(٢) انظر ص(٤) من هذه الرسالة .

(٣) إبراز المعاني: (١٠٥/٢) .

(٤) الأنعام آية (١٤٥) .

الهاء تعود على لحم دون خنزير[1]؛ لأن "لحم" هو المحدَّث عنه، وإن كان في ذلك ما يؤدي إلى احتياج دليل آخر على أن حكم غير اللحم حكم اللحم من شحمه وعظمه وغضاريفه وشعره، ولو جعلناه عائداً على خنزير لم نحتج إلى دليل آخر، حتى إن بعض الظاهرية لما قيل بإعادة الضمير على لحم قال / بعدم حرمة ما عدا اللحم، فإذا كانوا [٢٢٢/ب] أعادوه على المضاف مع ما أدى إليه ما ذكرت لما تقدم من أن المقصود هو المضاف دون المضاف إليه فلأن يعاد في غير ذلك على المضاف بطريق الأولى والأحرى.

قوله: (وأعمى) مبتدأ أيضاً على حذف مضاف، أي: وإضجاع أعمى، و(حكم صحبة) خبره، ويجوز أن يقدر: وإمالة أعمى .

فإن قلت: لم لا يجوز تقدير إمالة قبل (تراءا) كما جوزته هنا ؟

فالجواب: أن هناك مانعاً من ذلك، وهو تذكير الضمير في "فاز" فلذلك قدرناه له مذكراً، ولو كانت الإمالة مقدرة لقيل فازت، ولا ضرورة بنا إلى أن يقال عاد الضمير على المؤنث المجازي ضمير مذكر ضرورة كقوله[2]:

ولا أرض أبقل أبقالها

وإن كان بعضهم جوزه في الشعر [3].

قوله: (في الاسرا) متعلق، إما بذلك المقدر[4]، وإما بمحذوف، على أنه حال كما تقدم في (شعرائه) [5].

---

(١) انظر البحر المحيط: (٤/٢٤٢)، والدر المصون: (٥/٢٠٠) .وخالف في ذلك ابن حزم الظاهري حيث زعم أن الهاء تعود على الخنزير فإنه أقرب مذكور. انظر المحلى: (٧/٣٩٠) .

(٢) سبق تخريجه. انظر ص (٩٤) من هذه الرسالة .

(٣) انظر شرح المفصّل: (٥/٩٤) .

(٤) أي: وإمالة، كما قدر في قول الناظم (حكم صحبه) قال: ويجوز أن يقدر: وإمالة عمى.

(٥) انظر ص(١٠٤) من هذه الرسالة.

قوله: (أولا) حال من أعمى، كأنه قيل سابقاً، وتحرز من الثاني، فإنه ممال لصحبة فقط كما عرفت [ذلك][(١)].

٣١١- وَمَا بَعْدَ رَاءٍ شَاعَ حُكْمَاً وَحَفْصُهُمْ .:. يُوَالي بِمَجْرَاها وفي هُودَ أُنْزِلا

أخبر أن ما وقع من الألفات بعد "راءٍ" شاع حكمه في الإمالة لمن رمز لهم بالشين المعجمة، والحاء المهملة من (شاع حكماً) وهم: الأخوان، وأبو عمرو، ثم أخبر أن حفصاً وافقهم في ﴿ مَجْرِنهَا ﴾ من قوله تعالى: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِنهَا وَمُرْسَنهَآ ﴾[(٢)] ومثال ما ذكر من الألفات الواقعة بعد الراء نحو: ﴿ تَرَى ﴾ و﴿ ٱلنَّصَرَىٰ ﴾ و﴿ بُشْرَىٰ ﴾ و﴿ ذِكْرَىٰ ﴾ مما ألفه عن ياء أو كانت للتأنيث التي هي محمولة على ما أصلها الياء، فأما الأخوان فإنهما في إمالة ذلك على أصلهما لما عرفته من القاعدة المتقدمة[(٣)]، وأما أبو عمرو فإنه آثر موافقتهما لما ذكر هو عن أصحاب [مجاهد][(٤)] أنه أدركهم وهم لا

---

(١) ما بين معكوفتين سقطت من الأصل، والمثبت من (ن) و (م) .

(٢) هود آية (٤١) .

(٣) وهي إمالة ذوات الياء. انظر ص(١٣) عند شرح المصنف لقول الناظم:

وحمزة منهم والكسائي بعده .:. أمالا ذوات الياء حيث تأصلا

البيت رقم (٢٩١) .

(٤) في جميع النسخ "ابن مجاهد"، ولا يصح، حيث إن أبا عمرو متقدم على ابن مجاهد الذي سبع السبعة. والصحيح ما أثبته، حيث إن المقصود به مجاهد بن جبر شيخ أبي عمرو ابن العلاء انظر الموضح: (٣٥٧)، وشرح الهداية: (١٠١/١)، وفتح الوصيد: (٤٣٦/٢).

ورواه عن أبي عمرو سعيد بن عيسى النحوي، انظر سوق العروس لأبي معشر الطبري: (٩/أ)، وفي شرح الهداية بلفظ: وهم لا يكسرون في القرآن إلا ما فيه الراء ...... وكذلك روي عن أصحاب مجاهد في: اللآلئ الفريدة: (٣٣٦/٢)، وشرح ملا علي القاري: (١١٨) .

ومجاهد: هو مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي شيخ القراء والمفسرين، روى عن ابن عباس، وأبي هريرة وأمثالهما، وتلا عليه ابن كثير، وأبو عمرو بن العلاء، توفي سنة (١٠٣هـ). انظر التهذيب: (٣٥١/٥)، وطبقات القراء: (٤٢/١) .

يكسرون[١] شيئاً من القرآن إلا نحو: ﴿ مَآ أَدۡرَىٰكَ ﴾ و﴿ أَدۡرَىٰكُم ﴾ و﴿ ٱفۡتَرَىٰ ﴾ و﴿ تَرَىٰ ﴾، وحكى الفراء عن الكسائي أنه قال: "للعرب في كسر الراء رأيٌ ليس لها في غيره"[٢]. والمصنف لم يذكر الأخوين في ذلك لئلا يوهم اختصاص أبي عمرو بذلك.

وقول الناظم (وما بعد راءٍ) لا يريد بذلك أن كونها بعد الراء هو السبب في الإمالة؛ لأن أحداً من النحاة لا يقول بذلك، ولم يعدها من أسباب الإمالة .

قال أبو شامة: "شاع حكمها في الإمالة، وذلك لما ذكرتُه من مجاورتها للراء. قال الكسائي: للعرب في كسر الراء رأيٌ ليس لها في غيره"[٣]. انتهى.

فظاهر هذه العبارة أن ذلك سبب، وكأنه اغتر بما نقل عن الكسائي، وليس له في ذلك تعلق؛ لأن الكسائي إنما قال: إنها تميل ما بعد الراء أكثر من إمالتها غير ذلك، وإنما سبب الإمالة / في ذلك: ما تقدم من كون الألف عن ياء، أو محمولة على ما هي عن ياء، كألف التأنيث[٤]، وإنما ذكرها الناظم ضابطاً، كأنه قال: أمال هؤلاء ما وقع من ذوات الياء أو ما أشبهها بعد راءٍ، وإنما احتاج إلى ذلك لانضياف أبي عمرو إليهما في جميع الباب، وانضياف حفص في ﴿ مَجۡرٜىٰهَا ﴾ خاصة، وإنما تابعهم حفص[٥] في ذلك جمعاً بين اللغتين، واتباعاً للأثر[٦].

(١) المراد بقوله: لا يكسرون: لا يميلون. انظر شرح ملاّ علي القاري: (١١٨) .

(٢) سبق تخريجه. انظر ص(٩٩) وسيأتي قريباً نقلاً عن أبي شامة .

(٣) إبراز المعاني: (٢/١٠٨) .

(٤) قال السخاوي: فخص أبو عمرو ذوات الراء من الأسماء والأفعال بخالص الإمالة، فرقاً بينه وبين غيره، مما ليست عينه ولا لامه راءً، اتباعاً للنقل، واقتداءً بأئمته كما حكاه عن أصحاب مجاهد، واختياراً لما تختاره العرب ...... على الصحيح عن أبي عمرو. فتح الوصيد: (٢/٤٣٦) .

(٥) المراد به حفص عن عاصم؛ لأنه المراد عند الإطلاق. ولدخول الدوري في المرموزين بالحكم العام الشامل لـ﴿ مَجۡرٜىٰهَا ﴾. شرح الملاّ علي القاري: (١١٧) .

(٦) انظر فتح الوصيد: (٢/٤٣٧) . وشرح شعلة: (١٨٤).

وأما ﴿ مُرْسَىٰهَا ﴾ فممال للأخوين فقط على أصلهما.

قوله: (وما بعد راءٍ) يجوز أن يكون مبتدأً على حذف مضاف، أي: وإضجاع ما بعد راءٍ و(شاع) خبره، و(حكماً) تمييز، ويجوز أن لا نقدر مضافاً في الأول، بل يكون ما بعد مبتدأ بنفسه و(شاع) خبر مبتدأ مضمر، أي: إضجاعه شاع، والجملة الإسمية خبر الأول، ثم حذف المبتدأ وبقي خبره، و(حكماً) على ما تقدم .

قوله: (وحفصهم) مبتدأ و(يوالي) خبره، أي: يتابعهم في إمالة ﴿ مَجْرٖىٰهَا ﴾ فالباء ظرفية[1].

قوله: (وفي هود) متعلق بأُنزل، ومرفوع أُنزل عائد على ﴿ مَجْرٖىٰهَا ﴾، والمقصود بالإخبار بذلك التأكيد، وإلا فـ﴿ مَجْرٖىٰهَا ﴾ لم يترل في غير هود حتى تحرز منه بهذا، وإضافة الناظم الإمالة إلى ما بعد الراء، وهو الألف جارٍ على الحقيقة، فإن الإمالة في الألف، وما قبلها تابع لها، وهذا بخلاف ما فعل في قوله: "وراء تراءى"[2]. وفي قوله: "وفي همزه حسن"[3] "وقل في الهمز خلف"[4] فإنه أضاف الإمالة إلى ما قبل الألف، وقد تقدم تحقيق جميع ذلك[5] .

وقال الملا علي القاري: وجمع حفص بين اللغتين. شرح الملاّ علي القاري: (١١٨).

(١) قال أبو عبدالله: والباء في قوله: (بمجراها) بمعنى في. اللآلئ الفريدة: (٢/٣٣٦) .

(٢) من قول الناظم:

وراء تراءا فاز في شعرائه وأعمى في الاسرا حكم صحبة اولا البيت رقم (٣١٠).

(٣) من قول الناظم:

وحرفي رأى كلاً أمل حزن صحبة .:. وفي همزه حسن وفي الراء يجتلا

البيت رقم (٦٤٦) من سورة الأنعام .

(٤) من قول الناظم:

وقبل السكون الرا أمل في صفا يد .:. بخلف وقل في الهمز خلف يقي صلا

البيت رقم (٦٤٨) من سورة الأنعام .

(٥) انظر ص (٩٥) من هذه الرسالة .

قوله: (وحفصهم يوالي) أصله: وحفصهم يواليهم فنقل الضمير من يواليهم وأضاف حفصاً إليه والمعنى: يتابع [1]. والله أعلم.

٣١٢- نَأَى شَرْعُ يُمْنٍ بِاخْتِلافٍ وَشُعْبَةٌ ... فِي الاسْرَا وَهُمْ وَالنُّونُ ضَوْءُ سَنًا تَلا

أخبر عمن رمز له بالشين المعجمة والياء من (شرع يمن) وهم: الأخوان، والسوسي، أنهم أمالوا ﴿نَئَا﴾ من قوله تعالى في فصلت ﴿وَنَئَا بِجَانِبِهِ﴾[2] بخلاف عن السوسي وحده، ولذلك أخبر [3] عنه من غير إضافته لضمير من تقدم، والمشهور عنه الفتح[4].

ثم أخبر عن شعبة وعمن تقدم ذكرهم أنهم أمالوا ﴿نَئَا﴾ الذي في سورة الإسراء[5]، بخلف عن السوسي أيضاً[6]، ودلنا على أن المراد بـ﴿نَئَا﴾ الأول الذي

---

(١) كذا في الأصل و (ت) وفي (م): "سائغ" بدلاً من "يتابع".

(٢) آية (٥١).

(٣) كذا في الأصل و (ت)، وفي (م): "أخبره".

(٤) وهو الصحيح المقروء به.

قال السخاوي: والمذكور في أكثر كتب الأئمة عن أبي شعيب الفتح. فتح الوصيد: (٢/٤٣٧).

وقال ابن الجزري: وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح، لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً. النشر: (٢/٤٤).

وقال صاحب إتحاف البرية:

وحرفي رأى للسوسي فافتح لساكن .:. ورا غيره كالهمز في ونأى كلا

قال الضباع: وقوله: (كالهمز في ونأى كلا) أشار به إلى أن السوسي أيضاً ليس له في ﴿وَنَئَا﴾ بفصلت والإسراء إلا فتح حرفيه في الموضعين، والخلاف الذي ذكره له في الشاطبية في إمالة همزته لا يقرأ به، لأنه انفرادة انفرد بها فارس بن أحمد شيخ الداني وتبعه على ذلك. مختصر بلوغ الأمنية على هامش سراج القارئ: (١٠٣). وانظر الإتحاف: (١/٢٧٦)، وغيث النقع: (٢٧٦).

(٥) الإسراء آية (٨٢).

(٦) يقال في هذا الخلاف ما قيل في خلاف الموضع الذي في فصلت، انظر حاشية (٤) من الصحيفة نفسها.

في فصلت قوله ثانياً: (وشعبة في الاسرا....) (وهم) عطف على شعبة، وإنما أعاد ذكرهم خوف توهم انفراد شعبة بذلك كما تقدم في نظائره، وفصل بين المتعاطفين بالجار والمجرور، والتقدير: وشعبة وهم أمالوا ﴿نَئَا﴾ في الإسراء.

ثم أخبر عمن رمز له بالضاد المعجمة وبالسين المهملة وبالتاء المثناة من فوق من قوله: (ضوء سناً تلا) وهم: خلف، وأبو الحارث، والدوري- كلاهما عن الكسائي- أنهم أمالوا النون من ﴿نَئَا﴾ أيضاً .

والوجه في إمالة / ﴿نَئَا﴾: ما تقدم من أنه من ذوات الياء[1]، وإنما ذكره لموافقة السوسي فيه للأخوين في أحد وجهيه، ولموافقة شعبة لهم في الاسراء خاصة، لئلا يتوهم ما تقدم من الاختصاص، وكل من السوسي وشعبة خارج عن أصله، وإنما قصد بذلك الجمع بين اللغتين [2]. [٢٢٣/ب]

والوجه في إمالة النون: إمالته لإمالة الألف، فهو إمالة لإمالة [3].

قال أبو شامة: "يعني إمالة النون من ﴿نَئَا﴾ أمالها خلف، والكسائي، لأجل

---

(١) قال المهدوي: "فأما الإمالة في ﴿وَنَئَا﴾ فلأنه من ذوات الياء، لأنك تقول: نأيت فأميلت الألف المنقلبة عن الياء وتبعتها الهمزة، ومن أمال النون، فلأنه أتبعه الهمزة. شرح الهداية: (١/١١٧). ثم علل كيف أنهم أتبعوا النون الهمزة في (نئا) و لم يتبعوا الهاء في (نهى) لقوة الهمزة وضعف الهاء. انظر المرجع السابق.

(٢) انظر فتح الوصيد: (٢/٤٣٨)، وشرح ملاّ علي القاري: (١١٨)، وزاد: واتباع الأثر في الروايتين. وانظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٣٧) .

(٣) قال ابن خالويه: والحجة لمن قرأه بكسرهما: أنه أمال الياء للدلالة عليها، فكسر لها الهمزة ليقربها منها بالمجاورة، وكسر النون لمجاورة الياء كما قالوا: شِعير بِعير .
الحجة في القراءات السبع: (٢٢٠). وانظر شرح ملاّ علي القاري: (١١٨) .

إمالة ما بعدها، وهو سبب من أسباب الإمالة، وأسباب الإمالة التي يذكرها أهل العربية هي: انقلاب الألف عن ياء، أوعن كسرة، أومجاورهما، لواحدة منهما، أو لإمالة، ولم يأت ذلك للقراء في غير هذا الحرف، فلم يقرأ ﴿هدي﴾ ولا ﴿رمي﴾ ولا﴿نهار﴾ ونحو ذلك في هذه الطرق المشهورة "(١).

وهذا عجيب من أبي شامة! كيف يقول: لم تأت الإمالة لإمالة في غير هذا الحرف؟! وهو قد قال ذلك في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَرَاءَا ٱلْجَمْعَانِ ﴾ أنه من باب الإمالة لإمالة، قال:ولذلك لم يمل ﴿ تَرَآءَتِ ٱلْفِئَتَانِ ﴾ لما لم يكن فيها ما يسوغ ذلك (٢).

وكأنه نسي ما قاله عن قرب، ومن ذلك أيضًا إمالة بعض رؤوس الآي التي لاماها واو نحو ﴿ سَجَىٰ ﴾ و﴿تلا﴾ و﴿ ٱلضُّحَىٰ ﴾ فإنه من باب إمالة لإمالة، ولكن الإمالة لإمالة فيما كان من كلمة واحدة أقرب منه فيما كان من كلمتين كرؤس الآي، وقوله: أو عن كسرة، أي: عن واو مكسورة، وإلا فالألف لا يتصور انقلابها عن كسرة، ولم يأت ذلك للقراء إلا في حرف واحد وهو ﴿خافوا﴾ كما سيأتي(٣) عند من أماله، وألفه عن واو مكسورة، وفهم من ذلك أن الباقين لم يميلوا الهمزة ولا النون.

وتحصّل منه: أن خلفاً، والكسائي يميلان الهمزة والنون في السورتين، وأن السوسي يميل الألف خاصة في السورتين بخلاف عنه(٤)، وأن أبا بكر يميل الألف في الاسراء خاصة، وأن الباقين يفتحوهما في السورتين بلا خلاف .

قوله: (نأى) يجوز أن يكون مبتدأً على حذف مضاف، أي: إمالة (نأى شرع يمن) أو إضجاع نأى شرع يمن، وأن يكون مفعول فعل مقدر، و(شرع) فاعله على

---

(١) إبراز المعاني: (٢/١٠٩) .

(٢) انظر إبراز المعاني: (٢/١٠٥) .

(٣) انظر ص(١٦٥) من هذه الرسالة.

(٤) تقدم: ص(١٠٩): أن الصحيح المقروء به عن السوسي هو الفتح، انظر الفتح الرحماني شرح كنز المعاني بتحرير حرز الأماني: (١٣٠) .

حذف مضاف، أي: أمال ﴿نَئَا﴾ أي ألفه ذو شرع .

قوله: (باختلاف) يجوز أن يكون صفة لـ(شرع)، أو لـ(يمن) وأن يكون حالاً من (شرع) أو من (يمن) عند من يجوِّزها [1] من النكرة من غير مسوغ، أي: ملتبساً باختلاف [2].

قوله: (وشعبة) فاعل فعل مضمر، و(في الاسرا) متعلق به أيضاً، أي: وأمال شعبة لئلا يتوهم اختصاصه دونهم .

قوله: (والنون) يقرأ برفع النون على أنها مبتدأ بتقدير مضاف، أي: وإمالة النون من ﴿نَئَا﴾ (ضوءِ / سناً) أي: ذات ضوء، والضوء، والسنا[3]: مترادفان، وإنما [٢٢٤/أ] جازت الإضافة لأن "السنا" أخص من "الضوء".

وأشار بقوله: "كجلمود صخر"[4] إلى قول امريء القيس[5]:

مكر مفر مقبل مدبر معاً .:. كجلمود صخر حطه السيل من علِ

وبقوله: [. . . .][6] ويقرأ بالنصب على إضمار فعل رافع لـ(ضوء) على حذف

---

(١) هكذا في الأصل، وفي (م) و (ت): ''يجيزها'' .

(٢) قال أبو حيان: ''الغالب في ذي الحال أن تكون معرفة، وقد ذكر سيبويه الحال من النكرة كثيراً قياساً وإن لم تكن بمنزلة الاتباع في القوة، والقياس قول يونس والخليل'' . ارتشاف الضرب: (١٥٧٧/٣). وانظر الكتاب: (١١٢/٢)، والتسهيل: (٣٣١/٢)، والمساعد: (١٧/٢) .

(٣) "السنا" مقصور: ضوء البرق، والسنا- أيضاً- حد منتهى ضوء البرق .

وقال أبو زيد: فإنما يكون "السنا" بالليل دون النهار، وربما كان في غير سحاب . انظر الصحاح للجوهري: (٣٥٥/٦)، ولسان العرب لابن منظور: (٣٠٣/١٤)، كلاهما مادة (سنا).

(٤) كذا في جميع النسخ، ويبدو أن هناك سقطاً،ولعل الشارح يريد أن قول الناظم"ضوء سناً"على غرار قول امريء القيس "كجلمود صخر"، والله أعلم.

(٥) سبقت ترجمته. انظر ص(٣٠) من هذه الرسالة. والبيت من معلقته المشهورة. انظر شرح القصائد العشر: (٥٦) .

(٦) هنا في الأصل سقط، ولم أهتد إليه في (م) و (ت) .

مضاف[1]، أي: وأمال النون ذو ضوء، أي: ذو علم لأن العلم ضياء ونور .

قوله: (تلا) جملة فعلية بمعنى تبع، وهي في محل رفع خبراً ثانياً للنون، أي: تبع ما قبله في الإمالة، بمعنى أنه ليس بأصل في الإمالة، بل تابع لإمالة ما بعده كما تقدم .

ويجوز أن تكون الجملة صفةً لـ(ضوء) بمعنى: أنه تبع ضوء سناً آخر، يشير بذلك إلى تتابعه وترادفه، ويجوز أن تكون الجملة لا محل لها من الإعراب لاستئنافها[2]، وذلك أنه أشار إلى تعليل القراءة وأن إضجاع النون تبع إضجاع ما بعده، وفاعله مضمر عائد، إما على النون إن كانت مبتدأً، وعلى ذلك المضاف المقدر إن كانت النون مفعولاً به، أو على ضوء إن كان (تلا) صفةً له، ورمز للكسائي بالرمز لراوييه لما اتفق له، وهذا كما رمز لابن عامر بـ(له ملا) ونحو ذلك[3]، وإن كان الرمز للشيخ وحده [أخص][4].

٣١٣- إِنَاهُ لَهُ شَافٍ وَقُلْ أَوْكِلَاهُمَا .:. شَفَا وَلِكَسْرٍ أَوْ لِيَاءٍ تَمَيَّلا

أخبر عمن رمز له باللام والشين المعجمة من (له شاف) وهم: هشام والأخوان، أنهم أمالوا ألف ﴿إِنَىٰهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾[5] أي: نضجه وقربه[6]. ثم أخبر عمن رمز له بالشين من (شفا) وهما الأخوان أنهما أمالا الألف من ﴿كِلَاهُمَا﴾ في قوله تعالى: ﴿أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾[7] وعلل إمالة "كِلا" إما بكون

(١) ذكر شعلة الوجهين -الرفع والنصب- وعلل وجه النصب على أنه مفعول تلا. انظر شرح شعلة: (١٨٥) .

(٢) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٣٧) .

(٣) كقوله: ...... وفي الفرقان زاكيه هللا البيت رقم (٤٩٢) من سورة البقرة .

وقوله: ...... وبوادي النمل باليا سناً تلا البيت رقم (٣٨٥) من باب الوقف على مرسوم الخط.

(٤) ما بين معكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت) و (م) .

(٥) الأحزاب آية (٥٣) .

(٦) انظر معاني القرآن للنحاس: (٥/٣٧١)، تفسير ابن كثير: (٣/٤٨٥).

(٧) الإسراء آية (٢٣) .

الألف عن ياء، أو لأجل كسرة الكاف[1]، كما أشار بقوله: (ولكسر أو لياء تميلا) وسيأتي بيان ذلك .

والوجه في إمالة ﴿إِنَىٰهُ﴾: أن ألفه عن ياء[2]، يقال أنَى يأنِي إنىً، بمعنى آنَ يَئِينُ، أي: حان يحين، وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال[3]:

ألما يئن لي أن تقضَّى عمايتي .:. وأعرض عن ليلى بلى قد أنى ليا

أي ألما يقرب لي، بلى قد قرب. وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾[4] فهذا من آن يئين[5]. والمعنى غير منتظرين قرب نضجه وإدراكه. لقصة نزلت الآية بسببها[6]. فالأخوان في إمالته على أصلهما، وإنما ذكر ذلك لموافقة هشام لهما في ذلك فإنه خارج بإمالته عن أصله قصد بذلك اتباع الأثر[7]. والوجه في إمالة "كلا" أحد أمرين:

---

(١) انظر شرح شعلة: (١٨٥) .

(٢) انظر فتح الوصيد: (٢/٤٣٨) .

(٣) البيت بلا نسبة في تاج العروس "أين"، ولسان العرب "أين" .

ونسبه في الصحاح:إلى ابن السكيت باختلاف يسير، حيث فيه:

ألما يئن لي أن تجلى عمايتي .:. وأقصر عن ليلى بلى قد أنى ليا

الصحاح"أين": (٥/٤٨٦). وانظر إعراب القرآن المجيد للهمداني: (٤/٤٩) . والشاهد هو: جمع الشاعر بين "يئن" و "أنى" .

(٤) الحديد آية (١٦) .

(٥) انظر الصحاح للجوهري: (٥/٤٨٦) "أين" ؛ ولسان العرب "أين" .

(٦) اختلف أهل العلم في سبب نزول هذه الآية، فقال بعضهم: نزلت في قوم طعموا عند رسول الله ﷺ في وليمة زينب بنت جحش، ثم جلسوا يتحدثون في منزل رسول الله ﷺ، وبرسول الله ﷺ إلى أهله حاجة، فمنعه الحياء من أمرهم بالخروج من منزله .

وقال آخرون: كان ذلك في بيت أم سلمة. تفسير الطبري: (١٠/٣٢٣-٣٢٥).

(٧) انظر شرح ملا علي القاري على الشاطبية: (١١٩) .

إما كسر الكاف[1]، ولا يتصور أن تمال الألف لكسرة سابقة إلا مفصولة من الألف بحرف، أو أكثر، بشرط مذكور، لتعذر إيلاء الألف / عن الفتحة، وإنما علل هذا القائل الإمالة بذلك لاعتقاده أن ألف كلا عن واو[2]، واستدل على كونها عن واو بأنها قلبت تاءً في "كلتا" [3].

قال[4]: والتاء إنما تقلب من الواو غالباً نحو: تخمة، وتُكَأَة، وتولج، وتوراة، وتراث[5]، من الوخامة [6]، والولوج[7]، والوكاء[8]، ووري الزند[9]، وورث،

---

(١) انظر الكشف: (١٧٣/١)، وشرح المفصّل: (٥٤/١) .

(٢) مذهب البصريين أنه "كِلا" اسم مفرد، ألفه منقلبة عن واو، وفيه معنى التأنيث، وذهب الجرمي منهم إلى أن تاءه زائدة، وألفه مبدلة من واو .

وذهب الكوفيون إلى أن ألفه للتثنية، وأنها منقلبة عن ياء واستدلوا على ذلك بإمالتها.

انظر الصحاح للجوهري: (٤٨٨/٦)، ولسان العرب: (٢٢٧/١٥) كلاهما مادة (كلا).

وانظر شرح الهداية: (١١٠/١)، ودليل الحيران: (١٦٨) .

(٣) هذا استدلال البصريين. انظر شرح المفصَّل: (٥٤/١) .

(٤) قال سيبويه: وربما أبدلوا التاء مكان الواو، في نحو ما ذكرت لك إذا كانت أولاً مضمومة ؛ لأن التاء من حروف الزيادة والبدل، كما أن الهمزة كذلك. وليس إبدال التاء في هذا بمطرد فمن ذلك قولهم: تراث، وإنما هي من ورث .... ومن ذلك التخمة لأنها من الوخامة، والتكأة لأنها من توكأت. الكتاب: (٣٣٢/٤) . وانظر المقتضب للمبرد: (١٤٦/٣)، وشرح المفصّل: (٥٤/١).

(٥) انظر الكشف: (١٨٣/١) .

(٦) رجل وخِم بكسر الخاء- أي: ثقيل بيّن الوخامة والوخومة. والاسم "تُخَمَة" بالتحريك. الصحاح: (٤٤٥/٥).

(٧) الولوج: من ولج يلج ولوجاً ولجة، أي دخل، قال سيبويه: إنما جاء مصدره ولوجاً وهو من مصادر غير المتعدي على معنى ولجت فيه. الصحاح: (٥١٤/١) ولج .

(٨) يقال: رجل تكأة مثالُ همزة: كثير الاتكاء. والتكأة ما يتكأ عليه، واتكأ على الشيء فهو متكئ. الصحاح: (١٢٤/١) "وكأ". وانظر لسان العرب مادة "وكأ" .

(٩) ورَي الزند- بالفتح -يري وريا إذا أخرجت ناره. وفيه لغة أخرى: ورِيَ الزند يرى بالكسر فيهما. =

وقلبها عن ياء قليل جداً[1] نحو: اتسر من اليسر، فالحمل على الباب الأغلب أولى[2]، فلما كانت ألفها عن واو أميلت، أعتقد أن إمالتها للكسرة [3].

الأمر الثاني: أن الألف منقلبة عن ياء [4].

قال سيبويه: "لو سميتَ بـ"كِلا" وثنيتَ لقلبتَ الألفَ ياءً ؛ لأنه قد سمع فيها الإمالة[5]. قلت: [فقد بنى][6] سيبويه تثنيتها بالياء على إمالتها؛ لأنه لم يظهر له قلبها عن الياء بدليل آخر عن الإمالة، ويجوز أن يكون ظهر له غيره، وإنما ذكر الإمالة لشهرتها.

وقد اعتُرض على التعليل الأول بأن الإمالة في الألف المنقلبة عن الواو لأجل الكسرة شاذّ، بشهادة سيبويه فإنه نص على ذلك[7].

وأجيب بأنه قد أميل نحو ﴿ٱلدَّارِ﴾[8] و﴿ٱلنَّارِ﴾[9] و﴿ٱلْغَارِ﴾[10] لأجل الكسرة

الصحاح: (٦/٥٥١)، ولسان العرب "وري" ؛ وتاج العروس "وري" . وانظر إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (١/٤١٦) .

(١) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٣٨) .

(٢) قال ابن يعيش: والأمثل أن تكون منقلبة عن واو؛ لأنها قد أبدلت تاءً في "كلتا"، وإبدال التاء من الواو، وأضعف إبدالها من الياء، والعمل إنما هو على الأكثر. شرح المفصّل: (١/٥٤) .

(٣) انظر فتح الوصيد: (٢/٤٣٩) .

(٤) وهو قول الكوفيين كما تقدم. انظر ص(١١٣-١١٤) .

(٥) لم أجده في الكتاب. وانظر شرح المفصّل: (١/٥٤) .

(٦) بين معكوفتين غير واضحة في الأصل، والمثبت من (م) و (ت)،.

(٧) انظر الكتاب: (٤/١٢٨)، وفتح الوصيد: (٢/٤٣٩) .

(٨) من مواضعها: الأنعام آية (١٣٥) .

(٩) من مواضعها: البقرة آية (٣٩) .

(١٠) التوبة آية (٤٠) .

مع [كون][(1)] الألف عن واو. وقد فرق بعضهم بين ﴿كِلَاهُمَا﴾ وبين ما ذكر من ﴿ٱلدَّارِ﴾ وما بعدها[(2)] بأن ﴿كِلَاهُمَا﴾ يلزم حالة واحدة فيلزم الإمالة لمن أخذ بها والكلم المذكورة تنتقل إلى الفتح والضم فتزول الإمالة فيعلم أنها إنما كانت لأجل الكسرة فلا يقع لبس بخلاف كون ﴿كِلَاهُمَا﴾، كذا ذكره أبو عبدالله[(3)] وفيه نظر، فإن النحويين نصوا على تجويز إمالة عماد لأجل الكسرة[(4)]، مع أن آخره يتغير من كسر إلى فتح إلى ضم.

ولم يذكر الناظم حكم "كلتا".

واعلم: أن "كلتا" إذا وقف عليها الأخوان من قوله تعالى ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾[(5)].

قال أبو عبدالله: "فالوجه أن يوقف لهما بالإمالة؛ لأن الصحيح أن ألفها للتأنيث، ومن مذهبهما[(6)] إمالة ألف التأنيث" [(7)]. انتهى. وفي هذا نظر؛ لأن "كلتا" عند الكوفيين ألفها للتثنية، وهذان القارئان من كبار الكوفة، فيكون الوجه عدم الإمالة لهما لأن ألف التثنية لا تمال.

قال مكي: "إن جعلت ألف "كلتا" للتثنية على مذهب الكوفيين وقفت بالفتح لأن ألف التثنية لاتمال إذ لا أصل لها في الياء، وإن جعلتها للتأنيث على مذهب البصريين وقفت بالإمالة لأنها عندهم "فِعْلَى" كـ"ذِكْرَى"" [(8)]. انتهى.

---

(1) ما بين معكوفتين سقطت من الأصل و (ت)، والمثبت من (م).

(2) أي: من كلمتي "النار"، و"الغار".

(3) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٣٨)، وكذلك قال السخاوي. انظر فتح الوصيد: (٢/٤٤٠).

(4) انظر الكتاب: (٤/١٢٣).

(5) الكهف آية (٣٣).

(6) أي من مذهب حمزة والكسائي.

(7) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٣٨).

(8) الكشف: (١/٢٠٢)، وفي الأصل وإن قدرت ألف "كلتا" ألف تأنيث على مذهب البصريين وقفت =

قلت: كيف يجوز أن يوقف لقوم كوفيين باعتبار مذهب غيرهم؟ هـــذا مـــا لا نظير له، والقارىء إنما يقرأ للأخوين وهما من الكوفيين القراء ومن الكوفيين النحـــاة، لا سيما الكسائي فإنه من رؤساء الفريقين[1] فكيف يمال له باعتبار مذهب / البصريين [٢٢٥/أ] ؟ ويؤيد ما ذكرته ما حكاه المهدوي عن أبي الطيب بن غلبون أن فتحـــه في الوقـــف إجماعٌ أخذاً بمذهب الكوفيين، لكنه قال: "والقول الأول أقيس وأحسن"[٢]، يعـــني قول البصريين أن ألفها للتأنيث .

وقال أبو عمرو الداني في كتاب الإمالة: "تجوز إمالته مشبعة وغير مشـــبعة في مذهب من تقدم، وعامة القراء وأهل الأداء على القول الأول يعني عدم الإمالـــة"[٣]. انتهى.

= بالإمالة لأنها عندهم "فعلى" "كذكرى" قال: والتاء بدل من واو وأصلها "كلوا" .

وقال ابن الأنباري: "وأنا أقول: من أبطل إمالة "كلتا" قال: ألفها ألف تثنية كألف "غلاما" "وذوا"، وواحد "كلتا": كلت وألف التثنية لا تعرف إمالتها. ومن وقف على "كلتا" بالإمالة قال: (كلتـــا) اسم واحد عبّر عن التثنية، وهو بمنـــزلة شعرى وذكرى" . إيضاح الوقف والابتداء: (٤٣٥/١).

(١) يقصد فريق القراء و فريق النحاة من الكوفيين.

(٢) انظر شرح المهدوي: (١/١٠٠-١١١) .

(٣) انظر الموضح: (٧٠٩-٧١٠). وممن نصَّ على إمالتها، أبو العز القلانسي (ت٥٢١هـــ). في إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي له: (٤١٦)، وابن الباذش (ت٥٤٠هـــ). في الإقناع: (٣٥١/١).

وممن نص على الفتح: أبو عبدالله بن سفيان المقرئ القيرواني (ت٤١٥)، في الهادي (٢٣٠/١). قال: وأما (إلى، وعلى، وحتى، ولدى، وكلتا) فلا خلاف في فتحهن، وأما ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ في الوقـــف على ﴿كِلْتَا﴾ ...... والذي يوجبه القياس على مذهب حمزة والكسائي في ﴿كِلَاهُمَا﴾ إمالتـــه، والذي يوجبه قياس مذهب أبي عمرو على مذهب البصريين النحويين أن يكون بين اللفظين و لم أجد أحداً ذكره عن القراء ولا رأيته مسطوراً .

وقال ابن شريح الأندلسي: وأما ألف ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ ففتحها في الوقف إجماعاً. الكافي: (٢٧٨).

وقال المحقق ابن الجزري: والوجهان جيدان ولكني إلى الفتح أجنح. النشر: (٧٩/٢) .

وقال الصفاقسي: الفتح فيها أشهر وأرجح عند أهل الأداء. غيث النفع: (٢٨٠) .

قلت: وإنما كانوا على عدم الإمالة لما ذكرت لك من أن الإمالة إنما هي للأخوين، والأخوان كوفيان، والكوفيون يرون ألفها للتثنية[(1)]، وهي مسألة خلاف، حققتها في غير هذا التصنيف [(2)].

فإن قيل: إنما ذكر الناظم ﴿ إِنَىٰهُ ﴾ لأن غير الأخوين قد وافقهما على إمالته فلم ذكر كلاهما لهما ولم يشاركهما في إمالته غيرُهما حتى يسوغ له ذكره لهما مع أنه داخل في الضابط المذكور ؟

فالجواب: إنما ذكره للتنبيه على علة إمالته والخلاف فيها [(3)].

قال أبو شامة: "وإنما احتاج الناظم إلى ذكر الإمالة في "كِلا" خوفاً من عدم دخولها في قاعدة ذوات الياء -على قولنا أنها من ذوات الواو- ولم يرسم بالياء فنص عليهما، وإلا فلم يوافق حمزةَ والكسائيَّ على إمالتها غيرُهما، ولم يذكر من قوله: "رمَى

---

(1) لا يلزم الجمع بين اتباع الرواية والأثر، وبين اتباع المذهب -النحوي- عند من يستند إلى نظر يثق به، بل تجب مخالفة المذهب عندئذٍ واتباعُ الرواية إذ القراءة سنة متبعة. انظر الإقناع لابن الباذش: (351/1).

قال الإمام الشاطبي رحمه الله:

وما لقياس في القراءة مدخل .:. فدونك ما فيه الرضا متكفلا البيت رقم (354)

(2) انظر الدر المصون: (339/7)، وعمدة الحفاظ باب (ك ل و). وانظر التذييل والتكميل لأبي حيان: (254/1) .

(3) قال الجعبري: وإنما ذكرها لعدم اندراجها في الضوابط عند قوم، ولم يتعرض لها في التيسير لاندراجها فيها عند الأخيرين. شرح الجعبري: (237/1) . مخطوط

صحبة"[1] إلى هنا إلا المواضع التي وافقهما على الإمالة فيها غيرهما مما لو تركه لاندرج فيما سبق .

وأما راء ﴿ تَرَٰٓءَا ﴾ فلا اندراج له فيما تقدم فنص عليها لحمزة وحده" [2].

وقال أيضاً: "وأما ﴿ كِلَاهُمَا ﴾ في سبحان فوجه إمالته: كسرة الكاف إن قلنا أن الألف منقلبة عن واو، ولا يضر حجز اللام بينهما كما أمالت العرب نحو: "عمادا"[3]، وإن قلنا ألفه عن ياء فظاهر[4]، فلهذا قال (ولكسرٍ أو لياء تميَّلا) وقياس هذا أن تمال إذا وقف عليها من قوله تعالى ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ﴾ ولأنها على وزن فعلى عند قوم"[5].

قلت: قوله: "وقياس هذا" إلى آخره، أي: سواء عللنا إمالة "كلا" بالكسر أو تكون الألف عن ياء أميلت "كلتا"، وهذا الذي ذكره فيه نظر لا يخفى بالنسبة إلى التعليل بقلبها عن ياء، وذلك أن ألف "كلتا" ليست عن ياء ألبتة عند أحد؛ لأن الكوفيين يزعمون أنها للتثنية، والبصريون يزعمون أنها ألف تأنيث، وأن التاء قبلها بدل من الواو التي تقلب ألفُ "كِلا" عنها[6]، أما إذا علل بالكسر فظاهر، ولا يضر الفصل بين الكسرة والألف بحرفين؛ لأن أحدهما ساكن[7]، وقد نصوا على إمالة "شملال"[8].

---

(١) البيت رقم (٣٠٩) من باب الفتح والإمالة وبين اللفظين .

(٢) إبراز المعاني: (٢/١١١) .

(٣) انظر الكتاب: (٤/١٢٣)، والمساعد: (٤/٢٩٣) .

(٤) أي: فظاهر أن سبب الإمالة هو أن ألفها عن ياء .

(٥) إبراز المعاني: (٢/١١٠-١١١) .

(٦) انظر الإقناع: (١/٣٥٠-٣٥١)، والإنصاف: (١/٣٩٢) .

(٧) انظر شرح المفصّل: (٩/٥٦-٥٧) .

(٨) انظر الكتاب: (٤/١١٧)، وشرح المفصّل: (٩/٥٥)، وفتح الوصيد: (٢/٤٣٩) .

وقوله: ولأنها على وزن فعلى عند قوم لا ينفعه؛ لأن الذي يميل لا يعتقد ذلك لكونه كوفياً، اللهم إلا أن يدعي أن هذين الشخصين[1] بخصوصهما وإن كانا من الكوفيين / يعتقدان أن ألف "كلا" و"كلتا" ليست للتثنية، فيحتاج إلى نقل في ذلك ولا أظنه يجده . [٢٢٥/ب]

قوله:(إناه) مبتدأ على حذف مضاف، أي: إضجاع إناه، و(له) خبره، و(شاف) فاعل بذلك الجار الواقع خبراً، والتقدير: إضجاع إناه له دليل شاف، أي: يشفي لصحته من رواه، ويجوز أن يكون له خبراً إما مقدماً، و(شاف) مبتدأ مؤخر، أو الجملة خبر الأول، أي: له دليل شاف، والأول أحسن ؛ لأن الأخبار الأصل فيها الإفراد[2].
قوله: (أو كِلاهما) مبتدأ، و(أو) من نفس التلاوة على حذف مضاف، أي: وإضجاع ألف (أو كِلاهما) شفى، فشفى خبر المبتدأ أو مفعوله محذوف، أي: شفا من قرأ به وداواه كما حذف مفعول شاف .

قوله: (ولكسر) متعلق بـ(تميل)، وفاعل "تميل" ضمير "كلا" وحده، أي: تميّل "كِلا" إما للكسر، وإما لكونه عن ياء أشار إلى المذهبين في ألف "كِلا"، وألف "تميّلا" للإطلاق .

٣١٤- وَذُوالرَّاءِ وَرْشٌ بَيْنَ بَيْنَ وَفِي أَرَا كَهُمْ وَذَوَاتِ الْيَا لَهُ الْخُلْفُ جُمِّلا

أخبر عن ورش أنه أمال ما كان من ذوات الراء بين بين[3]، ويعني بقوله: (وذو الراء) ما كانت الألف فيه متطرفة بعد راء نحو: ﴿ ٱلْقُرَىٰ ﴾ و﴿ نَرَىٰ ﴾ و﴿ ذِكْرَىٰ ﴾ و﴿ بُشْرَىٰ ﴾، وضابطه ما عناه بقوله: (وما بعد راء شاع حكماً)[4] وهو الذي وافق

(١) يقصد حمزة والكسائي .

(٢) انظر شرح الشافية الكافية: (١/٣٣٤)، وارتشاف الضرب: (٣/١١١٠) .

(٣) انظر الكشف:(١/١٧٨)، والتيسير: (٤١)، وقرة العين لابن القاصح: (٧٩)، والإضاءة: (١١٤) .

(٤) من البيت (٣١١) باب الفتح والإمالة وبين اللفظين .

فيه أبو عمرو الأخوان[١]، فأماله معهما، وقد تقدم شرحه[٢]، وأراد أن يبين مذهب ورش عن نافع في الإمالة .

واعلم: أن ورشاً لم يمل شيئاً من القرآن إمالة -محضة إنما أمال بين بين- إلا حرفاً واحداً، فإنه أماله إمالة محضة، وهو: "ها" من "طه" كما سيأتي ذلك مبيناً إن شاء الله تعالى [٣].

وقد أورد على إطلاق الناظم ذو الراء لفظ ﴿ تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ ﴾ فإنه يصدق عليه أنه ذو الراء ومع ذلك فليس فيه إمالة لورش البتة؛ لأن ألفه ليست بطرف .

قال أبو شامة: ولا يدخل في ذلك ما بعد راء ﴿ تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ ﴾ فإنها ليست متطرفة، ولكنها واردة على إطلاقه، فإنه لم يقيد الألف بالمتطرفة، كما لم يقيدها في أول الباب بالتطرف [٤].

واعلم[٥]: أن كثيراً من الناس يغلط في تحقيق هذه الإمالة، أعني: إمالة بين بين، فيجعل الفرق بين إمالة بين بين، وبين الإمالة المحضة رفع الصوت بالحرف الممال، وخفضه [٦].

قال أبو شامة: "وَصِفَةُ إمالةِ بينَ بينَ: أن تكون بين لفظي الفتح والإمالة المحضة كما تقول في همزة بين بين أنها: بين الهمزة وبين حرف المد، فلا هي همزة، ولا

---

(١) "الأخوان" هكذا في جميع النسخ بالألف، ولعلها على لغة من يلزم المثنى الألف . انظر شرح ابن عقيل: (٦٠/١). والأشهر "الأخوين" بالياء على المفعولية .

(٢) انظر ص(١٠٦) من هذه الرسالة.

(٣) عند شرحه لقول الناظم رحمه الله في أول سورة يونس:

وإضجاع را كل الفواتح ذكره .:. ....إلى أن قال

وها رضىً حلواً وتحت جنىً حلا البيتان رقم (٧٣٨-٧٣٩).

(٤) إبراز المعاني: (١١٣/٢) .

(٥) وهذا تنبيه أدائي هام في كيفية النطق بالإمالة بين بين، لايتنبه لمثله إلا حذاق المقرئين.

(٦) أي رفعه بالممال محضاً، وخفضه بالممال بين بين كما سيتضح ذلك من قول أبي شامة .

حرف مد، فكذا هنا، لا هي فتح، ولا هي إمالة .

قال[1]: وأكثر الناس ممن سمعنا قراءهم أو بلغنا عنهم يلفظون بها على لفظ الإمالة المحضة، ويجعلون الفرق بين المحضة وبين بين رفع / الصوت بالمحضة وخفضه [٢٢٦/أ] بين بين، قال: وهذا خطأ ظاهر، فلا أثر لرفع الصوت وخفضه في ذلك ما دامت الحقيقة واحدة، وإنما الغرض تمييز المحضة من حقيقة بين بين وهو ما ذكرناه، فلفظ الصوت بين بين يظهر على صورة اللفظ بترقيق الراءات، وقد أطلق العلماء ترقيق الراءات لفظ "بين بين"، فدل على ما ذكرناه، وإن كان الأمر في إيضاحه لا يحتاج إلى شاهد .

قال صاحب التيسير[2]: "واعلم أن ورشاً كان يميل فتحة الراء قليلاً بين اللفظين".[3] وقال في باب الإمالة: "وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين"[4]، فعبر في البابين بعبارة واحدة، فدل على اتحاد الحقيقة فيهما، وكذا ذكر في باب الإمالة هو وأبو الطيب بن غلبون[5]، قال[6]: ومعنى قولهم: بين اللفظين، وبين بين: واحد؛ و"اللفظان" هما: الفتح والإمالة، أي: بين هذا وبين هذا، وهو معنى قول مكي: "وهو صوت بين صوتين"[7].

قلت: هذه العبارة من مكي رحمه الله هي التي أوقعت بعض الناس في الغلط في فرقه بين: المحضة، وبين بين برفع الصوت وخفضه؛ لأنه فهم من قوله: "صوت بين صوتين"، أي: صوت لا عالٍ مرتفع ولا واهٍ منخفض .

---

(١) أي: أبو شامة .

(٢) ما زال النقل من الإبراز .

(٣) التيسير: (٤٦) باب الراءات .

(٤) انظر التيسير: (٤٣) .

(٥) انظر الاستكمال: (١٠٣) .

(٦) أي: أبو شامة .

(٧) إبراز المعاني: (٢/١١٢). هذا، ولم أجد قول مكي في الكشف المطبوع بتحقيق د/ محيي الدين رمضان، وقد ذكر د/ عبدالفتاح شلبي أنه في الكشف (٨٠) مخطوطة دار الكتب المصرية، ". انظر الإمالة في القراءات واللهجات العربية: (٤٩).

وحكى بن مهران[1] عن خلفٍ قال: سمعت الفراء النحوي يحـي بـن زيـاد [يقول:][2] أفرط عاصم في الفتح[3] وأفرط حمزة في الكسر[4].

قال[5]:والأحب إليَّ أن تكون القراءة بين الفتحة والكسرة[6]، مثل قراءة أبي عمـرو رحمه الله تعالى، وإنما يترك ذلك من يتركه لما لا يقدر عليه لأنه أمر صعـب شـديد، قال[7]: قلت: صدق، ولصعوبته غلب على ألسنة الناس جعله الإمالة المحضة وفرقـوا بينهما برفع الصوت وخفضه، وهو خطأ وأسهل ما يظهر فيه إمالةُ بين بين في "الـراء" وهو في ﴿ عِمۡرَٰنَ ﴾ أشد بياناً، فافهم ذلك وابْنِ عليه " [8]. انتهى.

وقد قدمت أول الباب تفسير إمالة بين اللفظين[9]، وإنما أعدته هنا مبالغـة في الإيضاح، ويظهر لما تطاول العهد به عرفاً، وتقدم أيضاً كيفية اللفظ بذلك، وتقـدم أصل قولنا "بين بين" في باب تخفيف الهمز[10]، وهو عائد ههنا .

ثم أخبر الناظم أن عن ورش في قوله تعالى: ﴿ وَلَوۡ أَرَىٰكَهُمۡ كَثِيرٗا ﴾[11] خلافـاً

(١) وهو الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، شيخ الإسلام، ولد سنة (٢٩٥هـ) سمـع الحديث من كبار أئمة عصره كابن خزيمة وأبي العباس بن السراج، وتلا الحروف على أئمة عصـره كأبي بكر النقاش، وأبي الحسن بن الأخرم، قرأ عليه مهدي بن طراره شـيخ الهـذلي، وأبونصـر السمرقندي، وغيرهما، صنف الغاية، والمبسوط، توفي بنيسابور سنة(٣٨١هـ) انظر طبقـات القـراء: (٤٣٨/١)، وغاية النهاية: (٤٩/١) .

(٢) ما بين معكوفتين ليست في جميع النسخ، والمثبت من الإبراز (١١٢/٢) .

(٣) أي: عدم الإمالة .

(٤) أي: الإمالة الكبرى .

(٥) أي: أبو شامـة .

(٦) أي: الإمالة الصغرى، أو التقليل .

(٧) ما زال الكلام منقولاً عن أبي شامة .

(٨) إبراز المعاني: (١١٢/٢) بتصرف يسير .

(٩) انظر ص (٣) من هذه الرسالة.

(١٠) انظر باب وقف حمزة وهشام على الهمز، من كتاب العقد النضيد: (٩٧٠/٢) .

(١١) الأنفال آية (٤٣) .

منهم من نقل عنه فيه الفتح[1]، ومنهم من نقل عنه بين بين[2]، وكذلك له الخلاف أيضاً في ذوات الياء، منهم من نقل عنه الفتح[3]، ومنهم من نقل عنه بين بين[4]، ومراده بذوات الياء: ما ليس قبل ألفه راء، فإنه متى كان بعد راء كان مُمَالاً له بلا خلاف لما شمله قوله: (وذو الراء ورش......) [5].

واعلم: أنه ليس مراد الناظم بـ"ذوات الياء" ما كانت الألفات فيهن منقلبة عن ياء فقط، بل / مراده: ذلك، وما رسم بالياء مطلقاً، وإن كان من ذوات الواو، مما [٢٢٦/ب]
أماله الأخوان معاً[6]، أو انفرد به الكسائي عن حمزة[7]، أو انفرد به الدوري عن أبي

---

(١) وبها قرأ الداني على أبي الفتح، انظر الموضح: (٥٣٢) وهو الذي رواه أبو طاهر إسماعيل بن خلف كما في العنوان: (١٠٠).

وقال ابن القاصح: ولم يقرأ ورش مما فيه راء بوجهين إلاّ ﴿أَرَىٰكَهُمْ﴾ لا غير، قرة العين: (١١٦)، وانظر الكشف: (١/١٨٦) وكذلك ابن البارزي كما في الفريدة البارزية: (٢٠٧)

(٢) ممن نقل عنه بين بين: أبو الطيب بن غلبون. انظر الاستكمال: (٤٦٨)، وابنه أبو الحسن بن غلبون. كما في التذكرة: (١/١٩٩)،

وقال الداني: وكذلك أقرأني ابن خاقان وابن غلبون وهو القياس، الموضح: (٥٣٤)،

وقال ابن شريح: وقد قرأت له ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ﴾ بالفتح أيضاً، وبين اللفظين أشهر عنه. الكافي: (١/٢٦٦).

وقال ابن الجزري: والوجهان صحيحان عن الأزرق، النشر: (٢/٤٢).

(٣) ممن أخذ بالفتح فيها ابن غلبون. انظر التذكرة: (١/١٩٩)، وتحبير التيسير: (٢٤١).

(٤) ممن قرأ ذلك الداني. انظر التيسير: (٤١). وقال: وهو الذي يؤخذ به رواية وتلاوة. جامع البيان: (٣/٧٦٢)، وراجع تحبير التيسير: (٢٤١).

(٥) قال ابن الجزري: وهذا الذي لا يوجد نص بخلافه عنه. تحبير التيسير: (٢٤١).

(٦) وذلك نحو: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾.

(٧) أي انفرد الكسائي بإمالة بعض الكلمات دون حمزة. وذلك نحو: ﴿رُءْيَىَ﴾ المضاف لياء المتكلم، و﴿مَرْضَاتِى﴾.

الحارث[1]، أو وافق غير الأخوين في إمالة شئ من ذلك[2]، وذلك نحــو: ﴿ رَمَىٰ ﴾[3] و﴿ أَعْمَىٰ ﴾[4] و﴿ إِنَىٰهُ ﴾[5] و﴿ نَـَٔا ﴾[6] ودخل أيضاً ما فيه ألف التأنيث من فعلــى، وفعالى كيفما تحركت الفاء[7]، وكذلك ﴿ أَنَّىٰ ﴾ و﴿ مَتَىٰ ﴾ و﴿ عَسَى ﴾ و﴿ بَلَىٰ ﴾ وكـل ثلاثي زائد كــــ﴿ أَزْكَىٰ ﴾ و﴿ يُدْعَىٰٓ ﴾، وكذلــك ﴿خَطَايَا﴾ و﴿ مُّزْجَىٰةٍ ﴾ و﴿ تُقَىٰةً ﴾ و﴿ حَقَّ تُقَاتِهِۦ ﴾ و﴿ ٱلرُّءْيَا ﴾ كيفمـــا أتى، و﴿ مَحْيَاىَ ﴾ و﴿ مَثْوَاىَ ﴾ و﴿ هُدَاىَ ﴾ وقد نص على ذلك كله صاحب التيسير مفرقاً في أبوابه [8].

---

(١) أي انفرد الدوري بإمالة بعض الكلمات دون أبي الحارث وذلك نحو: ﴿ رُءْيَاكَ ﴾ المضاف للكـاف، و﴿ مَثْوَاىَ ﴾ المضاف للياء .

(٢) كأبي عمرو، وشعبة، وهشام، وورش. انظر إرشاد المريد: (٩٨) .

(٣) شارك الأخوين في إمالتها: شعبة. قال الشاطبي: رمى صحبة . . . . البيت رقم (٣٠٩)

(٤) شارك الأخوين في إمالتها: شعبة في الموضع الثاني، وشعبة وأبو عمرو في الموضع الأول. قال الشاطبي في (أعمى) الموضع الثاني:

رمى صحبة أعمى في الاسراء ثانيا .:. سوى وسدى في الوقف عنهم تسبَّلا

وقال في ﴿ أَعْمَىٰ ﴾ الموضع الأول:

. . . .:. وأعمى في الاسرا حكم صحبة أولا البيتان: (٣٠٩-٣١٠).

(٥) شارك الأخوين في إمالتها: هشام. قال الشاطبي:

إناه له شاف البيت رقم (٣١٣).

(٦) شارك الأخوين في إمالتها: شعبة في موضع الإسراء. قال الشاطبي:

نأى شرع يمن باختلاف وشعبة .:. في الاسرا وهم والنون ضوء سناً تلا

البيت رقم (٣١٢) .

(٧) أي: مثلثة الفاء، بالكسر، والفتح، والضم .

(٨) الكلام من إبراز المعاني بتصرف يسير. انظر الإبراز: (٢/١١٣-١١٤) .

قلت: وظاهر ما تقدم من قول الناظم أن يمال لورش ﴿كِلَاهُمَا﴾ و﴿مَرْضَاتِ﴾ و﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ إلا أن أبا شامة قال: "كشفتُ الأبوابَ التي فيها ذوات الواو مما جازت إمالته لحمزة والكسائي، أو الكسائي وحده، فوجدته[1] لم يذكر لورش بين بين في ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ ولا ﴿مَرْضَاتِ﴾ ولا ﴿كِلَاهُمَا﴾.

قال: وأما ﴿دَحَنهَآ﴾ و﴿تَلَنهَا﴾ و﴿طَحَنهَا﴾ فساقها في فعل المعتل اللام، نحو: ﴿أَبَىٰ﴾ و﴿سَعَىٰ﴾ و﴿قَضَىٰ﴾ و﴿سَجَىٰ﴾ وقال في آخره: وقرأ نافع الباب كله على نحو ما تقدم من الاختلاف عنه في ذوات الياء[2]، وأقرأني ابن غلبون لورش بفتح جميع الباب إلا ما وقع رأسَ آيةِ سورةٍ أواخرُ آيِها على ياء، وليس بعد الياءِ كناية مؤنث، فإنه بين اللفظين" [3].

قال أبو شامة: "فخرج من مذهب ابن غلبون أن ورشاً يميل ﴿سَجَىٰ﴾ في سورة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾[4]؛ لأنه رأس آية، وليس في آخره هاء، ولا يميل ﴿دَحَنهَآ﴾[5] و﴿تَلَنهَا﴾[6] و﴿طَحَنهَا﴾[7] ويميل الجميع على الرواية الأولى، وسيوضح ذلك أيضاً في البيت الآتي، وأما ما كُسِرَ أوله، أو ضُمَّ من ذوات الواو، وهو الذي اتفق حمزة والكسائي على إمالته، وهو ﴿ضُحَنهَا﴾[8] و﴿ٱلضُّحَىٰ﴾[9] و﴿ٱلْقُوَىٰ﴾[10]

---

(١) أي الإمام الداني.

(٢) انظر الموضح حيث قال: ونافع من الطرق المذكورة عنه على مذهبه في بنات الياء. (٤٥٤).

(٣) انظر إبراز المعاني: (٢/١١٤).

(٤) الآية (٢).

(٥) النازعات آية (٣٠).

(٦) الشمس آية (٢).

(٧) الشمس آية (٦).

(٨) الشمس آية (١).

(٩) الضحى آية (١).

(١٠) النجم آية (٥).

و﴿ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾[1] ففيه نظر، فإن الداني جمع في باب واحد من كتاب الإمالة ذكر الأسماء المقصورة في القرآن سواءً انفتح أولها نحو: ﴿ ٱلْهُدَىٰ ﴾ و﴿ فَتَنهَا ﴾، أو انكسر نحو ﴿ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ و﴿ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾، أو انضم نحو: ﴿ ٱلْهُدَىٰ ﴾ و﴿ ٱلضُّحَىٰ ﴾ و﴿ ٱلْقُوَىٰ ﴾[2].

وقال في آخره: وقرأ نافع جميع ذلك على ما تقدم من الاختلاف عنه في باب فعلى، وأقرأني ابن غلبون لورش ما كان من ذلك فيه راء، أو وقع رأس آية ولم يتصل بها ضمير مؤنث بين اللفظين وما عدا ذلك بالفتح الخالص "[3].

قال أبو شامة: "قلت: فحصل لنا من ظاهر مجموع ذلك أن رؤوس الآي مما لا هاء فيه تمال بلا خلاف، كـ﴿ ٱلضُّحَىٰ ﴾، و﴿ ٱلْقُرَىٰ ﴾، وما فيه الهاء من رؤس الآي، كالذي لا هاء فيه من غير رؤس الآي ففيهما الوجهان كـ﴿ ضُحَنهَا ﴾ و﴿ تَلَنهَا ﴾ و﴿ جَلَّنهَا ﴾/ و﴿ بَنَنهَا ﴾، واستخراج ذلك من كتاب التيسير مشكل، فإنه[4] ذكر ذوات الياء ثم قال: "وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين، إلا ما كان من ذلك في سورةٍ أواخرُ آيِها على هاء، فإنه أخلص الفتح فيه، على خلاف بين أهل الأداء في ذلك، هذا ما لم يكن في ذلك راء يعني فإنه يميله بلا خلاف بين بين"[5]، نحو: ذكراها كما يميل ﴿ ذِكْرَىٰ ﴾ في غير رؤس الآي، وهو داخل في قوله: (وذو الراء ورش بين بين) ثم ذكر صاحب التيسير ما تفرد الكسائي بإمالته وفيه أربع كلماتٍ من ذوات الواو: ﴿ سَجَىٰ ﴾ و﴿ دَحَنهَآ ﴾ و﴿ تَلَنهَا ﴾ و﴿ طَحَنهَا ﴾ وفيه ﴿ مَرْضَاتِ ﴾ وذكر في الفصل بعينه ما اتفقا عليه من إمالة ﴿ ٱلضُّحَىٰ ﴾، و﴿ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾، و﴿ كِلَاهُمَا ﴾. [٢٢٧/أ]

---

(١) من مواضعها: البقرة آية (٢٧٥).

(٢) انظر الموضح: (٣٩٥)، باب ما ورد في كتاب الله تعالى من الأسماء المقصورة التي تكون في النصب والخفض والرفع بلفظ واحد.

(٣) إبراز المعاني: (٢/١١٤-١١٥). وانظر الموضح: (٤٠١).

(٤) أي: الداني.

(٥) التيسير: (٤١) بتصرف يسير.

ثم قال: وقد تقدم مذهب ورش في ذوات الياء[1].

وهذه العبارة تحتمل معنيين:

أحدهما: أنه يريد أنه فعل في هذا الفصل ما فعله في ذوات الياء فيلزم من ذلك أنه يميل: ﴿مَرْضَاتِ﴾ و﴿كِلَاهُمَا﴾ كما يميل ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ و﴿سَجَىٰ﴾ و﴿دَحَىٰهَآ﴾ ولم أره في كتاب الإمالة ذكر لورش إمالة فيهما .

والثاني: أنه يريد أنه أمال من هذا الفصل، ما كان من ذوات الياء -كما تقدم[2]- فيلزم من ذلك أنه لا يميل ذوات الواو في رؤوس الآي، ولا الربا، وقد ذكرنا عبارته من كتاب الإمالة [3]، وهي تقتضي إمالة ذلك .

ثم ذكر صاحب التيسير ما انفرد الدوري بإمالته، ثم قال: "وفتح الباقون ذلك كله إلا قوله ﷻ ﴿رُءْيَاكَ﴾ فإن أبا عمرو وورشاً يقرآنه بين بين على أصلهما"[4]، ولم يستثن ﴿مَثْوَايَ﴾ ولا ﴿مَحْيَايَ﴾ ولا ﴿هُدَايَ﴾ وهي ممالة لورش بين بين؛ لأنها من ذوات الياء فاعمل على ما ذكره في كتاب الإمالة فإنه بيَّن فيه مذهب ورش في كل فصل، وباب، وحرف .

وأما ﴿ٱلْعُلْيَا﴾ ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ فممالان لأنهما من باب "فُعْلى" إلا أنهما من ذوات الواو، ولم يرسمهما بالياء، فلا يمكن إدخالهما في ذوات الياء فإنهما ليسا من ذوات الياء أصلاً، ولا رسماً، وإنما هما منها إلحاقاً، فإن ألفهما ألف تأنيث ترجع ياءً في التثنية والجمع .

---

(١) انظر التيسير: (٤١-٤٢) .

(٢) انظر ص(١٢١) من هذه الرسالة.

(٣) انظر ص(١٢٨) من هذه الرسالة.

(٤) التيسير: (٤٢)، ويقصد بأصلهما أي: أصل ورش وهو تقليل ذوات الياء، وأصل أبي عمرو وهو تقليل ما كان على وزن "فعلى" مثلثة الفاء .

قال[1]: فهذا البيت والذي بعده من مشكلات القصيد، واستخراج مذهب ورش فيهما صعب، لا سيما إذا أريد ضبط مواضع الوفاق والخلاف، وقد تحيلنا في إدخال كثير مما أماله في قوله: (ذوات الياء) باعتبار الأصل، والرسم، والإلحاق، وأما كل ما أماله من ذوات الواو فهو رأس آية، وفي إمالته نظر لورش، على ما دل عليه كلام الداني في كتاب الإمالة، ولكنه نص في كتاب "إيجاز البيان"[2] على أن جميع ما كان من [ذوات][3] / الواو في الأسماء والأفعال نحو ﴿ٱلصَّفَا﴾ و﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ و﴿عَصَاىَ﴾ و﴿سَنَا بَرْقِهِۦ﴾ و﴿شَفَا حُفْرَةٍ﴾ و ﴿مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ و﴿خَلَا﴾ و﴿دَعَا﴾ و﴿عَفَا﴾ و﴿بَدَا﴾ و﴿عَلَا﴾ و﴿دَنَا﴾ و﴿مَا زَكَىٰ﴾ فورش يخلص الفتح في جميعه[4] إلا ما وقع في آخر آية نحو ﴿ٱلضُّحَىٰ﴾ و﴿سَجَىٰ﴾ وكذا ﴿وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ عند الوقف[5]. انتهى. [٢٢٧/ب]

---

(١) مازال الكلام منقولاً من الإبراز .

(٢) واسمه الكامل "الإيجاز والبيان في أصول قراءة ابن عبدالرحمن" للإمام الداني والموجود منه قطعة صغيرة تقع في (١٦) لوحة تتحدث عن عد الآي وأجزاء القرآن وعدد سوره وحروفه وخموسه وأعشاره على عدد أهل المدينة، وأصله في المكتبة الوطنية بباريس وتوجد منه صورة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ولدي مصورته .

(٣) ما بين معكوفتين مطموس في الأصل، والمثبت من (ت) .

(٤) انظر الإيضاح للأندرابي: (ل/١٢٥)، وقد ضبط العلاّمة المتولي الكلمات الواويَّة التي لا إمالة فيها لأحد بقوله:

عصا شفا إن الصفا وأبا أحد .:. سنا ما زكى منكم خلا وعلا ورد

عفا ونجا قل مع بدا ودنا دعا .:. جميعاً بواو لا تمال لدى أحد

ولئلا يتوهم دخول ﴿ٱلْأَقْصَا﴾ و﴿أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾ و﴿طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ في المرسومة بالألف- من الكلمات التي لا تمال- قال:

لما طغا الأقصا وأقصا بالألف .:. رسماً ومن يمل مميلاً عنه قف

انظر إرشاد المريد: (٩٤) .

(٥) إبراز المعاني: (٢/١١٦-١١٧) بتصرف يسير .

هذا ما يتعلق بالنقل في قوله: (وذوات الياء) .

وقال أبو عبدالله: "وأما ذوات الياء اللاتي ليس قبل ألفاهن راء، فإن ابن غلبون يأخذ في جميعها بالفتح[1]، وغيره يأخذ بالإمالة اليسيرة، وعليه الأكابر من أصحاب ورش المصريين، وجميع أصحابه البغداديين والشاميين[2].

قال الحافظ أبو عمرو: "وهو الذي يؤخذ عنهم رواية وتلاوة" [3].

ثم قال[4]: فإن قيل: ما تصنع في قوله ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ أنقرؤه له بين اللفظين على هذا الوجه، أم بالفتح ؟

قلت: وقوع الاختلاف في ألفه يقتضي احتمال الوجهين، غير أنَّ الحافظ أبا عمرو ذكر في كتاب الإمالة أن الكسائي وحمزة قرآه بالإمالة وأن ذلك جاء عنهما نصاً وأداءً[5]. ثم قال وقرأه الباقون بالفتح فدخل في الباقين ورش وغيره". انتهى[6].

وهذا الذي ذكره أبو عبدالله هو المشهور، وقد تقدم أنه يلزمه إمالتهما مما ذكره أبو شامة عن صاحب التيسير والله أعلم .

وأما ﴿أَرَىٰكَهُمْ﴾ فإن المصريين من أصحاب ورش رووا فيه الفتح وألحقه ابن غلبون بنظائره فأماله بين بين [7].

---

(١) انظر التذكرة: (١/١٩٩) .

(٢) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٣٩) .

(٣) جامع البيان: (٣/٧٦٢) .

(٤) أي: أبو عبدالله .

(٥) الموضح: (٣١٦)، وذكر أنها رسمت في بعض المصاحف بألف، وفي بعضها بغير ألف، ولم ترسم بالياء.

(٦) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٣٩) .

(٧) من كلام أبي عبدالله. انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٣٩). وانظر الاستكمال: (٤٦٨) .

والوجه في إمالة ورش في هذا النوع وهو ما كان بعد رائه ألف متطرفة بلا خلاف. دون ما ليس قبل ألفه راء فإن فيه خلافاً كما تقدم من أن العرب تراعي ذوات الراء في الإمالة ما لم تراع غيره وقد حكى الكسائي عنهم أن لهم في إمالة ذوات الراء غرضاً ليس لهم في غيرها [1].

والوجه له في إمالة بين بين دون الإمالة الكبرى: أن الغرض يحصل بإمالة بين بين دون المحضة مع أنها أخف لفظاً وأسهل نطقاً [2].

والوجه في الخلاف في ﴿أَرَىٰكَهُمْ﴾: النظر إلى اللفظ تارة، وإلى الأصل أخرى[3]، فإن نظر إلى الأصل صدق عليه أنها ألف متطرفة عن ياء بعد راء فيمال لذلك بين بين على أصله، وإن نظر إلى اللفظ صدق على الألف أنها بعدت عن الطرف [....][4] ما اتصل بالفعل من الضميرين وهذا بخلاف ﴿فَأَرَىٰهُ ٱلْءَايَةَ﴾[5] و﴿ٱلَّذِى يَرَىٰكَ﴾[6] فإن ألفها لم تبعد عن الطرف إذ المتصل بالفعل ضمير واحد، و ﴿أَرَىٰكَهُمْ﴾ اتصل به ضميران أحدهما ضمير جمع فلذلك اعتبر معهما بعد الألف من الطرف، وأيضاً فإن مثل ذلك عند القراء يُعدُّ كلمة واحدة /، وقد تقدم [٢٢٨/أ]

---

(١) سبق تخريجه. انظر (١٠٧) من هذه الرسالة .

وقال السخاوي: وعلته الجمع بين اللغتين، وحجته النقل واتباع الأثر. فتح الوصيد: (٢/٤٤٠).

وانظر شرح شعلة: (١٨٦) .

(٢) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٤٠) .

(٣) قال أبو شامة: وأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا﴾، فعن ورش فيه وجهان: الفتح، وبين بين، ...... لبعد الألف عن الطرف، ولكثرة الحروف المتصلة بها بعدها. إبراز المعاني: (٢/١١٣).

وقال أبو عبدالله: والحجة ... بُعْد ألفه من الطرف، بوقوع ضميرين متصلين بعده، والحجة لترك استثنائه حمله على نظائره نحو: ﴿أَرَىٰكُمْ﴾ و﴿أَدْرَىٰكُم﴾ .

(٤) ما بين معكوفتين غير واضح في جميع النسخ.

(٥) النازعات آية (٢٠) .

(٦) الشعراء آية (٢١٨) .

ذلك[في نحو][1] ﴿مَّنَسِكَكُمْ﴾[2] و﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾[3] فكأن الألف صارت حشواً في كلمة واحدة،[4] وهذه كلها أمور تحسينية، وإلا فالاعتماد في الحقيقة على صحة الرواية.

قوله: (وذوا الراء) مبتدأ، و(ورش) خبره، على حذف مضاف تقديره: وذو الراء ممال ورش، ويجوز أن يكون "ورش" فاعل فعل مضمر، تقديره: قرأه ورش ممالاً، أو أماله ورش، والجملة خبر المبتدأ .

قوله: (بين بين) متعلق بذلك المقدر من المضاف المحذوف، أو الفعل الرافع لورش، وقد تقدم توجيه قولك (بين بين) بفتحهما، وأن الأصل بين كذا وكذا[5].

قوله: (أراكهم) و(له) متعلقان بمضمر؛ لأن التقدير: جُمِّل الخلفُ أعني لورش في ﴿أَرَىٰكَهُمْ﴾ وفي (ذوات الياء) علقهما أبو عبدالله بـ"جمّل" بعد أن جعل (الخلف) مبتدأ، و(جمِّل) خبره[6]. وهذا فاسد على أصول البصريين، لما عرفت غير مرة من أنه لا يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل، والعامل هنا لا يجوز تقديمه فكذا معموله[7]، ويجوز أن يكون على رأي من يتسع في الظرف[8]، وعديله أن يعلقها بـ(الخلف)،

---

(١) مابين معكوفتين زيادة مني يقتضيها السياق .

(٢) البقرة آية (٢٠٠) .

(٣) المدثر آية (٤٢)

(٤) انظر العقد النضيد: (٢/٤١١) . وقد تقدّمت هاتان الكلمتان في باب الإدغام الكبير عند قول الناظم:

ففي كلمة عنه مناسككم وما .:. سلككم وباقي الباب ليس معوّلا

(٥) انظر العقد النضيد: (٣/٩٧٠) .

(٦) انظر اللآلىء الفريدة: (٢/٣٤٠) .وقد أعرب شعلة: "الخلف" مبتدأ، و"له" خبره، و"في أراكهم" ظرف، "وذوات" عطف، و"جملا" حال من المبتدأ. شرح شعلة: (١٨٦).

(٧) انظر شرح المفصّل: (٧/١١٣) .

(٨) انظر التذييل والتكميل: (٤/١٨١)، وشرح التسهيل: (١/٣٥٦) .

أي: الخلف له في هذين الشيئين جمّل، وإنما قلت: "عند من يتسع"؛ لأن المصدر لا يتقدم ما في حيزه عليه[1]، ومعنى "جمّل": جمع والتشديد للمبالغة[2]، والمعنى: جمع، وأضيفت إلى ما اختلف عليه عنه، ويجوز أن "جمّل" من الجمال وهو الحسن، أي حسن وزين الخلف لورش في هذين الشيئين[3]، والألف في "جملاً" الظاهر أنه للإطلاق، وأن الضمير من جمل يعود على الخلف، وجوز أبو شامة أن تكون للتثنية، قال: "لأن معنى الخلف: وجهان فكأنه قال: وجهان جمّلاً، كما قال ذلك في باب المد والقصر"[4] انتهى.

وفيه نظر، لاستلزامه جواز الزوج أو الشفع، فأما لدلالته على اثنين بل أولى؛ لأن هذين موضوعان للتثنية .

ثم ذكر نوعاً آخر يمال لورش فقال:

٣١٥- وَلَكِنْ رُءوسُ الآيِ قَدْ قَلَّ فَتْحُهَا .:. لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيهِ فَاحْضُرْ مُكَمَّلا

أي: لكن رؤوس الآي التي تقدم ذكرها في الإحدى عشرة سورة يميلها إمالة يسيرة بلا خلاف عنه في ذلك سواءً كانت من ذوات الياء أم من ذوات الواو .

وقوله: (قد قل فتحها) أي: أميلت إمالة قليلة، يعني: بين بين، وقد كثر تعبيره بذلك عن إمالة بين بين، قال هنا[5]: "وورش جميع الباب كان مقللا"، وقال:

---

(١) انظر شرح المفصل: (٦/٦٧) .

(٢) قال الجوهري: الجُمَّل: حبل السفينة الذي يقال له القَلْسُ، وهو حبال مجموعه. الصحاح: (٤/٤٦٢). وانظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٤٠) .

(٣) كذا في: شرح شعلة: (١٨٦)، وشرح ملا علي القاري: (١١٩) .

(٤) إبراز المعاني: (١/٣٣٩)، ويشير بقوله"باب المد والقصر"إلى قول الإمام الشاطبي:

وإن تسكن اليا بين فتح وهمزة .:. بكلمة أو واو فوجهان جملا البيت رقم (١٧٩).

(٥) أي في باب الفتح والإمالة وبين اللفظين .

"والتقليل جادل فيصلا"[1]، وقال: "وعن عثمان في الكلّ قللا"[2]، وقال في آل عمران: "وقلل في جود"[3]، وليس مراد الناظم قطعاً ما فهمه بعضهم[4] من أن مراده بقوله: (قد قل فتحها) أنها فتحت قليلاً، أي: قل من رواه/ عنه فيكون له فيها [٢٢٨/ب] خلاف، والقليل الفتح، فيظهر منه أن الكثير إمالتها؛ لأن أحداً لم ينقل عن ورش في ذلك خلافاً، كما لم ينقله عنه في ذوات الراء، وقد نص أبو عمرو الداني على ذلك في كتاب الإيجاز له، ثم استثنى رؤس الآي المذكورة ما كان متصلاً بـ"ها" التي هي ضمير المؤنث.

قال الشيخ علم الدين[5]: "وذلك ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

ما لا خلاف عنه في إمالته، نحو: ﴿ذِكۡرَىٰهَآ﴾، وذلك داخل في قوله وذوا الراء ورش بين بين .

وما لا خلاف عنه في فتحه، وذلك نحو: ﴿ضُحَىٰهَا﴾ وشبهه من ذوات الواو .

وما فيه الوجهان، وهو: ما كان من ذوات الياء" [6].

---

(١) وتتمة البيت: وإضجاع ذي راءين حج رواته .:. كالأبرار والتقليل جادل فيصلا
البيت رقم (٣٢٦) في باب الفتح والإمالة .

(٢) البيت رقم (٦٤٧) من سورة الأنعام. والبيت بكماله:
بخلف وخلف فيهما مع مضمر .:. مصيب وعن عثمان في الكل قللا

(٣) البيت رقم (٥٤٦) وتتمة البيت:
وإضجاعك التوراة ما رد حسنه .:. وقلل في جود وبالخلف بللا

(٤) ممن فهم هذا الفهم العلاّمة الشيخ اليمني حيث قال: قل فتحها بأن فتحها قليل، وتقليلها كثير. ذكر ذلك الشيخ علي محمد الصباغ في مختصر بلوغ الأمنية في حاشية سراج القارئ: ص(١٠٨)، ولم أجد من فهم هذا الفهم من الشراح قبل المؤلف. والله أعلم .

(٥) فتح الوصيد: (٢/٤٤٢) .

(٦) انظر جامع البيان: (٣/٧٦٢) .

قال أبو شامة: "وعندي أنه سوَّى بين جميع ما فيه الهاء سواء كانت ألفه عن ياء أو عن واو، فيكون في الجميع الوجهان .

قال: وقد تقدم ما دل على ذلك من كلام الداني في كتاب الإمالة، وقال أيضاً في الكتاب المذكور: "اختلف الرواة وأهل الأداء عن ورش في الفواصل إذا كن على كناية مؤنث نحو آي: ﴿ وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ﴾ وبعض آي والنازعات فأقرأني ذلك أبو الحسن[1] عن قراءته بإخلاص الفتح، وكذلك رواه عن ورش أحمد بن صالح[2]، وأقرأنيه أبو القاسم[3]، وأبو الفتح[4] عن قراءهما بإمالة بين بين،وذلك قياس رواية

---

(١) هو طاهر بن عبدالمنعم، أبو الحسن بن غلبون الحلبي، نزيل مصر، من كبار المقرئين في عصره بالديار المصرية، ثقة ضابط حجة محرر، مؤلف التذكرة، أخذ عن والده أبي الطيب صاحب الاستكمال، وروى عنه الحافظ الداني، وأبو الفضل الرازي وغيرهما، توفي سنة (٣٩٩هـ). انظر تذكرة الحفاظ: (٢١٩/٣)، وغاية النهاية: (٣٣٩/١) .

(٢) هو أحمد بن صالح، أبو جعفر المصري، الحافظ المقرئ، أخذ القراءة عن ورش وقالون وغيرهما، وسمع عن سفيان بن عيينة وغيره، روى عنه القراءة الحسن بن أبي مهران وغيره، وثقه البخاري وغيره، توفي سنة (٢٤٨هـ). انظر تاريخ بغداد: (١٩٥/٤)، وطبقات القراء: (٢١٣/١)، وشجرة النور الزكية: (٦٧/١) .

(٣) هو خلف بن إبراهيم بن خاقان، أبو القاسم المصري الخاقاني، الأستاذ الضابط، أحد الحذاق في قراءة ورش وغيرها، قرأ على أحمد بن أسامة التجيبي، وغيره، وقرأ عليه الإمام الداني وقال عنه: سمعته يقول: كتبت العلم ثلاثين سنة، ذهب بصره ثم عاد إليه، توفي سنة (٤٠٢هـ). انظر طبقات القراء: (٤٦١/١)، وغاية النهاية (٢٧١/١) .

(٤) هو فارس بن أحمد بن موسى، أبو الفتح الحمصي المقري، الضرير، نزيل مصر، الضابط الثقة. قرأ على أبي أحمد السامري، وروى الحروف عن أحمد بن محمد بن جابر، وأخذ عنه ولده عبدالباقي والحافظ أبو عمرو الداني، وقال: لم ألق مثله في حفظه وضبطه. توفي (٤٠١هـ). انظر طبقات القراء: (٥٧٣/٢)، وغاية النهاية: (٥/٢) .

أبي الأزهر[(١)]، وأبي يعقوب[(٢)]، وداود[(٣)] عن ورش" [(٤)].

قلت: قد فهم أبو عبدالله ما فهمه الشيخ علم الدين، ولعله أخذه منه، فإنه قال: ثم استثنى ما وقع فيه بعد الألف هاء مؤنث فقال: "غيرما ها فيه" يعني فإنه لا يعطى حكم آي السور المذكورة، وإنما يعطي حكم ما سواها، وحكم ما سواها: أن يفتح ما كان من ذوات الواو قولاً واحداً: نحو: ﴿عَفَا﴾ و﴿شَفَا﴾، ويقرأ بين اللفظين ما كان من ذوات الياء وقبل ألفه راء قولاً واحداً نحو:: ﴿يَرَى﴾ و﴿ذِكْرَى﴾، ويقرأ بالوجهين ما كان من ذوات الياء وليس قبل ألفه راء[(٥)] نحو:

---

(١) هو عبدالصمد بن عبدالرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة، أبو الأزهر العتقي المصري، صاحب الإمام مالك، متصدر ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن ورش، حدث عن أبيه وعن ابن عيينة، روى عنه بكر بن سهل الدمياطي وغيره، توفي سنة (٢٣١هـ) . انظر غاية النهاية: (٣٨٩/١)، وحسن المحاضرة: (٤٨٦/١).

(٢) هو يوسف بن عمرو بن يسار الأزرق، أبو يعقوب المدني ثم المصري، ثقة محقق ضابط، أخذ القراءة عن ورش، وعن سقلاب، وروى عنه إسماعيل بن عبدالله النحاس، وأبو بكر عبدالله بن مالك وغيرهما، توفي حدود (٢٤٠هـ). انظر طبقات القراء: (٢٠٩/١)، وغاية النهاية: (٤٠٢/٢).

(٣) هو داود بن أبي طيبة، هارون بن يزيد، أبو سليمان المصري، النحوي، ماهر محقق، قرأ على ورش، وهو من جلة أصحابه، وعلى عليٍّ بن كيسة، صاحب سُليم، وروى عنه ابنه عبدالرحمن ومواس بن سهل، وحبيب بن إسحاق القرشي، وعبيد بن محمد البزار، توفي سنة (٢٢٣هـ). انظر طبقات القراء: (٢١١/١)، وغاية النهاية (٢٧٩/١)، وحسن المحاضرة: (٤٨٦/١) .

(٤) إبراز المعاني: (١١٨/٢) .

(٥) يؤخذ بالوجهين المذكورين في كل ما كان من قبيله إلا إذا اجتمع به المد البدل، فعلى قصره ليس له إلا الفتح، وعلى توسطه ليس له إلا التقليل، وعلى طول البدل له الوجهان. وفي ذلك قال الصفاقسي:

وإن نحو موسى جاء مع باب آمنو .:. فوجها كموسى مع طويل به تجري

ويأتي على التقليل فيه توسط .:. ومع فتحه قصر كذا قال من يدري

انظر غيث النفع بحاشية سراج القاري: ص(١٠٨)، وفتح المعطي وغنية المقري للمتولي: ص(١٦)، والإضاءة: ص(١١٢)، ومختصر بلوغ الأمنية: ص(١٠٦) .

﴿ هَوَىٰ ﴾ و﴿ ٱلْهُدَىٰ ﴾ وليس في الآي المذكورة من ذوات الواو إلا ﴿ ضُحَىٰهَا ﴾ و﴿ تَلَىٰهَا ﴾ و﴿ طَحَىٰهَا ﴾ و﴿ دَحَىٰهَآ ﴾ في اللغة الفاشية فيقرأ بالفتح وليس فيها من ذوات الياء ما قبل ألفه راء إلا ﴿ ذِكْرَىٰهَآ ﴾ فيقرأ بين بين وما عدا ذلك فجميعه من ذوات الياء وليس قبل ألفه راء وذلك نحو ﴿ بَنَىٰهَا ﴾[1] و﴿ سَوَّىٰهَا ﴾[2] و﴿ مُرْسَىٰهَا ﴾[3] وما أشبه ذلك فيقرأ بالوجهين"[4].

وقال الحافظ أبو عمرو في تيسيره: "قرأ ورش جميع ذلك بين بين"[5]، يعني رؤس الآي .

ثم قال: "إلا ما كان من ذلك في سورةٍ أواخرُ آيها على هاء [بعدها][6] ألف فإنه أخلص الفتح على خلاف بين أهل الأداء في ذلك، هذا ما لم يك فيه راء وهذا الذي / لا يوجد عنه نص بالخلاف عنه" [7]. [٢٢٩/أ]

وقوله: "على خلاف بين أهل الأداء في ذلك" يعني أن منهم من فتح ذوات الياء، وذوات الواو، ومنهم من قرأ ذوات الياء بين بين، وفتح ذوات الواو، ويدل على صحة هذا التأويل ما ذكر في غير التيسير، قال: قرأت على أبي الفتح الضرير ذلك كله بين بين، يعني ﴿ بَنَىٰهَا ﴾ و﴿ سَوَّىٰهَا ﴾ و﴿ مُرْسَىٰهَا ﴾ كسائر رؤوس الآي التي لم تتصل بآخرها هاء كناية طرداً لمذهب ورش في ذوات الياء، قال: وقرأت ذلك على

(١) سورة الشمس: (٥) .

(٢) سورة الشمس: (٧) .

(٣) سورة النازعات: (٣١) .

(٤) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٤٠)، وانظر فتح الوصيد: (٢/٤٤٢-٤٤٣) .

(٥) التيسير: ص(٤١) .

(٦) ما بين معكوفتين سقط من جميع النسخ، والمثبت من التيسير: ص(٤١) .

(٧) المرجع السابق، وانظر المفردات السبع: ص(١٧) .

أبي الحسن بالفتح جمعاً بين اللغتين، لفشوهما واستعمال العرب لهما"[1]. وذكر في التيسير في آخر النازعات، والشمس، أن ورشاً قرأ ما كان من أواخر آيهما فيه ها ألف بإخلاص الفتح إلا قوله تعالى: ﴿مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾[2] فاقتصر على ما قرأ به على أبي الحسن اختصاراً[3].

قال أبو شامة: "وقد تلخَّص من مجموع ما تقدم: أن ورشاً يميل بين اللفظين كل ألف بعد راء، ورؤس الآي غير المؤنثة بلا خلاف، وفي المؤنثة الخالية من الراء، وفي كلمة ﴿أَرَىٰكَهُمْ﴾ وفي سائر ذوات الياء[4]، انقلاباً، أو رسماً، أو إلحاقاً، ولا يميل ﴿مَرْضَاتِ﴾ ولا ﴿كِلَا﴾ ولا ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ ولا ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ من مجموع ما تقدم إمالته، وباقي ما تقدم لورش على التفصيل المذكور، ووقع لي في ضبط ذلك بيتان فقلت:

وذو الراء ورش بين بين وفي رؤ ... س الآي سوى اللاتي بها ها تحصّلا
بها وأراكهم وذي اليا خلافهم ... كلا والربا مرضات مشكوةٍ أهملا

قال: فذكر أولاً ما يميله بلا خلاف، ثم ما فيه وجهان، ثم ما امتنعت إمالته"[5].

---

(١) جامع البيان: (٣/٧٦٣). وانظر فتح الوصيد: (٢/٤٤٣).

(٢) سورة النازعات: (٤٣).

(٣) التيسير: ص(١٥١) بتصرف، قال: "وورش يميل ما كان من ذلك ليس فيه هاء وألف بين بين، وما كان فيه هاء وألف بإخلاص الفتح إلا قوله تعالى: ﴿مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾، فإنه قرأ بين بين من أجل الراء". وانظر فتح المعطي وغنية المقري للمتولي: ص(٢٠).

(٤) قد نظم الجعبري مذهب ورش في بيت فقال:

وقلل ورشٌ لآي هاءِ الرا لغيـ ... ـرها بخلف أراكهمُ وها اليا واسجلا

كنز المعاني شرح حرز الأماني: (١/٢٣٩).

(٥) إبراز المعاني: (٢/١١٩-١٢٠).

قلت: وهذا ضابط حسن، إلا أنه هو قد جوز إمالة ذلك أعني: ﴿ كِلَاهُمَا ﴾ و﴿ مَرْضَاتِ ﴾ و﴿ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ لما فهمه من عبارة صاحب التيسير عند قوله: وهذه العبارة تحتمل معنيين إحداهما إلى آخره [١].

والوجه لورشٍ في إمالته رؤوس الآي بلا خلاف عنه: أنَّ منها ما هو ممال له بلا خلاف مما قبل ألفه راء نحو: ﴿ ٱلثَّرَىٰ ﴾[٢] و﴿ أُخْرَىٰ ﴾[٣] و﴿ ٱلْكُبْرَىٰ ﴾[٤] فأمال بقية رؤس الآي قصداً للمشاكلة لتتناسب [٥] رؤوس الآي في ذلك[٦].

وقد يعترضُ على هذا بنحو ما اعترض أبو شامة فيما تقدم: أن الأصل الفتح فلمَ لا تُرِكَتِ الإمالةُ لتناسب ما لا إمالة فيه فتحصل المشاكلة مع مراعاة الأصل، وتقدم جواب ذلك عند قوله:

ومما أمالاه أواخر آي مـــا .:. بطـه وآي النجم كي تتعدلا [٧]

أو هما عائدان هنا وهذا الذي ذكرته من الفرق بين روس الآي وغيرها أولى مما ذكره أبو عبدالله، فإنه قال:

"والوجْهُ / لورش في استيعاب رؤس الآي اللاتي ليس بعد ألفاهن هاء مؤنث [٢٢٩/ب]
بالتقليل طلب التناسب في الآي، والتشاكل بالجري على طريقٍ، واحد مع رجوع

(١) إبراز المعاني: (٢/١١٥).

(٢) سورة طه: (٦).

(٣) سورة الفتح: (٢١).

(٤) سورة النازعات: (٢٠).

(٥) في (م): "ليتناسب"، بالتذكير.

(٦) انظر فتح الوصيد: (٢/٤٤٢)، وشرح شعلة: (١٨٦).

(٧) البيت رقم (٣٠٦)، انظر ص(٨٣-٨٤) من هذه الرسالة، وانظر إبراز المعاني: (٢/١٠١).

ذوات الواو إلى الياء في بعض الأحوال، وقوّى الإمالة في ذلك وقوعُ الألفات طرفاً، والأطرافُ محال التغيير كما تقدم [1].

ووجه كون ما ذكرته أولى: أن فيه طلب المشاكلة، بدليل لازم وهو إمالة ما كان ممالاً له بلا خلاف، وهو ما في آخره راء، فحمل عليه غيره طلباً للتشاكل.

والوجه له فيما كان فيه هاء مؤنث دون ما ليس فيه ذلك من أواخر آي السور المذكورة: أن الألف صارت حشواً لاتصال الضمير بها، ولما صارت حشواً لم يحصل بإمالتها مشاكلة رؤوس الآي، بل المشاكلة حاصلة بضمير المؤنث[2]، فلم يكن حاجة إلى إمالة الألف قبله فصارت الكلمة كغيرها مما ليس برأس آية، فجرى فيها الخلاف، ومن سوّى في الإمالة بين ﴿ضُحَىٰهَا﴾ ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾[3] قصد قوة المشاكلة بالإمالة وضمير المؤنث فتقع المشاكلة وسطاً وطرفاً [4].

قوله: (ولكن رؤوس الآي) "لكن" حرف استدراك لما خُفِّفت بطل عملُها عند الجمهور[5]، ولا يقع بعدها إلا جملة، و(رؤوس) مبتدأ، و(قد قل فتحها) خبره، و(ها) في (فتحها) عائدة على رؤوس و(له) متعلق بـ(قلّ) .

قوله: (غير ما ها فيه) "غير" نصب على الاستثناء؛ لأنه من موجب، وللنحاة

(١) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٤١). وانظر فتح الوصيد: (٢/٤٤٣) .

(٢) قال شعلة: أما إذا كان في آخره هاء الكناية فيصير حينئذٍ الفتح ؛ لأن المشاكلة في نحو: ﴿ضُحَىٰهَا﴾ بالهاء لا بالألف فلم يحتج إلى إمالتها. شرح شعلة: ص(١٨٦-١٨٧) .

(٣) قال السخاوي: والفرق بينهما أي ﴿ضُحَىٰهَا﴾ و﴿ذِكْرَىٰهَآ﴾ ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ وشبهه أن الألف ثَمّ في موضع التغيير وهو الطرف، فلذلك وقع الإجماع عنه على إمالتها بخلاف هذه. فتح الوصيد: (٢/٤٤٣).

(٤) إبراز المعاني: (٢/١١٩) .

(٥) خلافاً للأخفش ويونس، انظر شرح التسهيل: (٢/٣٨)، والتذييل والتكميل: (٥/١٤٦)، ومغني اللبيب: (١/٣٢٢) .

خلاف في نصب "غير" في قولك: قاموا غير زيد، فقيل: نصب على الاستثناء، وقيل: على الحال[1]، والوجهان جائزان هنا، و(ما) موصولة بمعنى الذي، و(ها) مبتدأ و(فيه) خبره، والجملة صلة الموصول، أي إلا الذي لفظ "ها" موجود فيه .

قوله: (ما ها فيه) يريد "ها" ضمير المؤنث التي هي مركبة من الهاء والألف ولم ترد "ها" مؤنث بالمد لوجهين[2]:

أحدهما: أن الهاء بالمد ضمير المذكر لا المؤنث، فلو قيل ذلك لأوهم استثناء نحو ﴿ تَقْوَىٰهُمْ ﴾[3] و﴿ ذِكْرَىٰهُمْ ﴾[4].

والثاني: أنه يلزم الابتداء بنكرة من غير ضرورة؛ لأن قوله ها مبتدأ كما تقدم، فإذا جعلت أصلها غير ما هاء فيه كنت مبتدأً بنكرة، بخلاف ما إذا لفظت بها (ها) فإنها ليست بنكرة، إذ المراد هذا اللفظ المعين كما تقول: "قد" حرف تحقيق، وزاد أبو شامة: أنه يلزم منه قصر الممدود ضرورة[5]. وفيه نظر؛ لأنه تقدم غير مرة أن لك في أسماء حروف التهجي لغتين فيما كان آخره ألف: القصر، والمد[6]، نحو: با تا ثا بالقصر والمد، فالقصر لغة لا ضرورة .

---

(١) على الاستثناء اختيار ابن عصفور، وعلى الحالية عند الفارسي، واختاره ابن مالك. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: (٢/٣٩١)، ومغني اللبيب: (١/١٨٠) .

(٢) انظر إبراز المعاني: (٢/١١٨) .

(٣) سورة محمد: (١٧) .

(٤) سورة محمد: (١٨) .

(٥) إبراز المعاني: (٢/١١٨) .

(٦) انظر العقد النضيد: (١/٣٩٦). وانظر في ذلك: كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ)، باب ما يقصر ويمد والمعنى واحد. حيث قال: وأما ما يمد ويقصر والمعنى واحد فمثل، هجاء الحروف: الباء، والتاء، والثاء، والحاء، والخاء، والراء، والطاء، والظاء، والفاء، والهاء، والياء، إن شئت مددتها، وإن شئت قصرتها. أهـ. كشف المشكل: ص(٥٣٥)، والمخصص لابن سيده، باب ما يمد ويقصر: (٥/١٤) .

قوله: (فاحضر مكمَّلا) يجوز أن يكون مكملاً مفعولاً به، وله معنيان:

أحدهما: أحضر رجلاً مكملاً يفهمك العلم ويقربه إليك فهو مكمل لمن يعلمه[1].

ويجوز أن يكون المعنى: / أحضر أمراً مكمِّلاً للبيان وهو ما أعلمتك به ونَصَحْتُ لك عليه فلا تَغِبْ عنه وأحْضِرْه [2]. [٢٣٠/ب]

ويجوز أن يكون نعت مصدر محذوف، أي: حضوراً مكمِّلاً، أوحالاً، أي: في حال كونك مكملاً نفسك وغيرك بتعليمك له .

هذا كله على كسر الميم .

ولو قرئ بالفتح[3] لجاز بالمعاني المتقدمة، وإنما قال ذلك تنبيهاً على صعوبة مذهب ورش .

٣١٦- وَكَيْفَ أَتَتْ فَعْلَى وَآخِرُ آيِ مَا .:. تَقَدَّمَ لِلْبَصْرِي سِوَى رَا هُمَا اعْتَلا

أخبر أن فعلى كيف أتت أي[4] من فتح فائها، وكسرها، وضمها، نحو: ﴿ سِيمَا ﴾[5] و﴿ نَجْوَىٰ ﴾[6] و﴿ رُءْيَا ﴾[7] وأن آخر آي ما تقدم من السور الإحدى

(١) انظر إبراز المعاني: (٢/١١٩) .

(٢) وقال أبو عبدالله: أحضر بذهنك في حال كونك مكمَّل الصفات بذلك؛ لأن من حضر بغير ذهنه كان كالغائب و لم تكمل صفاته. اللآلئ الفريدة: (٢/٣٤١) .

(٣) أي: (مكمَّلاً) بفتح الميم .

(٤) لفظ " أي" سقط من (م) .

(٥) من قوله تعالى: ﴿ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ﴾ سورة الفتح: (٢٩).

(٦) من مواضعها: سورة المجادلة: (٨) .

(٧) سورة الإسراء: (٦٠) .

عشرة كيف ما أتى أي: سواءٌ كان فيها هاء مؤنث أم لا، يمالان بين بين لأبي عمرو إلا ما كان من النوعين قبل ألفه راء فإنه لا يمال بين بين بل إمالة محضة [١].

فمثال ما كان فيه راء من فعلى مطلقاً ﴿ذِكْرَىٰ﴾[٢] و ﴿أُخْرَىٰ﴾[٣] و﴿أَسْرَىٰ﴾[٤].

ومثال ما كان فيه راء من رؤس الآي نحو: ﴿ٱفْتَرَىٰ﴾[٥] و﴿ٱلثَّرَىٰ﴾[٦].

فإن قيل: من أين يفهم أنه أراد إمالة بين بين هنا ؟

فالجواب: أن عطف هذه الجملة على الجملة المتقدمة من قوله: (وكيف أتت فعلى) يشركهما معهما فيما قيدت به[٧]، هذا هو الأصل، ما لم ترد قرينة تخرجه عن هذا الأصل، فلا يزال في ذكر إمالة بين بين إلى أن يذكر إمالة حمزة[٨]، مثل ما أنه قال: وإدغام باء الجزم[٩]، وعطف عليها مسائل أخر، ولم يذكر الإدغام فحملت عليه

---

(١) انظرالتيسير: (٤٠)، وتلخيص العبارات: (٤٦)، والعنوان: (٦٠) والنشر: (٢/٥٢) وتحبير التيسير: (٢٤٠)، والفتح الرباني للدمنهوري: (٧٦)، وإرشاد المريد: (٩٩) .

(٢) من مواضعها: سورة الأنعام: (٦٩) .

(٣) من مواضعها: سورة البقرة: (٢٨٢) .

(٤) سورة الأنفال: (٦٧) .

(٥) سورة طه: (٦١) .

(٦) سورة طه: (٦).

(٧) قال السخاوي: لأن الكلام معطوف على قوله: (وذو الراء ورش بين بين) . فتح الوصيد: (٢/٤٤٣). وانظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٤٢) .

(٨) وذلك من عند قوله :

وكيف الثلاثي غير زاغت بماضي .:. . . . . الأبيات (٣١٨) من الباب نفسه .

(٩) تتمة البيت: . . . . في الفاء قد رسا .:. حميداً وخير في يتب قاصداً ولا

البيت رقم (٢٧٧) من باب حروف قربت مخارجها .

إلى أن قال: ويس أظهر(١)، وعطف المسائل إلى آخر الباب، وحمل الجميع على الإظهار .

فإن قيل: من أين يفهم أن قوله: (وآخر آي ما تقدم) أي: سواء كان متصلاً بها ضمير مؤنث أم لم يكن متصلاً بها ؟.

قلت: لعطفه على ما صرح فيه بذلك وهو فعلى، كأنه قال: وكيف أتت فعلى ....، وكيف أتى آخر آي ما تقدم .

فإن قيل: من أين يُعلم أن المستثنى وهو ما كان فيه راء من النوعين يمال إمالة محضة؟

فالجواب: أنه مفهوم من قوله: (اعتلا) كأن قائلاً قال له: فما حكم ذلك؟ فقال: (اعتلا) أي: اعتلا في الإمالة لأنها فوق بين بين(٢).

والضمير في (را هما) عائد على النوعين، أعني: فعلى مطلقاً، وآخر آي ما تقدم مطلقاً أيضاً، وهذا أولى من أن تجعله مستفاداً من الحمل على ما تقدم له من قوله: (وما بعد راءٍ شاع حكماً) كما قاله أبو شامة .

لأن أخذ الحكم من شيءٍ منصوصٍ عليه أولى من أخذه حملاً على ما تقدم، وقد قال بعد ذلك ما يناقض هذا، فإنه قال: "والضمير في اعتلا يعود على الراء أي اعتلا / في الإمالة، أو يعود على الإضجاع أي اعتلت الإمالة فيه فكانت محضة"(٣). انتهى. [٢٣٠/ب]

---

(١) وتتمة البيت . . . . . عن فتى حقه بدا .:. ونون وفيه الخلف عن رشهم خلا

البيت رقم (٢٨١) من باب حروف قربت مخارجها .

(٢) انظر إبراز المعاني: (١٢١/٢) .

(٣) إبراز المعاني: (١٢١/٢) .

فهذا يفهم أن الحكم مأخوذ من نفس (اعتلا) لا مما تقدم في قوله: (وما بعد راءٍ).

وقد اختلف أهل العدد في خمسة مواضع من السور الإحدى عشرة أهو رأس آية أم لا؟ فبنى مذهب أبي عمرو عليها:

الأول: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى ﴾ في طه[1]، لم يعدها الكوفي، وعدها البصري، والشامي، والمدنيان، والمكي [2].

الثاني: ﴿ فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ ﴾ في النجم[3]، عدها الشامي وحده [4].

الثالث: ﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴾ في النازعات[5]، لم يعدها المدني وعدها البصري والشامي والكوفي [6].

الرابع: ﴿ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ في الليل[7]، لم يعدها بعض الناس[8].

---

(١) الآية (١٢٣) .

(٢) انظر البيان في عد آي القرآن للداني: ص(١٨٣)، وأقوى العدد للسخاوي ضمن جمال القراء: ص(٥٣٢)، ووجه من عد (هدى) المشاكلة. ووجه من تركه تعلق ما بعده به. المحرر الوجيز في عد آي الكتاب العزيز: ص(١١٢) .

(٣) من الآية (٢٩) .

(٤) انظر أقوى العدد: (٢/٥٤٦)، والقول الوجيز: ص(٣٠٢)، والفرائد الحسان: ص(٦١) .

(٥) آية (٣٧) .

(٦) انظر البيان في عد آي القرآن: ص(٢٦٣)، ومرشد الخلان: ص(١٩٩)، وقال فيه وجه من عد (طغى) المشاكلة، وعد مثله إجماعاً. ووجه تركه عدم تمام الكلام وليس فيه مشبه فاصلة كما في بيان الداني. وانظر المحرر الوجيز: ص(١٨٠) .

(٧) آية (٢٠) .

(٨) قال الإمام الداني: "هي إحدى وعشرون آية في جميع العدد ليس فيها اختلاف" . البيان: ص(٢٧٦)، وقال في مرشد الخلان: ص(٢١٠): "ليس فيها فواصل مختلف فيها بين أئمة العدد". =

قال أبو شامة: "وهو غلط" (1).

الخامس: ﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ﴾ في العلق(2)، عدها [غير](3) الشامي. فإن اعتقد أحد هذه الخمسة رأس آية عند أبي عمرو أميل له، وإلا فلا، وينبغي أن يوقف في ذلك على معرفة اعتقاد أبي عمرو فيها .

وقال أبو عبدالله بعد ذكر خمسة المواضع المتقدمة: "وكل ذلك يُقرأ لأبي عمرو بين اللفظين إلا آية النجم " انتهى(4)، وسبب استثنائه آية النجم أنه لم يعدها رأس آية إلا الشامي، وأبو عمرو البصري فليست عنده برأس آية فلذلك استثناها، وقد نصوا على أن قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ ﴾ في الليل(5) ليس برأس آية، وأما ﴿ أَوْلَىٰ ﴾ من قوله تعالى ﴿ فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ﴾(6) ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ ﴾(7) فقد اختلفوا فيه، فقيل: هو "أفعل"، وقيل: "فَعلى" فلا يمال له على الأول، ويمال له على الثاني(8)، وترجيح أحد القولين

=

وانظر أقوى العدد: (٢/٥٥٧)، والمحرر الوجيز: ص(١٨٩) .

(١) إبراز المعاني: ص(١٢٢)، وكذلك قال السخاوي. انظر فتح الوصيد: ص(٤٣٢) .

(٢) آية (٩) .

(٣) ما بين معكوفتين سقط من جميع النسخ، ولعل الشارح -رحمه الله- تابع في ذلك السخاوي في فتح الوصيد: (٢/٤٣٢)، وأبا شامة في إبراز المعاني: (٢/١٢٢). والصواب ما أثبتُّ، انظر البيان: ص(٢٨٠)، وأقوى العُدد: (٢/٥٥٧)، والقول الوجيز: ص(٣٥١)، والمحرر الوجيز: ص(١٨٩)، ومرشد الخلان: ص(٢١١)، وبشير اليسر: ص(١٨٠). وسيأتي قريباً كلام المصنف عن هذه الآية وأنه يميل إلى ما أثبتُّه .

(٤) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٤٣) .

(٥) الآية (٥) .

(٦) سورة محمد: (٢٠) .

(٧) سورة القيامة: (٣٤) .

(٨) انظر الفريد في إعراب القرآن المجيد: (٤/٥٧٩)، والبيان: (٢/٤٧٨) .

ورجّح الجامع النحوي أنه على أفعل. انظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن =

مذكور في غير هذا الموضوع[1].

وأما ﴿مَّوْلًى﴾ من قوله تعالى ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى﴾[2] فهو مَفْعل لا فَعْلى[3]، فلا إمالة فيه البتة .

وأما ﴿يَحْيَىٰ﴾ اسم النبي، فنقل مكي فيه الخلاف، يعني: أن بعضهم يميله بين اللفظين وهو مذهب الشيخ[4]، وبعضهم يفتحه؛ لأنه يَفْعل لا فَعْلى [5].

فأما ﴿يَحْيَىٰ﴾ من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾[6] ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ﴾[7]فهو يَفْعل ليس إلا، وقد تقدم التنبيه على ذلك [8].

وعلل القراءات: (٢/٣٩٦) .

(١) انظر الدر المصون: (٩/٦٩٨) .

(٢) سورة الدخان: (٤١) .

(٣) انظر المبهج: (١/٢٢٨)، قال الصفاقسي: ﴿مَّوْلًى﴾ مَفعل فلا يميله البصري، وبعض الناس يظنه من باب فعلى فيميله، وليس كذلك، غيث النفع: ص(١٧٣).

(٤) المقصود به: أبو الطيب بن غلبون، صاحب الاستكمال .

(٥) انظر الكشف: (١/١٨٥) بتصرف يسير، قال أبو الطيب: "كل ما جاء في كتاب الله ﷻ من ذكر ﴿يَحْيَىٰ﴾؛ لأنه عند أهل اللغة على وزن "يفعل"، وعند القراء على وزن "فَعلى" حيث وقع". الاستكمال: ص(٣١٤) .

وقال ابن الباذش: "فإن أخذت له -أي لأبي عمرو- بإمالة بين بينْ في ﴿مُوسَىٰ﴾ و﴿يَحْيَىٰ﴾ فعلى أنه أمال ما ليس وزنه "فُعلى، وفَعلى"، وليس من أصل قوله إمالة ما خرج عن الأوزان الثلاثة، ولكن الرواية قوية في إمالتهما، فالفتح أقيس والإمالة آثر. الإقناع (١/٣٠٠) .

فالتقليل هو المنصوص عليه في: السبعة: ص(١٤٥)، والمبسوط: ص(١١٧)، والتذكرة: (١/٢٠٣-٢٠٤)، وغاية الاختصار: (١/٢٨٩)، وتلخيص العبارات: ص(٤٦)، والكافي: (١/٢٦٣)، والنشر: (٢/٥٢)، وغيث النفع: ص(١٧٦) .

(٦) سورة الأعلى: (١٣) .

(٧) سورة الأنفال: (٤٢) .

(٨) انظر ص(٣٧) من هذه الرسالة .

واعلم: أنه قد وقع اختلاف بين كلامي أبي شامة وأبي عبدالله في قوله تعالى ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ﴾ ففي [كلام][1] أبي شامة عدها الشامي[2]، وفي[كلام][3] أبي عبدالله عدها الجميع إلا الشامي[4]، فيجوز أن يكون كل منهما ظفر بنقل، ويجوز أن يكون سقط من أبي شامة لفظ: (الجميع إلا)، ونسبة جواز الغلط بالسقوط إلى كتاب أبي شامة أوجب، دون نسبة الغلط بالزيادة إلى كتاب أبي عبدالله لقول أبي عبدالله فيما تقدم ''وكل ذلك يقرأ بين اللفظين لأبي عمرو إلا آية النجم'' [5]، لما تقدم من أنها عنده رأس آية وفي قول الناظم (را هما) سبب الإمالة إلى الراء، والإمالة في الحقيقة إنما هي للألف وما قبلها تابع لها، وقد تقدم تحقيق ذلك[6] والله أعلم .

والوجه لأبي عمرو / في إمالة "فَعْلَى" كيف أتت بين بين إذا لم يكن قبل ألفها راء: أن ألفها للتأنيث، وألف التأنيث تشبه المنقلبة عن الياء، وأن المؤنث له الكسر[7]، والياء، نحو: "أنتِ تقومين" و"قومي" ففي تقليلهما تقريب مما للمؤنث منها بتقريب الفتحة من الكسرة والألف من الياء كذا ذكره بعضهم[8]. [٢٣١/أ]

واعترض عليه بنحو: ﴿كُسَالَىٰ﴾[9] و﴿فُرَٰدَىٰ﴾[10] مما فيه ألف التأنيث، ولم يقرأه بين بين، لا جرم أن بعضهم زاد في التعليل لذلك كثرة الدور في الأمثلة الثلاثة

---

(١) ما بين معكوفتين زيادة مني يقتضيها السياق .

(٢) انظر إبراز المعاني: (٢/١٢٢) .

(٣) ما بين معكوفتين زيادة مني يقتضيها السياق .

(٤) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٤٣) .

(٥) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٤٣) .

(٦) انظر ص (٩٥) من هذه الرسالة، والموضح: ص(٣٥٥) .

(٧) انظر الموضح: ص(٣٥٥) ..

(٨) انظر شرح الهداية: (١/١٠٥)، والموضح: ص(٣٦٨-٣٦٩).

(٩) النساء: (١٤٢).

(١٠) الأنعام: (٩٤) .

ليخرج بذلك ما عداها[1]، وما ذكره القائل من كثرة دور هذه الأمثلة صحيح، وإن شئت فاعتبره، وذلك أن "فُعلى" بضم الفاء وردت في الكتاب العزيز في مائة وعشرين [موضعاً][2] كذا [عدها][3] بعضهم مع أنه لم يعد منها ﴿ مُوسَىٰ ﴾ و﴿ ٱلدُّنۡيَا ﴾ لكثرة دورهما[4]، و"فَعلى" بفتح الفاء وردت في خمسة وستين موضعاً[5]، و"فِعلى" بكسرها وردت في ثلاثة وثلاثين موضعاً[6].

---

(١) انظر الاستكمال: ص(٣٠٢)، والموضح: ص(٣٤١) .

(٢) ما بين معكوفتين زيادة مني يقتضيها السياق .

(٣) في الأصل "عده"، والمثبت من (م) وهو أنسب .

(٤) انظر الموضح: ص(٣٤١)، إلا أنه عدها مائةً واثنتين وعشرين موضعاً سوى موسى، والدنيا، ولم يدخلهما لكثرة دورهما، وكذا عدها ابن غلبون في الاستكمال: (٣٠٢)، وانظر الاقناع لابن الباذش: (١/٢٩٦) .

ولفظ "موسى" ورد في القرآن مائة وستة وثلاثين مرة..

وورد لفظ "الدنيا" مائة وخمس عشرة مرة، كما في المعجم المفهرس لعبد الباقي .

(٥) انظر الاستكمال: ص(٣٢٠)، والموضح: ص(٣٢٥)، إلا أنه أضاف لفظ "تترا" فتصبح بذلك ستة وثلاثين موضعاً .

(٦) كذا ذكر ابن غلبون في: التذكرة: (١/٢٠٦). أما في الاستكمال: (٣٣١)، فقد ذكر أنها خمسة وثلاثون موضعاً. وكذلك الداني في الموضح: ص(٣٣٧)، أما ابن الباذش فقد ذكر العددين ولم يجزم بواحد منهما، انظر الاقناع: (١/٢٩٥) .

فائدة: قد نظم العلامة المتولي الكلمات القرآنية التي جاءت على هذه الأوزان الثلاثة فقال:

وفُعْلى سوى ذي الراء عشرون عدها .:. وهاتيك موسى ثم قربى فحملا

ودنيا مع الأنثى ووسطى كما رووا .:. ووثقى مع الحسنى وأولى تقبلا

وقصوى مع السفلى وعليا بتوبة .:. ورؤيا وعقبى ثم طوبى قد انجلا

وزلفى مع المثلى وسُوأى برومها .:. وعزى مع الرجعى وسقيا تكملا

وفَعْلى هي السلوى وتقوى كما أتى .:. ودعوى ونجوى ثم قتلى تمثلا

ومرضى وشتى ثم صرعى كأنهم .:. وموتى وطغوا ها ويحيى فحصلا

=

وقد ضعف أبو عبدالله التعليل بكثرة الدور فقال: "والاحتجاج بكثرة الدور بعيد؛ لأن كثرة الدور إنما تكون علة لما كانت فيه للتناسب"،انتهى[1].

قلت: كثرة الدور بنفسها علة للإمالة وإن لم يكن ثَمَّ ما يناسبها، وهذا شائع في عبارهم، وقد تقدم منه جملة صالحة في غضون الباب [2].

ثم قال: ولو عُلِّل ذلك بأن من جملتها فِعلى بكسر الفاء، والإمالة تتأكد بما ذكر مع كسر أوله ثم حمل عليه "فُعلى" و"فَعلى" لكان وجهاً [3].

قلت: قوله: "ثم حمل عليه" لا بد للحمل من وجه، وكأنه -والله أعلم- اشتراك الثلاث في أن آخر كل منها ألف تأنيث فأميلت كلها ليجري الباب على سنن واحد.

فإن قيل: فلم أمال ذلك بين بين ؟ ولِمَ لَمْ يمله إمالة محضة ؟

فالجواب: أن الغرض كما تقدم التنبيه على الإلحاق بذوات الياء بين بين كاف في ذلك، وأيضاً فإن إمالة بين بين أخف لفظاً من الإمالة الكبرى .

والوجه في إمالته رؤوس آي الإحدى عشرة سورة المذكورة: أن في بعضها "فَعلى" و"فِعلى" و"فُعلى"، وفي بعضها فُعلى، أو فِعلى، أو فَعلى، ومذهبه فيها الإمالة بين بين كما تقدم، فألحق بها جميع رؤوس الآي على أي وزن كانت وعلى أي حال

=

وفِعْلى فقل إحدى وسيماهم رووا .:. وضيزى وعيسى ثم فاعلمه واعملا

إرشاد المريد للضباع: (٩٩) .

(١) الآلئ الفريدة: (٢/٣٤٣-٣٤٤) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) قال الداني: فَعِلَّةُ من أمال الألف في هذه الأقسام الثلاثة أنها لما كانت للتأنيث وكانت تنقلب إلى الياء في التثنية والجمع أمالها ليقربها بذلك من تلك الياء، وليدل على أنها تنقلب إليها في هذين الحالين. الموضح: ص(٣٥٥). وانظر الحجة: (١/٣٨٢) .

كانت، من كونها من ذوات الياء، أو من ذوات الواو، ومن كونها اتصل بها ضمير مؤنث، أو عريت عنه لتتناسب الفواصل كلها وتتشاكل(1)، وقد تقدم سبب اقتصاره على الإمالة الصغرى دون الكبرى(2).

والوجه له في إمالته ذوات الراء إمالة كبرى: ما تقدم من أن للعرب في إمالة ما كان فيه راء رأياً ليس لها في غيره فجرى في ذلك على قاعدته (3).

قوله: (وكيف) "كيف" في موضع نصب. إما على الحال، وإما على التشبيه/ [٢٣١/ب] بالظرف، وتحقيقهما مذكور في قوله تعالى ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾(4) في الدر المصون(5)، (وفعلى) صاحب الحال ورافعها (أتت) .

قوله: (وآخر) عطف على فعلى بقيد الحالية، أي: وكيف أتى آخر آي، وآي خفض بالإضافة، و(ما) مخفوض بالإضافة أيضاً، وهي موصولة و(تقدم) وفاعله صلتها و(للبصري) متعلق بفعل مضمر تقديره على أي حال أتت فعلى وآخر آي الذي تقدم من السور الإحدى عشرة تمال (6) للبصري بين بين .

---

(١) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٤٣)، وقال الإمام السخاوي: وعلة ذلك، اتفاق رؤس الآي، لتأتي الفواصل كلها بلفظ واحد. فتح الوصيد: (٢/٤٤٢) .

وقال المنتجب الهمذاني: ووجهه في رؤوس الآي في السور المذكورة ما ذكرت من قبل من أن رؤوس الآي تشبه القوافي من حيث كانت فواصل، ورؤوس الآي مواطن التغيير لأنهن مواطن الوقف، والحروف الموقوف عليها تغير كثيراً، كإبدالهم الألف من التنوين، نحو: رأيت بكراً . . . . فكما غيّر الوقف بهذا النحو من التغيير كذلك غيَّر أبو عمرو رؤوس الآي بين بين لأنهن مواطن الوقف والتغيير، والإمالة وما قرب منها تغيير فاعرفه. انظر الدرة الفريدة (خ) عند شرحه لقول الناظم: (وكيف أتت فعلى وآخر آي ما .:. تقدم للبصري سوى راهما اعتلا) .

(٢) انظر ص (١٥١) من هذه الرسالة .

(٣) انظر الموضح: ص(٣٥٦) .

(٤) سورة البقرة: (٢٨) .

(٥) انظر الدر المصون: (١/٢٣٧) .

(٦) كذا في الأصل و(ت) بالتذكير، وفي (م) "تمال" بالتأنيث .

قوله: (سوى را هما) استثناء من ذلك المقدر وهى تمال بين بين والضمير في (راهما) عائد على فعلى كيف أتت، وعلى آخر آي السور كيف أتى، كأنه قال سوى راء النوعين، ولم يقصر الراء ضرورة بل لغة خلافاً لأبي شامة[1]، وتقدم ذلك غير مرة.

قوله: (اعتلا) جملة مستأنفة، كأنه لمّا استثنى ذلك اتجه سؤالٌ فقال: فما الحكم في ذلك؟ فقال: اعتلا، أي: اعتلا الراء في الإمالة، ففاعل (اعتلا) ضمير يعود على الراء بتأويل اللفظ، أو على الإضجاع، و"اعتلا" هنا كـ"أبى" في قوله تعالى: ﴿ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ ﴾[2] فإنه جواب سؤال مقدر[3]، والألف في "اعتلا" للإطلاق، ليس إلا، بخلافهما في "جـمّلاً" فإنه تقدم فيها الوجهان [4].

٣١٧- وَيَا وَيْلَتَى أَنَّى وَيَا حَسْرَتَى طَوَوْا .:. وَعَنْ غَيْرِهِ قِسْهَا وَيَا أَسَفَى الْعُلاَ

أخبر عمن رمز له بالطاء المهملة، من قوله: (طووا) -وهو الدوري- أنه أمال هذه الكلمات الأربع إمالة بين بين، ولم يذكر إمالة بين بين لدلالة ما تقدم عليه، وتلك الأربع هي: قوله تعالى ﴿ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ﴾ في المائدة، وفي هود، وفي الفرقان، كقوله تعالى: ﴿ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ ﴾[5] و﴿ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ ﴾[6] و﴿ يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ ﴾[7].

---

(١) انظر إبراز المعاني: (٢/١٢١)، وقد تقدم ذكر الخلاف في حروف التهجي التي تنتهي بألف أن فيها لغتين وهي المد والقصر. انظر ص(١٤٢) من هذه الرسالة.

(٢) سورة البقرة: (٣٤) .

(٣) والسؤال هو: ما فعل ؟ انظر الدر المصون: (١/٢٧٦) .

(٤) انظر ص(١٣٤) من هذه الرسالة .

(٥) سورة المائدة: (٣١) .

(٦) سورة هود: (٧٢) .

(٧) سورة الفرقان: (٢٨) .

و"أنى" حيث وردت، وهي واردة في القرآن الكريم في ثمانية وعشرين موضعاً ولها في المشهور معنيان:

أحدهما: تكون بمعنى "من أين"[١] كقوله تعالى ﴿يَـٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَـٰذَا﴾[٢].

والثاني: بمعني كيف[٣] كقوله تعالى ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَـٰذِهِ ٱللَّهُ﴾[٤].

ولها معنىً ثالث ذكره بعضهم[٥]: وهو معنى"متى" كقوله تعالى ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[٦] أي: مَتى شئتم[٧] وليس هذا بواضح؛ لأن المعنى هنا معنى "كيف" وعليه أنزلت الآية الكريمة كما هو معروف في علم التفسير[٨]، فالمراد بها "أنى" التي تكون

(١) ذكر هذا الاستعمال سيبويه، انظر الكتاب: (٤/٢٣٥). وأبو عبيدة، في مجاز القرآن: (١/٩١). والداني في الموضح: (٣٧٧).

(٢) سورة آل عمران: (٣٧).

(٣) ذكر هذا الاستعمال: سيبويه، في الكتاب: (٤/٢٣٥). وأبو الطيب بن غلبون في الاستكمال: (٣٢٢). وأبو الحسن النيسابوري في باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن: (١/٢١٦). والداني. في الموضح: (٣٧٧).

(٤) سورة البقرة: (٢٥٩).

(٥) انظر الموضح: ص(٣٧٧)، التبيان للعكبري: (١/١٧٨)، الفريد للمنتجب: (١/٤٦١). وذكر الاستعمالات الثلاثة ابن منظور كما في لسان العرب: (١٥/٤٣٧).

(٦) سورة البقرة: (٢٢٣).

(٧) ذهب إلى ذلك الضحاك وغيره، انظر تفسير الطبري: (٢/٤٠٦).

(٨) ممن ذهب إلى هذا المعنى ابن عباس رضي الله عنه حيث قال: يأتيها كيف يشاء ما لم يكن يأتيها في دبرها أو في الحيض، وبه قال ابن مجاهد، وعكرمة، وقتادة، والسدي.

وقال سعيد بن المسيب: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ إن شئتم فاعزلوا، وإن شئتم فلا تعزلوا.

وقال الطبري: والصواب قول من قال: معنى قوله ﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ من أي وجه شئتم.

انظر تفسير الطبري: (٢/٤٠٤-٤١٠)، وتفسير ابن مجاهد: ص(٢٣٤)،

وقال المصنف في الدر المصون: الذي يظهر أنها هنا شرطية، ويكون قد حذف جوابها لدلالة ما قبلها عليه، وتقديره: أنى شئتم فأتوه. الدر المصون: (٢/٤٢٤).

استفهامية ولم ترد في القرآن إلا كذلك، وإن كانت شرطية في غير القرآن نحو: أنّى تجلس أجلسْ .

واعلم: أن في هذا الكلم الأربع خلافاً ذكره الداني وغيره .

قال الداني في التيسير: قرأت من طريق أهل العراق عن أبي عمرو ﴿ يَـٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى ﴾ و﴿ يَـٰحَسْرَتَىٰ ﴾[1] و﴿ أَنَّىٰ ﴾ إذا كانت استفهامية ما بين اللفظين و ﴿ يَـٰأَسَفَىٰ ﴾[2] بالفتح قال: وقرأت ذلك بالفتح من طريق أهل الرقة [3].

وقال في غير التيسير: أن ابن مجاهد قال في جامع قراءة أبي عمرو وعن ابن اليزيدي[4]، عن أبيه[5]، / ﴿ يَـٰأَسَفَىٰ ﴾ و﴿ يَـٰحَسْرَتَىٰ ﴾ بين الفتح والإمالة[6] انتهى. [٢٣٢/أ]

---

(١) سورة الزمر: (٥٦) .

(٢) سورة يوسف: (٨٤) .

(٣) التيسير: ص(٤١) . والرقَّة: بفتح الراء والقاف مع تشديدهما، وهي مدينة مشهورة على الفرات، بينها وبين حران ثلاثة أيام، وهو ما يقارب ثمانية وأربعين ميلاً. معجم البلدان: (٥٨/٣).

وقال ابن القاصح: عني بطريق أهل العراق (الدوري) وبطريق أهل الرقة (السوسي). سراج القاريء: (١١٣) .

(٤) هو إبراهيم بن أبي محمد يحيى بن المبارك، أبو إسحاق العدوي، المعروف بابن اليزيدي، ضابط شهير، نحوي، لغوي، قرأ على أبيه، وروى عنه القراءة ابنا أخيه: محمد العباس، وعبيد الله. توفي (٢٢٥هـ).

انظر الفهرست لابن النديم: ص(٧٤)، وغاية النهاية: (٢٩/١)، وبغية الوعاة: (٤٣٥/١) .

(٥) هو يحيى بن المبارك بن المغيرة، أبو محمد العدوي البصري، المعروف باليزيدي، أخذ القراءة عرضاً عن أبي عمرو، وأخذ أيضاً عن حمزة وحدَّث عن أبي عمرو، وعن ابن جريج. وروى القراءة عنه جماعة، منهم: أولاده محمد، وعبدالله، وإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، وروى عنه أبو عمرو الدوري، وأبو شعيب السوسي. توفي سنة (٢٠٢هـ).

انظر تاريخ بغداد: (١٤٦/١٤)، ومعجم الأدباء: (٣٠/٢-٣٢)، وطبقات القراء: (١٦٨/١)، وغاية النهاية: (٣٧٥/٢) .

(٦) انظر جامع البيان: (٧٧٠/٣-٧٧١)، والموضح: ص(٤٥٥) .

فقد حصل للدوري من هذه الطريق في ﴿ يَتَأَسَفَىٰ ﴾ التقليل أيضاً، وقد اختاره الناظم لما فيه من موافقة ﴿ يَوَيْلَتَىٰ ﴾ و﴿ يَحَسْرَتَىٰ ﴾ ولذلك ألحقها الناظم بالثلاث المذكورة .

قال أبو شامة: يعني: أن الدوري عن أبي عمروأمال هذه الكلم الأربع بين بين[1]، وهذا منقول في التيسير[2]، وغيره عن أبي عمرو نفسه، لكنه قال من طريق أهل العراق، وتلك طريق الدوري، وقال: ومن طريق أهل الرَّقَّة بالفتح تعني طريق السوسي[3]، وروي عنه فتحها وروي فتح ﴿ أَسَفَىٰ ﴾ وإمالة الثلاث الباقية وهذه الطريقة طريقة أبي الحسن بن غلبون[4] ووالده أبي الطيب[5]، فلهذا [اختزل][6] الناظم ﴿ يَتَأَسَفَىٰ ﴾ عن أخواتها وألحقها بها أراد و﴿ يَتَأَسَفَىٰ ﴾ كذلك قال، وأشار بقوله: (طووا) إلى ذلك، أي: طووه ولم يظهروه إظهار غيره، فلذلك وقع فيه اختلاف كثير[7].

---

(١) المأخوذ به من طريق الشاطبية والتيسير في هذه الكلمات الأربع، التقليل للدوري والفتح للسوسي. انظر سراج القارئ: ص(١١٣)، وغيث النفع: ص(١٦٤، ٢٠٢، ٢٦٠)، وقال: إن للدوري الفتح والتقليل في ﴿ يَتَأَسَفَىٰ ﴾ وكلاهما ثابت صحيح، إلا أن الفتح أصح؛ لأنه مذهب الجمهور من أهل الأداء. وانظر الفتح الرباني: ص(٧٦)، وإرشاد المريد: ص(١٠٠)، والبدور الزاهرة: ص(١٦٥).

(٢) ص(٤١) .

(٣) انظر المفردات السبع: ص(١٦٧) .

(٤) انظر التذكرة: (١/٢١٥) .

(٥) انظر الاستكمال: ص(٣٩١) .

(٦) ما بين معكوفتين تحرفت في الأصل وفي (م) إلى: "اعتزل"، والمثبت من (ت)، ومما سيأتي من كلام الشارح في ص(١٦١)، وهو كذلك في إبراز المعاني: (٢/١٢٣)، وهو الصحيح، و"الاختزال": الاقتطاع. انظر الصحاح "خزل": (٤/٤٩٠) .

(٧) إبراز المعاني: (٢/١٢٣) .

وقد اعترض أبو عبدالله على الناظم فقال:

فإن قيل: ما التزمه الناظم من نظم التيسير يوجب ذكر ما فيه لا ما في غيره، وليس هذا من قبيل الزيادة عليه؛ لأن الزيادة إنما تكون مع ذكر ما فيه؟

ثم أجاب عنه فقال: قيل: الأمر على ما ذكرت، وما وقع على سبيل الندرة فلاعيب عليه فيه [1].

والوجه في إمالة هذه الكلم الأربع: أنها من ذوات الياء[2]، أما الثلاث المفتتحة بحرف النداء -وهي ﴿يَـٰوَيْلَتَىٰ﴾ و﴿يَـٰحَسْرَتَىٰ﴾ و﴿يَـٰٓأَسَفَىٰ﴾- فإن ألفها منقلبة عن ياء وهي ياء المتكلم، وذلك: أن هذه الكلم أضيفت إلى المتكلم، فلما توديت مجازاً قلبت ألفاً ولزم قلب الكسرة فتحة، وهي مرسومة بالياء تنبيهاً على ذلك، ويقوي الإمالة فيها تقريب الفتحة من الكسرة التي كانت أصلها، ففي ذلك تنبيه على أصل الحركة، وعلى أصل الحرف[3]، ولذلك أماله أبو عمرو[4]، إلا أنه اقتصر على إمالة بين بين -دون الإمالة الكبرى- لحصول الغرض بها مع أنها أخف لفظاً من الكبرى[5].

فإن قيل: في إمالة هذه الكلم تقريب مما كانت فيه من الثقل ؟

فالجواب: أنه أيسر من الثقل الكامل فلا بأس به، وهذا حسن .

والوجه له في فتح ﴿يَـٰٓأَسَفَىٰ﴾ -على ما نقله في التيسير-: أنه لم يجعل ألفه منقلبةً عن ياء كالكلمتين الأخريين، بل جعلها ألفاً بنفسها للندبة والتفجع، والأصل

---

(١) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٤٥) .

(٢) انظر الموضح: (٤٥٩)، وشرح شعلة: ص(١٨٧) .

(٣) انظر المرجعين السابقين .

(٤) في رواية الدوري عنه فقط، لقول الناظم: ويا ويلتى أنى ويحسرتى طووا .

(٥) انظر الموضح: (٤٥٩) .

"يا أسفاه"[1]. وألف الندبة لاحظ لها في شيء من أنواع الإمالة، قاله أبو عبدالله[2].

وفيه نظر، إذ ألف ﴿يَـوَيْلَتَىٰ﴾ و﴿يَـحَسْرَتَىٰ﴾ يحتمل أن تكون ألف الندبة أيضاً [3].

ثم الظاهر في الثلاث أنها منقلبة عن ياء المتكلم، لا أن الألف للندبة، إذ المعنى على نداء حسرته وأسفه، كأنه قال: يا حسرتي احضري! فهذا وقت حضورك وأوانه[4]! على سبيل المبالغة في تفاقم / الأمر الذي أصابه، وأيضاً فإن الندبة غالباً إنما تكون في [٢٣٢/ب] الهالك المتفجع عليه نحو: "وا زيداه" وفي غير الغالب قد تكون لمحل وجع كقولهم: "وا انقطاع ظهرياه"، ولم ترد في غير ذينك، وأيضاً فإنه إذا ألبس، وجب الإتيان بواو دون ياء، نص النحويون على ذلك[5]، فلا يجيزون "يا غلاما زيد" على أنه مندوب بل يأتون بهاء السكت مع ياء أو بواو، فالندبة منتفية من ﴿يَتَأَسَفَىٰ﴾ لما ذكرت .

قوله: (وعن غيره قسها) أي: قس هذا الكلم الأربع عن غير أبي عمرو على ما تقتضيه أصول القراء، فاقرأ لكل قارئ بما يقتضيه أصله، فمن كان أصله إمالة ذوات الياء إمالة محضة -كالأخوين- فأمِلْهَا له؛ لأنها من ذوات الياء، رسماً، وانقلاباً، كما تقدم لك تحقيقه[6]، ومن كان أصله إمالة بين بين -كورش بخلاف عنه- فأملها له كذلك، ومن كان أصله الفتح -وهو غير من تقدم ذكره- فافتحها له، إلا أن أبا شامة جعل ظاهر ما في التيسير: أن ورشاً لا يميلها، قال: لأنه ذكر مذهب أبي عمرو،

(١) لم أجده في التيسير، وإنما ذكر الداني ذلك في: الموضح: ص(٤٥٩) .

(٢) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٤٦) .

(٣) قال المنتجب: الجمهور على قلب ياء الإضافة ألفاً. الفريد: (٢/٣٢)، وقال: الألف في ﴿يَـوَيْلَتَىٰ﴾ بدل من ياء الإضافة: (٢/٦٤٩) .

(٤) المرجع السابق، والدر المصون: (٦/٥٤٥)، والبحر المحيط: (٣/٤٨١) .

(٥) انظر أوضح المسالك: (٤/٤٩)، وشرح المكودي على الألفية: ص(٢٢٤) .

(٦) انظر ص(١٣) من هذه الرسالة .

ثم قال(١): "وأمال ذلك حمزة والكسائي على أصلهما، وقرأ الباقون بإخلاص الفتح في جميع ما تقدم"(٢). انتهى.

قلت: يعني فقوله: "وقرأ الباقون ..." يقتضي دخول ورش في عموم الباقين، وفيه نظر؛ لأن ورشاً عنه خلاف(٣) فحكى في هذه العبارة أحد الوجهين المنقولين عنه، وذلك لاينفي الخلاف عنه، وإنما كان ينفي الخلاف عنه أن لو قال: وقرأ الباقون بإخلاص الفتح بلا خلاف، وأما ﴿أَنَّىٰ﴾ فأميلت لما تقدم في قوله: (وفي اسم في الاستفهام أنى)(٤) وتقدم فيه أنها ملحقة "بفعلى"، وأن حمزة والكسائي يميلانها(٥)، وتقرأ لورش بين بين في أحد وجهيه، لذلك قال الداني: "وزنها "فعلى"، وهي كقولك تلىّ أي: صرعى، وليلة غَمَّى إذا كان على السماء غيم(٦)، يعني أنها فعلى صورة، فَعلَّة تقليله لها في رواية البغداديين عنه لذلك(٧)، وعلة فتحها في رواية الرَّقيين عنه كونها ليست "فعلى" حقيقة هذا مع ضعفها في الاسمية لشبهها بالأدوات من حيث عدم

---

(١) أي: الداني. انظر التيسير: ص(٤١).

(٢) إبراز المعاني: (٢/١٢٤).

(٣) خلاف ورش في ذوات الياء مبني على البدل، فعلى قصر البدل له الفتح في ذوات الياء، وعلى توسطه له التقليل، وعلى مد البدل له الوجهان: الفتح والتقليل.

انظر غيث النفع: ص(١٠٨)، وقد نظم هذه الأوجه الأربعة العلامة الصفاقسي فقال:

وإن نحو موسى جاء مع باب آمنو .:. فوجها كموسى مع طويل به تجري

ويأتي على التقليل فيه توسط .:. ومع فتحه قصر كذا قال من يدري. أهـ

وانظر الإضاءة في أصول القراءة: ص(١١٢).

(٤) البيت رقم (٢٩٥).

(٥) انظر ص(٣٣) من هذه الرسالة.

(٦) الموضح: ص(٣٧٩).

(٧) أي: لأنها على وزن "فعلى". وانظر الموضح: ص(٤٥٩)، والفتح الرباني: ص(٧٠).

قبولها دلائل الأسماء[1]، وتقدم أيضاً الاحتراز بها عن "أنا" [التي هي][2] المركبة من "أن" المفتوحة و"نا" التي هي ضمير المتكلم نحو: ﴿ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ ﴾[3] وأنه احتراز بعيد.

قوله: (وياويلتى) يجوز أن يكون مفعولاً مقدماً لـ"طووا" على حذف مضاف، أي: تقليل هذه الكلم طواه الرواة ولم يظهروه إظهاراً جلياً لذلك وقع فيه الاختلاف، وقد تقدم ذلك في عبارة أبي شامة[4]، ويجوز أن يكون مبتدأً و(طووا) خبره، والعائد محذوف، أي: طووه، أي: طووا تقليله، ومثله قراءة ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾[5] برفع الحكم[6]، وقد قرأ ابن عامر ﴿ وَكُلاًّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[7] ولا التفات إلى منع البصريين ذلك[8].

قوله: (وعن غيره) متعلق بـ"قسها"، والضمير في (غيره) يعود على الدوري المدلول عليه بالطاء، وفي (قسها) [9] / الكلم المذكورة [10]. [٢٣٣/أ]

---

(١) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٤٧) .

(٢) ما بين معكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت) و (م) .

(٣) سورة النمل: (٥١) .

(٤) انظر إبراز المعاني: (٢/١٢٣). وانظر ص(١٥٧) من هذه الرسالة .

(٥) سورة المائدة: (٥٠) .

(٦) وهي قراءة شاذة قرأ بها يحيى وإبراهيم السلمي الأعرج وأبي رجاء :
انظر المحتسب: (١/٣١٨)، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ص(٣٩)، والكشاف: (١/٣٤٣)، و البحر المحيط: (٣/٥٠٥)، والرازي: (٣/٤١١) .

(٧) سورة الحديد: (١٠). قال الإمام الشاطبي:
وميثاقكم عنه وكلٌّ كفى .:. . . . . . البيت رقم (١٠٦٢) .

(٨) انظر في تفصيل ذلك شرح التسهيل لابن مالك: (١/٣١٢)، والتذييل والتكميل: (٤/٤٢)، والدر المصون: (١٠/٢٣٨-٢٣٩) .

(٩) أي: والضمير في قسها يعود على الكلم المذكورة .

(١٠) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٤٧) .

قوله: (ويا أسفى) يجوز أن يكون عطفاً على ما تقدم، ويكون قوله: (وعن غيره قسها) معترضاً بين المعاطيف، وحذف العاطف من قوله: ﴿أَنَّىٰ﴾ أي: "وأنى"،وحينئذ يصير في البيت حذف مضاف، وحذف حرف عطف، وتقديم، وتأخير، واعتراض، إذ التقدير: وتقليل ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰ﴾ و﴿أَنَّىٰ﴾ و﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾ و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ كذلك، وقد تقدم أن الناظم اختزلها عن أخواتها لخلاف يخصها تقدم حكايته عن أهله[1]، وهذا الوجه هو المختار لقلة تكلفه بخلاف الأول لما تقدم من كثرة الحذف، والتقديم، والتأخير، والاعتراض.

قوله: (العلا) صفة للكلم المذكورة، و"العلا" جمع: "عليا"، كـ"الدنا" جمع "دنيا".

[2]قال أبو شامة: "ولو قال: (يا أسفى على) لكان أحسن لأنه لفظ القرآن"[3]. انتهى. يعني قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾[4]، ولو اقتصر على لفظ "على" لكان قد تم البيت بلفظ هو من القرآن متصل بحرف الخلاف، فإن قلت: إنما عدل عنه لئلا يلبس ويوهم أن "على" من جملة الكلمات الممالة، وأن التقدير: (ويا أسفى على) ؟

قلت: زال هذا الإلباس بنصه فيما سبق على أن "علا" لا يمال، سَلَّمْنا الإلباسَ، لكنا نقول أيضاً واقع في قوله: (العلا) فإنه من ألفاظ القرآن أيضاً، ولعله أراد "والعلى"، ولفظ "العلى" لا يختص الدوري بإمالته بين اللفظين، بل ذلك لأبي عمرو بكماله، ولورش، لأنه رأس آية"[5]. انتهى.

---

(١) انظر ص(١٥٦) من هذه الرسالة .

(٢) في (م) زيادة "و"قبل "قال".

(٣) إبراز المعاني: (١٢٤/٢) .

(٤) سورة يوسف: (٨٤) .

(٥) إبراز المعاني: (١٢٤/٢) .

قلت: يعني قوله ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴾ في طه[1]، وليته قال: ويميلها حمزة والكسائي إمالة كبرى حتى تتم الفائدة، وإلا فلِمَ اقتصر على ذكر أبي عمرو وورش ؟ ثم قال: إنه يلبس أيضاً من وجه آخر؛ لأنه يوهم أنه رمز لنافع في (ويا أسفى)، ويكون الواو في (ويا أسفى) [للفصل][2].

قلت: لا جائز أن يكون نعتاً للكلمات الأربع، وإذا كان نعتاً للكلمات الأربع استحال أن يكون رمزاً؛ لأنه قد سبق قوله: (وعن غيره قسها) أي: عن غير الدوري، وغير الدوري يعم نافعاً وغيره، فكيف يقال: إنه رمز له بعد أن دخل في العموم السابق؟

فإن قيل: لا نسلم أن "العلا" نعت بل يكون (يا أسفى) مبتدأ، و(العلا) خبره، على حذف مضاف تقديره: "وإمالة يا أسفى إمالة ذوي العلا"، أي: ذوات الصفات العلا.
قلت: هذا تقدير بعيد غير مفهوم، لا من السياق ولا من السباق فلا يعتد به وما اطبع ما تأتى له جمع هذه الكلم المقتضية [للتحدي][3] من ﴿ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ﴾ وما بعدها .

٣١٨- وَكَيْفَ الثُّلاثِي غَيْرَ زَاغَتْ بِمَاضِيٍ	أَمِلْ خَابَ خَافُوا طَابَ ضَاقَتْ فَتُجْمِلا
٣١٩- وَحَاقَ وَزَاغُوا جَاءَ شَاءَ وَزَادَ فُزْ	وَجَاءَ ابْنُ ذَكْوَانٍ وَفِي شَاءَ مَيَّلا
٣٢٠- فَزَادَهُمُ الأُولَى وَفِي الغَيْرِ خُلْفُهُ	وَقُلْ صُحْبَةٌ بَلْ رَانَ وَاصْحَبْ مُعَدَّلا

/ أخبر عمن رمز له بالفاء من قوله: (فتجملا) ومن قوله: (فز) وهو حمزة أنه أمال تسعة أفعال[4]، وهي: ﴿ خَابَ ﴾[5] و﴿ خَافُواْ ﴾[6] [٢٣٣/ب]

(١) الآية (٧٥) .

(٢) ما بين معكوفتين في جميع النسخ "أصل"، والمثبت من إبراز المعاني: (١٢٤/٢) .

(٣) ما بين معكوفتين كذا في جميع النسخ .

(٤) انظر الهادي لابن سفيان: (٢٢٦/١)، والعنوان: ص(٦١)، وتلخيص العبارات: ص(٤٦)، والوجيز للأهوازي: ص(١١٢)، وتحبير التيسير: ص(٢٤٦) .

(٥) سورة طه: (٦١) .

(٦) سورة النساء: (٩) .

و﴿ طَابَ ﴾[1] و﴿ ضَاقَ ﴾[2] و﴿ حَاقَ ﴾[3] و﴿ زَاغَ ﴾[4] و﴿ جَآءَ ﴾[5] و﴿ شَآءَ ﴾[6] و﴿ زَادَ ﴾[7]، ثم أخبر عن ابن ذكوان أنه أمال ﴿ جَآءَ ﴾ و﴿ شَآءَ ﴾ و﴿ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ﴾، وهو أول ما وقع في القرآن بلا خلاف عنه، ثم أخبر عنه أن عنه خلافاً في بقية الأفعال .

فالحاصل: أن ابن ذكوان وافق حمزة في ﴿ جَآءَ ﴾ و﴿ شَآءَ ﴾ و ﴿ فَزَادَهُمُ ﴾ بلا خلاف[8]، وفي البقية بخلاف، ثم أخبر عمن رمز له بكلمة "صحبة" وهم: أبو بكر، وحمزة، والكسائي، أنهم أمالوا ﴿ رَانَ ﴾ من قوله تعالى ﴿ كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم ﴾[9] فقد كمل لحمزة بهذا الفعل عشرة أفعال أمالها.

وتقدير كلام الناظم: كيف أتى اللفظ الذي عليه ثلاثة أحرف من هذه الأفعال العشرة بشرط أن تكون ماضية فأملها لحمزة وكلها معتلة العين من ذوات الياء، إلا [خاف][10] فإنها من ذوات الواو، وكلها مكسورة،

---

(١) سورة النساء: (٣) .

(٢) من مواضعها: سورة هود: (٧٧) .

(٣) من مواضعها: سورة هود: (٨) .

(٤) سورة النجم: (١٧) .

(٥) من مواضعها: سورة النساء: (٤٣) .

(٦) من مواضعها: سورة البقرة: (٧٠) .

(٧) من مواضعها: سورة البقرة: (١٠) .

(٨) انظر قرة العين: ص(٧٤)، وتحبير التيسير: ص(٢٤٦)، والإتحاف: (٢٧٩/١)، والفتح الرباني: ص(٧٧).

(٩) سورة المطففين: (١٤) .

(١٠) في جميع النسخ ''حاق''، والصواب ما أثبته؛ لأن ''حاق'' من الحيق وأكثر العلماء أنها من ذوات الياء . أما "خاف" فمن الخوف، وهذا الذي نص عليه المؤلف في: الدر المصون: (٥٤٦/٤)، وفي عمدة الحفاظ مادة ح ي ق: ص(١٤٦)، ونص سيبويه على أن ألف (خاف) منقلبة عن واو. انظر =

وسيأتي توجيه إمالته[1].

فإن قيل: لِمَ نَصَّ على إمالة هذه لحمزة وهي من ذوات الياء إلا ما استثنى ولِمَ لْم يمله الكسائي وهي من ذوات الياء ؟

فالجواب: أن الذي تقدم من ذوات ما كانت الألف فيه طرفاً[2]، وهذه الألف فيها وسط، فلذلك نص عليها لحمزة، ونص لابن ذكوان على بعضها[3]، وللكسائي وأبي بكر على واحد منها[4]. ومعنى قوله: (كيف الثلاثي) أي: كيف وردت هذه الأفعال على أي حال جاءت، من كونها متصلة بضمير تارة، وبتاء التأنيث أخرى، ومجردة منهما، وقد مثل المصنف بثلاثة الأنواع، فمثل للمتصل بالضمير بـ﴿ خَافُوا ﴾ و﴿زاغوا﴾[5] و﴿ فَزَادَهُمُ ﴾[6]. وللمتصل بتاء التأنيث بـ﴿ ضَاقَتْ ﴾ وللمجرد بالبواقي، وتحرز بقوله: (الثلاثي) من الزائد على ذلك نحو: ﴿ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾[7] وقوله تعالى: ﴿ فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ﴾[8] لا غير .

الكتاب (٤/١٢٠-١٢١)، والفريد: (٢/١٢٤)، والموضح: ص(٤٧٩)، حيث قال عن الأفعال العشرة أن ألفاتها منقلبة عن الياء إلا خاف وحدها، فإنها منقلبة عن واو بدليل أنها من الخوف. وانظر شرح شعلة: ص(١٨٩)، وإبراز المعاني: (٢/١٢٤)، فكل هذا يقوى أن (خاف) صحفت في النسخ إلى ''حاق'' والله أعلم .

(١) انظر ص(١٧٠) من هذه الرسالة .

(٢) كذا في جميع النسخ، والمقصود: ذوات الياء .

(٣) وهي ﴿ جَآءَ ﴾ و﴿ شَآءَ ﴾ و﴿ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ﴾، هذه بلا خلاف، وزاد غير الأولى بخلاف عنه.

(٤) وهي ﴿ رَانَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم ﴾ المطففين: (١٤) .

(٥) سورة الصف: (٥) .

(٦) سورة البقرة: (١٠) .

(٧) سورة الصف: (٥) .

(٨) سورة مريم: (٢٣) .

قال أبو شامة: "والمراد بالثلاثي أن يكون الفعل على ثلاثة أحرف أصول، والرباعي ما زاد على الثلاثة همزة في أوله، دون ما زاد في آخره ضميراً، أو علامة تأنيث، فلهذا أمال ﴿خَافَتْ﴾[1] ولم يمل ﴿أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ وإن كان عدة الحروف في كل كلمة أربعة فإن الهمزة مقومة للفظ الفعل، بخلاف التاء والواو في ﴿خَافَتْ﴾ و﴿خَافُواْ﴾، وتحرز بقوله: (بماضي) من المضارع، والأمر من هذه الأفعال نحو ﴿يَخَافُونَ﴾[2] ﴿وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[3] ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا﴾[4] و﴿لَا تَخَافَآ﴾[5] و﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِيٓ﴾[6] ولا ﴿وَمَا تَشَآءُونَ﴾[7]، ولا يتصور مجيء الألف في مضارع بقية الأفعال العشرة؛ لأن عين المضارع منه ترد إلى الأصل، وهو الياء نحو: يجيء، ويزيد، ونطيب، ويحيق، ويزيغ، ويضيق، وتحرز بقوله: ([غير][8] زاغت) من ﴿زَاغَتِ﴾ في الأحزاب[9]، وفي ص[10]، فإنه لم يملها وإن كانت من هذا القبيل .

وأما صاحب التيسير فإنه قال: "زاغ في النجم وزاغوا في الصف لا غير"[11].

---

(١) سورة النساء: (١٢٨) .

(٢) سورة النحل: (٥٠) .

(٣) سورة آل عمران: (١٧٥) .

(٤) سورة الشمس: (١٥) .

(٥) سورة طه: (٤٦) .

(٦) سورة القصص: (٧) .

(٧) سورة الإنسان: (٣٠) .

(٨) ما بين معكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (م) و (ت) .

(٩) من الآية: (١٠) .

(١٠) من الآية: (٦٣) .

(١١) التيسير: (٤٢) .

وهكذا قال مكي بن أبي طالب[1] أيضاً لما نص على لفظها لم يحتج إلى استثناء شئ.

وقال الداني في كتاب الإمالة /: "أما زاغ فجملته ثلاثة مواضع: في الأحزاب ﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، وفي النجم، والصف، فأما في ص ﴿أَمْ زَاغَتْ﴾ وفي الصف ﴿أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ فلا خلاف في فتحها"[2]. انتهى. [٢٣٤/أ]

فقد حكم بإمالة ما في الأحزاب دون التي في ص، وهذا أدل دليل على أن القراءة سنة متبعة[3]، وإلا فأي فرق يتخيَّل بين التي في الأحزاب والتي في ص، واستثنى ابن شريح[4] من الجميع ما اتصل به تاء التأنيث[5]، ولم يستثن صاحب التجريد[6] ذلك[7].

---

(١) انظر التبصرة: ص(٣٧٤) .

(٢) الموضح: ص(٤٦٤)، وإبراز المعاني: (٢/١٢٦). وانظر الاستكمال: ص(١٤٤٧)، والإقناع: (١/٣٠٤)، وغاية الاختصار: (١/٣١٠) .

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: (٥/١٤٥-١٤٦) برقم (٤٨٥٥)، وسعيد بن منصور في سننه: (٢/٢٦٠)، والبيهقي في سننه: (٢/٣٨٥)، والحاكم في المستدرك: (٢/٢٢٤) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي .

(٤) هو محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح، أبو عبدالله الرعيني الأشبيلي، ولد سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة، قرأ على أبي العباس بن نفيس، وأحمد بن القنطري، ولقي مكي بن أبي طالب وأجازه، توفي في شوال سنة ست وسبعين وأربعمائة، له من المؤلفات: الكافي والتذكير.

انظر طبقات القراء: (٢/٦٥٨)، وغاية النهاية: (٢/١٥٣) .

(٥) انظر الكافي: (١/٢٧٢) .

(٦) وهو عبدالرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف، العلامة، الأستاذ المعروف بابن الفحام، صاحب "التجريد"، قرأ على أبي العباس بن نفيس، وإبراهيم بن إسماعيل المالكي صاحب "الروضة"، ولد سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة. وتوفي سنة ست عشرة وخمسمائة . انظر طبقات القراء: (٢/٧٢٢)، وغاية النهاية: (١/٣٧٤) .

(٧) انظر التجريد: ص(١٧١) .

وقد تتبعت هذه الأفعال في القرآن العزيز وحصرتُ عِدَّتَها فَوُجِدَ ﴿ خَابَ ﴾ وارداً في أربعة مواضع[1]، و﴿ خَافَ ﴾ في ثمانية[2]، و﴿ طَابَ ﴾ في موضع واحد[3]، و ﴿ ضَاقَ ﴾ في خمسة[4]، و ﴿ حَاقَ ﴾ في تسعة[5]، و ﴿ زَاغَ ﴾ في ثلاثة[6]، و ﴿ جَآءَ ﴾ في مائتين واثنين وعشرين موضعاً[7]، و﴿ شَآءَ ﴾ في مائة وستة مواضع[8]، نصفها في

---

(١) انظر الاستكمال: ص(١٤٧)، والموضح: ص(٤٦٥)، وقرة العين: ص(١٢٨) .

(٢) انظر الاستكمال: ص(١٤٦)، والموضح: ص(٤٦٤)، والإتحاف: (١/٢٧٩) .

(٣) انظر الاستكمال: ص(١٥٧)، والموضح: ص(٤٦٦)، وقرة العين: ص(٩٥)، والإتحاف: (١/٢٧٩).

(٤) انظر الاستكمال: ص(١٥٦)، والموضح: ص(٤٦٦)، والإتحاف: (١/٢٧٩) .

(٥) انظر الاستكمال: ص(١٤٥)، والموضح: ص(٤٦٥)، وقال في الإتحاف: (١/٢٧٩): أنها عشرة ولم يذكرها ولعله عد موضع فاطر ﴿ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ ﴾ فبه تَتمُّ المواضع عشرةً، ولكن اللفظ الأخير بالياء لا بالألف، فلذلك غير معدود فيها. وانظر فتح الوصيد: (٢/٤٥٠)

(٦) انظر الاستكمال: ص(١٤٧)، فقد عدها موضعين، الذي في النجم، والصف، وقال: وأما الثلاثة المواضع الباقية، الثاني في الصف، والأحزاب، وص، فلا خلاف بين القراء في تفخيمها.

وأما الداني فقد عد الممالة منها ثلاثة: الأحزاب، والنجم، والأول في الصف. وقال في موضعي ص، والثاني من الصف: أنه لا خلاف في فتحهما . انظر الموضح: ص(٤٦٤).

وقال الإمام السخاوي: وأما ﴿ زَاغَ ﴾ فموضعان: في النجم، والموضع الأول في الصف، وفتحوا من هذا الفعل ﴿ أَزَاغَ ٱللَّهُ ﴾ و﴿ زَاغَتْ ﴾ وهو موضعان: في (الأحزاب)، وفي (ص)، وإنما لم يذكر ﴿ أَزَاغَ ﴾ الثاني في الصف لأنه ليس من هذا الباب، وهو مثل ﴿ فَأَثَـٰبَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ و﴿ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ ﴾. فتح الوصيد: (٢/٤٥١).

(٧) كذا في الاستكمال: ص(١٤٣)، وتبعه في ذلك الداني، انظر الموضح: ص(٤٦٢).

وقال في الإتحاف: أنها مائة وعشرون موضعاً: (١/٢٧٩) .

وفي الواقع أنها مائتان وسبعة وثلاثون موضعاً كما في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم مادة (ج ى أ) .

(٨) كذا في الموضح: (٤٦٢)، والإقناع: (١/٣٠٢). أما في الاستكمال: (١٤٩)، فذكر ثلاثةً وخمسين موضعاً: وزاد ثلاثة مواضع في الفرش فيصبح العدد: ستة وخمسين موضعاً .

=

النصف الأول والنصف الآخر في النصف الآخر، ﴿زَادَ﴾ في خمسة عشر موضعاً[1]، و﴿رَانَ﴾ في موضع واحد[2]. وأشار بقوله: (وفي الغير خلفه) إلى ما ذكره الداني في تيسيره قال: "روى ابن الأخرم[3] عن الأخفش إمالة الذي في أول البقرة لا غير، وروى غيره عنه الإمالة في جميع القرآن"[4].

واعلم: أن "زاد" لا يقع في القرآن إلا متصلاً بضمير، لكنه على وجوه نحو: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا﴾[5] ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾[6] ﴿وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً﴾[7].

والوجه في إمالة عشرة الأفعال[8] المذكورة وقوع الكسرة في أوائلها حين

وعدها في الإتحاف: (١/٢٧٩) مائة وستة مواضع، وفي المعجم المفهرس لم يذكر سوى ستة وخمسين موضعاً فقط .

(١) انظر الاستكمال: ص(١٤٧)، والموضح: ص(٤٦٣)، والإقناع: (١/٣٠٢)، والإتحاف: (١/٢٧٩).

(٢) انظر الاستكمال: ص(١٤٧)، والموضح: ص(٤٦٦)، والإتحاف: (١/٢٧٩).

(٣) هو محمد بن النضر بن مر، أبو الحسن بن الأخرم الربعي، الدمشقي، شيخ الإقراء بالشام، ولد سنة ستين ومائتين بقينية خارج دمشق، أخذ القراءة عن هارون الأخفش، وهو من جلة أصحابه وأضبطهم، كان عارفاً بعلل القراءات، بصيراً بالتفسير والعربية، توفي سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة. انظرغاية النهاية: (٢/٢٧٠)، وطبقات المفسرين للسيوطي: ص(١٠٢) .

(٤) التيسير: ص(٤٢) .

(٥) سورة التوبة: (١٢٥) .

(٦) سورة الجن: (٦) .

(٧) سورة الأعراف: (٦٩) .

(٨) "عشرة الأفعال" هكذا بتنكير "عشرة" على مذهب البصريين حيث إن تعريف العدد والمعدود، ضعيف عندهم، وجوزه الكوفيون .

انظر الكتاب: (١/٢٠٦)، وشرح الكافية الشافية: (٣/١٦٧٧) .

إسنادها إلى تاء الفاعل، ونونه، وتاء المتكلم[1]، نحو: جِئت يا عاصي، وخِفتَ الله، وطِبتَ، وضِقتَ، وخِفتَ، وجِئتَ، ورِنتَ يا قلبُ، وحين بنائها للمفعول، نحو: رِين على قلبه[2]، إما لأن الكسرة المقدرة تُسوِّغ الإمالة، وإما لأن في الإمالة تنبيهاً على وجود الكسرة في بعض الأحوال[3]، ولذلك لم يمل نحو: (أجاء)، (أزاغ)، ولأن في إمالتها ثقلاً من جهة انحدار اللفظ بعد همزة، ثم صعوده إلى مثلها، أو إلى حرف استعلاء، فهو شبيه بنزول واد، والصعود منه، فاختير اتصال اللفظ على سَنَنٍ واحد كاتصال السير، ولا[4] ﴿تَشَآءُونَ﴾ و﴿تَخَافُونَ﴾ و﴿خَافُونِ﴾ ولا نحو: (ساء) (وناء)[5] لقولك فيهما سوت ونوت .

والوجه في إمالة ما عدا ﴿خَافَ﴾ أيضاً أن ألفاتها منقلبة عن الياء[6]، بدليل ظهورها في المضارع والمصدر، وأن عين مضارعها مكسور، إلا (شاء)، فإنها فتحت لأن اللام حرف حلق، ففي إمالتها تقريب الألف من أصلها وتنبيه

---

(١) انظر الموضح: ص(٤٧٩)، والحجة لابن خالويه: ص(٦٨)، والحجة لابن زنجلة: ص(٨٨)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٤٨) .

(٢) انظر فتح الوصيد: (٢/٤٥٥)، والكشف: (١/١٨٢). ومعناه غلب، ومنه رين النفس أي خبثها، وأران القوم هلكت ماشيتهم. انظر القاموس المحيط (ران) .

(٣) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٤٨). وانظر شرح الهداية: (١/١١٣-١١٤) .

(٤) معطوف على قوله: ولذلك لم يمل نحو: (أساء) ......الخ .

(٥) على قراءة ابن ذكوان بألف ممدودة بعد النون قال الإمام الشاطبي:

. . . .:. نأى أخر معاً همزه ملا . ومثل مكي بـ(بآء) بدلاً من (ناء) وعلل بعدم الإمالة فيها بأنه لا علة فيه توجب الإمالة؛ لأن عينه في الماضي مفتوحة، وفي المستقبل مضمومة؛ ولأن عينه أصله الواو، فلا علة فيه للإمالة، وأيضاً فإن الأول لا ينكر في الأخبار كما ينكر في لقبه الأفعال العشرة. انظر الكشف: (١/١٧٦) .

(٦) انظر الموضح: ص(٤٨١)، وشرح الهداية: (١/١١٤) .

على كسر العين في المستقبل(١).

والوجه في إمالة ﴿ خَافَ﴾ أيضاً: كون ألفه منقلبة عن واو مكسورة، ففي إمالته تنبيه على تلك الكسرة المقدرة(٢).

وبما ذكرتُ يُعْلَم: أن الإمالة في غير ﴿ خَافَ﴾ أقوى من الإمالة فيه من حيث إن في غيره الإمالة لثلاثة أسباب(٣):

أحدها: الكسرة المقدرة / في الفاء . [٢٣٤/ب]

والثاني: التنبيه على أصل الألف، وهو كونها عن ياء .

والثالث: التنبيه على كسر عين مضارعها، بخلاف ﴿ خَافَ﴾ فإن فيه سببين:

أحدهما: الكسرة المقدرة على الفاء حين بنائه للمفعول أو إسناده لتاء الفاعل.

و الثاني: الكسرة على العين.

والوجه في تخصيص ابن ذكوان ﴿ جَآءَ ﴾ و﴿ شَآءَ ﴾ و﴿ زَادَ ﴾ أمران(٤):

أحدهما: أنها أكثر دوراً من غيرها. وإذا كثر دور الشيء ناسب ذلك التخفيف، والإمالة فيها تخفيف .

الثاني: خلوها دون أخواتها من الأحرف المانعة من الإمالة، فإن في غيرها الحاء والطاء والضاد والغين والقاف.

والحق في ذلك اتباع الأثر، والجمع بين اللغتين، ولهذا جزم في ﴿ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ﴾ بإمالته، وأجرى في غيره الوجهين، وما هذا إلا لاتباع الأثر، وإلا فما الفرق بين ﴿ زَادَ ﴾ الأولى وغيره، كذا الحجة لحمزة في استثناء ﴿ زَاغَتِ﴾ في السورتين(٥)، وإلا

---

(١) قاله أبو عبدالله: وزاد سبباً ثالثاً وهو الكسرة المقدرة، انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٤٨) .

(٢) انظر شرح الهداية: (١/١١٤)، والكشف: (١/١٧٥)، و البيان في شرح اللمع: ص(٧٠٣).

(٣) انظر الاستكمال: ص(١١١)، والكشف: (١/١٧٥)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٤٨) .

(٤) انظر الموضح: ص(٤٨٤) .

(٥) في الأحزاب، وص .

فما الفرق بين ﴿ زَاغَتِ ﴾ و﴿ ضَاقَتْ ﴾ حيث اتصلت كل منهما بتاء التأنيث [1].

والوجه للكسائي وأبي بكر في موافقتهما حمزة في ﴿ رَانَ ﴾ فقط: كونها ألفاً بعد راء وإن كانت حشواً، والحق أنه جمع بين اللغتين [2].

فإن قيل: كان من حق ﴿ رَانَ ﴾ أن لا يمال لوجود الراء غير المكسورة فإنها تمنع الإمالة كما يمنع حرف الاستعلاء[3]؟

فالجواب: أن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة إنما يمنعان الإمالة فيما كان سبب الإمالة فيه ظاهراً، أما إذا كان مقدراً فلا يؤثران فيه لذلك لم تمتنع إمالة ﴿ خَافَ ﴾ و﴿ حَاقَ ﴾ وما ذكر معه [4].

قال أبو عبدالله: ولم تمنع ألف ﴿ رَانَ ﴾ فتحة الراء كما منعتها في ﴿ رَاوَدَتْهُ ﴾؛ لأن فتحة الراء إنما تمنع في الغالب فتحة الألف الزائدة والألف في ﴿ رَانَ ﴾ غير زائدة[5]. انتهى .

وهذا الذي ذكره أبو عبدالله فيه نظر من حيث إنه جعل ألف ﴿ رَاوَدَتْهُ ﴾ ممنوعة من الإمالة بفتحة الراء، فيقتضي ذلك أن فيها سبباً من أسباب الإمالة منعته فتحة الراء، وليس الأمر كذلك، إذ لا سبب لإمالة ألف ﴿ رَاوَدَتْهُ ﴾ ألبتة .

قال الحافظ أبو عمرو: ومما يقوي الإمالة في ﴿ رَانَ ﴾ أن سيبويه[6] قال: بلغنا

---

(١) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٤٩) .

(٢) الحجة في ذلك كله هو اتباع الأثر.

(٣) انظر المفتاح للقرطبي: ص(٢٧٥)، والموضح لابن أبي مريم: (١/٢١٣) .

(٤) قال السخاوي: و لم يمنع إمالته -أي ﴿ رَانَ ﴾- فتحة الراء كما منعتها في ﴿ رَاوَدَتْهُ ﴾؛ لأن فتحة الراء إنما تمنع في الأغلب إمالة الألف الزائدة، والألف في ﴿ رَانَ ﴾ أصلية. فتح الوصيد: (٢/٤٥٥).

(٥) الآلئ الفريدة: (٢/٣٤٩)، وسبقه بهذا التعليل الإمام السخاوي كما مر في الحاشية السابقة .

(٦) انظر الكتاب: (٤/١٢١) .

أن [أبا إسحاق][(١)] سمع كُثَيِّر عَزَّة[(٢)] يقول:(صار) يعني بالإمالة[(٣)]. قال: فإذا لم تمنع الصَّادُ وهي [مستعلية][(٤)] [وقد وقعت أولاً والراءُ المفتوحةُ وقد وقعت آخراً][(٥)] الإمالةَ في (صار) [فلأن لا تمنع][(٦)] الراء في ﴿رَانَ﴾ أجدر وأولى، وكذلك لاتمنع الضاد والقاف في ﴿ضَاقَ﴾ ولا الطاء وحدها في ﴿طَابَ﴾ ولا الخاء في ﴿خَابَ﴾ و﴿خَافَ﴾ ولا القاف في ﴿حَاقَ﴾ ولا الغين في ﴿زَاغَ﴾ لأنها أفعال كما أن (صار) فعل[(٧)].

قوله: (وكيف) منصوب إما على التشبيه بالحال، وإما على التشبيه بالظرف، والعامل فيه مقدر رافع للثلاثي، والتقدير: وكيف أتى اللفظ الثلاثي أو الفعل الثلاثي (وغير زاغت) مستثنى منه.

---

(١) ما بين معكوفتين كذا في جميع النسخ. وفي الموضح: "ابن أبي إسحاق": وهو عبدالله بن زيد بن الحارث، أبو بحر ابن أبي إسحاق الحضرمي، مولاهم البصري، مقرئ، نحوي، وهو جد يعقوب الحضرمي، أحد أصحاب القراءات الثلاث المتممة للعشرة، أخذ القراءة عن يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم، وأخذها عنه أبو عمرو بن العلاء وغيره، توفي سنة (١١٧هـ). انظر طبقات فحول الشعراء: (١/١٤)، وغاية النهاية: (١/٤١٠).

(٢) هو كثير بن عبدالرحمن بن الأسود، يكنى أبا صخر، من فحول الشعراء، كان شيعياً يقول بتناسخ الأرواح، كان قد تتيم بامرأة اسمها عزَّة وشبب بها، مات سنة (١٠٥هـ)، وقيل غير ذلك. انظر طبقات فحول الشعراء: (٢/٥٤٠)، والشعر والشعراء: ص(٤١٠).

(٣) انظرالكتاب ٤/١٢١) واللآلئ الفريدة: (٢/٣٤٩)، وشرح الجعبري: (٢/٢٤٠).

(٤) في جميع النسخ "مستعملة"، والمثبت من الموضح، وهو الصواب والله أعلم.

(٥) ما بين معكوفتين كذا في جميع النسخ، وفي العبارة الموضح: وقد وقعت أولاً، ولا الراء المفتوحة التي صارت من أجل فتحها وتكريرها بمنزلة الحرف المستعلي - الإمالة وقد وقعت آخراً. الموضح: ص(٤٨٢-٤٨٣).

(٦) ما بين معكوفتين كذا في الأصل، وفي (ت) و (م): "فألاتمنع".

(٧) الموضح: ص(٤٨٢-٤٨٣) بتصرف يسير. وانظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٤٩-٣٥٠).

قوله / (بماضي) حال من الثلاثي، أي: الثلاثي حال كونه ملتبساً بفعل ماضٍ، ويكون قوله: (أمل خاف) وما بعده بياناً للفعل الثلاثي ما هو .

وقال أبو عبدالله: "وتقدير البيت الأول من هذه [الأبيات][1] الثلاثة: وأمِلْ ثلاثي ﴿خَابَ﴾ وكذا وكذا على أي حال (جاء) في حال كونه ملتبساً بالماضي، وأوقع الظاهر موقع المضمر في (جاء) المقدر والإعراب يَتنَزّل على ذلك"[2]. انتهى. يعني أن ﴿خَابَ﴾ مفعول ((أَملْ)) على حذف مضاف، تقديره: أمل ثلاثي ﴿خَابَ﴾ فحذف "ثلاثي"، وأقام ﴿خَابَ﴾ مقامه، وقوله: وأوقع الظاهر موقع المضمر في (جاء) المقدر، يعني بذلك أن أصل الكلام كان: أمل ثلاثي ﴿خَابَ﴾ وكذا وكذا وكيف جاء هو أي ثلاثي ﴿خَابَ﴾؛ فأوقع الظاهر وهو"الثلاثي" موقع المضمر المستتر في "جاء"، وهذا كلام ضعيف جداً؛ كلام الناظم أسهل منه، ولذلك تعرضت لتقريره؛ لأنه لا يُفهم إلا بعد صعوبة، ثم أيّ حاجة إلى هذا التكلف؟

وقول الناظم (بماضي) أظهر الكسرة في المنقوص ضرورةً، إجراء له مجرى الصحيح[3].

ومثله قول الآخر[4]: كجواريٍ يلعبن بالصحراء .

وقول الآخر[5]: كمشتريءٍ بالخيل أحمِرة بُتْرا .

---

(١) ما بين معكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (م) و (ت) ومن اللآلئ الفريدة .

(٢) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٥٠) .

(٣) قال أبو شامة: قوله: (بماضيٍ) كسر الياء ونوّنها، وهذا هو الأصل، ولكنه أصل متروك لا يأتي إلا في ضرورة الشعر. إبراز المعاني: (٢/١٢٧). وانظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٥٠) .

(٤) البيت بلا نسبة في شرح المفصل: (١٠/١٠١)، وهذا عجزه، وصدره:

ما إن رأيت ولا أرى في مدتي.

والشاهد فيه (كجواريٍ) حيث حرك الياء من الاسم المنقوص. انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة: ص(٧٤)، وأمالي الزجاجي: ص(٨٣)، وخزانة الأدب: (٨/٣٤)، وشرح جمل الزّجّاجي: (٣/١٧٣).

(٥) البيت بلا نسبة في الخصائص: (٢/٢٧٩)، وارتشاف الضرب: (٥/٢٤٣٦). وصدره:

شربت جياد الخيل وابتعت مقرفاً .

=

ومثله قول أبي طالب[1]:

كذبتم وبيت الله نبزي محمداً .:. ولم تختضب سمر العوالِي بالدم

وقال جرير[2]: ويوماً [يجازين][3] الهوى غيرَ ماضيٍ .

قوله: (خافوا طاب ضافت) معاطيف حذف منها حرف العطف .

قوله: (فتجملا) منصوب بإضمار"أن" بعد الفاء في جواب الأمر، نحو: قم فأكرمَك، وهذه الفاء يجوز أن تكون رمزاً دون الثانية في "فز"، بدليل أنه لو أتى بـ"قل" مكان "فز" لصح وحصلت بها الكفاية، ويجوز أن الثانية هي الرمز دون الأولى، بدليل أنه لو أتى مكانها بكلمة ليس فيها فاء نحو قوله: "وحصلا" لحصلت الكفاية بذلك، ويجوز أن يكون الفاءان رمزاً، ويكون كقوله: أمل كذا وكذا لحمزة، وأمل كذا وكذا له أيضاً [4]. و﴿ حَاقَ﴾ لا يخلوا إما أن تكون الفاءان رمزاً أو أن أحدهما رمزاً دون الأخرى، فإن قيل: بالأول كان قوله: (وحاق) منصوباً بفعل مضمر تقديره: أمل تأكد، وحاق وكذا وكذا، وإن قيل بالثاني كان (حاق) معطوفاً على الأفعال السابقة .

وانظر الضرائر لابن عصفور: ص(٢٢٤) .

(١) نسبه إلى أبي طالب ابنُ مالك في شرح التسهيل: (٥٦/١)، وبلا نسبة في البحر المحيط: (٣٦٦/١)، والدرر اللوامع: (٣١/١)، ومعنى نبزي: نبطش به أو نقهره . وانظر الدر المصون: (٣٦٥/١) .

(٢) البيت لجرير في شرح ديوانه: ص(٣٤٣)، وضرورة الشعر للسيرافي: ص(٦٠) وشرح الجمل لابن عصفور: (٥٦٥/٢)،)، ونظم الفرائد وحصر الشرائد: ص(١٩٢)، وشرح المفصل: (١٠١/١٠)، وارتشاف الضرب: (٢٣٨٩/٥) . وعجزه: ويوماً ترى منهن غولاً تغوّل .

(٣) وفي الأصل "يوافيني"والمثبت في بقية النسخ والمراجع .

(٤) قاله أبو عبدالله. انظر اللآلئ الفريدة: (٣٥٠/٢) .

قوله: (جاء شاء) معطوفان حذف العاطف منهما كما تقدم في نظيره .

قوله: (فز) فعل أمرٍ[1] معناه: أظفر بمعرفة ذلك وأحكامه، ويجوز أن يكون دعاءً[2].

قوله: (وجاء) مفعول فعل مضمر، (ابنُ ذكوان) فاعله، تقديره أمال ابن ذكوان جاء، وليس ابن ذكوان فاعلاً بجاء، ويجوز أن يكون مبتدأً، وابن ذكوان خبره، على حذف مضاف، أي: وجاء ممال ابن ذكوان.

قال أبو شامة: "ومن لا يعرف / [٢٣٥ب] مقاصد هذا الكتاب يعرب جاء ابنُ ذكوان فعلاً وفاعلاً" [3]. انتهى، وهو خطأ؛ لأنه يفوت تعريف الحكم، وهو أن لفظ ﴿ جَآءَ ﴾ يمال لابن ذكوان .

قوله: (وفي شاء ميلاً) أي: أوقع الإمالة في شاء، ولولا ذلك لتعدى مَيَّل بنفسه إلى"شاء" .

قوله: (فزادهم) مفعول بمقدر، أي: وأمال ﴿ فَزَادَهُمُ ﴾ الأولى، أنث الصفة باعتبار الكلمة[4]، ويعني بالأولى أول ما وقع في القرآن؛ لأنه أول البقرة، ولا يعني بذلك أنه أول بالنسبة إلى ثانٍ في البقرة[5]، بل أول ما في القرآن كما تقدم .

قوله: (وفي الغير) أي: في غير ﴿ فَزَادَهُمُ ﴾ الأولى، والألف واللام قائمة مقام الإضافة، والتقدير: وفي غيرها أي: غير ﴿ فَزَادَهُمُ ﴾، وفي هذا نظر؛ لأن "غير" لا

---

(١) "أمر" سقط من (م).

(٢) وقال العمادي: أي فز بإمالة هذه الأفعال. مبرز المعاني: ص(١١١) .

وانظر اللآلئ الفريدة: (٣٥١/٢) فقد وافق المصنفُ أبا عبدالله في ذلك .

(٣) إبراز المعاني: (١٢٨/٢) .

(٤) انظر الآلئ الفريدة: (٣٥٠/٢) .

(٥) إذ لا ثاني لها في البقرة .

تدخل عليها الألف واللام، اللهم إلا أن يكون لحظ فيها معنى اسم الفاعل، كأنه قال وفي المغاير لهذه اللفظة، (وفي الغير) خبر مقدم، و(خلفه) مبتدأ، أو فاعل عند الأخفش.

قوله: (وقل صحبة) "صحبة" فاعل فعل مضمر، و(بل ران) مفعول، أي: وأمال صحبة ألفَ ﴿ بَلْ رَانَ ﴾ والجملة منصوبة المحل "بقل" .

قوله: (واصحب معدلاً) أي: اصحب رجلا هذه صفته، أي: مشهود له بالعدالة، والثقة، يشير إلى أن العلم لا يؤخذ إلا عن الثقات لا سيما العلوم النقلية[(١)]، وفي اصطلاح بعض أهل العلم أن لفظ "العدل" أرفع من "المعدَّل"[(٢)] .

٣٢١- وَفِي أَلِفَاتٍ قَبْلَ رَا طَرَفٍ أَتَتْ .:. بِكَسْرٍ أَمِلْ تُدْعَى حَمِيداً وَتُقْبَلا

هذا نمط آخر من الألفات الممالة، وهو: كل ألف وقعت قبل راءٍ متطرفةٍ مكسورة كما ستأتي أمثلته منظومة في البيت الآتي وأعني بالطرف ما كانت الألف فيه طرفاً لفظاً وحكماً، فالمتطرفة لفظاً نحو ﴿ ٱلدَّارِ ﴾[(٣)] و﴿ ٱلْحِمَارِ ﴾[(٤)] و﴿ ٱلنَّارِ ﴾[(٥)]

---

(١) قال شعلة: واصحب أيها المتعلم حال كونك مزكى مطهراً واصطحب قولاً نقياً من الشبهة .

كتر المعاني: ص(١٨٩) .

(٢) عرف العلماء العدالة: بأنها ملكة تحمل صاحبها على المروءة والتقوى .

والعدل: المسلم العاقل البالغ السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة . انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص(١٠٤)، والمستصفى للغزالي: (١/١٥٥)، وفتح المغيث للسخاوي: (٢/٣) .

(٣) سورة الأنعام: (١٣٥) .

(٤) سورة الجمعة: (٥) .

(٥) سورة البقرة: (٣٩) .

و﴿ٱلْكُفَّارِ﴾[1] وما أشبه ذلك، والمتطرفة حكماً كالمتصلة بضمير نحو ﴿أَبْصَٰرِهِمْ﴾[2] ﴿حِمَارِكَ﴾[3].

وقال أبو عبدالله: وأعني بتطرفها حكماً أن تكون لام الكلمة حكماً[4]. انتهى.

وفيه نظر، لأنه يُعترض عليه بنحو ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾[5] و﴿ٱلْحَوَارِيُّونَ﴾[6] فإنه يصدق على الراء أنها لام، مع أنها لا تمال لما سيأتي، وكأنَّ أبا عبدالله أخذ هذا الشرط من أبي عمروالداني[7].

قال أبو شامة: [حكي ذلك عنه وعن مكي وعن ابن شريح][8] ثم اعترض بـ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ فقال: واشترط صاحب التيسير[9]، ومكي[10]،

---

(١) من قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ﴾ المائدة: (٥٧).
هذا أول موضع للكفار بخفض الراء على قراءة الكسائي وأبي عمرو، وهم الذين يميلون الألف التي تقع قبل راء متطرفة مكسورة عدا أبي الحارث. قال الشاطبي:
. . . .:. وبالخفض والكفار راويه حصلا

(٢) من قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ البقرة: (٧).

(٣) من قوله تعالى: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ ...﴾ البقرة: (٢٥٩).

(٤) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٥١) بتصرف.

(٥) من مواضعها، المائدة: (١١١).

(٦) من مواضعها: آل عمران: (٥٢).

(٧) قال الداني: وأمال أبو عمرو والكسائي في رواية الدوري كل ألف بعدها راء مجرورة هي لام الفعل. التيسير: ص(٤٣).

(٨) ما بين معكوفتين كذا في جميع النسخ، ولم أجده في إبراز المعاني.

(٩) انظر التيسير للداني: ص(٤٣)، وقد سبق كلامه. انظر الحاشية رقم (٧).

(١٠) انظر التبصرة لمكي: ص(٣٨٥)، حيث قال فيه: كان أبو عمرو -رحمه الله- يميل كل ألف بعدها راء مكسورة، والراء في موضع اللام من الفعل، والكلمة في موضع خفض.

وابن شريح[1]، في الراء أن تكون لام الفعل وهو منتقض بـ﴿ ٱلْحَوَارِيِّـنَ ﴾ فإن الراء فيها لام الكلمة، ولا تمال الألف قبلها فإن ياء النسبة حلت محل الطرف فأزالت الراء عن الطرف، بخلاف الضمائر المتصلة في نحو ﴿ أَبْصَـٰرِهِمْ ﴾ فإنها منفصلة تقديراً باعتبار مدلولها فلم تخرج الراء عن كونها طرف كلمة أيضاً، وأما الياء في حواري فأزالت الراء عن الطرف، ولهذا انتقل الإعراب إلى ياء النسبة وحرف الإعراب من كل معرب آخره، هكذا قال أبو شامة[2].

وأبو عبدالله / نقل عن صاحب التيسير ما يقتضي نفي الإيراد عنه فإنه قال: [٢٣٦/أ] وقيد الحافظ أبو عمرو الألف للإمالة في هذا الفصل بأن يكون بعدها راء مجرورة هي لام الفعل، وقال: واعترض عليه بعضهم بـ﴿ وَنَمَارِقُ ﴾[3] و﴿ ٱلْحَوَارِيِّـنَ ﴾ وقوله مجرورة مناف للاعتراض بهما[4]. انتهى.

قلت: أما الاعتراض بـ﴿ ٱلْحَوَارِيِّـنَ ﴾ فظاهر جداً لما تقدم تقريره[5]. وأما الجواب عنه بأن "قوله مجرورة بنفيه" فصحيح أيضاً؛ لأن هذه الراء لا يقال فيها مجرورة، إذ ليست محل الإعراب، وإنما يقال فيها مكسورة.

وأما الاعتراض بـ﴿ وَنَمَارِقُ ﴾ فلا أدري كيف يتوجه ذلك؟ فإن الراء هنا عينٌ لا يتوهم أحد خلاف ذلك، فالعجب كيف قرر أبو عبدالله الاعتراض به ثم جعل

---

(١) انظر الكافي لابن شريح: ص(٢٦٧)، حيث قال فيه: أو أمال كل ألف بعدها راء مخفوضة إذا كانت الراء لام الفعل. أهـ. وكذلك اشترط ابن غلبون، حيث قال: ويميل ما قبل الراء التي تكون في موضع اللام، والكلمة في موضع الخفض.

وكذلك القرطبي. كما في المفتاح: ص(٢٧٦-٢٧٧)، وأبو عبدالله بن سفيان. كمافي الاستكمال: (١٠٦-١٠٧) الهادي: ص(٢٢٨-٢٢٩)، والقلانسي كما في إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي: ص(١٩٦)، والواسطي. كمافي الكنز: ص(٩١).

(٢) إبراز المعاني: (١٢٩/٢).

(٣) سورة الغاشية: (١٥).

(٤) اللآلئ الفريدة: (٣٥١/٢).

(٥) انظر ص(١٧٧) من هذه الرسالة.

الجواب عنه بأن "قوله مجرورة ينفي ذلك"؛ هذا غلط محض لا يقبل تأويلاً! ثم إني جوَّزتُ أن يكون الناسخُ غلط عليه وأن الأصل بـ﴿ تُمَارِ﴾ و﴿ ٱلْحَوَارِيِّنَ﴾ أعني قوله تعالى ﴿ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا ﴾[1] فاختلط على الناسخ فكتب بـ﴿ نَمَارِقُ﴾ و﴿ ٱلْحَوَارِيِّنَ﴾ إلا أن هذا التجويز ينفيه أن هذه الراء عين كَهي[2] في ﴿ نَمَارِقُ﴾ غاية ما فيه أن لام الكلمة حذفت جزماً للنهي، إذ الأصل "تماري" كتضارب في الصحيح، فلا يتوهم أن هذه الراء لام، إلا من لا خبرة له ألبتة، ومعه يسقط الخطاب، وأيضاً فإن أبا عبدالله قال قبل ذلك ما ينفي ذلك فإنه قال:

فأما إذا تطرفت لفظاً، وتوسطت حكماً، بأن تكون عين الكلمة أو توسطت وهي لام الكلمة فإن منها ما اتفقا[3] على ترك الإمالة فيه نحو ﴿ تُمَارِ﴾ و﴿ طَارِقٍ﴾[4] ومنها ما أماله الدوري[5] دون أبي عمرو، نحو ﴿ ٱلْجَوَارِ﴾[6] و﴿ جَبَّارِينَ﴾[7] وقيد الحافظ أبو عمرو الألف الممالة[8]، فذكره إلى آخره، فقد نص على أن ﴿ تُمَارِ﴾ مما اتفق على ترك إمالته[9]، وأن ألفه متوسطة وهي عين، ثم إن في قوله: فأما إذا تطرفت

---

(١) سورة الكهف: (٢٢).

(٢) يجوز دخول الكاف على الضمير للضرورة. ومنه قول رؤبة بن العجاج:

ولا ترى بعلاً ولا حلائلا .:. كه ولا كهن إلا حاظلا.

انظر أوضح المسالك: (٣/١٧-١٨).

(٤) أي دوري الكسائي

(٤) هكذا "طارق" نكرة في جميع النسخ، ولم ترد في التنزيل إلا معرَّفة وفي قوله: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ﴾ وسيأتي قريباً تكرار اللفظ من الشارح، ولم أجد المثال في اللآلئ، بل فيه "تمار" و"نمارق" والله أعلم.

(٥) أي: دوري الكسائي.

(٦) سورة الشورى: (٣٢).

(٧) سورة المائدة: (٢٢).

(٨) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٥١).

(٩) لم ترد إمالة ﴿ فَلَا تُمَارِ﴾ إلا في رواية شاذة عن ابن مقسم. انظر المبسوط: ص(١١٥)، والغاية: ص(١١٦)، وقال ملاّ علي القاري: وقد أمال ابن جبير عن الكسائي، وسلام عن أبي عمرو ﴿ فَلَا =

لفظاً وتوسطت حكماً بأن يكون عين الكلمة إلى آخره... ثم مثل بـ﴿تُمَارِ﴾ وبـ﴿طَّارِقِ﴾ نظر لا يخفي؛ لأن ﴿طَّارِقِ﴾ راؤه متوسطة لفظاً وحكماً، وليست متطرفة البتة، إذا تقرر هذا فقد أمر الناظم بإيقاع الإمالة في الألف السابقة لهذه الراء المذكورة، لمن رمز له بالتاء، والحاء المهملة من (تدعي حميداً) وهما الدوري عن الكسائي، وأبو عمرو، والإمالة المشار إليها هي الإمالة الكبرى لا بين بين .

والوجه[1] في إمالة هذا النوع طلب الخفة؛ لأن الألف بعدها كسرة، فإذا أميلت قربت من الياء وقربت الفتحة التي قبلها من الكسرة، فعمل اللسان عملاً واحداً مستقلاً، وذلك أخف من أن يعمل متصعداً بالفتحة والألف ثم يهبط مستقلاً بالكسرة، ويقوي ذلك أن كسرة الراء بمنزلة كسرتين[2] من قبل أنها حرف تكرير[3]، فقويت بذلك على اختلاف الألف إلى كسرها، ولذلك لم تراع الصاد، والطاء، والغين، والخاء في نحو: / ﴿ٱلْأَبْصَٰرِ﴾[4] و﴿بِقِنطَارٍ﴾[5] و﴿ٱلْغَارِ﴾[6] و﴿ٱلْفَخَّارِ﴾[7] [٢٣٦/ب] وهي مستعليات في منع الإمالة لقوة كسرة الراء، وأنها بمنزلة كسرتين، وأيضاً فإن الراء في هذا الفصل متطرفة، فالألف قبلها قريبة من موضع التغيير، وهو الطرف، وعلى هذا نبه بقوله: (أمل تدعى حميداً) أي: تسمى محموداً وتقبل، فلا ترد ولا يرد عليك فيما قرأت به .

تُمَارِ﴾. شرح القاري: ص(١٢٢).

(١) انظر الموضح: ص(٢٦٩)، وشرح الهداية: (١/٩٨)،وحجة القراءات لابن زنجلة: ص(٨٦)، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه: ص(٦٤)، وفتح الوصيد: (٢/٤٥٥-٤٥٦) .

(٢) انظر الموضح: ص(٦٩)، وشرح الهداية: (١/٩٨)، وفتح الوصيد: (٢/٤٥٥) .

(٣) قاله السخاوي. انظر فتح الوصيد: (٢/٤٥٥)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٥٢) .

(٤) من مواضعها سورة آل عمران: (١٣) .

(٥) سورة آل عمران: (٧٥) .

(٦) سورة التوبة: (٤٠) .

(٧) سورة الرحمن: (١٤) .

قوله: (وفي ألفات) متعلق "بأَمِلْ" على تضمين "أمل" أوقع الإمالة في ألفات.

قوله: (قبل را) صفة ألفات، وأضاف الراء للتطرف؟ تحرزاً من المتوسطة كما تقدم، وقصر قوله "را" على أحد الحائزين في اللغة لا ضرورة [1].

قوله: (أتت) جملة في موضع جر صفة لراء، أي: راء طرف أتت .

قوله: (بكسر) متعلق بمحذوف حالاً من فاعل "أتت"، أي: ملتبسة بكسر، ويجوز أن تتعلق بنفس "را" على معنى أن الراء أتت بالكسر مجازاً كهي في قولك إئت به، وأصل الكلام: أوقع الإمالة في ألفات كائنة قبل را طرف آتية ملتبسة بكسر .

قوله: (تدعى) جواب الأمر في قوله: (أمل) وكان حقه على هذا أن تحذف ألفه؛ لأنه مجزوم نحو: اتقِ تدعَ حميداً، وإنما أثبت الألف إما ضرورة كقوله[2]:

إذا العجوز غضبت فطلق .:. ولا ترضاها ولا تملَّق ..

وقوله[3]:

ألم يأتيك والأنباء تنمي .:. بما لاقت لبون بني زياد

وإما إجراء المعتل مجرى الصحيح، ومنه قراءة قنبل في أحد الأوجه التي قررها في غير هذا[4] وستأتي مبينة في مواضعها[5] إن شاء الله تعالى:

---

(١) انظر ص(١٤٢) من هذه الرسالة.

(٢) القائل هو رؤبة . انظر ملحق ديوانه: ص(١٧٩)، وخزانة الأدب: (٨/٣٥٩)، والخصائص: (١/٣٠٧)، وشرح شافية ابن الحاجب: (٣/١٨٥) .

(٣) القائل هو زهير بن قيس. انظر الأغاني: (١٧/١٣١)، وشرح أبيات سيبويه: (١/٣٤٠)، والإنصاف: (١/٣٠)، والجنى الداني: ص(٥٠)، والكتاب: (٣/٣١٦)، ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي: ص(٦٧) .

(٤) انظر الدر المصون: (٦/٥٥٢) .

(٥) قد بيّن المصنف الأوجه في تخريج قراءة قنبل في ياءات الزوائد عند شرحه لقول الناظم:

وعنه وخافوني ومن يتقي زكا ...

=

﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾[1].

قوله: (حميداً) مفعولٌ ثان لتدعى؛ لأنه هنا بمعنى سمى[2]، ودعا. إذا كان بمعنى سمى تعدى لاثنين قال[3]:

دعتني أخاها أم عمرو ولم أكن   أخاها ولم أرضع لها بلبان

ويجوز أن يكون حالاً، على أن تدعى بمعنى تنادي، أي: تنادي في هذه الحالة.

قوله: (وتقبلا) فيه وجهان:

أحدهما: أنه منصوب بإضمار أن؛ لأنه مضارع بعد الواو، وجواب أمر، نحو زرني وأكرمَك، وسيأتي نظير هذا في قراءة ﴿ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ ﴾[4] بالنصب في سورة الشورى، وقد استعمل الناظم هذه العبارة أيضاً في سورة الرحمن[5] فقال:

ويطمث الأولى ضم تهدى وتقبلا

قال أبو شامة: "وليس بمعطوف على (تدعى) بل على مصدره"[6]. انتهى. يعني: أن هذا الفعل مع أن المقدرة بتأويل مصدر، والمصدر اسم، والاسم لا يعطف إلا

وقد استفاض في ذكر أوجه تخريج هذه القراءة حيث ذكر ستة أوجه لتخريجها.

انظر العقد النضيد: ص(٣٤٨) وما بعدها، بتحقيق الزميل/ عبدالله بن غزاي البرَّاق .

(١) سورة يوسف: (٩٠) .

(٢) وقد تأتي دعا بمعنى نادى، انظر لسان العرب: (١٤/٢٥٩)، وعمدة الحفاظ: ص(١٧٥) .

(٣) القائل هو: عبدالرحمن بن الحكم. انظر شرح شذور الذهب: ص(٣٨٥، وشرح المفصل: (٦/٢٧)، والمقرَّب لابن عصفور: (١/١٢١) .

(٤) سورة الشورى: (٣٥)، وقرأها بالرفع نافع وابن عامر، قال الإمام الشاطبي:

... يعلم ارفع كما اعتلا. البيت رقم (١٠١٨) من سورة الشورى .

(٥) البيت رقم (١٠٥٥) من سورة الرحمن .

(٦) إبراز المعاني: (٢/١٣٠)، وشرح شعلة: ص(١٨٩) .

على مثله[1]، و(تدعى) فعل ولا يجوز عطف (وتقبلا) عليه، بل على مصدره، هذا تقرير ما قاله، وهو صحيح من هذه الحيثية، لكن قوله: "بل على مصدره" ليس بصحيح، بل كان ينبغي أن يقول: بل عليه مؤولاً بالمصدر، ألا ترى أن التقدير يصير ليكن منك إمالة، فيكون من غيرك دعاؤك محموداً، وقبول منه عليك، فتعطف الفعل المؤول على الفعل الذي قبله / مؤولاً أيضاً بمصدر، ولا يصدق أن تقول: عطفت على مصدره؛ لأن قولك ذلك يستدعي أن تعطف على مصدر (تدعى)، مع تبقيتك (تدعى) على حاله غير مؤول بمصدر، وليس كذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: قم أكرمْك وأحسنَ إليك، بجزم "أكرمْك" وبنصب "أحسنَ"، يكون التقدير النحوي: ليكن منك قيام يكن مني إكرامٌ لك، وإحسانٌ إليك، اللهم إلا أن تريد على مصدره، أي: المصدر الذي تقدره منه فيسهل الأمر. [٢٣٧/أ]

والوجه الثاني[2]: أن تكون الألفُ بدلاً من نون التوكيد الخفيفة، قاله أبو عبدالله[3]، وفيه نظر؛ لأن هذا ليس محل دخول نون التوكيد، إذ لا يؤكد المضارع إلا في مواضع ليس هذا منها [4].

والشيخ علم الدين[5] لما ذكر هذا الوجه ذكرله مسوغاً وهو أنه جعله مأموراً به على حذف لام الأمر، أي: ولتقبلن ثم حذف لام الأمر، وأبدل من النون

---

(١) انظر كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني، ص(٣١٢).

(٢) من أوجه إعراب (وتقبلا).

(٣) انظر اللآلئ الفريدة: (٣٥٣/٢).

(٤) يؤكد الفعل المضارع بنوني التوكيد الثقيلة، والخفيفة. انظر مغني اللبيب: (٣٩١/٢)، وشرح ابن عقيل: (٢٨٣/٢)، وأوضح المسالك: (٨٨/٤)، وشرح الأشموني: (٣١٤/٣).

(٥) أي السخاوي.

الخفيفة ألفاً"[1]. انتهى. وفيه نظر من حيث إن حذف لام الأمر قليل جداً، ومع قلته ذكروا له شرطاً، وهو: أن يكون بعد "قل" كقوله تعالى ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[2] أي: قل لهم ليقيموا[3]، فإن لم يكن قول فالحذف ضرورة. كقوله[4]:

محمد تفد نفسك كل نفس

وفي الآية كلام آخر حررته في غير هذا الموضوع[5] ولله الحمد.

فعلى الأول تكون الألف للإطلاق، وعلى الثاني بدلاً من نون التوكيد، وهما ظاهران، والله أعلم.

ثم أخذ الناظم يذكر الأمثلة للحكم السابق فقال:

٣٢٢- كَأَبْصَارِهِمْ وَالدَّارِ ثُمَّ الحِمَارِ مَعْ .:. حِمَارِكَ وَالكُفَّارِ وَاقْتَسْ لِتَنْضُلا

مثَّل الناظم رحمه الله بالراء المتطرفة لفظاً وحكماً، وبالراء المتطرفة حكماً لا لفظاً.

---

(١) ذكر ذلك أبو شامة نقلاً عن شيخه -السخاوي- حيث قال: قال الشيخ وغيره إبراز المعاني: (١٣٠/٢)، غير أني لم أجد قوله المذكور في فتح الوصيد، والله أعلم.

وقال الجعبري: (وتقبلا) جزم بالعطف، وقيل: نصب بأن مقدرة بعد واو جواب الأمر، قلت: -أي الجعبري- اتباع اللفظ أولى من المقدر، وليس مثل زرني وأكرمك هذا الأصل مخالف جميع المتقدم بالمناسبة وما قيل من العموم. شرح الجعبري: (٢٤١/٢).

(٢) سورة إبراهيم: (٣١).

(٣) انظرالبحر المحيط: (٤١٤/٥)، والدر المصون: (١٠٤/٧).

(٤) اختلف في قائله فقيل: أبو طالب، كمافي شرح شذور الذهب: ص(٢٣٦)، وهو بلا نسبة في الكتاب: (٨/٣)، واللامات للزجاجي: ص(٩٦)، والإنصاف: (٥٣٠/٢)، وشرح المفصل: (٣٥/٧)، وأسرار العربية: ص(٣١٩)، ونسبه بعضهم للأعشى. كمافي خزانة الأدب: (١١/٩)، وعجز البيت: إذا ما خفت من أمر تبالا.

(٥) انظر الدر المصون: (١٠٤/٧) وما بعدها.

فالأول نحو: ﴿ٱلدَّارِ﴾[1] و﴿ٱلْحِمَارِ﴾[2] و﴿ٱلْكُفَّارِ﴾[3] .

والثاني نحو ﴿أَبْصَـٰرِهِمْ﴾[4] و﴿حِمَارِكَ﴾[5] فإن الضمير المتصل صيَّر الراء كالوسط لكنها متطرفة حكماً لا لفظاً .

واعلم: أن الأوزان الممالة من هذا النوع عشرة، ذكر الناظم منها أربعة أوزان[6]:

الأول: أفْعَال نحو ﴿أَبْصَـٰرِ﴾ مثله: و﴿ٱلْأَسْحَارِ﴾[7].

والثاني: فَعَل نحو ﴿ٱلدَّارِ﴾ إذ أصلها: "دَوَر"، بزنة جَمَل، تحركت الواو وانفتح ما قبلها، قلبت ألفاً[8]، ومثله ﴿ٱلنَّارِ﴾ أصلها: نَوَر .

وقال أبو عبدالله ناقلاً عن الداني في كتاب الإمالة: ومنها ما جاء على فال وأصله فعل "كنار"[9]، وهذا لا [يقوله][10] تصريفي، لا يزنون الألف بلفظها إلا إذا

(١) من مواضعها: سورة الأنعام: (١٣٥) .

(٢) سورة الجمعة: (٥) .

(٣) من مواضعها: سورة المائدة: (٥٧)، على قراءة أبي عمرو والكسائي بجر الراء .

(٤) من مواضعها: سورة البقرة: (٧) .

(٥) سورة البقرة: (٥٩).

(٦) انظر الاستكمال: ص(٣٤٨)، والموضح: (٢١١)، والإقناع: (١/٢٧١)، وقد أوصلها الإمام أبو العلاء الهمذاني العطار أحد عشر وزناً حيث زاد وزن (فاعل) ومثَّل له بـ﴿هَارٍ﴾، وعند من قال إنه (هاير) ولا ثاني له. انظر غاية الاختصار: (١/٢٨٣)، وكذلك وافقه الإمام ابن الوجيه الواسطي. انظر الكنز: ص(٩١).

(٧) سورة آل عمران: (١٧) .

(٨) انظر الموضح: ص(٢٥٠) .

(٩) لم أجد ما ذكره المصنف من كلام أبي عبدالله في اللآلئ الفريدة .

(١٠) في الأصل "يقول"، ولعله سهو من الناسخ، والصواب ما أثبته من (م) و (ت) .

كانت زائدة، أما إذا كانت منقلبة عن أصل فإنما يعبرون عنها بما انقلبت عنه، إذا كانت منقلبة عن عين قابلوها في الميزان بها، فيقولون وزن "رمى" فَعَلْ، ووزن "غزا" فَعَل، ولا يقولون: فَعَا ولا يتصور أن تكون فاء .

الثالث: فِعال نحو ﴿ حِمَارِ ﴾ وقد مثل به معرفاً ومضافاً لضمير مخاطب / في [٢٣٧/ب] ﴿ دِيَـٰرِهِمْ ﴾(١) و﴿ دِيَـٰرِكُمْ ﴾(٢) .

الرابع: فُعَّال نحو ﴿ ٱلْكُفَّارِ ﴾ ومثله ﴿ ٱلْفُجَّارِ ﴾(٣)

وبقي عليه ستة أوزان أخر، وهي: فَعَّال نحو ﴿ كَفَّارٍ ﴾(٤) و﴿ سَحَّارٍ ﴾(٥) وفَعَال، نحو: ﴿ نَهَارٍ ﴾(٦) و﴿ بَوَارِ ﴾(٧)، وفِعّال، نحو: ﴿ بِدِينَارٍ ﴾(٨) أصله دِنَّار(٩)، فأبدلت الأولى ياء استثقالاً، ومثله "دِيوان" قالوا: أصله "دِوَّان" فقلبوا الواو الأولى ياءً، وكان من حقهم أن يقلبوا الواو حينئذ ياءً، ويدغموا فيقولوا دِيَّان، لكن منع من ذلك مانع مذكور في علم التصريف(١٠)، ويدل على أن أصل دينار، وديوان ما ذكرتُ،

---

(١) من مواضعها: سورة البقرة: (٨٥) .

(٢) من مواضعها: سورة البقرة: (٨٤) .

(٣) سورة ص: (٢٨) .

(٤) سورة البقرة: (٢٧٦) .

(٥) سورة الشعراء: (٣٧) .

(٦) سورة الأحقاف: (٣٥) .

(٧) سورة إبراهيم: (٢٨) .

(٨) سورة آل عمران: (٧٥) .

(٩) انظر سر صناعة الإعراب: (٧٥٧/٢)، والمقتضب: (٢٠٠/١)، ولسان العرب: (١٦٦/١٣) دون، والدر المصون: (٢٦١/٣)،

(١٠) قال ابن مالك: وكذلك الياء في (ديوان) هي منقلبة عن واو، بدلالة قولهم في الجمع (دواوين) فلم يعلّ؛ لأن اجتماع الياء والواو فيه عارض؛ ولأن إعلاله بما ذكر يصيره (ديانا) وهو مثل (دوّان) الذي فر منه، وسبب الفرار منه خوف التباس الاسم بالمصدر. إيجاز التعريف: ١٤٨،والمنصف لابن جني: (٢٣/٢).

قولهم في جمعهما: دنانير ودواوين. وفِعلال: وهو ﴿قِنطَارٍ﴾[1] كذا ذكره أبو شامة[2]، وزن نونه بالعين، فهي عنده أصلية. ووزنه أبو عبدالله[3] حكاية عن الداني[4] بلفظها [فنعال][5] فهي عنده زائدة، وهما قولان مشهوران لأهل العلم[6].

واستدل من جعلها زائدة: بأن الذهب والفضة يشبَّهان بالماء في السيلان عند ذوبهما فقيل قنطار ذهب، وقنطار فضة، مأخوذ من قطر يقطر إذا سال، ثم استعمل القنطار في غيرهما وإن لم يكن فيه سيلان، نحو: قنطار تراب، وقنطار حجر، واستدل من جعلها أصلية بأنه مشتق من القنطرة لأحكامها [وراؤها][7] ونونها أصلية، وفيه نظر؛ إذ لقائل أن ينازع في نون قنطرة أيضاً.

ومِفعال: وهو ﴿بِمِقْدَارٍ﴾[8].

وإفعال: نحو: بـ﴿ٱلۡإِبۡكَٰرِ﴾[9] وإلى هذه الأوزان أشار الناظم بقوله: (واقتس) أي: افتعل القياس فقس على ما ذكرت أشباهه.

وقد بالغ أبو عمرو الداني رحمه الله في كتاب الإمالة[10] فبينها أبلغ بيان، وذكرها كلمة كلمة، وذكر عشرة الأوزان المذكورة، وقد عرفت ما في بعضها من البحث.

---

(١) سورة آل عمران: (٧٥) .

(٢) انظر إبراز المعاني: (٢/١٣٠)،.

(٣) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٥٢)، وقد نص على أن وزنها (فنعال) .

(٤) انظر الموضح: (٢٦٧)، ولكنه لم يزنها بـ(فنعال)، وإنما وزنها بـ(فعلال) .

(٥) تحرفت في جميع النسخ إلى"فيقال"، والمثبت من: اللآلئ الفريدة: (٢/٣٥٢) .

(٦) والقولان المشهوران هما: أولاً: أن وزنها فعلال، وبذلك تكون النون أصلية، وإليه ذهب العكبري كما في: التبيان: (١/٢٤٤)، وابن غلبون كما في الاستكمال: (٣٧٤) .

ثانيا: أنها زائدة ووزنها فنعال. وانظر في ذلك: الفريد: (١/٥٤٩)، والبحر: (١/٤٠٩)، والدر المصون: (٣/٥٨) .

(٧) ما بين معكوفتين كذا في الأصل، وغير واضحة في (ت) .

(٨) سورة الرعد: (٨) .

(٩) سورة آل عمران: (٤١) .

(١٠) انظر الموضح: ص(٢١١-٢٧٣) .

وقال أبو شامة: "اقتس أي: قس فهو مثل قرأ واقترأ"[1]. انتهى.

يعني أنّ افتعل بمعنى فعل، وما ذكرته أولى؛ لأن الافتعال يدل على عمل واهتمام وهو مراد هنا .

وقال أبو شامة أيضاً: "ويلزم أن يكون من هذا الباب ﴿ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ ﴾[2] وهو الذي انفرد الدوري[3] بإمالته كما سيأتي، فإن الراء طرف، والياء ضمير، كالضمير في ﴿ أَبۡصَٰرِهِمۡ ﴾ و﴿ حِمَارِكَ ﴾"[4]. انتهى.

قلت: هي داخلة في الضابط لا محالة فلو سكت الناظم عنها لأميلت للدوري ولأبي عمرو، فلما نص على تخصيص الدوري لها[5] دل على أنها غير مرادة، وكان ينبغي أيضاً أن يعترض بـ﴿ جَبَّارِينَ ﴾ و﴿ ٱلۡجَارِ ﴾ فإنهما داخلان تحت الضابط المذكور، مع ذلك لم يملها إلا الدوري وحده كما سيأتي[6]. والجواب عنه ما تقدم[7]، فلا اعتراض بهذا دون ذينك، فتنبَّه له فإنه حسن .

واعلم: أن الناظم ذكر ﴿ ٱلۡحِمَارِ ﴾ و﴿ حِمَارِكَ ﴾ هنا لفائدة جليلة، وهو: أنه سيذكر[8] أن ابن ذكوان انفرد بإمالة كلمات ومن جملتها ﴿ حِمَارِكَ ﴾/ و﴿ ٱلۡحِمَارِ ﴾ [٢٣٨/أ]

---

(١) إبراز المعاني: (٢/١٣١) بتصرف يسير، ونص كلامه: "أي: قس على ما ذكرته ما لم أذكره فهو مثل قرأ، واقترأ" .

(٢) سورة آل عمران: (٥٢)، وسورة الصف: (١٤) .

(٣) أي دوري الكسائي، انظر التذكرة: (١/٢١٤)، والاستكمال: ص(٤٣٠)، والموضح: ص(٢٣٠)، وقرة العين: ص(٩١) .

(٤) إبراز المعاني: (٢/١٣١) .

(٥) في (م): "بهما" .

(٦) انظر ص(١٩٧) من هذه الرسالة .

(٧) انظر ص(١٧٩) من هذه الرسالة .

(٨) في البيت رقم (٣٣٢) .

فمن تمثيله بهما هنا يؤخذ أنه لم يختص بإمالتهما، بل هو مشارك لأبي عمرو، وللدوري عن الكسائي، وسيأتي له هناك مزيد بيان، واعتراض، وجواب حسنان إن شاء الله تعالى[1].

قوله: (كأبصارهم) خبر مبتدأ مضمر، أي: هو كأبصارهم، ولا يزيد خصوصية كونه مضافاً لضمير عينه، بل المعرف بأل كذلك نحو ﴿يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَـٰرِ﴾[2] وما بعده معطوف عليه، وعطف ثم لأجل الوزن لا لتراج[3] إذ لا معنى لذلك .

قوله: (مع حمارك) حال من الحمار، أي: حال كونه مصاحباً لما أضيف إلى ضمير المخاطب، و﴿حِمَارِكَ﴾ في البقرة[4]، و﴿ٱلْحِمَارِ﴾ في الجمعة [5].

قوله: (واقتس) أي افتعل القياس واجتهد [فيه غير متوانٍ][6] أو يكون، "اقتس" بمعنى: قس، والأول أولى وقد تقدما .

قوله: (لتنضلا) متعلق "باقتس"، والفعل بعدها منصوب بإضمار "أن"، ومفعول "لتنضل" مقدر .

٣٢٣- وَمَعْ كَافِرِينَ الكافرينَ بيائِه .:. وَهَارٍ رَوَى مُرْوٍ بِخُلْفِ صَدٍ حَلا

أي: وأمل لهما أي للدوري وأبي عمرو ما تقدم مع هذين اللفظين وهما ﴿كَـٰفِرِينَ﴾[7] منكراً، و﴿ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾[8] معرفاً بأل حال كون كل منهما ملتبساً

(١) انظر ص(٢٣٢) من هذه الرسالة .

(٢) سورة النور: (٤٣) .

(٣) في (م) و (ت): "لتراخ" .

(٤) من الآية (٢٥٩) .

(٥) من الآية (٥) .

(٦) ما بين معكوفتين سقط من (الأصل)، والمثبت من (م) و (ت) .

(٧) من مواضعها: سورة آل عمران: (١٠٠) .

(٨) من مواضعها: سورة البقرة: (١٩) .

بيائه سواء كانت الياء دالة على النصب أم على الجر، وتحرز من ﴿كَٰفِرُونَ﴾[1] و﴿ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[2] بالواو، فإنه لا إمالة فيه لكون رائه مضمومة.

قال أبو شامة: "ولم يميلا أيضاً ما هو على وزن (كافرين) بالياء نحو ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[3] و﴿قَٰدِرِينَ﴾[4] و﴿حَٰجِزِينَ﴾[5] و﴿ٱلْغَٰرِمِينَ﴾[6] "[7].

وفي هذا الكلام نظر من وجهين:

أحدهما: أن هذه الألفاظ التي أوردها إنما لم يميلاها لأجل حرف الاستعلاء الذي فيها، فهما لم يمتنعا من إمالتها إلا لما ذكرتُ من وجود هذا المانع، وكلامه يوهم أنهما لم يميلاها اتباعاً للأثر فقط، وكان الأحسن في هذا أن يوردَ نحو ﴿ٱلشَّٰكِرِينَ﴾[8] و﴿ٱلذَّٰكِرِينَ﴾[9] فإنهما جمعا سلامة في آخرهما راء بعدها ياء، وليس فيها حرف استعلاء، وقد عرفتَ أن الجوابَ عنهما الجوابُ المتداول وهو: أن القراءة سنة متبعة[10]، وإنهما قصدا إتباع الأثر، والجمع بين اللغتين، ولم يميلا ﴿أَوَّلَ

---

(١) من مواضعها: سورة الأعراف: (٤٥).

(٢) من مواضعها: سورة البقرة: (٢٥٤).

(٣) من مواضعها: سورة البقرة: (١٥٣).

(٤) سورة القلم: (٢٥)، وهذا في جميع النسخ بزيادة الباء، ولم ترد في القرآن كذلك.

(٥) سورة الحاقة: (٤٧) ولا ثاني له، وهذا وفي جميع النسخ بزيادة الباء، ولم ترد في القرآن كذلك.

(٦) سورة التوبة: (٦٠) ولا ثاني له.

(٧) إبراز المعاني: (٢/١٣١).

(٨) من مواضعها: سورة آل عمران: (١٤٤).

(٩) من مواضعها: سورة هود: (١١٤).

(١٠) تقدم تخريجه. انظر ص(١٦٦) من هذه الرسالة.

كَافِرٍ بِهِۦ ﴾[1] لعدم وجود الياء بعد الراء [2].

والثاني: أنه أورد ﴿ حَـٰجِزِينَ ﴾ و﴿ ٱلْغَـٰرِمِينَ ﴾ وليس مما نحن فيه في شيء؛ لأن ما نحن فيه جمع آخره راء، بعدها ياء جمع، وهذان اللفظان ليسا كذلك .

ثم أخبر عمن رمز له بالراء والميم وبالصاد والحاء المهملتين والباء الموحدة من البيت الآتي وهم الكسائي، وابن ذكوان بخلاف عنه، وأبو بكر وأبو عمرو، وقالون من غير خلاف، أنهم أمالوا ألف ﴿ هَارٍ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ ﴾[3].

والوجه في/ إمالة ﴿ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾ و﴿ كَـٰفِرِينَ ﴾: كثرة أسباب الإمالة، وذلك أن بعد ألفهما أربعة أسباب، وهي: كسرة الفاء، وكسر الراء بكسرتين فإن الراء حرف تكرير، وبعد الراء ياء، وهي أقوى من الكسرة، فلما اجتمع ذلك في هذين اللفظين أميلا[4].

ولم يمل نحو ﴿ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴾ و﴿ ٱلذَّٰكِرِينَ ﴾ وإن كانت الأسباب موجودة بعينها فيهما لما تقدم قريباً.

ولم يمل نحو: ﴿ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ ﴾ لفقدان الياء، وأيضاً فكسرته عارضة لكونها حركة إعراب[5]، فهي بصدد الزوال، وهذا بالنسبة إلى القراءة[6]، وأما إمالته

---

(١) سورة البقرة: (٤١) .

(٢) مع ما تقدم من اتباع الرواية والأثر في ذلك .

(٣) سورة التوبة: (١٠٩) .

(٤) انظر الكشف: (١٧٣/١)، وشرح الهداية: (٩٤/١)، والحجة للفارسي: (٣٨٩/١)، والموضح: ص(٣٠٢)، وفتح الوصيد: (٤٥٧/٢)، والموضّح لابن أبي مريم: (٢٥٨/١) .

(٥) قال ابن أبي مريم: وإنما لم يميلوا الواحد المجرور نحو: ﴿ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ ﴾، كما أمالوا الجمع المنصوب أو المجرور نحو ﴿ كَـٰفِرِينَ ﴾؛ لأن كسرة الإعراب التي في كافر لا تلزم لزوم كسرة راء ﴿ كَـٰفِرِينَ ﴾. الموضح: (٢٥٨/١). وانظر شرح الهداية: (٩٥/١) للمهدوي، حول توجيه عدم الإمالة في قوله تعالى: ﴿ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ ﴾.

(٦) رويت إمالة هذا الحرف، في قراءة شاذة، عن أبي عمرو وقتيبة عن الكسائي .

=

لغة فجائزة حسنة.

وأما ﴿ هَارٍ ﴾ فاعلم أن للنحاة فيه خلافاً كثيراً ملخصه: أن فيه ثلاثة أقوال[1]:

أحدها: أن أصله: "هاور" أو "هاير" من هارَ يَهورُ أو يهير، ثم حذفت الألف تخفيفاً، فصار "هورا" أو "هيرا" ثم قلبت الواو والياء ألفاً فصار وزنه فَعِلا ونظيره في القصر "برّ" "وربّ" أصلهما: "بارّ" "ورابّ" عند بعضهم .

الثاني: أن أصله هاور، أو هاير، كما تقدم، إلا أن الكلمة دخلها القلب، فقدمت لامها وهي الراء، وأخرت عينها وهي حرف العلة الواو والياء، فصار اللفظ هارواً أو هارياً، ثم قلبت الواو في هارواً ياء لانكسار ما قبلها، فصار كـ "هاري" من اللغة الأخرى فدخلا في باب المنقوص، وحكمه حذف يائه رفعاً وجراً لالتقاء الساكنين نحو: جاء قاضٍ، ومررت بقاضٍ، فكذلك هذا، ووزنه بعد القلب والحذف "فالٍ"، وبعد القلب دون الحذف "فالع"، ودون القلب والحذف "فاعل" .

الثالث: أن أصله هاور، أو هاير، أيضاً، إلا أنه خيف من بقاء العين لئلا تقلب همزة فحذفت حذفاً أوّلياً، ووزنه حينئذ "فال"، وهذا أضعفها.

كمافي المبسوط: ص(١١٣)، والإقناع لابن الباذش: (١/٢٧٥)، والمبهج: (١/٢٤٢) .

ورويت كذلك عن الأعمش عن أبي بكر عن عاصم. انظر الموضح: ص(٦٤٠)، ورويت أيضاً عن أحمد بن فرح عن أبي عمر،عن الكسائي، كما في الموضح: ص(٦٤٠) للداني، والكامل للهذلي: (٨٦/ب)، والروضة للمالكي: (لوحة ١٣٢) .

(١) انظر في ذلك الخصائص: (٢/٨٠)، والحجة للفارسي: (٤/٢٢٥-٢٢٩)، ومشكل إعراب القرآن لمكي: ص(٣٠)، والكشف: (١/٥٠٨)، والموضح: ص(٢٢٥)، وجامع البيان: ص(٢١١-٢١٣) باب سورة التوبة، وشرح الهداية: (١/٩٩-١٠١)، والفريد: (٢/٥١٣)، ولسان العرب (هور)، والدر المصون: (٦/١٢٥-١٢٦) .

ولترجيح هذه الأقوال موضع هو أليق بها من هذا [1].

إذا عرفت ذلك، فمن أماله نظر إلى اللفظ، وهو: أن فيه راء متطرفة مكسورة، ومن لم يمله نظر إلى أصله وما دخله من التغيير فلم يزد فيه تغييراً آخر [2] وهذا تعليل حسن للإمالة وعدمه.

وقال أبو عبدالله: "والعلة في إمالته كسرة الراء، والعلة في اجتماع المذكورين على إمالته: إتباعُ كل واحد منهم للنقل، وفيه إشعار ممن لم يمل نظائره بجواز إمالتها، ولأنه قد دخله من التغيير بالتقديم، والتأخير، والقلب، والحذف، على أحد الأوجه المذكورة ما تقدم ذكره، والتغيير يؤنس بالتغيير.

قال: فإن قيل: من الذي أمال نظائره؟ قيل: الدوري عن الكسائي، وأبو عمرو، وقرأها ورش بين بين، كما فعل في ﴿هَارٍ﴾، وأعني بنظائره: ما كانت ألفه منقلبة عن عين الكلمة، فأما إذا جعلتها ألف فاعل ففيه نظر؛ لأنه إن قدر فيه التقديم والتأخير كانت الراء صائرة / في موضع العين فكان حكمها حكم العين فصارت كبارد [٢٣٩/أ]
ومارد [3]، وإن لم يعط حكم العين كانت العين كالموجودة بعدها؛ لأن حذفها عارض، بدليل ثباتها مع الألف وفي النصب فتبعد الألف من الطرف على هذا التقدير، وإن قدر حذف العين من غير نقل كان باب "النار" "والدار" نظيراً له للزوم الحذف في كل حال" [4]. انتهى.

وما قدمته هو المعتمد عليه من النظر إلى اللفظ تارة فتمال، وإلى الأصل أخرى فلا تمال.

---

(١) انظر الدر المصون: (٦/١٢٥-١٢٦)، وعمدة الحفاظ: ص(٦١١)، ورجح فيه الرأي الثاني.

(٢) قال ابن خالويه: الحجة لمن فخم أنه أتى به على الأصل. الحجة (١٧٧)

وقال الأزهري: هما لغتان والفتح أفصح اللغتين، القراءات وعلل النحويين:(٢٦٣)

وانظر القراءات وعلل النحويين للأزهري: (١/٢٦٣)، حيث قال: هما لغتان والفتح أفصح اللغتين.

(٣) انظر شرح الهداية: (١/١٠٠).

(٤) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٥٥).

قال أبو شامة [ولم يذكر فيه إلا القلب][1]: فالراء على ما استقر عليه الأمر آخراً ليست بطرف، وبالنظر إلى أصل الكلمة هي طرف، ولكن على هذا التقدير لا تكون الألف تلي الراء التي هي طرف بل بينهما حرف مقدر فصار مثل ﴿ كَٰفِرِينَ ﴾ بين الألف والراء حرف محقق [2].

والوجه للباقين في الفتح أنه الأصل [3].

قوله: (ومع كافرين) يجوز أن يكون التقدير وأمل ما تقدم مع كافرين، فيكون (مع كافرين) حالاً من ذلك المقدر، (والكافرين) على هذا معطوف، حذف عاطفه، و(بيائه) حال منه، أي: ملتبساً بيائه، وكان حقه أن يقول: بيائهما لأنه شرط في اللفظين أعني المعرف والمنكر، وإنما وحَّده لأنه لفظ واحد تغاير تعريفاً وتنكيراً، أو يكون قد حذف من الأول لدلالة الثاني عليه أو بالعكس، كقوله تعالى ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾[4] ويجوز أن يكون (الكافرين) هو مفعول الفعل المقدر، ويكون (مع كافرين) حالاً من المفعول، قدم عليه، والتقدير: وأمل الكافرين كائناً مع كافرين، و(بيائه) حال من (الكافرين) أيضاً، فيكون انتصب عنه حالان وهو جائز عند الجمهور [5].

قوله: (وهار) يجوز أن يكون مبتدأً و(روى مروٍ) خبره، ومفعوله محذوف مضاف عائد إلى المبتدأ، والتقدير: وهار روى رجل مرو إمالته، "والمرو" اسم فاعل

---

(١) توضيح من الشارح وليس من كلام أبي شامة .

(٢) إبراز المعاني: (٢/١٣١-١٣٢) بتصرف يسير .

(٣) انظر الحجة لابن خالويه: ص(١٧٧)، والموضح لابن أبي مريم: (٢/٦٠٧) .

(٤) سورة التوبة: (٦٢) .

(٥) خلافاً للفارسي وابن عصفور. وهذه المسألة تعرف بمسألة تعدد الحال. انظر شرح المفصل: (٢/٦٠)، وارتشاف الضرب: (٣/١٥٩٥)، وأوضح المسالك: (٢/٢٩٨)، والمساعد: (٢/٣٥)، والمسائل البصريات: (٢/٧٧٨-٧٨٣) .

من: روى يروي[(١)]، أي: سقى سقياً بليغاً، ويجوز أن يكون هارٍ مفعولاً مقدماً على حذف مضاف، أي: روى مروٍ إمالة ﴿هَارٍ﴾ .

قوله: (بخلف) صفة لمروٍ أي: ذلك المروي ملتبس بالخلف لأنه ناقل له .

وقال أبو عبدالله: "أنه حال من المفعول المحذوف على كلا التقديرين"[(٢)]. يعني بالتقديرين: أن يجعل الحذف من الأول، أي: روى إمالة هارٍ مروٍ. أو من الثاني أي هارٍ روى مروٍ إمالته، تكون عنده ملتبسة بخلف، وما ذكرته أولى؛ لأنه أقل تكلفاً.

قوله: (صدٍ) يجوز أن يكون مفعولاً به[(٣)]، والعامل فيه (روى) والأصل "صدياً" بالنصب؛ لأنه منقوص، لكنه أجراه مجرى المرفوع والمجرور فقدر نصبه كقوله[(٤)]:

[لعلّي][(٥)] أرى باقٍ على الحدثان

ويكون المعنى: أن هذا الرجل المروي / قد روى هذا الرجل الصدي، وكني [٢٣٩/ب] بالمروي عن [المعلم][(٦)] [وبالصدي عن المتعلم][(٧)] وهكذا هو الواقع، فإن طالب العلم

---

(١) انظر فتح الوصيد: (٢/٤٥٧) .

(٢) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٥٥)، قال: ويجوز أن يكون هارٍ مبتدأ على كلا التقديرين .

(٣) انظر فتح الوصيد: (٢/٤٥٨) .

(٤) البيت للأعيمي أحمد بن عبدالله الأندلسي (ت٥٢٥هـ) وصدره:

خذا حد ثاني عن فلٍ وفلاني . وهو مطلع قصيدة في رثاء شاب اسمه محمد قتل غيلة.

انظر ديوانه: ص(٢٤٤)، ووفيات الوفيات: (١/٩٢)، وتذكرة النحاة: ص(٥٩٤)، واستشهد به السخاوي في فتح الوصيد: (٢/٤٥٨)، وأبو شامة في إبراز المعاني: (١/٣٥٨)، وأبو عبدالله في اللآلئ الفريدة: (٢/١٨٥) .

(٥) ما بين معكوفتين في جميع النسخ "ألا لا"، والمثبت من ديوان الأعيمي .

(٦) في (م): "المتعلم" .

(٧) ما بين معكوفتين سقط من (م) .

أبداً صدٍ إلى العلم.

ويجوز أن يكون (صدٍ) نعتاً لـ(مروٍ)، وفيه معنىً حسنٌ يكون قد وصفه بأنه يروي غيره، ومع ذلك هو صدٍ شيق إلى العلم لا يشبع منه، وفي الحديث: « منهومان لا يشبعان طالب دنيا وطالب علم »[1]، ويكون صدٍ على بابه من تقدير الضم في المنقوص من غير ارتكاب ضرورة[2].

قوله: (حلا) جملة فعلية جيء بها للإخبار بحلاوة نقل العلم، أي: حَلاَلَهُ نقل ذلك، وما أحسن ما وافقه "حلا" بعد ذكر الريِّ والعطش.

وقد اعترض أبو شامة فقال: فإن قلت: يظهر من نظم هذا البيت أن الذين أمالوا ﴿هَارٍ﴾ أمالوا ﴿كَـٰفِرِينَ﴾؛ لأنه قال: ومع كافرين ... ولا مانع من أن تكون الواو في [موضع][3] فاصله، وإذا كان الأمر كذلك ولم يذكر بعدُ من أماله فيظهر أن قوله: (وهارٍ) عطف عليه، والرمز بعده لهما، فيكون كقوله في آل عمران:

سنكتب ياء ضم ... البيت[4]

ذكر فيه ثلاث قراءات في ثلاث كلمات، ثم رمز لهن رمزاً واحداً، قلت: لا مانع من توهم ذلك، ويقويه أن (كافرين) (وهار) كلاهما ليس داخلاً في الضَّابط المقدم للدوري وأبي عمرو، على ما شرحناه؛ لأنه فَصَلٍ بين الألف والراء الفاءُ في

---

(١) الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك: (١/٩٢)، وابن عساكر في تاريخه من طريق أبي عوانة عن قتادة، عن أنس مرفوعاً.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه، و لم أجد له علة، ووافقه الذهبي.

وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده كما في المطالب العالية: (٢/٣٢١)، والطبراني في الكبير: (١١/٧٦-٧٧) برقم (١١٠٩٥)، وأخرجه الدارمي: (١/١٠٨) عن ابن عباس موقوفاً. وصححه الألباني كما في صحيح الجامع الصغير: (٢/١١٢٥) برقم (٦٦٢٤).

(٢) انظر إبراز المعاني: (٢/١٣٢).

(٣) ما بين معكوفتين في الأصل غير واضحة، والمثبت من (ث)و(م) والابراز: (٢/١٢٣).

(٤) البيت رقم (٥٨١).

﴿ كَٰفِرِينَ ﴾، وفي ﴿ هَارٍ ﴾ حرف مقدر، إما واو، وإما ياء، وعلى الوجه الآخر لا تكون الراء طرفاً، وإذا أخرجا من ذلك الباب قوي الوهم أي: [أمالا هذا مع الكافرين][1] ولو كان أسقط الواو من: "ومع"، وقال: "مع الكافرين كافرين ... " لزال الوهم، أي أمالا هذا مع الكافرين، ولو قال: "كذا كافرين الكافرين ... " لحصل الغرض"[2]. انتهى.

وما ذكره من التوهم بعيد جداً، لاسيما مع التقدير الأول في الإعراب، وهو: أمال لهما ما تقدم مع كافرين والكافرين

ثم أخذ يذكر[3] رمز القراء الذين أمالوا ألف ﴿ هَارٍ ﴾ فقال:

٣٢٤- بَدَارِ وَجَبَّارِينَ وَالْجَارِ تَمَّمُوا .:. وَوَرْشٌ جَمِيعَ البَابِ كَانَ مُقَلِّلا

قد تقدم أن الباء رمز قالون، وأنه ممن أمال ألف ﴿ هَارٍ ﴾، و(بدار) اسم فعل، معناه: بادر تعلُّمَ العلمِ ونقل الصحيح منه، ومثله "نزال" و"تراك" أي: انزل واترك .

ثم أخبر عمن رمز له بالتاء المثناه من فوق من (تمموا) وهو الدوري عن الكسائي، أنه أمال هذين اللفظين ﴿ جَبَّارِينَ ﴾ و﴿ ٱلْجَارِ ﴾ فـ(جبارين) في سورة المائدة ﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾[4] وفي الشعراء ﴿ وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾[5] و﴿ وَٱلْجَارِ ﴾ في موضعين في النساء[6].

ثم أخبر عن ورش أنه كان يقلل جميع الباب، أي: يميله بين بين، وقد تقدم[7] أن التقليل عبارة عن بين بين، وأراد بجميع / الباب ما تقدم من قوله: وفي ألفات قبل را [٢٤٠/أ]

(١) في الإبراز: في أن من أمال أحدهما أمال الآخر .

(٢) إبراز المعاني: (١٣٢/٢) بتصرف يسير .

(٣) في (م) و (ت): "ثم ذكر" .

(٤) من الآية (٢٢) .

(٥) من الآية (١٣٠) .

(٦) كلاهما من الآية (٣٦) .

(٧) انظر ص(٤) من هذه الرسالة .

طرف . . . إلى هنا[1]، وهو كل ما وقعت فيه الألف قبل راء مكسورة متطرفه، و﴿كَفِرِينَ﴾ و﴿ٱلْكَفِرِينَ﴾ و﴿جَبَّارِينَ﴾ و﴿ٱلْجَارِ﴾ .

الوجه في إمالة الدوري هذين اللفظين في ﴿جَبَّارِينَ﴾ كسرة الراء، وهى بين وقوع الياء التي هى أقوى من الكسرة بعدها فقوي داعي الإمالة[2]، وفي ﴿ٱلْجَارِ﴾ كسرة الراء المتطرفة[3]، فهي وإن لم يكن بعدها ياء فقد قويت بكونها متطرفة؛ لأن الطرف محل التغيير .

قال أبو عبدالله: "ولا يقال لِمَ لَمْ يمل أبو عمرو ﴿جَبَّارِينَ﴾ لأنه ليس من الأصل الذي [يميله][4] حيث كانت الألف فيه بعيدة من الطرف، وإنما يقال لِمَ لَمْ يمل ﴿ٱلْجَارِ﴾ مع أنه من الأصل الذي يميله؟ قلت: ليست إمالته بأبعد من إمالة ﴿كَفِرِينَ﴾ و﴿ٱلْكَفِرِينَ﴾ بل هذا أولى؛ لأن الألف تليها الراءُ المكسورةُ، والراء لا شك طرف؛ لأن زيادتي الجمع في حكم الانفصال، وقد زعم قوم[5] أن أبا عمرو إنما ترك إمالة هذين الحرفين لقلة دورهما في القرآن وهذا الفرق أفسده أبو عمرو الداني فقال:

---

(١) البيت رقم (٣٢١). وانظر فتح الوصيد: (٢/٤٥٨)، وشرح شعلة: ص(١٩١)، ومبرز المعاني: ص(١١٢)، وكنز المعاني للجعبري: (٢/٢٤٣) .

(٢) انظر فتح الوصيد: (٢/٤٥٨) .

(٣) انظر الكشف: (١/١٧١)، وقال الجعبري: ووجه إمالة ﴿ٱلْجَارِ﴾، أنه قياس أصله و﴿جَبَّارِينَ﴾ التنبه على أن الحكم غير مختص بالراء المجرورة. شرح الجعبري: ص(٢٤٣) .

والمقصود بكلام الجعبري هذا أن كلمة ﴿جَبَّارِينَ﴾ وردت في القرآن في موضعين، وكلا الموضعين في موضع نصب؛ لأن التي في المائدة صفة لاسم إن، والتي في الشعراء في موضع نصب على الحال من الفاعل في بطشتم، والله أعلم. وانظر شرح الهداية: (١/٩٨-٩٩)، وفتح الوصيد: (٢/٤٥٨).

(٤) هكذا في جميع النسخ وهو الصحيح، وفي اللآلئ المحقق "يمليه"، وأراه خطأ مطبعياً .

(٥) منهم أبو طاهر، عبدالواحد بن عمر بن أبي هاشم البغدادي، وغيره من القراء كما صرّح بذلك أبو العباس المهدوي، انظر شرح الهداية: (١/٩٩)، والقرطبي كما في المفتاح: ص(٢٧٨)، والسخاوي كما في فتح الوصيد: (٢/٤٥٨)، وأبو عبدالله الموصلي كما في شرح شعلة: ص(١٩٠) .

"وهذا القول غير مستقيم؛ لأنه لو كان كما زعم لترك إمالة ما هو أقل دوراً من ذلك نحو ﴿قِنطَارٍ﴾ و﴿دِينَارٍ﴾ و﴿ٱلْغَارِ﴾ و﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾ و﴿خَتَّارٍ﴾[1] و﴿جَبَّارٍ﴾ وما أشبه ذلك مما لم يأت إلا في موضع واحد[2]، قال: وكذلك من زعم[3] أنه إنما أخلص الفتح في ﴿جَبَّارِينَ﴾ لكونه غير مجرور لا يصح"[4]. انتهى.

قلت: إنما لم يصح لأنه يلزمه مثله في ﴿كَٰفِرِينَ﴾ و﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ غير مجرورين[5]، وقد تقدم أنه يميلهما مع الياء كيف كانا، والحق أن ذلك مما اتبع فيه الأثر وجمع به بين اللغتين، ومن رام فرقا رام محالاً[6].

والوجه لورش في تقليله الباب ماتقدم لغيره في الإمالة لكنه اكتفى بإمالة بين بين دون الإمالة الكبرى لأن بها يحصُل الغرض مع خفة اللفظ .

قوله: (وجبارين والجار) مفعول مقدم على حذف مضاف، أي: تمموا إمالة ﴿جَبَّارِينَ﴾ و﴿ٱلْجَارِ﴾، ومعنى تتميمهما: الإتيان بها إمالة كبرى تامة[7]، لا بين بين كما فعل ورش، فإنها إمالة غير تامة، ويجوز أن يكون مبتدأ، و(تمموا) خبره، ويكون حذف المفعول المضاف إلى عائد المبتدأ، والتقدير: تمموا إمالتهما .

---

(١) لقمان: (٣٢).

(٢) الأمثلة التي ذكرها لم ترد إلا في موضع واحد كما قال إلا ﴿جَبَّارٍ﴾ فقد وردت أربع مرات مجرورة. وخامسة معرف بأل ومرفوعة .

(٣) ممن قال بهذا القول أبو العباس المهدوي كما مر معنا انظر شرح الهداية: ٩٩/١، شرح شعلة: (٩٨/١-٩٩)، وقال به أيضا السخاوي، كمافي فتح الوصيد: (٤٥٩/٢) .

(٤) الموضح: ص(٢٩٧-٢٩٨) .

(٥) كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَصْبَحُواْ بِهَا كَٰفِرِينَ﴾ المائدة: (١٠٢). وكذلك قوله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ آل عمران: (٢٨) .

(٦) انظر شرح شعلة: ص(١٩١) .

(٧) انظر اللآلئ الفريدة: (٣٥٦/٢) .

قوله: (وورش) مبتدأ، و(كان) واسمها وخبرها وهو (مقللاً) خبره، و(جميع الباب)[1] نصب بالخبر، وتقديمُ خبرِ كان لا نزاع فيه، ومنه ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[2] و[3]ذكر أن عن ورش خلاف في ﴿ جَبَّارِينَ ﴾ و﴿ ٱلْجَارِ ﴾ فقال:

٣٢٥- وَهَذَانِ عَنْهُ بِاخْتِلافٍ وَمَعْهُ فِي ا لْـ .:. ـبَوَارِ وَفِي القَهَّارِ حَمْزَةُ قَلَّلا

/ أي و﴿ جَبَّارِينَ ﴾ و﴿ ٱلْجَارِ ﴾ وردا عن ورش باختلاف، فمنهم [٢٤٠/ب] من نقل عنه فيهما التقليل كسائر الباب[4]، ومنهم من نقل عنه فيهما الفتح [كغيره][5] وأشار الناظم بذكر الاختلاف إلى ما نقل ابن غلبون من رواية فتحهما عنه[6]، وإلى ما رواه غيره من تقليل إمالتهما .

والوجه في الفتح والتقليل ما تقدم مع أنه كذلك عن نافع، ونافع كذلك

---

(١) قال الجعبري: يريد بجميع الباب أصل الإمالة لكسرة الراء ومجاورتها، فلو قال جميع الأصل كان أوضح. شرح الجعبري: (٢/٢٤٣). وانظر شرح شعلة: ص(١٩١) .

(٢) سورة الروم: (٤٧) .

(٣)في (م) و(ت) "ثم ذكر" .

(٤) ممن نقل عنه التقليل: الداني في الموضح: ص(٢٣٨)، والتيسير: ص(٤٢)، وقال: وبه آخذ والتعريف في اختلاف الرواة عن نافع: ص(٢٦١)، وابن شريح في الكافي: (١/٢٧٠)، وابن بليمة في تلخيص العبارات: ص(٤٨)، والقرطبي في المفتاح: ص(٢٧٩) .

(٥) في (الأصل) و(م): "لغيره"، والمثبت من (ت) .

والمعنى أي: كغيره ممن نقل عنهم الفتح من القراء، وممن نقل عنه الفتح فيهما: أبو الطيب بن غلبون في الاستكمال: ص(٣٥٨)، وأبو الحسن بن غلبون في التذكرة: (١/٢١٤)، ومكي في التبصرة: ص(٣٩٠)، وأبو طاهر إسماعيل بن خلف في العنوان: ص(٦١)، وابن الفحام في التجريد: ص(١٧٠-١٧١).

(٦) انظر الاستكمال: ص(٣٥٨) لأبي الطيب بن غلبون، وكذلك أبو الحسن طاهر بن غلبون، في التذكرة: (١/٢١٤) .

تحمله عن أشياخه، غاية ما فيه أنه أقرأ هذا بالوجهين[1]، وأقرأ قالون بالفتح ليس إلا، إذ لا حرج في ذلك، ولأن نقل الخلاف في مثل ذلك ليس واجباً، إذ القراءة بأحد الجائزين جائزة إجماعاً .

قوله: (وهذان) مبتدأ، و(عنه) خبره، و(باختلاف) حال من الضمير المستتر في الخبر، وهذان كائنان وواردان عنه حال التباسهما باختلاف .

قوله: (في البوار وفي القهار حمزة) أي: أن حمزة وافق ورشاً في تقليل هذين الحرفين، وليس من أصله ذلك، وإنما وافقه اتباعاً للأثر، وجمعاً بين اللغتين، و(حمزة) مبتدأ، و(قللا) خبره، و(معه) و(في البوار) متعلقان بمقدر لا بقلل على أصول البصريين[2]، وإن كان أبو عبدالله قال ذلك[3]، وتقدم نظيره غير مرة.

٣٢٦- وَإِضْجَاعُ ذِي رَاءَيْنِ حَجَّ رُوَاتُهُ .:. كَالابْرَارِ وَالتَّقْلِيلُ جَادَلَ فَيْصَلا

أخبر عمن رمز له بالحاء المهملة والراء من (حج رواته)، وهما أبو عمرو، والكسائي، أنهما أمالا ما وقعت ألفه بين راءين ثانيهما طرف مكسورة[4]، نحو ﴿ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ ﴾[5] ﴿ مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ﴾[6]، ﴿ دَارُ ٱلْقَرَارِ ﴾[7]، ودل على أنه أراد ذلك تمثيله بقوله: (كالابرار) يعني: المجرور، وتحرز من نحو ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ ﴾[8] وفيه نظر؛

(١) ممن نقل الوجهين فيهما لورش: ابن الباذش في الإقناع: (١/٢٧٥)، والإمام الشاطبي كما في هذا البيت الذي يتكلم الشارح عليه؛ وابن القاصح في قرة العين: ص(٩٦) .

(٢) انظر الإنصاف: (١/٢٢٥)، وشرح المكودي على الألفية: ص(٣٣)، وحاشية الصبان: (١/٣١٧).

(٣) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٥٦) .

(٤) انظر التيسير: ص(٤٣)، والتجريد: ص(١٧٠)، وإرشاد المبتدي: ص(١٩٦) .

(٥) سورة المطففين: (١٨) .

(٦) سورة ص: (٦٢) .

(٧) سورة غافر: (٣٩) .

(٨) من مواضعها: سورة الانفطار: (١٣) .

لأنه في الظاهر إنما يؤخذ منه هذا اللفظ، والجر إنما جاء من ضرورة دخول الكاف، وأحسن من هذا أن يقال تقديره: وإضجاع ذي راءين مما نحن فيه، وسبق ذكره، والذي نحن فيه، وسبق ذكره، إنما هو ما راؤه طرف مكسورة.

ثم أخبر عمن رمز له بالجيم والفاء من (جادل فيصلا) وهم ورش، وحمزة، أنهما أملا ذلك إمالة قليلة أي بين بين[1].

والوجه في إمالة هذا النوع: أن الراء المكسورة تكررت في هذا النوع، وهي حرف تكرير، فازدادت الكلفة على اللسان بذلك، فخففت بالإمالة؛ ليكون العمل فيها وفيما بعدها من جهة واحدة، وإذا كان الراء مكسورة تغلب الحرف المستعلي الواقع قبل الألف نحو ﴿أَبْصَٰرِهِمْ﴾ و﴿قِنطَارٍ﴾ و﴿ٱلْفَخَّارِ﴾ مع ما فيه من قوة التصعد والاستعلاء، فلأن تغلب الراء التي كسرها استعلاء أحرى وأولى[2].

وقد خرج كل من أبي الحارث وحمزة عن أصله؛ لأنه ليس من أصلهما إمالة / [٢٤١/أ]
الألف الواقعة قبل الراء المكسورة، وليس من أصل حمزةَ إمالةُ بين بين.

والحجة لأبي الحارث: قوة السبب بكون الكسر في حرف تكرير، ولحمزة في التقليل ما تقدم من أنه حصل الغرض وهو أخف من الإمالة الكبرى[3].

وظاهر كلام أبي شامة أن التقليل لحمزة وحده دون ورش فإنه قال: أمال

---

(١) انظر التيسير: (٤٣)، وتحبير التيسير: (٢٤٨)، وقرة العين: (٩٤)، والفتح الرباني للدمنهوري: ص(٧٨).

(٢) انظر الموضح: (٢٧١)، وقال المهدوي: وإمالة ... مما تكررت فيه الراء ...... أنه أراد تقريب الراء من الراء حين كانت الثانية مكسورة، فنحا بالأولى نحو الكسرة حين أمال الألف. شرح الهداية: (١/١١٩). وانظر الكشف: (١/١٧٢)، اللآلئ الفريدة: (٢/٣٥٦).

(٣) قال الإمام الداني: ... هذا مع اتباعه في ذلك من أخذ القراءة عنه من أئمته -يعني أبا الحارث- وكذا علة حمزة في تخصيصه ذلك بإمالة بين بين، ولم يشبعها منه لما قدمناه من أن في ذلك بلوغ ما قصده من التخفيف. الموضح: (٢٧٢-٢٧٣).

ذلك أبو عمرو والكسائي بكماله وقرأه حمزة بين اللفظين[1]. انتهى، كأنه سهى عن رمز ورش بالجيم من (جادل) ويدل على ذلك أنه نص على رمز أبي عمرو والكسائي فقال (حج رواته) رمز، فقد اعتنى ببيان الرمز ومع ذلك سكت عن رمز ورش في الترجمة الثانية بين بين، وإنما خصاها بالإمالة لما تقدم ذكره من أنها حرف تكرير، وتكررت في هذا النوع فازدادت الكلفة على اللسان إلى آخره [2].

قوله: (وإضجاع) مبتدأ، وهو مصدر مضاف لمفعوله، ولابد من حذف مضاف، أي: وإضجاع ألف لفظ ذي راءين مما سبق ذكره، و(حج رواته) جملة فعلية خبر المبتدأ، والهاء للإضجاع، أي: غلب رواته يقال حاجَّه يحاجَّه فحجَّه أي: فغلبه في الحجة[3]، ومنه الحديث « فحج آدم موسى »[4] وإنما نبه المصنف بذلك على تضعيف بعض الناس إمالة هذا النوع قالوا: لأن الراء المفتوحة مانعة، وهو قول ساقط لما تقدم من أن الراء المكسورة لما كانت تغلب حروف الاستعلاء كان غلبتها للراء غير المكسورة أولى وأحرى.[5]

قال مكي رحمه الله: "وما تكررت فيه الراء نحو ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ فالإمالة فيه للكسرة التي بعد الألف، وقوَّى ذلك كونها على الراء، غير أن انفتاح الراء قبل

---

(١) كذا قال الشارح، ولعله كذا في النسخة، وقد أكد على السهو،ولكن ورد ذكر ورش مع حمزة في النسختين المطبوعتين من الإبراز، ولم يشر أحد من المحقِقَيْن أن ورشاً سقط من إحدى النسخ. انظر إبراز المعاني بتحقيق إبراهيم عطوة عوض: ص(٢٣٤)، وبتحقيق محمود عبدالخالق جادو: (١٣٤/٢)، والله أعلم .

(٢) قال أبو عبدالله: "والحجة لهما في ذلك بعد اتباع الأثر أن الراء المكسورة تكررت في هذا النوع وهي حرف تكرير، فازدادت الكلفة على اللسان بذلك فخصًّا بالإمالة ليكون العمل فيها وفيما بعدها من جهة واحدة". اللآلئ الفريدة: (٣٥٦/٢).

(٣) انظر فتح الوصيد: (٤٦٠/٢)، واللآلئ الفريدة: (٣٥٦/٢) .

(٤) الحديث رواه البخاري: (٤٤١/١١)، في القدر باب تحاج آدم وموسى عند الله. ومسلم برقم (٢٦٥٢) في القدر باب حجاج آدم وموسى عندالله. وأبو داود رقم (٤٧٠١) في السنة باب القدر. والترمذي برقم (٢١٣٥) في القدر باب رقم (٢) .

(٥) انظر ص(٢٠٢) من هذه الرسالة .

الألف يضعف الإمالة فيه قليلا "[1]. انتهى، فلذلك نبه الناظم عليه بقوله: (حج راوته) أي: غلبوا هؤلاء المضعفين لسقوط حجتهم .

قوله: (والتقليل) مبتدأ، أي: والتقليل في ذي راءين، أو تكون "أل" قامت مقام الضمير، أي: وتقليله، و(جادل) جملة فعلية، فاعلها مضمر يعود على التقليل، نسب المجادلة للتقليل مجازا؛ لأنه سبب في صحة المجادلة، والمراد من قرأ بذلك، والمجادلة المحاجَّة[2]، و(فيصلا) حال من فاعل جادل، والفيصل القوي الفصل[3]، يقال هو فيصل في الأمر إذا كان مسطاعا[4] يفصل الخصومات، أي: جادل التقليل من ورده في حال كونه قوي الحجة والجدال وهذا كله مجاز حسن .

قوله: (كالابرار) خبر مبتدأ مضمر، أي: هو كالأبرار، وقد عرفت أنه أراد خصوصية المجرور فلا يمال نحو ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ ﴾ كما لا يمال ﴿ خَلَقَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴾[5] وقد تقدم لك فيه بحث [6].

٣٢٧- وَإِضْجَاعُ أَنْصَارِي تَمِيمٌ وَسَارِعُوا نُسَارِعُ وَالْبَارِي وَبَارِئِكُمْ تَلا

/ أخبر عمن رمز له بالتاء المثناة من (تميم) وهو الدوري عن الكسائي أنه [٢٤١/ب] أضجع هذه الأحرف الخمسة:

أولها: ﴿ أَنصَارِىٓ ﴾ من قوله تعالى في آل عمران والصف: ﴿ مَنْ أَنصَارِىٓ

---

(١) الكشف: (١٧٢/١) بتصرف يسير .

(٢) قال الجوهري: المجادلة، المخاصمة. الصحاح: (٤٤٩/٤). وانظر لسان العرب: (١٠٥/١١) مادة (جدل) .

(٣) انظر اللآلئ الفريدة: (٣٥٧/٢) .

(٤) كذا في (ص) و (ت) وهو الصحيح، وفي (م): "مصطلعاً" .

(٥) سورة الأنبياء: (٢٣) .

(٦) انظر ص(٢٠١) من هذه الرسالة .

﴿ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[1].

ثانيها: ولا ثاني له ﴿ ۞ وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ ﴾ في آل عمران[2].

ثالثها: ولا ثاني له أيضاً ﴿ نُسَارِعُ لَهُمۡ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ ﴾ في المؤمنون[3].

رابعها: ولا ثاني له أيضاً: الباريء من قوله تعالى ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ ﴾ في الحشر[4].

خامسها: وهو موضعان في البقرة ﴿ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ ﴾[5].

فهذه الخمسة انفرد الدوري عن الكسائي بإمالتها[6]، وقد تقدم[7] أنه لو لم ينص على انفراد الدوري بإمالة و﴿ أَنصَارِيٓ ﴾ لوجب اندراجها في الواجب المقتضي [لإمالة أبي عمرو كل][8] ما في آخره راء مكسورة طرف لفظاً، أوحكماً، و﴿ أَنصَارِيٓ ﴾ راؤه متطرفة حكماً إذ لا فرق بينه وبين ﴿ أَبۡصَٰرِهِمۡ ﴾ و﴿ حِمَارِكَ ﴾ .

وقد علل بعضهم استثناء أبي عمرو ﴿ أَنصَارِيٓ ﴾ من الإمالة بوجهين[9]:

أحدهما: أنه في موضع رفع .

---

(١) سورة آل عمران: (٥٢)، وسورة الصف: (١٤) .

(٢) من الآية (٣٣) .

(٣) من الآية (٥٦) .

(٤) من الآية (٢٤) .

(٥) كلاهما في الآية: (٥٤) .

(٦) انظر التيسير: ص(٤٢)، والوجيز: ص(١٠٩)، والتجريد: ص(١٧٢)، والكافي: ص(٢٧) .

(٧) انظر ص(١٨٨) من هذه الرسالة .

(٨) ما بين معكوفتين مطموس في (ص)، والمثبت من (ت) و(م) .

(٩) انظر شرح الهداية: (١/٩٩) .

والثاني: أنه قليل الدور، وقد تقدم تضعيف نظير هذا[1]، وهو أن (كـافرين) يمال مع أنه يكون في موضع نصب، وبأنه كان يلزم أن يميل ما ورد في القرآن مـرة واحدة نحو ﴿قِنطَارٍ﴾ و﴿ٱلْغَارِ﴾ و﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾ و﴿بِدِينَارٍ﴾ و﴿جَبَّارٍ﴾ و﴿خَتَّارٍ﴾ ولا يحتاج أن يعتذر من أبي عمرو في عدم إمالته ماعدا ﴿أَنصَارِىٓ﴾ مـن الأحـرف المذكورة معه في البيت، إذ ليس من أصله إمالة ذلك ففتحه إياها لفتحه مـا سـواها من آي القرآن .

فإن قيل[2]: كان ينبغي للناظم أن يذكر مع هذه الكلم والكلم التي بعدهـا في البيت الآتي لفظ ﴿ٱلْجَارِ﴾ و﴿جَبَّارِينَ﴾ فإن الجميع مما انفـرد بـه الـدوري عـن الكسائي، ففي ذكره لهما مع هذه الكلم مناسبة ظاهرة هو أن يذكر جميع ما انفرد بـه بعض القراء وهو أولى من أن يذكرهما في موضع آخر .

فالجواب: أن ورشاً يقرأ الكلم المتقدمة بين بين، ويقرأ هذين الحرفـين أعـني: ﴿ٱلْجَارِ﴾ و﴿جَبَّارِينَ﴾ كذلك بخلاف عنه فيهما خاصة، فلما كان يقرؤهما كذلـك ذكرهما بعدها لما في ذلك من اختصار العبارة ورشاقتها بإحالة ورش فـيـهما عليـها، ألا تراه كيف قال (وهذان عنه باختلاف)[3] فأوجز في عبارته مع وضوحها، بخلاف ما لو ذكرهما مع هذه الكلم فإنه كان يحتاج نظمه بعد ذلك إلى بيان مذهب ورش فيهما بعبارة أخرى[4] طويلة، فعدل عن ذلك إلى ما نظمه رحمه الله .

والوجه في استثناء ورش أيضاً ما ذكر لأبي عمرو[5]، ولا يحتاج إلى عـذر في البواقي لأن أصله لا يقتضي إمالتها لأبي عمرو .

---

(١) انظر ص(١٩٨) من هذه الرسالة .

(٢) انظر اللآلئ الفريدة: (٣٥٨/٢)، فقد ذكر هذا الاعتراض وجوابه بنحو ما ذكر المؤلف .

(٣) البيت رقم (٣٢٥) من الباب نفسه، وقد سبق شرحه.

(٤) أخرى سقطت من (م) و (ت) .

(٥) انظر اللآلئ الفريدة: (٣٥٨/٢) .

وقوله: (وإضجاع) مبتدأ، وهو مصدر مضاف / لمفعوله على حذف مضاف، [٢٤٢/أ]
أي: وإضجاع ألف ﴿أَنصَارِىٓ﴾، و(تميم) خبره، ومعناه الإشارة إلى عام الإضجاع فيه، وكماله، ونزاهته من النقص لصحته نقلاً، وتوجيهاً[١]، وقيل[٢]: المعني بقوله: (تميم) إشارة إلى أنها لغة تميم، وقد تقدم أول الباب أن الإمالة لغة تميم، فالكلام على حذف مضاف من الثاني، أي: إضجاع ﴿أَنصَارِىٓ﴾ لغة تميم .

قال أبو شامة: "ولو قال: و"أضجع أنصاري تميم" لكان حسناً، ولم يحتج إلى [حذف][٣] مضاف" [٤]. انتهى، وهو كلام حسن، إلا أن حذف المضاف قبل (أنصاري) لا بد منه، أي: إضجاع ألف أنصاري، ويجوز أن لا يقدر إذ المعنى: وإيقاع الإضجاع في أنصاري، ومعلوم أنه لا يليق الإضجاع بغير الألف .

قوله: (وسارعوا) عطف على (أنصاري)، وكذلك (نسارع) وما بعده، إلا أنه حذف العاطف من نسارع لما تقدم في نظائره .

قوله: (تلا) جملة فعلية جيء بها للإخبار بتلاوته لذلك، والضمير بها عائد على ما دل عليه الرمز، وهو التاء، كأنه قال (تلا) أي: قرأ الدوري لذلك، والتاءان[٥] يحتمل أن يكونا رمزاً، وأن تكون الأولى، وأن تكون الثانية، وقد تقدم لك نظير هذا عند قوله: (وكيف الثلاثي غير زاغت بماضيٍ أمل) البيتين[٦]. وتقدم أن الفاء من قوله: (فتجملا) ومن قوله: (فز) يحتملان ما ذكرته، وترتب على ذلك الكلام فيما بين

---

(١) انظر اللآلئ الفريدة: (٣٥٨/٢) .

(٢) القائل هو: أبو شامة. انظر إبراز المعاني: (١٣٤/٢) .

(٣) ما بين معكوفتين سقط من جميع النسخ، والمثبت من الإبراز. انظر إبراز المعاني بتحقيق إبراهيم عطوة عوض: ص(٢٣٥)، وبتحقيق: محمود عبدالخالق جادو: (١٣٤/٢) .

(٤) المرجع السابق .

(٥) أي: من تميم، وتلا .

(٦) البيتان رقم (٣١٨، ٣١٩) من باب الفتح والإمالة .

الفاءين هل هو معطوف، أو منصوب بعامل آخر؟ فعليك بالالتفات إليه[1].

وذكر أبو شامة هنا كما ذكر هناك أنهما رمزان[2]. وسيأتي له مزيد بيان عند قوله: (عنه الجواري تمثلا)[3]، ويجوز أن يريد بقوله: (تلا) أي: تبع هذا المذكور ما قبله من الألفاظ في الإمالة فيكون فاعل (تلا) ضميراً عائداً على ما تقدم من الألفاظ، أي: تبع هذا ما قبله في الإمالة، ثم ذكر بقية الألفاظ التي انفرد بها الدوري عن الكسائي بإمالتها فقال:

٣٢٨- وَآذَانِهِمْ طُغْيَانِهِمْ وَيُسَارِعُو .:. نَ آذَانِنَا عَنْهُ الجَوَارِي تَمَثَّلا

هذه أيضاً خمسة أحرف أمالها الدوري وحده عن الكسائي[4]:

أولها: ﴿ءَاذَانِهِم﴾ وهو وارد في القرآن الكريم في سبعة أماكن[5]: البقرة[6]، والأنعام[7]، والإسراء[8]، والكهف في موضعين[9]، وفصلت[10]، ونوح[11].

---

(١) انظر شرحه لهذين البيتين: ص(١٧٤) من هذه الرسالة.

(٢) انظر إبراز المعاني: (٢/١٣٤).

(٣) انظر ص(٢١٢) من هذه الرسالة.

(٤) انظر التيسير: ص(٤٢)، وتلخيص العبارات: ص(٤٧)، والوجيز: ص(١٠٩)، والمبسوط: ص(١١٥).

(٥) كذا في الاستكمال لأبي الطيب بن غلبون: ص(٣٥٣) إلا أنه عدّ ﴿ءَاذَانِنَا﴾ في فصلت و لم يعد ﴿ءَاذَانِهِمْ﴾ في نفس السورة. والمؤلف لم يعد الأولى في فصلت؛ لأنه سيأتي ذكرها مفردة.
أما في التذكرة لأبي الحسن بن غلبون: (١/٢٠٦)، والإقناع لابن الباذش: (١/٢٧٧)، والموضح للداني: ص(٢٧٥): فقد عُدَّت الثمانية المواضع.

(٦) من الآية (١٩).

(٧) من الآية (٢٥).

(٨) من الآية (٤٦).

(٩) من الآية (١١)، والآية (٧٥).

(١٠) من الآية (٤٤).

(١١) من الآية (٧).

[ثانيها][1]: ﴿ طُغْيَنِهِمْ ﴾ وهو وارد في خمسة أماكن[2]: في البقرة[3]، والأنعام[4]، والأعراف[5]، ويونس[6]، والمؤمنون[7].

وليؤخذ ذلك بقيد إضافته إلى ضمير الغائبين، تحرزاً من الذي لم يضف، فإنه لم يمل له، ونحو ﴿ طُغْيَنًا كَبِيرًا ﴾[8] إلا في رواية شاذة عن الكسائي بكماله [9].

ثالثها: / ﴿ يُسَرِعُونَ ﴾ وهو وارد في سبعة[10]: في آل عمران موضعان[11]، [٢٤٢/ب]
وفي المائدة ثلاثة مواضع[12]، وفي الأنبياء[13]، وفي المؤمنون[14].

---

(١) كذا في (ت) و (م)، وهو الصواب لمناسبة السياق والسباق، وفي الأصل: "قوله" بدلاً من "ثانيها".

(٢) كذا في الاستكمال: ص(٣٠٠)، والتذكرة: (٢٠٣/١)، والإقناع: (٢٧٧/١)/ والموضح: ص(٢٧٧).

(٣) من الآية (١٥) .

(٤) من الآية (١١٠) .

(٥) من الآية (١٨٦) .

(٦) من الآية (١١) .

(٧) من الآية (٧٥) .

(٨) سورة الإسراء: (٦٠) .

(٩) وهي من رواية: أحمد بن جبير عن الكسائي، ولم يرو ذلك أحد غيره. انظر الموضح: ص(٢٧٧-٢٧٨). وأما ﴿ طُغْيَنًا ﴾ في المائدة فقال في الكامل: زاد الخاقاني إمالته عن أبي عمرو. انظر الكامل: (٨٦/أ). وأورده صاحب كتاب المحكم فيما شذت إمالته من حروف المعجم في القرآن العظيم: ص(١٢٣). وانظر شرح ملا علي القاري على الشاطبية: ص(١٣٤).

(١٠) انظر الاستكمال: ص(٣٩٢)، والموضح: ص(٦٠٣)، والإقناع: (٢٧٦/١). وكل هذه المصادر أشارت إلى أنها تسعة مواضع، وذلك بإضافة لفظي: ﴿ نُسَارِعُ ﴾ و ﴿ سَارِعُوا ﴾.

(١١) من الآية (١١٤)، والآية (١٧٦) .

(١٢) من الآية (٤١)، والآية (٥٢)، والآية (٦٢) .

(١٣) من الآية (٩٠) .

(١٤) من الآية (٦١) .

رابعها: ﴿ ءَاذَانِنَا ﴾ في فصلت(1)، ولا ثاني له .

خامسها: ﴿ ٱلْجَوَارِ ﴾ وهو وارد في ثلاثة أماكن(2): في الشورى(3)، وفي الرحمن(4)، وإذا الشمس كورت(5).

والوجه في إمالة هذه الألفاظ أن بعد الألف كسراً في ﴿ ءَاذَانِهِم ﴾ و﴿ ءَاذَانِنَا ﴾(6)، ويزيد عليه في ﴿ طُغْيَٰنِهِمْ ﴾ سبق الألف يـاء(7)، وفي ﴿ يُسَٰرِعُونَ ﴾ و(الجواري) كونه راءاً، وراء الجواري طرفٌ صورةً، فأميلت هذه ليجري اللسان مجرىً واحداً(8).

والضمير في (عنه) يعود للدوري المرموز له بالتاء في البيت السابق(9)، كما عاد عليه الضمير في (تلا) في أحد الوجهين السابقين، والتاء في (تمثلا) رمز، قاله أبو شامة(10)،

---

(1) من الآية (5) .

(2) انظر الاستكمال: ص(394)، والموضح: ص(295)، وقرة العين: ص(162) .

(3) من الآية (32) .

(4) من الآية (24) .

(5) من الآية (16) .

(6) قال الإمام الداني: فعلّة من أمالها أنه نحا بألفها نحو الياء من أجل الكسرة التي بعدها ليتجانس الصوت بهما فيحسن في السمع ويخف على النطق لكونه من وجه واحد. الموضح: ص(276). وانظر شرح الهداية: (1/119)، والموضح لابن أبي مريم: (1/249)، وفتح الوصيد: (2/460).

(7) قال المهدوي: وعلة الدوري عن الكسائي في إمالة ﴿ طُغْيَٰنِهِمْ ﴾ أن الألف اكتنفتها ياء وكسرة، وكل واحدة منهما توجب الإمالة على انفرادهما. شرح الهداية: (1/119). وانظر الموضح: ص(278)، والكشف: (1/171)، وفتح الوصيد: (2/460) .

(8) قال الإمام الداني فعلّة من أمالها -أي الجوار- أن الألف لما وليتها الراء مكسورة، وهي للتكرير الذي فيها بمنزلة حرفين مكسورين قويت الإمالة وحسنت معها ليتجانس الصوت. الموضح: ص(296). وانظر الكشف: (1/171)، واللآلئ الفريدة: (2/357) .

(9) وهو قول الناظم: وإضجاع أنصاري تميم وسارعوا .:. نسارع والباري وبارئكم تـلا

(10) انظر إبراز المعاني: (2/135) .

يعني على سبيل التوكيد، وإلا فالضمير مغنٍ عنها، على أنه قد يقال: هذا فيه شبه من الجمع بين الاسم والرمز، إذ الضمير قائم مقام الاسم الصريح، فالأولى أن لا يكون رمزاً، وقد منع أبو عبدالله أن تكون التاء الثانية والثالثة رمزاً، وجعل الأولى هي الرمز فقط، فقال:

فإن قيل: أيّ تاء من التاءات المذكورة هي الرمز؟ قيل: الأولى، بدليل أنها لو سقطت لم يحسن مجيء الثاني؛ لأن ضمير الفعل الذي هي فيه يعود على ما دلت عليه الأولى من القاريء المذكور، والثالثة جاءت بعد الضمير العائد عليه، فلم يكن للرمز بعد ذلك معنى" [1]. انتهى.

وهذا الذي قاله أبو عبدالله معترض عليه من أوجه:

أحدها: لا نسلم أن الضمير في (تلا) عائد على ما دلت عليه التاء من القارىء، وسند المنع أن نقول: بل فاعل (تلا) عائد على ما سبق من بعض الألفاظ، ويكون معنى (تلا) هذا المذكور ما قبله في الإمالة، كما تقدم تحريره في موضعه [2].

الثاني: سلمنا أنه عائد على القارىء المدلول عليه بالرمز، لكن ما المانع أن تكون الثانية أيضاً رمزاً، وأيُّ محذور في ذلك؟.

الثالث: لم لا يجوز أن تكون الثالثة رمزاً .

قوله: "والثالثة جاءت بعد الضمير"،... قلنا: جاءت بعد الضمير للتوكيد كما تقدم تقريره، وأيضاً فهو قد جوز فيما سبق عند قوله "وكيف الثلاثي غير زاغت ..." البيتين في الفاءين أن يكونا رمزين [3]، فأيُّ فرق بينهما؟ وهذا على سبيل البحث والرد لما قاله، وإلا فالمختار أن الثالثة ليست رمزاً، لما ذكر من أنه يشبه الجمع بين الرمز، والاسم الصريح، لا كما ذكره، والله أعلم .

---

(١) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٥٨) .

(٢) انظر ص(٢٠٧) من هذه الرسالة .

(٣) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٥٠) .

قوله: (وآذاهم) يجوز عطفه على ما تقدم، ويجوز أن يكون مبتدأً، وخبره محذوف، أي: وآذاهم كذلك، أي: يمال للدوري، و(طغياهم) معطوف، حذف عاطفه، وكذلك أيضاً (آذاننا) .

قوله: (عنه/ الجواري) جملة اسمية، أي: عنه إمالة (الجواري)، و(تمثلا) جملة [٢٤٣/أ] مستأنفة، ويجوز أن يكون (الجواري) مبتدأ، و(تمثل) خبره، أي: تشخص ممالا له أيضاً، والمشهور قراءها (تمثلا) بالثاء المثلثة بعد الميم من "التمثيل" وهو: التشخص، ويقرأ بالياء من تحت بنقطتين، وهو معنى صحيح، أي: تميَّل له هذا اللفظ، وهو لفظ (الجواري) ولذلك ذكر الضمير العائد عليه، والأولى أن يقرأ الجواري في هذا النظم دون ياء؛ لأن قراءة من أمالها كذلك في الشورى[1]، وهي مجمع على حذفها وصلاً لالتقاء الساكين في السورتين الباقيتين ﴿وَلَهُ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡمُنشَـَٔاتُ﴾ ﴿ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ﴾[2] فلذلك كان الاختيار قراءها في القصيد دون ياء .

ثم شرع بذكر ما انفرد به الدوري أيضا لكن بخلاف عنه فقال:

٣٢٩- يُوَارِي أُوَارِي فِي العُقُودِ بِخُلْفِهِ .:. ضِعَافًا وَحَرْفَا النَّمْلِ آتِيكَ قُوِّلا

أي: ﴿يُوَٰرِي﴾ و﴿أُوَٰرِيَ﴾ كلاهما في العقود [3]-وهي المائدة لتصدرها بذكر العقود- أمالهما الدوري بخلاف عنه، وأشار بالخلف إلى ما حكاه الداني في

---

(١)هو: دوري الكسائي فعلى مذهبه الياء ساقطة من اللفظ والخط. انظر الموضح: ص(٢٩٥) .

(٢) حَذْفُ الياء من الرسم في الثلاثة المواضع ذكره الداني في المقنع: ص(٣٢-٣٣)، وقال الإمام الشاطبي في العقيلة في باب حذف الياء وثبوتها:

وتعرف الياء في حال الثبوت إذا .:. حصلت محذوفها فخذه مبتكرا إلى أن قال:

أشركتمون الجوار كذبون فأر .:. سلون صال فما تغن يلي القمرا

البيتان رقم (١٦٦، ١٧٦). انظر الوسيلة إلى كشف العقيلة: ص(٣٣٥)، والهبات السنية العلية: (٣٩٨/٢)، وجامع البيان في معرفة رسم القرآن: ص(٢٠٩) .

(٣) كلاهما في الآية (٣١) .

كتاب الإمالة، ولم يذكر في التيسير إمالتهما، وذكرها في كتابه المشار إليه فقال: "اجتمعت [القراءة][1] على إخلاص الفتح فيها إلا ما حدثنا به عبد العزيز بن جعفر بن محمد[2] [هو ابن أبي غسان الفارسي][3] حدثنا أبو طاهر بن أبي هاشم[4]، قال: قرأت على أبي عثمان الضرير[5]، عن أبي عمر[6]، عن الكسائي ﴿يُوَارِى﴾ ﴿فَأُوَارِيَ﴾ بالإمالة، قال: وقرأت على أبي بكر[7] بالفتح ولم يرو الإمالة عن غيره[8].

---

(١) ما بين معكوفتين سقط من (ص)، والمثبت من (ت) و (م) و الموضح .

(٢) هو عبدالعزيز بن جعفر بن محمد بن خواستي، أبو القاسم الفارسي ثم البغدادي، نزيل الأندلس، مقرئ، نحوي، أخذ القراءة عن أبي بكر بن النقاش، وأشهر من أخذ عنه الإمام أبو عمرو الداني، ولد سنة عشرين وثلاثمائة، ومات بأبدة سنة (٤١٢هـ)، وهو ابن اثنتين وتسعين سنة. انظر الصلة لابن بشكوال: (٢/٣٧٥)، وطبقات القراء: (١/٤٧٤)، وغاية النهاية: (١/٣٩٢)، ومعجم شيوخ الداني: ص(٨٨) .

(٣) ما بين معكوفتين كذا في جميع النسخ، وليس في الموضح .

(٤) هو عبدالواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم، أبو طاهر البغدادي البزار، أستاذ كبير، إمام في النحو، قرأ على ابن مجاهد، وأبي عثمان الضرير، وغيرهم كثير، وأخذ عنه عبدالعزيز بن جعفر بن محمد المعروف بابن أبي غسّان الفارسي، وآخرون، مؤلف كتاب البيان والفصل، ولم ير بعد ابن مجاهد في القراءات مثله. مات في شوال سنة (٣٩٤هـ)، وقد جاوز السبعين. انظر تاريخ بغداد: (١١/٧)، وإنباه الرواة: (٢/٢١٥)، وغاية النهاية: (١/٤٧٥) .

(٥) هو سعيد بن عبدالرحيم بن سعيد، أبو عثمان الضرير، البغدادي، المؤدب، مؤدب الأيتام، مقرئ حاذق ضابط، عرض على الدوري، وهو من كبار أصحابه، وعرض عليه أبو الفتح، أحمد بن عبدالعزيز، وأبو طاهر بن أبي هاشم. توفي بعد سنة (٣١٠هـ). انظر طبقات القراء: (١/٢٩٢)، وغاية النهاية: (١/٣٠٦) .

(٦) وهوحفص الدوري الراوي عن الكسائي .

(٧) أي: ابن مجاهد. وقد سبقت ترجمته، انظر ص(٣٣) من هذه الرسالة .

(٨) الموضح: ص(٦٠٤) .

اختلف عن دوري الكسائي في إمالة ألف ﴿يُوَارِى سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾، و﴿فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِى﴾ =

وحينئذ تكون الإمالة في هذين الحرفين من زيادات القصيد على ما في التيسير.

وقوله: (في العقود) تحرز به من الذي في الأعراف وهو قوله تعالى: ﴿يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ﴾[1] ولم يذكره [2]. انتهى.

قلت: يعني كان من حقه أن يميل ما في الأعراف من جهة القياس، لكنه لم يذكره فإن القراءة سنة متبعة .

والهاء في (بخلفه) تعود على الدوري، ثم أخبر الناظم عمن رمز له بالقاف من (قولا) وهو خلاد، أنه أمال ﴿ضِعَٰفًا﴾ في سورة النساء يريد قوله تعالى: ﴿مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ذُرِّيَّةٗ ضِعَٰفًا﴾[3]، و﴿ءَاتِيكَ﴾ موضعان في النمل ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن تَقُومَ﴾[4] ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن يَرۡتَدَّ إِلَيۡكَ﴾[5]، ولذلك قال: (وحرفا النمل) بالتثنية كما لو قال: "معاً" أو "جميعاً"، "فآتيك" بيان لقوله: (حرفا النمل) وإمالته لهذه الثلاثة بخلاف عنه، وسينبه عليه في البيت الآتي بقوله: (بخلف) .

= في المائدة،والصحيح أن له فيهما الفتح من طريق الناظم وأصله كما نبه عليه الإمام ابن الجزري في النشر: (٢/٣٩)، قال صاحب إتحاف البرية:

يواري أواري في العقود بخلفه .:. وليس له الإضجاع في الحرز يجتلا

انظر مختصر بلوغ الأمنية بذيل سراج القاري: ص(١١٢)، وانظر غيث النفع بهامش سراج القاري: ص(٢٠٣).

(١) سورة الأعراف: (٥٦) .

(٢) انظر الموضح: ص(٦٠٤)،وجامع البيان: (٣/٨١٢)، وفيه: ولم يذكره أبو طاهر، ولعله أغفل ذكره.

(٣) سورة النساء: (٩) .

(٤) سورة النمل: (٣٩) .

(٥) سورة النمل: (٤٠) .

والوجه في إمالة ﴿ يُوَارِى ﴾ و﴿ فَأُوَارِىَ ﴾ وجود كسرة الراء[1].

ووجه عدم الإمالة كون الراء غير طرف لفظاً، وصورةً[2]، بخلاف ﴿ ٱلْجَوَارِ ﴾ .

والوجه في إمالة ﴿ ضِعَـٰفًا ﴾ وجود الكسر السابق[3]، فأميلت الألف، ليجري اللسان على منهاج واحد، والمشاكلة مطلوبة في لسانهم، ولم يضر الفصل بينهما لأنه ضروري / . [٢٤٣/ب]

فإن قيل[4]: لم جازت الإمالة وقد قلتم أن حرف الاستعلاء يمنع منها، وهنا الضاد وهي من حروف الاستعلاء ؟

فالجواب: أن حرف الاستعلاء إنما يمنع إذا كان غير مكسور أما إذا كان مكسوراً فلا يمنع [5].

---

(١) انظر الموضح: ص(٦٠٤)، وفتح الوصيد: (٤٦١/٢)، وشرح شعلة: ص(١٩٤)، وزاد السخاوي بقوله: واتباع الأثر وإلا فأي فرق بينه وبين قوله تعالى ﴿ يُوَارِى سَوْءَٰتِكُمْ ﴾ ؟!.

(٢) قال الداني في علة فتحها: ''أن الألف لما كانت لا أصل لها، وإنما هي زائدة لبناء المثال التي هي فيه، عاملوها؛ لفتح الذي هو منها؛ لتسلم بذلك، فتصح لها دلالتها على البناء الذي زيدت من أجله، فلذلك فتحوها''. الموضح: ص(٦٠٥) .

(٣) قال أبو علي الفارسي: ''وجه الإمالة أنَّ ما كان على (فعال) وكان أوله حرفاً مستعلياً مكسوراً نحو: "ضعاف"، و"قباب"، و"غلاب"، يحسن منه الإمالة، وذلك أنه قد تصعد بالحرف المستعلي ثم انحدر بالكسر فيستحب أن لا يتصعد بالتفخيم بعد التصويب بالكسر .... ». انظر الحجة: (١٣٤/٣)، والكشف: (١٧٤/١)، وشرح الهداية: (١١٥/١)، وفتح الوصيد: (٤٦١/٢).

(٤) انظر فتح الوصيد: (٤٦٢/٢)، واللآلئ الفريدة: (٣٦٠/٢) .

(٥) اللآلئ الفريدة: (٣٦٠/٢). وانظر فتح الوصيد: (٤٦١/٢)، ولعل أبا عبدالله أخذه من السخاوي.

وقال أبو عبدالله: ولم يمنع الإمالةَ حرفُ الاستعلاء لكونه قبل الحرف الممال، والانتقال إلى الإمالة بعد الاستعلاء حسن، ولو كان بعده لكان الأمر بالعكس؛ لأن التصعد بعد التسفل ثقيل انتهى[1].

وهذا الذي قاله ليس بجيد؛ لأن النحويين نصوا على منع حرف الاستعلاء الإمالة قبل الحرف وبعده، ولذلك نصوا على منع إمالة "قاسم" و"ظافر"[2]، وإن كان حرف الاستعلاء قبل الممال فثبت أنه إنما جازت الإمالة في ﴿ضِعَـٰفًا﴾ ونحوه لما ذكرت [3].

والوجه في عدم إمالته أنه فصل بين الألف وبين سبب الإمالة _ وهو الكسرة_ حرفٌ حلقي _وهو العين_، والحرف الحلقي يناسب الألف فناسبها الفتح الذي هو الأصل[4].

والوجه لحمزة في جريان الخلاف، ما تقدم لكل من الفتح والإمالة [5].

والوجه في إمالة ﴿ءَاتِيكَ﴾ وجود الكسرة والياء بعد الألف فصار سببان فحسنت الإمالة لذلك[6].

وقد استضعف بعضهم إمالة هذا الحرف قال لأن ألفه منقلبة عن همزة [7].

---

(١) وهو ما يعبر عنه النحاة بموانع موانع الإمالة، وهذه الحالة من الحالات الثلاث التي يكف فيها مانع الإمالة. قال ابن هشام: "وشرط الإمالة التي يكفها المانع: أن لا يكون سببها كسرة مقدرة ولا ياء مقدرة". أوضح المسالك: (٣١٩/٤). والأصل في ذلك صحة الرواية واتباع الأثر. قال مكي بن أبي طالب: "وقد يأتي من الإمالة ما يتبع فيه الرواية ولا تقوى فيه علة". الكشف: (١٧٦/١).

(٢) انظر الكتاب: (١٢٨/٤)، وكشف المشكل: ص(٦٢٦)، كتاب البيان في شرح اللمع: ص(٧٠٤).

(٣) أي: لوجود الكسر السابق .

(٤) سبق الحديث عن أيهما الأصل الفتح أو الإمالة. انظر ص(٤) من هذه الرسالة .

(٥) قال أبو عبدالله: وحجة حمزة فيما قرأ به من الوجهين على اختلاف الرواية فيه من طريق خلاد، اتباع الأثر، والجمع بين اللغتين، ومراعاة السببين. اللآلئ الفريدة: (٣٦٠/٢) .

(٦) انظر فتح الوصيد: (٤٦٢/٢) .

(٧) ممن لم يستحسن إمالة الهمزة في ﴿ءَاتِيكَ﴾ أبو علي الفارسي وذلك على أن الهمزة همزة المضارعة. انظر الحجة: (٣٩٠/٥-٣٩١)، وكذا ابن أبي مريم. كما في: الموضح له: (٩٦١/٢) .

قال أبوعمرو الداني: فإن قيل: من أين جازت الإمالة في ألف ﴿ءَاتِيكَ﴾ وهي منقلبة عن همزة؟ والمنقلب عن الشيء بمنزلة ما انقلب عنه، ألا ترى أن من أبدل همزة ﴿ٱلرُّءْيَآ﴾ و﴿تُـْٔوِىٓ﴾ واواً لم يدغم الواو؛ لأنها بمنزلة ما أبدل عنه. قيل: إمالة الألف جائزة من جهتين:

أحدهما: أن الهمزة في ﴿ءَاتِيكَ﴾ قد صيَّرها القلب حرف مد ولين كما صيَّر الواو والياء المفتوحتين في نحو ﴿أَتَىٰ﴾ و﴿سَجَىٰ﴾ و﴿شَآءَ﴾ و﴿خَافَ﴾ كذلك فكما يمال ما انقلب عن الياء والواو مع امتناع إمالة ما انقلبا عنه، لذلك كذلك تمال الألف المنقلبة عن الهمزة مع امتناع إمالة الهمزة.

والجهة الثانية: أن العرب أجرت الألف المنقلبة عن الهمزة مجرى الألف المنقلبة عن الياء والواو في إيقاع كل واحد منهما ردفاً في الشعر، فلذلك يجري مجراها في الإمالة، ويقوي ذلك أن من العرب من يدغم الواو المبدلة من الهمزة في الياء فيقول "الرُّيَّا" و"تُوِّيه"، كما تدغم التي ليست بمنقلبة عنها في "طي" وشبهه.

قال[1]: ويجوز أن تكون اسماً على مثال فاعل، فتكون الألف زائدة غير منقلبة عن شيء، والكسرة بعدها لازمة فتقوى الإمالة لذلك، ولا اعتبار بالهمزة قبل الألف على هذا؛ لأن ألف فاعل تمال سواء كانت الألف قبلها همزة أم غيرها نحو آمر وآمن وآسن ونافع ومالك وجامع وما أشبه ذلك. انتهى ما قاله / أبو عمرو ملخصاً[2]. [٢٤٤/أ]

قال أبو عبدالله: ولا خلاف في فتح "آت" في غير هذين الموضعين نحو

وانظر الموضح للداني: ص(٦٠٠)، وقال أبو شامة: واستضعف إمالتها قوم من جهة أن أصلها همزة؛ لأنه مضارع أتى .

(١) أي: الإمام الداني .

(٢) انظر الموضح: ص(٦٠٠-٦٠٢) .

﴿ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ ﴾[١] و﴿ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾[٢] و﴿ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[٣]؛ لأن الأثر لم يرد بغير ذلك[٤]. انتهى.

قلت: لأنه إذا جعلناه اسم فاعل فقد ساوته هذه الألفاظ الثلاثة، إذ كل منها اسم فاعل بعد ألفه كسرة بعدها ياء .

والوجه في فتحها أنه الأصل.

وعلل بعضهم[٥] ذلك بأن همزته أحد أحرف المضارعة، ولو وضع كل واحد من أخواهّا موضعها لم تقع فيه إمالة، فكذلك هي، ليجرى الفعل مع أحرف المضارعة مجرى واحداً كما جرى معهن في الإعلال مجرىً واحداً في نحو أعد ونعد وتعد ويعد[٦].

والوجه لحمزة في وقوع الخلاف عنه من طريق خلاد ما ذكر لكل من وجهي الفتح والإمالة، ولأن فيه تنبيهاً علي جواز الوجهين، وكان أبو عمرو الداني يختار لخلاد في هذه المواضع الثلاثة أعني ﴿ ضِعَٰفًا ﴾ و﴿ ءَاتِيكَ ﴾ و﴿ ءَاتِيكَ ﴾ في النمل الفتح، قال: لأن هو المشهور عنه[٧].

---

(١) سورة هود: (٧٦) .

(٢) سورة مريم: (٩٣) .

(٣) سورة مريم: (٩٥) .

(٤) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٦١) .

(٥) وهو الإمام السخاوي .

(٦) انظر فتح الوصيد: (٢/٤٦٢) .

(٧) انظر التيسير: ص(٤٣)، وجامع البيان: (٣/٨٢٧)، وأمال هذه المواضع الثلاثة: خلف عن حمزة. واختلفت الرواية عن خلاد:فممن قطع له بالفتح في ﴿ ضِعَٰفًا ﴾: صاحب المبسوط: ص(١١٨)، والمستنير: ص(٥١٤)، وإرشاد المبتدي: ص(٢٧٨)، وغاية الاختصار: ص(٣٠٨). وقال ابن الجزري: وبالفتح قطع العراقيون قاطبة وجمهور أهل الأداء وهو المشهور عنه. النشر: (٢/٦٣). وبه قطع صاحب الكافي: ص(٢٧٢).

ومن قطع له بالإمالة صاحب تلخيص العبارات: ص(٤٦)، والاستكمال: ص(٣٦٤). وقد ذكر الوجهين: ابن غلبون في التذكرة: (٢/٣٠٣)، ومكي في التبصرة: ص(٣٨٥) وقال: الاختيار له الفتح. والوجهان صحيحان كما في النشر: (٢/٦٣)، وقرة العين: ص(٩٥)، والإتحاف: ص(٨٢- ٨٣=

قوله: (يواري) مبتدأ، و(أواري) عطف عليه، حذف عاطفه، أي: وأواري، و(في العقود) خبره، ولا بد من حذف مضاف، أي: وإضجاع هذين الحرفين كائن في العقود، ويجوز أن يكون مفعولاً بفعل مقدر، أي: أمل يواري، و(في العقود) متعلق بذلك المقدر، أو حال من المفعول، أي: أملهما كائنين في العقود، وهو قريب من الحال اللازمة .

قوله: (بخلف) حال من الضمير المستتر في الخبر إن جعلنا (يواري) مبتدأ، ومن المفعول إن جعلنا (يواري) منصوباً بمقدر كما تقدم تقريره.

قال: أبو عبدالله: وتقدير البيت الأول من هذه الأبيات: وإضجاع يواري (أواري) كائنين في العقود، وأعني في العقود كائن عنه ملتبساً بخلفه، على أن ملتبساً حال من ضمير الاستقرار [(1)]. انتهى .

فظاهر هذه العبارة أن يكون (يواري) مبتدأ، و(عنه) خبره، و(في العقود) حال أو منصوب بإضمار: أعني، ولكن "عنه" ليس موجوداً في اللفظ فيكون قد جعل خبره محذوفاً، والذي سوّغ حذف هذا الخبر الخاص تقدم ما يدل عليه، وهو قوله في البيت قبله: عنه الجواري تمثلا، إلا أن الأول أولى لعدم هذه الكلفة. وقوله حال من ضمير الاستقرار يعني في (عنه) المقدر .

قوله: (ضعافاً) مبتدأ، (وحرفا النمل) معطوف عليه .

قوله: (آتيك) عطف بيان لقوله: (حرفا النمل)، وحسُن أن يبين هذا المثنى

= ٨٣)، والفتح الرباني: ص(٧٩) .

وكذلك ﴿ءَاتِيكَ﴾ أمالها خلف عن حمزة واختلفت الرواية عن خلاد، فممن قطع له بالفتح صاحب الغاية: ص(٩٤)، والروضة: ص(١٣١)، والتجريد: ص(١٧١) .

وقطع له بالإمالة صاحب الاستكمال: ص(٥٣٨)، والتذكرة: (١/١٩٩)، والكافي: ص(٢٧٢). وذكر الوجهين ابن سفيان في الهادي: (١/٢٢٤)، وقرة العين: ص(٩٥). والوجهان صحيحان كما في النشر: (٢/٦٣) .

(١) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٦٣) .

بواحدٍ؛ لأنه لفظ واحد كرر مرتين.

قال أبو عبدالله: والتقدير: وآتيك وآتيك، وكلاهما بدلٌ من قوله: (حرفا النمل)، انتهى[1].

ولا حاجة إلى تقدير معطوف محذوف لأنه لفظ واحد فلذلك حَسُنَ الإتيان به غير مكرر.

وقال / أبو شامة: وكان وجه الكلام أن يقول: "آتيك آتيك" مرتين وإنما استغنى بأحدهما عن الآخر[2]. [٢٤٤/ب]

قوله: (قولا) خبر المبتدأ، وما عطف والألف في (قولا) ضمير تثنية يعود على (ضعافاً) وعلى (حرفا النمل)؛ لأنه نـزّل حرفي النمل بمنـزلة حرف واحد؛ لأنها كلمة واحدة تكررت وهي ﴿ءَاتِيكَ﴾، فكأنما قال: ضعافاً وآتيك قولا، فالألف ضمير تثنية، أي: "قيلا" بالألف، فقوّلا بمعنى: قيلا، ونطق بهما كذلك. وجعل أبو عبدالله الألف في "قولا" للإطلاق، لا ضمير تثنية، وجعل التقدير: وإضجاع هذه الكلمات قوّل قال فهي جملة كبرى، قال: ومعنى "قولا": جعل قولا لمن أشار إليه، أي لمن نقل عنه[3].

ثم أخذ يذكر الخلاف الوارد عن خلاد وعدمه عن رفيقه فقال:

٣٣٠- بِخُلْفٍ ضَمَمْناهُ مَشَارِبُ لامِعٍ .:. وَآنِيةٍ فِي هَلْ أَتَاكَ لأَعْدَلا

(بخلف) راجع لخلاد في الأحرف الثلاثة كما تقدم، وهو متعلق بمحذوف؛ لأنه حال من ضمير (قولا)، أي: قوّلا ملتبسين بخلف، أو قوّل ملتبساً بخلف بحسب التقديرين المتقدمين، و(ضممنا) رمز خلف، يعني: أن خلفاً أمال ثلاثة الأحرف المذكورة بلا خلاف؛ لأن الضاد رمزه، و(ضممناه) في موضع جر نعت لخلف، والمعنى

---

(١) اللآلئ الفريدة: (٣٦٣/٢).

(٢) إبراز المعاني: (١٣٧/٢).

(٣) انظر اللآلئ الفريدة: (٣٦٣/٢).

أن الخلاف في ﴿ ضِعَفًا ﴾ وفي ﴿ ءَاتِيكَ ﴾ ﴿ ءَاتِيكَ ﴾ ضم بعضه إلى بعض [1].

ثم أخبر عمن رمز له باللام من (لامع) وهو هشام أنه أمال ألف ﴿ مَشَارِبُ ﴾ في يس من قوله تعالى: ﴿ وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُ ﴾[2] وأنه أمال أيضاً لفظ ﴿ ءَانِيَةٍ ﴾ من الغاشية وعبر عنها باستهلالها يريد قوله تعالى: ﴿ تُسْقَىٰ مِنْ عَيْنٍ ءَانِيَةٍ ﴾[3] وتحرز من ﴿ ءَانِيَةٍ ﴾ التي في ﴿ هَلْ أَتَىٰ ﴾ كقوله تعالى: ﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ ﴾[4] فإنها غير ممالة، فكل من الحرفين في سورة مفتتحة بـ"هل أتى"، ووقع الفرق بينهما بأن الغاشية تميزت عنها بأن مفعول "أتى" ضمير خطاب فلذلك قال الناظم: في هل أتاك .

والوجه في إمالة ﴿ مَشَارِبُ ﴾ وقوع الكسر بعد الألف، وقوّى ذلك كونه في راء[5]، فكأنه وَجِد كسرتان ولذلك لم يمل ما قبلها، وإن كان بعد ألفها كسرة وهي ﴿ مَنَافِعُ ﴾ .

والوجه في فتحها أنه الأصل [6].

والوجه له في إمالة ﴿ ءَانِيَةٍ ﴾ وجود الكسرة بعد ألفها، وقوّى ذلك وجود الياء بعدها [7].

والوجه في عدم إمالة ﴿ ءَانِيَةٍ ﴾ التي في ﴿ هَلْ أَتَىٰ ﴾ في الإنسان أن ألفها

---

(١) انظر فتح الوصيد: (٢/٤٦٣) .

(٢) سورة يس: (٧٣) .

(٣) سورة الغاشية: (٥) .

(٤) سورة الإنسان: (١٥) .

(٥) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٦٢)، وقال السخاوي: وعلة إمالة ﴿ مَشَارِبُ ﴾ وجود الكسرة على الراء، ووجود الياء بعد الكسرة. فتح الوصيد: (٢/٤٦٣). وانظر الموضح: ص(٣١٠) .

(٦) قال الداني في علة فتحها: لكون ألفه زائدة لبناء هذا المثال، فلذلك عاملوها بالفتح الذي هو منها لكي لا تتشعب دلالتها عليه. الموضح: ص(٣١١) .

(٧) انظر الموضح: ص(٣١٩)، وفتح الوصيد: (٢/٤٦٣) .

منقلبة عن همزة[1]، وذلك أن "آنية" جمع: إناء، وإناء: كجمار وحمار ويجمع على أحمرة، فلذلك إناء يجمع على أفعِلة، والأصل: "أأْنية" بهمزتين ثانيهما ساكنة فوجب قلبها ألفاً بخلاف ألف ﴿ ءَانِيَةٍ ﴾ في الغاشية فإنها مزيدة، كأنها اسم فاعل من أنى يأني فهو آنٍ ، كقوله تعالى: ﴿ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ ﴾[2] أي: حار، والمونثة منه: آنية، كضاربة، فـ﴿ ءَانِيَةٍ ﴾ الإنسان وزنها: أفعِلة / و﴿ ءَانِيَةٍ ﴾ الغاشيةِ وزنها: فاعلة[3]، [٢٤٥/أ]
وهذا كله على سبيل التسامح في الفرق، وإلا فأي ضرر من إمالة الألف وإن كانت بدلاً من همزة وقد قدمتم قريباً إمالة آتيك آتيك في النمل وألفهما عن همزة عند الجمهور، وتقدم انتصار أبي عمرو الداني له، [فكذلك][4] هذا، واللامان في قوله: (لامع) و(لأعدل) كالفاءين في قوله: وكيف الثلاثي غير زاغت ... البيتين[5]، في كون كل منهما رمزاً أو واحدة منهما وكالتاءات في "تميم" و"تلا" و"تمثلا"، وقد تقدم تحقيق ذلك[6]، وقد نص أبو شامة على أن لام لأعدل رمز لهشام [7].

قوله: (مشارب) مبتدأ على حذف مضاف، أي: وإضجاع ألف ﴿ مَشَارِبُ ﴾، و(لامع) خبره، أي: إضجاعه واضح مضيء [مستنير][8].

---

(١) قال السخاوي: لأن ألفها في الغاشية زائدة، فقويت الإمالة، وفي ﴿ هَلْ أَتَىٰ ﴾ الألف أصلية؛ لأنه أفعلة، وهي أيضاً منقلبة عن همزة فضعفت الإمالة. فتح الوصيد: (٢/٤٦٣) .

(٢) سورة الرحمن: (٤٤) .

(٣) انظر الدر المصون: (١٠/٦٠٧، ٧٦٦)، قال: فاتحد اللفظ واختلف التصريف وهذا من محاسن علم التصريف .

(٤) ما بين معكوفتين في الأصل "فلذلك"، والمثبت من (ت) و (م) .

(٥) البيتان رقم (٣١٨، ٣١٩) .

(٦) انظر ص(٢٠٧) من هذه الرسالة .

(٧) انظر إبراز المعاني: (٢/١٣٨)، قال: واللام في (لأعدلا) رمز لهشام،، أي لقارئٍ زائد العدل. وانظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٦٣) .

(٨) ما بين معكوفتين في الأصل و (م): "مستتر"، والمثبت من (ت) .

قوله: (وآنية) مبتدأ أيضاً على حذف مضاف، و(لأعدل) خبره، والتقدير: وإضجاع أو وإمالة ألف آنية لرجل أو لقارئ أعدل من غيره، فأعدل على بابه من كونه أفعل تفضيل، يعني: أنه شديد العدالة زائدها فألفه للإطلاق[1]؛ لأنه لا يتصرف كأحمر وأفضل .

و(في هل أتاك) متعلق بذلك المضاف المقدر، قاله أبو عبدالله[2]، وفيه ضعف؛ لأنه يعني بالمضاف "إضجاع"، وإضجاع مصدر، والمصدر لا يعمل عندنا محذوفاً[3]، فالأولى أن يكون على البيان أي: أعني في هل أتاك .

ثم ذكر ما أماله هشام فقال:

٣٣١- وَفِي الكَافِرِينَ[4] عَابِدُونَ وَعَابِدٌ .:. وَخُلْفُهُمُ فِي النَّاسِ فِي الجَرِّ حَصَّلا

أي: وأمال هشام أيضاً لفظ ﴿عَٰبِدُونَ﴾ و﴿عَابِدٌ﴾ في سورة ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[5] دون ﴿عَٰبِدُونَ﴾ من[6] قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾[7] دون ﴿عَٰبِدِينَ﴾ و﴿ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ من قوله تعالى: ﴿لِّقَوْمٍ عَٰبِدِينَ﴾[8] و﴿أَوَّلُ

---

(١) قاله أبو شامة. انظر إبراز المعاني: (٢/١٣٨) .

(٢) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٦٣) .

(٣) إعمال المصدر محذوفاً ممنوع عند البصريين. وهو المقصود بقوله: (عندنا) لأن المؤلف من مدرسة البصريين. انظر المساعد: (٢/٢٢٦) .

(٤) في الأصل: "الكافرون" والمثبت من (م) و (ت) والإبراز:(٢/١٣٩) وهوالذي مشى عليه والشراح كما سيأتي.

(٥) سورة الكافرون: (١) .

(٦) في (م) و (ت): "في" .

(٧) سورة البقرة: (١٣٨) .

(٨) سورة الأنبياء: (١٠٦) .

﴿ٱلْعَٰبِدِينَ﴾[1] وإن كان (عابدين) (والعابدين) أولى من هذا بالإمالة لوجود الياء، و﴿عَٰبِدُونَ﴾ في الكافرين في موضعين منها و(عابد) لفظ واحد [2].

ثم أخبر أن أهل الأداء اختلفوا عن أبي عمرو في إمالة الناسِ مجروراً نحو ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾[3] و﴿لِلنَّاسِ﴾[4] وتحرز من المرفوع والمنصوب نحو: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ﴾[5] وأشار بالخلف المذكور إلى قول أبي عمرو الداني: واختلف أصحاب اليزيدي عنه في إمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾ المجرور فروى ابنُ سعدان[6] وأبو حمدون[7] وأبو عبدالرحمن[8] عنه عن أبي عمرو[9] إمالته في جميع القرآن، قال: وبذلك قرأت على

(١) سورة الزخرف: (٨١).

(٢) سورة الكافرون: (٤).

(٣) سورة البقرة: (٨).

(٤) سورة البقرة: (٨٣).

(٥) سورة آل عمران: (١٧٣).

(٦) هو محمد بن سعدان الكوفي، أبو جعفر الضرير، النحوي، إمام كامل، نحوي، مشهور مؤلف الجامع، والمجرد وغيرهما. قرأ على سليم، ويحيى اليزيدي، وإسحاق المسيّبي. وقرأ عليه أحمد بن محمد بن واصل، وجعفر بن محمد الأدَميّ. وحدث عنه عبدالله بن أحمد بن حنبل. توفي سنة (٢٣١هـ). انظر إنباه الرواة: (٣/١٤٠)، وغاية النهاية: (٢/١٤٣).

(٧) هو الطيب بن إسماعيل بن أبي تراب، أبو حمدون الذهلي، الذهلي اللؤلؤي، مقرئ ضابط، حاذق، ثقة صالح. قرأ على اليزيدي، والكسائي، وغيرهما. قرأ عليه الحسن بن الحسين الصواف، وإسحاق بن مخلد، وغيرهما. وقال ابن الجزري: مات في حدود سنة (٢٤٠هـ) فيما أظن. انظر تاريخ بغداد: (٩/٣٦٠)، وغاية النهاية: (١/٣٤٣).

(٨) هو عبدالله بن يحيى بن المبارك، أبو عبدالرحمن العدوي، المعروف بابن اليزيدي، ثقة مشهور، كان أديباً عالماً، عارفاً بالنحو واللغة. أخذ القراءة عن أبيه، وهو من أجلّ الناقلين عنه، وأخذ النحو عن الفراء. روى عنه ابنا أخيه العباس، وعبدالله ابنا محمد بن يحيى. له من الكتب: غريب القرآن، والوقف والابتداء. توفي سنة (٢٣٧هـ). انظر تاريخ بغداد: (١٠/١٩٨)، وإنباه الرواة: (٢/١٥١)، وغاية النهاية: (١/٤٦٣).

(٩) أي: البصري. التيسير: ص(٤٣)، اللآلئ الفريدة: (٢/٣٦٠).

عبدالعزيز بن أبي غسان[1] عن قراءته عن أبي طاهر بن أبي هاشم[2] قال: وذلك الصحيح عن أبي عمرو إذ لم تأت رواية منصوصة عن اليزيدي عنه بخلاف ذلك[3]، وحمل رواية أحمد بن جبير[4] عن اليزيدي الفتح على غير موضع الجر[5]، وقال في فتح ابن مجاهد كذلك في جميع القرآن أن ابن مجاهد صار إلى ذلك من جهة الاختيار لرواية غير اليزيدي كما اختار غير رواية / اليزيدي في فتح فعلى كيف وقع مع روايته [٢٤٥/ب] الإمالة الوسطى عن اليزيدي[6].

وهذا الخلاف كما رأيت منسوب إلى أبي عمرو نفسه دون الدوري والسوسي على حسب ما ذكره الداني في كتاب الإمالة إلا أنه اختصر ذلك في كتاب التيسير ونسبه إلى أبي عمرو نفسه أيضاً فقال: أقرأني الفارسي من قراءته على أبي طاهر في قراءته عن أبي عمرو [بإمالة الناس المجرور][7] وهي رواية أبي حمدون وأبي عبدالرحمن وابن سعدان عن اليزيدي وأقرأني غيره بالفتح، وهي رواية أحمد ابن جبير عن اليزيدي وبه كان يأخذ ابن مجاهد[8].

---

(١) وهو أبو القاسم الفارسي، وسبقت ترجمته. انظر ص(٢١٣) من هذه الرسالة .

(٢) وهو عبدالواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم، سبقت ترجمته. انظر ص(٢١٣) من هذه الرسالة.

(٣) انظر الموضح: ص(٣٠٥-٣٠٦)

(٤) . هو أحمد بن جبير بن محمد بن جعفر، أبو جعفر، وقيل: أبو بكر الكوفي، نزيل أنطاكية أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي، وعن سليم، وعبيدالله بن موسى، وإسحاق المسيّبي. قال الداني: إمام جليل ثقة ضابط، قرأ عليه محمد بن العباس ابن شعبة، ومحمد بن علّان، وغيرهما كثير. توفي سنة (٢٥٨هـ). انظر طبقات القراء: (٣٨٩/١)،وغاية النهاية: (٤٢/١) .

(٥) الموضح: ص(٣٠٦)، وجامع البيان: (٨١٨/٣). وانظر الإقناع: (٢٧٨/١) .

(٦) جامع البيان: (٨١٩/٣). وانظر الموضح: ص(٣٠٦)، وفتح الوصيد: (٤٦٥/٢) .

(٧) ما بين معكوفتين في التيسير: ص(٤٣): "بإمالة فتحة النون من الناس" .

(٨) المرجع السابق .

وقد روى بعضهم[1] أن الناظم رحمه الله تعالى كان يقرأ بالإمالة من طريق الدوري وبالفتح من طريق السوسي[2]. وحكى بعضهم عكس هذا[3]، وهذا يدل على صحة الخلاف؛ لأن كلاً نقل من طريق صحت له ولم يذكر أبو الحسن بن غلبون غير الأول وهو الإمالة من طريق الدوري والفتح من طريق السوسي [4].

قال الشيخ علم الدين: وهو المسطور في كتب القوم [5].

قال أبو شامة: "ويتجه في هذا البيت من الإشكال ما اتجه في قوله فيما مضى: (ومع كافرين الكافرين بيائه)[6] من أنه يحتمل أن تكون الواو في قوله: (الكافرين) فاصلة، وإذا كان كذلك فلم يذكر لقارئها رمزاً، فيكون (حصَّلا) رمزاً لها، وللناس، وتكون الواو في (وخلفهم) عاطفة, ولو قال:

وفي الكافرين عابدون وعابد .:. له خلفهم في الناس . . . .

لخلص من ذلك الإبهام، ولا يحتاج إلى واو فاصلة في (خلفهم)؛ لأن هذا من

---

(١) وهو الإمام السخاوي، حيث قال: وكان شيخنا يقرأ بالإمالة له من طريق الدوري وبالفتح من طريق السوسي. فتح الوصيد: (٢/٤٦٥) .

(٢) المرجع السابق. وانظر إبراز المعاني: (٢/١٣٩) .

(٣) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٦٠)، قال: وربما عكس بعض المشايخ ذلك .

(٤) انظر التذكرة: (١/١٩٨)، وقال ابن الجزري: وهو الذي اجتمع عليه العراقيون والشاميون، والمصريون والمغاربة. النشر: (٢/٦٣) .

فالخلف فيه عن أبي عمرو مرتب لا مفرع وإلى ذلك أشار صاحب إتحاف البرية بقوله:

وفي الناس للدوريّ اضجع وصالح .:. له افتح ودع يا صاحبي خلف حصلا

إرشاد المريد: ص(١٠٣)، ومختصر بلوغ الأمنية: ص(١١٤) بذيل سراج القاري .

(٥) فتح الوصيد: (٢/٤٦٥) بتصرف يسير .

(٦) من البيت رقم (٣٢٣) .

باب قوله: "سوى أحرف لا ريبة في اتصالها" [1]، كما قال بعد هذا: "حمارك والمحراب . . . . " إلى آخره، ولم يأتِ بواو فاصلة .

قال[2]: فإن قلت: فقد سنح أشكال آخر، وهو: أنه يحتمل أن يكون بعض ما في هذا البيت الآتي لأبي عمرو، إذ لم يأتِ بواو، والباقي من عند الواو لابن ذكوان، فمن أين يتمحض الجميع لابن ذكوان ؟

قلت: من جهة استفتاحه ذلك بقوله: "حمارك"، وهو مما قد علم أن أبا عمرو يميله، فدل ذلك على أنه إنما ساقه مع ما عطف عليه لغير أبي عمرو، فينتظر ما يرمز له وليس إلا قوله: (مُثّلا) [3]. انتهى.

والوجه في إمالة ﴿ عَـٰبِدُونَ ﴾ و﴿ عَابِدٌ ﴾ وجود الكسر بعد الألف[4] [وتليها][5].

ووجه تخصيصه ما في هذه السورة دون "عابدون" في غيرها و"عابدين" و"العابدين"، وإن كانا أولى بالإمالة منهما كما تقدم: اتباع الأثر، وإنها سنة متبعة، وإلا فأي فرق غير ذلك [6].

والوجه في إمالة ﴿ ٱلنَّاسِ ﴾ مجروراً يظهر من اختلاف أهل العلم في أصله، وفيه ثلاثة / أقوال [7]:

---

(١) من البيت رقم (٤٧) .

(٢) أي: أبو شامة .

(٣) إبراز المعاني: (٢/١٣٩) .

(٤) انظر الكشف: (١/١٧٢)، وفتح الوصيد: (٢/٤٦٣)، وشرح شعلة: ص(١٩٥)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٦٢) .

(٥) ما بين معكوفتين كذا في جميع النسخ، ولم يتضح لي المراد منه، والله أعلم.

(٦) انظر الموضح: ص(٢٩٣)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٦٢) .

(٧) انظر الفريد: (١/٢١٦)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٦٢)، والدر المصون: (١/١١٨)، وعمدة الحفاظ: =

أحدها: أن أصله "نيس" مقلوباً من النسيان، فألفه عن ياء فحسنت إمالته لذلك، اعتباراً بأصله.

وعلى هذا فَلِمَ اشترط جرَّ لامه، والألف المنقلبة عن ياء تمال، وإن لم يكن بعدها ولا قبلها كسرة، ألا ترى أن "باع" يمال، لأنه من البيع؛ لأن الانقلاب عن الياء سبب كافٍ ؟

والجواب: أن الكسر مقوٍّ لسبب الإمالة، ويدل على ذلك أن بعضهم يميله مطلقاً[1]، أعني: رفعاً، ونصباً، وجراً، ولكنه شاذ نص النحويون على شذوذه[2].

الثاني: أن أصله: أناس[3]، فحذفت ألفه، فقيل: ناس، ويدل على ذلك الرجوع إلى هذا الأصل في قوله[4]:

إن المنايا يطّلعن على الأناس الآمنينا

فألفه مزيدة فقويت إمالتها، واشتراط الجر على هذا ظاهر .

والثالث: أن أصله: نوس[5]، من: النوس، هو: التحرك، قلبت الواو ألفاً فأميلت للكسرة بعدها، واشتراط جره ظاهر أيضاً على هذا القول .

ص(٥٩٧) (نوس)، وشرح الملا علي القاري: ص(١٢٥) .

(١) وردت إمالة (الناس) في الرفع والنصب عن قتيبة. انظر المبهج: (٢٤٣/١) .

(٢) قال سيبويه: وأما (الناس) فيميله من لا يقول هذا مال بمنزلة الحجاج، وهم أكثر العرب ... فلم تمل في غير الجر. الكتاب: (١٢٨/٤). وانظر شرح المفصل: (٦٣/٩) .

(٣) وهو مذهب سيبويه والفراء . انظر الكتاب: (٣٠٩/١) .

(٤) البيت لعلس بن يشرح بن الحارث الملقب بذي جدن لحسن صوته. وهو في الخصائص: (١٥١/٣)، وأمالي الشجري: (١٢٤/١)، وشواهد الشافية: ص(٢٩٦)، وشرح المفصّل: (٩/٢)، والخزانة: (٢٨٧/٢).

(٥) وإليه ذهب الكسائي. انظر الدر المصون: (١١٩/١) .

قال أبو عمرو: الإمالة لغة أهل الحجاز [١].

فقد نص هذا الإمام على وجه قراءته لذلك بالإمالة وبين أنه اتبع لغة أفصح العرب التي نزل القرآن بها [٢].

قوله: (وفي الكافرين) خبر مقدم، و(عابدون) خبره، على حذف مضاف، أي: وله في الكافرين إضجاع ﴿ عَـٰبِدُونَ ﴾، ويجوز أن يكون الخبر مقدراً، أي: وله إضجاع ﴿ عَـٰبِدُونَ ﴾ و﴿ عَابِدٌ ﴾، و(في الكافرين) بيان، أي: أعني في الكافرين، وعلقه أبو عبدالله بإضجاع[٣]، وفيه بحث تقدم وهو إعمال المصدر محذوفاً[٤]، و(خلفهم) مبتدأ، وهو مصدر مضاف لفاعله، و(في الناس) متعلق بالمصدر، و(في الجر) متعلق بـ(حصلا)، الذي هو خبر المبتدأ، أي: جمع وحصل في حالة الجر دون غيرها ويجوز تعلقه بمقدر على أنه حال من الناس، أي: حال كونهم مجرورين، والتقدير وخلف أهل الأداء في الناس حصل في حال كونهم مجرورين، وتقدم التنبيه على الخلاف.

٣٣٢- حِمَارِكَ وَالمِحْرَابِ إِكْرَاهِهِنَّ وَالـ .:. حِمَارِ وَفِي الإِكْرَامِ عِمْرَانَ مُثِّلا

أخبر عمن رمز له بالميم من (مثلا) وهو ابن ذكوان، أنه أمال ألف هذه الألفاظ الستة[٥]: ﴿ حِمَارِكَ ﴾ في البقرة[٦]، و﴿ ٱلْمِحْرَابَ ﴾ حيث وقع[٧]، و﴿ إِكْرَاهِهِنَّ ﴾ في

(١) الموضح: ص(٣٠٩). وانظر شرح الهداية: (٩٦/١) .

(٢) انظر شرح الهداية: (٩٦/١)، وفتح الوصيد: (٤٦٥/٢)، واللآلئ الفريدة: (٣٦٣/٢) .

(٣) انظر اللآلئ الفريدة: (٣٦٣/٢) .

(٤) انظر ص(٢٢٣) من هذه الرسالة .

(٥) انظر التيسير: ص(٤٣-٤٤)، والتجريد: ص(١٧٢)، والمفتاح للقرطبي: ص(٢٧٧، ٣٠٤)، وقرة العين في موضع كل كلمة من سورها: ص(٨٨، ٩٠)، ولم يذكر ﴿ إِكْرَاهِهِنَّ ﴾ و﴿ ٱلْإِكْرَامِ ﴾.

(٦) من الآية (٢٥٩) .

(٧) من مواضعها سورة آل عمران: (٣٧) .

النور[1]، و﴿ ٱلْحِمَارِ ﴾ في الجمعة[2]، و﴿ ٱلْإِكْرَامِ ﴾ في موضعين من سورة الرحمن ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾[3] ﴿ تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾[4] و﴿ عِمْرَٰنَ ﴾ حيث وقع[5]، أمال ذلك بخلف إلا ﴿ ٱلْمِحْرَابِ ﴾ إذا كان مجروراً، فإنه يميله بلا خلاف، وسينبه الناظم على هذا كله في البيت الآتي وهو قوله:

وكل بخلف لابن ذكوان غيرما يجر من المحراب. . . . . . .

وقد منع أبو عبدالله أن تكون الميم رمزاً، قال: "لأن التصريح / بابن ذكوان مغنٍ عنه" [6]. انتهى، وفيه نظر؛ لأنه بيَّن المواضع الممالة بالرمز له، ثم بين الخلاف عنه، فذكره بصريح اسمه تأكيداً، ولا محذور فيه .

والوجه في إمالته هذه الألفاظ: أما ﴿ حِمَارِكَ ﴾ و﴿ ٱلْحِمَارِ ﴾ فما تقدم في إمالة ألفاتٍ قبل را طرف أتت بكسر [7].

والوجه في تخصيصه هذين اللفظين من نوع ما تطرفت فيه الراء مكسورةً بعد ألف، نحو: ﴿ ٱلدِّيَارِ ﴾ و﴿ دِيَٰرِكُمْ ﴾:اتباع الأثر، والجمع بين اللغتين[8]، وإلا فالمقتضي موجود في الجميع، والله أعلم .

وأما ﴿ ٱلْمِحْرَابَ ﴾ فإن كان مجروراً ففيه سببان مكتنفان للألف[9]، وهما:

---

(1) من الآية (٣٣) .

(2) من الآية (٥) .

(3) آية (٢٧) .

(4) آية (٧٨) .

(5) من مواضعها: سورة آل عمران: (٣٣) .

(6) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٦٥) .

(7) انظر شرح شعلة: ص(١٩٥)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٦٤). وانظر ص(١٨٠) من هذه الرسالة.

(8) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٦٤) .

(9) انظر شرح الهداية: (١/١١٨)، والكشف: (١/١٧٢)، وفتح الوصيد: (٢/٤٦٦)، واللآلئ الفريدة: =

الكسرتان[1]، ولا يضر الفصل بين الألف والكسرة الأولى بحرفين، فإنَّ أحدهما ساكن وهو الحاء، والساكن حاجز غير حصين [2].

وإن كان منصوباً ففيه سبب واحد، وهو: الكسرة السابقة، وتقدم الاعتذار عن فصلها من الألف بحرفين [3].

وأما ﴿ إِكْرَٰهِهِنَّ ﴾ ففيه ما في ﴿ ٱلْمِحْرَابِ ﴾ مجروراً من اكتناف الكسرتين للألف، بل قد وجد بعد الألف كسرتان متواليتان، فهو أولى بالإمالة منه [4].

وأما ﴿ ٱلْإِكْرَامِ ﴾ ففيه ما في ﴿ ٱلْمِحْرَابِ ﴾ مجروراً [5].

وأما ﴿ عِمْرَٰنَ ﴾ ففيه ما في ﴿ ٱلْمِحْرَابَ ﴾ غير مجرور [6].

وقد تحصل: أن بعض هذه الألفاظ أولى بالإمالة من بعض، فأولاها بها: ﴿ حِمَارِكَ ﴾ و﴿ ٱلْحِمَارِ ﴾، لأنه قد وجد لها سببان هما في قوة ثلاثة أسباب، وليس فيه مانع من الإمالة، وذلك أن الألف سبقها كسر مفصول بحرف واحد، ضرورة أن الألف لا تقع بعد كسرة، فالفصلُ كَلا فصلَ؛ لأنه ضروري، وأن الألف بعدها كسرة في راء، وقد عرفت أن الراء حرف تكرير، فكأنهما كسرتان، وهذا بخلاف ﴿ إِكْرَٰهِهِنَّ ﴾ فإنها وإن وجد فيها ثلاثة أسباب: كسرة قبل الألف، وكسرتان بعدها، إلا أن الكسرة الأولى مفصولة من الألف بحرفين، وذينك بحرف واحد، والفصل

= (٣٦٥/٢) .

(١) يعني كسرة الميم، وكسرة الباء .

(٢) انظر شرح الجعبري: (٢٤٧/٢)، وشرح شعلة: ص(١٩)، وشرح المفصل: (٥٦٠/٩) .

(٣) وهو ما تقدم قريباً .

(٤) انظر اللآلئ الفريدة: (٣٦٤/٢) .

(٥) انظر فتح الوصيد: (٤٠٦/٢)، واللآلئ الفريدة: (٣٦٤/٢) .

(٦) انظر اللآلئ الفريدة: (٣٦٤/٢) .

بحرف ضروري أسهل من الفصل بحرفين، وإن فيه ما يقتضي منع الإمالة وهو: الراء المفتوحة، ولذلك قلت أولاً: وليس فيها مانع من الإمالة .

ثم يلي ﴿ حِمَارِكَ ﴾ و﴿ ٱلْحِمَارِ ﴾ ﴿ إِكْرَٰهِهِنَّ ﴾ لوجود ثلاثة الأسباب المذكورة. وكذلك ﴿ ٱلْإِكْرَامِ ﴾ لوجود الكسرتين .

ثم يليها ﴿ ٱلْمِحْرَابِ ﴾ مجروراً لنقصانه عنه بكسرة .

ثم يليه ﴿ ٱلْمِحْرَابَ ﴾ غير مجرور، و﴿ عِمْرَٰنَ ﴾ لوجود سبب واحد وهو الكسر السابق.

وقال أبو عبدالله: والإمالة في بعض هذه الكلم أقوى من بعض، فهي في ﴿ إِكْرَٰهِهِنَّ ﴾ أقوى منها في ﴿ ٱلْمِحْرَابِ ﴾ إذا كان مجروراً؛ لأن في ﴿ إِكْرَٰهِهِنَّ ﴾ كسرة قبل الألف، وكسرتين بعدها [(١)] .

ثم ذكر فيها ما تقدم فذكر المفاضلة بين ﴿ إِكْرَٰهِهِنَّ ﴾ وما بعدها، ولم يتعرض لـ﴿ حِمَارِكَ ﴾ و﴿ ٱلْحِمَارِ ﴾ وكان الأحسن أن يذكرهما لكثرة فائدته، وقد ذكرهما ولله الحمد .

واعلم: أنه لا ينبغي أن يُفهم من هذا / البيت أنه اختص بإمالة هذه الألفاظ دون غيره؛ لأنه قد تقدم أن أبا عمرو والدوري عن الكسائي يميلان كل ألف قبل راء متطرفة مكسورة[(٢)]، وقد مثل الناظم بلفظ ﴿ حِمَارِكَ ﴾ و﴿ ٱلْحِمَارِ ﴾ وقد تقدم[(٣)] فائدة تمثيله بهما أن لا يتوهم هنا اختصاص ابن ذكوان بإمالتهما .

فإن قيل[(٤)]: لم يعد ذكرهما مع ابن ذكوان حين ذكر ﴿ ٱلْحِمَارِ ﴾و﴿ حِمَارِكَ ﴾

---

(١) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٦٤) .

(٢) انظر ص(١٧٦) من هذه الرسالة .

(٣) انظر ص(١٨٨) من هذه الرسالة .

(٤) ذكر هذا الاعتراض وجوابه أبو شامة. في إبراز المعاني: (٢/١٤٠)، وانظر شرح الجعبري: =

كما أعاد ذكر الأخوين مع من وافقهما في إمالة ﴿ تَنَا ﴾ و﴿ رَمَىٰ ﴾ و﴿ إِنَىٰهُ ﴾ .

فالجواب أنه لما نص على ﴿ ٱلْحِمَارِ ﴾و﴿ حِمَارِكَ ﴾ بخصوصهما في إمالة أبي عمرو والدوري عند قوله:

كأبصارهم والدار ثم الحمار مع حمارك[1]

لم يضره أن يذكر إمالتهما بعد ذلك لابن ذكوان من غير ذكر من تقدم لوضوح ذلك، ويؤيد هذا ما تقدم عند قوله: وجاء ابن ذكوان وفي شاء ميَّلا[2]، فذكر إمالة جاء وشاء لابن ذكوان، ولم يعد معه ذكر حمزة وإن كان يميلهما؛ لأنه نص على إمالتهما بعينهما لحمزة عند قوله: وكيف الثلاثي ... ثم قال:

وحاق وزاغوا جاء شاء وزاد فز .:. وجاء ابن ذكوان وفي شاء ميلا

وهذا بخلاف ﴿ تَنَا ﴾ و﴿ رَمَىٰ ﴾ و﴿ إِنَىٰهُ ﴾ فإنه لم ينص عليهما للأخوين بعينه بل بطريق الاندراج تحت الضابط الكلي، وهو: كونهما من ذوات الياء، فلو لم يَعُدْ ذكر الأخوين مع من أمالها لتوهم استثناء ذلك من أصلهما المتقدم، وهذا كما تفرد الكسائي بإمالة ألفاظ مندرجة تحت الضابط المذكور لهما [3].

فإن قيل: إمالة غير ﴿ حِمَارِكَ ﴾ و﴿ ٱلْحِمَارِ ﴾ من هذه الألفاظ مشكلة، وذلك أن الراء غير المكسورة تجري مجرى حرف الاستعلاء، وحرف الاستعلاء يمنع إمالة مثل هذا، فما بال هذه الراء مفتوحة لم تمنع الإمالة في هذه الألفاظ الأربعة ؟

فالجواب: أن العرب لم تجر الراء غير المكسورة مجرى حرف الاستعلاء

(٢٤٧/٢).

(١) البيت رقم (٣٢٢) من هذه الرسالة .

(٢) البيت رقم (٣١٩). وانظر ص(١٦٢) من هذه الرسالة.

(٣) انظر إبراز المعاني: (١٤٠/٢)، والضابط الذي قصده المؤلف هو: إمالة ذوات الياء للأخوين .

إجراءً كلياً[1]، فقد نص سيبويه وغيره عن العرب أنهم قالوا: "فراش" و"عمران" و"جراب"، يعني: بالإمالة[2]، وهذا جواب المقرئين.

وأما النحاة فإمالة ذلك عندهم ضعيفة، ويتأولون قول سيبويه لنصه في مواضع على منع مثل ذلك .

قوله: (حمارك) مبتدأ على حذف مضاف، تقديره: إمالة ﴿ حِمَارِكَ ﴾ أو إضجاع ﴿ حِمَارِكَ ﴾، وما عطف عليه، "مُثِّل" أي: شُخِّص عين[3] يعني: أنه أمر معلوم غير مجهول، إذ لا يوقف على غير المجهول ولا على شخصه .

و(إكراههن) عطف على المحراب، حذف عاطفه كما حذف عاطف عمران المعطوف على الإكرام، وقد تقدم[4] شواهد ذلك.

قوله: (وفي الإكرام) متعلق بمقدر يدل عليه "مثّل"، أي: ومثّل ذلك أيضاً في (الإكرام) وفي (عمران)، فالألف في (مُثِّلاً) للإطلاق، والضمير المستتر في "مثّل" للإضجاع المقدر، أو الإمالة، / وذكّرت لكونها مجازية التأنيث. [٢٤٧/ب]

ثم أخذ يذكر الخلاف إلاّ لفظاً واحداً فقال:

٣٣٣- وَكُلٌّ بِخُلْفٍ لابنِ ذَكْوانَ غَيْرَمَا .:. يُجَرُّمِنَ المِحْرَابِ فَاعْلَمْ لِتَعْمَلا

أي: وكل هذه الألفاظ الستة تمال لابن ذكوان بخلاف عنه إلا ﴿ ٱلْمِحْرَابِ ﴾ مجروراً فإنه ممال له بغير خلاف[5]، وأشار بالخلف المذكور إلى قول الحافظ أبي عمرو:

---

(١) انظر فتح الوصيد: (٤٦٦/٢)، واللآلئ الفريدة: (٣٦٤/٢)، وشرح الجعبري: (٢٤٧/٢) .

(٢) انظر الكتاب: (١٤٢/٤) .

(٣) كذا في الأصل وهو الصحيح، وفي (م): "غير" تحريف أو سهو من الناسخ، وغير واضحة في (ت).

(٤) انظر ص(٢١٩) من هذه الرسالة .

(٥) انظر الاستكمال: ص(٤٠٤)، والتذكرة: (٢٠١٤/١)، والوجيز: ص(١١٢)، والتجريد: ص(١٧٢).

قرأ هذه الكلم بالإمالة الخالصة ابن عامر في رواية الأخفش الدمشقي، عن ابن ذكوان عن أصحابه عنه، قال: وكذلك قرأت ذلك من هذه الطريق على أبي الفتح عن قراءته عن أصحابه، قال: ولذلك نص الأخفش عليها في كتابه عن ابن ذكوان قال: وأقرأني عبدالعزيز بن غسان، عن أبي بكر النقاش[(١)]، عن الأخفش بالإمالة في قوله ﴿ٱلْمِحْرَابِ﴾ حيث وقع، وإخلاص الفتح فيما عداه.

قال: وأقرأني أبو الحسن عن قراءته من طريق محمد بن الأخرم[(٢)]، عن الأخفش بإمالة ﴿ٱلْمِحْرَابِ﴾ المجرور خاصة، وهما موضعان في آل عمران ومريم[(٣)].

والوجه في إمالة ﴿ٱلْمِحْرَابِ﴾ مجروراً جزماً من غير خلاف: اتباع الأثر، وهذا أولى من تعليل بعضهم[(٤)] ذلك بأن الألف اكتنفها كسرتان، فقوي سبب الإمالة؛ لانتقاضه بـ﴿ٱلْإِكْرَامِ﴾ فإنه مثله لاكتناف الكسرتين للألف، وبـ﴿إِكْرَٰهِهِنَّ﴾ فأنه أولى بالإمالة منه لما تقدم[(٥)]، ومع ذلك فقد جرى فيهما الخلاف عنه.

قال أبو شامة: فتفرد ابن ذكوان بإمالة هذه الكلم الأربع: [﴿ٱلْمِحْرَابِ﴾][(٦)]

---

(١) هو محمد بن الحسن بن محمد، أبو بكر النقاش الموصلي، ثم البغدادي، أخذ القراءة عن الحسن بن أبي مهران الرازي، وهارون الأخفش وآخرين. وروى عنه خلق لا يحصى عددهم، منهم الحافظ أبو الحسن الدارقطني، وعبدالعزيز بن جعفر، شيخ الداني، توفي سنة (٣٥١هـ). انظر تاريخ بغداد: (٢٠١/٢)، وميزان الاعتدال: (٥٢٠/٣)، وغاية النهاية: (١١٩/٢).

(٢) هو محمد بن النضر بن مر، أبو الحسن بن الأخرم الدمشقي، شيخ الإقراء بالشام، روى القراءة عن هارون الأخفش -وهو من جلة أصحابه وأضبطهم- وعن جعفر بن محمد بن كزاز وغيرهما، وراها عنه أحمد بن عبدالعزيز بن بدهن، وجماعة لا يحصى عددهم. توفي سنة (٣٤١هـ). انظر طبقات القراء: (٣٦٢/١)، وغاية النهاية: (٢٧٠/٢)، وطبقات المفسرين للسيوطي: ص(١٠٢).

(٣) الموضح: ص(٣٢٠-٣٢١).

(٤) انظر شرح الهداية للمهدوي: (١١٨/١).

(٥) انظر اللآلئ الفريدة: (٣٦٥/٢). وانظر ص(٢٣١) من هذه الرسالة.

(٦) ما بين معكوفتين سقط من جميع النسخ، والمثبت من الإبراز: (١٤١/٢).

و﴿ إِكْرَٰهِهِنَّ ﴾ ﴿ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ و﴿ عِمْرَٰنَ ﴾، وباقي القراء على فتحها، إلا ورشاً فإنه يقرؤها بين اللفظين وهو المعبر عنه بترقيق الراء[1] على ما يأتي في بابه، ويتضح لك الفرق بين: الإمالة، وبين اللفظين بقراءة ورش وابن ذكوان في هذه الكلمات، قال: وهو عين ما نبهنا عليه في شرح قوله: وذو الراء ورش بين بين[2]، وأكثر الناس يجهلون ذلك[3].

قوله: (وكل) مبتدأ، والمضاف إليه محذوف، أي: وكل الألفاظ المتقدمة. و(بخلف) خبره، و(لابن ذكوان) يجوز أن يكون نعتاً لخلف، وأن يكون متعلقاً بما تعلق به الخبر .

قوله: (غير ما يجر) مستثنى من(كل)، و(من المحراب) بيان للموصول أو حال من مرفوع (يُجَر) .

قوله: (لتعملا) متعلق بالأمر قبله، أي: اعلم لتعمل بعلمك، وفيه تنبيه على أن فائدة العلم وثمرته إنما هي العمل به، وإلا كان هو والجاهل على حد سواء، وقد ورد في ذلك ما هو مشهور بين الناس في الكتاب والسنة وأقوال العلماء، والفعل منصوب بإضمار "أن" بعد اللام .

٣٣٤- وَلا يَمْنَعُ الإِسْكَانُ فِي الوَقْفِ عَارِضَاً .:. إمَالَةَ مَا لِلْكَسْرِ في الوَصْلِ مُيِّلا

أخبر أنه إذا وقف على كلمة ممالة الألف لأجل كسرة بعدها ياء بالسكون، / فالإمالة باقية كحالة الوصل، وسواء في ذلك الإمالة الكبرى والصغرى، نحو: [٢٤٨/أ]
﴿ ٱلدَّارِ ﴾ و﴿ ٱلنَّارِ ﴾ و﴿ ٱلنَّاسِ ﴾، ولأن هذا السكون عارض فكأن المقتضي -وهو

(١) سبق أن ذكر المؤلف أن بعض العلماء يطلقون على ترقيق الراءات لورش لفظ بين اللفظين، انظر ص(٩٦)، وذهب ابن الجزري إلى إطلاق لفظ الترقيق في راءات ورش وعدم إطلاق بين اللفظين. انظر النشر: (٢/٩٠-٩١) .

(٢) البيت رقم (٣١٤). وانظر إبراز المعاني: (٢/١١٢) .

(٣) إبراز المعاني: (٢/١٤١) .

الكسرة- موجود؛ ولأن الأصل عدم الاعتداد بالعارض، وأيضاً فإن الإمالة سابقة للوقف فبقيت على حالها حال الوقف، هذا هو المشهور [1].

وقال بعضهم[2]: لا إمالة في الوقف لزوال سببها[3]، كأنه اعتدَّ بالعارض، هذا كله إذا وقفت بالسكون المحض، فإن وقفت بالروم فالإمالة متأكدة؛ للإتيان ببعض الحركة، وقال من منع الإمالة حالة الوقف: إنه يقلل من الإمالة بقدر ما ذهب من الحركة [4].

قال أبو شامة: "فإن رمت الحركة فالإمالة لا غير " [5].

وقد فهمت أن سبب الإمالة إذا لم يتغير وصلاً ووقفاً فلا أثر للوقف فيه لكونه كسرة قبل الألف، نحو ﴿كِلَاهُمَا﴾ وكسرة مقدرة، نحو: ﴿خَافَ﴾ أو دلالة على أصل الألف أنها من ذوات الياء، نحو: ﴿رَمَىٰ﴾ و﴿سَعَىٰ﴾.

وجعل أبو عبدالله ﴿زَادَ﴾ مما أميل لكسرة مقدرة، فقال: أو لكسرة مقدرة نحو: ﴿خَافَ﴾ و﴿زَادَ﴾ انتهى[6]. وهذا سهو، فإنَّ ﴿زَادَ﴾ ليست إمالة ألفه لكسرة مقدرة، بل لكون ألفه منقلبة عن ياء. وأما ﴿خَافَ﴾ فالإمالة فيه لكسرة مقدرة، وهي كسرة الواو، وكأن أبا عبدالله عنى بـ"الكسرة المقدرة" الكسرة التي توجد في

---

(١) وهو اختيار الحافظ أبي عمرو الداني. انظر التيسير: ص(٤٤)، والموضح: ص(٦٧٤). وانظر التذكرة: (٢١٧/١)، والتبصرة: ص(٤٠٠)، وشرح شعلة: ص(١٩٦-١٩٧)، وفتح الوصيد: (٤٦٧/٢)، وسراج القارئ: ص(١١٦).

(٢) وهو مذهب أحمد بن عبيدالله بن المنادي، وأحمد بن نصر الشذائي، ومحمد بن أشته، والحسين بن محمد بن حبش وغيرهم. انظر الموضح: ص(٦٧٦)، والنشر: (٧٣/٢).

(٣) انظر فتح الوصيد: (٤٦٧/٢)، وإبراز المعاني: (١٤٢/٢)، واللآلئ الفريدة: (٣٦٥/٢).

(٤) انظر اللآلئ الفريدة: (٣٦٥/٢).

(٥) إبراز المعاني: (١٤٢/٢).

(٦) اللآلئ الفريدة: (٣٦٥/٢).

فاء الكلمة حال إسنادها إلى تاء الفاعل، نحو: خفت وزدت، وحينئذ يصح قوله في ﴿زَادَ﴾ أنه لكسرة مقدرة، إلا أن هذا لم يجعله النحويون سبب الإمالة في "خاف" و"باع" بل جعلوا سبب الإمالة في ﴿خَافَ﴾ الكسرة التي على العين[1]، وفي "باع" و"زاد" كون الألف عن ياء .

قوله: (في الوقف) متعلق بـ"عارضاً"، أي: عارضاً في الوقف، و(عارضاً) حال من الإسكان، ولا يكون متعلقاً بالإسكان .

قال أبو شامة: "ولو جعلناه معمولاً له لقلّت الفائدة، فإن إسكان الوقف لا يكون إلا عارضاً" [2]. انتهى، يعني أنك إذا علقته بالإسكان جاز التقدير ولا يمنع الإسكان الواقع في الوقف حال كونه عارضاً، فيستفاد معنى الحال قبل مجيئها من قولك: في الوقف، فتصير حالاً مؤكدة، والأصل فيها أن تكون متنقلة، بخلاف ما إذا قدرتَ تعلُّقَه بـ "عارضاً"، فإن التقدير: ولايمنع الإسكان حال كونه عارضاً في الوقف، فيستفاد من الحال مالا يستفاد قبل مجيئها .

قوله: (إمالة) مفعول: "يمنع"، و(ما) موصولة بمعنى: الذي، و(ميل) صلته، و(للكسر في الوصل) متعلقان به، والتقدير: إمالة الألف الذي ميِّل للكسر في الوصل، ويجوز أن يتعلق في الوصل بنفس الكسر، أي: ولا يمنع الإسكان / العارض في الوقف [٢٤٨/ب]
إمالة الذي ميل للكسر الواقع في الوصل، وهو وجه حسن .

٣٣٥- وَقَبْلَ سُكُونٍ قِفْ بِمَا فِي أُصُولِهِمْ .:. وَذُو الرَّاءِ فِيهِ الخُلْفُ فِي الوَصْلِ يُجْتَلا

أمر أن يوقف لجميع القراء على الألف بما تقتضيه أصولهم من الإمالة الكبرى، أو الصغرى، أو الفتح. وأما الوصل فلا إمالة؛ لذهاب الألف، إلا ما روي عن

---

(١) أي: عين الفعل وهو الألف فكأن في الألف كسرة؛ لأنها منقلبة عن مكسور. انظر كتاب البيلن في شرح اللمع: ص(٧٠٣) .

(٢) إبراز المعاني: (٢/١٤١) .

السوسي في ذوات الراء بخلاف عنه، وشرح ذلك: أن الألف الجائزة الإمالة إذا عرض حذفها لالتقاء الساكنين في الوصل، ثم عادت وقفاً لزوال مقتضي حذفها، فإن القراء فيها على ما تقتضيه أصولهم من إمالة كبرى، وصغرى، وفتح، ثم ذلك الساكن الذي حذفت الألف له قد يكون تنويناً وقد لا يكون. فإن كان تنويناً نحو ﴿ مُّسَمًّى ﴾[1] و﴿ مَوْلًى ﴾[2] فسيأتي حكمه[3]، وإن كان غير ذلك كما مثل الناظم، بنحو: ﴿ مُوسَى ٱلْهُدَىٰ ﴾[4]، فإنك تميله إمالة محضة لمن أصله ذلك[5]، وبين بين، أو الفتح لغيره[6]، فإن كنت في الوصل فلا إمالة إلا ما روي عن السوسي في أحد وجهيه في ذوات الراء، أي: ما كانت ألفه بعد راء، نحو ﴿ نَرَى ٱللَّهَ ﴾[7] و﴿ يَرَى ٱلَّذِينَ ﴾[8] فإنه أماله، ولا تظهر الإمالة إلا في فتحة الراء فقط[9]، فتنحو بها نحو الكسرة وهي إمالة صعبة، حتى إن بعض الناس يلفظ بنحو: ﴿ نَرَى ٱللَّهَ ﴾ بكسر الراء كسراً خالصاً، وكأنه أخذ[10] ذلك من ظاهر كلام أبي شامة حيث قال: ولا يظهر إلا كسر الراء[11].

---

(١) من مواضعها: سورة البقرة: (٢٨٢).

(٢) من مواضعها: سورة الدخان: (٤١).

(٣) انظر ص(٢٥١) من هذه الرسالة.

(٤) سورة غافر: (٥٣).

(٥) أي: حمزة والكسائي.

(٦) بين بين فقط لأبي عمرو، وبالوجهين لورش.

(٧) سورة البقرة: (٥٥).

(٨) سورة سبأ: (٦).

(٩) قال السخاوي: على أن الإمالة في الحقيقة في الراء؛ لأجل الدلالة على الألف، لا في الألف. فتح الوصيد: (٤٦٨/٢).

(١٠) أي: القارئ الذي لا يحسن إمالة: ﴿ نَرَى ٱللَّهَ ﴾.

(١١) إبراز المعاني: (١٤٢/٢)، هذا، وينبغي أن يعلم أن السوسي إذا أمال الراء وصلاً ووقع بعدها لفظ =

وجملة المواضع التي وردت من ذوات الراء: ثلاثون موضعاً[1]، نحو ﴿لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾[2] وذكر الخلاف عن السوسي من زيادات القصيد[3]، فإن الداني لم يذكر عنه إلا الإمالة فقط[4]، لكن ذكر عدم الإمالة ابن شريح[5] وغيره من المصنفين[6].

وقال الداني في التيسير: "وكل ما امتنعت الإمالة فيه في الوصل من أجل ساكن لقيه تنوين نحو ﴿مُّصَفًّى﴾[7] و﴿مُّسَمًّى﴾[8] و﴿طَغَا ٱلْمَآءُ﴾[9] و﴿ٱلنَّصَٰرَى

الجلالة جاز له في لفظ الجلالة وجهان:

الأول: التفخيم نظراً للأصل. والثاني: الترقيق نظراً لإمالة الراء. أما مع الفتح فيتعين التفخيم. انظر غيث النفع: ص(١١٦)، والبدور الزاهرة: ص(٣٣).

(١) انظر الموضح: ص(٦٩٢)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٦٦). أما ابن القاصح فقد نص على أنها ثلاثون موضعاً ولكنه لم يعد سوى سبعةٍ وعشرين موضعاً، مُهْملاً ثلاثة مواضع، وهي موضعا النمل وموضع الروم. قرة العين: ص(٧٩)، وقد تكون سقطت في المطبوع من الناشر أو المصحح والله أعلم.

(٢) سورة النمل: (٢٠).

(٣) انظر شرح الجعبري: (٢/٢٤٨)، وسراج القاري: ص(١١٧)، وشرح ملاّ علي القاري: ص(١٢٧).

(٤) انظر التيسير: ص(٤٥).

(٥) انظر الكافي: ص(٢٦٩) وقد سبقت ترجمته، انظر ص(١٦٦) من هذه الرسالة.

(٦) ممن ذكر الفتح صاحب الاستكمال: ص(٣٩٦)، والتذكرة: (١/٢١٧)، والمستنير: ص(٤٥٦).

وممن ذكر الوجهين: الإمام الداني في جامع البيان: (٣/٨٥١)، الإمالة من طريق أبي الفتح، والفتح من طريق أبي الحسن بن غلبون، وصاحب الإقناع: (١/٣٤٩). والوجهان صحيحان. انظر النشر: (٢/٧٨)، والإتحاف: (١/٢٨٨)، وغيث النفع: ص(١١٦)، والإضاءة: ص(٨٩).

(٧) من قوله تعالى: ﴿وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى﴾ سورة محمد: (١٥).

(٢) من مواضعها سورة الأنعام: (٢)

(٩) سورة الحاقة: (١٢).

﴿ٱلْمَسِيحُ﴾[1] و﴿عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾[2] فالإمالة فيه سائغة في الوقف لعدم الساكن، على أن أبا شعيب[3] قد روى عن اليزيدي إمالة الراء في الوصل نحو ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ وبذلك قرأت وبه آخذ"[4].

وقال في كتاب الإمالة له: "واعلم أن ما يمال منه ألفه التي في آخره، أو يقرأ بين بين، فإنه إذا لقي تلك الألفَ ساكنٌ في الوصل سقطت لسكونها[5] وسكونه[6]، وذهبت الإمالة وبين اللفظين، والعلة في ذلك أن الإمالة وبين اللفظين إنما كانا من أجل وجود الألف، فلما ذهبت وجب أن يذهبا، فإذا وُقف عليها وفصلت من الساكن أو زال التنوين للوقف فإن الإمالة وبين اللفظين يرجعان لرجوع الألف"[7]، ثم قال: "وقد اختلف عن أبي عمرو في إمالة الراء التي تذهب الألف الممالة / بعدها [٢٤٩/أ] للساكن الذي يلقاها ما لم يكن تنويناً في حال الوصل وذلك في نحو قوله ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ ﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ فروى أبو عبدالرحمن[8]، وأبو حمدون[9]، وأحمد بن واصل[10]، وأبو شعيب السوسي، هؤلاء الأربعة عن اليزيدي عنه أنه كان يميل فتحة الراء في ذلك في

---

(١) سورة التوبة: (٣٠).

(٢) سورة البقرة: (٨٧).

(٣) وهو الإمام السوسي.

(٤) التيسير: ص(٤٤-٤٥) بتصرف يسير.

(٥) أي: الألف.

(٦) أي: الحرف الذي بعد الألف.

(٧) الموضح: ص(٦٨٣).

(٨) هو عبدالله بن يحيى ابن المبارك، المعروف بابن اليزيدي، سبقت ترجمته، انظر ص (٢٢٤) من هذه الرسالة.

(٩) هو الطيب بن إسماعيل بن أبي تراب، الذهلي، سبقت ترجمته، انظر ص(٢٢٤) من هذه الرسالة.

(١٠) أحمد بن واصل البغدادي، روى القراءة عن اليزيدي، وروى عنه ابنه محمد بن أحمد بن واصل. انظر تاريخ بغداد: (١٨٦/٥)، وغاية النهاية: (١٤٧/١).

حال الوصل، قال وبذلك قرأت في رواية السوسي على شيخنا أبي الفتح عن قراءته على أصحاب أبي عمران موسى ابن جرير[1] عنه، قال: وقال لي أبو الفتح: كان أبو عمران يختار الفتح في ذلك من ذات نفسه[2].

قال: وروى الإمالة أيضاً عن أبي عمرو في ذلك نصاً عن[3] عبد الوارث بن سعيد[4]، والعباس بن الفضل[5]"[6].

فإن قيل: لِمَ جرى خلاف عن السوسي في إمالة الراء في الوصل إذا كان الساكن غير تنوين نحو ﴿ نَرَى ٱللَّهَ ﴾ ولم يختلف في فتحها إذا كان الساكن تنويناً نحو ﴿ قُرًى ﴾ و﴿ مُّفْتَرًى ﴾ ؟

---

(١) موسى بن جرير، أبو عمران الرقي الضرير، أجل أصحاب السوسي، مقرئ، نحوي، حاذق مشهور. أخذ القراءة عن السوسي، وأخذ عنه الحسين بن محمد بن حبش، وعبدالله بن الحسين السامري وغيرهما. توفي سنة (٣١٦هـ) . انظر طبقات القراء: (١/٢٩٦)، وغاية النهاية: (٢/٣١٧) .

(٢) جامع البيان: (٣/٨٥٠-٨٥١)، والموضح: ص(٦٩٣) .

(٣) كلمة "عن" سقطت من الموضح: ص(٦٩٥)، وهي في جامع البيان: (٢/٨٥١)، وكذا في جميع نسخ العقد .

(٤) عبدالوارث بن سعيد بن ذكوان، أبو عبيدة التنوري، العنبري، البصري، إمام حافظ مقرئ ثقة، ولد سنة (١٠٢هـ)، كان ثقة حجة موصوفاً بالعبادة والدين والفصاحة والبلاغة. لكنه اتهم بالقدر، عرض القرآن على أبي عمرو، روى القراءة عنه ابنه عبدالصمد، وأبو معمر المنقري، وأبو الربيع الزهراني، وغيرهم. توفي سنة (١٨٠هـ) بالبصرة . انظر مشاهير علماء الأمصار: ص(١٦٠)، وسير أعلام النبلاء: (٨/٣٠٠)، وغاية النهاية: (١/٤٧٨) .

(٥) العباس بن الفضل بن عمرو، أبو الفضل الواقفي الأنصاري البصري، قاضي الموصل، أستاذ حاذق ثقة، من أكابر أصحاب أبي عمرو في القراءة. روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، وعن خارجة بن مصعب عن نافع وأبي عمرو. وروى عنه حمزة بن القاسم، وعامر بن عمر الموصلي وغيرهما. روى له ابن ماجه، وقد ضعف في الحديث. توفي سنة (١٨٩هـ) . انظر التاريخ الكبير للبخاري: (٥/٧)، وطبقات القراء: (١/١٨١)، وغاية النهاية: (١/٣٥٣).

(٦) الموضح: ص(٦٩٥) .

فالجواب: أن الإمالة ضعيفة في ذلك من حيث كانت الألف لا توجد إلا في الوقف، وقد توجد ولا تمال على رأي، بخلاف ما لم تقع قبل التنوين، فإن الألف فيه توجد في الوقف، وفي الوصل إذا كان بعدها حركة نحو ﴿ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾(١) ولا خلاف بين أصحاب الإمالة في إمالتها في الوقف (٢).

قوله: (وقبل سكون) ظرف لـ"قف"، أي: قف قبل سكون .

قوله: (بما في أصولهم) يجوز أن يتعلق بنفس "قف"، أي: قف بما تقتضيه أصولهم من الإمالة المحضة وبين بين والفتح، كقولك: وقفت بالروم أو بالسكون، والباء للتعدية، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من فاعل "قف"، أي: قف ملتبساً بما استقر في أصولهم، أي: أصول القراء، أضمرهم لدلالة الحال عليهم وإن لم يجر لهم ذكر، و(ما) موصولة، والجار صلتها .

قوله: (وذو الراء) مبتدأ، و(فيه) خبره، و(الخلف) فاعل به، ويجوز أن يكون (فيه) خبراً مقدماً، و(الخلف) مبتدأٌ موخرٌ، والجملة خبر الأول .

قوله: (في الوصل) متعلق بمقدر على جهة البيان، أي: أعني في الوصل .

قوله: (يجتلا) مستأنف، إشارة إلى الثناء على ذلك، أي: يكشف ويظهر أمره لصحته، ويجوز أن يكون (يجتلا) خبراً لـ(خلف)، والجملة خبر الأول أيضاً، ويكون (فيه) متعلقاً بالخلف، وتقدم على عامله وان كان مصدراً اتساعاً لكونه خبراً، وفي [٢٤٩/ب] الوصل متعلق حينئذ بـ"يجتلا"، وأشار بقوله: "يجتلا" إلى أنه ينبغي أن يكشف ذلك ويطلع عليه من كتب القراء، وذلك أن [أبا عمران موسى ابن جرير النحوي](٣) كان

---

(١) سورة البقرة: (١٤٤) .

(٢) انظر اللآلئ الفريدة: (٣٦٧/٢) .

(٣) ما بين معكوفتين في جميع النسخ: "عمران بن موسى بن جرير النحوي" وهو خطأ، إذ موسى بن جرير النحوي، يكنى أبا عمران، وقد سبقت ترجمته: ص(٢٤٢)، والله أعلم .

يقرئ به. وقال: إن أبا الفتح قد اختاره من ذات نفسه(1)، والظاهر أنه رواه عنه؛ لأنه لا يجوز أن يقرأ في قراءته بما اختاره / من ذات نفسه، فلأجل ذلك قال: [٢٤٩/ب]
يكشف، أي ليعرف ما قيل فيه (2).

ثم أخذ الناظم في تمثيل النوعين، أعني: ما كان من ذوات الراء، وما لم يكن منها، وذكر لكل نوع مثالين، وأتى بها على الترتيب فبدأ بغير ذوات الراء ثم بذات الراء فقال:

٣٣٦- كَمُوسَى الْهُدَى عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ وَالْقُرَى الْـ .:. تِي مَعَ ذِكْرَى الدَّارِ فَافْهَمْ مُحَصِّلا

يريد قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ ﴾(3) ومثله ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ ﴾(4) ويريد قوله تعالى ﴿ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾(5) فهذان المثالان حذفت الألف فيهما وصلاً؛ لالتقاء الساكنين، فلا إمالة فيهما لأحد، ولا فيما أشبههما، فإذا وقفت عليهما رجعت الألف فيميلها(6) إمالة كبرى للأخوين، وبين بين لأبي عمرو وورش، وبفتحها للباقين، ويريد قوله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ٱلْقُرَى ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا ﴾(7) وقوله تعالى ﴿ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ ﴾(8) فإذا وقفت على ﴿ ٱلْقُرَى ﴾ و﴿ ذِكْرَى ﴾ أملت ألفهما إمالة كبرى لحمزة والكسائي وأبي عمرو، وأملتها بين بين

(1) انظر الموضح: ص(٦٩٣) .

(2) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٦٨) .

(3) سورة غافر: (٥٣) .

(4) سورة الفرقان: (٣٥) .

(5) سورة البقرة: (٨٧) و(٢٥٣)، والآية في جميع النسخ "ولقد ءاتينا ..."، بزيادة "لقد" ولم ترد في التنزيل .

(6) أي: القارئ .

(7) سورة سبأ: (١٨) .

(8) سورة ص: (٤٦) .

لورش، وفتحتها للباقين .

قال أبو شامة: "وههنا أمر آخر لم أر أحداً نبه عليه، وهو أن ﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ وإن امتنعت إمالة ألفها وصلاً فلا يمتنع ترقيقها في مذهب ورش على أصله لوجود مقتضي ذلك وهو الكسر قبلها، ولا يمنع ذلك حجز الساكن بينهما، فيتحد لفظ الترقيق وإمالته بين بين في هذا وكأنه أمال الألف [وصلاً](1) والله أعلم .

والسوسي في أحد وجهيه يكسر الراء في الوصل ومثله ﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ﴾(2) ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾(3) بخلاف قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾(4) لأن ألف يرى ذهبت للجازم، فإذا وقفت عليها قلت: أولم ير (5).

قوله: (كموسى) يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ مضمر، أي: هو كموسى، وأن يكون منصوباً بمقدر، أي: أعني كموسى، والكاف اسم، و(عيسى ابن مريم) معطوف على (كموسى الهدى)، فحذف عاطفه ضرورة، وكذلك قوله: (والقرى) عطف على (كموسى)، قوله: (مع ذكرى) حال من الألفاظ المذكورة، أي: كائنة مع لفظ (ذكرى الدار).

قوله: (فافهم) أي: افهم ما ذكرتُه لك، فحذف المفعول، و(محصلاً) حال من فاعل افهم، أي: افهم في حال تحصيلك للعلم، ثم ذَكَرَ ما حُذِفَتْ فيه الألفُ لأجل التنوين فقال:

---

(1) ما بين معكوفتين زيادة من الإبراز: (٢/١٤٣) .

(2) سورة البقرة: (٥٥) .

(3) سورة سبأ: (٦) .

(4) سورة الأنبياء: (٣٠) .

(5) إبراز المعاني: (٢/١٤٣) .

٣٣٧- وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقْفاً وَرَقَّقُوا .:. وَتَفْخِيمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمُلا

أخبر أن في المقصور المنون إذا وُقِفَ عليه ثلاثة مذاهب:

أحدها: التفخيم، ويعني به الفتح مطلقاً، سواء كان ذلك الاسم مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً كما ستأتي أمثلة ذلك .

الثاني: إمالته مطلقاً، / وقد عبر عن ذلك بالترقيق في قوله: "ورققوا". [٢٥٠/أ]

الثالث: التفرقة بين المنصوب وبين المرفوع والمجرور، فيميل ما كان في موضع رفع أو جر، ويفتح ما كان في حال نصب، وإليه أشار بقوله: "وتفخيمهم في النصب أجمع أشملا" [١].

واعلم: أن هذا فرع من فروع المسألة المتقدمة الذكر في قوله: (وقبل سكون قف بما في أصولهم)[٢] ولكنه أفردها بالذكر لما تختص به من الخلاف كما ستراه إن شاء الله تعالى، ولذلك جعل الداني للمنون وللقسم المتقدم حكماً واحداً: وهو أن يمال لمن مذهبه الإمالة، ولم يذكر غير ذلك، فقال: كلما امتنعت الإمالة فيه في حال الوصل من أجل ساكن لقيه تنوين أو غيره نحو ﴿ هُدًى ﴾[٣] و﴿ مُصَفًّى ﴾[٤] و﴿ مُصَلًّى ﴾[٥] و﴿ مُسَمًّى ﴾[٦] و﴿ ضُحًى ﴾[٧] و﴿ غُزًّى ﴾[٨]

---

(١) انظر فتح الوصيد: (٤٦٩/٢)، وشرح شعلة: ص(١٩٧)، وإبراز المعاني: (١٤٤/٢)، واللآلئ الفريدة: (٣٦٩/٢) وما بعدها .

(٢) البيت رقم (٣٣٥). وانظر ص(٢٣٨) من هذه الرسالة.

(٣) من مواضعها: سورة البقرة: (١) .

(٤) سورة محمد: (١٥) .

(٥) سورة البقرة: (١٢٥) .

(٦) من مواضعها: سورة الأنعام: (٢) .

(٧) من مواضعها: سورة الأعراف: (٩٨) .

(٨) سورة آل عمران: (١٥٦) .

و﴿ مَوْلًى ﴾[1] و﴿ رِبًا ﴾[2] و﴿ مُفْتَرًى ﴾[3] و﴿ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى ﴾[4] و﴿ طَغَا ٱلْمَآءُ ﴾[5] و﴿ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ﴾[6] ﴿ وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ ﴾[7] وشبهه، فالإمالة فيه سائغة في الوقف لعدم ذلك الساكن[8]. وقد ذكر مكي ابن أبي طالب رحمه الله في المنون وجهين:

أحدهما: هذا، وهو الذي اختاره وقرأه على شيخه أبي الطيب بن غلبون، قال: ونص على ﴿ مُصَلًّى ﴾ و﴿ غُزًّى ﴾ أن الوقف عليهما بالإمالة لحمزة والكسائي، وكلاهما في موضع نصب.

والوجه الثاني: الفرق بين المنصوب وغيره، فلا يمال المنصوب، ويمال المرفوع والمجرور[9]. انتهى .

قال السخاوي: وقال قوم بفتح ذلك كله[10]. فقد صار في المسألة ثلاثة أوجه[11].

---

(١) سورة الدخان: (٤١) .

(٢) سورة الروم: (٣٩) .

(٣) سورة القصص: (٣٦) .

(٤) سورة الإسراء: (١) .

(٥) سورة الحاقة: (١١) .

(٦) سورة التوبة: (٣٠) .

(٧) سورة الرحمن: (٥٤) .

(٨) التيسير: ص(٤٤) .

(٩) انظر التبصرة: ص(٣٩٤) .

(١٠) فتح الوصيد: (٢/٤٦٩) .

(١١) قال ابن الجزري: "وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية الفتح في المنون مطلقاً، من ذلك الوقف عمن أمال وقرأ بين بين، حكى ذلك أبو القاسم الشاطبي رحمه الله حيث قال: وقد فخموا التنوين وقفاً ورققوا، وتبعه على ذلك صاحبه أبو الحسن السخاوي فقال: وقد فتح قوم ذلك كله (قلت): ولم أعلم أحداً من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول ولا قال به ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه =

قلت: وهذه الأوجه الثلاثة مبنية على أن الألف في الأسماء المقصورة[(١)] حال الوقف هل هي ألف الأصل مطلقاً، أو المبدلة من التنوين، أو هي ألف الأصل رفعاً وجراً أوبدل من التنوين نصباً؟ ثلاثة أقوال للنحاة مشهورة[(٢)]:

الأول: قول أكثر البصريين والكوفيين وإليه ذهب السيرافي [(٣)].

والثاني: مذهب أبي عثمان المازني [(٤)].

والثالث: مذهب سيبويه وأتباعه [(٥)].

= في كتاب من كتب القراءات وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية". النشر: (٧٥/٢).

(١) وهي الأسماء المعربة التي في آخرها ألف لازمة. انظر: شرح ابن عقيل: (٨٠/١).

(٢) انظر كتاب البيان في شرح اللمع: ص(٦٣-٦٤)، وشرح المفصّل: (٧٦/٩)، وارتشاف الضرب: (٨٠٠/٢-٨٠١)، وشرح الأشموني: (٢٨٨/٤-٢٨٩).

(٣) انظر ارتشاف الضرب: (٨٠١/٢).

والسيرافي هو: حسن بن عبدالله بن المرزبان، أبو سعيد السيرافي، النحوي، صاحب التصانيف، إمام في النحو، قرأ على ابن مجاهد، وأبي مزاحم الخاقاني، وأخذ النحو على ابن السراج. ومن شيوخه أيضاً أبو بكر بن الأنباري، له: شرح كتاب سيبويه، وما يحتمل الشعر من الضرورة، وأخبار النحويين البصريين، وغيرها. توفي سنة (٣٦٨هـ). انظر طبقات النحويين واللغويين: ص(١٢٩-١٣٠)، وتاريخ بغداد: (٣٤١/٧)، ونزهة الألبّاء: ص(٣٠٧-٣٠٨)، ومقدمة كتابه أخبار النحويين البصريين لمحققه د/ محمد إبراهيم البنا.

(٤) انظر التكملة للفارسي: ص(١٩٩)، والتسهيل: ص(٣٢٨)، وارتشاف الضرب: (٨٠١/٢).

والمازني هو: بكر بن محمد، من بني مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة، إمام في العربية، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي، وروى عنه محمد بن يزيد بن المبرد، والفضل بن محمد اليزيدي، وآخرون. توفي سنة (٢٤٨هـ). انظر أخبار النحويين البصريين: ص(٨٥)، وتاريخ بغداد: (٩٣/٧)، ومراتب النحويين: ص(٧٧-٨٠)، وإنباه الرواة: (٢٤٦/١-٢٥٦)، وبغية الوعاة: (٤٦٣/١).

(٥) وهو أحد قولي أبي علي ومعظم النحويين. انظر إرتشاف الضرب: (٨٠١/٢)، وشرح الأشموني: =

وجه الأول: أن الألف إنما حذفت لملاقاها التنوين وصلاً، ولما حذف التنوين زال موجب حذف الألف فرجعت الألف.

ووجه الثاني: أن التنوين إنما أبدل ألفاً نصباً في الأسماء الصحيحة؛ لانفتاح ما قبله، وذلك موجود في الأسماء المقصورة رفعاً ونصباً وجراً، فالألف هي ألف التنوين في الأحوال الثلاثة.

ووجه الثالث: أن اللغة الفصيحة المعروفة حذف التنوين رفعاً وجراً، وإبداله ألفاً نصباً في الأسماء الصحيحة والمعتلة مقيسة على الصحيحة، فلتكن الألف رفعاً وجراً ألف الأصل، ونصباً بدلاً من التنوين / . وهذا هو مذهب سيبويه وهو [٢٥٠/ب]
المرجح[(١)]، ولذلك قال الناظم: (وتفخيمهم في النصب أجمع أشملا) إلا أن أبا شامة قال: فإن قلنا الوقف إنما هو على الألف المبدلة في جميع الأحوال، أو في حال النصب، فلا إمالة؛ لأن ألف التنوين لا حظّ لها في الإمالة. كما لو وقف على ﴿أَمْتًا﴾[(٢)] و﴿هَمْسًا﴾[(٣)] و﴿عِلْمًا﴾[(٤)] وقد سبق بيان ذلك[(٥)]، فقد صار المنصوب مفخماً على قولين، ومُمالاً على قول، ولهذا قال: (وتفخيمهم في النصب أجمع أشملا) وليس ذلك منه اختياراً لهذا القول، وإنما أشار إلى أن الوجهين اتفقا عليه، والأجود وجه الإمالة مطلقاً والرسم دال عليه، والنقل أيضاً، ومن جهة المعنى أن الوقف لا تنوين فيه، وإنما كانت الألف الأصلية تحذف للتنوين في الوصل، فالنطق بالكلمة على أصلها إلى أن

= (٤/٢٨٨-٢٨٩).

(١) انظر الموضح: ص(٦٩٧) وما بعدها؛ وفتح الوصيد: (٢/٤٧٠)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٧١)، والنشر: (٢/٧٥-٧٦) .

(٢) سورة طه: (١٠٧) .

(٣) سورة طه: (١٠٨) .

(٤) سورة طه: (١١٤) .

(٥) انظر ص(٨٥) من هذه الرسالة.

يلقاها ما يغيرها، وأيضاً فإن المبدل من التنوين إنما هو الألف، والأصلية أيضاً ألف، فلا حاجة إلى حذف ما هو أصل [وجلب][1] ما هو مثله في موضعه، فترك اعتقاد الحذف فيه أولى [2]. انتهى.

وهذا الذي ذكره حسن، ولكنه لا ينفي إرادة اختيار الناظم لمذهب سيبويه، ويكون المعنى: أن هذا المذهب أجمع من غيره، حيث كان أتباع سيبويه أكثر من أتباع غيره، وهذا المعنى اختاره أبو عبدالله فقال: "وأخبر أن هذا الوجه (أجمع أشملا) لأنه مذهب سيبويه وغيره من الحذاق" [3].

وقد ذكر ابن غلبون وغيره أن المنون كله يوقف عليه بالإمالة لأصحابها[4]، ولذلك قال الداني في تيسيره: وفرق أبو العباس المهدوي رحمه الله بين مذهب أبي عمرو وورش، وبين مذهب حمزة والكسائي في ذلك، فذكر أن مذهب أبي عمرو الإمالة فيما كان من المقصور في موضع رفع أو جر، والفتح فيما كان في موضع نصب، وأن مذهبه يجري في ذلك على مذهب أبي عمرو إلا أنه بين اللفظين، وذكر أن مذهب حمزة والكسائي الإمالة في الأحوال الثلاثة، وعلى المذهبين ما تقدم[5]، وسمى الناظم الفتح: تفخيماً، والإمالة: ترقيقاً؛ للتقارب، كما قد سمى الترقيق إمالة فيما سيأتي في بابه.

قوله: (وقد فخموا التنوين) فيه تجوُّز؛ لأنه لايوصف التنوين بتفخيم ولا إمالة، وذلك على حذف مضاف، أي: ذا التنوين، ولا يجوز أن يقال: التقدير: ألف التنوين؛

---

(١) ما بين معكوفتين في جميع النسخ "طلب"، والمثبت من الإبراز.

(٢) إبراز المعاني: (٢/١٤٥-١٤٦).

(٣) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٦٩). وانظر فتح الوصيد: (٢/٤٧٠).

(٤) انظر الاستكمال: ص(٣٣٨)، وقال ابن غلبون: كذلك قال لي أبو سهل أنه يقف بالإمالة.

(٥) لم أجده في التيسير، ولا في مظانه من كتب الإمام الداني، ولقول الإمام أبي العباس المهدوي. انظر شرح الهداية: (١/١٠٣).

لما فيه من الإلباس بألف نحو ﴿أَمْتًا﴾ و﴿هَمْسًا﴾ مما لايمال .

قوله: (وقفاً) يجوز أن يكون مصدراً في موضع الحال، أي: واقفين، وأن يكون مشبهاً بالظرف، أي: في مكان الوقف .

قوله: (ورققوا) أي: ورققوا ذا التنوين، والترقيق يشمل: الإمالة الكبرى، وإمالة بين بين.

قوله: (وتفخيمهم) مبتدأ مصدر مضاف / لفاعله، ومفعوله مقدر، أي: وتفخيمهم ذا التنوين، و(في النصب) متعلق به، و(أجمع) خبره . [٢٥١/أ]

قوله: (أشملا) منصوب على التمييز، أي: اجتمع شمل أصحاب الوجهين فيه، بخلاف المرفوع والمجرور فإن كلاهما ممال على قول واحد، فهو منقول من الفاعلية، و"أشمل" جمع: شمل، وهو جمع قلة، نحو: أفلس في فلس. ثم ذكر أمثله ذلك فقال:

٣٣٨- مُسَمًّى وَمَوْلًى رَفْعُهُ مَعَ جَرِّهِ .:. وَمَنْصُوبُهُ غُزًّى وَتَتْرًى تَزَيَّلا

أي أن ﴿مُسَمًّى﴾ و﴿مَوْلًى﴾ كل منهما قد جاء في القرآن مرفوعاً ومجروراً أما "مسمى" كقوله تعالى ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾[(١)] فهذا في موضع رفع؛ لأنه صفة لمرفوع وهو ﴿أَجَلٌ﴾ وصفة المرفوع مرفوعة وقوله تعالى ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[(٢)] فهذا مجرورا لأنه صفة مجرورة، وصفة المجرور مجرورة .

وأما مولى كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِى مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا﴾[(٣)] فـ﴿مَوْلًى﴾ الأول مرفوع بالفاعلية، والثاني مجرور بـ"عن" . وأن ﴿غُزًّى﴾ و﴿تَتْرًا﴾ لم يردا إلا منصوبين، أما ﴿غُزًّى﴾ فمنصوبة في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَانُواْ غُزًّى﴾[(٤)] على خبر كان،

---

(١) سورة الأنعام: (٢) .

(٢) سورة الرعد: (٢) .

(٣) سورة الدخان: (٤١) .

(٤) سورة آل عمران: (١٥٦) .

وأصلها غزي فتحركت الياء، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فحذفت لالتقاء الساكنين فوزنها "فُعًّا" بالحذف، و"غزي" جمع: غاز، وأصله "غازو" فوقعت الواو رابعة بعد كسرة، فقلبت ياء، ثم أعلت إعلال قاضٍ، ونظير "غزي" في التصحيح: خُشَّع جمع خاشع، وجمع فاعل المعتل اللام الصفة على فعَّل على غير قياس، إنما قياسه على فعله نحو: "رام" و"رماة"، و"قاضٍ" و"قضاة"، و"غاز" و"غزاة"، كما أن فُعَّل مطرد في الصحيح، نحو: "ضُرَّب" و"كُفَّر" جمع: ضارب وكافر، وما ذكرت هو المعروف بين أهل التصريف[1].

وذكر أبو عبدالله في تصريف "غُزَّىً" ومفرده وهو "غازٍ" تصريفاً ليس جارياً على مصطلح التصريفيين، بل بعضه غلط محض على ما ستعرفه، ولا بد من إيراد عبارته بنصها، قال رحمه الله تعالى: "وأصل غازٍ: غازوٌ، فاستثقلت الحركة على الواو فأسكنت، وقبلها كسرة فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها"[2]. انتهى.

وهذا الذي قاله تكلف ولا حاجة إليه، بل سبب انقلاب الواو ياءً كونها رابعة، فاستثقلت ذلك فيها فردت إلى ذوات الياء، كذا قاله التصريفيون.

ثم قال: وأصل "غزي" غُزْيٌ في حال رفعه وجره، فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء، فسكنت فاجتمع ساكنان فحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، وأصله في حال نصبه غُزَياً، فقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، ويمكن أن نعلل في حال الرفع والجر بذلك[3]. / انتهى. [٢٥١/ب]

---

(١) قال سيبويه: أما ما كان فاعلاً فإنك تكسره على فُعَّل وذلك قولك شاهد المصر، وقومٌ شهَّد، وبازل وبزَّل ...... ومثله من الياء والواو التي هي لامات: غُزَّى وعفَّى.

انظر الكتاب: (٣/٦٣١)، ومعاني القرآن للأخفش: (١/٤٢٦)، وباهر البرهان: (١/٣٣١)، والفريد: (١/٦٤٩)، والدر المصون: (٣/٤٥٣-٤٥٤).

(٢) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٧٠).

(٣) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٧٠).

قوله: "وأصل غزى غزى" هذا ليس بأصل الكلمة، إنما أصلها "غُزَو" بالواو، ثم لك أن تقول: قلبت الواو ياءً؛ لوقوعها في بنات الأربعة، ثم قلبت الياء ألفاً، فالألف في ثالث رتبة، ولك أن تقول: تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً تقليلاً للعمل، وقوله: "يمكن أن نعلل..." إلى آخره، هذا هو المشهور عند التصريفيين، والذي لا يعرفون غيره، وأما ادعاء استثقال الضمة والكسرة على الياء ثم حذفها لالتقاء الساكنين فلا حاجة إليه، وإنما ذكرته منبهاً عليه لئلا يعتقد أنه من عمل التصريفيين، وليس كذلك بل عملهم ما قدمته لك .

وأما ﴿ تَتْرَا ﴾ من قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ﴾[1] منصوب على الحال؛ لأنه مصدر واقع موقع الحال، والتاء الأولى فيه بدل من واو؛ لأنه من المواترة، وهي المتابعة[2]، والمعنى: ثم أرسلنا رسلنا متتابعين متتالين يتبع بعضهم بعضاً[3]، إلا أن هذه الكلمة إنما تكون مما نحن فيه على قراءة أبي عمرو، فإنه يقرؤها منونة وصلاً[4]، فإذا وقف عليها أثبت الألف، فيجيء فيها ما تقدم، فتمال على قول من يرى أن الألف ألف الأصل، وأما من يرى أنها بدل من التنوين في النصب وغيره، أو في النصب فقط[5]، فلا إمالة فيها، وأما على قراءة حمزة والكسائي فتمال لهما وصلاً ووقفاً بلا

---

(١) سورة المؤمنون: (٤٤) .

(٢) انظر مختار الصحاح: ص(٢٩٥)، والمصباح المنير: ص(٢٤٧) .

(٣) انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة: (٥٩/١)، وتفسير الطبري: (٢١٥/٩-٢١٦) .

(٤) قرأها بالتنوين ابن كثير وأبو عمرو. انظر التيسير: ص(١١٣)، والكشف: (١٢٨/٢).
قال الإمام الشاطبي: . . . . .:. ونون تترا حقه . . . البيت رقم (٩٠٥).

(٥) قال القيسي:
ولابن العلا في الوقف تترا فأضجعا .:. إذا قلت للإلحاق وافتحه مَصْدَرا
غيث النفع: ص(٣٠٠)، وقال الصفاقسي: والحاصل أن للبصري في {تترا} إذا وقف وجهين: الفتح والإمالة، والفتح أقوى، والله أعلم. المرجع السابق. وانظر النشر: (٢/ ٨٠)، والإتحاف: (٢/ ٢٨٤).

خلاف، لأنهما لم ينوناها وصلاً، وكذا ورش يخرجها بين اللفظين؛ لأنه لم ينونها في قراءته أيضاً(١).

ثم اعلم بأنه إذا كان غير منون يكون مصدراً مؤنثاً بالألف كـ "النجوى" و"الدعوى"، وهو ممتنع من الصرف لألف التأنيث، وإذا كان منوناً كقراءة أبي عمرو وابن كثير فإنه يحتمل وجهين(٢):

أحدهما: أنه مصدر على وزن فَعْل، كنصر وضرب، فراؤه جارية بوجوه الإعراب، كراء نصر، وباء ضرب، وتكون ألفه الموجودة حال الوقف على هذا بدلاً من التنوين بلا خلاف .

والثاني: أن تكون ألفه مشبهة بالأصلية المنقلبة عن الياء، فتكون موجودة في الوقف في الأحوال الثلاث، أو محذوفة في الوقف في الأحوال الثلاث(٣)، أو موجودة في حال الرفع والجر، ومحذوفة في حال النصب على ما مر من الخلاف من ألف المقصور المنون حال الوقف .

قال الداني في كتاب الإمالة له: "وعلى الوجه الأول عامة القراءة وعامة أهل

---

(١) قال ابن الجزري: الخلاف على المنوّن لا اعتبار به ولا عمل عليه، وإنما هو خلاف نحوي، لا تعلق للقراء به. النشر: (٢/٧٧) .

وقال الضباع: والقول الحق في الألف الممالة التي وقع بعدها تنوين في خمس عشرة كلمة: ﴿ مُفْتَرًى ﴾ و﴿ قُرًى ﴾ و﴿ هُدًى ﴾ و﴿ مُسَمًّى ﴾ و﴿ سُوًى ﴾ و﴿ سُدًى ﴾ و﴿ فَتًى ﴾ و﴿ ضُحًى ﴾ و﴿ عَمًى ﴾ و﴿ غُزًّى ﴾ و﴿ أَذًى ﴾ و﴿ مُصَلًّى ﴾ و﴿ مَوْلًى ﴾، وألحقوا بها ﴿ طُوًى ﴾ و﴿ رِبًا ﴾ وكذا ﴿ تَتْرًا ﴾ في قراءة البصري على رأي بعضهم أنها يوقف عليها بما في الأصول المقدمة لكل من القراء بأصله من الفتح والإمالة وبين اللفظين. إرشاد المريد: ص(١٠٤) .

(٢) انظر الموضح: ص(٧٠٦)، وشرح الهداية: (١/١١٧-١١٨)، والتبيان: (٢/١٤٩-١٥٠)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٧٠).

(٣) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٧٠) .

الأداء، وبه قرأت على جميع من قرأت عليه بحرف أبي عمرو "[1]. انتهى .

ويشهد لما قاله الداني أنه رسم بالألف[2].

وقد اعترض بعضهم على إمالة ﴿ غُزًّى ﴾ قال: لأن الألف منقلبة عن واو، وذوات الواو لاحظ لها في الإمالة[3]؟

والجواب: أن ذوات الواو متى جاوزت الثلاثة رجعت إلى بنات الياء كما تقدم / تقريره، فهو داخل تحت قوله: (وكل ثلاثي يزيد فإنه ممال كزكاها)[4] وهذا زاد [٢٥٢/أ]
على الثلاثة بتضعيف العين كما زاد ﴿ زَكَّىٰهَا ﴾ على الثلاثة بالتضعيف المذكور، فلا فرق بين ﴿ زَكَّىٰهَا ﴾ و﴿ غُزًّى ﴾ فيما ذكرت إلا بالنوعية، فإن ﴿ زَكَّىٰهَا ﴾ فعْلٌ، و﴿ غُزًّى ﴾: اسمٌ .

وقوله: (مسمى ومولى) خبر مقدم، و(رفعه) مبتدأ مؤخر، وذلك على حذف مضاف، أي: مثال رفعه، و"رفع" مصدر واقع موقع المفعول، وكذلك قوله: (مع جره) أي: مع مجروره، ويدل على ذلك قوله: (ومنصوبه) والهاء في (رفعه) و(جره) و(منصوبه) راجعة إلى التنوين، على حذف مضاف كما تقدم، أي: مرفوع ذي التنوين مع مجروره هذان اللفظان، وقد تقدم كيف جاءا مرفوعين ومجرورين[5]، أي:

---

(١) الموضح: ص(٧٠٧) .

(٢) ﴿ تَتْرَا ﴾ رسمت بالألف وهذا بالاتفاق، كما قال الجعبري. في: جميلة أرباب المراصد: (٢/٦٣٥).
وقد اشترط صاحب التبصرة: ص(٣٨٦)، والعنوان: ص(٦٠)، وتلخيص العبارات: ص(٤٦): في إمالة ذوات الراء له أن تكون الألف مرسومة ياء، ولا يريدون بذلك إلا إخراج ﴿ تَتْرَا ﴾؛ لأنه رسم في المصاحف بالألف. انظر النشر: (٢/٨٠)، وغيث النفع: ص(٣٠٠) .

(٣) أورد هذا الاعتراض أبو شامة. انظر إبراز المعاني: (٢/١٤٧) .

(٤) البيت برقم (٢٩٧)، وانظر إبراز المعاني: (٢/١٤٧) .

(٥) انظر ص(٢٥١) من هذه الرسالة .

كل منهما ورد مرفوعاً ومجروراً، ومع مجروره نصب على الحال، أي: كائناً مع مجروره.

قوله: (ومنصوبه) مبتدأ، أي: منصوب ذي التنوين و﴿ غُزًّى ﴾ و﴿ تَتْرًا ﴾، و"التزيل": التميز[1]، ومنه قوله تعالى ﴿ لَوْ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[2] أي: تميزوا، ويجوز أن تكون جملة في موضع الحال إما من المبتدأ، أي: حال كونه متميزاً عن المرفوع والمجرور، وإما من الخبر، أي: حال كونهما متميزين عن غيرهما من الأمثلة، فعلى جميع الأوجه الثلاثة الأُوَلِ تكون الألف في (تزيلا) للإطلاق لكون الضمير مفرداً، وعلى الوجه الآخر تكون الألف للتثنية لعودها على مثنى، وهو ﴿ غُزًّى ﴾ و﴿ تَتْرًا ﴾، وإذا جعلناها حالاً فبعضهم يقدر قد، وبعضهم لا يقدرها، ويجوز على اعتقاد كون الألف للتثنية أن تكون الجملة مستأنفة أيضاً .

* * * * * *

(١) انظر لسان العرب: (٣١٦/١١) زيل؛ والمصباح المنير: ص(١٣٧) .

(٢) سورة الفتح: (٢٥) .

باب مذهب الكسائي في إمالة هاء التأنيث في الوقف[1]

المراد بهاء التأنيث: التاء التي تبدل في الوقف هاءً، نحو: ﴿رَّحْمَةً﴾ و﴿نِعْمَةَ﴾ و﴿قَرْيَةً﴾[2].

وقوله: (في الوقف) متعلق بإمالة، يعني: أنه لا يميل إلا في الوقف، وذلك أنها لا تكون هاءً إلا في الوقف، ويجوز أن تتعلق بمحذوف على أنه حال من هاء التأنيث، أي: في حال كونها في الوقف؛ لأنها لا تكون هاء إلا في حال الوقف، فهما معنيان متلازمان، فإنه لا يميلها إلا في الوقف؛ لأنها لا تكون هاء إلا في الوقف، فلذلك جاز الوجهان، وإمالة هاء التانيث لغة فاشية[3].

قيل للكسائي: إنك تميل ما قبل هاء التانيث، فقال: هذا طباع [العرصة][4]. قال الداني: يعني بهم أهل الكوفة، وهي باقية فيهم إلى الآن وهم بقية أبناء العرب، يقولون: "أخذت أخذه وضربت ضربه"[5]، بإمالة الذال والباء، يعني: تقريب الفتحة

---

(١) قال الجعبري: ذكر هذا الباب بعد الإمالة لأنه منه، وفصله عنه؛ لأن الإمالة ثَمَّ في ألف وفتحه، وهنا فتحة فقط، وقال: هاء التأنيث لا تاؤه لأنه المصطلح في الاسم، ومن ثم زاد بعضهم المنقلبة في الوقف هاءً. شرح الجعبري: (٢/ لوحة ٢٥١)، وانظر شرح شعلة: (١٩٨) .

(٢) الكلمات الثلاثة ونحوها حيثما وردت، وانظر إبراز المعاني: (١٤٨/٢) .

(٣) انظر الكتاب: (١٤٠/٤) .

(٤) كذا في جميع النسخ والموضح للداني: (٧٣٠)، والإيضاح للأندرابي: (لوحة ١٢٦)، وقد نقل هذا النص الجعبري فقال: هذا طباع العربية. انظر شرح الجعبري: (٢٥١/٢)، ونقله كذلك ابن الجزري في النشر: (٨٢/٢). وأورده الدكتور عبدالفتاح شلبي وقال: هذا طباع العرضة. وهي كذلك في بعض نسخ الموضح. انظر الإمالة في القراءات واللهجات العربية: (٢٩٩)، ولعل الصواب ما أثبته لأنها لو كانت "العربية" لما احتاج الإمام الداني إلى تفسيرها. ولم يفسرها إلا لغرابتها. والله أعلم .

ومعنى (عرص) كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء. مختار الصحاح: (١٧٨)، ولسان العرب: (٥٢/٧) .

(٥) انظر الكتاب: (١٤٠/٤) .

من الكسرة، وقد حكى عنهم ذلك أيضاً أبو الحسن الأخفش / [1]. [٢٥٢/ب]

قال أبو شامة: "وهذه الإمالة هي الغالبة على ألسنة الناس"[2]. قلت: يعني ناسه وأهل بلده[3]، وإلا فالغالب عدم ذلك [4].

والوجه في إمالة هذه الهاء بعد ثبوتها لغة: شبه الهاء بالألف من وجهين[5]:

أحدهما: اتحادهما في المخرج .

والثاني: اشتراكهما في صفة الخفاء .

وإنما خص هاء التأنيث[6] دون الهاء الأصلية، ودون هاء الضمير، ودون هاء السكت، ودون هاء "هذه": لمؤاخاتها ألف التأنيث في الدلالة على التأنيث، ولا يكون ما قبل كل منهما إلا مفتوحاً، أو ألفاً، فالفتحة قبلهما ظاهرة، نحو: ﴿نِعْمَةَ﴾[7] و﴿ذِكْرَىٰ﴾[8] والألف قبل التاء نحو: ﴿فَتَىٰهُ﴾[9] وقبل ألف التأنيث نحو ﴿صَفْرَآءُ﴾[10] فإن الهمزة فيها أصلها ألف، دالة على التأنيث، فلما زيد قبلها ألف أخرى قلبت ألف التأنيث همزة .

---

(١) الموضح: (٧٣)، وإبراز المعاني: (١٤٨/٢)، وشرح الجعبري: (٢٥١/٢) .

(٢) إبراز المعاني: (١٤٨/٢)، وقال ابن الجزري: هي لغة الناس اليوم والجارية على ألسنتهم في أكثر البلاد شرقاً وغرباً وشاماً ومصراً، لا يحسنون غيرها، ولا ينطقون بسواها. النشر: (٨٢/٢).

(٣) وهم أهل دمشق .

(٤) أي: أن أغلب العرب على عدم إمالة هاء التأنيث .

(٥) انظر إبراز المعاني: (١٤٨/٢) .

(٦) أي: بالإمالة .

(٧) من مواضعها: سورة البقرة: (٢١١) .

(٨) من مواضعها: سورة الأنعام: (٦٩) .

(٩) سورة الكهف: (٦٠). والمثال كذا في جميع النسخ، ولكن لا ألف قبل التاء فيه .

(١٠) سورة البقرة: (٦٩) .

وفي المسألة بحث حررته في غير هذا الموضوع[(١)].

أما الهاء الأصليه فنحو: ﴿ وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَآءَ مَدْيَنَ ﴾ [(٢)].

فإن قيل: الإمالة واقعة في الألف الأصلية، فلم لا وقعت في الهاء الأصلية أيضاً لشبههما بها في الوجهين المذكورين أولاً ؟[(٣)]

والجواب: أن الألف إنما أميلت لأن الياء أصلها، والهاء لا أصل لها في ذلك .

وأما هاء الضمير فنحو: ﴿ مَنْ أُوتِيَ كِتَـٰبَهُۥ ﴾ [(٤)] وإنما لم تمل ليقع الفرق بين هاء التأنيث وبين غيرها .

وأما ﴿ هَـٰذِهِۦ ﴾ فلم تمل لاستغنائها بكسر ما قبلها .

وأما هاء السكت فنحو ﴿ كِتَـٰبِيَهْ ﴾[(٥)] وإنما لم تمل؛ لأن من ضرورة إمالتها كسر ما قبلها، وهي إنما أتيَ بها لبيان الفتحة قبلها، فإمالتها مخالفة للحكمة التي اجتلبت هي لها. قاله أبو شامة[(٦)]، وفيه نظر؛ لأن هاء السكت قد تأتي بعد غير الفتحة، فإنها تلحق كل ما حرك بحركة غير إعرابية، ولا ما يشبه الإعرابية[(٧)]،

---

(١) انظر الدر المصون: (١/٤٢٤) .

(٢) سورة القصص: (٢٢) .

(٣) وهما: أ) اتحادهما في المخرج. ب) اشتراكهما في صفة الخفاء. انظر ص(٢٥٨) من هذه الرسالة.

(٤) من مواضعها: سورة الإسراء: (٧١) .

(٥) سورة الحاقة: (١٩) .

(٦) انظر إبراز المعاني: (٢/١٤٨-١٤٩) .

(٧) نحو اسم لا، والمنادى المضموم، وما بني لقطعه عن الإضافة، كقبل وبعد، والعدد المركب نحو خمسة عشر، فحركات هذه الأشياء مشابهة لحركات الإعراب. انظر شرح المفصل: (٩/٤٥)، وارتشاف الضرب: (٢/٨٢٢)، وأوضح المسالك: (٤/٣١٤)، وحاشية الصبان شرح الأشموني: (٤/٣٠٦).

سواء كانت تلك الحركة فتحة أم غيرها، ومن ذلك قوله[1]:

يارب يوم لي لا أظلله .:. أرمض من تحت وأضحى من عله

فالهاء في "علُه" للسكت، وقبلها ضمة، وتقول: "ذهبت أمسِهْ"، تريد "أمسٍ" فألحقت الهاء وقبلها كسرة، ولذلك يقول النحاة: إنما أتي بها لبيان الحركة، فيطلقون الحركة ولا يخصونها بفتحة دون غيرها، فالأولى أن يعلل ذلك بغير ما ذكر، وهو: بُعْدُها من مشابهة هاء التأنيث لاختلاف حركة ما قبلها، وسيأتي هذا مبيناً إن شاء الله تعالى قريباً[2]. وما ذكرته من عدم إمالة هاء السكت هو المشهور، وقد نقل بعضهم إمالتها[3].

قال أبو عمرو الداني في كتاب الإمالة له: والنص عن الكسائي والسماع عن العرب إنما وردا في هاء التأنيث خاصة[4]، ثم قال: وقد بلغني أن قوماً من أهل الأداء منهم أبو مزاحم الخاقاني[5] / كانوا يميلونها إجراءً لها مجرى هاء التأنيث، وإلى إمالتها

---

(١) الرجز لأبي ثروان. انظر شرح التصريح: (٣٤٦/٢)، المقاصد النحوية: (٥٤٥/٤)، وبلا نسبة في شرح المفصل: (٨٧/٤)، وا لدرر اللوامع: (٩٧/٣)، وشرح الأشموني: (٣٢٣/٢)، ومغني اللبيب: (١٥٤/١)، وأوضح المسالك: (٣٥١/٤) .

(٢) انظر ص(٢٦٧) من هذه الرسالة .

(٣) ممن نقل الإمالة في هاء السكت صاحب الكامل: (٩٥/ب)، لكنه قال: والإمالة فيها بشعة. وقال ابن الباذش: قرأت بالإمالة من طريق أبي الحارث في رواية أبي مزاحم عنه. انظر الإقناع: (٣١٩/١)، وغاية الاختصار: (٣٠٨/١) .

(٤) انظر الموضح: (٧٣٧)، إلا أنه زاد عاصماً مع الكسائي .

(٥) وهو موسى بن عبيدالله بن يحيى، أبو مزاحم الخاقاني البغدادي، من أولاد الوزراء، إمام مقرئ، مجود، محدث أصيل، ثقة سني، صاحب القصيدة المعروفة في علم التجويد -التي شرحها الداني ويقال إنها أول ما نظم في علم التجويد، وقد حقق الشرح في جامعة أم القرى- أخذ القراءة عن محمد بن يحيى الكسائي، ومحمد بن أحمد واصل وغيرهما، روى القراءة عنه أحمد بن ناصر الشذائي، وعبدالواحد بن عمر وآخرون، توفي سنة خمس و عشرين وثلاثمائة. انظر تاريخ بغداد: (٥٩/١٣)، وطبقات القراء: =

ذهب أبو بكر بن الأنباري[1] وابن المنادي[2] وغيرهما [3].

قال أبو عبدالله: "والصحيح: الوجه الأول، وعليه العمل، ومعول الناظم رحمه الله تعالى" [4].

وبلغ ذلك ابنَ مجاهد فأنكره أشد الإنكار، وقال فيه أبلغ قول، وهو خطأ بين[5].

واعلم: أن الناس قد اختلفوا في محل الإمالة في هذا الفصل، فقال قوم: محلها الحرف الذي قبلها، تنحى بفتحه نحو الكسرة، وتبقى الهاء على ما كانت عليه قبل ذلك[6].

(٣٤٨/١)، وغاية النهاية: (٣٢٠/٢).

(١) هو محمد بن القاسم بن محمد، أبو بكر بن الأنباري، المقرئ، النحوي، صاحب التصانيف شهد له بالعلم بالنحو والأدب وكان من الأفراد في الحفظ والتمكن فيه، كان يحفظ فيما ذكر ثلاثمائة ألف بيت من الشعر شاهدة في القرآن. روى القراءة عن أبيه، وإسماعيل القاضي، والنحو من أحمد بن يحي بن ثعلب، وروى عنه الدارقطني وغيره. توفي سنة (٣٢٨هـ). انظر تاريخ بغداد: (١٨١/٣)، ووفيات الأعيان لابن خلكان: (٣٤١/٤).

(٢) هو أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله البغدادي، المعروف بابن المنادي، الإمام المشهور، حافظ، ثقة، متقن، محقق، ضابط، قال الخطيب: حجة فيما يرويه، وصنف كتباً كثيرة، لكن قال ابن كثير، ولم يسمع الناس منها إلا اليسير، وذلك لشراسة أخلاقه. قرأ على الحسن بن العباس، وعلى عبيدالله بن محمد اليزيدي، وغيرهما. وقرأ عليه أحمد بن نصر الشذائي، وابن أبي هاشم وجماعة، توفي سنة (٣٣٠هـ). انظر تاريخ بغداد: (٦٩/٤)، والبداية والنهاية: (٢٣٣/١١)، وغاية النهاية: (٤٤/١).

(٣) انظر الموضح: (٧٣٧-٧٣٨) بتصرف.

(٤) اللآلئ الفريدة: (٣٧٥/٢).

(٥) الموضح: (٧٣٨).

(٦) ممن ذهب إلى ذلك ابن غلبون في الاستكمال: (٦٤١)، ومكي في التبصرة: (٤٠٢)، والأهوازي في الوجيز: (١١٥)، وابن الفحام في التجريد: (١٧٤)، وسبط الخياط في المبهج: (٢٥٢/١)، وابن

وقد علل بعضهم[1] ذلك بأن الإمالة في هذا الفصل إنما كانت لمشابهة هاء التأنيث لألفه، فينبغي أن تكون الإمالة فيه أنقص؛ لأن المشبَّه بالشيء لا يبلغ رتبة ذلك الشيء .

وقد اعترض أبو عبدالله على هذا بأن ألف التأنيث إنما أميلت لشبهها بالألف المنقلبة عن ياء، ولم تنقص من رتبتها شيئاً[2]. انتهى.

وفيه نظر؛ لأن ألف التأنيث قوية الشبه بالألف المنقلبة؛ بخلاف الهاء فلا يلزم من عدم نقصان رتبة الألف التي للتأنيث عدم نقصان هاء التأنيث .

وقال آخرون: محل الإمالة إنما هو الحرفُ الذي قبل الهاءِ والهاءُ معاً[3]. يعنون أن الإمالة حالّة فيهما، كما أن الإمالة حالّة في الألف وفيما قبلها .

[قاله][4] أبو عمرو الداني، وإليه ذهب الناظم .

سوار في المستنير: (٤٢٨) .

(١) منهم الإمام المهدوي في شرح الهداية: (١/١٢٠)، وابن الباذش في الإقناع: (١/٣١٤-٣١٥)، وهو ظاهر كلام سيبويه: "وشبه الهاء بالألف فأمال ما قبلها كما يميل ما قبل الألف". الكتاب: (٤/١٤٠). قال ابن الباذش: ولم يبين بأي ألف شبهت؟ والظاهر أنها شبهت بألف التأنيث. الإقناع: (١/٣١٤-٣١٥).

(٢) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٧٢) .

(٣) ذهب إلى هذا القول جماعة من المحققين، وهو مذهب الداني في الموضح: (٧١٥)، والمهدوي في شرح الهداية: (١/١٢٠)، وأبي عبدالله بن سفيان في الهادي: (١/٢٣١)، وابن شريح في الكافي: (٢٧٩)، والإمام الشاطبي من قوله: وفي هاء تأنيث الوقوف وقبلها ... مُمال الكسائي ...

البيت رقم (٣٣٩)، و ابن الباذش في الإقناع: (١/٣٢٠) .

(٤) في جميع النسخ: "قال"، ولعل الصواب ما أثبته على ما يقتضيه السياق؛ لأن الداني لا يخفى أنه متقدم على الناظم ويقوي ذلك ما قاله أبوعبدالله في اللآلئ الفريدة: (٢/٣٧٢). قال: وإليه ذهب الحافظ أبو عمرو، وإليه أشار الناظم رحمه الله.

ثم فسَّر بعضهم[1] الإمالة فيهما بأن تقرب الفتحة من الكسرة، والهاء من الياء، وإلى ذلك ذهب أبو شامة، فإنه قال: تقرب الهاء من الياء، وتقرب ما قبلها من الكسرة، كما تفعل مثل ذلك في إمالة الألف، لا بد من تقريب ما قبلها من الكسر، ويوصف ذلك بأنه إمالة، وعلى ذلك شرحنا قوله: [وراء تراءى فاز][2] [3].

وهذا التفسير مشكل جداً بالنسبة إلى قوله: "وتقريب الهاء من الياء"؛ لأن تقريب الهاء من الياء غير متأت، بخلاف تقريب الألف من الياء، فإنه أمر متأت إذ كانتا مادتين ناشئتين من الفتحة والكسرة، وإذا قربت الفتحة من الكسرة كانت المادة الناشئة عنها بحسب ذلك، وهذا بخلاف الهاء فإنها ليست بمدة فتقرب من الياء بتقريب الفتحة التي قبلها من الكسرة، فإذا بطل هذا التفسير، فالوجه أن يقال: المراد بإمالة الهاء ما يحصل لها من انحراف الصوت بها [متسفلاً][4] إلى الصدر بعد الفتحة المقربة من الكسرة[5].

٣٣٩- وَفِي هَاءِ تَأْنِيثِ الْوُقوفِ وَقَبْلَهَا .:. مُمَالُ الكِسَائِي غَيْرَعَشْرٍ لِيَعْدِلا

قد تقدم أن المختار أن الإمالة واقعة في الهاء وفي الحرف الذي قبلها[6]، ولذلك قال: (وفي هاء تأنيث الوقوف وقبلها ممال الكسائي) إمالته واقعة / في الهاء وفي ما قبلها. [٢٥٣/ب]

فإن قلت: لَمَّا ذكر في الباب المتقدم إمالة الألفات لم ينص على إمالة ما قبلها من الحروف، فلِمَ نَصَّ هنا على إمالة الحرف الذي قبل هاء التأنيث ؟

---

(١) وهو الإمام السخاوي كما في فتح الوصيد: (٢/٤٧٣) .

(٢) ما بين معكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت) و (م) والإبراز .

(٣) إبراز المعاني: (٢/١٥٠) .

(٤) كذا في جميع النسخ وتصحفت في الإبراز المطبوع إلى "مستعلاً" .

(٥) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٧٢) .

(٦) انظر ص(٢٦٢) من هذه الرسالة .

فالجواب: أن الألف الممالة لم يستثن من الحروف الواقعة قبلها شيء، وهنا قد استثنى مما قبلها عشرة أحرف [1].

قوله: (وفي هاء تأنيث الوقوف) أي: الهاء التي تكون منقلبة في الوقف عن تاء التأنيث .

وتحرز بقوله: (هاء تأنيث) من هاء السكت، ومن الأصلية، ومن هاء الضمير، وقد تقدم بيان ذلك [2].

وقوله: (تأنيث الوقوف) تحرز من هاء "هذه"، فإنها هاء تأنيث، ولكنها لا تبرح هاءً وصلاً ووقفاً، وأراد بذلك أن الإمالة واقعة في تاء التأنيث التي تكون في الوقف هاءً وفي الوصل تاءً، وشمل قوله: (تأنيث الوقوف) ما رسمت فيه بالهاء، أو بالتاء، وذلك أن مذهب الكسائيِّ الوقفُ على جميع ذلك بالهاء على ما سيأتي بيانه[3].

قال أبو شامة: "فإن قلت: ما وجه إضافة التأنيث إلى الوقوف؟ قلت: لم يضف التأنيث وحده، فإن التأنيث من حيث هو تأنيث ثابت وصلاً ووقفاً، وإنما أضاف إلى الوقوف ما يخصه، وهو كون حرف التأنيث صار هاءً، فيكون من باب قولهم: حَبُّ رُمَّاني، لم يضف إلى الياء الرمان وحده وإنما أضاف حَبّ الرُمَّان، وقد تقدم بيان ذلك في شرح قوله: أبو عمرهم"[4]. انتهى.

وقد شمل قوله: (هاء تأنيث) ما كان على لفظها وإن لم تكن دالة على التأنيث كقوله تعالى: ﴿ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴾[5] ﴿ كَاشِفَةٌ ﴾[6] ﴿ بَصِيرَةٌ ﴾[7] فإن التاء في هذا الكلم

---

(١) انظر إبراز المعاني: (٢/١٥٠) .

(٢) انظر ص(٢٥٨) من هذه الرسالة .

(٣) إبراز المعاني: (٢/١٥٠)، وانظر (١/١٦٠) .

(٤) انظرالعقد النضيد: (١/١٤٣) من هذه الرسالة، وإبراز المعاني: (١/١٦٠) .

(٥) سورة الهمزة: (١) .

(٦) سورة النجم: (٥٨) .

(٧) من مواضعها: سورة يوسف: (١٠٨) .

كلها ليست للتأنيث بل للمبالغة[1]، ويدل على ذلك ما قاله الداني في التيسير: اعلم أن الكسائي كان يقف على هاء التأنيث وما ضارعها في اللفظ بالإمالة[2].

ومثل المضارعة لها بما ذكرناه فإنه قال: وما ضارع هاء التأنيث في اللفظ فحكمه حكم هاء التأنيث نحو: ﴿كَاشِفَةٌ﴾ و﴿نَضْرَةً﴾[3] و﴿هُمَزَةٍ﴾ و﴿لُمَزَةٍ﴾ الداخلة لمعنى المبالغة لا لمعنى التأنيث .

وقد تقدم وجه إمالة هاء التأنيث[4]، وأن مشابهتها للألف في المخرج والخفاء، وزاد بعضهم: والزيادة والسكون [5].

وقال بعضهم: ولأجل مناسبتها لها فتح ما قبلها في الغالب .

قال: وذلك أن الإعراب قبل دخولها يجري على ما قبلها، فإذا دخل انتقل إليها ولم يكن بقاء ما قبلها ساكناً؛ لأنه قد يقع بعد ساكن فاختير له الفتح لمشابهة هاء التأنيث لألفه التي لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً[6]، واحترز بقوله: "في الغالب" من "هذه" فإن الهاء فيها للتأنيث، ومع ذلك كُسِر ما قبلها، وفيه نظر، فإن التأنيث لم يفهم من الهاء / إنما فهم من وضع مجموع هذا اللفظ، لإشارة المؤنث بدليل ذي وتِي فإنهما للمؤنث وإن لم يكن معهما هاء أيضاً[7]، فإن بعضهم زعم أن هذه الهاء مبدلة من ياء، وأن الأصل "هذي" فأبدلت الهاء من الياء [8].

---

(١) انظر فتح الوصيد: (٢/٤٨٠) .

(٢) التيسير: (٤٥) .

(٣) سورة الإنسان: (١١) .

(٤) انظر ص(٢٥٨) من هذه الرسالة .

(٥) انظر فتح الوصيد: (٢/٤٧٣) .

(٦) انظر الكشف: (١/٢٠٤)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٧٥) .

(٧) انظر ارتشاف الضرب: (٢/٩٧٥) .

(٨) قال ابن الأنباري: واختلفوا في "ذا" فذهب الأخفش ومن تابعه من البصريين إلى أن أصله "ذيّ" =

وقال بعضهم[1]: إنما كسر ما قبل هاء "هذه" تشبيهاً لها بهاء الضمير، وهاء الضمير متى كسرما قبلها كسرت كما مر .

وعلل بعضهم فتح ما قبل هاء التأنيث بأنها زيادة في الاسم، فلو لم يفتح ما قبلها لاجتمع على الاسم سببان ثقيلان: زيادة وحركة ثقيلة؛ لأن غير الفتحة من الحركات ثقيل جداً [2].

وقال البصريون: إنما فتح ما قبلها لأنها بمترلة اسم ضُمّ إلى مثله ففتح ما قبلها كما يفتح آخر أول الاسمين المضموم أحدهما إلى الآخر[3]، وفيه نظر، إذ لو كان ذلك معتبراً لوجب بناء ما اتصلت به تاء التأنيث، كما بني أول الاسمين المضموم أحدهما إلى الآخر، نحو: بعلبك، وحضرموت، بل هذه أولى لامتزاج التاء بما اتصلت به لكونها على حرف واحد .

ووقع في عبارة أبي عبدالله: فَفُتِح ما قبلها كما فتح ما قبل آخر الاسمين[4]. وهذه العبارة فاسدة، فإن ما قبل آخر الاسمين لا يلزم فتحه، ألا ترى أن "رامَ هرمُز" لم يلزم فتح ما قبل آخر الاسمين بل هو مضموم وهو الميم التي قبل الزاي، وكذلك واو "حضرموت" صدق أنها ما قبل آخر الاسمين ومع ذلك ليست مفتوحة بل ساكنة، فكان إصلاح عبارته أن يقول: كما فتح آخر أول الاسمين كما تقدم .

= بالتشديد إلا أنهم حذفوا الثانية فبقي (ذي) فأبدلوا من الياء ألفاً لئلا يلتحق بكيْ، فإذا الألف منه منقلة عن ياء، بدليل جواز الإمالة. الإنصاف: (٢/١٨١) المسألة (٩٥). وانظر الكشف (١/٢٠٣). وقيل: إن الهاء بدل من تاء. انظر فتح الوصيد: (٢/٤٨١) .

(١) وهو الإمام مكي، كما في الكشف: (١/٢٠٣) .

(٢) انظر الكشف: (١/٢٠٤) .

(٣) مثل (خمسة عشر) وشغر بغر أي متفرقون. انظر الكتاب: (٢/٦٢، ٩٩)، والإتباع لأبي الطيب اللغوي: (١٧)، والكشف: (١/٢٠٤)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٧٥) .

(٤) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٧٥) .

وقد تقدم[1] المانع من إمالة هاء السكت وهو: أنها إنما اجتلبت لبيان الفتحة قبلها، فإمالتها مخالفة لحكم مجيئها، وتقدم ما فيه من البحث [2].

وزاد بعضهم[3] أيضاً من مشابهة هاء التأنيث باختلاف حركة ما قبلها، يعني أن حركة ما قبل هاء التأنيث لا تكون إلا مفتوحة، وهاء السكت يكون ما قبلها مفتوحاً وغير مفتوحٍ، نحو: من علِه، أمسِه، كما تقدم شرحه[4]، وإنما اختصت الإمالة بهاء التأنيث دون تائه لوجهين:

أحدهما: أن إمالته إنما تكون في الوقف؛ لأنه محل تغيير، والتاء لا تثبت في الوقف بل تقلب هاءً.

والثاني: أن الهاء لا تشبه الألف لما تقدم من وجوه الشبه[5]، وتاء التأنيث لا تشبه الألف فلم تمل.

والوجه في إمالة ما شابه هاء التأنيث وإن لم تدل على تأنيث، نحو: ﴿هُمَزَةٍ﴾ وأخواته أنها تاء تأنيث في الأصل استعيرت لغيره من المبالغة كما استعيرت همزة الاستفهام للإنكار والتوبيخ [والتعجب][6] وغير ذلك.

قوله: (غير عشر ليعدلا) أي: أن الكسائي لا يميل / ما قبل هاء التأنيث إذا [٢٥٤/ب]
كان ذلك الحرف الذي قبلها أحد الأحرف العشرة التي سيذكرها في البيت الآتي،

---

(١) انظر إبراز المعاني: (٢/١٤٩)، وشرح شعلة: (١٩٨).

(٢) انظر ص(٢٥٩) من هذه الرسالة.

(٣) وهو الإمام السخاوي. انظر فتح الوصيد: (٢/٤٨٢).

(٤) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٧٥).

(٥) انظر ص (٢٥٨) من هذه الرسالة.

(٦) ما بين معكوفتين في جميع النسخ: "والتوبيخ وغير ذلك والتعجب"، والمثبت من اللآلئ الفريدة: (٢/٣٧٥).

وعلل ذلك بالعدل كما سيأتي تفسيره [(١)].

قوله: (وفي هاء) خبر مقدم، و(ممال الكسائي) مبتدأ مؤخر، و(ممال) اسم مصدر بمعنى: أماله كقراءة ﴿ وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرَمٍ ﴾ [(٢)] بفتح الراء [(٣)].

قوله: (وقبلها) فيه وجهان:

أظهرهما: أنه صفة لموصوف محذوف، تقديره: وفي كل حرف قبلها، فـ(قبلها) صفة لحرف، وذلك الموصوف المقدر معطوف على (هاء تأنيث الوقوف)، والتقدير: وإمالة الكسائي واقعة في هاء تأنيث الوقوف، وفي كل حرف قبلها.

والثاني: أنه صلة لموصول مقدر، أي: وفي الحرف الذي قبلها، وحذف الموصول قال به الكوفيون، وأدلتهم فيه ناهضة، وهو مقرر في غير هذا التصنيف [(٤)].

قوله: (غير عشر) استثناء من ذلك الموصوف، أي: والإمالة في كل حرف قبل الهاء غير عشرة أحرف، وإذا لم يمل ما قبل هاء التأنيث لم تمل هاء التأنيث، ضرورة عدم إمالة ما قبلها. فإن قيل: كان من حقه أن يقول: "غير عشرة" بالتاء؛ لأن المعدود مذكر، إذ هو: الحروف، والحروف جمع حرف، والحرف مذكر؟

---

(١) انظر ص(٢٧١) من هذه الرسالة .

(٢) سورة الحج: (١٨) .

(٣) وهي قراءة شاذة قرأ بها ابن أبي عبلة. انظر شواذ القراءة واختلاف المصاحف للكرماني لوحة (١٦٢)، والبحر المحيط: (٦/٣٣٤)، والدرر المصون: (٨/٢٤٧)، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء: (٢/٢١٩)، ومختصر في شواذ القرآن: (٩٧)، وتفسير الطبري: (٩/١٢٢) .

(٤) ذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز حذف الموصول الاسمي، وتبعهم في ذلك ابن مالك، لكنه شرط كونه معطوفاً على موصول آخر. انظر مغني اللبيب: (١/٧١٧)، ولعل المصنف قرر هذا الموضوع في شرحه على التسهيل، لكنه مفقود كما تشير المصادر لذلك .

فالجواب من وجهين:

أحدهما: أنه اعتبر المدلول لا اللفظ[١]، وذلك أن العرب تراعي تارة اللفظ المعدود، وهذا هو الكثير الفاشي، فينظر إلى اللفظ، إن كان مذكراً اعتبرته فتثبت في عدده التاء إن كان مدلوله مؤنثاً فتقول: هذه عشرة أشخاص من النساء؛ لأن لفظ "شخص" مذكر، وإن كان عبارة عن إناث .

وإن كان مؤنثًا اعتبرته وإن كان مدلوله مذكراً، فتقول: هذه عشر أنفس من الزيدين، بغير تاء؛ لأن لفظ الأنفس مؤنث، وإن كان عبارة عن مذكر، هذا هو الكثير الفاشي .

وتارة تراعي مدلوله ولا تنظر إلى اللفظ، فتقول: هذه عشرة أنفس من الزيدين، فتؤنث العدد اعتباراً بالمدلول، قال الشاعر[٢]:

ثلاثة أنفس وثلاث ذود .:. لقد جار الزمان على عيالي

وتقول: هذه عشرة أشخاص من النساء اعتباراً بالمدلول، قال الشاعر -وهو عمر بن أبي ربيعة- [٣]:

وكان مجنّي دون من كنت أتقي ثلاث شخوص كاعبانِ ومعصرُ

فحذف التاء من عدد "شخوص"، وهو جمع شخص، وشخص مذكر اعتباراً بمدلوله، ولذلك قال: "كاعبان ومعصر"، ففسره بالمؤنث، وهو الذي حَسَّنَ ذلك،

---

(١) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٧٩) .

(٢) البيت للحطيئة. انظر ديوانه: (٢٧٠)، والخصائص: (٢/٤١٢)، والكتاب: (٣/٥٦٥)، والإنصاف: (٢/٢٦٦)، وهمع الهوامع: (١/٢٥٣)، وخزانة الأدب: (٧/٣٦٧) .

(٣) عمرو بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، أرق شعراء عصره، من طبقة جرير والفرزدق، توفي سنة (٩٣هـ). انظر وفيات الأعيان: (٣/٤٣٩)، وطبقات فحول الشعراء: (٥٣٠) .

والبيت في ديوانه: (١٠٠)، وشرح أبيات سيبويه: (٢/٣٦٦)، والخصائص: (٢/٤١٧)، والكتاب: (٣/٥٦٦)، وأمالي الزجاجي: (١١٨)، لكنه في الكتاب بلفظ: وكان نصيري .

ومن ذلك أيضاً قوله[1]:

وإنَّ كلاباً هذه عشرُ أبطنٍ .:. وأنت برىء من قبائلها العشرِ

فأسقط التاء من عدد "أبطن" ذهاباً به مذهب القبيلة، ولذلك قال في / عجزه: وأنت بريء من قبائلها العشر .

ومنه في أحد القولين قوله تعالى ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[2] فأسقط التاء من عدد الأمثال وهو مذكر، إذ الأمثال عبارة عن الحسنات[3]، وقوله تعالى ﴿ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾[4] أتى بعدد المؤنث والمعدود مذكر وهو أسباط، ذهاباً به مذهب القبائل، ولذلك أبدل منه ﴿ أُمَمًا ﴾ وهي مؤنثة وهذا على أحد القولين نصاً[5]، وفي الآية سؤال آخر، وهو: أن أحد عشر إلى تسع وتسعين لا يميز إلا بواحد منصوب، فكيف مُيِّزت هنا بجمع ولهذه الآيات الكريمة موضع هو أليق بها[6].

والوجه الثاني: أن العرب إذا لم تذكر المعدود المذكر جوزت في العدد وجهين:

أحدهما: إثبات التاء وهو الكثير نحو: عندي من العبيد عشرة، ومن الرجال سبعة. ويجوز: "سبع" و"عشر"، ومنه قوله ﷺ: « من صام رمضان وأتبعه بست من شوال »[7]. فأسقط التاء في "ست"، ومعدودها مذكر لما لم يذكر المعدود، وحكى

---

(١) البيت للنواح الكلابي في الدرر: (٦/١٩٦)، والمقاصد النحوية: (٤/٤٨٤)، وبلا نسبة في أمالي الزجاجي: (١١٨)، والخصائص: (٢/٤١٧)، وشرح عمدة الحافظ: (٥٢٠)، والمقتضب: (٢/١٤٨).

(٢) سورة الأنعام: (١٦٠) .

(٣) انظر الدرر المصون: (٥/٢٣٦) .

(٤) سورة الأعراف: (١٦٠) .

(٥) انظر الدرر المصون: (٥/٤٨٤) .

(٦) انظر الدر المصون: (٥/٢٣٦، ٤٨٤)، والبحر المحيط: (٤/٤٠٥) .

(٧) الحديث رواه مسلم في الصيام، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعاً لرمضان: برقم =

الكسائي عن العرب: صُمْنا من الشهر ستاً[1]، وفي هذا بحث ذكرته في غير هذا الموضوع[2]، والناظم رحمه الله تعالى لم يذكر المعدود، بل قال (غير عشر) فلذلك أسقط التاء وإن كان المعدود مذكراً .

قوله: (ليعدلا) متعلق بمقدر يدل عليه الاستثناء، كأنه قال: استثنى هذه الأحرف ليعدل بذلك، فإن هذه الأحرف المستثناة تناسب الفتح دون الإمالة لما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى [3].

وقدره أبو عبدالله: فتحها ليعدل فيما يأتي به من الفتح المحصل لتناسب اللفظ[4]، وما قدمته أولى؛ لدلالة الاستثناء على فعل من لفظه، والفعل منصوب بعد اللام بإضمار "أن" وتقدم بيانه [5].

ثم بين الأحرف المستثناة فقال:

٣٤٠- وَيَجْمَعُهَا حَقٌّ ضِغَاطُ عَصٍ خَظَا .:. وَأَكْهَرُ بَعْدَ الْيَاءِ يَسْكُنُ مُيِّلاَ

أي: يجمع تلك الأحرف العشرة هذه الكلمات الأربعة، وهي: "حق" و"ضغاط" و"عص" و"خظا"، هذه الكلمات اشتملت على: الحاء، والقاف، والضاد، والغين، والألف، والطاء، والعين، والصاد، والخاء، والظاء، أمثلتها في القرآن:

=

(١١٦٤). ورواه الترمذي في الصوم، باب ما جاء في صيام ستة أيام من شوال: برقم (٧٥٩). وأبو داود في الصوم، باب في صوم ستة أيام من شوال: برقم (٢٤٣٣) .

(١) أورد قول الكسائي أبو حيان بلفظ: وحكى الكسائي عن أبي الجراح: صمنا من الشهر خمساً. ارتشاف الضرب: (٢/٧٥٠) .

(٢) لعل المصنف ذكره في شرحه على التسهيل. والله أعلم .

(٣) انظر ص(٢٧٣) من هذه الرسالة .

(٤) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٧٩) .

(٥) انظر ص(٢٣٦) من هذه الرسالة، عند شرحه لقول الناظم " فاعلم لتعملا " .

﴿ٱلنَّطِيحَةُ﴾[1]، ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾[2]، ﴿قَبْضَةً﴾[3]، ﴿بَٰلِغَةٌ﴾[4]، ﴿ٱلْحَيَوٰةَ﴾[5]، ومثلها: ﴿ٱلصَّلَوٰةِ﴾[6]، ﴿بَسْطَةً﴾[7]، ﴿ٱلْقَارِعَةُ﴾[8]، ﴿خَالِصَةٌ﴾[9]، ﴿ٱلصَّآخَّةُ﴾[10]، ﴿مَوْعِظَةً﴾[11]، فهذه لا يدخلها إمالة، فكذلك الهاء التي بعدها .

والسبب في امتناع الإمالة في هذه الأحرف العشرة ما أذكره لك .

أما غير الألف والعين والحاء المهملتين، فأحرف استعلاء، وأحرف الاستعلاء تمنع إمالة الألف التي هي أصل الهاء في الإمالة، وإذا منعت هذه إمالة الأصل / [٢٥٥/ب] فلأن تمنع إمالة الفرع بطريق الأولى والأحرى[12]، فكما امتنعت إمالة "ظالم" و"صاعد" للظاء والصاد امتنعت إمالة: ﴿وَمَوْعِظَةً﴾ و﴿خَالِصَةٌ﴾، وكما أميل "حاسب" و"كاتب" لعدم حرف الاستعلاء أميل نحو: ﴿جَنَّةٌ﴾[13] ﴿نِّعْمَةً﴾[14] لعدمه أيضاً[15].

---

(١) سورة المائدة: (٣) .

(٢) من مواضعها: سورة الحاقة: (١) .

(٣) سورة طه: (٩٦) .

(٤) من مواضعها: سورة الأنعام: (١٤٩) .

(٥) من مواضعها: سورة البقرة: (٨٦) .

(٦) من مواضعها: سورة البقرة: (٣) .

(٧) سورة البقرة: (٢٤٧) .

(٨) سورة القارعة: (١) .

(٩) من مواضعها: سورة الأنعام: (١٣٩) .

(١٠) سورة عبس: (٣٣) .

(١١) من مواضعها: سورة البقرة: (٦٦) .

(١٢) انظر الموضح: (٧٣٣) .

(١٣) من مواضعها: سورة البقرة: (٢٦٦) .

(١٤) من مواضعها: سورة البقرة: (٢١١) .

(١٥) انظر شرح الهداية: (١/١٢٠) .

قال أبو عبدالله: والفقه في ذلك أن الألف فيما [مثلت](١) به من اسم الفاعل وشبهه مما يمال لمجاورة الكسرة، أو الياء إنما يمال طلباً للمناسبة، ليجري اللسان على طريقة واحدة، ألا ترى أن السين [من "حاسب"](٢) مكسورة، وإذا أميلت الألف قربت من الياء، وقربت فتحة الحاء من الكسرة، فعمل اللسان عملاً واحداً، فكان ذلك أخف عليه من أن ينفتح بفتحة الحاء والألف، ثم يستفل بكسرة السين، غير أن المناسبة المذكورة يقابلها ما يحصل في إمالة حروف الاستعلاء من التنافر، وذلك أنها حروف يستعلي بها اللسان إلى الحنك الأعلى، فإذا نحى بها نحو الكسرة من استعلائها وتصاعدها تنافر اللفظ وشق ذلك على اللسان، وكان الفتح أولى بها وأشبه من الكسر المخالف لحالها، وإذا كان الغرض بالإمالة [التنبيه](٣) على الكسرة أو الياء في نحو: ﴿قَضَىٰ﴾ و﴿ٱتَّقَىٰ﴾ و﴿خَافَ﴾ و﴿طَابَ﴾، احتملت الإمالة في حروف الاستعلاء ولم تمل هاء التأنيث لذلك، بل لمجرد شبهها بألف التأنيث، فلذلك امتنعت الإمالة فيها مع حروف الاستعلاء الواقعة قبلها(٤). انتهى.

وأما الألف فإنما امتنعت إمالتها لأربعة أوجه:

أحدها: أن سكونها قبل الهاء أزال بعض الشبه الذي سوغ الإمالة، فامتنعت الإمالة(٥).

---

(١) ما بين معكوفتين في جميع النسخ: "أميلت" ولعل الصواب ما أثبته من اللآلئ الفريدة: (٣٧٦/٢)، والله أعلم.

(٢) ما بين معكوفتين سقط من جميع النسخ، والمثبت من اللآلئ الفريدة: (٣٧٦/٢).

(٣) ما بين معكوفتين كذا في جميع النسخ، وهو أنسب للسياق وفي اللآلئ: "التشبيه".

(٤) اللآلئ الفريدة: (٣٧٦/٢)، وانظر الكشف: (٢٠٤/١-٢٠٥)، وشرح الهداية: (١٢٠/١)، وفتح الوصيد: (٤٧٤/٢).

(٥) انظر فتح الوصيد: (٤٧٤/٢)، واللآلئ الفريدة: (٣٧٦/٢).

الثاني: أن الحرف الذي نميله لا بد له من حرف متحرك قبله لقرب فتح ذلك الحرف من الكسر، فيكون ذاك التقريب سُلّماً إلى إمالته، والألف ساكنة لا يمكن ذلك فيها، فلذلك امتنعت الإمالة فيها فامتنعت من الهاء بعدها (١).

الثالث: أنه لو أميلت الألف لأميل ما قبلها، إذ لا يمكن إلا ذلك، ولو أميل ما قبل الألف لظن أن الإمالة للألف لا للهاء، فتفوت الدلالة على المقصود (٢).

الرابع: أنها مشاركة للخاء والغين المعجمتين في المخرج، فإنها من حروف الحلق والخاء والغين حرفا استعلاء، فحُمِلت الألف عليها في منع الإمالة (٣).

وأما الحاء والعين المهملتان فإنما امتنعت إمالتهما لثلاثة أوجه:

أحدها: أنهما أقرب حروف الحلق إلى الغين والخاء المعجمتين وهما من حروف الاستعلاء، وإذا كانت الألف حملت عليهما مع أنها أبعد منهما فحملهما عليهما مع قربها منهما أولى وأحرى (٤).

الثاني: أنهما حُمِلا على الألف في ذلك، والألف امتنعت إمالتها لثلاثة [٢٥٦/أ]
/ الأوجه المتقدمة .

ووجه حملهما على الألف: اشتراكها في المخرج، فإنها كلها حلقية (٥).

الثالث: أنهما يفتحان عين المضارع وماضيه على فَعَل، إذا كانتا لاماً نحو: صنع يصنع، وذبح يذبح، ويفتحان أنفسهما إذا كانتا عيناً نحو: جَعَل ونَحَر،

---

(١) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٧٦) .

(٢) انظر فتح الوصيد: (٢/٤٧٤)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٧٦)، وإبراز المعاني: (١/١٥٣) .

(٣) انظر شرح الهداية: (١/١٢١) .

(٤) انظر شرح الهداية: (١/١٢٠)، وفتح الوصيد: (٢/٤٧٤)، وإبراز المعاني: (٢/١٥٣)، وشرح شعلة: (٢٠٠) .

(٥) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٧٦) .

فأوجب ذلك بعدهما من الإمالة [1].

فإن قيل: إذا كان قبل الحرف الذي قبل الألف كسرة، وكان ذلك الحرف الذي قبل الألف عيناً مثلاً، فإن الإمالة في الألف غير ممتنعة نحو: "صعاب"، فهلاَّ جاز ذلك أيضاً في العين أو في حرف الاستعلاء الذي قبل الهاء إذا كان قبله حرف مكسور نحو ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ﴾ و﴿ بَٰلِغَةٌ ﴾؟

فالجواب: أن الكسائي لم يمل ما قبل الهاء من هذا النوع، وإنما أمال الألف طرداً للباب، وأيضاً فإنَّ الإمالة في الهاء ضعيفة، فجائز أن يمنعها ما لا يمنع إمالة الألف.

ووقع في عبارة أبي شامة: فإن كان قبل حرف الاستعلاء كسرة فإن الإمالة جائزة في الألف نحو [صعاب] [2].

ولم يقرأ الكسائي بها في هاء التأنيث نحو ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ﴾ و﴿ بَٰلِغَةٌ ﴾ طرداً للباب[3]. انتهى.

وكان هذا غلطاً عليه، فإن المثال الذي ذكره غير مطابق لما قاله، وهو ظاهر، فإن فصل بين حرف الاستعلاء وبين الهاء فاصل جازت الإمالة نحو: ﴿ رَقَبَةٍ ﴾[4] و﴿ مَسْغَبَةٍ ﴾[5] و﴿ نَخْلَةِ ﴾[6] و﴿ بَطْشَةَ ﴾[7] و﴿ عُصْبَةٌ ﴾[8] وذلك مفهوم من قول

(١) انظر شرح الهداية: (٢/١٢١).

(٢) ما بين معكوفتين كذا في جميع النسخ، وفي الإبراز المطبوع: ﴿ ضِعَٰفًا ﴾.

(٣) إبراز المعاني: (٢/١٥٣) بتصرف يسير.

(٤) من مواضعها: سورة النساء: (٩٢).

(٥) سورة البلد: (١٤).

(٦) وردت معرفةً بأل، ومن مواضعها: سورة مريم: (٢٣).

(٧) سورة الدخان: (١٦).

(٨) سورة يوسف: (٨).

الناظم: وقبلها غير عشر، فإن حرف الاستعلاء في هذه الأمثلة ليس قبل الهاء إنما قبل الهاء الياء .

قوله: (وأكهر بعد الياء) يعنى أن أحرف "أكهر" الأربعة وهي: الهمزة، والكاف، والهاء، والراء، إذا وقعت قبل هاء التأنيث امتنعت الإمالة فيها أيضاً، كالأحرف العشرة المتقدمة، أمثلتها: ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾[1]، ﴿ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[2]، ﴿سَفَاهَةٍ﴾[3]، ﴿بَرَرَةٍ﴾[4]، هذا ما لم يقع أحد هذه الأحرف بعد ياء ساكنة أو كسرة فإن الإمالة لا تمتنع من هذه الأحرف حينئذ، وقد مثل المصنف لما بعد الياء الساكنة من ذلك بـ﴿لَيْكَةِ﴾[5] ولما بعد الكسرة بـ﴿مِاْئَةَ﴾[6] ألا ترى أن الكاف في ﴿لَيْكَةِ﴾ وَلِيَتْ ياءً ساكنةً، والهمزة من ﴿مِاْئَةَ﴾ وليت كسرة .

ثم اعلم: أنه لا فرق بين أن يلي أحدَ الأحرفِ الكسرةُ أو يفصل بينها وبينه ساكن[7] .

وقد مثل الناظم لذلك بـ﴿عِبْرَةٌ﴾[8] و﴿وِجْهَةٌ﴾[9] فالراء في ﴿عِبْرَةٌ﴾ من

---

(١) من مواضعها: سورة العنكبوت: (٢٠) .

(٢) سورة البقرة: (١٩٥) .

(٣) من مواضعها: سورة الأعراف: (٦٦) .

(٤) سورة عبس: (١٦) .

(٥) من مواضعها: سورة الشعراء: (١٧٦) وقد مثل بها على قراءة الحرميين وابن عامر، أما الباقون فبإسكان اللام مع الهمز، قال الشاطبي:

..والأيكة اللام ساكن مع الهمز واخفضه وفي صاد غيطلا البيت (٩٢٨) من سورة الشعراء .

(٦) من مواضعها: سورة البقرة: (٢٥٩) .

(٧) انظر جامع البيان: (٣/٨٦٠) .

(٨) من مواضعها: سورة يوسف: (١١١) .

(٩) سورة البقرة: (١٤٨) .

أحرف "أكهر"، وقد وليت ساكناً وهو: الباء ولي ذلك الساكن كسراً .

و﴿ وِجْهَةٌ ﴾ الهاء فيها من أحرف "أكهر"، وقد وقعت بعد ساكن وهو الجيم مسبوقاً بكسرة في الواو، ولا يتصور ذلك في الياء الساكنة، أعني: أن يَفْصِل بين أحد هذه الأحرف وبين الياء الساكنة ساكنٌ آخر؛ لتعذر اجتماع / ساكنين على غير حدهما، ولابد من ذكر الأمثلة لهذه الأحرف الأربعة مستوفاة . [٢٥٦/ب]

مثال الهمزة بعد الكسرة تليها ﴿ مِأئَةَ ﴾ و﴿ خَاطِئَةٍ ﴾[1] ولا مثال لها مفصولة منها بساكن .

ومثالها بعد الياء الساكنة نحو: ﴿ خَطِيٓئَةً ﴾[2].

مثال الكاف بعد الكسرة تليها ﴿ ٱلْمَلَٓئِكَةِ ﴾[3]، ولا مثال لها مفصولة منها بساكن.

ومثالها بعد ياء ساكنة ﴿ ٱلْأَيْكَةِ ﴾ .

مثال الهاء بعد كسرة تليها ﴿ فَٰكِهَةٌ ﴾[4] و﴿ ءَالِهَةً ﴾[5].

ومثالها مفصول منها بساكن ﴿ وِجْهَةٌ ﴾، كما مثل بها الناظم، ولا مثال لها بعد الياء الساكنة في القرآن العظيم .

---

(١) سورة العلق: (١٦) .

(٢) من مواضعها: سورة النساء: (١١٢) .

(٣) من مواضعها: سورة البقرة: (٣٠) .

(٤) من مواضعها: سورة يس: (٥٧) .

(٥) من مواضعها: سورة الأنعام: (١٩) .

مثال الراء بعد الكسرة تليها ﴿تَبْصِرَةً﴾[1] ﴿تَذْكِرَةً﴾[2] و﴿ٱلْآخِرَةِ﴾[3] ومثالها مفصول منها بساكن نحو ﴿لَعِبْرَةً﴾ كما مثل بها الناظم و﴿سِدْرَةِ﴾[4].

قال أبو شامة: "واختلف في ﴿فِطْرَتَ﴾[5] لأجل أن الساكن حرف استعلاء، فقوي المانع، وهذا وجه جيد، ويقويه ما يأتي في الراءات فإنه اعتدَّ به حاجزاً فمنع الترقيق، فكذا يمنع الترقيق ولكن هنا بابان: كل باب لقارئ، فلا يلزم مذهب الآخر، والكل جائز -الإمالة والترك- لغةً، ومثاله ترك ورش ترقيق راء ﴿عِمْرَانَ﴾[6] للعجمة، وابن ذكوان رققها تبعاً لإمالة الألف بعدها ولم ينظر إلى العجمة"[7]. انتهى.

قلت: أما ﴿فِطْرَتَ﴾ في سورة الروم فكان أبو طاهر ابن أبي هاشم وأصحابه يقفون بالفتح[8]؛ لكون الساكن حرف استعلاء، وكان آخرون يقفون بالإمالة اعتداداً بقوة الكسرة وأنَّ الساكن حاجز غير حصين[9]، وعلى ذلك اعتمد الناظم ولذلك أطلق القول فيه، فلم يستثنِ حرف استثناء دون غيره .

ومثال الراء بعد ياء ساكنة نحو ﴿بَصِيرَةٌ﴾ و﴿صَغِيرَةً﴾[10] والناظم ذكر الياء الساكنة في هذا البيت وذكر الكسر في البيت الآتي .

---

(١) سورة ق: (٨) .

(٢) من مواضعها: سورة طه: (٣) .

(٣) من مواضعها: سورة البقرة: (٤) .

(٤) سورة النجم: (١٤) .

(٥) سورة الروم: (٣٠) .

(٦) من مواضعها: سورة آل عمران: (٣٣) .

(٧) إبراز المعاني: (٢/١٥٥) .

(٨) انظر الموضح: (٧٢٠)، وجامع البيان: (٣/٨٦٣) .

(٩) انظر جامع البيان: (٣/٨٦٣)، وفيه قال الإمام الداني: والقياس مع الأولين .

(١٠) من مواضعها: سورة التوبة: (١٢١) .

والسبب في منع الإمالة في هذه الأحرف الأربعة:

أما الهمزة والهاء: فهما من أحرف الحلق فحملا على الألف والحاء والعين والخاء والغين[1].

وأما الكاف: فإنها قريبة من مخرج القاف، والقاف حرف استعلاء، فحملت عليهما في المنع [2].

وأما الراء فحرف تكرير فحملت على حرف الاستعلاء؛ لأنها تمنع من الإمالة كما يمنع حرف الاستعلاء [3].

قال أبو عبدالله: والمشابهة فيهن بما ذكر أضعف من المشابهة المذكورة في العين والحاء، ولذلك إذا جاءت بعد ياء ساكنة أو كسرة غلبتها الياء والكسرة فمنعتهما من منع الإمالة، وذلك بخلاف العين والحاء، فإن غلبة المنع فيها قوية حيث قربتا من الغين والخاء، وهما من حروف الاستعلاء، وناسبتا الألف في المخرج، ولذلك منعتا على كل حال، وليست حروف "أكهر" كذلك فإن الهمزة والهاء وإن كانتا/ حلقيتين [٢٥٧/أ] كالألف، فإنهما لم يقربا في المخرج من حروف الاستعلاء، والكاف وإن قربت من القاف وهي من حروف الاستعلاء، والراء وإن أشبهت حروف الاستعلاء فإن كليهما بعيد من الألف .

والعلة في ترك الاعتداد بالساكن [ضعفه][4]، وإذا تقرر أن الإمالة ممتنعة في هذه الأربعة عشر حرفاً فهمت أن الإمالة في الحروف الباقية وهي الخمسة عشر جائزة، والخمسة عشر الباقية هي:

---

(١) انظر الكشف: (٢٠٥/١)، وشرح الهداية: (١٢١/١)، واللآلئ الفريدة: (٣٧٧/٢) .

(٢) انظر الكشف: (٢٠٥/١)، وإبراز المعاني: (١٥٦/٢)، واللآلئ الفريدة: (٣٧٧/٢) .

(٣) انظر المراجع السابقة .

(٤) ما بين معكوفتين في جميع النسخ: "ضعيفة"، والمثبت من اللآلئ وهو الصواب؛ لأن الضعف عائد على الساكن لا على العلة، والله أعلم .

الجيم، والشين، والياء، واللام، والنون، والدال، والتاء، والذال، والثاء، والسين، والزاي، والفاء، والواو، والباء، والميم[1] .

أمثلتها: ﴿دَرَجَةٌ﴾[2]، ﴿فَـٰحِشَةً﴾[3]، ﴿خَافِيَةٌ﴾[4]، ﴿كَامِلَةٌ﴾[5]، ﴿خَآئِنَةَ﴾[6]، ﴿هَامِدَةً﴾[7]، ﴿بَغْتَةً﴾[8]، ﴿مَوْقُوذَةُ﴾[9]، ﴿مَبْثُوثَةٌ﴾[10]، ﴿ٱلْمُقَدَّسَةَ﴾[11]، ﴿بَارِزَةً﴾[12]، ﴿كَآفَّةً﴾[13]، ﴿قُوَّةً﴾[14]، ﴿حَبَّةٍ﴾[15]، ﴿نِعْمَةَ﴾[16].

---

(١) وهي مجموعة في قولك: (فجثت زينب لذود شمس). انظر التجريد: (١٧٤آ)، إرشاد المبتدي: (١٧٦). وقد نظمها بعضهم بقوله: ذود بُزَّل يَفَنّ شُمُسٌ جثت. فتح الوصيد: (٢/٤٧٩).

(٢) سورة البقرة: (٢٢٨) .

(٣) من مواضعها: سورة النساء: (١٩) .

(٤) سورة الحاقة: (١٨) .

(٥) سورة البقرة: (١٩٦) .

(٦) سورة غافر: (١٩) .

(٧) سورة الحج: (٥) .

(٨) من مواضعها: سورة الأنعام: (٣١) .

(٩) سورة المائدة: (٣) .

(١٠) سورة الغاشية: (١٦) .

(١١) سورة المائدة: (٢١) .

(١٢) سورة الكهف: (٤٧) .

(١٣) سورة البقرة: (٢٠٨) .

(١٤) سورة هود: (٥٢) .

(١٥) سورة البقرة: (٢٦١) .

(١٦) من مواضعها: سورة البقرة: (٢١١) .

قوله: (ويجمعها) الضمير يعود على "عشرة"، أي: ويجمع تلك الأحرف العشرة هذا اللفظ جميعه، وهو: حق -إلى- خظا، فليس "حق" وحده هو الفاعل، بل الفاعل جميع الجملة. وحكيت قوله: (حق) خبر مقدم، (وضغاط) و(عصٍ) خفض بالإضافة[1].

قوله: (خظا) فعل، وفاعله صفة لعص، و(ضغاط) جمع: ضغطة، وهي العصرة، ويريد: عصرة القبر، و(عص) بمعنى عاص، وهو مقصور منه، و(خظا) بمعنى: سَمِن[2]، يشير إلى ضغطة القبر وضيقه[3]، والعاصي هو أحق الناس بذلك، وإذا كان مبدناً سميناً كان ذلك أشد عليه، وكأنه أشار بسمنه إلى كثرة ذنوبه، كما يكنى بذلك عن كثرة المال، فيقال: "سمن فلان" إذا كان قد كثر ماله؛ لأن كثرة المال مظنة السمن، والسمن الحقيقي إذا تزايد مذموم؛ لأن وجوده يشعر غالباً بعدم الاكتراث في النظر في أمور الآخرة، وببلادة الذهن أيضاً، وفي الحديث: «أما علمت أن الله يكره الحبر السمين »[4]، وعن الشافعي[5]: ما رأيت رجلاً سميناً عاقلاً قط، إلا رجلاً واحداً، يعني محمد بن الحسن[6] صاحب

---

(١) قال أبو عبدالله: وضغاط عصٍ مبتدأ. اللآلئ الفريدة: (٢/٣٧٩).

(٢) انظر لسان العرب: (١٤/٢٣٢) "خظا"، والمعجم الوسيط: (١/٢٤٥).

(٣) انظر شرح شعلة: (٢٠٠)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٧٩).

(٤) رواه البيهقي في الشعب وحسّنه، في ذم كثرة الأكل: برقم (٥٢٨٠)، وزاد: « أهل البيت اللحميين » . ورواه أبو نعيم في الحلية: (٧/٧٥)، وابن معين في تاريخه: (١/٢٨٩).

(٥) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع المطلبي، الإمام، عالم العصر، ناصر الحديث، أبو عبدالله القرشي، أخذ العلم بلده عن: مسلم بن خالد الزنجي، وداود العطار وغيرهما، وحمل عن مالك بن أنس الموطأ. وحدث عنه الحميدي وأبو عبيد القاسم بن سلام، وأحمد بن حنبل وغيرهم. صاحب التصانيف وصاحب المذهب. توفي سنة (٢٠٤هـ). انظر سير أعلام النبلاء: (١٠/٥)، ومناقب الشافعي للبيهقي، وغاية النهاية: (٢/٩٥).

(٦) محمد بن الحسن ابن فرقد، العلامة، فقيه العراق، أبو عبدالله الشيباني الكوفي، صاحب أبي حنيفة، =

أبي حنيفة(1)، يدل على ذلك "ما رأيت سميناً أخف روحاً من محمد بن الحسن" (2).

وأما عدم السمن فيشعر غالباً بالتفكر في العواقب؛ لأن الفكر يذيب الجسم، ونحافة البدن تشعر باستعماله في الطاعات غالباً، وهو شعار العباد والعلماء؛ لملازمتهم الصوم، والمعنى: أن ضغاط العاصي في القبر الذي كثرت ذنوبه حق، أي: لا بد من ذلك بطريق الوعد من الباري تعالى فلا بد من تنعيم الطائع وتعذيب العاصي، وذلك بمشيئة الله تعالى: ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ (3).

وقال أبو عبدالله: "(حق) خبر مقدم، و(ضغاط عص) مبتدأ، و(خظا) فعل ماض، وفاعله مضمر، والجملة صفة المبتدأ، وبذلك حسن الابتداء به. ومعنى هذا الكلام: أن ضغاط / العاصي الذي خظا، أي: سمن وكثر لحمه من أكل الشهوات [٢٥٧/ب]
حق، يشير إلى ضغطة القبر" (4). انتهى .

وفي هذا الكلام نظر من حيث إن السمن لا يوصف به الضغاط، إنما يوصف به

أخذ عن أبي حنيفة بعض الفقه، وتمم الفقه على القاضي أبي يوسف، أخذ عنه الشافعي فأكثر جداً، وآخرون. توفي سنة (١٨٩هـ) بالري. انظر سير أعلام النبلاء: (٩/١٣٤-١٣٦)، ولسان الميزان: (١٢١/٥)، وشذرات الذهب: (٣٢١/١) .

(١) هو النعمان بن ثابت بن زووطي التيمي الكوفي، الإمام، فقيه الملة، عالم العراق، صاحب المذهب، ولد سنة (٨٠هـ) في حياة صغار الصحابة، ورأى أنس بن مالك لما قدم عليهم الكوفة، وروى عن عطاء بن أبي رباح، وهو أكبر شيخ له، وعن الشعبي، وعن طاووس، وغيرهم، قال عنه ابن المبارك: ما رأيت رجلاً أوقر في مجلسه، ولا أحسن سمتاً وعلماً وحلماً من أبي حنيفة. توفي سنة (١٥١هـ). انظر سير أعلام النبلاء: (٣٩٠/٦)، وتهذيب التهذيب: (٦١١/٥)، ووفيات الأعيان: (٤١٥/٥-٤٢٣).

(٢) رواه البيهقي في مناقب الشافعي: (١٢٠/٢) .

(٣) سورة الأنبياء: (٢٣) .

(٤) اللآلئ الفريدة: (٣٧٩/٢) .

العاصي، إذ الضغاط كما تقدم حدث من الأحداث، وأيضاً فإنه لما فسر المعنى لم يجعل السمن راجعاً إلا إلى العاصي دون المضاف إليه .

قوله: (أكهر) مبتدأ على حذف مضاف، أي: وحروف أكهر .

قال أبو عبدالله: على حذف مضافين، أي: وكل حروف أكهر[(١)]. انتهى.

ولا حاجة إلى مضافين، بل مضاف واحد كاف وهو حروف . و(مُيِّل) خبر المبتدأ، وبعده (الياء) متعلق به، و(يسكن) جملة فعلية في موضع الحال من الياء، وذكر الضمير في يسكن؛ لأن حروف التهجي يجوز تذكيرها وتأنيثها[(٢)]، كأنه قال: وحروف أكهر ميلت بعد الياء حال كونها ساكنة .

فإن قيل: لم قال: "مُيِّلَ" بالتذكير والتوحيد، ولم يقل: "مُيِّلَتْ" بالتأنيث، والضمير عائد على الحروف المقدرة، إذ المعنى على ذلك؟ [(٣)]

فالجواب: أن العرب إذاحذفت مضافاً جاز لها وجهان:

أحدهما: مراعاة المضاف إليه بعد قيامه مقام المضاف وهو الأكثر [(٤)].

والثاني: مراعاة المضاف المحذوف [(٥)].

---

(١) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٠) .

(٢) انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: (٥١٥)، قال: والتأنيث عندي في حروف المعجم على معنى الكلمة؛ والتذكير على معنى الحرف. أ.هـ

وقال الفراء: حروف المعجم كلها إناث ولم نسمع في شيء منها تذكيراً في الكلام قال: ويجوز تذكيرها في الشعر . المرجع السابق: (٥١٤) .

(٣) انظر إبراز المعاني: (٢/١٥٤) .

(٤) ومنه قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ ويريد أهل أهل القرية وأعاد الضمير على لفظ القرية.

(٥) ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَـٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ﴾ تقديره أو كذي ظلمات، فأعاد =

وقد جُمِعَ الأمران في قوله تعالى ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَآءَهَا ﴾[1] تقديره: وكم من أهل قرية، فلما أقام "قرية" محل "أهل" راعاها دون الأهل، ثم راعى الأهل بعد ذلك في قوله ﴿ أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾[2] فالناظم سلك الطريق المشهورة، وطلباً لموافقة القافية أيضاً .

و"أكهر" لغةً: العبوس، ومنه: كهره، إذا تلقاه بوجه عبوس، والكهر: ارتفاع النهار مع شدة الحر [3].

ثم أخذ يذكر أن أحرف "أكهر" إذا وقعت بعد الكسر أميلت أيضاً، وأن الإسكان لا يعتد به فاصلاً فقال:

٣٤١- أَوِ الْكَسْرِ وَالإِسْكَانُ لَيْسَ بِحَاجِزٍ .:. وَيَضْعُفُ بَعْدَ الْفَتْحِ وَالضَّمِ أَرْجُلا

قوله: (أو الكسر) بالجر عطف على الياء، أي: بعد الياء الساكنة، أو بعد الكسر.

وأخبر أن الإسكان لا يعتد به حاجزاً بين الكسر وبين أحرف أكهر[4]، وتقدمت أمثلة ذلك مفصَّلة[5]، وأن ذلك لا يتصور بعد الياء، لئلا يجتمع ساكنان فأغنى عن إعادته هنا، (والإسكان) مبتدأ، و(ليس بحاجز) الجملة خبره، والحاجز:

= الضمير في يغشاه على المحذوف، لا ما قام مقامه. ارتشاف الضرب: (١٨٣٦/٤). وانظر شرح المفصل: (٢٣/٣).

(١) سورة الأعراف: (٤) .

(٢) سورة الأعراف: (٤) .

(٣) لسان العرب: (كهر): (١٥٤/٥). وانظر إبراز المعاني: (١٥٣/٢)، واللآلئ الفريدة: (٣٨٠/٢)، وشرح شعلة: (١٩٩) .

(٤) انظر قرة العين: (٧٠)، والإضاءة: (٧٨) .

(٥) انظر ص(٢٧٧) من هذه الرسالة .

الفاصل.

قوله: (ويضعف بعد الفتح والضم أرجلا) أي: ويضعف "أكهر" على الإمالة بعد الفتح وبعد الضم[1]، وذلك على حذف مضاف أيضاً، أي: ويضعف حروف أكهر عن تحمل الإمالة إذا وقعت بعد فتح أو ضم، مثال الهمزة بعد الفتح ﴿ٱمۡرَأَةٌ﴾[2] فإن فصل بين الهمزة وبين الفتح ساكن فلا يخلو إما أن يكون / ذلك الساكن ألفاً أو غير ألف، فإن كان ألفاً فالإمالة ممتنعة أيضاً، نحو: ﴿بَرَآءَةٌ﴾[3]، ونقل أبو عبدالله في ذلك الإجماع معللاً ذلك بضعف الألف وخفائها[4]. أي: ففصْلُها كَلا فَصْلٍ. [٢٥٨/أ]

وإن كان الفاصل غيرالألف نحو ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾[5] و﴿كَهَيۡـَٔةِ﴾[6] و﴿سَوۡءَةَ﴾[7] ففيه خلاف مشهور، وكان أبو طاهر وأصحابه يقفون بالفتح، فإنهم لم يعتدوا بالساكن لضعفه، وكان غيرهم يقف بالإمالة اعتداداً بالساكن .

قال أبو عمرو الداني: والقياس الفتح [8]. انتهى.

كأنه يعني بالقياس: القياس على الألف، أو يعني أن الإسكان لما لم يحجز الكسر عن الإمالة في نحو ﴿عِبۡرَةٌ﴾ فكذا لا يحجز الفتح عن منع الإمالة، في نحو ﴿سَوۡءَةَ﴾.

---

(١) قال ابن شريح: فإذا انفتح ما قبل هذه الأربعة أحرف، أو انضم أو كان ألفاً، أو واواً ساكنة أو سكن وكان الساكن غير الياء ولم يكن قبله كسرة، فالقراء متفقون على الفتح. الكافي: (١/٢٨٠).

(٢) من مواضعها: سورة النساء: (١٢) .

(٣) سورة التوبة: (١) .

(٤) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٧٨) .

(٥) من مواضعها: سورة العنكبوت: (٢٠) .

(٦) من مواضعها: سورة آل عمران: (٤٩) .

(٧) من مواضعها: سورة المائدة: (٣١) .

(٨) الموضح: (٧٢٣)، وقال فيه: والقياس مع الأولين، يعني: أبا طاهر وأصحابه. وانظر جامع البيان: (٢/٨٦٣).

ولا مثال لها بعد الضم، وعلى هذا عوَّل الناظم، فإنه لم يذكر تفصيلاً في ذلك.

ومثال الكاف بعد الضم ويليه نحو ﴿ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾ ولا مثال لها بعدها مفصولة بساكن .

ومثال الهاء بعد الفتح مفصولة بألف نحو ﴿سَفَاهَةٍ﴾ ولا ثاني له .

ومثال الراء بعد فتحة وتليها نحو ﴿ٱلشَّجَرَةَ﴾[1] و﴿ثَمَرَةٍ﴾[2] .

ومثالها مفصولة منها بألف نحو ﴿سَيَّارَةٌ﴾[3] وبغير ألف نحو ﴿نَضۡرَةَ ٱلنَّعِيمِ﴾[4].

ومثالها بعد ضم مفصولة بساكن نحو ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٍ﴾[5] ولم تقع بعد الضم غير مفصولة .

قوله: (ويضعف) في فاعله قولان:

أحدهما: أنه ضمير عائد على أكهر، على حذف مضاف كما تقدم، أي: وأحرف أكهر تضعف عن تحمُّلِ الإمالة .

والثاني: أنه ضمير عائد على التمثيل المدلول عليه بمِّيل، أي: ويضعف تمييل أحرف أكهر بعد الفتح، و(بعد) معمول لـ"يضعف"، و(أرجلا) منصوب على التمييز، وهو منقول من الفاعلية، و"أرجل" جمع: رِجْل، والرجل: آلة المشي[6]، فاستعارها هنا لضعف هذا الوجه، وحسن استعارة ذلك أنه كثر قولهم لكل مذهب ضعيف وكل قول سخيف: هذا لا يتمشى، فاستعاروا لضعفه عدم مشيه، فلذلك

---

(١) من مواضعها: سورة البقرة: (٣٥) .

(٢) من مواضعها: سورة البقرة: (٢٥) .

(٣) من مواضعها: سورة يوسف: (١٩) .

(٤) سورة المطففين: (٢٤) .

(٥) سورة البقرة: (٢٨٠) .

(٦) انظر المصباح المنير: (٨٤) .

استعار "الرِجْل" هنا؛ لأنها آلة المشي، ولم يجمع "رجل" إلا على هذه الصيغة، وهي جمع تقليل قد يرد في محل التكثير .

ثم أخذ يذكر أمثلة ذلك فقال:

٣٤٢- لَعِبْرَهْ مِائَهْ وِجْهَهْ وَلَيْكَهْ وَبَعْضُهُمْ .:. سِوَى أَلِفٍ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ مَيَّلا

هذه بعض أمثلة ما تقدم، فـ﴿ مِائَةَ ﴾ مما وليت الهمزة فيه الكسر ومثله ﴿ فِئَةٌ ﴾[(١)] و﴿ خَاطِئَةٍ ﴾ و﴿ عِبْرَةٌ ﴾ و﴿ وِجْهَةٌ ﴾ مما وقع فيه بعض حروف "أكهر" بعد كسر مفصول [بساكن][(٢)] و﴿ لَيْكَةِ ﴾ مما وقع فيه بعضها مفصولاً بياء ساكنة .

قال أبو شامة: ووقع في نظم البيت "ليكة" باللام، وهذا وإن كان قرئ به في سورة الشعراء، و صٓ، فليس صاحب الإمالة[(٣)] ممن قرأ هذه القراءة[(٤)]، فالأولى أن يقع المثال / مما هو قراءة له، فيقال: "وأيكة" بهمزة قبل الياء، ولا يضر حذف التعريف فإنها كلمة منفصلة من الكلمة تقديراً . [٢٥٨/ب]

ووجه ثانٍ وهو أن ﴿ ٱلْأَيْكَةِ ﴾ جاءت في القرآن في غير هاتين السورتين[(٥)] غير [مقروء][(٦)] باللام، بإجماع على ما في التيسير[(٧)] ونظمه[(١)]، فإذا وقع المثال

---

(١) من مواضعها: سورة البقرة: (٢٤٩) .

(٢) ما بين معكوفتين في الأصل: "ساكن"، والمثبت من (ت) .

(٣) وهو الإمام الكسائي .

(٤) قرأ الكوفيون وأبو عمرو ﴿ ٱلْأَيْكَةِ ﴾ في الشعراء، وصٓ بلام التعريف الساكنة وبعدها همزة مفتوحة، وجر التاء فيهما، والباقون -الحرميان وابن عامر- بلام مفتوحة بلا ألفٍ وصلٍ قبلها، ولا همزة بعدها، وفتح تاء التأنيث. قال الإمام الشاطبي:

. . . . . والأيكة اللام ساكن .:. مع الهمز واخفضه وفي صاد غيطلا

البيت رقم (٩٢٨) من سورة الشعراء. وانظر التيسير: (١١٧)، وغيث النفع: (٣١٠) .

(٥) في سورة الحجر: (٧٨)، وسورة ق: (١٤) .

(٦) في الأصل: "مقرون"، والمثبت من (ت) والإبراز .

(٧) التيسير: (١١٧) .

بالهمزة عم جميع المواضع، مع موافقة القراءة، بخلاف التمثيل بقراءة اللام، ولعله أراد ﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾ على قراءته، وإنما نقل حركة الهمزة إلى اللام لضرورة النظم كما يقرأ ورش، فالصواب كتابته على هذه الصورة في البيت ليشعر بذلك ولا يوهم أنه أراد تلك القراءة، فهو كقوله في الأنعام: والآخرة المرفوع بالخفض وُكِّلا [(٢)] [(٣)].

ثم أخبر الناظم عن بعض أهل الأداء أنه كان يميل ما قبل هاء التأنيث مطلقاً، إلا الألف خاصة .

قال الداني رحمه الله: والنص عن الكسائي في استثناء ذلك معدوم بإطلاق القياس في ذلك، قرأته على أبي الفتح عن قراءته. ثم قال: والأول أختار، إلا ما كان قبل الهاء فيه ألف فلا تجوز الإمالة فيه [(٤)].

وقال الداني في كتاب الإمالة: لم يستثن خلف عن الكسائي شيئاً، وكذلك بلغني عن أبي مزاحم الخاقاني، وكان من أضبط الناس لحرف الكسائي، وإليه ذهب أبو بكر بن الأنباري وجماعة من أهل الأداء [والتحقيق][(٥)] وبه قرأت على شيخنا أبي الفتح عن قراءته على أصحابه، قال: وكان أبو بكر بن مجاهد، وأبو الحسين بن المنادي، وأبو طاهر ابن أبي هاشم، وجميع أصحابهم يخصون من ذلك بالفتح ما كان فيه قبل هاء التأنيث أحد عشرة أحرف، فذكرها .

قال: ثم جعلوا للهمزة والهاء والكاف والراء إذا وقعت قبل هاء التأنيث أحوالاً، فأمالوا بعضاً وفتحوا بعضاً، ثم شرح ذلك على نحو ما مر[(٦)]. انتهى.

---

(١) حرز الأماني، البيت رقم (٩٢٨) .

(٢) البيت رقم (٦٣٥) .

(٣) إبراز المعاني: (٢/١٥٦-١٥٧) .

(٤) التيسير: (٤٥-٤٦). وانظر الموضح: (٧٤٢) .

(٥) ما بين معكوفتين كذا في جميع النسخ وجامع البيان، وهو أولى وأنسب، وفي الموضح: "النحويين".

(٦) الموضح: (٧١٩-٧٢٠) باختصار. وانظر إبراز المعاني: (٢/١٥٧-١٥٨) .

فهذا معنى قول الناظم (وبعضهم سوى ألف عند الكسائي ميَّلا) أي: وبعض أهل الأداء مَيَّل جميع الحروف عند الكسائي إلا الألف لما سيأتي [(1)].

قال أبو شامة: فأما الألف قبل هاء التأنيث فأتت في عشرة كلم ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾[(2)] و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾[(3)] و﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾[(4)] و﴿ٱلنَّجَوٰةِ﴾[(5)] و﴿مَنَوٰةَ﴾[(6)] و﴿هَيْهَاتَ﴾[(7)] و﴿ذَاتَ﴾[(8)] و﴿لَاتَ﴾[(9)] و﴿ٱللَّٰتَ﴾[(10)] و﴿مَرْضَاتِ﴾[(11)]؛ لأن الكسائي يقف على هذه الكلم الخمس بالهاء[(12)]، وهو وغيره يقفون على ما عداهن كذلك[(13)]، فلا تمال الهاء في هذه الكلم العشرة؛ لأنه يلزم من ذلك إمالة الألفات، وهي لا تقبل الإمالة؛ لأنها من ذوات الواو في بعضها، وفي بعضها مجهولة، ولاحظَّ للجميع في الإمالة، فلو وقعت إمالة لظنَّ أنها للألف، لا للهاء؛ لأن الألف هي الأصل في الإمالة، والهاء فرع لها، ومشبهة بها، ألا ترى أن ﴿تُقَىٰةً﴾[(14)] و﴿مَرْضَاتِ﴾ / [٢٥٩/أ]

(١) انظر ص(٢٩٣) من هذه الرسالة .

(٢) من مواضعها: سورة البقرة: (٣) .

(٣) من مواضعها: سورة البقرة: (٤٣) .

(٤) من مواضعها: سورة البقرة: (٨٥) .

(٥) سورة غافر: (٤١) .

(٦) سورة النجم: (٢٠) .

(٧) سورة المؤمنون: (٣٦) .

(٨) سورة النمل: (٦٠) .

(٩) سورة ص: (٣) .

(١٠) سورة النجم: (١٩) .

(١١) من مواضعها: سورة البقرة: (٢٠٧) .

(١٢) يعني هيهات وما بعدها كما سينبه عليه الشارح بنفسه: ص(٢٩١) .

(١٣) الموضح: (٧٢١) .

(١٤) سورة آل عمران: (٢٨) .

و﴿ مُّزۡجَىٰةٖ ﴾[1] و﴿ ٱلتَّوۡرَىٰةَ ﴾[2] و﴿ كَمِشۡكَوٰةٖ ﴾[3] معدودات في باب إمالة الألف، لا في باب إمالة الهاء .

وذكر مكي خلافاً مبنياً على أصل الألف، واختار عدم الإمالة [4].

وذكر الداني في ألف ﴿ حَيَوٰةٖ ﴾ خلافاً أنها منقلبة عن واو[5]، أو عن ياء[6]، وإنما لم تمل على هذا القول لكونها مرسومة في المصحف بالواو[7]. انتهى.

قلت: ولا بد من شرح هذه العبارة، قوله: على هذه الكلم الخمس يريد بها الخمس الأخيرة وهي ﴿ هَيۡهَاتَ ﴾ و﴿ ذَاتَ ﴾ و﴿ لَاتَ ﴾ و﴿ ٱللَّٰتَ ﴾ و﴿ مَرۡضَاتِ ﴾ لأنها هي التي يختص الكسائي بالوقف عليها والبزي وافقه في ﴿ هَيۡهَاتَ ﴾[8].

---

(١) سورة يوسف: (٨٨) .

(٢) من مواضعها: سورة آل عمران: (٣) .

(٣) سورة النور: (٣٥) .

(٤) انظر التبصرة: (٤٠٦) .

(٥) وهو ما ذهب إليه الفراء كما في: معاني القرآن: (١/٤١١) .

(٦) وهو مذهب البصريين كما في: الموضح: (٧٣٦). وانظر سر صناعة الإعراب: (٢/٥٨١)، والتبيان: (٢/٢٢٦) .

(٧) إبراز المعاني: (٢/١٥٨) .

(٨) انظر التيسير: (٥٠)، وقال الشاطبي:

وفي اللات مع مرضات مع ذات بهجة .:. ولات رضى هيهات هاديه رفلا

البيت رقم (٣٧٩) .

وقال ابن الجزري: واختلف عن قنبل -يعني في هيهات- فروى عنه العراقيون قاطبة الهاء كالبزي، والوقف بالتاء قطع به صاحب التبصرة، والتيسير والشاطبية. النشر: (٢/١٣٢) .

وقال الحافظ أبو عمرو: انعقد الإجماع من أهل الأداء على فتح الهاء معها[1].

يعني الألف. أما ما سواها من الحروف فإن إمالة الهاء غير متعذرة معها؛ لأن الهاء وإن كانت محمولة في الإمالة على ألف التأنيث وفرعاً عنها، فإن الفرع قد يعطى حكم الأصل، وألف التأنيث تجوز إمالتها مع سائر الحروف الواقعة قبلها، فكذلك هاء التأنيث تمال مع سائرها، إلا الألف لما تقدم[2]، وكل ألف أمالها القراء قبل هاء التأنيث نحو ﴿ تُقَىٰةً ﴾ و﴿ مُّزْجَىٰةٍ ﴾ و﴿ كَمِشْكَوٰةٍ ﴾ و﴿ مَرْضَاتِ ﴾ فليست إمالتها لهاء التأنيث، بل لسبب من الأسباب المذكورة في باب الفتح والإمالة، وكذلك تمال في الوصل كما تمال في الوقف، وإذا لم يكن في الألف سبب من أسباب الإمالة لم يملها أحد نحو: ﴿ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ و﴿ ٱلنَّجَوٰةِ ﴾ و﴿ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ فإنها على الواو، بالأدلة المعروفة.

واختلف في ﴿ مَنَوٰةَ ﴾: فذهب قوم إلى أنها من ذوات الواو، بدليل قولك في جمعه: منوات [3].

وقال قوم هي من ذوات الياء، مشتق من قولك: مني الله الشيء يمنيه، أي: قدره، واستدلوا بأنه في باب الميم والنون والياء من كتاب الخليل[4]، ولذلك اختلفوا في ﴿ ٱلْحَيَوٰةِ ﴾: فذهب الفراء إلى أنه من ذوات الواو بدليل ﴿ ٱلْحَيَوَانُ ﴾[5] وذهب

---

(١) الموضح: (٧٣٧) .

(٢) انظر ص(٢٧٣-٢٧٤) من هذه الرسالة .

(٣) انظر التبيان: (٢/٢٤٧)، والفريد: (٤/٣٨٢)، والدر المصون: (١٠/٩٣) .

(٤) يعني: العين، انظره: (٨/٣٩١) .

(٥) سورة العنكبوت: (٦٤) .

البصريون إلى أنها من ذوات الياء لما تقدم في باب الفتح والإمالة (١).

قال: واختلف في الوقف على ﴿ مَنَوٰةَ ﴾ فوقف قوم للكسائي بالفتح وقالوا ألفه عن واو. ووقف قوم بالإمالة وقالوا أصل ألفه الياء (٢).

قال مكي رحمه الله: النص معدوم في الوقف عليه، قال: أولى القولين -والله أعلم بالصواب- الأول، إذ لو كان من الياء لأماله في الوصل كما أمال ﴿ تُقَىٰةً ﴾ ولا مانع يمنع من ذلك، ولم يكن للوقف فيه مزية على الوصل، وأيضاً فإن الفتح هو الأصل، والكون على الأصل أولى عند عدم الرواية(٣). انتهى.

واعلم أنما اتفق على فتح ﴿ ٱلْحَيَوٰةَ ﴾ إما لأن ألفه عن واو وإما لأنه لما رسم / بالواو، على مراد التفخيم، وإن كان من ذوات الياء قصد بفتحه موافقة الرسم، [٢٥٩/ب] مع أن الإمالة في الياء قبل الألف لا تنفك عن ثقل وبهذه الزيادة تفارق ﴿ مِشْكَوٰةٍ ﴾ إذ لا ياء فيها (٤).

قوله: (لعبره) خبر مبتدأ مضمر، أي: مثال ذلك لعبره، وما بعدها معطوف حذف عاطفه ضرورة، وتقدمت أدلته، وقد تقدم الكلام على قول "وليكة" وأن الصواب أن تكتب: "والأيكة"(٥)، لكني رأيت نسخاً قديمة وحديثة مما قرئ على المصنف وغيره من تلامذته، فلم أرهم كتبوها إلا بهذه الصورة "وليكة".

---

(١) انظر ص(٦٣) من هذه الرسالة.

(٢) انظر الموضّح: (٧٣٤-٧٣٦) بتصرف، وجامع البيان: (٨٥٩/٣).

(٣) التبصرة: (٤٠٦).

(٤) انظر اللآلئ الفريدة: (٣٧٨/٢-٣٧٩)، النص برمته من اللآلئ: من قول المؤلف. قال الحافظ أبو عمرو الداني: انعقد الإجماع من أهل الأداء على فتح الهاء معها ... إلى هنا.

(٥) انظر ص(٢٨٨) من هذه الرسالة.

قوله: (وبعضهم) مبتدأ، و(ميَّلا) جملة فعلية، ومفعوله محذوف، أي: وبعض أهل الأداء ميَّل جميع الحروف الكائنة قبل هاء التأنيث، غير الألف، فقوله: (سوى ألـــف) مستثنى من ذلك المفعول المقدر .

قوله: (عند الكسائي) متعلق بـــ"ميل"، والمعنى: في مذهبه .

* * * * * *

باب مذاهبهم في الرّاءات[1]

أي: باب حكم الراءات، وباب إمالة الراءات، أو باب ترقيق الراءات، وهذا الأخير أولى؛ لأنه هو المقصود، وقد قال بعد ذلك: ورقق ...

ولما فرغ من الكلام على إمالة الألف وإمالة هاء التأنيث، أتبع ذلك بإمالة الراء؛ لأن الترقيق إمالة[2]، وقد عبر عن الإمالة بالترقيق في قوله: وقد فخموا التنوين وقفاً ورققوا [3].

قال أبو شامة: وقد عبر في هذا الباب عن الإمالة بالترقيق تنبيهاً على أنها إمالة بين اللفظين، وقد عبر عنه الداني في التيسير بالإمالة[4]، والترقيق من أسماء الإمالة .

قال[5]: وقد تقدم ذكر إمالة ورش لذوات الراء بين بين، وهذا الباب تتمة لمذهبه في إمالة الراء، حيث لا يميلها غيره، وهو إذا لم يكن بعدها ألف، أو كان ولكنها ألف عن طرف أو ألف تثنية، نحو: (فراش)، و(سحران) .

---

(١) قال الجعبري: وذكر هذا الباب بعد الإمالة لاشتراكهما في السبب والمانع، لا لأنه يرادف الصغرى، خلافاً لمكي وتابعيه، لاختلاف حقيقتهما. شرح الجعبري: (٢/٢٥٣ خ) .

(٢) سبق الحديث عن إطلاق بعض العلماء الإمالة على باب ترقيق الراءات لورش. انظر ص(٩٦) .

قال ابن الجزري: وقد عبر قوم عن الترقيق في الراء بالإمالة بين اللفظين، كما فعل الداني وبعض المغاربة، وهو تجوز، إذ الإمالة: أن تنحو بالفتحة إلى الكسرة، وبالألف إلى الياء كما تقدم، والترقيق: إنحاف صوت الحرف، فيمكن اللفظ بالراء مرققة غير ممالة ومفخمة ممالة، وذلك واضح في الحس والعيان، وإن كان لا يجوز رواية مع الإمالة إلا الترقيق، ولو كان الترقيق إمالة لم يدخل على المضموم والساكن، ولكانت الراء المكسورة ممالة، وذلك خلاف إجماعهم. النشر: (٢/٩٠) .

(٣) البيت رقم (٣٣٧) .

(٤) انظر التيسير: (٤٦) .

(٥) أي: أبو شامة .

فقوله: (وما بعد راء شاع حكماً)[1] لا يدخل فيه هذان النوعان؛ لأن الإمالة المذكورة في ذلك البيت للألف، لا للراء، وجاءت إمالة الراء تبعاً لها، والمذكور في هذا الباب إمالة الراء، لا الألف، فلم يضر وقوع ألف التثنية بعدها ولا غيرها، وإن كان قد خالف في بعض هذا مخالف[2] كما سنذكره[3]. انتهى.

قلت: قوله: على أنها إمالة بين اللفظين، يعني: أنها إمالة ضعيفة لانفرادها بحرف واحد[4].

واعلم: أن الغرض بترقيق الراءات اعتدال اللفظ ومناسبته وجريه على طريقة واحدة، وذلك بعينه هو الغرض بالإمالة التي تكون لمجاورة ياء، أو كسرة، أوحرف ممال[5].

واعلم: أن تفخيم الراءات هو الأصل[6]، وترقيقها فرع، ويدل على

---

(١) البيت رقم (٣١١) من باب الفتح والإمالة وبين اللفظين .

(٢) ممن خالف في ذلك، أي: الراء إذا وليها كسرة ووقع بعد الراء ألف الاثنين، أو ألف بعدها همزة أو عين، وهي المقصودة بقول أبي شامة: "أو غيرها": ابنُ غلبون . انظر التذكرة: (١/٢٢٣-٢٢٤)، وذكر ابن بليمة في الألف الدالة على الاثنين: الفتح وبين اللفظين، وقال: والفتح أجود، وكذلك في الألف التي بعدها همزة نحو ﴿ مِرَآءً ﴾ ووافق ابن غلبون في فتح الألف التي بعدها عين نحو ﴿ ذِرَاعَيْهِ ﴾. انظر تلخيص العبارات: (٥٠)، وذكر الداني الوجهين: الفتح والإمالة بين اللفظين في جامع البيان: (٣/٨٧٧)، واختار الترقيق بل قال: وهو الصحيح في الأداء والقياس، وبه آخذ .

(٣) إبراز المعاني: (٢/١٥٩) .

(٤) انظر الكشف: (١/٢٠٩)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٠) .

(٥) قاله أبو عبدالله. انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٠)، وفتح الوصيد: (٢/٤٨٣)، وشرح شعلة: (٢٠٢)، وإبراز المعاني: (٢/١٦١) .

(٦) وهو قول الجمهور، وقال آخرون: ليس للراء أصل في التفخيم، ولا في الترقيق، وإنما يعرض ذلك بحسب حركاتها فترقق مع الكسرة لتسفلها، وتفخم مع الفتحة والضمة لتصعدها، فإذا أسكنت جرت على حكم المجاور لها. النشر: (٢/١٠٨). وانظر الشفاء في مسألة الراء للإمام السندي: (٥٧).

ذلك وجهان[1]: / [٢٦٠/أ]

أحدهما: أن التفخيم لا يفتقر إلى سبب، والترقيق يفتقر إليه، وما كان مستغنياً عن سبب يكون أصلاً لما افتقر إليه، وهذا كما مر من أن الإمالة فرع، والفتح أصل[2].

والثاني: أن الراء أقرب حروف اللسان إلى الحنك، فأشبهت لذلك حروف الاستعلاء، ففخمت مثلها .

وإنما جاز فيها الترقيق في بعض الأحوال؛ لأنها مشبهة بحروف الاستعلاء، والمشبَّه بالشي لا يقوى قوته، فجاز فيها عند وجود سبب الترقيق ما هو ممتنع في حرف الاستعلاء لتمام المنافرة بين حرف الاستعلاء وبين الإمالة والترقيق.

وللقراء في الراءات مذاهبُ جاريةٌ على أصولٍ وقواعدَ لا يسعُ القارئَ الجهلُ بها، كما لا يسعه الجهل بالإمالة والفتح وبينهما، ولا بالإظهار، والإدغام، والإخفاء، والإقلاب، إذ الجهل بذلك من باب اللحن المجتَنَبِ في القراءة، وإذا اعتبرتَ مذاهبهم في ذلك وجدتَها على ثلاثة أقسام:

قسم: اتفقوا على تفخيمه .

وقسم: اتفقوا على ترقيقه .

وقسم: اختلفوا فيه[3]، فرققه ورش، وفخمه غيره،هذا هو المقصود بالتبويب عليه، وإن كان الناظم رحمه الله قد ذكر اتفاقهم على القسمين المتقدمين على ما سيأتي

(١) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٠)، وزاد السخاوي: أنها حرف تكرير، ففتحها بمثابة فتحتين. فتح الوصيد: (٢/٤٨٣) .

(٢) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٠) .

(٣) وقد قسم ابن الجزري هذا القسم إلى قسمين بقوله: وقسم اختلفوا فيه عن كل القراء، وقسم اختلفوا فيه عن بعض القراء. النشر: (٢/٩١) .

بيانه زيادة في الفائدة[1]، ولأنه قد يخفى على كثير من القراء ذلك، وقد شاهدت ذلك من غير واحد لورش فيما رققه من ذلك أصول منضبطة قد تشكل على كثير من القراء، وللاهتمام بها بدأ الناظم فقال[2]:

٣٤٣- وَرَقَّقَ وَرْشٌ كُلَّ رَاءٍ وَقَبْلَهَا .:. مُسَكَّنَةً يَاءٌ أَوِ الْكَسْرُ مُوصَلا

أي: وأمال ورش بين بين، ويدل على هذا التفسير قوله في التيسير:

اعلم: أن ورشاً كان يميل فتحة الراء قليلاً بين اللفظين[3]. وكذا قال في كتاب الإمالة[4].

وعبر مكي عن ذلك بالترقيق فقال: كان ورش يرقق الراء [5].

قال أبو شامة: فيعلم من هذا الإطلاق أن الترقيق في هذا الباب عبارة عن إمالة بين بين.

ويستخرج من هذا أن إمالة الألفات بين بين على الترقيق في هذا الباب، لا على ما ينطق به قراء هذا الزمان، وقد نبهنا على ذلك عند شرح قوله: وذو الراء ورش بين بين [6].

فالمراد من ترقيق الراء تقريب فتحها من الكسر .

ثم قال: والغرض من الإمالة والترقيق مطلقاً: اعتدال اللفظ وتقريب بعضه من بعض بأسباب مخصوصة .

---

(١) انظر ص(٣٣٢، وما بعدها) من هذه الرسالة .

(٢) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٠) .

(٣) التيسير: (٤٦) .

(٤) الموضح: (٧٤٧) .

(٥) التبصرة: (٤٠٩) .

(٦) انظر إبراز المعاني: (٢/١١١) . في شرح البيت رقم (٣١٤) .

وأسباب ترقيق الراء هنا لورش أن تكون ياء ساكنة وكسرة لازمة متصلة لفظاً وتقديراً[1]. انتهى.

وكان ينبغي أن يزيد فيقول: ولا يقع بعدها حرف استعلاء؛ لأنه متى وقع بعدها حرف استعلاء وجب التفخيم للكل[2] كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى[3].

وشمل قوله: (كل راء) ما كانت / ساكنة أو متحركة، وما كانت متحركة [٢٦٠/ب]
بالضم أو الفتح أو الكسر، وما كانت الراء فيه متوسطة أو متطرفة، وما كانت الراء فيه منونة أو غير منونة، مثال ما سبقه ياء ساكنة من ذلك، ولا يكون قبل الياء الساكنة حينئذ إلا فتح أو كسر: ﴿ٱلْخَيْرُ﴾[4]، و﴿خَيْرٌ﴾[5]، و﴿غَيْرُ﴾[6]، و﴿مِيرَٰثُ﴾[7]، و﴿ٱلْمُغِيرَٰتِ﴾[8]، و﴿لَا ضَيْرَ﴾[9]، و﴿فَقِيرًا﴾[10]،

---

(١) إبراز المعاني: (٢/١٦٠-١٦١).

(٢) يستثنى من ذلك ما إذا كان حرف الاستعلاء مكسوراً فإنه يجوز عندئذٍ التفخيم والترقيق، وقد وقع في القرآن الكريم في موضع واحد، وهو لفظ ﴿فِرْقٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الشعراء:٦٣]، وهذا ما أشار إليه الناظم رحمه الله بقوله:

. . . . وخلفهم .:. بفرقٍ جرى بين المشايخ سلسلا البيت رقم (٣٥١)

وابن الجزري في مقدمته بقوله: والخلف في فرق لكسر يوجد البيت رقم (٤٣)

وانظر النشر: (٢/١٠٣)، وأشار إليه الطيبي في منظومته المفيد بقوله:

والخلف في فرق لكسر القاف.........، البيت رقم (١٤١). وانظر غيث النفع: (٣٠٩)، والشفاء في مسألة الراء للسندي: (٨٤).

(٣) انظر ص(٣٣٦) من هذه الرسالة.

(٤) من مواضعها: سورة آل عمران: (٢٦).

(٥) من مواضعها: سورة البقرة: (٥٤).

(٦) من مواضعها: سورة البقرة: (٥٩).

(٧) من مواضعها: سورة آل عمران: (١٨٠).

(٨) سورة القارعة: (٣).

(٩) سورة الشعراء: (٥٠).

(١٠) سورة النساء: (٦، ١٣٥).

و﴿ خَيْرًا لَّهُم ﴾[1]، و﴿ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[2]، و﴿ عَشِيرَتُكُمْ ﴾[3]، و﴿ ٱلْخَيْرَٰتُ ﴾[4]، و﴿ ٱلْخَبِيرُ ﴾[5]، و﴿ خَبِيرٌ ﴾[6]، وما أشبه ذلك .

ومثال ماسبقه كسر، وسواء كـان الكسـر في حـرف الاسـتعلاء أم لا: ﴿ ٱلْأَخِرَةِ ﴾[7]، و﴿ نَّاضِرَةٌ ﴾[8]، ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾[9]، و﴿ فَاقِرَةٌ ﴾[10]، ﴿ قَطِرَانٍ ﴾[11]، ﴿ قَٰصِرَٰتُ ﴾[12]، و﴿ سِرَاجًا ﴾[13]، و﴿ مِرَآءً ﴾[14]، و﴿ ٱفْتِرَآءً ﴾[15]، و﴿ سَٰحِرٌ ﴾[16]، و﴿ شَاعِرٌ ﴾[17]، و﴿ عَاقِرٌ ﴾[18]، و﴿ ٱلْمُدَبِّرَٰتِ ﴾[19].

---

(١) من مواضعها: سورة البقرة: (١٥٨) .

(٢) من مواضعها: سورة البقرة: (٥٤) .

(٣) سورة التوبة: (٢٤) .

(٤) من مواضعها: سورة البقرة: (١٤٨) .

(٥) من مواضعها: سورة الأنعام: (١٨) .

(٦) من مواضعها: سورة البقرة: (٢٣٤) .

(٧) من مواضعها: سورة البقرة: (٤) .

(٨) سورة القيامة: (٢٢) .

(٩) سورة القيامة: (٢٣) .

(١٠) سورة القيامة: (٢٥) .

(١١) سورة إبراهيم: (٥٠) .

(١٢) سورة الصافات: (٤٨) .

(١٣) من مواضعها: سورة الفرقان: (٦١) .

(١٤) سورة الكهف: (٢٢) .

(١٥) سورة الأنعام: (١٣٨) .

(١٦) من مواضعها: سورة الأعراف: (١٠٩) .

(١٧) من مواضعها: سورة الأنبياء: (٥) .

(١٨) من مواضعها: سورة آل عمران: (٤٠) .

(١٩) سورة النازعات: (٥) .

واعلم: أن أحرف الاستعلاء تقع قبل هذه الراء إلا الغين كما تقدمت أمثلة[1] ذلك في أحرف الاستعلاء .

وقوله: (ورقق ورش) يشمل حالتي الوصل والوقف، أي: أنه متى استكملت شروط الترقيق فإنه يرقق واصلاً ووافقاً، وهذا بخلاف إمالة هاء التأنيث فإنها مختصة بالوقف لما تقدم شرحه .

وتحرز بقوله: (مسكنة ياءً) من الياء المتحركة، فإنه لا يرقق الراء بعدها بحال، وسواء كانت تلك متحركة بفتح أم بغيره، نحو ﴿يَرَوْنَ﴾[2]، و﴿يَرَوْنَهُۥ﴾[3]، و﴿يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ﴾[4] .

وتحرز بقوله: (أو الكسر موصلا) من أن تكون الكسرة في كلمة والراء في كلمة أخرى، فإن ذلك لا أثر له، وسواء في ذلك ما اتصل بها خطاً أو لم يتصل، نحو: ﴿بِرَبِّكَ﴾[5]، ﴿لِرُسُلِهِمْ﴾[6]، ﴿بِرَأْسِيٓ﴾[7]، ﴿لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾[8]، و﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾[9]، وسيأتي شرح هذا عند قوله: وما بعد كسر عارض أو مفصل ... ففخم. وسيأتي هناك بحث حسن إن شاء الله تعالى[10].

---

(١) كذا في الأصل، وفي (م) و (ت): "أمثلتـه" .

(٢) من مواضعها: سورة البقرة: (١٦٥) .

(٣) سورة المعارج: (٦) .

(٤) سورة البقرة: (٨٥) .

(٥) سورة الانفطار: (٦) .

(٦) سورة إبراهيم: (١٣) .

(٧) سورة طه: (٩٤) .

(٨) من مواضعها: سورة الطور: (٤٨) .

(٩) سورة إبراهيم: (٢٣) .

(١٠) انظر ص(٣٤٥) من هذه الرسالة .

والوجه في ترقيق الراء المذكورة بعد الياء الساكنة أو الكسر: طلب مناسبة اللفظ وجريه على سنن واحد، واجتناب الكلفة بالتفخيم بعدهما، وذلك أن اللسان يتسفل[1] بهما ويستعلي بالراء مفخمة بعدهما، وذلك بمنزلة الصعود من سفلٍ إلى علو[2].

والوجه في تفخيمهما بعد الياء المتحركة: أن حركة الحرف مقدرة بعده فكانت في حكم الفاصلة بين الراء والياء[3].

والوجه في اشتراط كون الكسر متصلا بالراء من كلمتها: قوة السبب الحامل على الترقيق بلزومه[4].

والوجه في جواز الترقيق بعد حرف الاستعلاء إذا كان مكسوراً: أن كسره يطلب الانحدار والتسفل، فَحسُنَ الترقيق بعده للتناسب[5].

واعلم: أن حقيقة الأمر في هذا الباب أن الراء تنقسم إلى: ساكنة ومتحركة، فالساكنة حكمها في الوصل والوقف سواء عند جميع القراء، وستعرف هذا مما سيأتي[6].

---

(١) كذا في الأصل، وفي (م) و (ت): "يستفل".

(٢) انظر الموضح: (٧٥٢)، وشرح الهداية: (١/١٣٥)، وشرح شعلة: (٢٠٢)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٢).

(٣) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٢).

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر الموضح: (٧٥٤)، وفتح الوصيد: (٢/٤٨٤)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٢).

(٦) انظر ص(٣٣٢) من هذه الرسالة.

وأما المتحركة: فلها أحكام في الوقف، وستأتي آخر الباب [1].

وأحكام في الوصل، وذلك بحسب حركاتها، وحركاتها إما: ضمة، أو كسرة، أو فتحة .

فالمكسورة: متفقون على ترقيقها .

والمضمومة والمفتوحة: / مفخمتان عند الجميع، إلا ورشاً فإنه يرقق بعض ذلك ويفخم بعضه بالشروط المذكورة والتفصيل المذكور، اللهم إلا أن يقع بعد الراء المفتوحة ألف ممالة إحدى الإمالتين لبعض القراء، فإن من ضرورة إمالة الألف إمالةُ الراء. [٢٦١/أ]

قوله: (وقبلها) خبر مقدم، و(ياء) مبتدأ مؤخر، و(مسكنة) حال من ياء، قدمت عليها إذ لو تأخرت لكانت صفة لها، وهذا كقوله[2]:

لمية موحشاً طلل .:. يلوح كأنه خلل

وقال: وهذه الجملة فيها قولان:

---

(١) انظر ص(٣٦٢) من هذه الرسالة .

(٢) اختلفت رواية هذا الشاهد النحوي، فهي مرة "لمية" على أنه لذي الرمة، يتغزل بحبيبته "مية" وعند بعضهم "لعزة" على أنه لكثير عزة، وقد نسبه سيبويه إلى كثير بهذه الرواية التي ذكرها المؤلف هنا. انظر الكتاب: (١٢٣/٢)، وديوان كثير: (٢١٠/٢)، ومغني اللبيب: (١٠٠/١)، والخصائص: (٤٩٢/٢)، وأوضح المسالك: (٢٧١/٢)، وشرح المفصل: (٥٠/٢)، والدر المصون: (٥٠٥/١)، والخزانة: (٢٠١/٣) .

أظهرهما: أنها منصوبة على الحال من (كل راء)، وجاز ذلك لتخصصه بالإضافة.

قال أبو عبدالله: لتعرفه بالإضافة إلى ما هو في حكم المعرفة على حد قوله عز وجل ﴿ وَجَآءَتۡ كُلُّ نَفۡسٖ مَّعَهَا سَآئِقٞ وَشَهِيدٞ ﴾[1] انتهى[2].

وهذا ليس بشيء؛ لأن هذا ليس في حكم المعرفة بحال.

والثاني: أن الجملة في موضع جر صفة لراء. قال أبو عبدالله: على حد قوله: ﴿ وَيَقُولُونَ سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ ﴾[3] انتهى[4].

وهذا الذي قاله مذهب مرجوح جداً لدخول الواو على الصفة، والصفة لا يجوز دخول الواو عليها[5]، وإنما هذا شيء قاله ابن جني[6] [7]، وتبعه أبو القاسم

---

(١) سورة ق: (٢١).

(٢) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٣).

(٣) سورة الكهف: (٢٢).

(٤) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٣).

(٥) انظر ارتشاف الضرب: (٤/١٩١٥).

(٦) وهو أبو الفتح عثمان بن جني، من أحذق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو التصريف، صاحب الخصائص، وسر صناعة الإعراب، والمحتسب، صحب أبا علي الفارسي، فأكثر الأخذ عنه، وأخذ عن أحمد بن محمد الموصلي، وغيرهما. توفي سنة (٣٩٢هـ). انظر إنباه الرواة: (٢/٣٣٥)، وبغية الوعاة: (٢/١٣٢)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي: (١٢/٨١) وما بعدها.

(٧) انظر سر صناعة الإعراب: (٢/٦٥٠).

الزمخشري[1][2]، وقد ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[3].

وجعل حكم الواو في ذلك تأكد لصوق الصفة بموصوفه[4]، ولي معه كلام في الدر المصون فعليك بالالتفات إليه[5].

قوله: (أو الكسر) عطف على ياء، و(موصلا) حال من كسر، أو من الضمير المستكن في خبره وهو الظرف المتقدم.

٣٤٤- وَلَمْ يَرَ فَصْلاً سَاكِناً بَعْدَ كَسْرَةٍ سِوَى .:. حَرْفِ الاسْتِعْلا سِوَى الْخَا فَكَمَّلا

أخبر عن ورش أنه لم يعتد بالساكن فاصلاً بين الكسر وبين الراء، بل يرقق، وإن فصل بينهما ساكن نحو: ﴿ذِكْرَ﴾[6]، و﴿كِبْرٌ﴾[7]، و﴿الشِّعْرَ﴾[8]، و﴿السِّحْرَ﴾[9]، و﴿إِكْرَاهَ﴾[10]، و﴿إِكْرَامِ﴾[11]، و﴿سِدْرَةِ﴾[12]،

---

(١) وهو محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري، من أهل خوارزم، كان ممن يضرب به المثل في علم الأدب، والنحو واللغة، ولد سنة (٤٦٧هـ)، لقي الأفاضل والأكابر، صنف التصانيف في التفسير وغريب الحديث والنحو، كان معتزلياً. توفي سنة (٥٣٨هـ). انظر السير: (٢٠/١٥١)، وإنباه الرواة: (٣/٢٦٥).

(٢) انظر المفصّل: (١١٥)، والكشاف: (٢/٣٨٧).

(٣) سورة الحجر: (٢٤).

(٤) قال الزمخشري: والجملة واقعة صفة لقرية. الكشاف: (٢/٣٨٧).

(٥) انظر الدر المصون: (٧/١٤١-١٤٢).

(٦) من مواضعها: سورة الأعراف: (٦٣).

(٧) سورة غافر: (٥٦).

(٨) سورة يس: (٦٩).

(٩) من مواضعها: سورة البقرة: (١٠٢).

(١٠) من مواضعها: سورة البقرة: (٢٥٦).

(١١) سورة الرحمن: (٢٧) (٧٨) وردت في الموضعين معرفة بأل.

(١٢) سورة النجم: (١٤).

و﴿ عِبْرَةٌ ﴾[١] .

وإنما لم يعتد بالساكن فاصلاً؛ لضعفه، فإنه حاجز غير حصين [٢].

ويدل على عدم الاعتداد به اتباع ما قبله لما بعده، وما بعده لما قبله، كقولهم "مُنُتُن" بضم الميم والتاء، اتبعوا ما بعده لما قبله و"مِنتِن" بكسر الميم اتبعوا ما قبله لما بعده[٣]، وسيأتي أن القراء قرءوا: ﴿ وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ ﴾[٤] ﴿ وَقَالَتِ ٱخْرُجْ ﴾[٥] ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ ﴾[٦] بالضم للإتباع مع الفصل بالساكن [٧].

ثم استثني من الساكن حرف الاستعلاء، فإنه متى ما كان منها وفصل بين الكسر وبين الراء فإنه يعتد به فاصلاً يرقق معه، ولا يتفق أن يقع من ذلك إلا ثلاثة أحرف: الصاد والطاء -المهملتان- والقاف، نحو: ﴿ مِصْرًا ﴾[٨]، و﴿ إِصْرًا ﴾[٩]، و﴿ إِصْرَهُمْ ﴾[١٠]، و﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ﴾[١١]،

---

(١) من مواضعها: سورة يوسف: (١١١) .

(٢) انظر الموضح: (٧٥٢)، والكشف: (٢١٠/١)، وفتح الوصيد: (٤٨٤/٢) .

(٣) انظر الكتاب: (١٠٩/٤)، والموضح: (٧٥٢)، وفتح الوصيد: (٤٨٤/٢) .

(٤) سورة الأنعام: (١٠) .

(٥) سورة يوسف: (٣١) .

(٦) من مواضعها: سورة البقرة: (١٧٣) .

(٧) الذين قرءوا بالضم من السبعة هم غير حمزة وعاصم وأبي عمرو. قال الإمام الشاطبي:

وضمك أولى الساكنين لثالثٍ .:. يضم لزوماً كسره في ندٍ حلا البيت رقم (٤٩٣)

وانظر التيسير: (٦١)، وغيث النفع: (١٤٥)، والفتح الرباني: (١٣٤)، والبدور الزاهرة: (٤٢) .

(٨) سورة البقرة: (٦١) .

(٩) سورة البقرة: (٢٨٦) .

(١٠) سورة الأعراف: (١٥٧) .

(١١) سورة الروم: (٣٠) .

و﴿ قِطْرًا ﴾[(١)]، و﴿ وِقْرًا ﴾[(٢)]، وإنما اعتد به حاجزاً لقوته، وذلك أن اللسان يتسفل بالكسرة ثم يتصعد بحرف الاستعلاء، فلو رققت الراء بعده لا ستثقل اللسان بها بعد تصعده وفي ذلك كلفة بعد كلفة، فإذا / فخِّمت بعده جرت على منهاج واحد فقلَّت الكلفة وبقيت على أصلها من التفخيم[(٣)]. [٢٦١/ب]

ثم استثنى من ذلك الخاء فهو استثناء من استثناء، يعني: أن الخاء وإن كانت حرف استعلاء فإن الفصل بها بين الكسر وبين الراء كَلا فَصْلٍ، فترقق الراء كما ترقق إذا لم يكن الفاصل حرف استعلاء، وذلك نحو: ﴿ إِخْرَاجًا ﴾[(٤)] و﴿ إِخْرَاجُهُمْ ﴾[(٥)]، وإنما خالفت [الخاء][(٦)] غيرها من حروف الاستعلاء؛ لضعفها بهمسها، فإنها حرف مهموس، فضعف الاعتماد عليه عند خروجه[(٧)].

واعتُرِض[(٨)] على هذا [بالصاد فإنها مهموسة][(٩)]، ومع ذلك اعتددتم بها فاصلة.

وأجيب: بأنها وإن كانت مهموسة إلا أن ما فيها من الصفير والإطباق قوَّاها

---

(١) سورة الكهف: (٩٦).

(٢) سورة الذاريات: (٢).

(٣) انظر الموضح: (٧٦٨)، وشرح الهداية: (١/١٤٩-١٥٠)، وفتح الوصيد: (٢/٤٨٤-٤٨٥)، وإبراز المعاني: (٢/١٦٢)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٤).

(٤) سورة نوح: (١٨).

(٥) سورة البقرة: (٨٥).

(٦) ما بين معكوفتين من (م) و (ت) وفي الأصل مطموس.

(٧) انظر فتح الوصيد: (٢/٤٨٥)، وإبراز المعاني: (٢/١٦٢)، وشرح شعلة: (٢٠٢)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٤).

(٨) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٤)، وشرح الجعبري: (٢/٢٥٤ خ).

(٩) ما بين معكوفتين من (م) و (ت) وفي الأصل: "بأن الصاد مهموسة".

وغلب همسها فاعتد بها فاصلة .

قوله: (ولم ير) هي من: رؤية القلب، فـ(فصلا) مفعول ثان قدم على الأول وهو (ساكناً)؛ لأن المعنى على ذلك، أي: لم ير ورشٌ حرفاً ساكناً فاصلاً، فـ"فصلاً" مصدر واقع موقع اسم الفاعل.

قوله: (بعد كسرة) متعلق بـ"ساكناً"، ويجوز تعلقه بمحذوف، على أنه في موضع نصب نعتاً لـ"ساكناً"، أي: ساكناً كائناً بعد كسرة وتليها .

قوله: (سوى حرف الاستعلا) استثناء من (ساكناً)، أي: ولم ير حرفاً من الحروف ساكناً فاصلاً إلا حرف الاستعلاء، وساغ الاستثناء.

قوله: (سوى الخا) مستثنى من "حرف الاستعلاء"، وجاز الاستثناء منه وإن كان مفرداً؛ لأنه اسم جنس مضاف، وقيل: إنه مفرد واقع موقع الجمع، فهو استثناء من استثناء مغاير في الحكم؛ لأن حرف الاستعلاء يعتد به فاصلاً، والخاء لا يعتد بها فاصلة، ومثله: "خرج القوم إلا الفقهاء إلا الفاضل" فيكون "الفاضل" قد خرج، وفي التنزيل: ﴿ إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ ۝٥٨ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمۡ أَجۡمَعِينَ ۝٥٩ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا ﴾[1] إذ التقدير: إنا أُرسلنا بعذاب إلى قوم مجرمين، إلا آل لوط، فإنا لم نرسل إليهم بالعذاب، بدليل إنا لمنجوهم، ثم إلا امرأته فإنا أرسلنا إليها بالعذاب، وإن كانت من آل لوط[2].

وقصر الناظم لفظ "الاستعلاء" ضرورة. وكذلك قال أبو شامة في لفظ الخاء[3]، وليس بجيد، لأنها لغة ثابتة، وقد تقدم ذلك غير مرة[4].

---

(١) سورة الحجر: (٥٨-٦٠) .

(٢) انظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: (١٧/٢)، والبحر المحيط: (٤٤٧/٥)، والدر المصون: (١٦٨/٧-١٦٩) .

(٣) انظر إبراز المعاني: (١٦٢/٢) .

(٤) انظر ص(١٤٢) من هذه الرسالة .

قوله: (فكمّلا) عطف على (لم ير)؛ لأنه بمترلة الماضي، والمعنى: فكمّل ورش حسن اختياره بصحة نظره حين ترك الخاء من حروف الاستعلاء فرقق بعدها[1].

٣٤٥- وَفَخَّمَهَا فِي الأَعْجَمِيِّ وَفِي إِرَمْ .:. وَتَكْرِيرِهَا حَتَّى يُرَى مُتَعَـدِّلَا

أخذ يذكر ما خالف فيه ورشٌ أصله وذلك في مواضع:

أحدها: الأسماء الأعجمية، والوارد منها في القرآن ثلاثة ألفاظ تكررت فيه، وهي ﴿إِبْرَٰهِـۧمُ﴾[2] ﴿إِسْرَٰٓءِيلُ﴾[3] و﴿عِمْرَانَ﴾[4]، سبب الترقيق فيها موجود، وهو سبق الكسر اللازم، وليس مفصولاً بحرف استعلاء .

والوجه له في مخالفة أصله في ذلك أربعة معانٍ كلها مدخولة .

[أحدها][5] / أنها لما كانت لا تنصرف، وما لا ينصرف ثقيل حكماً لشبهه بالفعل لم يخفف بترقيق، وإنما ليتناسب اللفظ والحكم[6]. [٢٦٢/أ]

وفي هذا نظر من حيث إن لقائل أن يقول: كان ينبغي أن يخفف لما فيه من الثقل بالترقيق ولا يزاد على ثقله ثقل آخر.

الثاني: أن الكسر في كل اسم منها على حرف من حروف الحلق، وحروف الحلق بعيدة من الراء، فكأنه قد بعد ما بين الراء والكسرة[7].

وفيه نظر من حيث إنه كان ينبغي أن كل كسرة وجدت في حرف من حروف

(١) انظر إبراز المعاني: (٢/١٦٣) .

(٢) من مواضعها: سورة البقرة: (١٢٤) .

(٣) من مواضعها: سورة البقرة: (٤٠) .

(٤) من مواضعها: سورة آل عمران: (٣٢) .

(٥) ما بين معكوفتين في الأصل: "والوجه"، والمثبت من (م) و (ت) .

(٦) انظر الكشف: (١/٢١٢-٢١٣)، وشرح الهداية: (١/١٥٠)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٥) .

(٧) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٥) .

الحلق لا تؤثر، وليس الأمر كذلك بدليل ﴿ إِكْرَاهَ ﴾ و﴿ إِكْرَامِ ﴾ وما أشبههما.

الثالث: أنه قد فصل بين الكسرة وبين الراء فاصل، وهذا لا يخفى فساده؛ لما تقدم من أنه لا يعتد به ما لم يكن حرف استعلاء غير الخاء.

الرابع: الفاصل في ﴿ إِبْرَاهِيمُ ﴾ باء، وفي ﴿ عِمْرَانَ ﴾ ميم، وكلاهما من ما تنطق به الشفتان عند النطق به، وذلك يشبه الوقف، ويصير الراء كالمبدوء بها[١]، وهذا لا يصح لانتقاضه بنظائره، ولعدم ذلك في ﴿ إِسْرَاءِيلُ ﴾ وإذا بطل أن يكون كل واحد من هذه المعاني علةً في المنع، فالوجه أن يقال: إن المجموع علة، وكل ما أوردته فليس يجتمع فيه ما في هذه الأسماء الثلاثة أو أن "القراءة سنة متبعة" [٢].

الموضع الثاني: ﴿ إِرَمَ ﴾ من قوله تعالى ﴿ إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ ﴾[٣] فخمه ورش، وكان من حقه أن يرققه على أصله؛ لسبقه الكسر اللازم غير المفصول [٤].

والوجه له في مخالفة أصله في ﴿ إِرَمَ ﴾ أنه اسم أعجمي، ففيه ماتقدم من المعاني في الأسماء الثلاثة.

فإن قيل[٥]: فلم قطعه عن الأسماء الثلاثة وما اكتفى عن ذكره بقوله في الأعجمي؟

---

(١) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٥).

(٢) سبق تخريج هذا الأثر. انظر ص(١٦٦) من هذه الرسالة.

(٣) سورة الفجر: (٧).

(٤) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٥)، وغيث النفع: (٣٨٣)، وقال المهدوي: ويحتمل أن يكون لم يعتد بالكسرة لكونها في الهمزة، والهمزة بعيدة المخرج، وهذا اعتلال ليس بقوي. شرح الهداية: (١/١٤٧).

(٥) انظر الفتح الوصيد: (٢/٤٨٦)، وشرح شعلة: (٢٠٣)، وإبراز المعاني: (٢/١٦٣)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٥)، وشرح ملا علي القاري: (١٣٣).

فالجواب: أنه يجوز أن يكون عنده عربياً، وإنما منع صرفه لما سيأتي[1]، وأن يكون أعجمياً بالذكر، لخلاف الناس فيه، فإن بعضهم يزعم أنه عربي، وآخرون أنه أعجمي، ومن زعم أنه عربي جعل منع صرفه للعلمية والتأنيث[2]، ولذلك اختلف الناس في مدلوله.

فقال قوم: هو اسم قبيلة من عاد .

وقال آخرون: هو اسم بلدة عاد .

وقال آخرون: هو سام بن نوح [3].

وكان أبو الحسن بن غلبون يرقق راءه لأجل كسره اللازم المتصل برائه[4]، والجمهور على خلافه. ولهذا نص الناظم على لفظه وإن كان داخلاً في قوله: (الأعجمي) عند بعضهم .

قال الداني: والجمهور من أهل الأداء من أصحاب ابن هلال[5] وابن سيف[6]

---

(١) انظر ص(٣١٠) من هذه الرسالة .

(٢) انظر الفريد: (٦٦٨/٤، والتبيان: (٢٨٦/٢)، والدر المصون: (٧٨١/١٠) وما بعدها .

(٣) انظر الأقوال في: مجاز القرآن لأبي عبيدة: (٢٩٧/٢)، وتفسير الطبري: (٥٦٧/١٢)، وعمدة الحفاظ: (١٥).

(٤) انظر التذكرة: (٢٢٣/١-٢٢٤)، حيث لم يذكر ابن غلبون ﴿إرم﴾ ضمن ما خالف فيه ورش أصله من الأسماء الأعجمية. وانظر الموضح: (٧٦٨)، وفتح الوصيد: (٤٨٦/٢) .

(٥) هو أحمد بن عبدالله بن محمد بن هلال، أبو جعفر الأزدي، المصري، أستاذ كبير، ضابط محقق، قرأ على أبيه، وعلى إسماعيل بن عبدالله النحاس، وقرأ عليه حمدان بن عون وغيره، توفي سنة (٣١٠هـ) وقيل غير ذلك. انظر طبقات القراء: (٣٤٠/١)، وغاية النهاية: (٧٤/١) .

(٦) هو عبدالله بن مالك بن سيف، أبو بكر التجيبي، المصري، محدث، إمام، ثقة، قرأ القرآن على أبي يعقوب الأزرق، وروى القراءة عنه إبراهيم بن محمد بن مروان وأحمد بن محمد إسماعيل النحوي، وغيرهما، عمر دهراً طويلاً، توفي سنة (٣٠٧هـ) بمصر . انظر طبقات القراء: (٢٧٧/١)، وغاية =

وغيرهم على تفخيمه . قال: والقياس فيه ذلك كنظائره يعني ﴿ إِبْرَاهِيمُ ﴾ و﴿ إِسْرَاءِيلُ ﴾ و﴿ عِمْرَانَ ﴾ .

قال: وقد جاء تفخيم الراء فيه منصوصاً، وبذلك قرأت وبه آخذ [1].

وعلل بعضهم استثناءه أن الترقيق فيه ضرب من الإمالة، والإمالة في حرف واحدٍ ضعيفة[2].

وفيه نظر؛ لأن هذا يعكر على أصل الترقيق .

وعلل مكي استثناءه له بأن الكسرة فيه عارضة في حال الابتداء به، وفي حال وصله بما قبله؛ لأنها في / حال الابتداء بالهمزة، والهمزة تذهب في الوصل وفي التنوين، والتنوين يذهب في حال الابتداء به[3]، وقد خطّأ أبو عمرو الداني مكياً في ذلك[4]، وقال: بل هي كسرة فاء الكلمة [تثبت] على الهمزة في الابتداء وتلفى على التنوين في الوصل وهي هي لا محالة[5]، وإنما رقق ابن غلبون ﴿ إِرَمَ ﴾ وحده دون الأسماء الثلاثة إما لأنه عنده عربي، وإما لأن كسره غير منفصل في الجملة، ولا شك أن السبب الذي يلي أقوى من المفصول في الجملة [6].

= النهاية: (١/٤٤٥) .

(١) انظر جامع البيان: (٣/٨٧٩)، والفتح قراءته على ابن خاقان، وأبي الفتح وغيرهما، الموضح: (٧٦٩). انظر فتح الوصيد: (٢/٤٨٦)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٥) .

(٢) ذكر هذا التعليل أبو عبدالله. انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٥) .

(٣) انظر الكشف: (١/٢١١)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٥) .

(٤) في (م) و (ت): "هذا" بدلاً من "ذلك". وقد أشار الإمام الداني في الموضح على أنه عمل كتاباً في الراءات وشرحه شرحاً كافياً بالغاً. فلعل رده على الإمام مكي في الكتاب المذكور. والله أعلم. انظر الموضح: (٧٨١) .

(٥) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٦) .

(٦) قال الإمام السخاوي: وابن غلبون يرى ترقيق رائه -إرم- لأجل الكسرة قبله؛ لأنه اسم قبيلة من =

قال أبو شامة: وأما ﴿ عُزَيْرٌ ﴾[1] فلم يتعرضوا له وهو أعجمي، وقيل: عربي على ما تبين في سورته فيتجه فيه خلاف مبني على ذلك [2].

قلت: أما ﴿ عُزَيْرٌ ﴾ فسيأتي أن عاصماً والكسائي قرآه منوناً، والباقين غير منون[3] وأن تنوينه لا يمنع كونه أعجمياً، وأنَّ عدم تنوينه لا يمنع كونه عربياً، وتأتي هناك بحوث حسنة [4].

الموضع الثالث: ما تكررت فيه الراء نحو: ﴿ فِرَارًا ﴾[5]، و﴿ ضِرَارًا ﴾[6]، و﴿ ٱلْفِرَارُ ﴾[7]، و﴿ إِسْرَارًا ﴾[8]، و﴿ مِّدْرَارًا ﴾[9]، فالترقيق في الأولى ممتنع لامتناعه في الثانية، أما الثانية فمنعها منه ظاهر؛ لكونها لا سبب لترقيقها، وأما الأولى فسبب ترقيقها: كسر ما قبلها في ﴿ ضِرَارًا ﴾، و﴿ فِرَارًا ﴾، و﴿ ٱلْفِرَارُ ﴾ والكسر المفصول بغير حرف استعلاء في ﴿ إِسْرَارًا ﴾، و﴿ مِّدْرَارًا ﴾ وإنما امتنع ترقيقها؛ لأنه اجتمع ما يجذبها

= عاد، أو اسم بلدهم، أو اسم عاد الأولى. فتح الوصيد: (٢/٤٨٦)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٥)، وشرح ملا علي القاري: (١٣٣).

(١) سورة التوبة: (٣٠).

(٢) إبراز المعاني: (٢/١٦٣).

(٣) قال الإمام الشاطبي: . . . . ونونوا .:. عزيز رضى نص وبالكسر وكلا
البيت رقم (٧٢٦).

(٤) وذلك عند الكلام على أبيات سورة التوبة. وانظر الدر المصون: (٦/٣٨).

(٥) سورة الأحزاب: (١٣).

(٦) سورة البقرة: (٢٣١).

(٧) سورة الأحزاب: (١٦).

(٨) سورة نوح: (٩).

(٩) من مواضعها: سورة هود: (٥٢).

لجهة الترقيق، وما يجذبها لجهة التفخيم فغلب جانب التفخيم؛ لأن الراء غير المكسورة بمنزلة حرف الاستعلاء، وهو يغلب الكسر؛ لأنه إذا لم يكن بد من اجتماع تنافر وتناسب في ذلك فالتفخيم أولى؛ لما فيه من بقاء على أصلها من التفخيم [(١)].

قوله: (في الأعجمي) أي: في النوع الأعجمي، أو في الاسم الأعجمي، أي: جنس الاسم الأعجمي، وهو ثلاثة الأسماء المذكورة ﴿إِبْرَٰهِيمُ﴾ و﴿إِسْرَٰٓءِيلُ﴾ و﴿عِمْرَٰنَ﴾، (وفي إرم) عطف على ما تقدم بإعادة العامل، وللنحاة في: "مررت بزيد وعمرو" و"بعمرو" كلام [(٢)].

قوله: (وتكريرها) عطف على ما تقدم من غير إعادة عامل، أي: وفي حال تكريرها، أو وفي ذي تكريرها، أي: في الكلمة التي تكررت الراء فيها .

قوله: (حتى يرى) "حتى" بمعنى "كي"، ومرفوع "يرى" يجوز أن يعود على اللفظ الحاوي للراء المكررة، بمعنى أن الراء الثانية لما لم يكن فيها تفخيم فخمت الأولى؛ ليتعدل اللفظ فيخرج اللسان من تفخيم إلى تفخيم، وذلك أسهل من أن يخرج من ترقيق إلى تفخيم؛ لأنه يشبه من يتصعد بعد تسفل، ويجوز أن يعود على ورش، والمعنى: حتى يرى ورش متعدلا في اللفظة، وبالأول جزم أبو شامة [(٣)]،

---

(١) اللآلئ الفريدة: (٣٨٦/٢)، وانظر الموضح: (٧٦٠)، والكشف: (٢١٥/١)، وشرح الهداية: (١٤٨/١)، وفتح الوصيد: (٤٨٧/٢)، وشرح شعلة: (٢٠٣) .

قال الملا علي القاري: قال الأصفهاني: إن قلت راء ﴿فَتَحْرِيرُ﴾ أو ﴿قَمْطَرِيرًا﴾ وكذا ﴿حَرِيرٌ﴾ كان ينبغي أن يفخم، إذ يصدق عليه أنه مكرر؟

فالجواب: أن التكرير ينبغي أن يكون بعد تحقق سبب الترقيق وهو هنا ياء ساكنة ليس بعدها تكرير.

أقول والأظهر أن يقال: تفخيم الأول بعد تحقق سبب ترقيقه عنده بناء على تفخيم الثاني عند الكل، والثاني هنا مرقق على أصله على أن الضعيف يتبع القوي لا العكس . أهـ شرح ملا علي القاري: (١٣٣) .

(٢) انظر الكتاب: (٤٣٨/١) .

(٣) انظر إبراز المعاني: (١٦٤/٢)، وإليه ذهب السخاوي في: فتح الوصيد: (٤٨٧/٢)، وشعلة كما في =

وبالثاني جزم أبو عبدالله[1]، والأول أظهر، إذ الكلام في اللفظ المرقق والمفخم .

ثم أخذ يذكر بقية المواضع التي خالف أصله أيضاً على خلاف فيها فقال:

٣٤٦- وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرَاً وَسِتْرَاً وَبَابَهُ .:. لَدَى جِلَّةِ الأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُلا

/ ذكر هنا أن كل ما كان على وزن "فِعْل" بكسر الفاء وسكون العين لامه [٢٦٣/أ] راء منصوبة منونة نحو ﴿ذِكۡرًا﴾[2]، و﴿سِتۡرًا﴾[3]، و﴿إِمۡرًا﴾[4]، و﴿وِزۡرًا﴾[5]، مما فَصَل فيه بين الكسر وبين الراء ساكنٌ غير حرف استعلاء وهو منصوب منوّنٌ، فإن جلة أهل الأداء أخذوا لورش بالتفخيم، ولذلك جعلهم (أعمر أرحلا) من غيرهم، و"الأرحل" جمع: رحل، وكني به هنا عن المنازل، أي: منازلهم أعمر من منازل غيرهم.

والمراد بقوله: (بابه) ما ذكرته من كونه على وزن "فِعْل" إلى آخره.

قال السخاوي: و"بابه" يعني به كل راء مفتوحة لحقها التنوين وقبلها ساكن قبله نحو ﴿حِجۡرًا﴾[6] و﴿وِزۡرًا﴾ و﴿صِهۡرًا﴾[7] و﴿شَيۡـًٔا إِمۡرًا﴾ قال: فالتفخيم في هذا هو مذهب الأكثر معللاً ذلك بأن الراء قد اكتنفها الساكن والتنوين فقويت أسباب التفخيم[8].

= شرحه على الحرز: (٢٠٣)، والجعبري في كنـز المعاني: (٢/٢٥٥ خ) .

(١) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٦) .

(٢) من مواضعها: سورة البقرة: (٢٠٠) .

(٣) سورة الكهف: (٩٠) .

(٤) سورة الكهف: (٧١) .

(٥) سورة طه: (١٠٠) .

(٦) سورة الفرقان: (٢٢) .

(٧) سورة الفرقان: (٥٤) .

(٨) انظر فتح الوصيد: (٢/٤٨٧-٤٨٨) .

قال أبو شامة: ولا يظهر لي كون الراء في ذلك مفتوحة أو مضمومة، بل المضمومة أولى بالتفخيم؛ لأن التنوين حاصل مع ثقل الضم وذلك كقوله تعالى: ﴿ هَـٰذَا ذِكْرٌ ﴾[1] انتهى[2].

والفرق ظاهر، فإن الفتح من حيث الجملة ينافي الترقيق، فإنه إمالة بخلاف الضم[3].

واعلم: أنه إذا كان الساكن الواقع بعد الكسر مدغماً في الراء فإنها ترقق بلا خلاف، نحو ﴿ سِرًّا ﴾[4] و﴿ مُسْتَقِرًّا ﴾[5]، قالوا: لأن الكسرة كأنها قد وليت الراء من حيث إن المدغم والمدغم فيه تنزّلا منزلة الحرف الواحد[6]؛ لأن اللسان ينبو بهما نَبْوة واحدة كما تقدم تحقيقه في الإدغام[7].

---

(١) سورة الأنبياء: (٢٤) .

(٢) إبراز المعاني: (٢/١٦٤) .

(٣) نبه الإمام ابن الجزري على ما وقع فيه الإمام أبو شامة حيث قال: وقد أخذ الجعبري هذا منه مسلَّماً فغلّط الشاطبي في قوله: (وتفخيمه ذكراً وستراً وبابه) حتى غير هذا البيت فقال: ولو قال مثل:

كذكراً رقيق للأقل وشاكراً .:. خبير لأعيان وسراً وتعدلا

لنص على الثلاثة. شرح الجعبري: (٢/٢٥٦ خ).

فسوَّى بين "ذكر" المنصوب و"ذكر" المرفوع وتمحَّل لإخراج ذلك من كلام الشاطبي ... إلى أن قال: وهذا كلام من لم يطلع على مذاهب القوم في اختلافهم في ترقيق الراءات وتخصيصهم الراء المفتوحة دون المضمومة. انظر النشر: (٢/٩٥-٩٦) .

(٤) من مواضعها: سورة البقرة: (٢٣٥) .

(٥) سورة النمل: (٤٠) .

(٦) انظر الموضح: (٧٧٤)، وإبراز المعاني: (٢/١٦٥)، وشرح شعلة: (٢٠٤)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٨).

(٧) انظر العقد النضيد: (١/٤٠١) .

وقد نص على ذلك أصحاب إسماعيل النحاس[١] عن أصحاب ورش [٢].

وقوله: (لدى جلة الأصحاب) أي عند أكثر أهل الأداء والنقل، وأشار بذلك إلى قول الداني: أقرأني الخاقاني، وفارس بن أحمد[٣]، عن قراءتهما الباب كله بإخلاص الفتح. قال: وكذلك رواه محمد بن خيرون[٤]، وزكريا بن يحي[٥]، ومطرف بن عبدالرحمن[٦]، عن أئمتهم عن ورش، وكذلك حكاه إسماعيل النحاس عن أبي يعقوب[٧]،

---

(١) هو إسماعيل بن عبدالله بن عمرو بن سعيد بن عبدالله التجيبي، أبو الحسن النحاسن، شيخ مصر، محقق، ثقة، كبير جليل، قرأ على الأزرق، وهو أجل أصحابه، وعلى عبدالصمد بن عبدالرحمن وغيرهما، قرأ عليه إبراهيم بن حمدان وغيره كثير. توفي سنة (بضع وثمانين ومائتين للهجرة) كما قال الذهبي. انظر طبقات القراء: (١/٢٧٦)، وغاية النهاية: (١/١٦٥) .

(٢) انظر الموضح: (٧٧٤)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٨) .

(٣) هو فارس بن أحمد بن موسى، أبو الفتح، الحمصي، المقرئ، الضرير، نزيل مصر، الأستاذ الكبير، الضابط الثقة، قرأ على أبي أحمد السامري وغيره. وقرأ عليه ولده عبدالباقي، والحافظ أبو عمرو الداني، وقال عنه: لم ألق مثله في حفظه وضبطه. توفي بمصر سنة (٤٠١هـ). انظر طبقات القراء: (٢/٥٧٣)، وغاية النهاية: (٢/٥)، ومعجم شيوخ الداني: (١١٧) .

(٤) محمد بن عمر بن خيرون، أبو عبدالله المعافري الأندلسي، شيخ القراء بالقيروان، أخذ القراءة عرضاً عن أبي بكر بن سيف، وإسماعيل النحاس وغيرهما. وروى عنه ابناه محمد، وعلي وغيرهما. توفي سنة (٣٠٦هـ). انظر طبقات القراء: (١/٣٥٣)، وغاية النهاية: (٢/٢١٧) .

(٥) زكريا بن يحى، أبو يحى الأندلسي، مقرئ، متصدر، ضابط، قرأ على أحمد بن إسماعيل التجيبي، وبكر بن سهل الدمياطي، وغيرهما. وروى عنه أصبغ وجماعة من أهل قرطبة. وكان ضابطاً لقراءة نافع. انظر غاية النهاية: (١/٢٩٤) .

(٦) مطرف بن عبدالرحمن بن الفرج، أبو القاسم الأندلسي، ضابط متقن، قرأ على عبدالرحمن بن داود بن أبي طيبة، ومواس بن سهل وغيرهما، قال الداني: كان من أهل الضبط والإتقان والمعرفة بقراءة نافع رواية ورش. انظر غاية النهاية: (٢/٣٠٠) .

(٧) هو يوسف بن عمرو بن يسار، أبو يعقوب الداني، ثم المصري، المعروف بالأزرق، ثقة، محقق، ضابط، أخذ القراءة عن ورش وهو الذي خلفه في القراءة والإقراء بمصر، وعن سقلاب، وغيرهما. =

وعبدالصمد[1] جميعاً، وبذلك كان يأخذ محمد بن علي الأذفوي[2] وغيره من أكابر مشيخة[3] المصريين، ونصوا على ذلك في كتبهم عن مشايخهم الذين أدوا إليهم القراءة عن ورش. قال: وأقرأني أبو الحسن ابن غلبون بالترقيق، واستثنى ﴿ مِصْرًا ﴾ و﴿ إِصْرًا ﴾ و﴿ قِطْرًا ﴾[4] ففخمها من أجل حرف الاستعلاء، قال: وقد أغفل ﴿ وِقْرًا ﴾[5] وحكمه حكم ما استثناه إن كان راعى القياس، قال: وقد استثنى بعض من يرى إخلاص الفتح في الباب كله ﴿ صِهْرًا ﴾ لخفاء الهاء[6].

وقال أبو عبدالله: فقد دار الخلاف في الباب بين تفخيم جميعه، وهو الذي اعتمد عليه الناظم لشهرته في الرواية، وبين تفخيم جميعه، إلا ﴿ صِهْرًا ﴾ وبين ترقيق جميعه إلا ﴿ مِصْرًا ﴾ و﴿ إِصْرًا ﴾ و﴿ قِطْرًا ﴾[7].

قال أبو شامة -بعد نقل ما تقدم-: وفخم أبو طاهر بن أبي هاشم،

وروى عنه إسماعيل النحاس، وغيره. توفي سنة (٢٤٠هـ). انظر طبقات القراء: (٢٠٩/١)، وغاية النهاية: (٤٠٢/٢).

(١) عبدالصمد بن عبدالرحمن بن القاسم، أبو الأزهر العتقي، المصري، أحد الأئمة الأعلام صاحب الإمام مالك، متصدر، ثقة، أخذ القراءة عن ورش، وحدث عن أبيه وابن عيينة. وروى عنه بكر بن سهل الدمياطي، ومحمد بن سعيد الأنماطي وغيرهما. توفي سنة (٢٣١هـ). انظر طبقات القراء: (٢١٠/١)، وغاية النهاية: (٣٨٩/١).

(٢) محمد بن علي بن أحمد بن محمد، أبو بكر الأذفوي، المصري، أستاذ، نحوي، مقرئ، مفسر، ثقة. ولد سنة (٣٠٤هـ)، وأخذ القراءة عن المظفر بن أحمد بن حمدان، وسمع الحروف من أحمد بن إبراهيم وغيرهما. روى عنه القراءة جماعة من الأكابر منهم محمد بن الحسين، والحسن بن سليمان، وآخرون. توفي سنة (٣٨٨هـ). انظر إنباه الرواة: (١٨٦/٣)، وغاية النهاية: (١٩٨/٢).

(٣) في (م): "مشائخه".

(٤) سورة الكهف: (٩٦).

(٥) سورة الذاريات: (٢).

(٦) انظر جامع البيان: (٨٨١/٣)، والكلام بنصه في اللآلئ الفريدة: (٣٨٧/٢).

(٧) اللآلئ الفريدة: (٣٨٨/٢).

وعبدالمنعم/ ابن غلبون، وغيرهما أيضاً من المنون نحو: ﴿ خَبِيرًا ﴾[1] و﴿ بَصِيرًا ﴾[2] [٢٦٣/ب]
و﴿مُدْبِرًا﴾[3] و﴿ شَاكِرًا ﴾[4] مما قبل الراء فيه ياء ساكنة، أو كسرة، وكأنه قياس على: ﴿ ذِكْرًا ﴾ و﴿ سِتْرًا ﴾.

قال الداني: وكان عامة أهل الأداء من المصريين يميلونها في حال [الوصل كما يميلونها في حال][5] الوقف؛ لوجود الجالب لإمالتهما في الحالين، وهو الياء والكسرة، وهو الصواب، وبه قرأت وبه آخذ، وقال في ﴿ ذِكْرًا ﴾ و﴿ سِتْرًا ﴾: أقرأني ذلك أبو الحسن بن غلبون بالفتح، وعليه عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم، وذلك على مراد الجمع بين اللغتين.

قال[6]: فحصل من هذا: أن المنصوب المنون الذي قبل رائه ما يسوغ ترقيقها على ثلاثة أقسام:

ما يرقق بلا خلاف وهو ﴿ سِرًّا ﴾[7] و﴿ مُسْتَقِرًّا ﴾[8].

وما يرقق عند الأكثر وهو ﴿ خَبِيرًا ﴾ و﴿ بَصِيرًا ﴾ و﴿ شَاكِرًا ﴾.

وما يفخم عند الأكثر، نحو: ﴿ ذِكْرًا ﴾ و﴿ سِتْرًا ﴾.

قال: وقلت في ذلك بيتاً جمع الأنواع الثلاثة على هذا الترتيب وهو:

---

(١) سورة النساء: (٣٥).

(٢) سورة النساء: (٥٨).

(٣) سورة النمل: (١٠).

(٤) سورة النساء: (١٤٧).

(٥) ما بين معكوفتين كذا في جميع النسخ، وسقط من الإبراز المطبوع: (٢/١٦٦)، حيث فيه: "يميلونها في حال الوقف" فقط.

(٦) أي أبو شامة.

(٧) سورة البقرة: (٢٣٥).

(٨) سورة النمل: (٤٠).

وسرًّا رقيقٌ قُلْ خبيراً وشاكراً .:. للأكثر ذكراً فَخَّمَ الجِلَّةُ العُلا [(١)] انتهى.

قوله: (وسراً) مبتدأ، (ورقيق) خبره، بمعنى: مرقق، فعيل بمعنى مفعول، يعني: هذا مرقق بلا خلاف .

وقوله: (قل خبيراً وشاكراً للأكثر) أي: إن هذين مرققان للأكثر، فـ(خبيراً وشاكراً) مبتدأ و(للأكثر) خبره، والجملة منصوبة المحل بـ"قل"، وقوله: (ذكراً) مفعول مقدم لقوله: (فخم) و(الجلة) هم الأكثر، أي: فَخَّمَ الجِلَّةُ العلا ذكراً وما أشبهه.

والوجه في تفخيم ﴿ ذِكۡرًا ﴾ وبابه: ما ذكره بعضهم[(٢)] من أن الراء فيه قد اكتنفها ساكنان: ساكن قبلها، وساكن بعدها، وهو التنوين، وأن الفتحة يلزمها في الحالين جميعاً[(٣)]، يعني أن الكلمة خفت بما ذكره، فأبقيت الراء على أصلها من التفخيم هذا مع كون الساكن الذي قبل الراء [غير] [(٤)] مدغم[(٥)]. انتهى.

يعني بالمدغم ما تقدم مِن ﴿ سِرًّا ﴾ و﴿ مُسۡتَقِرًّا ﴾ فإنه مرقق بلا خلاف.

وقال أبو شامة: وكأنهم اختاروا تفخيم هذا النوع لأنه على وزن مالم يمل نحو: ﴿ عِلۡمًا ﴾ و﴿حِلْماً﴾ والخلاف في ذلك إنما هو في الوصل، ولذلك عدَّ التنوين مانعاً، أما في الوقف فلا خلاف في الترقيق لزوال المانع[(٦)]. انتهى.

فجعل أبو شامة العلة في استثناء ﴿ ذِكۡرًا ﴾ موافقة غيره في مجرد الزنة، وهذا ضعيف جداً غير معتد به.

---

(١) إبراز المعاني: (٢/١٦٥-١٦٦) .

(٢) وهو المهدوي في شرح الهداية: (١/١٥١) .

(٣) انظر شرح الهداية: (١/١٥١) .

(٤) ما بين معكوفتين سقط من الأصل و (ت)، والمثبت من (م) واللآلئ: (٢/٣٨٨) .

(٥) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٨)، وفتح الوصيد: (٢/٤٨٨) .

(٦) إبراز المعاني: (٢/١٦٦) .

وقوله: "أنه مرقق في الوقف بلا خلاف"، فيه نظر؛ لإطلاق الناظم وغيره منع ترقيقه، وأما جعله المانع ليس هو التنوين فلما ذهب التنوين رجع الترقيق منازع فيه، فإن المانع ليس هو التنوين بل ما تقدم من اكتناف الفتحتين وغير ذلك، ولم يذكر أحد أن التنوين لذاته مانع .

قوله: (وتفخيمه) مبتدأ، وهو مصدر مضاف لفاعله، والضمير يعود على ورش. و(ذكراً) مفعول به و(ستراً) عطف عليه، وكذا (بابه).

وكان الوجه / أن يقال: "وبابهما" لتقدم شيئين متعاطفين بالواو، ولكن أفرد كنظائر له تقدمت ويأتي مثلها، و(لدى جلة) ظرف لتفخيمه، والجلة: جمع: جليل[1]، وفعيل يجمع على فِعلة، نحو: صبي وصبية، ومن جعلها جمع تكسير قال: إنها من جموع القلة، والجليل: العظيم، والجليل: ضد الحقير، والمادة تدل على التكثير. و(أعمر) خبر المبتدأ من العمارة[2]، و(أرحلا) تمييز، وهي كناية عن المنازل كما تقدم، أي: أن منازل هؤلاء أعمر من منازل غيرهم[3]؛ لصحة ما عندهم، فوفود أهل العلم تقدم عليهم لتروي عنهم، بخلاف الشئ الشاذ فإنه قليل الآخذين له الناقلين له، وقيل: أراد بالرحل حقيقته، وكني بعمارته عن كثرة تعاهده وتفقده[4]، وإذا تُعوهد وتُفُقِّدَ عمِّر، وإذا تُرك وأُهمل خَرِب وتَقطع، كذلك النقل الصحيح يكثر متعاهدوه، والشاذ الضعيف يقل متعاهدوه وهي كناية حسنة بديعة * .

---

(١) انظر المصباح المنير: (٤١)، ومختصر الصحاح: (٤٦) .

(٢) انظر شرح شعلة: (٢٠٣) .

(٣) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٧) .

(٤) انظر إبراز المعاني: (٢/١٦٧) .

* مما ينبغي أن يعلم أنه إذا اجتمع بدل مع كلمة من هذه الكلمات الست وهي -﴿ ذِكۡرًا ﴾ و﴿ سِتۡرًا ﴾ و﴿ وِزۡرًا ﴾ و﴿ حِجۡرًا ﴾ و﴿ صِهۡرًا ﴾ و﴿ إِمۡرًا ﴾- في آية كقوله تعالى: ﴿ كَذِكۡرِكُمۡ ءَابَآءَكُمۡ أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرًا ﴾ [البقرة:٢٠٠]، فالمأخوذ به لورش التفخيم مع ثلاثة البدل، والترقيق مع المد والقصر دون التوسط، وإلى ذلك أشار الصفاقسي بقوله:

إذا جا كآتٍ مع كذكراً فخمسة .:. تجوز وتوسيطاً وترقيقاً احظلا . غيث النفع: (١٥٥).

=

٣٤٧- وَفِي شَرَرٍ عَنْهُ يُرَقِّقُ كُلُّهُمْ .:. وَحَيْرَانَ بِالتَّفْخِيمِ بَعْضٌ تَقَبَّلا

أخبر عن كل أهل الأداء أنه يرقق الراء الأولى من قوله تعالى ﴿ إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ﴾[(١)]، والوجه في ذلك: كسر الراء التي بعدها[(٢)]، وهذا نظير ما تقدم في الإمالة: من أن الراء غير المكسورة وحرف الاستعلاء يمنعان من الإمالة، فإن وجد بعدهما راء مكسورة غلبتهما[(٣)]، وكذا هنا الراء المفتوحة مقتضية لمنع الترقيق، فلما وجدت بعدها راء مكسورة غلبتهما، فعاد الترقيق، وهذا نوع آخر مقتض لترقيق الراء: وهو وجود الكسرة التي بعد الراء في راء؛ لأن الراء حرف تكرير فكأنّ كسرها كسرتان[(٤)]؛ فاقتضى ذلك ترقيقها .

فإن قيل: لِمَ لَمْ تقولوا بأن المقتضي للترقيق في ﴿ بِشَرَرٍ﴾ هو الكسر السابق دون الكسر اللاحق؟

فالجواب: أن الكسر الأول منفصل، بمعنى: أنه في كلمة أخرى؛ لأن حرف الجر كلمة مستقلة، وعلى تقدير أن تكون متصلة فلا تؤثر أيضاً؛ لأن بينهما فاصل متحرك وهو الشين [(٥)].

وقال صاحب إتحاف البرية:

وفي باب ذكراً فخمنَّ مثلّثا .:. لهمز ورقق قاصراً ومطولا .

انظر مختصر بلوغ الأمنية: (١٢٠)، وفتح المعطي وغنية المقري في شرح منظومة رسالة ورش المصري للمتولي: (٢٣)، وهداية المريد إلى رواية أبي سعيد شرح منظومة المتولي للضباع: (٢٥)، وإرشاد المريد: (١٠٧) .

(١) سورة المرسلات: (٣٢) .

(٢) انظر الموضح: (٧٧٦)، والكشف: (٢١٥/١)، واللآلئ الفريدة: (٣٨٩/٢) .

(٣) انظر ص(٢٠٣) من هذه الرسالة .

(٤) انظر إبراز المعاني: (١٦٧/٢)، وفتح الوصيد: (٤٨٩/٢)، وشرح شعلة: (٢٠٤) .

(٥) انظر اللآلئ الفريدة: (٣٨٩/٢) .

قال الداني: لا خلاف عن ورش في إمالتها، وإن وقف عليها .

قال: وقياس ذلك عندي قوله في النساء ﴿ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ ﴾[1] غير أن أصحابنا يمنعون من إمالة الراء فيه من وقوع الضاد، وهي حرف استعلاء قبلها.

قال: وليس ذلك عندي بمستقيم ههنا لقوة جرة الراء، كما لم يمنع منها لذلك في نحو ﴿ ٱلْغَارِ ﴾[2] و﴿ أَنصَارٍ ﴾[3] و﴿ كَٱلْفُجَّارِ ﴾[4] و﴿ بِقِنطَارٍ ﴾[5] وشبهه مع أن سيبويه قد حكى إمالة ﴿ ٱلضَّرَرِ ﴾ سماعاً[6]، وعليه أهل الأداء عن أبي الفتح، وبه قرأت وبه آخذ[7]. انتهى.

وقد أجاب أبو عبدالله بالفرق بين ﴿ ٱلضَّرَرِ ﴾ وبين ﴿ ٱلْغَارِ ﴾ و﴿ قِنطَارٍ ﴾ فإنه قال:

قلت: الذي ذكره[8] إنما هو التعليل لا التفخيم، ويمكن أن يفرق بين ﴿ ٱلضَّرَرِ ﴾ وبين[9] ﴿ أَنصَارٍ ﴾ و﴿ قِنطَارٍ ﴾ / بضعف الإمالة في ﴿ ٱلضَّرَرِ ﴾ حيث [٢٦٤/ب]
كانت في حرف واحد، فغلب حكم الفتح بوجود الصاد بسبب ذلك، ولذلك[10] فخموا الراء المضمومة من ﴿ سُرُرٍ ﴾[11] ولم يعبأوا بكسرة الراء بعدها.

---

(١) سورة النساء: (٩٥) .

(٢) سورة التوبة: (٤٠) .

(٣) من مواضعها: سورة البقرة: (٢٧٠) .

(٤) سورة ص: (٢٨) .

(٥) سورة آل عمران: (٧٥) .

(٦) انظر الكتاب: (١٤٢/٤) .

(٧) الموضح: (٧٧٦-٧٧٧)، وانظر النشر: (٩٨/٢-٩٩) .

(٨) كذا في جميع النسخ، وفي اللآلئ: "أنكره"! ولا يصح .

(٩) كذا في جميع النسخ، وفي اللآلئ: "وباب" .

(١٠) كذا في جميع النسخ، وفي اللآلئ: "وكذلك" .

(١١) من مواضعها: سورة الحجر: (٤٧) .

والعلة في ذلك نحو من العلة في ﴿ٱلضَّرَرِ﴾ لأن السين فيه مضمومة، واللسان يرتفع بها لأجل الضمة نحواً من ارتفاعه بحرف الاستعلاء .

قال: والاعتماد في الحقيقة في ذلك كله على الرواية واتباع الأثر[١]. انتهى.

وهو فرق حسن إلا أن قوله: "ولذلك فخموا الراء المضمومة من ﴿سُرُرٍ﴾" إلى آخره، قد جعل أبو عمرو الداني قياسه الترقيق فإنه قال: وأجمعوا عنه على تفخيمها في قوله ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ﴾ حيث وقع [٢].

ثم قال: وقياس ما أجمعوا عليه من ترقيقها في قوله ﴿بِشَرَرٍ﴾ لأجل جره الراء بعدها يوجب ترقيقها هنا[٣]. انتهى.

فهذا من الحافظ أبي عمرو يقتضي أن القياس ترقيق الراء المضمومة؛ لأجل الراء المكسورة بعدها قياساً على الراء المفتوحة؛ لأجل الراء المكسورة بعدها.

وفيه نظر من حيث إن منافاة الضم للترقيق ثابتة، بخلاف الفتح، فإنه ليس بمناف له، على أن بعض العرب يميل الواو الساكنة والضمة قبلها إلى نحو الياء والكسرة لأجل كسرة الراء بعدها، ومثله بعض النحويين بقولهم: "هذا ابن ثور"[٤] فهذا مقوٍّ لما قاله الداني؛ لكنه لغة قليلة جداً .

قوله: (وحيران بالتفخيم) يشير إلى خلاف واقع بين أهل الأداء في ترقيق ﴿حَيْرَانَ﴾[٥].

---

(١) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٨٩) .

(٢) وذلك في أربعة مواضع: سورة الحجر: (٤٧)، وسورة الصافات: (٤٤)، وسورة الطور: (٢٠)، وسورة الواقعة: (١٥).

(٣) الموضح: (٧٧٩) .

(٤) انظر الكتاب: (٤/١٤٣)، وتروى بالنون .

(٥) سورة الأنعام: (٧١) .

قال الحافظ أبو عمرو: زادني ابن خاقان -يعني فيما استثني لورش- إخلاص الفتح في ﴿ حَيْرَانَ ﴾، وقرأته على غيره بالترقيق، قال: وهو القياس من أجل الياء، قال: وذهب إلى التفخيم جماعة من أهل الأداء[١]، ورأيت بعض أصحاب أحمد بن هلال نص عليه في كتاب سمعته منه بالفتح، وكذلك رواه عنه داود[٢]. انتهى.

والوجه في تفخيم ﴿ حَيْرَانَ ﴾ وإن كان القياس ترقيقه لأجل وقوع رائه بعد ياءٍ ساكنة: أن الألف والنون فيه في مقابلة ألف التأنيث في "حيرى"[٣] وإذا وقعت الراء قبل ألف "حيرى" رققت لأجل الألف الممالة لا لأجل الياء، فلما لم يكن للياء[٤] حكم مع وجود الألف في "حيرى" لم يكن لها حكم مع وجود الألف والنون في ﴿ حَيْرَانَ ﴾[٥] حملاً لها عليها حيث كانت في مقابلتها، ونظير ارتفاع حكم الياء مع الألف الممالة ارتفاع حكم الكسرة معها في نحو ﴿ ذِكْرَى ٱلدَّارِ ﴾ ألا ترى أنك إذا وقفت وقفت بالترقيق، وإذا وصلت فخمت [٦].

وذهب أبو عمرو الداني إلى أن سبب استثنائه: امتناعه من الصرف .

قال: كما أخلص الفتح في الأسماء الأعجمية لذلك[٧]. انتهى.

---

(١) منهم صاحب التجريد: (١٧٩)، وابن خاقان، انظر الموضح: (٧٧٠)، وممن ذكر الوجهين ابن سفيان في: الهادي: (١/٢٥٤)، وابن شريح في: الكافي: (١/٢٩٩)، والإقناع: (١/٣٣٢)، والوجهان صحيحان، انظر غيث النفع: (٢٠٩)، والإتحاف: (١/٢٩٨)، والبدور الزاهرة: (١٠٢)، وفتح المعطي وغنية المقري للمتولي: (٢٣)، وهداية المريد للضباع: (٢٥) .

(٢) انظر جامع البيان: (٣/٨٧٩)، وإبراز المعاني: (٢/١٦٨)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٤٠) .

(٣) ذكر هذا التعليل الإمام السخاوي في: فتح الوصيد: (٢/٤٩٠) .

(٤) كذا في جميع النسخ واللآلئ. أما في الإبراز: "للحاء"، كما في الطبعتين .

(٥) قال الإمام أبو شامة بعد أن ذكر هذا التعليل: وهذا كلام ضعيف لمن تأمله. إبراز المعاني:(٢/١٦٩).

(٦) قال أبو شامة بعد ذكر هذا الكلام: وهذا ممنوع، بل إذا وصل رقق لأجل الكسرة، وإذا وقف أمال تبعاً للألف. الإبراز: (٢/١٦٩) .

(٧) انظر جامع البيان: (٣/٨٧٩) .

يعني أنه حمل على الأسماء الأعجمية بجامع كونها ممتنعة من الصرف.

وقال مكي: قرأت بالوجهين / في ﴿ حَيْرَانَ ﴾ و﴿ إِجْرَامِي ﴾[1] و﴿ عَشِيرَتُكُمْ ﴾[2] في سورة براءة خاصة[3]. انتهى.

والذي يظهر أن جريان الخلاف في هذه الكلم الثلاث إنما هو من طريق اللغة والنقل، وإلا فأي معنى أخرج ﴿ إِجْرَامِي ﴾ مما فصل بين كسره وبين رائه ساكن غير مستعلٍ، وأي معنى أخرج ﴿ حَيْرَانَ ﴾ و﴿ عَشِيرَتُكُمْ ﴾ مما تقدم راءه ياء ساكنة .

قوله: (وفي شرر) متعلق بـ(يرقق) على تضمينه معنى: يوقع، ولا بد من حذف مضافٍ، أي: ويوقع الترقيق في راء ﴿ شَرَرٍ ﴾ كل أهل الأداء، والضمير في (عنه) يعود على ورش، أي: يرويه عنه .

قوله: (وحيران) يجوز أن يكون مبتدأً، ونصب على الحكاية لأنه في القراءة منصوب على الحال، و(بعض) مبتدأ ثانٍ و(تقبل) خبره، والجملة خبر الأول، والعائد من هذه الجملة الواقعية خبراً له محذوف، وهو مفعول "تقبل"، تقديره: تقبله، وحذف مثل هذا قليل، وفيه كلام سيأتي إن شاء الله تعالى عند قوله تعالى ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[4].

و(بعض) عوّض من الإضافة تنوينٌ، و(بالتفخيم) حال من (حيران) عند من يرى انتصابها من المبتدأ[5]، ومن مفعول (تقبل) عند من يرى تقديم مثل هذا المعمول،

---

(١) سورة هود: (٣٥) .

(٢) سورة التوبة: (٢٤) .

(٣) التبصرة: (٤١١) .

(٤) سورة الحديد: (١٠) . وانظر الدر المصون: (١٠/٢٣٨-٢٣٩)، وربما يتكلم عليه المصنف عند الحديث عن شرح أبيات سورة الحديد، غير أني لم أتمكن من مراجعته لصعوبة قراءة المخطوط، ولكونه نسخة وحيدة .

(٥) وهذا مذهب جمهور البصريين؛ لأن الحال مع صاحبها يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تتقدم عليه إذا =

وإن لم يقدم عامله [1].

ويجوز أن يكون (حيران) مفعولاً مقدماً لتقبل الواقع خبراً لبعض، وقدم على رأي من تقدم ذكره .

٣٤٨- وَفِي الرَّاءِ عَنْ وَرْشٍ سِوَى مَا ذَكَرْتُهُ .:. مَذَاهِبُ شَذَّتْ فِي الأَدَاءِ تَوَقُّلا

يشير إلى أنه قد شَذَّت روايات عن ورش في هذا الباب، ضعف النص عنه في بعضها، وعُدم في بعضها البتة، وهي مبنية على أقيسة ضعيفة وتنبيهات، فمن ذلك:

﴿ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ حيث وردت[2] و﴿ ذِكْرَكَ ﴾[3] و﴿ وِزْرَكَ ﴾[4] في أَلَمْ نَشْرَحْ .

وقال آخرون: ﴿ وِزْرَكَ ﴾ و﴿ ذِكْرَكَ ﴾ في أَلَمْ نَشْرَحْ خاصة[5]، ومن ذلك ما حكاه الداني عن شيخه أبي الحسن بن غلبون: أنه استثنى تفخيم كل راء بعدها ألف تثنية سواءً كانت في اسم أم فعل نحو: ﴿ سَٰحِرَانِ ﴾[6] و﴿ تَنتَصِرَانِ ﴾[7]

= كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف. انظر: أوضح المسالك: (٢/٢٨٦) .

(١) خلافاً للأخفش حيث لا يجيز تقديم الحال على عاملها إذا فصل بين العامل والحال بفاصل. انظر: المرجع السابق .

(٢) من مواضعها: سورة الأنعام: (١٦٤) .

(٣) سورة الشرح: (٢) .

(٤) سورة الشرح: (٣) .

(٥) فخمها مكي، انظر التبصرة: (٤١٠)، وصاحب التجريد: (١٧٩)، وصاحب شرح الهداية: (١/١٤٩)، وإن لم ينص عليها، وإنما ذكر ﴿ كِبْرَهُۥ ﴾ و﴿ حِذْرَكُمْ ﴾ وقال وما أشبههما. وابن سفيان في الهادي: (١/٢٥٨)، وذلك من أجل تناسب رؤوس الآي .

(٦) بهذا اللفظ الذي أورده المؤلف فهي في سورة القصص: (٤٨)، وذلك على قراءة غير الكوفيين. قال الشاطبي: . . . .:. سحران ثق في ساحران فتقبلا . البيت رقم (٩٥٠).

وانظر التيسير: (١٢١) .

(٧) سورة الرحمن: (٣٥) .

و﴿ طَهِّرَا بَيْتِيَ ﴾[1].

أو ألف بعدها همزة نحو ﴿ ٱفْتِرَآءً ﴾[2] و﴿ مِرَآءً ﴾[3].

أو ألف بعدها عين نحو: [﴿ ذِرَاعَيْهِ ﴾[4] و﴿ ذِرَاعًا ﴾[5] و﴿ سِرَاعًا ﴾[6]][7].

ومن ذلك ما كان على وزن فعيل منصوباً منوناً نحو: ﴿ خَبِيرًا ﴾[8] و﴿ بَصِيرًا ﴾[9] لا غير[10].

ومن ذلك: ما كان بين الراء وبين الكسر ساكن نحو: ﴿ لَعِبْرَةً ﴾ و﴿ حِذْرَكُمْ ﴾ و﴿ ذِكْرُكُمْ ﴾ و﴿ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ و﴿ وِزْرَكَ ﴾ و﴿ ذِكْرَكَ ﴾ و﴿ إِجْرَامِي ﴾ و﴿ عَشِيرَتُكُمْ ﴾ و﴿ كِبْرٌ ﴾ و﴿ كِبْرَهُۥ ﴾[11]، ومنه: ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[12].

---

(١) من مواضعها: سورة البقرة: (١٢٥).

(٢) من مواضعها: سورة الأنعام: (١٣٨).

(٣) سورة الكهف: (٢٢).

(٤) سورة الكهف: (١٨).

(٥) سورة الحاقة: (٣٢).

(٦) من مواضعها: سورة ق: (٤٤).

(٧) ما بين معكوفتين في جميع النسخ: "﴿ مُدْبِرًا ﴾ و﴿ خَبِيرًا ﴾ و﴿ بَصِيرًا ﴾"، وليس فيها ألف بعدها عين، والمثبت من الموضح، ويؤكد صحة ذلك ما أورده من الأمثلة في الفقرة التالية.

انظر الموضح: (٧٦٣)، والتذكرة: (١/٢٢٣-٢٢٤).

(٨) من مواضعها: سورة النساء: (٣٥).

(٩) من مواضعها: سورة النساء: (٥٨).

(١٠) انظر الكشف: (١/٢١٣).

(١١) سورة النور: (١١).

(١٢) التفخيم فيها هي رواية داود بن أبي طيبة عن ورش. انظر الموضح: (٧٧١)، وإبراز المعاني: (٢/١٦٩). والمأخوذ به من طريق الشاطبية: الترقيق. انظر هداية المريد للضباع: (٢٤).

ومنهم من خصص من هذا النوع ﴿وِزْرَ﴾ حيث وقع [1].

ومنهم من خصص ﴿وِزْرَكَ﴾ و﴿ذِكْرَكَ﴾ [2].

ومنهم من خصص لفظتين وهما: ﴿عِشْرُونَ﴾ و﴿كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾[3].

وقد ذكر القراءُ لاستثناء هذه الأماكن عللا غير مرضية رأيت أن أذكرها تنبيهاً على ضعفها:

[أ-] أما ﴿وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ و﴿وِزْرَكَ﴾ فإنهم اعتلوا له بأن الفاصل لما كان فيه قوياً قوي في الحيلولة بين الكسرة والراء؛ فضعفت الإمالة وفخمت الراء لذلك [4].

[ب-] وأما ﴿وِزْرَكَ﴾ و﴿ذِكْرَكَ﴾ / ففيهما ما تقدم، وأيضاً فإن في تفخيمهما موافقة لرؤوس الآي [5]. [٢٦٥/ب]

وقد اعترض على هذا بـ﴿كُوِرَتْ﴾[6] و﴿سُيِّرَتْ﴾[7] في التكوير، و﴿فُجِّرَتْ﴾[8] و﴿بُعْثِرَتْ﴾[9] في الانفطار، فإنه أجمع على ترقيقها مع مخالفتها

---

(١) سبق ذكر من خصص هذه الكلمة بالتفخيم. انظر ص(٣٢٦) من هذه الرسالة.

(٢) انظر الموضح: (٧٧١).

(٣) ممن فخم هاتين اللفظتين الإمام مكي. انظر التبصرة: (٤١٠)، وابن سفيان في الهادي: (١/٢٤٧)، وابن الفحام في التجريد: (١٧٩).

(٤) انظر الكشف: (١/٢١٣)، وفتح الوصيد: (٢/٤٩٣-٤٩٤)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٩٣)، وسبب حيلولته أنه حرف قويّ من حروف الصفير.

(٥) انظر فتح الوصيد: (٢/٤٩٤)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٩٢).

(٦) الآية (١).

(٧) الآية (٣).

(٨) الآية (٣).

(٩) الآية (٤).

بذلك لرؤوس الآي[1].

[ج-] وأما ما بعد رائه ألف اثنين، فإنهم اعتلوا له بأن الألف مجهولة، فإذا رققت الراء قبلها -والترقيق ضرب من الإمالة- لزم من ذلك إمالة الألف المجهولة[2].

وفيما قالوه نظر، إذ الألف هنا أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء، لا واو، ولا ياء، فلا جهالة حينئذٍ.

[د-] أما ما وقع بعد ألفه همزة أو عين، فإنهم عللوا ذلك: بأن الهمزة والعين حرفا حلق فهما من حيز الألف، والفتح من الألف، فإذا فخمت الراء في ذلك جرى الكل على سنن واحد [3].

[هـ-] وأما ما كان منصوباً منوناً فقال مكي: فأما الراء المفتوحة المنونة في "فعيل" فالأشهر عنه -يعني ورش- فيها الترقيق في الوصل، والوقف؛ لأن الياء لازمة في الحالين، وليس للتنوين في التفخيم عمل، وقد روى التفخيم فيهما في الوصل خاصة وهو مذهب أبي الطيب، ولا حجة له فيه غير الرواية،فإن كان فخم في الوصل لأجل التنوين ورقق في الوقف لذهابه لزمه تفخيم ﴿ قَمْطَرِيرًا ﴾[4] و﴿ خَضِرًا ﴾[5] ونحو ذلك في الوصل؛ لأنه منون وهو لا يفعل ذلك، فليس فيه إلا الرواية. والترقيق هو الصواب[6].

---

(١) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٩٢).

(٢) المرجع السابق. وقال الداني: واعتل -أي ابن غلبون- في فتح الراء في هذه المواضع مع ذلك بالتثنية إذ كانت ألفها لا تمال؛ لاختلال دلالتها بذلك. الموضح: (٧٦٤)، وفتح الوصيد: (٢/٤٩٢).

(٣) انظر الموضح: (٧٦٤)، وفتح الوصيد: (٢/٤٩٢)، واللآلئ الفريدة: (٢/٤٩٣).

(٤) سورة الإنسان: (١٠).

(٥) سورة الأنعام: (٩٩).

(٦) الكشف: (٢/٢١٣-٢١٤) بتصرف يسير، وانظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٩٣-٣٩٤).

وقال أبو عمرو الداني: اختلف أهل الأداء في ذلك، فكان أبو طاهر بن أبي هاشم لا يرى إمالته في الوصل لأجل التنوين، وتابعه على ذلك عبدالمنعم بن غلبون[1] وغيره[2]، وكان عامة أهل الأداء من المصريين يميلونه في حال الوصل كما يميلونه في حال الوقف؛ لوجود الجالب للإمالة وهو الياء والكسرة وهو الصواب[3]. انتهى.

فقد اختلف الداني ومكي فيما حكياه من تفخيم جميع ذلك بعد الياء والكسرة أو ما كان وزنه "فعيلا" لا غير[4].

[و-] وأما ﴿ حِذْرَكُمْ ﴾ و﴿ لَعِبْرَةً ﴾ و﴿ إِجْرَامِي ﴾ و﴿ عِشْرُونَ ﴾ فإنهم اعتلوا له: بأن الكسرة لما وقعت في حروف الحلق بعدت من الراء كبعد مخرج الحرف الذي هي فيه من مخرجها، هذا مع قوة الحائل فإن بعضه فيه جهر، وبعضه فيه جهر وشدة، وبعضه فيه تفشٍ[5].

[ز-] وأما ﴿ كِبْرٌ ﴾ و﴿ كِبْرَهُۥ ﴾ فإنهم وجهوهما بأن الكسرة التي فيهما في "كاف"، والكاف قريبة من حروف الحلق؛ فأعطيت حكمها مع قوة الحائل أيضاً[6].

---

(١) الذي في الاستكمال هو الترقيق فيما كان على وزن فعيلاً حيث قال: قرأ ورش عن نافع بين اللفظين في وصله ووقفه حيث وقع. انظر الاستكمال: (٣٧٦)، وكذلك ابنه أبو طاهر في التذكرة: (٢٢٠/١)، وممن نص على أن أبا الطيب لا يرى الإمالة في الوصل ابن الباذش في الإقناع: (٣٢٢/١)، والمصنف هنا تابع أبا عبدالله، وأبو عبدالله تابع في ذلك الإمام الداني وابن الباذش. ولعل كلاً منهما ظفر بنقل من كتب أبي الطيب ابن غلبون الأخرى. والله أعلم.

(٢) انظر الهادي: (٢٥٥/١)، والتبصرة: (٤١١) .

(٣) الموضح: (٧٧٥-٧٧٦)، وانظر جامع البيان: (٨٨٢/٣) .

(٤) انظر اللآلئ الفريدة: (٣٩٤/٢) .

(٥) انظر الكشف: (٢١٣/١)، وفتح الوصيد: (٤٩٣/٢)، واللآلئ الفريدة: (٣٩٢/٢) .

(٦) انظر الكشف: (٢١٣/١)، وفتح الوصيد: (٤٩٣/٢)، واللآلئ الفريدة: (٣٩٢/٢)، وشرح الجعبري: (٢٥٧/٢ خ)، وقال: "لانطباق الشفتين" .

[ح-] وأما ﴿ عَشِيرَتُكُمْ ﴾ فليس فيه ما يقتضي الفرق بينه وبين ﴿ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ وذلك يرقق بلا خلاف إلا الجمع بين اللغتين [1].

[ط-] وأما ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ فاعتلوا له بوقوع الراء بين صادين، وإذا وقفوا أجازوا الترقيق لضعف موجب التفخيم، والتفخيم إجراءً للوصل مجرى الوقف[2] *.

قوله: (وفي الراء) خبر / مقدم، و(مذاهب) مبتدأ مؤخر . [٢٦٦/أ]

قوله: (سوى ما ذكرته) مستثنى مقدم من (مذاهب) .

قوله: (عن ورش) متعلق بما تعلق به الخبر .

قوله: (شذت) جملة فعلية في موضع رفع نعتاً للمبتدأ، و(في الأداء) متعلق بـ(شذت)، و"الشذوذ": القلة .

و"الأداء" عبارة عن النقل والرواية، وقد غلب استعمال هذه اللفظة بين القراء، يعنون بذلك: تأدية القراء إلينا عن مشايخهم، وهو مجاز حسن كأنه لما كان من الواجبات أن ينقلوا إلينا القرآن جاز نقله كالتأدية للحقوق.

والتوقُّل: التصعد[3]، يقال: توقل في الجبل، إذا صعد فيه، والمعنى: شذت حل توقلها، أي: ارتفاعها[4]، وكني بذلك عن البعد، [كأنه][1] قال: قلَّت بعيدةً،

---

(١) انظر شرح الهداية: (١٤٧/١)، واللآلئ الفريدة: (٣٩٣/٢)، وفتح الوصيد: (٤٩٤/٢)، وزاد: "وإشعاراً بأن التفخيم هو الأصل" .

(٢) انظر شرح الهداية: (١٤٦/١-١٤٧)، وفتح الوصيد: (٤٩٤/٢)، واللآلئ الفريدة: (٣٩٣/٢).

* تنبيه: جميع النقاط التي ذكرها المؤلف من (أ) إلى (ط) يرققها ورش. وإنما ذكرها المؤلف هنا ليبين ضعف القول باستثنائها، والله أعلم.

(٣) انظر الصحاح للجوهري: (١٤٢/٥)، ولسان العرب: (٧٣٣/١١) .

(٤) انظر إبراز المعاني: (١٦٩/٢)، واللآلئ الفريدة: (٣٩٤/٢) .

وفي انتصابه قــولان:

أحدهما: أنه مصدر في موضع الحال، أي: شذت حال كونها مرتفعة بعيــدة في النظر والقياس [٢].

والثاني: أنه منصوب على التمييز، أي: شــذ ارتفاعــها وبعدهــا في طــرف الأداء[٣].

٣٤٩- وَلا بُدَّ مِنْ تَرْقِيقِهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ .:. إِذَا سَكَنَتْ يَا صَاحِ لِلسَّبْعَةِ الْمَلاَ

أخبر عن القراء السبعة أهم اتفقوا على ترقيق الراء بأربعة شروط ذكر منها في هذا البيت شرطين[٤]:

أحدهما: أن يسبقها كسرة .

والثاني: أن تكون الراء بنفسها ساكنة .

والشرطان الآخران سيذكرهما في البيت الآتي، وفي البيت الثالث مــن هــذا البيت، وهما:

أن لا يكون بعدها حرف استعلاء .

وأن لا يكون الكسر عارضاً ولا منفصلاً .

فمثال ما استكمل الشروط فرقق للجميع نحــو: ﴿ فِرْعَوْنَ ﴾[٥] و﴿ مِرْيَةٍ ﴾[٦]

---

(١) ما بين معكوفتين في الأصل: "كان"، والمثبت من (ت) .

(٢) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٩٤) .

(٣) انظر إبراز المعاني: (٢/١٦٩) .

(٤) المرجع السابق: (٢/١٧٠) .

(٥) من مواضعها: سورة البقرة: (٤٩) .

(٦) من مواضعها: سورة هود: (١٧) .

و﴿لَشِرْذِمَةٌ﴾[1] و﴿شِرْعَةً﴾[2] و﴿أَنذِرْهُمْ﴾[3] و﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ﴾[4] وسواءٌ كان سكونها متأصلاً أم عارضاً بطريق الوقف، فالأول كما تقدم .

والثاني نحو: ﴿يَغْفِرُ لِمَن﴾[5] موقوفاً على ﴿يَغْفِرُ﴾ .

والوجه في إجماعهم في ترقيقها في هذه الحالة: أنها لما ضعفت بكونها مغلوبة بالكسرة التي قبلها فجذبتها إلى حكمها، قالوا: لأن حركة الحرف بين يديه، فكأنّ الكسرة موجودة في الراء[6]، والراء المكسورة مرققة ليس إلا، فكذلك ما هو في قوتها، ويدل على كون حركة الحرف كأنها بين يديه إبدال الواو[7] الساكنة بعد ضم همزة نحو (مؤقن) وعليه قرئ ﴿بالسؤق﴾[8] وفي الشاذ ﴿يؤقنون﴾[9]، قال الشاعر[10]:

أحب المؤقدين إلى مؤْسى .:. وجعدة إذ إضاءهما الوفودُ

---

(١) سورة الشعراء: (٥٤) .

(٢) سورة المائدة: (٤٨) .

(٣) من مواضعها: سورة مريم: (٣٩) .

(٤) من مواضعها: سورة الطور: (٤٨) .

(٥) من مواضعها: سورة البقرة: (٢٨٤) .

(٦) انظر فتح الوصيد: (٢/٤٩٤)، وشرح شعلة: (٢٠٥)، وإبراز المعاني: (٢/١٧٠)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٩٧) .

(٧) في (ت): "الهمزة" .

(٨) سورة ص: (٣٣)، وهي قراءة قنبل. انظر التيسير: (١١٨)، وقال الإمام الشاطبي:

مع السوق ساقيها وسوق اهمزوا زكا .:. . . . . . . البيت رقم (٩٣٨) .

(٩) سورة البقرة: (٥)، بالهمز قراءة أبي حيوة النميري. انظر مختصر في شواذ القرآن: (١٠) .

(١٠) القائل هو: جرير. انظر ديوانه: (٢٨٨)، والخصائص: (٢/١٧٥)، والمقرب لابن عصفور: (٢/١٦٣)، والممتع في التصريف: (١/٩١)، والأشباه والنظائر: (٢/١٢) .

وذلك أن الواو المضمومة تقلب همزة نحو "أَدؤر"[1] فكذلك ما في قوتها، وهذا بخلاف ما لو كانت الكسرة بعد الراء، فإنها لا ترقق؛ لأن الكسرة بعيدة منها نحو: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾[2] و﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾[3]؛ لأن حركة الحرف مقدرة بعده، فبعدت من الراء لذلك وصار الحرف الذي بعد الراء في حكم الحائل بينهما[4]، وهذا كما تقدم من أن الهمزة تدبر بحركة ما قبلها دون حركة ما بعدها، وهذا هو مذهب سيبويه، / وزعم آخرون أن حركة الحرف عليه لا بين يديه، وهم محجوجون [٢٦٦/ب] بما تقدم[5].

والوجه في اشتراط الكسر قبلها: أن الترقيق مشبه للإمالة ومقتضي الإمالة غالباً الكسرُ.

والوجه في اشتراط سكونها: أن المتحركة يختص بترقيقها ورش بالشرط المتقدم[6]، وسيأتي توجيه الشرطين الآخرين .

قوله: (ولا بد) قد تقدم إعراب هذا التركيب[7]، و(من ترقيقها) و(بعد كسرة)

---

(١) انظر الكتاب: (٣٥١/٤) .

(٢) سورة البقرة: (٢٥٥) .

(٣) من مواضعها: سورة يونس: (٤) .

(٤) انظر شرح الهداية: (١٣٧/١)، وفتح الوصيد: (٤٩٤/٢)، واللآلئ الفريدة: (٣٩٨/٢) .

(٥) انظر الخصائص: (٣٢١/٢) وما بعدها، باب محل الحركات من الحروف أمعها أم قبلها أم بعدها؟. وكذلك العقد النضيد للمؤلف: (٩٤٧/٢)، والبحر المحيط: (١٦٧/١)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري: (١١١/١) .

(٦) وهي أن تأتي الراء بعد ياء ساكنة وكسرة لازمة متصلة لفظاً وتقديراً، ولا يقع بعدها حرف استعلاء. انظر: ص(٢٩٨) من هذه الرسالة .

(٧) انظر (٢٥٣/١)، من العقد النضيد، عند شرحه لقول الناظم:

ومن كان ذا باب له فيه مذهب .:. فلا بد أن يسمى فيدرى ويعقلا. البيت رقم (٦٦).

حيث قال: لا: النافية للجنس، وبد: اسمها مبني معها، بمعنى لا فراق من كذا .

و(إذا سكنت) متعلقات بالمصدر الذي هو "ترقيقها" .

قوله: (يا صاح) ترخيم[1] صاحب، وهو ترخيم شاذ[2]، ومع شذوذه هو كثير الاستعمال، فشذوذه بالنسبة إلى القياس، ولذا شذ حذف حرف النداء منه .

قال[3]:

صاح شمر ولا تزل ذاكـر الـ .:. ـموت فنسيانه ضلال مبين

ومن الترخيم قراءة بعضهم (يا مال ليقض) [4].

قال بعضهم: نبه بترخيمه على ضعف أهل النار من النطق بحرف[5]، إلا أن ترخيم "مالك" قياسي لكونه عَلَماً، بخلاف "صاحب" فإنه نكرة غير مؤنث بالتاء .

و(للسبعة) متعلق أيضاً بالمصدر، و(الملا) صفة لـ(سبعة)، والملا: الأشراف[6]؛

---

(١) الترخيم لغة: ترقيق الصوت.

وفي الاصطلاح: حذف أواخر الكلم في النداء. انظر شرح ابن عقيل: (٢/٢٦٣)، ومدخل الطالبين إلى فهم كلام المعربين للقصادي الأندلسي: (١١٤) .

(٢) انظر شرح التسهيل: (٣/٤٣٢)، والمساعد: (٢/٥٦٢)، وارتشاف الضرب: (٥/٢٢٤٦) .

(٣) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك: (١/٢١٢)، وشرح الكافية الشافية: (١/٣٨٣)، وشرح عمدة الحافظ: (١٩٩)، وهمع الهوامع: (١/١١١) .

(٤) من قوله تعالى: ﴿وَنَادَوْا يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف:٧٧]، وحذف الكاف من "مالك" قراءة شاذة، قرأ بها علي بن أبي طالب وابن مسعود وأبو الدرداء ﷺ ويحيى والأعمش -رحمهم الله-. انظر مختصر في شواذ القرآن: (١٣٧)، والمحتسب: (٢/٢٥٧)، ومعاني القرآن للنحاس: (٦/٣٨٥)، والكشاف: (٣/٤٩٦)، والبحر: (٨/٢٧-٢٨) .

(٥) انظر المحتسب: (٢/٢٥٧) .

(٦) انظر لسان العرب: (١/١٥٩)، والمعجم الوسيط: (٢/٨٨٢) .

وقال أبو عبدالله الموصلي: أي كل راء وقع بعدها حرف من حروف الاستعلاء السبعة. شرح شعلة: (٢٠٦)، وممن أطلق الإمام السخاوي في فتح الوصيد: (٢/٤٩٥)، وأبو عبدالله في اللآلئ =

لأنهم يملؤون العيون جلالةً والصدور مهابةً، وأصله الهمز فوقف عليه فأبدلت همزته ألفاً لسكونها بعد فتحة .

ثم ذكر الشرط الثالث فقال:

٣٥٠- وَمَا حَرْفُ الاسْتِعْلاءِ بَعْدُ فَرَاؤُهُ .:. لِكُلِّهِمُ التَّفْخِيمُ فِيهَا تَذَلَّلا

أخبر عن سائر القراء أنهم يفخمون الراء إذا وقع بعدها حرف استعلاء،وسيبين ذلك في البيت الآتي، والظاهر أن قول الناظم (وما حرف) يراد به الراء الساكنة بعد كسر، لا مطلق الراء؛ لأن الكلام فيها [1].

قال أبو عبدالله: وهذا الحكم يعم الراء المفتوحة في مذهب ورش والراء الساكنة في مذهب الجميع، فأما الراء المفتوحة في مذهب ورش فلا يقع حرف الاستعلاء بعدها إلا وبينهما ألف، ويكون مفتوحاً ومضموماً ومكسوراً، ويكون صاداً وطاءً وقافاً لا غير، نحو: ﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾[2] و﴿إِعْرَاضًا﴾[3] و﴿صِرَٰطَ﴾[4] و﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾[5] و﴿فِرَاقُ﴾[6] و﴿ٱلْفِرَاقُ﴾[7] و﴿وَٱلْإِشْرَاقِ﴾[8] .

قال الحافظ أبو عمرو: وقد كان شيخنا أبو الحسن يرى إمالة الراء في

= الفريدة: (٢/٣٩٥).

(١) انظر إبراز المعاني: (٢/١٧١) .

(٢) سورة الأنعام: (٣٥) .

(٣) سورة النساء: (١٢٨) .

(٤) من مواضعها: سورة الفاتحة: (٦) .

(٥) من مواضعها: سورة الفاتحة: (٧) .

(٦) سورة الكهف: (٧٨) .

(٧) سورة القيامة: (٢٨) .

(٨) سورة ص: (١٨) .

﴿ٱلۡإِشۡرَاقِ﴾ لكون حرف الاستعلاء مكسوراً، والإمالة والترقيق يحسُنان معه.

قال: فعارضته بقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾[1] فأجاب: بأن الفتح تأكد في ﴿صِرَٰطٖ﴾ بوقوع الراء بين مستعليين[2]. انتهى[3].

وهذا يشبه ما تقدم من استثناء بعضهم ﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ لوقوع الراء بين مستعليين وهما الصادان .

ثم قال أبو عمرو الداني: ولا أعلم خلافاً عن ورش في تفخيم ﴿ٱلۡإِشۡرَاقِ﴾ وإنما قال شيخنا أبو الحسن ذلك فيما أحسبه قياساً دون أداءً لإجماع الكل على خلاف ما قاله على أن الذي احتج به في ﴿صِرَٰطَ﴾ لا يصح، وذلك أن الصاد لما وقعت قبل الراء مكسورة وهي غير / معتد بها في منع الإمالة في ﴿تَبۡصِرَةٗ﴾ ونحوها في مذهب ورش بإجماع، فلذلك لا يعتد بها في ﴿صِرَٰطَ﴾ وإذا سقط الاعتداد بها لم يبق ما يوجب الفتح غير الطاء، وإذا كان الأمر كذلك فلا فرق بينه وبين ﴿ٱلۡإِشۡرَاقِ﴾.[4] انتهى ملخصاً.

وأما الراء الساكنة فمثال وقوع حرف الاستعلاء بعدها قوله: ﴿لَبِٱلۡمِرۡصَادِ﴾[5] و﴿إِرۡصَادٗا﴾[6] و﴿قِرۡطَاسٖ﴾[7] و﴿فِرۡقَةٖ﴾[8] ونحو ذلك[9].

---

(١) سورة الشورى: (٥٢) .

(٢) الموضح: (٧٦١) .

(٣) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٩٥) .

(٤) انظر الموضح: (٧٦٢-٧٦٣) .

(٥) سورة الفجر: (١٤) .

(٦) سورة التوبة: (١٠٧) .

(٧) سورة الأنعام: (٧) .

(٨) سورة التوبة: (١٢٢) .

(٩) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٩٦)، والعبارة السابقة منقولة منه من بداية قول المصنف: قال أبو عبدالله: =

وإنما بطل الترقيق مع حرف الاستعلاء؛ لأن التفخيم أليق بحروف الاستعلاء من الترقيق لما يلزم المرقق من الصعود بعد النزول، وذلك ثقيل شاق [1].

قال أبو شامة: وحرف الاستعلاء إذا تأخر منع الإمالة مطلقاً، بخلافه إذا تقدم فإنه لا يمنع، إلا إذا لم يكن مكسوراً أو ساكناً بعد مكسور [2].

قوله: (وما حرف الاستعلاء) (ما) موصولة بمعنى "الذي" في موضع رفع بالابتداء، و(حرف الاستعلاء) مبتدأ، و(بعد) خبره، وهو مقطوع عن الإضافة، أي: بعده، والجملة صلة للموصول وفي إيقاع الظرف المقطوع خبراً إشكالٌ؛ لأنه لا فائدة فيه حينئذٍ، وقد نصوا على منع ذلك[3]، وخطأوا من أعرب قوله تعالى ﴿ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ ﴾ مبتدأً وخبراً[4] لما ذكرت لك .

والفاء في قوله: (فراؤه) مزيدة في الخبر لما في المبتدأ الموصول من شبه اسم الشرط، و(راؤه) مبتدأ، و(التفخيم) مبتدأ ثانٍ، و(تذلل) خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، وهو الاسم الموصول .

وقد استشكل أبو شامة هذا البيت فقال:

وهذا البيت مشكل النظم في موضعين:

أحدهما: أن (ما) في أوله عبارة عن: ماذا .

= وهذا الحكم يعم الراء المفتوحة ... إلى هنا.

(١) انظر إبراز المعاني: (٢/١٧١)، وشرح شعلة: (٢٠٦) .

(٢) إبراز المعاني: (٢/١٧١) .

(٣) انظر التذييل والتكميل: (٤/٨٢)، قال: وقد نص على أن الظرف المقتطع عن الإضافة لا يقع خبراً للمبتدأ. وانظر البحر المحيط: (٥/٣٣١)، والدر المصون: (٦/٥٤٠) .

(٤) ممن أعربها كذلك الزمخشري في الكشاف: (٢/٣٣٧)، وابن عطية في المحرر الوجيز: (٩/٣٥٣)، وقد نص على تضعيف هذا الوجه العكبري في التبيان: (٢/٧٤٢) .

والثاني: أن الهاء في راؤه إلى "ماذا" تعود .

قال: والذي قدمته من المعنى هو الصواب إن شاء الله تعالى، وهو أن "ما" عبارة عن اللفظ الذي فيه الراء بعد كسرة، والهاء في (راؤه) تعود على اللفظ .

قال: وقال الشيخ[1] في شرحه: يعني: والذي بعده من الراءات حرف الاستعلاء بعد، (فراؤه) إن شئت رددت الضمير إلى "ما"، وإن شئت أعدته على حرف الاستعلاء[2].

قال أبو شامة: وكلاهما مشكل فإن (ما) مبتدأ، وقد جعلها عبارة عن الراء، فإن عادت الهاء على (ما) يصير التقدير: فراء الراء، وذلك فاسد؛ لأنه من باب إضافة الشئ إلى نفسه وذلك لا يجوز، وإن عادت إلى حرف الاستعلاء بقي المبتدأ بلا عائد يعود إليه[3]. انتهى.

قوله: (لكلهم) متعلق بالتفخيم، وفيه نظر من حيث تقدم معمول المصدر عليه، وسهَّله كون الجار يتسع فيه .

و(فيها) متعلق به أيضاً، ويجوز تعلقهما أعني (لكلهم) و(فيها) بـ(تذلل) على رأي الكوفيين بالنسبة إلى (لكلهم) لتقدمه حيث لا يتقدم عامله، وجوزه أبو عبدالله موافقة لهم[4].

و(تذلل) معناه: تسهل وانقاد مطاوعاً [5].

ثم أخذ يذكر حروف الاستعلاء فقال: / [٢٦٧/ب]

---

(١) يريد الإمام السخاوي .

(٢) فتح الوصيد: (٢/٤٩٥) .

(٣) إبراز المعاني: (٢/١٧١) .

(٤) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٩٦) .

(٥) انظر المصباح المنير: (٨٠) ذلل، وشرح شعلة: (٢٠٦)، وإبراز المعاني: (٢/١٧١) .

٣٥١- وَيَجْمَعُهَا قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ وَخُلْفُهُمْ .:. بِفِرْقٍ جَرَى بَيْنَ الْمَشَايِخِ سَلْسَلاَ

أي: ويجمع حروف الاستعلاء، فالضمير في (يجمعها) عائد على: (حرف الاستعلاء)، وإن كان مفرداً لفظاً؛ لأنه اسم جنس مضاف فيعم، فهو في قوة الجمع. وحروف الاستعلاء سبعة: القاف، والظاء، والخاء، والصاد، والضاد، والغين، والطاء.

وسميت حروف استعلاء؛ لأن اللسان يستعلي عند النطق بها إلى الحنك الأعلى[١].

واعلم: أن السامع قد يتوهم أن جميع حروف الاستعلاء يأتي بعد الراء فيطلب لكل حرف منها مثالاً، وليس الأمر كذلك، وإنما أراد الناظم أن ما وُجِدَ منها بعد الراء مَنَعَ، والواقع منها في القرآن في هذا الغرض أربعة أحرف: الصاد، والضاد، والطاء، والقاف، ولم تقع الخاء والظا والعين .

قال أبو شامة ولو أنه قال:

وَمَا بَعْدَهُ صَادٌ وَضَادٌ وَطَا وَقَا .:. فُ فَخِّمْ[٢] لِكُلٍّ خُلْفُ فِرْقٍ تَسَلْسَلاَ

لَبَانَ أمرُ البيتين في بيت واحد ولخلصنا من إشكال العبارتين فيهما .

أما الصاد: فوقعت بعد الراء الساكنة بعد كسرة، وهي المرققة لجميع القراء، فمنعت الترقيق حيث وقعت، نحو: ﴿ إِرْصَادًا ﴾[٣] و﴿ لَبِٱلْمِرْصَادِ ﴾[٤] .

وأما الضاد: فوقعت في مذهب ورش في نحو: ﴿ إِعْرَاضًا ﴾[٥] و﴿ إِعْرَاضُهُمْ ﴾[٦].

---

(١) انظر الرعاية لمكي بن أبي طالب: (١٢٣)، والتحديد للداني: (١٠٦-١٠٧)، والموضح للقرطبي: (٩١)، والتمهيد لابن الجزري: (٩٠) .

(٢) في الأصل: "ففخم بفاءين"، والمثبت هو الصواب، وهو كذلك في الإبراز المطبوع .

(٣) سورة التوبة: (١٠٧) .

(٤) سورة الفجر: (١٤) .

(٥) سورة النساء: (١٢٨) .

(٦) سورة الأنعام: (٣٥) .

وأما الطاء والقاف: فوقعتا في الأمرين، نحو: ﴿ قِرْطَاسٍ ﴾[1] و﴿ فِرْقَةٍ ﴾[2] و﴿ صِرَاطَ ﴾[3] و﴿ فِرَاقُ ﴾[4]، وليس من شرط منع حرف الاستعلاء أن يلي الراء، بل يمنع وإن فصل بينهما الألف، ولا تقع في مذهب ورش إلا كذلك غالباً، نحو: ﴿ صِرَاطَ ﴾ ﴿ فِرَاقُ ﴾ ﴿ إِعْرَاضًا ﴾، حتى نص مكي في التبصرة على أن: ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ لا يرقق في الوصل؛ لأجل صاد ﴿ صُدُورُهُمْ ﴾ فإن وقفت على ﴿ حَصِرَتْ ﴾ رققت لزوال المانع [5].

قال[6]: وتفخيم الراء من ﴿ حَصِرَتْ ﴾ لأجل صاد ﴿ صُدُورُهُمْ ﴾ بعيد لقوة الفاصل وهو التاء، بخلاف فصل الألف؛ ولأن حرف الاستعلاء منفصل من الكلمة التي فيها الراء، فلا ينبغي أن يعتبر ذلك إلا في كلمة واحدة، وعلى قياس ما ذكروه يجب التفخيم فيما إذا كان الراء آخر كلمة وحرف الاستعلاء أول كلمة بعدها نحو: ﴿ لِتُنذِرَ قَوْمًا ﴾[7] ﴿ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ ﴾[8] ﴿ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ ﴾[9] ﴿ فَٱصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلاً ﴾[10]، والتفخيم في هذا يكون أولى من التفخيم في ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ لوجود الفاصل في ﴿ حَصِرَتْ ﴾ دون ما ذكرناه، ولا أثر للصاد، فإنها مكسورة فلا

(١) سورة الأنعام: (٧) .

(٢) سورة التوبة: (١٢٢) .

(٣) من مواضعها: سورة الفاتحة: (٧) .

(٤) سورة الكهف: (٧٨) .

(٥) انظر التبصرة: (٤١٠) .

(٦) أي أبو شامة .

(٧) سورة يس: (٦) .

(٨) سورة نوح: (١) .

(٩) سورة لقمان: (١٨) .

(١٠) سورة المعارج: (٥) .

تمنع؛ لأنها مثل: ﴿ تُبْصِرُونَ ﴾[1]، والأظهر الترقيق قياساً للمانع على المقتضي، وسيأتي في البيت بعد هذا أن ما جاء بعد الكسر المفصل فلا ترقيق فيه، فلم ينظر إلى المفصَّل ترقيقاً، فلا ينظر إلى المفصل تفخيماً فتعطى كل كلمة حكماً[2].

قوله: (قظ) هو فاعل (يجمعها) أي: يجمع حروف الاستعلاء مجموع هذه الكلم الثلاث المشتملة / على سبعة الأحرف. [٢٦٨/أ]

ومعنى ذلك: الأمر بالتقلل من الدنيا والزهد فيها والرغبة في ....[3] وذلك بأن يقنع الإنسان منها بالإقامة في القيظ وهو شدة الحر في: خُص[4] ذي ضغط، أي: ذي ضيق، أي: أن الأمر أقل من ذلك كما يروى أنه ﷺ: « مرَّ بقوم يصلحون خُصّاً لهم قد وَهِيَ فسألهم فقالوا نصلح هذا الخُصَّ الذي قد وَهِيَ فقال ما لدي الأمر إلا أقل من ذلك »[5].

وقال ﷺ « كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل »[6].

ويروى أن شقيق بن سلمة[7] -ويكنى أبا وائل وهو من أكابر التابعين أو من المخضرمين صحب عبدالله بن مسعود ﷺ- كان يقيم في خص ضيق.

---

(١) من مواضعها: سورة الأنبياء: (٣).

(٢) إبراز المعاني: (٢/١٧٢-١٧٣).

(٣) غير واضحة في جميع النسخ.

(٤) الخصّ: البيت من القصب. انظر مختار الصحاح: (٧٥)، والمصباح المنير: (٦٥).

(٥) الحديث رواه أبو داود في كتاب الآداب، باب ما جاء في البناء: برقم (٥٢٣٦)، والترمذي في كتاب الزهد، باب قصر الأمل: برقم (٢٣٣٥)، وابن ماجه في الزهد، باب قصر الأمل: برقم (٤١٦٠). وصححه الألباني. انظر صحيح أبي داود (٣/٩٨٣) برقم (٤٣٦١، ٤٣٦٢).

(٦) الحديث أخرجه البخاري في باب الرقاق، باب قول النبي ﷺ: « كن في الدنيا كأنك غريب »: (١١/١٩٩-٢٠٠)، والترمذي في الزهد، باب ما جاء في قصر الأمل: برقم (٢٣٣٣).

(٧) هو شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل الكوفي، أدرك النبي ﷺ ولم يره، قال وكيع: كان ثقة، وعن ابن معين: ثقة لا يسئل عن مثله، كان كثير الحديث، مات سنة (٨٢هـ) في خلافة عمر بن عبدالعزيز. انظر الثقات لابن حبان: (٤/٣٥٤)، وتهذيب التهذيب: (٢/٥٠٨).

قال عبدالملك بن عمير[1]: كان لأبي وائل خص من قَصَبٍ يكون فيه هو ودابته فإذا خرج إلى الغزو نفضه وإذا عاد بناه[2]. والتقلل من الدنيا والقناعة بما لابد منه شأنُ الصالحين فإنها دار ممر لا دار مقرّ، و(قِظ) فعل أمر، أي: أَقِم في القيظ[3]، و(خص) منصوب على الظرف، وكان ينبغي أن يصل الفعل إليه بـ"في"؛ لأنه ظرف مكان مخصوص، وانتصابه لانتصاب قوله تعالى: ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾[4]، وانتصاب قوله[5]:

لدن بهز الكف يعسل متنه .:. فيه كما عسل الطريقَ الثعلبُ

وهو اتساع شائع .

و(ضغط) في الأصل مصدر: "لضَغَطَه" "يَضْغَطُه" إذا ضمه ضماً عنيفاً[6]، ومنه ضغطة القبر. وقد تقدم ذلك عند قوله: (حقٌّ ضغاطُ عصٍ خظا)[7]، والتقدير خص مكان ضيق، أي: ذي ضيق .

---

(١) هو عبدالملك بن عمير بن سويد بن حارثة القرشي، ويقال: اللخمي، أبو عمرو، رأى علياً وأبا موسى، قال ابن حبان: ولد لثلاث سنين بقين من خلافة عثمان ﷺ، ومات سنة (١٣٦هـ). انظر طبقات ابن سعد: (٦/٣١٥)، وتهذيب التهذيب: (٣/٤٨١) .

(٢) انظر إبراز المعاني: (٢/١٧٣) .

(٣) قال الجوهري: القيظ: حمارّة الصيف، وقاظ بالمكان وتقيظ به، إذا أقام به في الصيف. الصحاح: (٣/٤٣١) قيظ، وانظر المصباح المنير: (١٩٩) قيظ .

(٤) سورة الأعراف: (١٦) .

(٥) البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في الكتاب: (١/٣٦)، والخصائص: (٣/٣١٩)، وخزانة الأدب: (٣/٨٣)، وشرح التصريح: (١/٣١٢) . والشاهد فيه حذف حرف الجر (في) من قوله : "عسل الطريق"، ثم نصب الطريق، والأصل "عسل في الطريق" .

(٦) انظر لسان العرب: (٧/٣٤٢) ضغط، والمصباح المنير: (١٨٨) ضغط .

(٧) البيت رقم (٣٤٠) من باب مذهب الكسائي في إمالة هاء التأنيث في الوقف. انظر ص(٢٨٣) من هذه الرسالة .

قوله: (وخلفهم بفرق جرى) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ﴾[1] اختلف أهل الأداء فيه فرقق بعضهم[2]، وفخم آخرون[3].

قال أبو عمرو الداني: والوجهان جيدان[4].

وقال في كتاب الإمالة: كان شيخنا أبو الحسن يرى إمالة الراء في قوله: ﴿ ٱلْإِشْرَاقِ ﴾ لكون حرف الاستعلاء فيه مكسوراً، فعارضته بقوله: ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ وقد تقدمت هذه الحكاية بجوابها[5].

قال: ولا أعلم خلافاً بين أهل الأداء لقراءة ورش عن نافع من المصريين وغيرهم في إخلاص الفتح في ذلك، وإنما قال ذلك شيخنا رحمه الله فيما أحسبه قياساً دون أداء لاجتماع الكل على خلاف ما قاله[6].

وقد حكى الوفاق على ترقيق راء ﴿ فِرْقٍ ﴾ مكي[7]، وابن شريح[8]،

---

(١) سورة الشعراء: (٦٣) .

(٢) ممن ذهب إلى الترقيق جمهور المغاربة والمصريين وقطع به صاحب التبصرة: (٤٠٨)، والهادي: (١/٢٦٠)، والتجريد: (١٨٠). وانظر النشر: (٢/١٠٣) .

(٣) ذهب سائر أهل الأداء إلى التفخيم، وهو ظاهر العنوان: (٦٢)، والتيسير: (٤٧). انظر النشر: (٢/١٠٣).

(٤) لم أجد قول الداني في مظانه من مؤلفاته، ولعله ذكره في كتاب الراءات، وقال ابن الجزري: والوجهان صحيحان إلا أن النصوص متواترة على الترقيق، وحكى غير واحد عليه الإجماع. النشر: (٢/١٠٣)، وانظر غيث النفع: (٣٠٩)، وتنبيه الغافلين للصفاقسي: (٥٠) .

(٥) انظر ص(٣٣٧) من هذه الرسالة .

(٦) الموضح: (٧٦٢) .

(٧) انظر التبصرة: (٤٠٨) .

(٨) انظر الكافي: (١/٢٩٥) .

وابن الفحـام[1].

والوجه في ترقيقها -إما جوازاً وإما وجوباً- وقوع الراء ساكنة بين كسرتين مع ضعف حرف الاستعلاء بكسرة [2].

والوجه في تفخيمه -إما جوازاً وإما وجوباً-: وجود حرف الاستعلاء في هذه الكلمة، وهو مضاد للترقيق [3].

قوله: (وخلفهم) مبتدأ، و(بفرق) متعلق به، والباء بمعنى في، أي: في / خلفهم في ترقيق راء ﴿فِرْقٍ﴾، و(جرى) خبره، و(بين المشايخ) متعلق به، و(سلسلا) حال، والسّلسل: السهل[4]، يشير إلى شهرة الخلاف، ولما ذكر الجريان الذي هو من صفات الماء وضحه بقوله: سلسلا، ومنه الماء السلسال . [٢٦٩/ب]

ثم ذكر الشرطين الآخرين لترقيق الراء المجمع على ترقيقها فقال

٣٥٢- وَمَا بَعْدَ كَسْرٍ عَارِضٍ أَوْ مُفَصَّلٍ .:. فَفَخِّمْ فَهَذَا حُكْمُهُ مُتَبَـذِّلا

أي: وما بعد كسر من الراءات المجمع على ترقيقها في هذا الفصل، أو ما رققه ورش وحده، وما رققه هو وغيره -كما تقدم الاحتمالان[5] في قوله: (وما

---

(١) انظر التجريد: (١٨٠) .

(٢) انظر شرح الهداية: (١/١٣٧)، والكشف: (١/٢١٠)، وفتح الوصيد: (٢/٤٩٦)، وشرح شعلة: (٢٠٧)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٩٨) .

(٣) انظر فتح الوصيد: (٢/٤٩٦)، وشرح شعلة: (٢٠٧)، وإبراز المعاني: (٢/١٧٤)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٩٨)، والنشر: (٢/١٠٣) .

(٤) انظر الصحاح: (٣/١٠٤) سلس) والمصباح المنير: (١٠٨) سلس)، ومختار الصحاح: (٢٧٣).

(٥) الاحتمالان هما: ١ - كل راء وقع بعدها حرف من حروف الاستعلاء .

٢ - الراء الساكنة بعد كسر، إذا جاء بعدها حرف من حروف الاستعلاء. وهذا رأي المصنف. انظر ص(٣٣٦) من هذه الرسالة .

حرف الاستعلاء) – يعني: شرط الترقيق ألاّ يكون الكسر عارضًا، فلو كان عارضاً، أي: يذهب في بعض الأحيان ككسرة همزة الوصل، نحو: ﴿ ٱمْرَأَةٌ ﴾ ﴿ ٱرْجِعُوٓاْ ﴾ مبتدأً بهما، وككسرة التقاء الساكنين، نحو: ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾[1] ﴿ يَـٰبُنَيَّ ٱرْكَب ﴾[2] ﴿ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ ﴾[3] حال الوصل، أو منفصلاً بأن تكون الكسرة في كلمة والراء في كلمة أخرى نحو: ﴿ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾[4] ﴿ لِحُكْمِ رَبِّكَ ﴾[5] ﴿ بِرَسُولٍ ﴾[6] ﴿ لِرَسُولٍ ﴾[7] –لأن حرف الجر كلمة برأسها– فهذا كله مفخم؛ لأن الكسر كالزائل في النوعين .

وقال أبو عبدالله: المراد بالعارض: ما يعرض في حال دون أخرى .

وبالمنفصل: ما ينفصل عن الراء، بأن تكون في كلمة والراء في كلمة أخرى، وقد يجتمع فيه أن يكون عارضاً منفصلاً:

فالأول: نحو كسرة همزة الوصل في ﴿ٱرْتَضَىٰ﴾[8] و﴿ٱرْتَابُوٓاْ﴾ و﴿ٱرْجِعِىٓ﴾[9] .

والثاني: نحو كسرة الباء في ﴿ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾ .

---

(١) سورة النساء: (١٢٨) .

(٢) سورة هود: (٤٢). بكسر الياء وهي قراءة الجمهور عدا عاصم، قال الشاطبيُّ:

. . . . . وفتح يــا بني هنا نص وفي الكل عولا البيت رقم (٧٥٧)

(٣) سورة النور: (٥٠) .

(٤) سورة المؤمنون: (٩٩) .

(٥) من مواضعها: سورة الطور: (٤٨) .

(٦) سورة الصف: (٦) .

(٧) من مواضعها: سورة آل عمران: (١٨٣) .

(٨) من مواضعها: سورة الأنبياء: (٢٨) .

(٩) سورة الفجر: (٢٨) .

والثالث: نحو كسرة التقاء الساكنين في نحو: ﴿ٱرْتَبْتُمْ﴾[1] ﴿أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟﴾ وما أشبه ذلك[2].

قال أبو شامة: أي: والذي يوجد من الراءات بعد كسر عارض -وهو ما حقه السكون ككسرة همزة الوصل- نحو: ﴿ٱمْرَأَةٌ﴾ ﴿ٱرْجِعُوٓا۟﴾ إذا ابتدأت، وكسرة التقاء الساكنين نحو: ﴿إِنِ ٱمْرَأَةٌ﴾ ﴿أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟﴾ ﴿يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب﴾ إذا وصلت، أو بعد كسر مفصَّل [أي][3] يكون الكسر في حرف منفصل من الكلمة التي فيها الراء لفظاً أو تقديراً نحو: ﴿لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ ﴿بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ و﴿بِرَسُولٍ﴾ و﴿لِرَسُولٍ﴾؛ لأن حرف الجرِّ في حكم المنفصل من الكلمة الداخلة هي عليها؛ لأن الجارِ مع مجروره كلمتان: حرف واسم، فلعروض الكسرة في القسم الأول، وتقديرِ انفصال الراء عن الكسرة في الثاني، فخمها ورش في المتحركة وجميع القراء في الساكنة.

قال ابن الفحام: لم يعتد أحد بالكسرة في قولهم: ﴿بِرَبِّهِمْ﴾[4] ولا ﴿بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾[5] ولا في ﴿ٱرْجِعُوٓا۟﴾، قال: وأما المبتدأة فلا خلاف في تفخيمها نحو ﴿رَأَيْتَ﴾[6] انتهى[7].

قلت: فظاهر ما قاله أبو شامة أن قوله: (وما بعد كسر) يشمل ما اختص بترقيقه ورش، وما أجمع على ترقيقه، ولذلك [قال][8] / فخمها ورش في المتحركة [٢٦٩/أ]

(١) من مواضعها: سورة المائدة: (١٠٦).

(٢) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٩٧).

(٣) في جميع النسخ "أن" والمثبت من الإبراز.

(٤) من مواضعها: سورة المؤمنون: (٥٩).

(٥) من مواضعها: سورة البقرة: (٢٥٣).

(٦) من مواضعها: سورة الأنعام: (٦٨).

(٧) إبراز المعاني: (٢/١٧٤-١٧٥). وانظر التجريد: (١٧٧).

(٨) ما بين معكوفتين غير واضحة في الأصل، والمثبت من (م) و (ت).

وجميع القراء في الساكنة، إلا أنه لا يميل للكسر المنفصل إلا في المتحركة دون الساكنة.

وأما أبو عبدالله فقال: والمراد بما ذكره في هذا البيت الراء الساكنة لا غير؛ لأن هذا المعنى جاء[1] في مذهب ورش في الراء المتحركة، وقد تقدم في قوله: (أو الكسر موصلا) على ما مر في شرحه .

ويحتمل أن يريد بما ذكره في هذا البيت مذهب ورش أيضاً؛ لأن قوله: (أو الكسر موصلا) ليس بواضح في هذا المعنى، فأعاده ههنا بأوضح بيان[2]. انتهى.

قلت: قوله: لأن قوله: (أو الكسر موصلا) ليس بواضح إلى آخره، جواب عن سؤال نبه عليه بقوله: لأن هذا المعنى جاء في مذهب ورش في الراء المتحركة، وقد تقدم، وإيضاح السؤال أن يقال: قد تقدم تقرير هذا الشرط في مذهب ورش، فدخوله تحت قوله: (وما بعد كسر) البيت، تكرار لا فائدة فيه، فينبغي أن يختص هذا البيت بما أجمع عليه القراء وهي الراء الساكنة .

وجواب ما ذكر من أن قوله: (أو الكسر موصلا) ليس بواضح، فلذلك أعاده، وقد اعتُرِضَ على الناظم رحمه الله بأنه كان ينبغي أن ينبه على أن الياء المنفصلة لا تؤثر في ترقيق الراء، كما لايؤثر الكسر المنفصل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى رُزِقْنَا﴾[3] ﴿مُقْنِعِى رُءُوسِهِمْ﴾[4].

وقد أشار أبو شامة إلى هذا الاعتراض[5]، ولم يجب عنه، ويمكن أن يجاب عنه: بأن الأصل المقتضي للترقيق إنما هو الكسر السابق للراء، والياء محمولة عليها، فإذا

---

(١) كذا في جميع النسخ، ولم ترد كلمة "جاء" في اللآلئ .

(٢) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٩٧) .

(٣) سورة البقرة: (٢٥) .

(٤) سورة إبراهيم: (٤٣) .

(٥) انظر إبراز المعاني: (٢/١٧٥)، وشرح الملا علي القاري: (١٣٧) .

نبه على أن الأصل لا يؤثر منفصلاً، علم أن وقوعه[1] لا يؤثر منفصلاً بطريق الأولى والأحرى.

وقد نبه بعضهم على أن الياء المنفصلة لا تؤثر[2]، كما أن الكسر المنفصل لا يؤثر، وليس لنا ياء عارضة، كما أن لنا كسراً عارضاً .

قوله: (وما) موصولة، و(بعد كسر) صلتها، و(عارض) صفة كسر، و(أو) للعطف معناها: التنويع والتقسيم[3]، كقوله تعالى ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾[4]، و(مفصَّل) بمعنى: منفصل، إلا أنه استعمل فعَّل بالتضعيف بمعنى الفعل، وهذا الموصول يجوز أن يكون مفعولاً بعد (ما) [لقوله][5] (فخم) نحو: "زيداً فاضرب"، وفي "الفاء" الوجهان الشهيران، أعني: كونها مزيدة، أوعاطفة على مقدر، أي: يليه ففخم الراء التي بعد كسر، فـ(ما) واقعة على الراء الموصوفة بذلك .

ويجوز أن يكون مبتدأ، والجملة الأمرية خبره، ودخول الفاء لشبه المبتدأ باسم الشرط، والعائد مقدر حذف لتوفر شروط الحذف[6]، والتقدير: والراء التي بعد كسر عارض أو مفصل ففخمها .

قوله: (فهذا) مبتدأ مشار به إلى التفخيم، و(حكمه) خبره، والهاء تعود على الراء، وإنما ذكرها باعتبار اللفظ / ، أي: فالتفخيم حكم هذه الراء الكائنة بعد كسر [٢٦٩/ب]
عارض أو مفصل.

---

(١) في (م) فرعه .

(٢) هذا معنى كلام الإمام أبي عبدالله الموصلي في شرحه على الشاطبية، حيث قال: ويعلم ذلك من تفخيم ﴿ مُقْنِعِى رُءُوسِهِمْ ﴾ و﴿ ٱلَّذِى رُزِقْنَا ﴾ لانفصال الياء عن الراء أيضاً . انظر شرح شعلة: (٢٠٧).

(٣) هذا من معانيها وقد أوصلها ابن هشام إلى اثني عشر معنى. انظر مغني اللبيب: (١/٧٤) .

(٤) سورة البقرة: (١٣٥) .

(٥) ما بين معكوفتين من (م) وفي الأصل: "كقوله" .

(٦) وهي ثمانية . انظر مغني اللبيب: (٢/٦٩٢) .

قوله: (متبذلا) حال، والعامل فيه، إما التنبيه المأخوذ من ها، وإما الإشارة الموجودة من (ذا)، ومثله قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[1].

و"المتبذل" اسم فاعل من "تبذل"، مطاوع بذّل، فيؤول معناه إلى معنى قولك: منقاداً[2]؛ لأن المتبذل ينقاد ويسهل، أو يشير به إلى شهرته وانتشاره بين أهل الأداء، فإنه مبذول بينهم غير مصون عنهم[3]، فلا يقرأ إلا بالذال المعجمة، خلافاً لمن يُصحفه من الطلبة فيقرؤه بالمهملة، ويفسره بأن معناه: متبدل من الترقيق، أي: أن التفخيم جُعِلَ بدلاً من الترقيق الذي كان يتوهم وجوده لأجل الكسرة في الجملة، وهذا معنى غير طائل .

٣٥٣- وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوِالْيَا فَمَا لَهُمْ .:. بِتَرْقِيقِهِ نَصٌّ وَثِيقٌ فَيَمْثُلَا

أي: وما بعده من الراءات كسر أو ياء فليس عن أهل الترقيق في ذلك نص يعتمد عليه، بل من قال بترقيق ذلك، فإنما قال به قياساً على الإمالة فإن الإمالة والترقيق من وادٍ واحدٍ، والإمالة تكون شبهاً متقدماً ومتأخراً وهو الأكثر، فكذلك الترقيق .

وظاهر كلام الناظم العموم في كل راء وجد بعدها ياء ساكنة أو كسرة قياساً على راء قبلها ذلك .

وقال أبو شامة: وليس هذا على عمومه، بل مراده: أن ما حكوا ترقيقه مما بعده كسر أو ياء لانص لهم فيه، والذي حكوا ترقيقه من ذلك نحو: ﴿مَرْيَمَ﴾[4]

---

(١) سورة هود: (٧٢) .

(٢) انظر شرح شعلة: (٢٠٧)، وإبراز المعاني: (٢/١٧٥) .

(٣) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٣٩٨) .

(٤) من مواضعها: سورة آل عمران: (٣٦) .

ولفظ ﴿ٱلْمَرْءِ﴾[1] وعموم ما ذكره في هذا البيت يجيء في الساكنة والمتحركة، فالساكنة نحو: ﴿مَرْيَمَ﴾، و﴿يَرْجِعُونَ﴾[2]، ولا تكون الياء بعدها إلا متحركة، والراء المحركة نحو: ﴿لِبَشَرَيْنِ﴾[3]، و﴿ٱلْبَحْرَيْنِ﴾[4] ﴿إِلَىٰ رَبِّهِم﴾[5] انتهى[6].

فظاهر هذا أنهم لم ينقلوا الترقيق إلا في نحو: ﴿مَرْيَمَ﴾ ولفظ ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ يريد بنحو ﴿مَرْيَمَ﴾ وما بعد رائه الساكنةِ ياءٌ، وذلك ﴿قَرْيَةً﴾[7] و﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾[8] حيث ورد في القرآن.

ويريد بلفظ ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ أنهم لم ينقلوا ترقيق ما بعد رائه كسرة إلا في هذا اللفظ فقط، وهو لفظ ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ المجرور وذلك في موضعين: واحد في البقرة وهو ﴿مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾[9] وآخر في الأنفال وهو ﴿يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾[10].

فأما إذا وجد راء بعدها كسرة نحو: ﴿يَرْجِعُونَ﴾ و﴿إِلَىٰ رَبِّهِم﴾ فإنه لم ينقل فيه ترقيق البتة؛ لأنه خصص ذلك بلفظ ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ بخلاف ﴿مَرْيَمَ﴾ فإنه قال: نحو مريم، فأدرجنا معها: ﴿قَرْيَةً﴾ و﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾ .

---

(١) من مواضعها: سورة البقرة: (١٠٢) .

(٢) من مواضعها: سورة البقرة: (١٨) .

(٣) سورة المؤمنون: (٤٧) .

(٤) سورة النمل: (٦١) .

(٥) من مواضعها: سورة البقرة (٣٨) .

(٦) إبراز المعاني: (٢/١٧٦) .

(٧) من مواضعها: سورة البقرة: (٢٥٩) .

(٨) من مواضعها: سورة البقرة: (٥٨) .

(٩) الآية (١٠٢) .

(١٠) الآية (٢٤) .

وقد نص مكي على إجراء الوجهين، أعني: الترقيق والتفخيم في نحو ﴿مَرۡيَمَ﴾ و﴿قَرۡيَةً﴾ فقال: أما الراء الساكنة فلا اختلاف فيها أنها غير مغلظة إذا كان قبلها كسرة لازمة أو بعدها ياء نحو ﴿مَرۡيَمَ﴾(1) و﴿فِرۡعَوۡنَ﴾ .

قال(2): ونقلت ﴿بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ﴾ بالتغليظ وتركه لورش وللجماعة بالتغليظ(3)./

قال أبو عمرو الداني: على الترقيق عامة أهل الأداء القدماء من المصريين. قال: والقياس إخلاص فتحها لفتحة الميم قبلها (4). انتهى.

وقد نص أبو عبدالله أيضا على خصوصية ﴿ٱلۡمَرۡءِ﴾ و﴿مَرۡيَمَ﴾ و﴿ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ دون سائر الأمثلة التي قدمتها، من نحو: ﴿يَرۡجِعُونَ﴾ و﴿إِلَىٰ رَبِّهِمۡ﴾ و﴿ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾ و﴿لِبَشَرَيۡنِ﴾ .

فقال: أشار بما ذكر في هذين البيتين إلى اختلاف أهل الأداء في ﴿ٱلۡمَرۡءِ﴾ في سورة البقرة والأنفال، وفي راء ﴿مَرۡيَمَ﴾، وما جاء من لفظ ﴿ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ في القرآن كله، وذلك يرى أن بعضهم يرى تفخيم الجميع لورش، وفي ذلك يقول الحُصْري(5) في قصيدته التي نظمها في قراءة نافع(6) في باب ترقيق الراءات لورش(1):

---

(١) تمثيل المصنف بهذا المثال لا يستقيم؛ لأن الراء فيه مغلظة.

(٢) أي: مكي بن أبي طالب .

(٣) التبصرة: (٤٠٨) .

(٤) انظر جامع البيان: (٣/٨٨٩) بتصرف، والموضح: (٧٨١) .

(٥) هو علي بن عبدالغني، أبو الحسن الفهري، القيرواني الحصري، المقرئ، صاحب القصيدة الحصرية في قراءة نافع، كان عالماً بالقراءات، أستاذ، ماهر، أديب، حاذق، قرأ على عبدالعزيز بن محمد صاحب ابن سفيان، والشيخ أبي بكر القعبري، تلا عليه السبع تسعين ختمة، وقرأ عليه أبو داود سليمان بن يحيى المعافري وغيره. توفي سنة (٤٨٨هـ).

انظر طبقات القراء: (٢/٦٩١)، وغاية النهاية: (١/٥٥٠).

(٦) وهي تبلغ مائتين وتسعة أبيات. وقد حققت مع شرحها لأبي الحسن محمد بن عبدالرحمن ابن الطفيل الأشبيلي، المعروف بابن عظيمة (ت٥٤٣هـ)، بتحقيق: توفيق العبقري، جامعة سيدي محمد بن =

ولا تقر راء المرء إلا رقيقة .:. لدى سورة الأنفال أو قصة السّحرِ

وفي الباب المذكور يقول[2]:

وإن سكنت والياء بعد كمريم .:. فرقق [وخطئ][3] من يفخم عن قهر

قال: وبعضهم يرى تفخيم راء ﴿مَرْيَمَ﴾ وما جاء من لفظ ﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾ لسائر السبعة[4]. انتهى.

= عبدالله، كلية الآداب، فاس ١٤١٤هـ.

(١) البيت رقم (١٦٨) من القصيدة "باب الراءات" .

(٢) أي في باب الراءات. والبيت رقم (١٦٥).

(٣) ما بين معكوفتين في جميع النسخ "وغلط" وكذلك النشر: (٢/١٠١-١٠٢)، والمثبت من القصيدة المحققة والمتداولة .

(٤) اللآلئ الفريدة: (٢/٣٩٨-٣٩٩) .

وقال ابن الجزري: فأما ﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾ حيث وقعت، و﴿مَرْيَمَ﴾ فنص على الترقيق فيهما لجميع القراء، أبو عبدالله ابن سفيان - في الهادي: (١/٢٥٩)، وأبو محمد مكي - في التبصرة: (٤٠٨)، وأبو العباس المهدوي - في شرح الهداية: (١/١٣٧)، وأبو عبدالله بن شريح - في الكافي: (١/٢٩٤)، وأبو القاسم بن الفحام - في التجريد: (١٧٦)، وأبو علي الأهوازي - في الوجيز: (١١٣)، وغيرهم من أجل سكونها ووقوع الياء بعدها، وقد بالغ أبو الحسن الحصري في تغليط من يقول بالتفخيم في ذلك فقال:

وإن سكنت والياء بعد كمريم .:. فرقق وغلط من يفخم عن قهر

وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما، وهو الذي لا يوجد نص على أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه وهو الصواب وعليه العمل في سائر الأمصار وهو القياس الصحيح. النشر: (٢/١٠١-١٠٢).

وقال ابن بري في الدرر الوامع:

وقبل كسرة وياء فخما .:. في المرء ثم قرية ومريما

إذ لا اعتبار لتأخر السبب .:. هنا وإن حكي عن بعض العرب البيتان (١٨٠-١٨١). =

ثم قال: وربما أوهم ما ذكره في البيت الأول من هذين البيتين أن جميع ما وقع بعده كسرٌ أو ياءٌ فيه خلاف، وليس كذلك، وإنما المراد الكلمات المذكورة وما سوى ذلك فلا خلاف في تفخيمه، إلا ما تقدم من الترقيق في ﴿شَرَرٍ﴾ لورش.

قال الداني: وكان محمد بن علي وغيره من أهل الأداء من المصريين يرون ترقيق الراء الساكنة إذا وقع بعدها همزة مكسورة، وذلك في ﴿ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ و﴿ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾، وكذلك روى زكريا بن يحي ومحمد بن خيرون عن أصحابهما، قال: وبه قرأت، وبه آخذ [1].

وقال أبو محمد مكي: الأشهر عن ورش في ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ الترقيق لقوة الهمزة وكسرها. قال: وعنه التغليظ [2].

وقال أبو العباس المهدوي: أما الراء [الساكنة][3] فإن ورشاً يوافق القراء ولا يخالفهم إلا في ﴿ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ و﴿ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ على اختلاف عنه، وذكر علة الترقيق، ثم قال: وهذا اعتلال للرواية، والقياس يوجب التفخيم، وقد رواه كثير من أصحابه[4].

وقال الحافظ أبو عمرو أيضاً في الراء الساكنة قبل الياء: فأما الراء إذا سكنت وأتى بعدها ياء مفتوحة، فلا أعلم خلافاً عن ورش ولا عن غيره في نص، ولا في تلاوة، ولا في رواية أن الراء مفخمة في ذلك، نحو:

= انظر النجوم الطوالع للمارغني: (١٤٥)، وتحصيل المنافع على كتاب الدرر اللوامع للشنقيطي: (٢٣١).

(١) انظر جامع البيان: (٣/٨٨٩) بتصرف، والموضح: (٧٨٠).

(٢) الكشف: (١/٢١٠).

(٣) ما بين معكوفتين سقطت من جميع النسخ، والمثبت من شرح الهداية: (١/١٤١)، واللآلئ الفريدة: (٢/٣٩٩)، ويقتضيها السياق.

(٤) شرح الهداية: (١/١٤١-١٤٢) باختصار وتصرف.

﴿ قَرْيَةً ﴾ و﴿ مَرْيَمَ ﴾ و﴿ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ و﴿ قَرْيَتِكَ ﴾[1] و﴿ مِّن قَرْيَتِكُمْ ﴾[2] و﴿ مِن قَرْيَتِنَآ ﴾[3] و﴿ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ ﴾[4] إلا ما حكاه بعض المغاربة عن ورش أنه يرقق الراء في ذلك، واعتل بوقوع الياء بعدها وزعم آخرون منهم من يرققها لأجل ذلك إجماع من أئمة القراء [5].

وقال أبو عبدالله: وممن ذهب إلى ترقيقها للجميع لمكان الياء / مكي[6] [٢٧٠/ب] والمهدوي[7] رحمهما الله تعالى، وعلل بعضهم ترقيق الراء في ﴿ ٱلْمَرْءِ ﴾ و(المرء) عند من أخذ بذلك: قوة الكسرة في حرف قوي[8]، فإن الهمزة حرف جلد، ولذلك اجترئ عليه بأنواع التسهيل.

وقال آخرون[9]: العلة في ترقيقه استشعار إلقاء حركة الهمزة على الراء، فصارت كأنها مكسورة، والمكسورة حكمها الترقيق .

قال هذا القائل[10]: ومن أجل الاستشعار المشار إليه سكّنوا اسم (امرئ) ليدخلوا عليه همزة الوصل، فتكون كالعوض من الحرف المقدر، كما فعلوا فيما

---

(١) سورة محمد: (١٣) .

(٢) من مواضعها: سورة الأعراف: (٨٢) .

(٣) سورة الأعراف: (٨٨) .

(٤) سورة الزخرف: (٣١) .

(٥) لم أجد نص الداني في مظانه من مؤلفاته، ولعله ذكره في كتاب الراءات. والله أعلم.

(٦) انظر التبصرة: (٤٠٨)، والكشف: (١/٢١٠) .

(٧) انظر شرح الهداية: (١/١٤٢) .

(٨) انظر الكشف: (١/٢١٠)، وشرح الهداية: (١/١٤٢)، وفتح الوصيد: (٢/٤٩٩) .

(٩) انظر شرح الهداية: (١/١٤٢)، وفتح الوصيد: (٢/٤٩٩) .

(١٠) وهو الإمام السخاوي. كما في فتح الوصيد: (٢/٤٩٩) .

حذفوا آخره من نحو: ابن واسم .

وأما العلة في ترقيق راء ﴿ قَرْيَةً ﴾ و﴿ مَرْيَمَ ﴾ ونحوهما: أن الراء لما ضعفت بسكونها حكمت عليها الياء الواقعة بعدها كما حكمت عليها الكسرة الواقعة قبلها[1]. انتهى.

وكان من حق هذا القائل أن يقول: كما حكمت عليها الياء الواقعة قبلها، قياساً للشئ على جنسه دون غيره .

وقد ضعف الحافظ أبو عمرو هذا التعليل فقال: وهذا الذي اعتلُّوا به غيرُ صحيح، وذلك أن الياء إذا تحركت بالفتح صار حكمها كحكم سائر الحروف المتحركة به، لا يوجب إمالةً ولا ترقيقاً .

قال: ولو كان هذا المذهب صحيحاً لكانت الياء الساكنة أو الكسرة أولى به، إذ كانتا توجبان ذلك، إذا سبقتا، فكان يجب ترقيق: ﴿ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾ و﴿ جَرَيْنَ ﴾[2] و﴿ أَغْرَيْنَا ﴾[3] و﴿ مِرْفَقًا ﴾[4] و﴿ مَرْجِعَهُمْ ﴾[5] و﴿ يَرْجِعُونَ ﴾[6] وما أشبه ذلك، قال: وفي الإجماع على تفخيم الراء في ذلك دليل بيّن على خطأ من رقق الراء في ذلك، واعتل بمكان الياء [7].

---

(١) انظر الكشف: (١/٢٠٩-٢١٠) .

(٢) سورة يونس: (٢٢) .

(٣) سورة المائدة: (١٤) .

(٤) سورة الكهف: (١٦) على قراءة نافع وابن عامر، حيث إنها مرققة بالاتفاق على قراءة غيرهما لأنها ساكنة بعد كسر، قال الشاطبي: وقل مرفقاً فتح مع الكسر عمه .:. . . . . .
البيت رقم (٨٣٤) من أبيات سورة الكهف .

(٥) سورة الصافات: (٦٨) .

(٦) من مواضعها: سورة آل عمران: (٧٢) .

(٧) لم أجد نص الداني في مظانه من مؤلفاته، ونقل بعضه ابن الباذش في الإقناع: (١/٣٢٨)، حيث قال: وقال -أي الداني- الياء إذا تحركت بالفتح كسائر الحروف، ولا توجب إمالةً ولا ترقيقاً .

قلت[1]: قد أجاب بعضهم[2] عن ذلك بالفرق بين البابين، وذلك: أن حركة الحرف بين يديه، فالحركات مقدرة بعد الحرف، فإذا اعتبر ذلك فيما ذكر وجد في نحو: ﴿ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ و﴿جَرَيْنَ﴾ و﴿أَغْرَيْنَا﴾ الفتحة حائلة بين الراء والياء، وفي نحو ﴿مِّرْفَقًا﴾ و﴿مَرْجِعَهُمْ﴾ و﴿يَرْجِعُونَ﴾ الحرف حائلاً بين الراء والكسرة، وليس كذلك باب ﴿مَرْيَمَ﴾ و﴿قَرْيَةً﴾؛ لأن الراء فيه شديدة الاتصال بالياء.

قال أبو عبدالله: والذي اعتلوا به في البابين حسَنٌ مع ثبوت الرواية وقوتها، فأما مع عدمها أو ضعفها فلا أثر لها، وكأنهم قاسوا كسرة همزة ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ على كسرة راء ﴿بِشَرَرٍ﴾ حيث كانتا قويتين لكونهما في حرف قوي، وقاسوا استشعار النقل في نحو: ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾[3] و﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾[4] حيث ترك ورش المد لأجله، وقاسوا الياء الواقعة بعد الراء الساكنة على الكسرة الواقعة قبلها.

قال: وجميع ذلك لا أثر له مع ضعف النص أو عدمه، وإذا كان الأمر كذلك كان البقاء على الأصل أولى من الانتقال عنه[5].

قوله: و(ما) موصولة أيضاً، و(بعده) صلتها، و(كسر) فاعل بالظرف لاعتماده، ويجوز أن يكون: (بعده) خبراً مقدماً، و(كسر) مبتدأ مؤخراً، وسوغ الابتداء به تقديم / خبره ظرفاً، والجملة صلة أيضاً، والعطف عليه أيضاً، و(الياء) عطف على (كسر)، [٢٧١/أ] والموصول وصلته في موضع رفع بالابتداء، وقصر لفظ: (الياء) لأنه إحدى اللغتين[6]،

---

(١) الكلام للمصنف .

(٢) انظر فتح الوصيد: (٢/٥٠٠) .

(٣) من مواضعها: سورة البقرة: (١٨٥) .

(٤) سورة النور: (٣٩) .

(٥) اللآلئ الفريدة: (٢/٤٠١-٤٠٢) .

(٦) انظر كشف المشكل في النحو: (٥٣٥)، والمخصص لابن سيده: (٤/١٥)، وأن أبا شامة يعتبر ذلك من باب الضرورة في الشعر. انظر إبراز المعاني: (٢/١٦٢-١٦٣)، وانظر ص(١٤٢) من هذه الرسالة .

لا أن(1) ذلك ضرورة كما يزعم أبو شامة .

قوله: (فما) الفاء زائدة في الخبر لشبه الموصول واسم الشرط، و(ما) نافية، و(لهم) قائم مقام فعل رافع لنص، وجاز عمل الجار لاعتماده على النفي، كما اعتمد الظرف على الموصول، و(بترقيقه) متعلق بـ(نص)، والبا تجيء بمعنى "على"، أي: على ترقيقه، وقال تعالى: ﴿ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ ﴾(2)، أي: على قنطار، وعلى دينار (3).

وقيل: (بترقيقه) حال من: (نص)؛ لأنه صفته في الأصل، فلما قدمت نصب حالاً، أي: ملتبساً بترقيقه .

ويجوز أن يكون (لهم) خبراً مقدماً، و(نص) مبتدأ مؤخراً، والجملة خبراً لمبتدأ، و(وثيق) صفته، قوله: (فيمثلا) منصوب بإضمار "أن" في جواب النفي، ومعنى "يمثل": يحضر ويظهر، ثم نبه على ترك إدخال القياس في ذلك فقال:

٣٥٤- وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخَلٌ .:. فَدُونَكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلاَ

هذا تضعيف لمن قاس ترقيق الراء لأجل ياء بعدها أو كسرة، إذ لا مدخل للقياس في القراءة لهما، بل يتبع فيها الرواية، وقد تقدم لك من ذلك أشياء كثيرة في الإدغام(4) والإمالة(5) وتخفيف الهمز (6).

---

(١) في (م) و (ت) إلا أن ذلك. والمثبت من الأصل .

(٢) سورة آل عمران: (٧٥) .

(٣) أي في قوله تعالى: ﴿ مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ ﴾ [آل عمرن:٧٥]، وقيل: بمعنى "في" أي: في حفظ قنطار. وقيل للإلصاق. انظر التبيان: (١/٢٧٢)، والبحر المحيط: (٢/٥٢٤)، والدر المصون: (٣/٢٦٦).

(٤) انظر العقد النضيد: (١/٤٦٢) .

(٥) انظر ص(٢٧٧) من هذه الرسالة .

(٦) انظر العقد النضيد: (٢/٨٧٦) .

ولو فتح قياس ما بعد الراء على ما قبلها لاتسع الباب في ذلك .

وكان يقال يلزم من أمال: ﴿ مَرْيَمَ ﴾ أن يميل: ﴿ يَرْتَعْ ﴾[1]! إذ لا فرق بين أن تكون الياء المفتوحة بعد الراء أو قبلها، بل لو قيل بمراعاة ما قبلها لكان أولى، وذلك أن الراء الساكنة اعتبرت قبل الراء ولم تعتبر بعدها، نحو: ﴿ وَجَرَيْنَ ﴾ و﴿ أَغْرَيْنَا ﴾.

قال أبو شامة: وقد اعتذر قوم عن ذلك بما فيه تكلف، ولو رققت الراء من: ﴿ يَرْتَعْ ﴾ لرققت لورش من ﴿ يَرَوْنَ ﴾[2] [3].

وقوله: (فدونك ما فيه الرضا)، أي: الزم ما نقل الأئمة ترقيقه وارتضوه دون غيره (متكفلاً) بإظهاره للآخذين عنك، وبتقريره لمن حاجَّك فيه، هذا على أن يكون: (متكفلا) حالاً من فاعل: (دونك)؛ لأنه واقع موقع الفعل، أي: خذه متكفلا به والزمه.

ويجوز أن يكون حالاً من المفعول، وهو الموصول، والمعنى: خذ الذي فيه الرضا حال كونه متكفلاً بما يرضاه القراء، أي: أنهم يرضون هذا المذهب ويؤثرونه دون غيره.

وقال أبو شامة –بعد أن ذكر معنى ما قدمتُه–: وأما نفي أصل القياس في علم القراءة مطلقاً فلا سبيل إليه .

وقد أطلق أبو عمرو الداني ذلك في مواضع .

قال[4]: وقد سبقت عبارته[1] في ﴿ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ ﴾ بأن القياس إخلاص فتحها[2].

---

(١) سورة يوسف: (١٢) .

(٢) من مواضعها: سورة البقرة: (١٦٥) .

(٣) إبراز المعاني: (٢/١٧٧) .

(٤) أي أبو شامة .

وقال في آخر باب الراءات من كتاب الإمالة: فهذه أحكام الوقف على الراءات على ما أخذناه عن أهل الأداء وقسناه على الأصول، إذ عدمنا النص / في أكثر ذلك[3]، واستعمل ذلك أيضاً في باب إمالة ورش الألف بين اللفظين في [٢٧١/ب]
مواضع كثيرة في كتاب الإمالة وغيره[4]. انتهى[5].

وقد استعمل مكي أيضاً لفظة القياس في القراءة فقال: أكثر هذا الباب إنما هو قياس على الأصول وبعضه أخذ سماعاً [6].

والظاهر أن قولهم: "القياس كذا في بعض المواضع" يريدون به: أنه وارد على الأصول غير خارج عنها،كقولهم في الهمز: "وهذا قياس تخفيفها"، وقد ترد الرواية بخلافه، فهذا مما لا سبيل إلى اتباعه ألبتة . وهذا كما تقدم[7] في قوله[8]:

. . . . وقل .:. يشاء إلى كالياء أقيس معدلا

وفي قوله: ([9]:

وعن أكثر القراء تبدل واوها .:. . . . .

وهناك نقلتُ عبارةَ القراءِ في ذلك[1]، وقولهم في بعض المواضع: "القياس

---

(١) أي عبارة الإمام الداني .

(٢) الموضح: (٧٨١) .

(٣) الموضح: (٧٨٦) .

(٤) انظر على سبيل المثال: الموضح: (٣٥١)، وجامع البيان: (٣/٧٦٥) .

(٥) إبراز المعاني: (٢/١٧٧) .

(٦) التبصرة: (٤١٤)، والكشف: (٢/٤١٨) .

(٧) انظر العقد النضيد: (٢/٨١٩) .

(٨) البيت رقم (٢١١) من باب الهمزتين من كلمتين .

(٩) البيت رقم (٢١٢) .

كذا" يريدون: أنه لم يرد نص في حرف بعينه، ولكن القياس يقتضي أن يكون الحكم كذلك[1].

ومثال ذلك ما ذكروا أن الرواية وردت عن أبي عمرو في إدغام اللام في الراء في (قال) بخصوصها نصاً في البعض وقياساً في بعض آخر[2].

قال أبو عمرو الداني: وأما ﴿قَالَ رَبِّ﴾[3] و﴿قَالَ رَبُّكَ﴾[4] متصلاً بضمير أو غير متصل به فإنما أدغمه نصاً وأداءً لقوة مدة الألف، وقياسه: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾[5] ﴿وَقَالَ رَجُلٌ﴾[6].

قوله: (وما لقياس في القراءة)، (ما) نافية، و(لقياس) واقع موقع الفعل الرافع لـ"مدخل"، و(في القراءة) متعلق بـ"مدخل"، أي: وما استقر لقياس مدخل في القراءة.

ويجوز أن يكون (القياس) خبراً مقدماً، و(مدخل) مبتدأً مؤخراً، كقوله: (فماهم بترقيه نص)، والمدخل اسم مصدر بمعنى: الدخول، قوله: (فدونك) ظرف مراد به الإغراء، أي: خذ[7]، كقوله[8]:

---

(١) انظر العقد النضيد: (٢/٨٢٠) .

(٢) انظر العقد النضيد: (١/٥٤٠) .

(٣) من مواضعها: سورة آل عمران: (٣٨) .

(٤) من مواضعها: سورة البقرة: (٣٠) .

(٥) سورة المائدة: (٢٣) .

(٦) سورة غافر: (٢٨). وانظر التيسير: (٢٥) .

(٧) انظر إبراز المعاني: (٢/١٧٧)، واللآلئ الفريدة: (٢/٤٠٢) .

(٨) الرجز لجارية من بني مازن. انظر الدرة: (٥/٣٠١)، وشرح التصريح: (٢/٢٠٠)، وبلا نسبة في شرح المفصل: (١/١١٧)، وشرح عمدة الحافظ: (٧٣٩)، ومغني اللبيب: (٢/٦٩٩) .

يا أيها المانح دلوي دونكا .:. إني رأيت الناس يحمدونكا

أي: خذ دلوي، و(ما) موصولة أو موصوفة و(فيه) صلة أو صفة، و(الرضا) فاعل به، أي: الذي استقر فيه الرضا، والموصول مفعول به .

ويجوز أن يكون: (فيه) خبراً مقدماً، و(الرضا) مبتدأ مؤخر، والجملة صلة أو صفة الظرف والجملة في موضع نصب -إن قيل بأنها موصوفة-، أولا في محل -إن قيل بأنها موصولة- .

قوله: (متكفلاً) حال، وفي صاحبها وجهان:

أحدهما: أنه فاعل دونك، أي: خذه حال كونك ضامناً حفظه وصحته .

والثاني: أنه المفعول وتقدم معنى ذلك .

٣٥٥- وَتَرْقِيقُهَا مَكْسُورَةً عِنْدَ وَصْلِهِمْ .:. وَتَفْخِيمُهَا فِي الْوَقْفِ أَجْمَعُ أَشْمُلاَ

أخبر عن كل القراء أنهم يرققون الراء المكسورة حالة الوصل دون الوقف، وذلك بأن تكون الراء أول كلمة، نحو: ﴿ رِجَالٌ ﴾[١] و﴿ رِيحٍ ﴾[٢] و﴿ بِرِجْلِكَ ﴾[٣]، أو وسطاً نحو: ﴿ قَـٰدِرِينَ ﴾[٤] و﴿ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴾[٥] و﴿ ءَاخَرِينَ ﴾[٦] و﴿ مُسْتَكْبِرِينَ ﴾[٧].

---

(١) من مواضعها: سورة الأعراف: (٤٦) .

(٢) من مواضعها: سورة آل عمران: (١١٧) .

(٣) سورة ص: (٤٢) .

(٤) من مواضعها: سورة القلم: (٢٥) .

(٥) من مواضعها: سورة البقرة: (١٥٣) .

(٦) من مواضعها: سورة النساء: (٩١) .

(٧) سورة المؤمنون: (٦٧) .

أو آخِراً بشرط وصل كلمتها بما بعدها نحو: ﴿فِي ٱلزُّبُرِ * أَمْ يَقُولُونَ﴾[1].

وسواءً كانت الكسرة لازمة نحو: ﴿ٱلزُّبُرِ * أَمْ يَقُولُونَ﴾ / ﴿وَنَهَرٍ * فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾[2] و﴿مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[3]، أم عارضة نحو: ﴿أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾[4] و﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾[5]، وما أشبه هذا. [٢٧٢/أ]

والوجه في ترقيق هذه الراء: إما أنها لو فخمت لأدى ذلك إلى كلفة شديدة على اللسان؛ لأن التفخيم يلزم منه استعلاؤه وتصعده، والكسرة يلزم منها تسفله وانحداره في حالة واحدة[6].

فإن قيل: هذا باطل بحرف الاستعلاء إذا كان مكسوراً.

فالجواب: أن وجوده فيه ضروري، إذ لا يتأتى فيه إلا التفخيم، فاحتمل ذلك للضرورة، بخلاف الراء فإنه يتأتى فيها الترقيق، فاستعمل لزوال الكلفة[7].

وإما أن الكسرة غلبت عليها حيث كانت فيها، وإذا غلبت عليها في حال مجاورتها، إياها في ﴿مِرْيَةٍ﴾ و﴿فِرْعَوْنَ﴾ فلا تغلب عليها وهي فيها أحق وأولى.

فإن قيل: لم روعيت الكسرة العارضة.

فالجواب: أن في ذلك سهولة اللفظ وخفته[8].

---

(١) سورة القمر: (٤٣-٤٤).

(٢) سورة القمر: (٥٤-٥٥).

(٣) سورة هود: (٤٣).

(٤) من مواضعها: سورة يونس: (٢).

(٥) من مواضعها: سورة المزمل: (٨).

(٦) انظر شرح الهداية: (١/١٣٧)، واللآلئ الفريدة: (٢/٤٠٢).

(٧) اللآلئ الفريدة: (٢/٤٠٢).

(٨) المرجع السابق.

وقوله: (وتفخيمها في الوقف أجمع أشملا) يريد أنهم إذا وقفوا على الراء التي كانت مكسورة فسكنت للوقف فخموها اتفاقاً؛ لزوال المقتضى لذلك .

وفي هذا إشكال: من حيث إن السكون عارض، وقد تقدم في الإمالة أن السكون العارض لأجل الوقف لا يعتد به بل تبقى الإمالة[١]، وإن زالت الكسرة المقتضية للإمالة وقفاً؛ لأن زوالها عارض، والترقيق والإمالة من واد واحد، فكما لا يعتد به في ذلك الباب ينبغي أن لا يعتد به ههنا، وقد أشار إلى نحو ما ذكرته مكي رحمه الله تعالى فإنه قال: أكثر هذا الباب إنما هو قياس على الأصول، وبعضه أخذ سماعاً. ولو قال قائل: "إنني أقف في جميع الباب كما أميل سواءً أسكنت أم رمت" لكان لقوله وجه؛ لأن الوقف عارض، والحركة حذفها عارض، وفي كثير من أصول القراء أن لا يعتدوا بالعارض، قال: فهذا وجه من القياس [مستتب][٢] والأول أحسن[٣].

وقد يفرق بينهما: بأن الإمالة في الألف أقوى من الترقيق في الراء وأفشى في اللغة، ويدل على ذلك: أن الألف تمال وإن لم يوجد كسر مجاور لها كذوات الياء، وتمال أيضاً نحو ﴿ خَافَ﴾ لأن الخاء قد تكسر في صورة، وهي ما إذا أسند الفعل إلى تاء الفاعل أو نونه أو "نا" نحو: "خِفتُ" "خِفنَ" "خِفنا"، فاتسع في الإمالة في الألف مالم يتسع في غيرها فجاز أن يمنع الأضعف ما لا يمنع الأقوى [٤].

---

(١) وذلك عند قول الناظم:

ولا يمنع الإسكان في الوقف عارضاً .:. إمالة ما للكسر في الوصل ميلا

انظر ص(٢٣٦) من هذه الرسالة .

(٢) ما بين معكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (م) و (ت) والتبصرة: (٤١٤)، وفي طبعة أخرى بتحقيق محيي الدين رمضان: "مستثبت" .

(٣) التبصرة: (٤١٤) .

(٤) انظر إبراز المعاني: (١٧٨/٢-١٧٩) .

ولما ذكر هذا الفرق أبو شامة بقريب من هذه العبارة خدشه، قال: لكن يُضعِّف هذا الفرق نصُّهم على ترقيق الراء الأولى من ﴿شَرَرٍ﴾[1] في الوقف، فهذا دليل على اعتبار الكسرة فيها بعد ذهابه بسكون الوقف، قالوا: وترقيق الثانية لأجل إمالة الأولى، قال: وهذا دليل على عدم اعتبار الكسر فيها، وإلا لآثر في نفسها الترقيق، ولم يعتبر بإمالة ما قبلها.

ووجه ذلك أن ترقيق الأولى / أشبهَ إمالة الألف في نحو ﴿ٱلنَّارِ﴾ كلاهما رقق لكسرة بعده فبقي الترقيق بعد زوال الكسرة في الوقف كما تقدم في الألف[2]. انتهى. [٢٧٢/ب]

قلت: كيف يحسن أن يقال: ترقق الثانية لأجل إمالة الأولى، والأولى إنما أميلت لأجل الكسرة التي في الراء الثانية، فيؤدي ذلك إلى أن كلاً منهما متوقفة على الأخرى؟ وهو دور! .

وقوله: (وتفخيمها في الوقف) يريد بشرط أن لا ترام الحركة وأن لا تقع قبلها كسرة، ولا ياء ساكنة، ولا حرف ممال، ويدل على اشتراط ذلك ما سنذكره إثر هذا البيت[3].

قال[4]: فإن قيل هل يمنع حرف الاستعلاء من ترقيق الراء المكسورة أم لا وذلك نحو: ﴿فَٱلْفَٰرِقَٰتِ﴾[5] ؟.

فالجواب: أنه لا يمنع، وذلك لقوة مقتضاه، وهو الكسرة في نفس الراء، بخلاف ما إذا كانت الكسرة في غير ها .

(١) سورة المرسلات: (٣٢) .

(٢) إبراز المعاني: (٢/١٧٨-١٧٩) .

(٣) انظر شرح شعلة: (٢٠٩)، وفتح الوصيد: (٢/٥٠٤). وانظر ص(٣٦٨) وما بعدها من هذه الرسالة.

(٤) أي أبو شامة .

(٥) سورة المرسلات: (٤) .

فإن حرف الاستعلاء يمنع من ترقيقها لضعف السبب، بكونه خارجاً عنها فقوي حرف الاستعلاء على منع مقتضاه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ لَبِٱلۡمِرۡصَادِ ﴾ وقد تقدم[1].

وقوله: (أجمع أشملا)، أي: أنه أجمع لشمل القراء الناقلين عن ورش، وفيه إشارة إلى كثرة الناقلين عنه التفخيم وقلة من لم يروه، بل روي عنه الترقيق في الوقف[2].

قال مكي رحمه الله في وقف ورش على مثل ذلك:

الصحيح المختار أن تجريها مجرى الساكنة، فيدبرها بما قبلها .

قال: وقد روى عنه بعض أصحابه أنه يقف بالترقيق .

قال: ووجه ذلك أنه حمل الوقوف على الوصل في كثير من الكلام .

قال: والمختار ما قدمناه أولاً. انتهى.

قال: والعرب تحمل الوصل على الوقف، والوقف على الوصل في كثير من الكلام.

قال: والمختار ما قدمناه أولاً [3]. انتهى.

قوله: "والعرب تحمل الوصل على الوقف" فَمُسَلَّم، وأما العكس فلم يقولوا به؛ ولذلك كثر في عبارة أهل اللسان إجراء الوصل مجرى الوقف، ولا نجدهم قالوا: إجراءً للوقف مجرى الوصل، كيف يجوز ذلك ولو جاز هذا لجاز أن يقف بالتنوين إجراء للوقف مجرى الوصل. وفيه إشارة أيضاً إلى قول مكي المتقدم: ولو قال قائل

---

(١) انظر إبراز المعاني: (١٧٩/٢) بتصرف .

(٢) انظر اللآلئ الفريدة: (٤٠٣/٢) .

(٣) نقل المؤلف هذه العبارة هكذا مقطعة ... وبتكرار "قال" من اللآلئ الفريدة: (٤٠٣/٢)، ولم أجدها في التبصرة ولا الكشف، إلا إشارة يسيرة إلى قول مكي: أن يجريها مجرى الساكنة فيديرها بما قبلها. التبصرة: (٤١٤)، والله أعلم .

إنني أقف ... إلى آخره، والله أعلم.

وفي ترقيق ورش لمثل ذلك يقول الحُصَري في قصيدته المذكورة[1]:

وما أنت بالترقيق واصله فقف .:. عليه به [لا حكم للطاء في القِطْرِ][2]

فنبه الناظم على أن الترقيق وإن كان جامعاً لشمل القراء الناقلين لرواية ورش وشمل الناقلين لرواية غيره .

قال الحافظ أبو عمرو الداني في كتاب الراءات: فإن كان ما قبل الراء المكسورة فتحاً أو ضماً نحو: ﴿دُسُرٍ﴾ ﴿وَنَهَرٍ﴾ وقفت بالتفخيم لا غير في مذهب الجماعة. انتهى

يعني: إذا وقفت بالسكون دون الروم لما سيأتي[3].

قوله: (وترقيقها) مبتدأ، و(مكسورة) حال من الضمير المضاف إليه، وجاز مجيء الحال من المضاف إليه؛ لأنه معمول للمضاف من حيث كان مصدراً مضافاً / [٢٧٣/أ] لمفعوله .

قوله: (عند وصلهم) خبر المبتدأ، والتقدير: وترقيقها في هذه الحالة مستقر، وكائن عند وصل القراء.

قوله: و(تفخيمها) مبتدأ، و(في الوقف) متعلق به، وهو مصدر أيضاً مضاف لمفعوله، و(أجمع) خبره و(أشملا) تمييز، وهو جمع: "شَمْل" كفِلْس وأفلُس .

وأعرب أبو شامة: (أجمع) خبراً عن قوله: "(وترقيقها) وعن قوله: (وتفخيمها)"

---

(١) البيت رقم (١٧٠) .

(٢) ما بين معكوفتين في جميع النسخ: "إذ لست فيه بمضطر"، وهو كذلك في النشر: (٢/١١٠)، والمثبت من القصيدة المطبوعة والمتداولة .

(٣) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٤٠٣)، وكتاب الراءات للإمام الداني ما زال في حكم المفقود. نسأل الله أن يظهره لطلاب العلم ليعم الانتفاع به .

أي: أنه أخبر عن هذين الشيئين بـ(أجمع أشملا) أي: الترقيق في الوصل، والتفخيم في الوقف مجمع عليه[1].

وأفرد[2] لفظ "أجمع" وهو خبر عن اثنين: الترقيق والتفخيم؛ لأنه من باب أفعل الذي يستوي في لفظه المفرد وغيره مطلقاً ما دام مصحوباً بـ"من" لفظاً أوتقديراً، قال الله تعالى ﴿ هُمۡ أَحۡسَنُ أَثَٰثٗا وَرِءۡيٗا ﴾[3] قال: ولا يتأتى في معناه ما سبق ذكره في آخر باب الإمالة، بل: "أفعل" هنا ليس للتفضيل، بل بمعنى فاعل كالحسن والأحسن، أي: قال: مجتمع شمله لم يختلف فيه فيتفرق ويتبدد، بخلاف غيره مما وقع فيه الخلاف، والتفضيل فذلك لم يجمع عليه .

قال: ويجوز أن يكون أراد بقوله: (أجمع أشملا) مثل ما أراد به في آخر باب الإمالة، قوله هناك: (وتفخيمهم في النصب أجمع أشملا)، وقد تقدم شرح ذلك وأنه ليس فيه ترجيح من الناظم لذلك [4].

ثم أخذ يذكر الشروط المقتضية لتفخيم الراء وقفاً فقال:

٣٥٦- وَلَكِنَّهَا فِي وَقْفِهِمْ مَعَ غَيْرِهَا .:. تُرَقَّقُ بَعْدَ الْكَسْرِ أَوْ مَا تَمَيَّلاَ

٣٥٧- أَوِ الْيَاءُ تَأْتِي بِالسُّكُونِ وَرَوْمُهُمْ .:. كَمَا وَصْلِهِمْ فَابْلُ الذَّكَاءَ مُصَقَّلاَ

هذا استدراك لما قدمه في البيت السابق وهو أنها مفخمة في الوقف للجمهور، فكأنه قال: هي مفخمة في الوقف إلا في هذه المواضع الثلاثة:

الأول: أن تقع بعد كسرة، وذلك نحو: ﴿ فَٱنتَصِرۡ ﴾[5]، ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ

---

(١) انظر إبراز المعاني: (٢/١٧٩) .

(٢) أي: الناظم .

(٣) سورة مريم: (٧٤) .

(٤) انظر إبراز المعاني: (٢/١٤٤).

(٥) سورة القمر: (١٠) .

﴿مُذَّكِرٌ﴾[1]، ﴿مِنْ أَسَاوِرَ﴾[2]، ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾[3].

وشمل قوله: (بعد كسر) ما كانت الراء فيه بعد كسرة وتليها كما مثلته، أو فَصَلَ بينهما ساكنٌ نحو: ﴿ٱلذِّكْرَ﴾[4] و﴿ٱلسِّحْرَ﴾[5]، نص على ذلك أبو عمرو الداني[6] فكأن الناظم أراد بقوله: بعد الكسر، أي: الكسر المؤثر في ترقيقها في مذهب ورش على ما عرف من أول الباب [7].

الموضع الثاني: أن تقع بعد حرف ممال وذلك في نوعين:

الأول: نحو ﴿عَذَابِ ٱلنَّارِ﴾[8] في مذهب أبي عمرو والكسائي من طريق الدوري[9].

---

(١) سورة الغاشية: (٢١) .

(٢) سورة الكهف: (٣١) .

(٣) من مواضعها: سورة القمر: (١٥) .

(٤) من مواضعها: سورة النحل: (٤٤) .

(٥) من مواضعها: سورة البقرة: (١٠٢) .

(٦) انظر التيسير: (٤٦)، وجامع البيان: (٣/٨٨٢) .

(٧) انظر ص(٣٠٠) من هذه الرسالة .

(٨) من مواضعها: سورة الأنفال: (١٤) .

(٩) لأنهما يميلان الألفات التي تأتي قبل راء مكسورة متطرفة. قال الإمام الشاطبي:

وفي ألفات قبل را طرف أتت .:. بكسر أمل تدعى حميداً وتقبلا . البيت رقم (٣٢١)

قلت: وكذلك ورش يرقق هذه الراء؛ لأنه يقلل هذه الألف قولاً واحداً. وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي: وورش جميع الباب كان مقللا

والمقصود بجميع الباب: أي: من قول الناظم: وفي ألفات قبل را طرف أتت . . . .

كما مر في شرح المؤلف لهذه الأبيات. انظر ص(١٩٧-١٩٨) من هذه الرسالة .

والثاني: ﴿بِشَرَرٍ﴾ في مذهب ورش، نص على ذلك الداني[١] وغيره[٢].

قال أبو شامة: وهو مشكل من جهة أن الراء الأولى إنما أميلت لكسرة الثانية، فإذا اعتبرت الكسرة بعد سكون الوقف لأجل إمالة الأولى، فلم يعتبر لأجل ترقيقها في نفسها؟

قلت: قد تقدم الاستشكال في ذلك .

قال: ولا يقع هذا المثال إلا في المكسورة، وعلى مذهب بعض القراء، بخلاف المثال بعد الكسر، فإنه وقع في أنواع الراء الأربعة، وفي مذهب جميع القراء [٣].

قلت: يعني بهذا المثال ما وقعت فيه بعد حرف ممال فإنه يختص بما الراء فيه مكسورة وبمذهب أبي عمرو والدوري في ﴿ٱلنَّارِ﴾ ونحوها وبمذهب ورش في ﴿شَرَرٍ﴾ خاصة / ومراده بالأنواع الأربعة: كون الراء مضمومة، ومفتوحة، ومكسورة، وساكنة كما سيأتي بيان ذلك . [٢٧٣/ب]

وقال أبو عبدالله: والمراد بالحرف الممال: الألف الممالة إمالة كبرى أو صغرى، واختلف في قوله ﴿بِشَرَرٍ﴾ في رواية ورش فألحقه الحافظ أبو عمرو وغيره بالممال، ونص على الوقف له فيه بترقيق الراء المتطرفة لوقوعها ساكنة بعد الراء المرققة، والترقيق ضرب من الإمالة كما تقدم [٤].

---

(١) انظر جامع البيان: (٣/٨٨٢)، والتيسير: (٤٧) .

(٢) انظر التبصرة: (٤١٢)، والكشف: (١/٢١٦)، والتجريد: (١٧٩) .

(٣) إبراز المعاني: (٢/١٨٠) .

(٤) انظر ص(٢٩٤) من هذه الرسالة .

وقال مكي: إن وقفت عليه بالإسكان لورش وقفت بالتغليظ؛ لأن الراء تصير ساكنة قبلها فتحة[1]. انتهى[2].

الموضع الثالث: أن تقع بعد ياء ساكنة فإنها ترقق أيضاً، وإن سكنت وقفاً وذلك نحو: ﴿ٱلۡخَبِيرُ﴾[3] ﴿ٱلۡبَصِيرُ﴾[4] ﴿ٱلنَّصِيرُ﴾[5] ﴿ٱلسَّعِيرِ﴾[6] ولا تقع الراء بعد الياء إلا متحركة فتسكن للوقف ولم تقع بعد الياء الساكنة ساكنة بطريق الأصالة، بل متحركة بالحركات الثلاث لجميع القراء، وسواء كانت منونة أم لا، إلا في المنصوب المنون فإنه لا يتصور فيه سكونها لإبدال التنوين ألفاً، فيلزم فتحها حينئذٍ، فمثال المنون غير المنصوب نحو: ﴿ذَٰلِكَ خَيۡرٌ﴾[7] ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٍ﴾[8] ومثال غير المنون نحو ما تقدم من ﴿ٱلنَّصِيرُ﴾ ﴿وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ﴾[9].

وأما المنصوب المنون فإن الألف تبدل من تنوينه فترقق لورش وحده نحو: ﴿خَبِيرًا﴾ و﴿قَدِيرًا﴾ وقد تقدم ذلك[10].

والهاء في (ولكنها) للراء المكسورة، أي: ولكن الراء المكسورة مع غيرها، أي:

---

(١) الكشف: (٢١٦/١)، وقد حكم ابن الجزري على قول مكي هذا بالشذوذ، انظر النشر: (١٠٦/٢).

(٢) راجع: اللآلئ الفريدة: (٤٠٤/٢).

(٣) من مواضعها: سورة الأنعام: (١٨).

(٤) من مواضعها: سورة الأنعام: (٥٠).

(٥) من مواضعها: سورة الأنفال: (٤٠).

(٦) من مواضعها: سورة الحج: (٤).

(٧) من مواضعها: سورة النساء: (٥٩).

(٨) من مواضعها: سورة البقرة: (١٩٧).

(٩) سورة الحج: (٧٧).

(١٠) انظر ص(٣١٤) من هذه الرسالة.

المفتوحة والمضمومة والساكنة ترقق بعد هذه الثلاثة الأشياء، يعني: لا فرق في ذلك بين الراء المكسورة وغيرها إذا سكنت وقفاً بعد هذه الأشياء، وقد تقدم تمثيل ذلك[1].

وأما إذا كانت ساكنة قبل[2] الوقف بعد هذه الأشياء فلا يخفى أن حكمها كذلك نحو: ﴿ وَٱصْبِرْ﴾، وقد فهم هذا من قوله: (ولابد من ترقيقها بعد كسرة إذا سكنت يا صاح)[3].

والأولى أن يؤخذ قوله: (مع غيرها) أي: المفتوحة والمضمومة، وأما الساكنة بعد كسر فقد تقدم حكمها[4]، فلو أدرجناها في قوله: (مع غيرها) لزم التكرار.
واعلم: أن الراء إما أن تكون ساكنة في الوصل أو متحركة، فإن كانت ساكنة فيه فحكمها في الوقف حكمها على ما كانت عليه في الوصل من ترقيق وتفخيم نحو: ﴿ وَٱصْبِرْ﴾ و﴿ فَٱهْجُرْ﴾[5].

وإن كانت متحركة بأي حركة كانت فلا يخلو إما أن يوقف عليها بالسكون المحض من غير روم، أو بالروم، فإن كان الأول فينظر إلى ما قبل الراء فإن كانت كسرة متصلة بها نحو ﴿ مُّدَّكِرٍ﴾ أو مفصولة بساكن نحو ﴿ ٱلسِّحْرُ﴾، أو كان ياءً ساكنةً أو حرفاً ممالاً -كما تقدم شرح ذلك وأمثلته- رققت .

وإن كان ما قبلها ضمة أو فتحة نحو ﴿ نَهَرٍ﴾ و﴿ دُسُرٍ﴾ فخمت .

هذا كله إذا وقفتَ بالسكون المحض دون روم، فإن وقفتَ به راعيتَ حالها في الوصل، وإذا كانت فيه مرققة رققتَ، وإن كانت مفخمة فخمتَ؛ لأن الحركة

(١) انظر ص(٣٦٢) من هذه الرسالة .

(٢) "قبل": سقطت من (م) .

(٣) البيت رقم (٣٤٩) .

(٤) انظر ص(٣٣٢) من هذه الرسالة .

(٥) سورة المدثر: (٥) .

موجودة، غاية ما في الباب أنها حركة ضعيفة.

وذكر أبو شامة في ذلك ضابطاً حسناً: وهو أن الراء / لا يخلو إما أن تكون مكسورة أو غير مكسورة، فإن كانت مكسورة رققت وصلاً وروماً، وفخمت إن وقفت بالسكون إلا في ثلاث صور:

وهي: أن لا يكون قبلها كسر، أو ياء ساكنة، فترقق للجميع في هاتين الصورتين.

الصورة الثالثة: أن يكون قبلها إمالة فترقق لأصحاب الإمالة دون غيرهم، وإن كانت غير مكسورة فهي مفخمة لجميع القراء وقفاً بالسكون، إلا أن يكون قبلها أحد الثلاثة فالحكم ما تقدم في الوصل والروم: مفخمة لغير ورش، مرققة لورش بعد الكسر والياء الساكنة على ما في أول الباب [1].

وهذه مسائل تُذَكّرُك بما تقدم في الباب وتُمَرّنُك على غامضها وذلك ينحصر في أربع مسائل[2]:

المسألة الأولى:

إذا قيل لك: كيف تقف على نحو: ﴿ٱصْبِرْ﴾ ﴿وَٱنْحَرْ﴾[3] ﴿وَٱذْكُرْ﴾؟

فقل: أرقق الأولى، وأفخم الثانية والثالثة -كما في حالة الوصل- .

المسألة الثانية:

إذا قيل لك: كيف تقف على الراء المكسورة في نحو: ﴿مُّقْتَدِرٍ﴾[4] و﴿سَٰحِرٍ﴾[5]

(١) إبراز المعاني: (٢/١٨١-١٨٢) .

(٢) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٤٠٤) .

(٣) سورة الكوثر: (٢) .

(٤) سورة القمر: (٤٢) .

(٥) من مواضعها: سورة الأعراف: (١١٢) .

=ك٨

و﴿ خَبِيرٍ﴾[1] و﴿ كَبِيرٍ﴾[2]؟

فقل: أقف بالترقيق[3] على كل حال .

فإن قيل: كيف تقف عليها في نحو: ﴿ ٱلْقَمَرَ﴾[4] و﴿ ٱلنُّذُرُ﴾[5] و﴿ ٱلْأُمُورُ﴾[6]؟

فقل: إن وقفتُ بالسكون المحض فخمتُ، وإن وقفتُ بالروم رققتُ.

فإن قيل: كيف تقف على نحو: ﴿ ٱلنَّارِ﴾ و﴿ ٱلدَّارِ﴾ ؟

فقل: أقف على ذلك لمن أمال[7] بالترقيق على كل حال، ولمن لم يمل بالتفخيم إن سكنت دون روم، وبالترقيق إن رمتُ .

فإن قيل: كيف تقف على ﴿ بِشَرَرٍ﴾ ؟

فقل: أقف لورش بالترقيق، وقد تقدم ما ذهب إليه مكي[8]، وأقف لغير ورش

(١) من مواضعها: سورة هود: (١) .

(٢) من مواضعها: سورة هود: (٣) .

(٣) "بالترقيق": سقطت من (م) و (ت) .

(٤) من مواضعها: سورة فصلت: (٣٧) .

(٥) من مواضعها: سورة النجم: (٥٦) .

(٦) من مواضعها: سورة آل عمران: (١٨٦) .

(٧) إمالة كبرى وهم أبو عمرو، ودوري الكسائي، أو إمالة صغرى وهو ورش، والباقون بالتفخيم، على ما ذكره الشاطبي بقوله: وفي ألفات قبل را طرف أتت .:. بكسر أمل تدعى حميداً وتقبلا
وقوله: وورش جميع الباب كان مقللاً

(٨) انظر ص(٣٧٠) من هذه الرسالة .

بالترقيق إن رمت، وبالتفخيم إن لم أرم .

المسألة الثالثة:

إن قيل لك: كيف تقف على المضمومة في نحو: ﴿كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾[1] و﴿سِحْرٌ﴾[2] و﴿مُسْتَمِرٌّ﴾[3] و﴿خَبِيرٌ﴾[4] ؟

فقل: إن وقفت بالسكون أو الإشمام رققت، وإن وقفت بالروم رققت لورش[5]، وفخمت لغيره.

فإن قيل لك: كيف تقف عليها في نحو: ﴿ٱلْقَمَرَ﴾[6] و﴿ٱلْبَحْرَ﴾[7] و﴿ٱلنُّذُرُ﴾[8] و﴿ٱلْغَفُورُ﴾[9] ؟

فقل: بالتفخيم على كل حال إذ لا مقتضي للترقيق .

المسألة الرابعة:

إن قيل لك كيف تقف على الراء المفتوحة في نحو: ﴿وَٱزْدُجِرَ﴾[10] و﴿ٱلشِّعْرَ﴾[11] و﴿ٱلْخَيْرَ﴾[1] و﴿ٱلْحَمِيرَ﴾[2]؟.

---

(١) سورة القمر: (٢٥) .

(٢) من مواضعها: سورة المائدة: (١١٠) .

(٣) من مواضعها: سورة القمر: (٢) .

(٤) من مواضعها: سورة البقرة: (٢٣٤) .

(٥) لأنه يرقق هذا النوع من الراءات وصلاً، أما في الوقف فكغيره من القراء .

(٦) من مواضعها: سورة الأنعام: (٧٧) .

(٧) من مواضعها: سورة البقرة: (٥٠) .

(٨) من مواضعها: سورة يونس: (١٠١) .

(٩) من مواضعها: سورة يونس: (١٠٧) .

(١٠) سورة القمر: (٩) .

(١١) سورة يس: (٦٩) .

فقل: أسكّن وأرقّق، إذ لا يتصور روم في المفتوح عند القراء [٣].

فإن قيل لك: كيف تقف عليها في نحو: ﴿صَبَرَ﴾[٤] و﴿ٱلْبَحْرَ﴾[٥] و﴿لِنَنظُرَ﴾[٦] و﴿ٱلْكَفُورَ﴾[٧] و﴿ٱلدَّارَ﴾[٨] ؟

فقل: أسكن وأفخم إذ لا روم ولا مقتضي للترقيق .

فاعلم ذلك، وقس عليه نظائره .

قوله: (ولكنها) "لكن" واسمها ومعناها للاستدراك، وقد تقدم معنى ذلك[٩].

و(ترقق) خبرها، وقوله: (في وقفهم) و(بعد الكسر) كلاهما متعلقان بـ(ترقق).

قوله: (مع غيرها) حال من مرفوع: (ترقق)، و(ترقق) مبني للمفعول، ومرفوعه ضمير الراء المكسورة .

قوله: (أو ما تميَّلا) (ما) موصولة، أو نكرة موصوفة، ومحلها نُصِبَ عطفاً على الكسرة كأنه قال: وترقق أيضاً بعد الحرف الذي تميَّل / أو بعد حرف تميل، و(تميَّل) بمعنى: أميل، مطاوع: أملته فتميَّل، نحو: تكسَّر فـ(تميل) لا محل له على الأول، ومحله [٢٧٤/ب]

---

(١) سورة الحج: (٧٧) .

(٢) سورة النحل: (٨) .

(٣) قال الإمام الشاطبي: . . . . . .:. ورومك عند الكسر والجر وصلا
ولم يره في الفتح والنصب قارئ البيتان رقم (٣٧٠-٣٧١).

(٤) من مواضعها: سورة الشورى: (٤٣) .

(٥) من مواضعها: سورة البقرة: (٥٠) .

(٦) سورة يونس: (١٤) .

(٧) سورة سبأ: (١٧) .

(٨) سورة العنكبوت: (٦٤) .

(٩) انظر ص(٥٢) من هذه الرسالة .

النصب على الثاني.

قوله: (أو الياء) عطف على الكسر أيضاً .

قوله: (تأتي بالسكون) الجملة في موضع نصب حالاً من الياء، أي: حال كونها آتية بالسكون، و(بالسكون) حال من فاعل (تأتي)، أي: تأتي ملتسبة بالسكون فهي حال متداخلة.

قوله: (ورومهم) مبتدأ، (كما وصلهم) يجوز رفع وصلهم وجره .

فأما رفعه فعلى الابتداء، والخبر مقدر، والتقدير: كما وصلهم كذلك، و(ما) مزيدة كافة، والكاف، وما في خبرها في محل الخبر، أي: ورومهم كائن كما وصلهم كذلك، و(ما) تكف الكاف كما تكف "رُبَّ" (1).

وأما جره فعلى أنه مجرور بالكاف، وما مزيدة أيضاً غير كافة، والجار خبر المبتدأ أيضاً، ونظير ذلك ما أنشدوه(2):

ونَنصر مولانا ونعلم أنه .:. كما الناس مجروم عليه وجارم

يروى برفع: "الناس" وجره على ما ذكرت، إلا أن الخبر في رواية الرفع مصرح به، وهو مجزوم بخلاف هنا فإنه محذوف، وأما على رواية جر "الناس" فيكون "مجروم" مبتدأ محذوف الخبر، أي: منهم مجروم عليه ومنهم جارم •

قوله: (فابلُ) أمر بمعنى: اختبر، و(الذكاء) مفعول به، و(مصقلا) حال منه .

وقيل: هو نعت مصدر محذوف أي بلا مصقلا، والمعنى: أنه يشير بذلك إلى صحة الاختبار وتنقيته مما يشوبه ويكدره من تخاليط بعض الجهلة، فإن هذه مسائل

---

(1) انظر مغني اللبيب: (1/157 / 201) .

(2) القائل هو: عمرو بن براقة، انظر سمط اللآلئ: (749)، والدر اللوامع: (4/210)، وشرح التصريح: (2/21)، وبلا نسبة في أوضح المسالك: (3/60)، وهمع الهوامع: (2/38).

غامضة أدرجها في هذه الألفاظ اليسيرة، وقد تقدم بسط هذا وشرحه وتقريره[1]، ولله الحمد[2].

٣٥٨- وَفِي مَاعَدَا هَذَا الَّذِي قَدْ وَصَفْتُهُ .:. عَلَى الأَصْلِ بِالتَّفْخِيمِ كُنْ مُتَعَمِّلاَ

أي: كن متمسكاً بالأصل، عاملاً به، وهو التفخيم في غير ما مرَّ ذكره من الترقيق، وذلك أنه بدأ أول الباب بما اختص ورش بترقيقه، وذكر شروط ذلك، فعلم أن ما عداه يفخم له، ثم ذكر في وسط الباب ما يرقق للجميع وهو الراء الساكنة بالشرط المتقدم[3] أن ما عداه مفخم، ثم ذكر في آخره ما يرقق للجميع وهو الراء الساكنة الموقوف عليها[4]، فعلم أن ما عداه إذا وقفوا عليه بالسكون فخَّموه وهذا المعنى معروف بطريق الضدية، فإن الترقيق ضده: التفخيم، وهما من الأضداد التي لم ينبه الناظم عليها لظهورها[5].

قوله: (وفيما عدا) و(بالتفخيم) كلاهما متعلق بخبر: (كن) وهو: (متعملاً)، أي: كن متعملاً بالتفخيم فيما عدا هذا الذي قد وصفته، و(على الأصل) يجوز أن يكون متعلقاً أيضاً بـ(متعملا) بمعنى معتمداً عليه، ويجوز أن يكون حالاً من ضمير متعملاً، أي: متعملاً حال كونك ثابتاً وكائناً على الأصل، وقد تقدم الاستدلال على أصالة التفخيم[6]، و(المتعمِّل) اسم فاعل من "تعمَّل" وهو / من "تفعّل" الدّال على العمل

---

(١) في (م): ''تقديره'' .

(٢) انظر ص(٣٧٣) من هذه الرسالة .

(٣) وهو أن تكون ساكنة بعد كسرٍ، وليس بعدها حرف استعلاء. انظر ص(٢٩٨) من هذه الرسالة .

(٤) في (م): ''من الراء الموقوف عليها بالسكون'' .

(٥) كما بين ذلك الناظم في مقدمته بقوله:

وما كان ذا ضد فإنـــي ... بضده غني فزاحم بالذكاء لتفضلا ... البيت رقم (٥٧) .

(٦) الأدلة التي ذكرها هي: أ – أن التفخيم لا يفتقر إلى سبب، بعكس الترقيق .

=

بمهلة[1] نحو: تجرَّع الماء، وتفهَّم المسألة .

وقال الجوهري[2]: تعمَّل فلان لكذا [3].

قال أبو شامة: فعلى هذا يجوز أن يقال: "على الأصل للتفخيم" بالللام مكان الباء .

قال: وقال غير الجوهري[4]: سوف أتعمَّل في حاجتك، أي: أتعنَّى [5] [6].

قلت: فينبغي أيضاً أن يكون[7] وقع "في" موقع الباء، والوزن لا ينكسر؛ لأن ياء في تحذف [لالتقاء][8] للساكنين .

* *　　* *　　* *

=

ب - أن الراء أقرب حروف اللسان إلى الحنك، فأشبهت لذلك حروف التفخيم ففخمت. انظر كلامه: ص(٢٩٥-٢٩٦) من هذه الرسالة .

(١) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٤٠٦) .

(٢) هو إسماعيل بن حماد، أبو نصر الفارابي، إمام في اللغة والأدب، درس العربية على خاله إبراهيم الفارابي، أبي علي الفارسي، وأبي سعيد السيرافي صاحب الصحاح، توفي سنة (٣٩٣هـ). انظر إنباه الرواة: (١/٢٢٩)، وشذرات الذهب: (٣/١٤٣) .

(٣) الصحاح: (٥/٤٤) .

(٤) وهو أبو سعيد، عبدالملك بن قُرَيب الأصمعي، المتوفى سنة (٢١٥هـ). كما في تهذيب اللغة للأزهري: (٢/٤٢١).

(٥) تهذيب اللغة للأزهري: (٢/٤٢١)، وانظر القاموس المحيط: (٤/٢٢)، وتاج العروس: (٨/٣٦).

(٦) انظر إبراز المعاني: (٢/١٨٢) .

(٧) في (م) و (ت): "يجوز" .

(٨) ما بين معكوفتين سقطت من الأصل، والمثبت من (م) و (ت) .

بَـابُ اللامَـاتِ[1]

وجه ذكر هذا الباب عقيب باب ترقيق الراءات: أن اللام يقال فيها: لام مرققة، ولام مفخمة، كما يقال ذلك في الراء، وأيضاً فبين الراء واللام مناسبة، ذلك: أن كل واحدة منهما يأتي فيها التفخيم والترقيق[2]، لكن التفخيم في الراء هو أصل، والترقيق فرع على ما عرف بدليله، وهو مشابهة الراء لحرف الاستعلاء .

والأصل في اللام هو الترقيق، وليست بحرف استعلاء، ولا مشبهة بحرف الاستعلاء، ولكنها أشبهت ما أشبه حرف الاستعلاء، وهو: الراء، فمِنْ ثَـمَّ دَخَلَها التفخيمُ .

ويدل على أن الترقيق أصلُ اللامِ عكسَ الراءِ: أن الترقيق فيها غير محتاج إلى سبب، بخلاف التفخيم، وعبروا عن التفخيم بالتغليظ في هذا الباب [3].

واعلم: أن التغليظ لم يروه غالباً غير المغاربة فهم المعتنون به دون غيرهم [4].

---

(١) قال أبو شامة: (أي تغليظها). إبراز المعاني: (٢/١٨٣) .

(٢) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٤٠٧) .

(٣) قال ابن الجزري: إن التغليظ في اللام، والتفخيم في الراء، وقال: وقولهم: الأصل في اللام الترقيق أبين من قولهم في الراء إن أصلها التفخيم، وذلك أن اللام، لا تغلظ إلا لسبب وهو مجاورتها حرف الاستعلاء، وليس تغليظها إذ ذاك بلازم، بل ترقيقها إذا لم تجاور حرف الاستعلاء اللازم. النشر: (٢/١١١).

(٤) كذا في جميع النسخ، والصحيح أن الذين اختصوا بمذهب ورش في اللام -من طريق أبي يعقوب الأزرق- هم المصريون، ولم يشاركهم فيها سواهم .

قال الإمام الداني: اعلم أن ورشاً من طريق أبي يعقوب عنه، روى عن نافع أنه كان يغلظ اللام، ويفخمها إذا تحركت بالفتح لا غير، ووليها من قبلها صاد، أو ظاء، أو طاء، وتحركت هذه الثلاثة الأحرف بالفتح، أو سكنت لا غير. جامع البيان: (٣/٨٩٤) .

وانظر الموضح: (٧٨٧)، وفتح الوصيد: (٢/٥٠٨)، والنشر: (٢/١١١) .

واعلم: أن التغليظ لم يرتضه كثير من الناس، ولم يذكره أكثر المصنفين في هذا العلم لثقله، فإنه عكس لغة العرب العرباء، وذلك مبناها على الخفة، ولا شك أن التغليظ أثقل من الترقيق [(١)].

قال أبو شامة: ولا شك أنه [إن][(٢)] ثبت لغةً فهو لغةٌ ضعيفةٌ مستثقلةٌ، فإن العرب عُرف من فصيح لغتها الفرار من الأثقل إلى الأخف[(٣)]، والتغليظ عكس ذلك، قال: ثم هو على مخالفة المعروف من قراءة ورش فإنها مشتملة على ترقيق الراءات، وإمالة بين بين، وتخفيف الهمزة نقلاً وتسهيلاً وإبدالاً، قال: ولهذا أكثر الروايات عن ورش ترك التغليظ كقراءة الجماعة، هذه رواية يونس بن عبد الأعلى، وداود بن أبي طيبة، وغيرهما [(٤)].

وقال مكي رحمه الله: اعلم أن هذا الباب قد اضطرب فيه النقل عن ورش وما[(٥)] يوجد عنه النص فيه [(٦)].

والتغليظ في هذا الباب: عبارة عن زيادة عمل في اللام إلى جهة العلو والارتفاع. وضده: ترك ذلك، وهو: الترقيق، وبعضهم يقول: "التفخيم والترقيق"،

---

(١) انظر شرح الجعبري: (٢/٢٦٣ خ). وقال السخاوي: والاعتماد في جميع ذلك على النقل لا على القياس. فتح الوصيد: "المخطوط".

(٢) ما بين معكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (م) و (ت)، ومن الإبراز المطبوع.

(٣) لقد تعقب الجعبري كلام أبي شامة هذا بقوله: قلت: كل من نقل لورش طريق الأزرق ذكره -يعني التغليظ- ومن لا فلا، وليس لغة ضعيفة للإجماع للمعنى فللفظ أولى والعدول إلى التخفيف إنما هو عند قصد التخفيف وإلا فلا. شرح الجعبري: (٢/٢٦٣ خ).

وتابعه على ذلك الملا علي القاري حيث قال: وقد أغرب أبو شامة في ذكره عند هذا الباب ما خرج به عن صوب الصواب، واعتنى برده الجعبري في الجواب. شرح ملا علي القاري: (١٣٩ خ).

(٤) انظر الموضح: (٧٨٩).

(٥) كذا في الأصل: "وما"، وفي (م) و (ت) و التبصرة: "قليل ما".

(٦) التبصرة: (٤١٥)، وبه ينتهي النص من إبراز المعاني: (٢/١٨٣).

فيقابل بينهما كما في الراء، والمشهور الأول .

والتغليظ في الحقيقة: إشباع الفتحة في اللام، فلذلك لم يتأتَّ في غير المفتوحة -كما سيأتي-[1]، ولورش في ذلك أصول معروفة وضوابط مشهورة بَيَّنَها الناظم رحمه الله في هذا الباب فقال:

٣٥٩- وَغَلَّظَ وَرْشٌ فَتْحَ لامٍ لِصَادِهَا .:. أَوِ الطَّاءِ أَوْ لِلظَّاءِ قَبْلُ تَنَزُّلاَ

/ أخبر عن ورش أنه غلظ اللام المفتوحة إذا سبقها: صاد، أو طاء، أو ظاء [٢٧٥/ب]
إذا كنَّ مفتوحات أو ساكنات، وإلى ذلك أشار في البيت الآتي بقوله: (إذا فتحت أو سكنت) وذلك نحو: ﴿ٱلصَّلَوٰةِ﴾[2]، و﴿مُّفَصَّلَٰتٍ﴾[3]، و﴿أَصْلَحُواْ﴾[4]، و﴿فَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾[5]، و﴿ٱلطَّلَٰقُ﴾[6]، و﴿مُّعَطَّلَةٍ﴾[7]، و﴿طَلَبًا﴾[8]، و﴿مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[9]، و﴿ظَلَمَ﴾[10]، و﴿ظَلَّٰمٍ﴾[11]، و﴿أَظْلَمُ﴾[12]، و﴿فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ﴾[13].

---

(١) انظر ص(٢٨٣) من هذه الرسالة . وإبراز المعاني: (٢/١٨٣) .

(٢) من مواضعها: سورة البقرة: (٣) .

(٣) سورة الأعراف: (١٣٣) .

(٤) من مواضعها: سورة البقرة: (١٦٠) .

(٥) سورة ص: (٢٠) .

(٦) من مواضعها: سورة البقرة: (٢٢٧) .

(٧) سورة الحج: (٤٥) .

(٨) سورة الكهف: (٤١) .

(٩) سورة القدر: (٥) .

(١٠) من مواضعها: سورة البقرة: (٢٣١) .

(١١) من مواضعها: سورة آل عمران: (١٨٢) .

(١٢) من مواضعها: سورة البقرة: (١١٤) .

(١٣) سورة الشورى: (٣٣) .

والمخفف والمشدد في ذلك سواء كما تقدم تمثيله .

واحترز الناظم بفتح اللام من: المكسورة والمضمومة والساكنة، فإنه لم يدخلها تغليظ ألبتة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يُصَلِّي عَلَيْكُمْ﴾[1]، ﴿تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ﴾[2]، ﴿وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ﴾[3]، هذا هو المشهور .

وقد نقل عن بعضهم تغليظ لام: ﴿صَلْصَالٍ﴾[4] وإن كانت ساكنة لوقوعها بين حرفين مستعليين .

وقد تقدم أنه لا فرق بين اللام المشددة والمفخمة نحو: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ﴾[5]، ﴿أَوْ يُصَلَّبُوا﴾[6]، وحكى مكي بن أبي طالب -رحمه الله- عن شيخه أبي الطيب بن غلبون أنه رقق المشددة بعد الظاء دون الصاد[7]، وقد مثل به الناظم رحمه الله ليعلم أنه لا فرق بينه وبينه، والمشهور الأول .

---

(١) سورة الأحزاب: (٤٣) .

(٢) سورة الكهف: (٩٠) .

(٣) سورة القصص: (٥١) .

(٤) من مواضعها: سورة الحجر: (٢٦). وممن ذكر التفخيم فيها صاحب شرح الهداية: (١/١٣٤)، وتلخيص العبارات: (٥٢)، والهادي: (١/٢٣٨)، و الكافي: (١/٢٩٠)، والتجريد: (١٨٢) .
وممن قطع بالترقيق فيها الإمام الداني حيث قال: على أن قوماً من أهل الأداء يفخمون اللام من ﴿صَلْصَالٍ﴾ لوقوعها بين حرفين مستعليين، و لم أقرأ بذلك، والترقيق هو القياس في اللام الساكنة. الموضح: (٧٩٥)، وجامع البيان: (٣/٨٩٩)، وقال ابن الجزري: وهو الأصح رواية وقياساً على سائر اللامات السواكن. النشر: (٢/١١٤)، وهو المقروء به من طريق الشاطبية .

(٥) سورة الأعراف: (١٦٠) .

(٦) سورة المائدة: (٣٣) .

(٧) قال مكي: والذي قرأت عليه -يعني أبا الطيب- بتغليظها -أي اللام- بعد الصاد، وبترقيقها بعد الظاء. التبصرة: (٤١٥).

والوجه في تغليظ اللام بعد هذه الأحرف الثلاثة:

أن هذه الأحرف الثلاثة لما كانت مطبقة مستعلية قربت اللام من لفظها بالتغليظ ليعمل اللسان عملاً واحداً [1].

فإن قيل: فكان ينبغي على هذه العلة أن تغلظ اللام بعد الضاد المعجمة نحو: ﴿ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ﴾[2]، و﴿أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي﴾[3] لأن الضاد أيضاً مستعلية مطبقة ؟

فالجواب: أنه عارض هنا معارض آخر: وهو تباعد مخرجها [4].

فإن قيل: فما بالها لم تغلظ بعد بقية حروف الاستعلاء نحو: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا﴾[5]، ﴿وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ﴾[6] ﴿وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ﴾[7] ؟

فالجواب: أنه منع من ذلك ما تقدم من بعد المخرج، وعدم الإطباق أيضاً[8].

والوجه في اشتراط فتح اللام: أن التغليظ -كما تقدم-[9]: عبارة عن إشباع الفتحة، وكان موضعه ما كان مفتوحاً دون المكسورة، نحو: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾[10]

---

(١) انظر الموضح: (٧٩٦)، والكشف: (١/٢١٩)، وشرح الهداية: (١/١٣٠)، وفتح الوصيد: (٢/٥٠٩)، و اللآلئ الفريدة: (٢/٤٠٨) .

(٢) سورة السجدة: (١٠) .

(٣) سورة الفرقان: (١٧) .

(٤) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٤٨٠) .

(٥) سورة التوبة: (١٠٢) .

(٦) سورة يوسف: (٢٣) .

(٧) سورة التوبة: (٤٨) .

(٨) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٤٠٨) .

(٩) انظر ص(٣٨٢) من هذه الرسالة .

(١٠) سورة التوبة: (١٠٣) .

والمضمومة نحو: ﴿ لَظَلُّواْ ﴾[1]، والساكنة نحو: ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ [2].

ويؤكد امتناعه من المكسورة شدة الكلفة في التلفظ، ومن الساكنة ضعفها بعدم الحركة [3].

وقد تقدم أن بعضهم غلظ لام: ﴿ صَلْصَٰلٍ ﴾ وإن كانت ساكنة لوقوعها بين حرفي استعلاء [4].

والوجه في اشتراط سبق الأحرف المذكورة على اللام دون الآتية منها بعدَها: قوتها بالتقدم، ووقوع اللام في حيزها، بخلاف ما إذا تأخرت عنها فإن الأمر يكون بعكس ذلك، فمن ثَمَّ لم يغلظ نحو: ﴿ وَلْيَتَلَطَّفْ ﴾[5]، و﴿ لَصَالُواْ ٱلْجَحِيمِ ﴾[6]، و﴿ لَظَىٰ * نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴾ [7].

قوله: (فتح لام) مفعول: (غلظ)، ومعناه: أشبع فتحها بالتغليظ؛ لأن التغليظ حقيقة إنما هو فيه .

وقولهم: "غلَّظ اللام" مجاز عن ذلك .

قوله: (لصادها) متعلق بـ(غلظ)، أي: غلظه لأجل هذه الأحرف الثلاثة

---

(١) سورة الروم: (٥١) .

(٢) سورة الواقعة: (٦٥) .

(٣) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٤٠٨) .

(٤) انظر ص(٣٨٣) من هذه الرسالة .

(٥) سورة الكهف: (١٩) .

(٦) سورة المطففين: (١٦) .

(٧) سورة المعارج: (١٥-١٦). وانظر اللآلئ الفريدة: (٢/٤٠٩)، وقال السخاوي: [والاعتماد في جميع ذلك على] النقل لا على القياس ... إلا أن القراءة سنة متبعة على ما وردت من غير معارضة لا كما كان يغلظون اللام في ذلك اعتماداً على القياس .

انظر فتح الوصيد: (٢/٥١٠)، والمخطوط؛ لأن ما بين معكوفتين سقط من المطبوع .

/ لما يحصل من المناسبة المتقدمة، و(أو) للتقسيم والتنويع، لا للشك والإبهام، وأعاد العامل مع الظاء في قوله: (أو للظاء) تأكيداً، وأضاف الصاد للاَّم لاتصالها بها، فبينهما ملابسةٌ ما، والإضافة تكون لأدنى ملابسة وأنشدوا[1]: [٢٧٦/أ]

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة .:. [سهيل أذاعت][2] غزلها في القرائب

أضاف: "الكوكب" إليها لما كان يعمل عملها عنه طلوعه .

قوله: (قبل) متعلق بـ(تنزل) بعده، و(تنزل) حال، و"قد" معه مقدرة عند بعضهم، وذو الحال محذوف، أي: غلظ ورش فتح اللام لأجل أحد هذه الأحرف حال كونه متزلا قبل اللام، فقطع الظرف عن الإضافة وبناه، و(تنزل) اسم فاعل من: تنزل، و"تنزل" مطاوع نزل، يقال: نزلته فتنزل، ثم أخذ يذكر شرط تلك الأحرف فقال:

٣٦٠- إِذَا فُتِحَتْ أَوْ سُكِّنَتْ كَصَلاَتِهِمْ .:. وَمَطْلَعِ أَيْضاً ثُمَّ ظَلَّ وَيُوصَلاَ

أي: شرط تغليظ اللام المفتوحة المسبوقة بأحد الأحرف الثلاثة: أن تكون تلك الأحرف الثلاثة إما مفتوحةً أو ساكنةً، فلو كانت مكسورة نحو: ﴿فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾[3]، ﴿وَإِذَا ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ﴾[4]، ﴿فِى ظِلَٰلٍ﴾[5]، أو مضمومة نحو ﴿فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾[6] لم يغلظ .

فإن قيل: لِمَ اشترط فتحها أو تسكينها، ولم امتنع التغليظ مع كسرها

---

(١) البيت بلا نسبة في المقرب: (٢١٣/١)، والمحتسب: (٢٢٨/٢)، وشرح المفصل: (٨/٣)، ولسان العرب: (٦٣٩/١).

(٢) ما بين معكوفتين من المصادر السابقة، أما في جميع النسخ فقد وردت بلفظ: "أذاعت سليمى" .

(٣) سورة فصلت: (٣) .

(٤) سورة التكوير: (٤) .

(٥) سورة المرسلات: (٤١) .

(٦) سورة البقرة: (٢١٠) .

أو ضمها؟

فالجواب عن اشتراط فتحها: أن الفتح مناسب للتفخيم، وعن اشتراط السكون: أنه شديد الاتصال باللام، وأيضاً فإن حرف الاستعلاء يعظم استعلاؤه حالة فتحه أو سكونه، بخلاف ما إذا كان[1] مكسوراً أو مضموماً، ويؤكد امتناعه بعد الكسر ما فيه من الكلفة بالخروج من التسفل إلى التصعد[2]، وقد مثل الناظم رحمه الله ببعض الأمثلة فقال: (كصلاتهم) فهذا مثال للصاد مفتوحة، ومثله: ﴿ٱلصَّلَوٰةِ﴾ و﴿مُفَصَّلَٰتٍ﴾ و﴿يُوصَلَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾[3].

وقد مثل به الناظم رحمه الله، ومثله في الطاء: ﴿ٱلطَّلَٰقُ﴾[4]. و﴿مُعَطَّلَةٍ﴾[5] و﴿طَلَبًا﴾[6].

وفي الظاء: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾[7] و﴿ ظَلَّٰمٍ﴾ و﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾[8]، وقد مثل به الناظم حيث قال: (ثم ظل)، وقال: ﴿مَطْلَعِ﴾ فهذا مثال للساكن، ومثله في الصاد قوله تعالى: ﴿فَيُصْلَبُ﴾[9]، و﴿فَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ و﴿أَصْلَحُواْ﴾.

ومثله في الظاء: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ﴾، ﴿فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ﴾.

---

(١) "كان" سقطت (م)، والمثبت من الأصل و (ت).

(٢) انظر الكشف: (٢/٢٢٠)، وشرح الهداية: (١/١٣٠)، وفتح الوصيد: (٢/٥٠٩)، وشرح شعلة: (٢١١)، واللآلئ الفريدة: (٢/٤٠٩).

(٣) سورة البقرة: (٢٧).

(٤) من مواضعها: سورة البقرة: (٢٢٩).

(٥) سورة الحج: (٤٥).

(٦) سورة الكهف: (٤١).

(٧) سورة ص: (٢٤).

(٨) سورة النحل: (٥٨).

(٩) سورة يوسف: (٤١).

فإن قيل: قد ذكر[1] الناظم التمثيل بالصاد المفتوحة في قوله: (كصلاتهم)، و(يوصل) ؟

فالجواب: أن فيه تنبيها على مسألة، وهو أنه لا فرق بين أن تكون اللام متوسطة: كـ﴿ صَلَاتِهِمْ ﴾، أو طرفاً كـ﴿ يُوصَلَ ﴾، فأما المتوسطة: فإنها تغلظ لورش وصلاً ووقفاً؛ لأن الحال لايختلف في فتحها، وأما الطرف: فتغلظ وصلاً لوجود فتحها، وأما في الوقف فتسكن، فمن الناس من ينظر إلى الحالة الراهنة فيرققها؛ لأن الفتح المقتضي للتغليظ قد زال، / ومنهم من ينظر إلى الأصل فيغلظ ولا يعتد بالسكون؛ لأنه عارض وهذا هو المختار . [٢٧٦/ب]

وقد نص الداني رحمه الله على هذين الوجهين فقال: يحتمل وجهين: التفخيم والترقيق، فالترقيق نظر إلى السكون العارض بالوقف، والتفخيم نظر إلى الأصل، وهو أوجه[2]. انتهى.

فهذا يدل على أن الناظم أراد ذلك، والله أعلم، وسيأتي لهذا مزيد بيان حيث تعرض له الناظم بقوله: (وعندما يُسَكَّن وَقْفَاً) [3].

وقد مثل الناظم رحمه الله بـ﴿ ظَلَّ ﴾ لما تقدم من أنه لا فرق بين اللام المخففة والمشددة، والله أعلم .

وهذه العلل كلها إنما هي على سبيل الاستئناس بها، وإلا فالعهدة في الحقيقة على الرواية، وقد وردت مذاهب شتى .

---

(١) في (م) و (ت): "فذكر" .

(٢) جامع البيان: (٣/٨٩٨) بتصرف، وكذلك الموضح: (٧٩٢-٧٩٣). وممن ذكر الترقيق صاحب الهادي: (١/٢٤١)، والكافي: (١/٢٩١)، والتجريد: (١٨٢)، وتلخيص العبارات: (٥٣). وقد صحح الوجهين ابن الجزري ورجح التغليظ. انظر النشر: (٢/١١٤)، والإتحاف: (١/٣١٠).

(٣) من البيت رقم (٣٦١) من الباب نفسه .

قال الحافظ أبو عمرو في بعض كتبه[1] بعد أن ذكر ما ذكره الناظم رحمه الله في هذه القصيدة: هذه قراءتي في هذه اللام مع الأحرف الثلاثة على ابن خاقان وعلى فارس بن أحمد عن قراء هما على أصحابهما عن أبي يعقوب .

وعلى ذلك عول في كتاب "التيسير" ولم يذكر فيه غيره .

ثم قال في ذلك التصنيف المشار إليه: وقرأت على أبي الحسن بن غلبون عن قراءته على أصحاب أبي بكر بن سيف بتفخيم اللام مع الصاد والظاء المعجمة لا غير، قال: وكان محمد بن علي يروي عن أصحاب أحمد بن هلال تفخيم اللام مع الصاد وحدها، قال: وروى محمد بن خيرون عن أصحابه المصريين تغليظ اللام المفتوحة مع الضاد إذا سكنت لا غير نحو: ﴿أَضْلَلْتُمْ﴾، و﴿أَضْلَلْنَ﴾[2]، و﴿فَضْلاً مِّن رَّبِّكَ﴾[3]، قال: وهذا كله مما انفرد بروايته المصريون، فأما عامة أهل الأداء لرواية ورش من البغداديين والشاميين وغيرهم فلا يعرفون تغليظ شئ من هذه اللامات، بل يرققون من غير تمييز، وبه كان يأخذ إبراهيم بن عبدالرزاق[4]، وعلي بن محمد[5]، وغيرهما،

---

(١) انظر جامع البيان: (٣/٨٩٥)، والموضح: (٧٨٨) .

(٢) سورة إبراهيم: (٣٦) .

(٣) سورة الدخان: (٥٧) .

(٤) إبراهيم بن عبدالرزاق بن الحسن بن عبدالرزاق العجلي، الأنطاكي، أبو إسحاق، أستاذ مشهور، ثقة، كبير، قرأ على أبيه، ومحمد بن العباس بن شعبة وغيرهما. وقرأ عليه ابنه، أبو الحسن علي، ومحمد بن الحسن بن علي، وغيرهما. توفي سنة (٣٣٩هـ) وقيل سنة ثمان . انظر طبقات القراء: (١/٣٥٨)، وغاية النهاية: (١/١٦) .

(٥) علي بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن بشير، أبو الحسن، الأنطاكي التميمي، نزيل الأندلس وشيخها، إمام حاذق، مسند، ثقة، ضابط، لزم إبراهيم بن عبدالرزاق نحواً من ثلاثين سنةً، وأخذ عنه، وعن أحمد بن محمد بن خشيش، وغيرهما. وقرأ عليه أبو الفرج الهيثم بن أحمد الصباغ وإبراهيم بن مبشر وغيرهما. وكان بصيراً بالعربية، وكان رأساً في القراءات لا يتقدمه أحد في معرفتها. توفي سنة (٣٧٧هـ). انظر طبقات القراء: (١/٤٣٢)، وغاية النهاية: (١/٥٦٥) .

وبذلك قرأت في رواية أحمد بن صالح[1]، ويونس بن عبد الأعلى، وأبي بكر بن الأصبهاني[2] عن ورش، قال: واختلف أهل الأداء في: ﴿صَلْصَـٰلٍ﴾ ففخمه بعضهم ورققه آخرون .

قال: وكذلك اختلفوا في اللام المفتوحة بين حرفين مستعلين نحو: ﴿ٱلْخُلَطَآءِ﴾[3]، و﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾[4]، و﴿أَخْلَصْنَـٰهُم﴾[5]، و﴿ٱسْتَغْلَظَ﴾[6]، و﴿خَلَقَهُۥ﴾[7]، فأخذ قوم في ذلك كله بالتغليظ[8]، وأخذ آخرون فيه بالترقيق[9]، قال:

---

(١) أحمد بن صالح، الإمام، الحافظ، أبو جعفر المصري، أحد الأعلام، قرأ على ورش وقالون، وغيرهما، وسمع الحديث من سفيان بن عيينة، وغيره، وروى عنه القراءة الحسن بن أبي مهران، وأحمد بن محمد الرشديني. توفي سنة (٢٤٨هـ). انظر تاريخ بغداد: (٤/١٩٥)، وغاية النهاية: (١/٦٢)، وشجرة النور الزكية: (١/٦٧) .

(٢) هو محمد بن عبدالرحيم بن إبراهيم، أبو بكر الأصبهاني، صاحب رواية ورش عند العراقيين، إمام، ضابط مشهور، أخذ قراءة ورش عن سليمان بن أبي الرِّشديني، وعبدالرحمن بن داود بن أبي طيبه وغيرهما. وأخذ عنه ابن مجاهد وآخرون. توفي سنة (٢٩٦هـ). انظر تاريخ بغداد: (٢/٣٦٤)، وغاية النهاية: (٢/١٧٠) .

(٣) سورة ص: (٢٤) .

(٤) من مواضعها: سورة يوسف: (٢٤)، وقراءة فتح اللام هي قراءة الكوفيين ونافع .

قال الإمام الشاطبي:

وفي كاف فتح اللام في مخلصا ثوى .:. وفي المخلصين الكل حصن تجملا

البيت رقم (٧٧٨) من سورة يوسف عليه السلام .

(٥) سورة ص: (٤٦) .

(٦) سورة الفتح: (٢٩) .

(٧) من مواضعها: سورة آل عمران: (٥٩) .

(٨) ممن أخذ بالتغليظ في ذلك صاحب الهادي: (١/٢٣٩)، وشرح الهداية: (١/١٣٥)، والكافي: (١/٢٩٠) في وجه رجحه، وتلخيص العبارات: (٥٢)، والتجريد: (١٨١) .

(٩) وهو المقروء به، وبه قرأ الداني وبه أخذ كما في الموضح: (٧٩٦)، وجامع البيان: (٣/٩٠٠)، وذلك =

وكان بعض أهل الأداء يأخذ في مذهب ورش بترك تغليظ اللام إذا كانت مفتوحة مشددة واتصل بها الأحرف الثلاثة المتقدمة نحو: ﴿أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ﴾، و﴿طَلَّقَكُنَّ﴾[1]، و﴿بِظَلَّٰمٍ﴾، وذكر لبعض الناس مذاهب.

وقد ذكر الداني علة تخصيص ما انفرد به كل قوم فقال:

العلة لمن فخم اللام بعد الطاء والظاء المعجمة كثرة دورهما[2]. قلت: قوله "المعجمة" زيادة لا فائدة فيها؛ لأنه لفظ بالطاء والظاء، فلا يشتبهان؛ لأنهما مرادان، فكيفما لفظ بهما من تقديم أو تأخير كان كافياً .

والعلة لمن فخمها بعد الصاد وحدها: / كثرة دورها، وأن الرواية إنما وردت بالتفخيم بعدها وحدها، وتفخيمها بعد أختيها لما عرف بطريق الأداء والتلاوة كذا ذكره رحمه الله [3]. [٢٧٧/أ]

= لعدم النص فيه عن ورش. والتفخيم في هذه الكلمات شاذ كما نص على ذلك المحقق ابن الجزري في النشر: (١١٤/٢) .

(١) سورة التحريم: (٥) .

(٢) قال الداني: فَعلَّةُ ورشٍ في تفخيمه اللام المفتوحة -مع الصاد والظاء و الطاء-: أن هذه الأحرف الثلاثة لما كانت مستعلية مطبقة يأخذ اللسان إذا نطق بها في جهة الحنك الأعلى؛ لاستعلائها وانطباقها، وقد وقعت اللام بعدها وهي مشاركة لها في الانتحاء إلى جهة الحنك الأعلى، وقد تحركت بالفتح، والفتح من الألف، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الاعلى كان هذا وكيداً بينها وبينهن. فلذلك اشبع فتحة اللام بعدهن وفخم النطق بها إرادة المبالغة في الانتحاء بها إلى جهة الحنك الأعلى للدلالة على الحرف المطبق المستعلي قبلها. الموضح: (٧٩٧).

(٣) نقل المؤلف هذا النص من اللآلئ الفريدة من قوله: قال الحافظ أبو عمرو في بعض كتبه. بتصرف يسير. انظر اللآلئ الفريدة: (٤٠٩/٢-٤١١) .

و لم أجده في مظانه من مؤلفات الداني .

والعلة لمن فخمعها بعد الضاد الساكنة فقط: قوة الضاد لما اشتملت عليه من الاستعلاء والجهر والاستطالة والاطباق [(١)].

فإن قيل[(٢)]: الطاء أيضاً فيها صفتان، وهما: الشدة والجهر؟

فالجواب: أن صفة الاستطالة أقوى من صفة الجهر، وبصفة الاستطالة تتصل بمخرج اللام.

والوجه في اشتراط سكونها بشدة: اتصالها في تلك الحالة باللام.

والوجه في ترقيق اللام مع الأحرف الثلاثة الصاد والطاء والظاء: الأخذ بالأصل، فإن أصل اللام -كما تقدم-[(٣)] الترقيق -عكس الراء- فيرجح البقاء على الأصل على المناسبة اللفظية.

والعلة لمن رقق لام ﴿ صَلْصَٰلٍ ﴾ كالعلة في نظائره من نحو: ﴿ صَلۡدًا ﴾[(٤)] و﴿ وَصَّلۡنَا ﴾[(٥)] و﴿ ظَلۡتَ عَلَيۡهِ ﴾[(٦)] وقد تقدم.

والعلة في تغليظها: وقوعها بين مستعليين مطبقين [(٧)].

قال الداني: والوجهان جيدان، والترقيق أقيس؛ ليجري باب الساكنة على سنن

---

(١) علل الداني اختصاص الصاد دون الطاء والظاء بإرادة الجمع بين اللغتين وصحة الأثر. انظر الموضح: (٧٩٧).

(٢) انظر شرح شعلة: (٢١١)، واللآلئ الفريدة: (٢/٤١١).

(٣) انظر ص(٣٨٠) من هذه الرسالة.

(٤) سورة البقرة: (٢٦٤).

(٥) سورة القصص: (٥١).

(٦) سورة طه: (٩٧).

(٧) انظر شرح الهداية: (١/١٣٠).

واحد ولا يختلف، قال وبذلك قرأت وبه آخذ (١).

والوجه في تغليظ اللام المفتوحة إذا وقعت بين مستعليين: غلبتهما إياها من حيث اكتنافها وتوسطها بينهما (٢).

والوجه في ترقيقها: ما تقدم من العلة في تأثير حرف الاستعلاء غير المطبق أولاً وامتناع تأثير المطبق آخراً (٣).

قال الحافظ أبو عمرو الداني: والترقيق في ذلك هو الوجه؛ لأن النص إنما ورد في الصاد، والتلاوة وردت بالطاء والظاء لا غير، قال: وبذلك قرأت وبه آخذ(٤).

والوجه في جريان الوجهين -أعني: التغليظ والترقيق- في اللام المشددة: أنها لام ساكنة أدغمت في لام متحركة، فبالإدغام صارت لاماً واحداً؛ لأنك ترفع اللسان بها رفعة واحدة فمن نظر إلى اللفظ وكان اللفظ بحرف واحد غلَّظ؛ لأنه لم يفصل بين اللام المفتوحة وبين أحد الأحرف المتقدمة شيء .

ومن نظر إلى الأصل رقق؛ لأنه قد فصل بين اللام المفتوحة وبين أحد الأحرف المذكورة لام ساكنة فلم يعط للفصل (٥).

قال أبو شامة: ومنهم من اعتبر أيضاً كل لام مفتوحة بين مستعليين مطلقاً نحو:

---

(١) نقل المؤلف هذا النص من اللآلئ الفريدة: (٢/٤١١)، والذي في الموضح قوله: على أن قوماً من أهل الأداء يفخمون اللام من ﴿صَلْصَلٍ﴾ لوقوعها من حرفين مستعليين، و لم أقرأ بذلك، والترقيق هو القياس في اللام الساكنة. الموضح: (٧٩٥). وذكر قريباً منه في جامع البيان: (٣/٨٩٩) .

(٢) انظر شرح الهداية: (١/١٣٠)، واللآلئ الفريدة: (٢/٤١١) .

(٣) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٤١١) .

(٤) انظر جامع البيان: (٣/٩٠٠)، والموضح: (٧٩٦) بتصرف يسير. و المؤلف نقل النص برمته من اللآلئ الفريدة: (٢/٤١١) .

(٥) انظر شرح الهداية: (١/١٣١)، واللآلئ الفريدة: (٢/٤١١) .

﴿ خَلَطُواْ ﴾ ﴿ وَأَخْلَصُواْ ﴾ ﴿ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ ﴾ ﴿ فَٱسْتَغْلَظَ ﴾ ﴿ مَاذَا خَلَقُواْ ﴾[1]، قال: وكل هذا قياس على رواية ضعيفة نقلاً ولغةً [2]. انتهى.

وهذا من أبي شامة غير مرضي، حيث ينسب هذه القراءة إلى مثل ذلك؛ وهي وإن كانت قليلة إلا أنها لم تبلغ هذا المبلغ النازل؛ كيف والتغليظ واجب في بعض الصور لا يجوز تركه، وإن لم يكن ثَمَّ حرف من الأحرف المقتضية لذلك، وهو الجلالة المعظمة إذا لم يسبقها كسر كما سيأتي بيانه[3]، فإذا وجب شئ / ولو في صورةٍ مّا [٢٠٣/ب] كيف يقال فيه ما قاله هذا القائل؟ والإفراط في المدح مذموم فكيف به في الذم؟

قوله: (إذا فتحت) يجوز أن يكون ظرفاً محضاً، والناصب له: (غلَّظ) في أول البيت قبله، أي: غلظها في هذا الوقت، ويجوز أن تكون شرطية وجوابها مقدر، أي: إذا فتحت أو سكنت غلظ اللام حينئذٍ .

قوله: (كصلاتهم) خبر مبتدأ مضمر، والجملة جواب لسؤال مقدر، أي: مثال ذلك (كصلاتهم)، وقد تقدم توجيه كلام تمثيل الناظم بكل لفظ من هذه الألفاظ[4]، والله أعلم .

ويجوز أن تكون الكاف اسماً مفعولاً بإضمار: أعني، ولم يذكر أبو عبدالله غيره[5]، و(أو) في البيت للتنويع كـ"هي" في البيت قبله، و(أيضاً) مصدر: آض يئيض، أي: رجع، وهو في موضع الحال، وتقدم الكلام عليه مشبعاً [6].

---

(١) من مواضعها: سورة فاطر: (٤٠) .

(٢) إبراز المعاني: (١٨٤/٢) .

(٣) انظر ص(٤٠٥) من هذه الرسالة .

(٤) انظر ص(٣٨٨) من هذه الرسالة .

(٥) انظر اللآلئ الفريدة: (٤١٢/٢) .

(٦) انظر العقد الفريد: (١٢١/١) .

٣٦١- وَفِي طَالَ خُلْفٌ مَعْ فِصَالاً وَعِنْدَمَا .:. يُسَكَّنُ وَقْفاً وَالْمُفَخَّمُ فُضِّلاَ

أخبر أن في لفظ: ﴿ طَالَ ﴾ حيث ورد، وفي لفظ ﴿ فِصَالاً ﴾ خلافاً في ترقيقه وتغليظه، وذلك قوله تعالى: ﴿ أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ ٱلْعَهْدُ ﴾[1]، وقوله: ﴿ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً عَن تَرَاضٍ ﴾[3].

وضابط جريان الخلاف: أن يَفْصل بين أحد الأحرف الثلاثة وبين اللام ألف، نحو: ﴿ فَطَالَ ﴾ و﴿ فِصَالاً ﴾ ومثله: ﴿ أَن يَصَّالِحَا ﴾[4].

قال الداني: في اللام وجهان: التفخيم اعتداداً بقوة الحرف المستعلي، والترقيق للفاصل الذي فصل بينهما، قال: والأوجَهُ التفخيم؛ لأن الفاصل ألف والفتح منه[5].

قال أبو عبدالله: وربما أوهم ما مثّل به في النوع الأول من قوله: (وفي طال خلف مع فصالاً) الاقتصار على هاتين الكلمتين، وليس كذلك، والعذر له مع ضيق المكان الاعتمادُ على شهرة الخلاف في ذلك ونحوه، ولو قال:

وفي طال خلف مع فصالاً ونحوه .:. وفي نحو يوصل والمفخم فضلا

---

(١) سورة طه: (٨٦) .

(٢) سورة الحديد: (١٦) .

(٣) سورة البقرة: (٢٣٣) .

(٤) سورة النساء: (١٢٨). وذلك على قراءة غير الكوفيين ومنهم ورش صاحب الخلاف، قال الشاطبي:

ويصالحا فاضمم وسكن مخففاً .:. مع القصر واكسر لامه ثابتاً تلا

البيت رقم (٦٠٨) من أبيات سورة النساء .

(٥) الموضح: (٧٩٢)، وجامع البيان: (٨٩٧/٣). وقال ابن الجزري: وهو الأقوى قياساً والأقرب إلى مذهب رواة التفخيم. وصحح الوجهين. النشر: (١١٤/٢). وانظر غيث النفع: (١٩٥)، والإتحاف: (٣٠٩/١)، والبدور الزاهرة لابن النشار: (٢٨١/١) .

لكان أقرب إلى البيان[1]. انتهى.

قلت: قوله: (وفي نحو يوصل) مشكلٌ، فإنه يوهم الخلاف فيه وصلاً ووقفاً، والخلاف الذي ذكره الناظم إنما هو حالة الوقف، وأظن أنه لو قال: (وفي وقف يوصل) لخلص من هذا، لكن قد يوهم ذلك الوقف على يوصل خاصة، لكنه أسهل من ذلك.

وقال أبو شامة: فأما اللام المشددة نحو: ﴿ظَلَّ﴾ و﴿يُصَلَّبُوٓاْ﴾ فلا ينبغي أن يقال: فصل بينها وبين حرف الاستعلاء، فينبغي أن يجري الوجهان؛ لأن ذلك الفاصل أيضاً لام أدغمت في مثلها فصارا حرفاً واحداً فلم تخرج اللام عن أن حرف الاستعلاء وليها[2]. انتهى.

قلت: قد تقدم أن الداني حكى في اللام المشددة خلافاً، وقد تقدم توجيه الوجهين[3]، والتمثيل بنحو: ﴿يُصَلَّبُوٓاْ﴾ و﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ و﴿ ظَلَّٰمٍ﴾، فلا ينبغي لأبي شامة أن يقول: / فلا يقال أنه فصل الخ ليتحقق وجود ما نفاه بالنقل. [٢٧٨/أ]

وعلل بعضهم عدم منع الألف من التغليظ في الأمثلة المذكورة: بأنها حرف هوائي ليس له اعتماد في شئ من أجزاء الفم، فلم يمنع من إجراء الحكم كمالم يمنع في نحو: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ و﴿صِرَٰطَ﴾ و﴿ٱلْفِرَاقُ﴾ وما أشبه ذلك، مع أنه يزيد التفخيم حسناً إذا كان من جنسه[4].

ثم أخبر أن هذا الخلاف جارٍ في اللام المتطرفة إذا سكنت للوقف نحو:

---

(١) اللآلئ الفريدة: (٢/٤١٢-٤١٣).

(٢) إبراز المعاني: (٢/١٨٦-١٨٧)، وذكره أبو عبدالله الموصلي. انظر شرح شعلة: (٢١١).

(٣) انظر ص(٣٩١) من هذه الرسالة.

(٤) ذكر ذلك أبو عبدالله. انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٤١٢).

﴿ بَطَلَ ﴾[1] و﴿ يُوصَلَ ﴾[2] و﴿ ضَلَّ ﴾[3] و﴿ ظَلَّ ﴾ و﴿ فَصَّلَ ﴾[4].

وعلة الترقيق: الاعتداد بالسكون العارض، والسكون مانع من التغليظ إلا في: ﴿ صَلْصَلٍ ﴾ في أحد الوجهين، وقد تقدم ذلك محرراً[5].

وعلة التغليظ: [عدم][6] الاعتداد بالعارض والنظر إلى الأصل[7]، وقد تقدم حكاية الوجهين عن الداني وتعليلهما[8].

وقوله: (المفخم فضلا) يعني في النوعين المذكورين في هذا البيت: وهما ما فصل بين اللام وبين حرف الاستعلاء ألف وما عرض سكونه للوقف .

---

(١) سورة الأعراف: (١١٨) .

(٢) من مواضعها: سورة البقرة: (٢٧) .

(٣) من مواضعها: سورة البقرة: (١٠٨)، وذكر هذه الكلمة كمثال ليس بصحيح إذ أن حرف الضاد ليس من الأحرف الثلاثة التي يغلظ ورش اللام لمجاورتها. واللام المتطرفة التي اختلفوا في الوقوف عليها هي في ستة أحرف ﴿ أن يُوصَلَ ﴾ في البقرة والرعد، و﴿ فَلَمَّا فَصَلَ ﴾ في البقرة، ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم ﴾ في الأنعام، و﴿ بَطَلَ ﴾ في الأعراف، و﴿ ظَلَّ ﴾ في النحل والزخرف، و﴿ فَصْلَ ٱلْخِطَابِ ﴾ في ص. فممن روى الترقيق في الوقف صاحب الكافي: (٢٩١/١)، والهادي: (٢٤١/١)، والتجريد: (١٨٢)، وتلخيص العبارات: (٥٣) .

وممن روى التغليظ في الوقف صاحب العنوان: (٦٥) .

وممن ذكر الوجهين صاحب التيسير: (٤٨)، والشاطبي كما في هذا البيت .

وقال الداني: الوجهان صحيحان، ورجح التغليظ. انظر النشر: (١١٤/٢) .

(٤) سورة البقرة: (٢٤٩) .

(٥) انظر فتح الوصيد: (٥١١/٢)، شرح شعلة: (٢١٢)، واللآلئ الفريدة: (٤١٢/٢). وانظر ص(٣٨٣) من هذه الرسالة .

(٦) ما بين معكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (م) و (ت) .

(٧) انظر فتح الوصيد: (٥١١/٢)، وشرح شعلة: (٢١٢)، واللآلئ الفريدة: (٤١٢/٢) .

(٨) انظر ص(٣٨٩-٣٩٢) من هذه الرسالة .

ووجه التفضيل ظاهر: أما في النوع الأول[1]: فلما تقدم من أن الفاصل حرف هوائي إلى آخره .

وأما النوع الثاني: فلأن الأصل أن لا يعتد بالعارض وتقدم تحريره في الإدغام والإمالة وغيرهما [2].

وههنا سؤال حسن قد قرره أبو شامة وأجاب عنه فقال:

فإن قلت: لم كان التفخيم أفضل فيما سكن للوقف، ولقائل أن يقول: ينبغي أن لا يجوز أصلاً كما سبق في الراء المكسورة أنها تفخم وقفاً، ولا ترقق لذهاب الموجب للترقيق، وهو: الكسر، وههنا قد ذهب الفتح الذي هو شرط في تغليظ اللام، وكلا الذهابين عارض؟

قلت: سبب التغليظ هنا قائم وهو وجود حرف الاستعلاء، وإنما فتح اللام شرط فلم يؤثر سكون الوقف لعروضه، وقوة السبب، فعمل السبب عمله لضعف العارض، وفي باب الوقف على الراء المكسورة زال السبب بالوقف وهو الكسر فافترقا[3]. انتهى، وهو جواب حسن .

قوله: (وفي طال) خبر مقدم، و(خلف) مبتدأ مؤخر، قوله: (مع فصالاً) في موضع نصب على الحال من: (طال) ونصبه حكاية .

قوله: (وعندما يسكن) خبر عن: (خلف) أيضاً، أي: وعندما يسكن خلف

---

(١) وهو ما فصل بينهما ألف نحو ﴿ فِصَالاً ﴾ و﴿ يَصَّالحا ﴾ و﴿ أَفَطَالَ ﴾ .

(٢) انظر شرح المصنف لقول الناظم في باب إدغام الحرفين المتقاربين:

ولا يمنع الإدغام إذ هو عارض .:. إمالة كالأبرار والنار أثقلا في العقد: (١/٥٥٢) وما بعدها.

وشرحه لقول الناظم في باب الفتح والإمالة وبين اللفظين:

ولا يمنع الإسكان في الوقف عارضاً .:. إمالة ما للكسر في الوصل ميلا ص(٢٣٦) من هذه الرسالة.

(٣) إبراز المعاني: (٢/١٨٧) .

أيضاً، و(ما) مصدرية و(يسكن) صلتها، وضمير: (يسكن) يعود على السلام لتقدم ذكرها، وذكّرها باعتبار اللفظ، كأنه قال: وعند تسكين اللام خلف، ويجوز أن تكون: (ما) موصولة اسمية، وتكون عبارة عن اللام وضمير يسكن عائد عليها، أي: وعند اللام الذي تسكن والتذكير لما تقدم .

قوله: (وقفاً) يجوز نصبه على المفعول له، أي: لأجل الوقف، ويجوز أن يكون مصدراً في موضع الحال، أي: ذا وقف أو موقوفاً عليه، وصاحب الحال مرفوع يُسكَّن، ولم يذكر أبو عبدالله[1] وأبو شامة[2] غير كونه مصدراً في موضع الحال/. [٢٧٨/ب]

قوله: (والمفخم) مبتدأ، و(فضل) فعل ماضي مبني للمفعول، وفيه ضمير قائم مقام فاعله في موضع رفع خبر للمبتدأ .

٣٦٢- وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهَذِهِ .:. وَعِنْدَ رُؤُوسِ الآيِ تَرْقِيقُهَا اعْتَلاَ

أخبر أن حكم ذوات الياء، أي: التي لامها منقلبة عن ياء منها، أي: ممَّا فتحت لامُه بعد حرف من الأحرف الثلاثة، إلا أنه لم يتفق ذلك إلا مع الصاد خاصة دون الطاء والظاء، "هذه" أي: حكمها حكم[3] هذه، أي: ما فصل بينهما بالألف وما عرض سكونه ياء، يعني: أن في ذوات الياء خلافاً، والتفخيم أفضل كما أن فيما تقدم من النوعين خلافاً، والتفخيم أفضل، إلا أن يكون ذلك رأس آية فإن الترقيق حينئذٍ أفضل من التفخيم .

والحاصل: أن اللام المفتوحة: إذا كان بعدها ألف منقلبة عن الياء وقبلها صاد ولم تقع إلا كذلك، فإما أن تكون رأس آية في السور الإحدى عشرة المذكورة[4] في باب الإمالة أو لا تكون، فإن لم تكن ولم يرد ذلك إلا في ستة أماكن: ﴿يَصْلَنهَا

(١) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٤١٢) .

(٢) انظر إبراز المعاني: (٢/١٨٧) .

(٣) في (ت): "كحكم" .

(٤) انظر ص(٨٢) من هذه الرسالة .

﴿مَذۡمُومٗا﴾ في سبحان[1]، ﴿وَيَصۡلَىٰ سَعِيرًا﴾ في الإنشقاق[2]، ﴿تَصۡلَىٰ نَارًا حَامِيَةٗ﴾ في هل أتاك[3]، ﴿لَا يَصۡلَىٰهَآ إِلَّا ٱلۡأَشۡقَى﴾ في الليل[4]، ﴿سَيَصۡلَىٰ نَارٗا﴾ في تبت[5]، ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلّٗى﴾ في البقرة[6]، حكمه الوقف، فلا يخلو حال القارئ لورش من أمرين:

إما أن يقرأ له بالتفخيم، أو بالتقليل -وهو بين بين-، فإن قرأ له بالفتح فلا سبيل إلى ترك التغليظ في اللام، إذ لا موجب للعدول عنه .

وإن قرأ له بالتقليل فلا سبيل إلى الجمع بينه وبين تغليظ اللام لتنافرهما، فلابد من ترك أحدهما، فإن فتح فخم، وإن قلل رقق .

والوجه في التغليظ: الجري علي أصله المطرد مع اللام مع الصاد [7].

والوجه في الترقيق: الجري على مذهبه إلى تقليل ذوات الياء [8].

قال أبو عبدالله: والمواضع المذكورة غير مستثنيات من البابين جميعاً، والتفخيم أفضل لتناسب اللفظ ولتقدم موجبه .

وإن كانت رأس آية في الإحدى عشرة سورة المتقدمة، ولم يوجد ذلك إلا في

---

(١) الآية (١٨) .

(٢) الآية (١٢) .

(٣) الآية (٤) .

(٤) الآية (١٥) .

(٥) الآية (٣) .

(٦) الآية (١٢٥) .

(٧) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٤١٣) .

(٨) المرجع السابق .

ثلاثة أماكن: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ في القيامة[1]، ﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ في الأعلى[2]، ﴿يَنْهَىٰ * عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ﴾ في العلق[3]، ففيها الوجهان أيضاً، والترقيق أفضل؛ لأن مذهب ورش تقليل ذوات الياء، ولم يستثنِ من ذلك ما فيه صاد ولا غيرها.

قال الحافظ أبو عمرو الداني: كلا الوجهين حسن جميل، غير أن الترقيق أقيس وأوجه لتأتي الفواصل كلها في السورة المذكورة بلفظ واحد، فيتبع ذلك ما قبله وما بعده[4].

قال: ومما يدل على صحة ما قلناه: أنه لا خلاف عنه في إخلاص فتح ذوات الواو، ومما كان من الأسماء والأفعال ثلاثياً نحو: ﴿سَنَا بَرْقِهِۦ﴾[5]، و﴿أَبَآ أَحَدٍ﴾[6]، و﴿دَعَا﴾[7]، و﴿دَنَا﴾[8]، نصاً وأداءً، ثم نقض ذلك / فقرأ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾[9] [٢٧٩/أ]
و﴿سَجَىٰ﴾[10] بين اللفظين لما ذكرناه من إيثار الموافقة بين الفواصل[11].

وعدّ أبو شامة المواضع التي ليست برأس آية: خمسة، وأسقط ﴿مُصَلًّى﴾،

---

(١) الآية (٢١).

(٢) الآية (١٥).

(٣) الآية (٩-١٠).

(٤) انظر الموضح: (٧٩٠-٧٩١)، وجامع البيان: (٣/٨٩٦)، والتيسير: (٤٨).

(٥) سورة النور: (٤٣).

(٦) سورة الأحزاب: (٤٠).

(٧) من مواضعها: سورة آل عمران: (٣٨).

(٨) سورة النجم: (٨).

(٩) سورة الضحى: (١).

(١٠) سورة الضحى: (٢).

(١١) اللآلئ الفريدة: (٢/٤١٤)، ولم أجد كلام الداني المذكور في مظانه.

ثم قال: كذا ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾ في الوقف [(١)].

قلت: إنما أفرده عن الخمسة بالذكر؛ لأنه لا يكون مما نحن فيه إلا بقيد الوقفية، وذلك أنه في حالة الوصل منوّن، فلامه مفخمة لورش على أصله المذكور بلا خلاف، وفي حال الوقف يذهب التنوين ويؤتى بألف .

وقد تقدم فيها خلاف مشهور[(٢)] هل هي ألف الأصل أو بدل من التنوين، وحينئذٍ ففيها الوجهان: التغليظ والترقيق، كأخواتها، والتغليظ أرجح .

فإن قيل: ينبغي أن يكون الترقيق أرجح لأنها رأس آية، وقد تقدم أن رأس الآية ترقيقها أفضل ؟

فالجواب: أن الترقيق إنما اختير في تلك الألفاظ الثلاثة الواقعة رأس آية في جملة الإحدى عشرة سورة لموافقة ما قبلها وما بعدها في الترقيق، وأما هذا فليس فيه موافقة لما قبله ولا لما بعده فكان كغيره مما ليس برأس آية [(٣)].

قوله: (وحكم) مبتدأ، قوله: (منها) بيان (لذوات)، والضمير للألفاظ التي فيها اللام المستحقة للتغليظ، قوله: (كهذه) خبر المبتدأ على حذف مضاف، أي: كحكم هذه، و"هذه" إشارة إلى الكلم المذكورة في النوعين السابقين في البيت المتقدم، وهو قوله:

وفي طَالَ خُلفٌ معْ فِصَالاً وَعِنْدَمَا .:. يُسَكَّنُ وَقْفاً والمفَخَّمُ فُضِّلا[(٤)]

قوله: (ولكن رؤوس) استدراك من قوله: (وحكم ذوات الياء) كأنه قال: إلا أن تكون رأس آية فليس حكمها كحكم ماتقدم بل يخالفه فيترجح ترقيقه على

---

(١) إبراز المعاني: (١٨٨/٢) .

(٢) أي ألف التنوين الموقوف عليها. انظر ص(٤٠) من هذه الرسالة .

(٣) انظر إبراز المعاني: (١٨٨/٢) .

(٤) البيت رقم (٣٦١) .

تغليظه، وذلك لما مر من أن ورشاً يميل رؤوس الآي من غير خلاف[1]، و(رؤوس) مبتدأ؛ لأن "لكن" المخففة لا تعمل عند الجمهور خلافاً ليونس[2]، و(ترقيقها) مبتدأ ثان، و(اعتلا) خبره، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول، وعبر بالترقيق عن الإمالة .

٣٦٣- وَكُلٌّ لَدَى اسْمِ اللهِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ .:. يُرَقِّقُهَا حَتَّى يَرُوقَ مُرَتَّلاَ

أخبر عن كل القراء وغيرهم أنهم يرققون لام الجلالة المعظمة إذا وقع هذا الاسم الشريف بعد كسرة، وذلك قصداً للمناسبة؛ لأنهم لو فخموه بعد كسرة لكان ذلك تصعُّد بعد تسفل[3]، وهو ثقيل في اللفظ فقصد بترقيقه بعد الكسر تحسين لفظ هذا الاسم الشريف مع أن الترقيق هو الأصل، وأيضاً فإن الترقيقَ بعد الكسر حسن في سمع السامع وتغليظه بعد الكسر مستهجن في سمع السامع [4].

وقد أطلق الزمخشري أن لامه تفخم[5]، ولم يستثن المسبوق بكسرة، ومراده (ما ذكرته) وإنما لم ينبه عليه لشهرته.

وإلى تحسين اللفظ بالترقيق بعد الكسر أشار / الناظم بقوله: (حتى يروق [٢٧٩/ب]

---

(١) انظر ص(٤٠١-٤٠٢) من هذه الرسالة .

(٢) هو يونس بن حبيب، أبو عبدالرحمن، الضبي، مولاهم البصري، النحوي، روى القراءة عرضاً عن أبان بن يزيد العطار، وأبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه العربية وعن حماد بن سلمة روى عنه سيبويه، وسمع منه الكسائي والفراء. توفي سنة (١٨٢هـ). وقيل غير ذلك. انظر أخبار النحويين البصريين للسيرافي: (٥١)، وإنباه الرواة: (٧٤/٤)، وغاية النهاية: (٤٠٦/٢). هذا، وراجع للمسألة: الجنى الداني: (٥٨٦)، ونقله ابن مالك عن الأخفش. انظر شرح التسهيل: (٣٨/٢)، والمساعد: (٣٢٨/١)، وارتشاف الضرب: (١٢٧٤/٣).

(٣) انظر الموضح: (٨٠١)، وشرح الهداية: (١٢٨/١-١٢٩)، وفتح الوصيد: (٥١٣/٢) .

(٤) انظر إبراز المعاني: (١٩٠/٢)، واللآلئ الفريدة: (٤١٥/٢) .

(٥) انظر الكشاف: (١٦/١) .

مرتلا)، أي: حتى يصفو لفظه من كدورة الثقل حال ترتيله[1]، وشمل قوله: (كسرة) الكسرة اللازمة متصلة بالجلالة نحو: ﴿ بِٱللَّهِ ﴾[2] و﴿ لِلَّهِ ﴾[3] أو منفصلة عنها نحو: ﴿ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾[4]، والعارضة نحو كسرة التقاء الساكنين كقوله تعالى: ﴿ حَسِيبًا * ٱللَّهُ ﴾[5]، ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ ﴾[6]، ﴿ قُلِ ٱللَّهُ ﴾[7].

فإن قيل[8]: قد تقدم أن ترقيق الراء لاتؤثر فيه الكسرة العارضة ولا المنفصلة، وقد أثر هنا فما الفرق ؟

فالجواب: أن المقصود بترقيق الراء إمالتها، وذلك يستدعي سبباً قوياً للإمالة، وأما ترقيق اللام: فهو الإتيان بها على ماهيتها وسجيتها من غير زيادة شئ آخر فيه، والتغليظ زيادة في اللام، وأيضاً فإن الحركة قبل اسم الله تعالى لا تكون إلا مفصولة لفظاً أو تقديراً بخلافها قبل الراء، فإنها تكون متصلة بها ومنفصلة عنها، فأمكن اعتبارها، وأما إذا قربت من الكسرة كقراءة السوسي في أحد وجهيه[9] ﴿ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾ ففيها خلاف، ويأتي تحقيقه في البيت الآتي[10].

---

(١) انظر إبراز المعاني: (٢/١٩٠). وانظر الصحاح: (٤/٢٢٨) روق. والمصباح المنير: (٩٤) روق.

(٢) من مواضعها: سورة البقرة: (٦٢) .

(٣) من مواضعها: سورة الفاتحة: (١) .

(٤) من مواضعها: سورة آل عمران: (٩٨) .

(٥) سورة النساء: (٨٦-٨٧). وصحفت في اللآلي إلى (حسبنا الله). انظر اللآلئ: (٢/٤١٤).

(٦) سورة فاطر: (٢) .

(٧) من مواضعها: سورة النساء: (١٧٦) .

(٨) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٤١٥) .

(٩) وهما إمالة الراء وصلاً وعدمها لأجل الساكن. قال الشاطبي في آخر باب الإمالة:

وقبل سكون قف بما في أصولهم .:. وذو الراء فيه الخلف في الوصل يجتلا

(١٠) انظر ص(٤٠٦) وما بعدها من هذه الرسالة .

والوجه فيه التفخيم لما سيأتي .

قوله: (وكل) مبتدأ، والمضاف إليه مقدر عوّض منه التنوين عند بعضهم، أي: وكل العلماء وغيرهم، (يرققها) خبر المبتدأ، والضمير يعود على اللام لتقدم ذكرها.

و(لدى اسم الله) و(من بعد) متعلقان بـ(يرققها)، ويجوز أن يتعلق (لدى اسم الله) بمحذوف على أنه حال من ضمير اللام، أي: حال كون اسم بعد كسرة، قوله: (حتى يروق) متعلق بـ(يرققها)، أي: يرققها إلى هذه الغاية، والفعل بعدها منصوب بإضمار "أن"، و(مرتلا) حال من مرفوع "يروق"، و(حتى) بمعنى: إلى، ويجوز أن تكون للتعليل بمعنى "كي" وهومعنى صحيح[1].

ثم ذكر تمام حكم هذا الاسم الكريم فقال:

٣٦٤- كَمَا فَخَّمُوهُ بَعْدَ فَتْحٍ وَضَمَّةٍ .:. فَتَمَّ نِظَامُ الشَّمْلِ وَصْلاً وَفَيْصَلا

أي: كما فخم الجميع لامه، فذكَّر ضمير اللام اعتباراً باللفظ، ولو قال: "كما فخموها" لاستقام الوزن أيضاً، ويجوز أن يعود الضمير على اسم الله، أي: كما فخموا اسم الله على حذف مضاف، أي: لامه بعد هاتين الحركتين، وسواءً كان الحركتان متصلتين نحو: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[2] فإن الهمزة متصلة بالجلالة، ولم يتأت ذلك في الضمة، أو منفصلة نحو: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾[3]، ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾[4].

قال أبو شامة: والراء المرققة غير المكسورة كغير المرققة يجب بعدها التفخيم؛ لأن الترقيق لم يغير فتحها ولا ضمها[5]. انتهى.

---

(١) وتأتي بمعنى إلا في الاستثناء وهذا أقلها، وقلَّ من يذكره. انظر مغني اللبيب: (١/١٤١).

(٢) من مواضعها: سورة البقرة: (٢٥٥) .

(٣) من مواضعها: سورة آل عمران: (٥٥) .

(٤) سورة الفتح: (٢٩) .

(٥) إبراز المعاني: (٢/١٩١) .

قلت: إنما يتأتى هذا الذي ذكره على مذهب ورش خاصة، أعني: كون الراء مفتوحة أو مضمومة وهي مرققة، لتقدم سبب الترقيق عنده، كما مر بيانه في بابه[1]، ولم يمثله أبو شامة، وكان من حقه أن يمثله كغيره، ومثاله قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾[2] فالراء مرققة عند ورش لتقدم كسرة لازمة متصلة / بها، ومع ذلك تفخم لام الجلالة بعدها، وليس في ذلك تصعد بعد تسفل؛ لأن الحركة مخلصة من ذلك، أما إذا كانت الراء ممالة بأن تقرب فتحها من الكسرة لأجل إمالة ألف بعدها ثم يعرض حذف تلك الألف وتبقى إمالة الراء فقط كما هو مذهب السوسي في نحو: ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ في أحد وجهيه، فإن القراء اختلفوا في ترقيق الجلالة الواقعة بعد هذه الراء وتفخيمها. [٢٨٠/أ]

فمنهم: من رأى تفخيمها[3] اعتباراً بأن قبلها فتحة، وإن كانت مقربة من الكسرة.

ومنهم: من رأى ترقيقها[4]؛ لأن الفتحة ليست خالصة بل قريبة من الكسرة، فعوملت معاملة ما قربت منه .

قال أبو شامة: فيه وجهان: التفخيم كالواقع بعد الراء المرققة، والترقيق لأن في الراء [الممالة شيئاً][5] من الكسرة، وحكى عن شيخه أبي الحسن السخاوي أنه حكى

---

(١) انظر ص(٢٩٨) من هذه الرسالة .

(٢) سورة يوسف: (٩٢) .

(٣) وهو أحد الوجهين في التجريد: (١٧٤)، وبه قرأ الداني على أبي الفتح عن قراءته على عبدالله بن الحسين السامري، وهو اختيار الناظم وتلميذه السخاوي. كما نبه عليه في النشر: (٢/١١٦).

(٤) قال الداني: وبذلك أقرأني أبو الفتح في رواية السوسي عن اليزيدي عن قراءته على أبي الحسن المقرئ عن أصحابه عنه، وهو القياس. جامع البيان: (٣/٩٠٦).

(٥) ما بين معكوفتين في الأصل مطموس، والمثبت من (ت) .

عن شيخه الشاطبي أن التفخيم أولى [(١)].

قال أبو شامة: وقال لي الشيخ أبو عمرو [يعني ابن الحاجب][(٢)]: الترقيق أولى لوجهين:

أحدهما: أن أصل هذه اللام: الترقيق، وإنما فخمت للفتح والضم، ولا فتح ولا ضم هنا فعدنا إلى الأصل، قلت: قوله: "ولا فتح هنا" ممنوع، بل هنا فتح، غايةٌ ما فيه أنه قريب من الكسر، وليس ذلك بمخل في كونه فتحاً، وإلا لامتنع وقوعه قبل الألف، إذ الألف لا يقع قبلها إلا [فتح][(٣)] بالضرورة .

ثم قال: والأمر الثاني: اعتبار ذلك بترقيق الراء في الوقف بعد الإمالة على ما سبق في باب الراءات[(٤)]. انتهى.

قلت: يعني أنه تقدم في باب الراءات أن الراء الموقوف عليها بالسكون تفخم، وإن كانت في الوصل مكسورة، لزوال سبب الترقيق، كالوقف على الراء من قوله

---

(١) قال ابن الجزري: والوجهان صحيحان في النظر، ثابتان في الأداء. النشر: (١١٧/٢). وانظر غيث النفع: (١١٦)، وقال صاحب إتحاف البرية:

وكل لدى اسم الله من بعد كسرة .:. يرققها حتى يروق مرتلا

وعن صالح بعد الممال ففخمن .:. ورقق فهذا حكمه متبذلا

مختصر بلوغ الأمنية للضباع: (١٢٥). وانظر البدور الزاهرة للقاضي: (٣١) .

(٢) ما بين معكوفتين ليس من كلام أبي شامة، وإنما هو توضيح من الشارح .

وأبو عمرو بن الحاجب هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، العلامة، جمال الدين، صنف الكافية، وشرحها ونظمها، والوافية، وفي التصريف الشافية، وشرحها، والإيضاح، قرأ على الشاطبي وغيره. ومن تلاميذه أبو شامة. توفي سنة (٦٤٦هـ). انظر ذيل الروضتين لأبي شامة: (١٨٢)، ووفيات الأعيان: (٢٤٨/٣-٢٥٠)، وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف: (١٦٧-١٦٨).

(٣) في الأصل: "فتحة"، والمثبت من (ت) .

(٤) إبراز المعاني: (١٩٠/٢) .

تعالى: ﴿ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ ﴾ ﴿ وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ ﴾[1] إلا أن يسبقها كسرٌ أو ياء ساكنة أو إمالة، وقد تقدم تحقيق ذلك[2]، فيقول أبو عمرو بن الحاجب كما اعتبر ترقيق الراء المسبوقة بالإمالة كذلك يعتبر ترقيق اللام المسبوقة بالإمالة أيضاً .

وهذا غير مرضي عنه، فإن الفرق لائح، وذلك أن ترقيق الراء لأجل إمالة سابقة كلاهما في كلمة واحدة نحو: ﴿ ٱلنَّارِ ﴾ و﴿ ٱلۡأَبۡرَارِ ﴾ موقوفاً عليه، فأثرت الإمالة السابقة، بخلاف ﴿ نَرَى ٱللَّهَ ﴾ فإن الإمالة في كلمة ولام الجلالة في كلمة أخرى، فلم تقْوِ في التأثير قوة المتصل بالراء في كلمة واحدة، فالحق: أن التفخيم أولى.

وقد تلخص مما تقدم: ثلاثة أوجه:

وجهان مطلقان من غير ترجيح لأحدهما على الآخر .

والثاني: ترجيح التفخيم وهو اختيار السخاوي [3].

والثالث: الترقيق أولى وهو اختيار ابن الحاجب [4].

وقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ نُؤۡتَىٰ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِۘ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ ﴾[5] فالجلالة الأولى: مفخمة وصلاً ووقفاً لسبق الضمة لها، والثانية: مرققة وصلاً –لسبق الكسرة– مفخمة ابتداءً لسبق فتح همزة الوصل .

وأما: ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ * ٱللَّهِ ﴾[6] فالجلالة مفخمة ابتداءً –سواءً

---

(١) تمثيل المصنف بهذا المثال لا يستقيم؛ لأن الراء فيه مرققة وصلاً ووقفاً .

(٢) انظر ص(٣٦٨-٣٦٩) من هذه الرسالة .

(٣) حكى اختيار السخاوي تلميذه أبو شامة. انظر إبراز المعاني: (١٩١/٢) .

(٤) انظر إبراز المعاني: (١٩٠/٢) .

(٥) سورة الأنعام: (١٢٤) .

(٦) سورة إبراهيم: (١-٢) .

قرئت بالرفع أم بالجر[1]– / ، ومرققة وصلاً لسبق الكسرة –سواءً قرئت بالرفع أم [٢٨٠/ب]
بالجر– كما سيأتي[2]، وقد نقل أبو البقاء[3]: أن من الناس من يرقق لام الجلالة مطلقاً، وإن وقعت بعد فتحة أو ضمة[4]، وهو شاذ منكر .

وقد تقدم عن الزمخشري أنه أمر بتفخيمها مطلقاً –عكس هذا– فعلى هذا يجوز أن يقال: فيها ثلاثة مذاهب:

- الترقيق مطلقاً .
- التفخيم مطلقاً .
- التفصيل بين أن تسبق بكسر فترقق، أو بغيره فتفخم .

وهذا الثالث هو المشهور الذي لا يجوز غيره .

والوجه في تفخيم هذا الاسم الشريف وإن لم يكن فيه حرف استعلاء لأحد أمرين:

إما التفخيم والتعظيم، فإن النطق باللام مغلظة أفخم من النطق مرققة وهو أمر محسوس[5].

(١) قرأها بالرفع نافع وابن عامر، والباقون بالجر، قال الإمام الشاطبي:
وفي الخفض في الله الذي الرفع عم ...... البيت رقم (٧٩٧) من أبيات سورة إبراهيم.
وانظر غيث النفع: (٢٦٥) .

(٢) عند شرحه لأبيات سورة إبراهيم .

(٣) هو أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله، النحوي الضرير، العكبري الأصل البغدادي المولد والدار، ولد سنة (٥٣٨هـ)، قرأ على أبي الحسن البطائحي، ولازم القاضي أبا يعلى الفراء، وقرأ العربية على يحيى بن نجاح وغيره. توفي سنة (٦١٦هـ). انظر بغية الوعاة: (٣٨/٢)، وإنباه الرواة: (١١٦/٢)، وشذرات الذهب: (٦٧/٥) .

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: (٤/١) .

(٥) انظر الموضح: (٨٠١)، والكشف: (٢١٩/١) .

والثاني: قالوا لئلا يشتبه بلفظ: ﴿ٱللَّٰتَ﴾ إذا وقف عليها بالهاء[1]، ومقتضى ذلك أن تفخم وإن سبقت بكسرة .

وقد يجاب عنه: بأنه عارضَ هنا أمرٌ آخرُ وهو بشاعةُ اللفظ، فإن تغليظها بعد كسرة فيه تصعد بعد تسفل، وهو مُشقٌّ يزيل حسن اللفظ [2].

قوله: (كما فخموه) (ما) مصدرية، و(فخموه) صلتها، وهي وما في خبرها في محل خفض بكاف التشبيه، وكاف التشبيه متعلقة بمحذوف؛ لأنها صفة لمصدر مقدر، ثم ذلك المصدر المقدر يجوز أن يكون مصدراً لقوله: (يرققها) أي: وكل القراء يرققها بعد كسرة كما فخمها بعد فتح وضم، وإنما راعى معنى "كل" فأعاد الضمير عليها جمعاً بعد أن راعى لفظها، فأعاد الضمير عليها مفرداً، وأن يكون مصدراً لـ"يروق"، أي: رياقة كائنة لتفخيمهم، وأن يكون مصدراً لـ"مرتلا"، أي: ترتيلاً كائناً لتفخيمهم في صحته وحسنه، ويجوز أن تكون الكاف اسماً فتكون هي نفسها صفة لذلك المصدر المقدر بمعنى ترقيقاً مثل تفخيمهم أو رياقة، أو ترتيلاً مثل تفخيمهم، إلا أن الأشهر فيها في مثل هذا التركيب أن تكون حرفاً، خلافاً للأخفش [3].

والهاء في (فخموه) قد تقدم أنه يجوز أن تعود على اللام باعتبار اللفظ، وأن تعود على (اسم) على حذف مضاف[4]، أي: فخموا لامه، وهو يرجع للمعنى الأول.

---

(١) انظر الموضح: (٨٠١)، وشرح الهداية: (١/١٢٨)، وبصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي: (٢/١٩)، وهذا الوجه يتأتى على قراءة الكسائي؛ لأنه هو الذي يقف عليها بالهاء دون غيره. انظر التيسير: (٥٠)، والمفردات السبع: (٣٦٥)، وغيث النفع: (٣٣٦) .

(٢) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٤١٥) .

(٣) ذهب الأخفش إلى أن الكاف تخرج عن الحرفية إلى الاسمية في الكلام لا في الضرورة، وتابعه الفارسي، وابن مالك. انظر شرح الشافية الكافية للرضي: (٤/٣٢٤)، والمسائل البصريات: (٥٣٧-٥٣٨)، وشرح التسهيل لابن مالك: (٣/١٧٠-١٧١) .

(٤) انظر ص(٤٠٥) من هذه الرسالة .

قوله: (بعد فتح) متعلق بالفعل قبله، وقال: (فتح) فأتى باسم الجنس أو بالمصدر، وقال: (ضمة) فأتى بالمفرد على حسب ما تأتى له .

قوله: (فتم نظام) هذه الفاء عاطفة ما بعدها من الجملة على ما قبلها مفيدة للسببية، وهو شأنها الغالب عليها، أي: لما رققوا بعد الكسر، وفخموا بعد غيره، تم نظام شمل اللام ولم يتفرق ولم ينقص. وما أحسن ما تأتي له هاتان اللفظتان: "نظام الشمل"؛ لأن الشمل يوصف بالاجتماع والتفريق، ولفظة "النظام" أحلى من لفظة "الاجتماع" وأوقع في النفس.

وجعلها أبو عبدالله جواباً لشرط مقدر[1]، وحكي أن الزمخشري قال ذلك في قوله تعالى: ﴿ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾[2] أي: إن رجعتم وتبتم فقد تاب عليكم، وفي قوله [٢٨١/أ]
/ تعالى: ﴿ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾[3] إن ضربت فقد انفجرت، قال: وهذه الفاء فصيحة لا تقع إلا في كلام بليغ [4].

ولا حاجة تدعو إلى تقدير شرط مستغنى عنه، وكذا الآيتان الكريمتان، وفيهما بحث حققته في غير هذا الموضع [5].

قوله: (وصلاً وفيصلا) حالان، وفي صاحبهما وجهان:

أحدهما: أنه مضاف محذوف، ثم لك في ذلك المضاف ثلاثة أوجه[6]:

أحدها: أن تقدره: "فتم نظام شمل اسم الله ذا وصل وذا فصل"، فأوقع

---

(١) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٤١٥) .

(٢) سورة البقرة: (٥٤) .

(٣) سورة البقرة: (٦٠) .

(٤) انظر الكشاف: (١/١٧٣) .

(٥) انظر الدر المصون: (١/٣٦٧، ٣٨٥) .

(٦) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٤١٦) .

"فيصلا" وهو وصف موقع المصدر وله نظائره، والمعنى: تم شمله حال وصله بالحركة التي قبلها وحال فصله عنها، أي: أنه لا فرق بين أن تتصل به الحركة سواءً كانت كسرة أم غيرها، وبين أن تنفصل عنه، وهذا قد تقدم تمثيله[1] مشروحاً نحو: ﴿تَٱللَّهِ﴾، و﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾، و﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾، و﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾.

والثاني: أن تقديره: "فتم نظام شمل اللام حال وصلها بما بعدها"، أي: حال وصل ما هي فيه بما بعده غير موقوف عليه، أو حال فصلها، أي: فصل ماهي فيه بما بعده موقوفاً عليه، أي: لا يختلف [الحال][2] في ذلك، وهذا المعنى غير طائل، إذ لا يتوهم أحد تغير الحكم المتقدم في هذا الاسم الشريف إذا وقف عليه أو وصل بما بعده حتى ينبه على ذلك.

الثالث: تقديره: فتم نظام شمل حكم اللام ذا وصل، أي: أنه موصول غير مقطوع ولا مرغوب عنه لصحته؛ لأن كل أحد يرغب في وصل الحق الثابت. ومعنى: (فيصلا) على هذا، أي: قاطعاً في الحجة، كقولهم: "فلان في الأمور فيصل"، أي: يفصل القضايا بحججه وبراهينه[3]، فكأنه قال: وذا حجج قاطعة، وأدلة ساطعة.

الثاني: أنهما حالان من الهاء في: (فخموه)، أي: حال كونه موصولاً بالحركة قبله، فيعود المعنى المذكور في الوجه الأول بعينه، وقد تقدم تحريره[4].

* *   * *** *   * *

(١) انظر ص(٤٠٤) من هذه الرسالة.

(٢) ما بين معكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (م) و (ت).

(٣) انظر اللآلئ الفريدة: (٢/٤١٦).

(٤) انظر ص(٤١٠) من هذه الرسالة.

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .. وبعد : -

فقد كان موضوع البحث «العقد النضيد في شرح القصيد» لأبي العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي المتوفى سنة (٧٥٦هـ) وبعد الانتهاء من تحقيق جزء من الكتاب خلصت إلى نتائج من أهمها :

١ - اهتمام العلماء بنظم حرز الأماني، ومدى القبول الذي كتب لهذه المنظومة، ويظهر ذلك جلياً في كثرة شروح المنظومة، على اختلاف مشاربها، وتنوع أساليبها.

٢ - أن شرح السمين الحلبي يحتل مكانة عالية ورائدة بين هذه الشروح فهو شرح موسوعي وليس من شروح الشاطبية شرحاً كاملاً أطول منه حيث بلغ عدد لوحات الكتاب (٨٩٥ لوحة)، وفي كل لوحة صفحتان، وفي كل صفحة (٢٩ سطراً تقريباً) .

٣ - كان اعتماد الشارح في شرحه على شرحين هما: شرح أبي شامة، وشرح أبي عبدالله الفاسي، حيث أكثر من النقل عنهما وتعقبهما في مواضع .

٤ - أن المؤلف من أئمة القراءات والنحو ولا أدل على ذلك من مؤلفاته التي تتميز بالإسهاب والتحقيق، وأكثرها ما زال في عداد المفقود .

ثانياً : المقترحات وهي :

١ - الاهتمام بكتب القراءات وتحقيقها وإخراجها حتى يعم الانتفاع بها .

٢ - أن علم النحو من العلوم التي تتعلق وترتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم القراءات، لذا أقترح زيادة عدد المواد التي يدرسها طلاب القراءات في النحو. وذلك للحاجة الماسة إليها.

٣ - توسيع دائرة الاهتمام بهذا العلم، وذلك بفتح حلقات في المساجد تعنى بتدريس القراءات وما يتعلق بها، من رسم وضبط وتوجيه وعد الآي .

* *　　* *　　* *



وتشتمل على : –

* *   * *   * *

فهرس الآيات القرآنية

﴿ أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ ﴾	١٤٥	١٠٤
﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾	١٦٠	٢٧٠
﴿ قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ ﴾	١٦١	٥٦
سورة الأعراف		
﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَا فَجَآءَهَا ﴾	٤	٢٨٤
﴿ أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾	٤	٢٨٤
﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾	١٦	٣٤٣
﴿ يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ ﴾	٥٦	٢١٤
﴿ وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً ﴾	٦٩	١٦٨
﴿ مِّن قَرْيَتِكُمْ ﴾	٨٢	٣٥٥
﴿ ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾	٩٨	٤٠
﴿ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ﴾	١٥٠	٤٧
﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ ﴾	١٦٠	٣٨٣
﴿ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾	١٦٠	٢٧٠
﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾	١٦٣	٢٨٤
سورة الأنفال		
﴿ عَذَابِ ٱلنَّارِ ﴾	١٤	٣٦٩
﴿ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾	١٧	٩١
﴿ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ ﴾	٢٤	٣٥٤
﴿ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ ﴾	٤٢	١٤٨-٣٧
﴿ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا ﴾	٤٣	١٢٤

﴿ مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾	٢٤	٣٠٤
﴿ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ۝ إِلَّا ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَا إِنَّهَا ﴾	٥٨- ٦٠	٣٠٧
﴿ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾	٩٨	٣٤٧
سورة النحل		
﴿ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾	٥٨	٣٨٧
﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾	٨١	١٢
سورة الإسراء		
﴿ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾	١	١٩
﴿ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى ﴾	١	٢٤٧
﴿ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا ﴾	١٨	٤٠٠
﴿ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا ﴾	٢٣	١١٣
﴿ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ﴾	٥١	١٠٩
﴿ طُغْيَـٰنًا كَبِيرًا ﴾	٦٠	٢٠٩
﴿ فَمَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ ﴾	٧١	٢٥٩
﴿ فَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ أَعْمَىٰ ﴾	٧٢	٩١، ٩٣
﴿ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾	٧٢	١٠١
﴿ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ﴾	٩٧	١٠٣
سورة الكهف		
﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾	٢٢	٣٠٣
﴿ مِنْ أَسَاوِرَ ﴾	٣١	٣٦٨

سورة الجن		
﴿ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ﴾	٦	١٦٨
سورة المزمل		
﴿ وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ ﴾	٨	٣٦٣
سورة المدثر		
﴿ مَا سَلَكَكُمْ ﴾	٤٢	١٣٣
سورة القيامة		
﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾	٢١	٤٠١
﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾	٢٣	٢٩٩، ٣٠٠
﴿ أَوْلَىٰ لَكَ ﴾	٣٤	١٤٧
﴿ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴾	٣٦	٩١
سورة الإنسان		
﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ ﴾	١٥	٢٢١
﴿ وَمَا تَشَاءُونَ ﴾	٣٠	١٦٥
سورة المرسلات		
﴿ فِي ظِلَالٍ ﴾	٤١	٣٨٦
﴿ إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ ﴾	٣٢	٣٢١
سورة النازعات		
﴿ فَأَرَاهُ الْآيَةَ ﴾	٢٠	١٣٢
﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴾	٣٧	٨٣، ١٤٦
﴿ مِن ذِكْرَاهَا ﴾	٤٣	١٣٩

سورة الشمس		
﴿ وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ﴾	١	٣٨
﴿ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا طَحَىٰهَا ﴾	٦	٦٣
﴿ وَلَا يَخَافُ عُقۡبَٰهَا ﴾	١٥	١٦٥
سورة الليل		
﴿ لَا يَصۡلَىٰهَآ إِلَّا ٱلۡأَشۡقَى ﴾	١٥	٤٠٠
﴿ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴾	٢٠	١٤٦
سورة العلق		
﴿ أَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي يَنۡهَىٰ ﴾	٩	٨٣، ١٤٧
﴿ عَبۡدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ﴾	١٠	٤٠١
سورة القدر		
﴿ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾	٥	٣٨٢
سورة الشرح		
﴿ أَلَمۡ نَشۡرَحۡ ﴾	١	٣٢٦
سورة الكافرون		
﴿ قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾	١	٢٢٣
سورة المسد		
﴿ سَيَصۡلَىٰ نَارًا ﴾	٣	٤٠٠

* *   * *   * *

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

* * * * * *

فهرس القراءات الشاذة

القــــراءة	من قرأ بها	الصفحة
﴿ يُوقِنُونَ ﴾ همز الواو	أبو حيوة النميري	٣٣٣
﴿ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ﴾ بكسر الياء والخاء والطاء المشددة	الحسن	٧٢
﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ برفع الميم	يحيى وإبراهيم السلمي الأعرج وأبي رجاء.	١٦٠
﴿ وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ ﴾ بفتح الراء	ابن أبي عبلة	٢٦٨
﴿ مَا زَكَىٰ ﴾ مشدداً مبنياً للمفعول	اختيار ابن مقسم	٤٢
﴿ وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ ﴾ بحذف الكاف	يحيى والأعمش	٣٣٥

* *   * *   * *

فهرس الأبيات الشعرية

قافية القاف

قافية الكاف

قافية اللام

قافية الميم

قافية النون

قافية الهاء

قافية الياء

* * * * * *

فهرس الأعلام

البلدان

* * * * * *

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات والرسائل الجامعية :

١) الإيضاح في القراءات واختيار أبي عبيد وخلف وأبي حاتم: لابن أبي عمر الأندرابي، محفوظة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، رقم (١٥٨٧٦)، وعندي نسخة مصورة منه .

٢) تحفة الأنام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام: للإمام محمد بن عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد بن نصر القبيباتي (ت٩٢٦هـ)، رسالة ماجستير بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، تحقيق: عبدالله بن حمّاد بن حميد القرشي، ١٤٢٢هـ.

٣) جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني (وقد قسم الكتاب إلى ست رسائل علمية بجامعة أم القرى . الأجزاء الثلاثة الأولى من رسالة د. عبد المهيمن الطحان . والجزء الرابع رسالة د. طلحة توفيق . والجزء الخامس رسالة الشيخ سامي الصبة. والجزء السادس رسالة د. خالد الغامدي .

٤) جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب المقاصد: لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري (ت٧٣٢هـ)، رسالة دكتوراه بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، تحقيق: د. محمد إلياس أنور، ١٤٢١هـ .

٥) الدرة الفريدة في شرح القصيدة: لابن أبي العز الهمذاني (ت٦٤٣هـ)، فهرس المخطوطات الجماعة الإسلامية برقم (١/٢٨٥٠) .

٦) شرح العلامة ابن عبدالحق السنباطي على حرز الأماني: رسالة دكتوراه بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى تحقيق: د. يحيى زمزي، ١٤١٨هـ .

٧) شواذ القراءة واختلاف المصاحف للكرماني، مخطوط .

٨) العقد النضيد في شرح القصيد للسمين الحلبي (من أول الكتاب إلى نهاية أحكام النون الساكنة والتنوين، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى كلية اللغة العربية فرع النحو، إعداد د. أيمن سويد ١٤١٨هـ .

٩) العقد النضيد في شرح القصيد للسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) (مخطوط)

١٠) الفريدة البارزية في حل القصيدة الشاطبية: للإمام عبدالله بن عبدالرحيم بن إبراهيم الجهني الحموي المعروف بابن البارزي (ت٧٧٨هـ)، رسالة ماجستير بكلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، تحقيق: عبدالله بن حامد السليمان، ١٤١٦هـ.

١١) الكافي في القراءات السبع للإمام عبد الله بن شريح الرعيني الإشبيلي (ت٤٧٦هـ)، دراسة وتحقيق الطالب: سالم بن غرم الله الزاهراني، ١٤١٩هـ.

١٢) الكامل في القراءات الخمسين: لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي المغربي (ت٤٦٥هـ) .

١٣) كتاب المصاحف: لأبي داود عبدالله بن سليمان السجستاني (ت٣١٦هـ)، رسالة دكتوراه بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، تحقيق: د. محب الدين سبحان، ١٤١٣هـ .

١٤) كتر المعاني في شرح حرز الأماني: لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري (ت٧٣٢هـ)، مصورة على ميكروفيلمات، برقم (٣٨٢)، بقسم المخطوطات الجامعة الإسلامية .

١٥) اللآلي الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن حسن الفاسي (ت٦٥٦هـ) دراسة وتحقيق: عبد الله بن عبد المجيد نمتكاني، رسالة ماجستير كلية الدعة وأصول الدين،جامعة أم القرى بمكة، ١٤٢٠هـ .

١٦) مبرز المعاني في شرح حرز الأماني: لمحمد بن عمر بن علي العمادي (ت٦٧٢هـ)، مصورة من قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية برقم (١/٤٨٩٦) .

١٧) المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي تأليف: الأمام أبي محمد عبد الله بن علي (سبط الخياط) (ت ٥٤١ هـ)، بحث لنيل درجة (الدكتوراه)، للطالبة: وفاء عبد الله قزمار جامعة أم القرى ١٤٠٤ – ١٤٠٥هـ .

١٨) المستنير في القراءات العشر للإمام: أبي طاهر أحمد بن علي ابن سوار البغدادي (ت ٤٩٦ هـ)، تحقيق ودراسة للطالب: أحمد طاهر أويس (ماجستير)، إشراف الدكتور، محمد محمد سالم محيسن، الجامعة الإسلامية ١٤١٣هـ .

١٩) المفتاح في اختلاف القراء السبعة: لأبي القاسم عبدالوهاب بن محمد القرطبي (ت٤٦١هـ)، رسالة ماجستير بكلية القرآن الكريم، بالجامعة الإسلامية، تحقيق: فهد بن مطيع المغذوي، ١٤٢١هـ .

٢٠) الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة: للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت٤٤٤هـ)، رسالة ماجستير بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، تحقيق: محمد شفاعت رباني، ١٤١٠هـ .

٢١) الهادي في القراءات السبع للإمام أبي عبدالله محمد بن سفيان المقرئ القيرواني (ت٤١٥هـ)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير بكلية التربية للبنات بمكة المكرمة في التفسير وعلوم القرآن، تحقيق: حنان بنت عبدالحميد الدوبي، ١٤١٩هـ.

٢٢) الهبات السنية على أبيات الشاطبية الرائية: وهو شرح لرائية الشاطبي المسمّاة "عقيلة أتراب القصائد" للملا علي القاري، رسالة دكتوراه بكلية الدعوة وأصول الدين جامعة أم القرى، تحقيق: عبدالرحمن بن عبدالعزيز السديس، ١٤٢٢هـ .

* * * * * *

ثانياً : الكتب المطبوعة :

٢٣) **القرآن الكريم**، طبعة مجمع الملك فهد بالمدينة المنورة .

٢٤) إبراز المعاني من حرز الأماني، تأليف الإمام أبي شامة، تحقيق وتعليق:محمود بن عبدالخالق جادو. طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة، ١٤١٣هـ.

٢٥) إبراز المعاني من حرز الأماني، تأليف الإمام عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة (ت٦٦٥هـ) تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .

٢٦) الإتباع: للإمام أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (ت ٣٥١هـ) حققه وشرحه وقدم له: عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٠هـ – ١٩٦١م .

٢٧) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تأليف الإمام:أحمد بن محمد البنا، حققه وقدم له: الدكتورشعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٢٨) أخبار النحويين البصريين: لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، ط١، ١٤٠٥هـ، دار الاعتصام .

٢٩) إرتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) . الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ .

٣٠) إرشاد المريد إلى مقصود القصيد، تأليف العلامة علي محمد الضباع، تحقيق وتقديم: إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط١،١٤٠٤هـ .

٣١) أسرار العربية: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباي(ت ٥٧٧هـ) طبعة مكتبة علي صبيح، القاهرة (١٣٨١هـ - ١٩٦١م)

٣٢) الأشباه والنظائر في النحو: تأليف: أبو الفضل عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ) راجعه وقدم له د. فائز ترحيني . درا الكتب العربي، بيروت . ط١، ١٤١١هـ .

٣٣) الإصباح في شرح الإقتراح لمحمود فجال، دار القلم، ١٤٠٩هـ .

٣٤) الإضاءة في أصول القراءة . تأليف: الشيخ علي محمد الضباع، مكتبة المشهد الحسيني، مصر .
٣٥) إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس . (ت٣٣٨هـ) . تحقيق: د. زهير غازي زاهد . عالم الكتب . بيروت ط٢، ١٤٠٥هـ .
٣٦) إعراب القراءات الشواذ: لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، ط١ (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)، عالم الكتب بيروت – لبنان .
٣٧) الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. تأليف: خير الدين الزركلي (ت١٣٩٦هـ) . درا العلم للملايين بيروت . لبنان ط٩، ١٩٩٠م .
٣٨) أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي (ت ٧٦٤هـ) إصدار فؤاد سزكين، معهد تاريخ العلوم العربية الإسلامية، جامعة فرانكفورت، ألمانيا الاتحادية، ١٩٦١م .
٣٩) الأغاني لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت٥٧٦هـ) شرحه وكتب هوامشه: عبد الأمير علي مهنا وسمير جابر . دار الفكر، بيروت .ط١، ١٤٠٧هـ.
٤٠) أقوى العُدد في معرفة العدد: مطبوع ضمن كتاب جمال القراء وكمال الإقراء، لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي، دراسة وتحقيق: عبد الحق عبد الدائم سيف القاضي ط١، ١٤١٩هـ ١١٩٩م، مؤسسة الكتب الثقافية .
٤١) أمالي الزجاجي: تحقيق وشرح عبد السلام هارون، بيروت ط(١٤٠٧-١٩٨٧) .
٤٢) أمالي الشجري: يحي بن الحسين الشجري، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي القاهرة ط ٣، (١٤٠٣-١٩٨٣) .
٤٣) الإمام الشاطبي سيد القراء: تأليف: إبراهيم محمد الجرمي، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م دار القلم: دمشق .

٤٤) إنباء الرواة بأنباء النحاة لعلي بن يوسف القفطي (ت٤٢٦هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربي . القاهرة . ط١ ١٤٠٦هـ .

٤٥) الأنساب للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد التيمي السمعاني (ت٥٦٢هـ) تقديم وتعليق عبد الله بن عمر البارودي . طبع بدار الفكر، بيروت ط١، ١٤١٩هـ.

٤٦) الإنصاف في مسائل الخلاف: تأليف: الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ) المكتبة العصرية . بيروت ١٤١٤هـ .

٤٧) أوضح المسالك إلى ألفية بان مالك: تأليف:الإمام بان هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ .

٤٨) إيجاز التعريف في علم التصريف: لابن مالك رحمة، تحقيق ودراسة د. محمد المهدي عبد الحي عمار سالم ط١، ١٤٢٢- ٢٠٠٢م، طباعة الجامعة الإسلامية- عمادة البحث العلمي .

٤٩) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل تأليف: أبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي . (ت٣٢٨هـ) تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، طبع مجمع اللغة العربية، دمشق ١٣٩٠م .

٥٠) الاستكمال لبيان جميع ما يأتي في كتاب الله عز وجل في مذاهب القراء السبعة في التفخيم والإمالة وماكان بين اللفظين مجملاً كاملاً .تصنيف الشيخ الإمام المقرئ أبي الطيب عبد المنعم بن عبد الله بن غلبون (ت ٣٨٩هـ) تحقيق ودراسة د.عبد الفتاح بحيري إبراهيم . الطبعة الأولى .- ١٤١٢ه-١٩٩١م .

٥١) باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن: تأليف العلامة: محمد بن أبي الحسن النيسابوري الغرنوي الملقب (بيان الحق) (ت ٥٥٣هـ)، دراسة وتحقيق: سعاد

بنت صالح بابقي، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩١م، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي .
٥٢) البحر المحيط: لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل عبد الموجود، وعلي معوّض، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، دار الكتب العلمية .
٥٣) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة تأليف: عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت ط١، ١٤٠١هـ .
٥٤) البدورة الزاهرة في القرآن العشر المتواترة، تأليف: الشيخ . أبو حفص سراج الدين عمر بن زين الدين قاسم ابن محمد بن علي الأنصاري النشار، ٠ ـ ٩٣٨هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ: علي معوّض، الشيخ: عادل محمد عبد الجوّاد، شارك في التحقيق: أحمد عيسى المعصراوي، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، عالم الكتب بيروت، لبنان .
٥٥) البديع في رسم مصاحف عثمان: لأبي عبد الله محمد بن يوسف الجهني (ت٤٤٢هـ) تحقيق: أ.د. سعود بن عبد الله الفنيسان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، دار إشبيليا للنشر والتوزيع .
٥٦) البرهان في علوم القرآن: للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: د. يوسف المرعشلي، الشيخ جمال حمدي الذهبي، الشيخ . إبراهيم الكردي، ط ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، دار المعرفة بيروت، لبنان .
٥٧) بشير اليسر شرح ناظمة الزهر: لعبد الفتاح القاضي، المكتبة المحمودية بالقاهرة.
٥٨) بغية الوغاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، دار الفكر، بيروت.

٥٩) البيان في شرح اللمع : لابن جني، إملاء بالشريف عمران بن إبراهيم الكوفي، تحقيق ودراسة: د. علاء الدين حمويه، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان .

٦٠) البيان في عد آي القرآن: تأليف أبي عمرو الداني الأندلسي (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: غانم قدوري الحمد، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، منشورات مركز المخطوطات التراث والوثائق، الكويت .

٦١) البيان في غريب إعراب القرآن، تأليف: أبو البركات بن الأنباري، تحقيق د.طه عبد الحميد، مراجعة: مصطفى السقا، ط ١٤٠٠هـ –١٩٨٠م، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٦٢) تاج العروس من جواهر القاموس للإمام محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي، دار الفكر - بيروت .

٦٣) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكمان . أشرف على الترجمة: د. محمود فهمي حجازي الهيئة المصرية العامة للكتب ١٩٥٩م .

٦٤) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق د. محمد تدمري، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، دار الكتاب العربي .

٦٥) التاريخ الكبير: لمحمد بن إسحاق بن إسماعيل البخار الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، مكتبة الإسلامية تركيا .

٦٦) تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣هـ للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) دار الفكر بيروت .

٦٧) تاريخ دمشق لأبي القاسم علي بن الحسين ابن عساكر، تحقيق: شكري فيصل، وسكينة الشهابي، ومطاع الطرابشي، ونشاط غزاوي، وعبد الغني الدقر، نشر مجمع اللغة العربية، دمشق .

٦٨) تاريخ يحيى بن معين: تحقي د. أحمد بن محمد نور سيف، ط ١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ن مركز البحث العلمي أم القرى .
٦٩) التبصرة في القراءات السبع . تأليف: أبي محمد مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) تحقيق: د. محمد غوث الندوي، الدار السلفية - الهند، ط٢، ١٤٠٢هـ .
٧٠) التبيان في إعراب القرآن تأليف: أبي البقاء عبد الله بن الحسن العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت .
٧١) تحبير التيسير في القراءات العشر: لابن الجزري شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف (ت ٨٣٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاه , ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، دار الفرقان للنشر والتوزيع لجمعية المحافظة على القرآن الكريم فرع الزرقاء بالأردن .
٧٢) التحديد في الإتقان في التجويد: تأليف أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي، دراسة وتحقيق: غانم قدوري الحمد، ط٢، دار عمار عمان .
٧٣) تحصيل المنافع عل كتاب الدر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع: للعلامة الشيخ . السملالي الكرامي الشنقطي، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، مكتبة التوبة، الرياض.
٧٤) تحفة الأريب لما في القرآن من الغريب: تأليف الشيخ . أثير الدين أبي حيّان الأندلسي، تحقيق: سمير المجذوب، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، المكتب الإسلامي - بيروت، دمشق .
٧٥) تذكرة الحفاظ: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)،ط٣، مصورة من الطبعة الهندية، ١٣٧٥هـ .
٧٦) تذكرة النحاة: لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٥٤هـ)تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، ط ١، ١٤٠٦هـ _ ١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة بيروت .
٧٧) التذكرة في القراءات الثمان للإمام أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون المقرئ الحلبي (ت ٣٩٩هـ) دراسة وتحقيق: أيمن رشدي سويد، نشر جماعة تحفيظ جدة، ط١ .١٤١٢هـ

٧٨) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، حققه: أ. د. حسن هنداوي ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، دار القلم .
٧٩) التصريح بمضمون التوضيح: تأليف: خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) مطبعة فيصل الحلبي - القاهرة .
٨٠) التعريف في اختلاف الرواه عن نافع للإمام: أبي عمرو الداني، تحقيق الدكتور: التهامي الراجي الهاشمي، ١٤٠٣هـ .
التعريفات = كتاب التعريفات .
تفسير ابن جرير = جامع البيان عن تأويل آي القرآن . .
٨١) تفسير الإمام أبي مجاهد بن جبر (ت ١٠٢هـ)، تحقيق د. محمد عبد السلام أبو النيل، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، دار الفكر الإسلامي - الحديثة، مصر .
تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التتزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل .
٨٢) التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي، طبع بعناية مكتب إحياء التراث العربي بيروت - لبنان، ط٢، ١٤١٧هـ .
٨٣) التكملة لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق: د. كاظم بحر المرجان عالم الكتب — بيروت، ١٤١٩هـ .
٨٤) تلخيص العبارات بلطيف الإشارات: لأبي الحسن بن خلف ابن بليمة القيرواني (ت ٥١٤هـ)، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة جدة، ط ١، ١٤٠٩هـ — ١٩٨٨م، مؤسسة علوم القرآن دمشق، بيروت .
٨٥) التلخيص في القراءات الثمان للإمام أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري رحمه الله (ت ٤٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: محمد حسن عقيل موسى .طبع الجماعة الخيرية للتحفيظ بجدة، ط١، ١٤١٢هـ.
٨٦) التمهيد في علم التجويد: للإمام محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق د. علي حسين البوّاب، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، مكتبة المعارف الرياض .

٨٧) تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، تأليف: أبي الحسن على بن محمد النوري الصفاقسي (ت١٠٥٣هـ-١١١٨م)، تقديم وتصحيح نخبة من العلماء، مكتبة الثقافة الدينية .

٨٨) تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق د. عبد السلام سرحان، مطابع سجل العرب .

٨٩) التيسير: للشيخ الإمام أبي عثمان بن سعيد بن عثمان الداني (ـ ٤٤٤هـ)، طبع في مطبعة عزيز كون في حيدر آباد ط ١٣١٦هـ .

٩٠) الثقات: لابن حبان، دار الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٢هـ .

٩١) جامع الأصول في أحاديث الرسول: للإمام المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، دار الفكر بيروت . لبنان .

٩٢) جامع البيان في معرفة رسم القرآن: تأليف علي إسماعيل السيد هنداوي، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الرياض .

٩٣) جامع الترمذي للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ) طبع بإشراف الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ . دار السلام . الرياض ط١، ١٤٢٠هـ .

٩٤) الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (مع الفتح) للبخاري، المكتبة السلفية، ط٣، ١٤٠٧هـ .

٩٥) الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري . اعتنى به: أبو صهيب الكريمي . بيت الأفكار الدولية . الرياض . ١٤١٩هـ .

٩٦) الجعبري ومنهجه في كتر المعاني . تأليف: د. أحمد اليريدي، طبع وزارة الوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٤١٩هـ .

٩٧) جمال القراء وكمال الإقراء: لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .

٩٨) جمهرة أنساب العرب لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ) دار الكتب العلمية . بيروت ١٤١٨هـ.
٩٩) الجني الداني في حروف المعاني: لأبي محمد الحسن بن القاسم المعروف بابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: طه محمد محسن، ط ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، مؤسسة دار الكتب للطباعة مجمع نشر، العراق .
١٠٠) جهد المقل: لمحمد بن أبي بكر المرعشي الملقب باجقلي زاده (ت ١١٥٠هـ)، دراسة وتحقيق د. سالم قدوري الحمد، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان .
١٠١) حاشية الصبَّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومع شرح الشواهد للعيني، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية .
١٠٢) حجة القراءات للإمام الجليل أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت٤٠٠هـ)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ — ١٩٧٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت .
١٠٣) الحجة في القراءات السبع: تأليف أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ) تحقيق: أحمد فريد المزيدي طبع دار الكتب العلمية بيروت ط١، ١٤٢٠هـ .
١٠٤) الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد تصنيف: أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وضع حواشيه وعلق عليه: كامل مصطفى الهنداوي. دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١ ١٤٢١هـ .
١٠٥) حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع للإمام العلامة القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيني الأندلسي (ت ٥٩٠هـ)، ضبط ومراجعة: محمد تميم الزعبي . مكتبة درا الهدى المدينة. ط٣، ١٤١٧هـ .

١٠٦) حسن المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة. تأليف: الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) وضع حواشيه: خليل المنصور دار الكتب العلمية. بيروت ط١، ١٤١٨هـ .

١٠٧) الحلل السندسية: للأمير شكيب أرسلان، دار الكتاب الإسلامي .

١٠٨) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت٤٣٠هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ — ١٩٨٨، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .

١٠٩) حلية اللب المصون: شرح الشيخ . أحمد الدمنهوري على الجوهر المكنون لسيدي عبد الرحمن الأخضري رحمهما الله تعالى، ط٢، ١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

١١٠) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. محمد نبيل طريفي دار الكتب العلمية — بيروت، ط١ .

١١١) الخصائص لإمام أبي الفتح عثمان بن جنى (ت٣٩٢هـ) تحقيق: محمد علي النجار، طبع بعناية دار الكتب المصرية

١١٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون تأليف: أحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ — ١٩٨٧م.

١١٣) الدر النشر والعذب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (٤٤٤هـ)، تأليف: عبد الواحد بم محمد المالقي (ت ٧٠٥هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد عبد الله أحمد المقرئ، ط ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، .

١١٤) دراسات لأسلوب القرآن العظيم: بتأليف محمد عبد الخالق عظيمة، دار الحديث بدون تاريخ .

١١٥) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: للحافظ: الفاضل أحمد بن حجر العســقلاني. (ت٨٥٢هـ) دار الجيل . بيروت ١٤١٤هـ .

١١٦) الدرر اللوامع على همع الهوامع: تأليف: الفاضل الرحالة أحمد بن الأمين الشنقيطي تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٣هـ .

١١٧) دليل الحيران على موارد الظمآن في فني الرسم والضبط للشيخ إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي وهو شرح على منظومة الشيخ محمد بن محمد الشريشي الخـراز . ضبطه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات درا الكتب العلميـة بـيروت ط١ ١٤١٥هـ .

١١٨) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: لابن فرحـون، تحقيـق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث - القاهرة .

١١٩) ديوان أبي الأسود الدؤلي ظالم بم عمرو (ت ٦٩هـ)، تحقيق: محمـد ياسـين، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ بغداد .

١٢٠) ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس قدم له وضع حواشه وفهارسه: د. حنا نصر الحتي . دار الكتاب العربي . بيروت ط٢ ١٤١٤هـ .

١٢١) ديوان الحطيئة دار الفكر العربي بيروت . ط١ ١٩٩٨م .

١٢٢) ديوان جرير بن عطية تميمي (١١٠هـ) قدم له وشرحه تاج الدين شلق، الكتـاب العربي بيروت، ١٤١٣هـ .

١٢٣) ديوان زهير بن أبي سلمى (ت ١٣ ق هـ)، تحقيق كرم بسـتاني، دار صـادر- بيروت ١٩٥٣م .

١٢٤) ديوان كثير عزة: للكثير بن عبد الرحمن الخزاعي (ت ١٠٥هـ) جمعة إحسـان عباس، ١٩٧١م، دار الثقافة بيروت .

١٢٥) ذيل العبر في خبر من غبر: لأبي المحاسن محمد بن علي الحسيني (ت ٧٦٥هـ)، تحقيق: محمد رشاد عبد المطلب، إصدار وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت .

١٢٦) الذيل على الروضتين: لأبي شامة، ط ٢، ١٩٧٤م، دار الجيل .

١٢٧) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: أبو عبد الله محمد بن عبد الملك الأنصاري، دار الثقافة - بيروت .

١٢٨) الروضة في القراءات الاحدى عشرة لأبي علي الحسين بن محمد المالكي البغدادي (ت٤٣٨هـ) مخطوط .

السبعة = كتاب السبعة .

١٢٩) سر صناعة الإعراب: تأليف: الإمام أبي الفتح عثمان بن جني. دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي . درا القلم. دمشق ط٢، ١٤١٣هـ .

١٣٠) سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي تأليف: أبي القاسم علي بن عثمان بن الحسن القاصح العذري البغدادي، وهو شرح منظومة حرز الأماني ووجه التهاني للإمام الشاطبي، دار الفكر - بيروت، ١٤١٥هـ .

١٣١) سمط اللآلي في شرح أمالي القالي: للوزير أبي عبيد البكري (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، ط١٣٥٤هـ، لجنة التأليف مصر .

١٣٢) سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين: تأليف: علي بن محمد الضباع . قرأه ونقحه: الشيخ محمد علي خلف الحسيني . المكتبة الأزهرية للتراث، ط١، ١٤٢٠هـ .

١٣٣) سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجتاني: (ت٢٧٥هـ) دار ابن حزم - بيروت ط١، ١٤١٩هـ .

١٣٤) سنن ابن ماجه للحافظ عبد الله محمد يزيد الربعي ابن ماجه (ت٢٧٣هـ) طبع بإشراف الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ درا السلام الرياض ط١، ١٤٢٠هـ .

سنن الترمذي = جامع الترمذي .

١٣٥) سنن الدارمي: لأبي محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (٢٥٥هـ)، طبع بعناية: محمد بن أحمد دهمان، دار إحياء السنة النبوية دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .

١٣٦) سنن سعيد بن منصور (ت٢٢٧هـ): تحقيق: د. سعد بن عبدالله آل حميد، دار الصميعي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ .
١٣٧) سير أعلام النبلاء . تصنيف الأمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت) مؤسسة الرسالة – بيروت لبنان،ط١٠، ١٤١٤هـ .
١٣٨) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: لمحمد بن محمد مخلوف، ط١٩٥٩م، دار الفكر .
١٣٩) شذرات الذهب في أخبار من ذهب للمؤرخ الفقيه الأديب أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) درا الفكر ١٤١٤هـ .
١٤٠) شرح أبيات سبيويه: لابن السيرافي (يوسف أبي سعيد) (ت ٣٨٥هـ) تحقيق د. محمد علي سلطاني، ط١٩٧٩م، دار المأمون للتراث .
١٤١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تأليف: القاضي بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ) ومعه كتاب منحة الجليل لتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية – بيروت، ١٤١٧هـ .
١٤٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك = حاشية الصبان .
١٤٣) شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الجيَّاني الأندلسي، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م، دار هجر للطباعة لنشر والتوزيع .
١٤٤) شرح التصريح على التوضيح (على الألفية لابن هشام)، خالد عبد الله الأزهري، دار الفكر بيروت، بدون تاريخ .
١٤٥) شرح الجعيري المسمى كتر المعاني في شرح حرز الأماني (الجزء الأول من أول شرح إلى نهاية ذكر لام هل وبل) تحقيق د. أحمد اليزيدي، طبع وزارة الوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٤١٩هـ .
شرح القاموس = تاج العروس من جواهر القاموس .

١٤٦) شرح القصائد العشر: للإمام أبي زكريا يحيى بن علي التيريزي، ضبطه وصححه: عبد السلام الحوفي، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان .

١٤٧) شرح الكافية الشافية: تأليف العلامة جمال الدين أبي عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني،حققه وقدم له د. عبد المنعم هريري، دار المأمون للتراث،ط٢،١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .

١٤٨) شرح المفصل: تأليف: الشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب - بيروت .

١٤٩) شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، تأليف أبي زيد عبد الرحمن بن صالح المكودي (ت ٨٠٧هـ)، ضبطه وخرج آياته وشواهده الشعرية: إبراهيم شمس الدين، ط١، ١٩٩٦م، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان .

١٥٠) شرح الملا علي القاري على حرز الأماني: مطبعة المجتبائي الجديدة، بدلهي .

١٥١) شرح الهداية للإمام أبي العباس أحمد بن عمَّار المهدوي (ت٤٤٠هـ) تحقيق ودراسة: د. حازم سعيد حيدر مكتبة الرشد الرياض .

١٥٢) شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد: تأليف: أبي البقاء لي بن عثمان بن محمد بن القاصح على عقلية التراب القصائد للإمام أبي محمد قاسم بن فيرة الشاطبي في علم الرسم، راجعه وعلق عليه: فضلي الشيخ . عبد الفتاح القاضي / ط ١، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

١٥٣) شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير: لابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف د. إميل بديع يعقوب، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان .

١٥٤) شرح شافية ابن الحاجب: تأليف: الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) طبع دار الكتب العلمية بيروت - لبنان عام ١٤٠٢هـ .

١٥٥) شرح شذور الذهب: تأليف: جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد طبع المكتبة العصرية . بيروت ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م .

١٥٦) شرح شعلة على الشاطبية المسمى: كتر المعاني شرح حرز الأماني. تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الموصلي(ت٦٥٦هـ) الناشر المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة، ١٤١٨هـ .

١٥٧) شرح عقود الجمان في علم معاني والبيان: تأليف: الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ط ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده مصر .

١٥٨) شعب الإيمان للبيهقي أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ) / محمد زغلول، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ .

١٥٩) الشعر والشعراء لابن قتيبة عبد الله بن مسلم (ت٢٧٦هـ) تحقيق وشرح: أحمد بن محمد شاكر، دار الحديث القاهرة، ط٢، ١٤١٨هـ .

١٦٠) الشفاء في مسألة الراء: الإمام محمد هاشم التتوي السندي، تحقيق د. عبد القيوم بن عبد الغفور السندي، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، مكتبة الجامعة النورية، كراتشي .

١٦١) شواهد الشافية: لعبد القادر محمد البغداي (ت ٩٩٣هـ)، مطبوع آخر شرح الشافية فيه للضي .

١٦٢) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) تأليف: أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ) تحقيق: د. إميل بديع يعقوب د. محمد نبيل طريفي، طبع درا الكتب العلمية، ط ١٤٢٠هـ .

١٦٣) صحيح أبي داود لمحمد ناصر الدين الألباني .ط المكتب الإسلامي .

صحيح البخاري = الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري اعتنى به أبو صهيب الكري، بيت الأفكار الدولية الرياض، ١٤١٩هـ .

١٦٤) صحيح الجامع الصغير وزيادته للعلامة محمد ناصر الدين الألباني ط٣ / (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨) المكتب الإسلامي بيروت – دمشق .

١٦٥) صحيح مسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٦١هـ) اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الفكار الدولية الرياض .

١٦٦) الصرف الكافي تأليف أيمن أمين عبد الغني مراجعة أ.د عبده الراجحي، وأ.د رشدي طعيمة، وأ.د محمد علي سحلول، وأ.د إبراهيم إبراهيم بركات ط١ (١٤٢١- ٢٠٠٠م)، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان .

١٦٧) الصلة لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن شكوال (ت٥٧٨هـ) تحقيق: د. عزت العطار طبع مطبعة الخانجي بمصر، ط٢، ١٤١٤هـ .

١٦٨) ضرائر الشعر لابن عصفور – تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط ١٩٨٠، القاهرة .

١٦٩) ضعيف الجامع الصغير وزيادته للعلامة محمد ناصر الدين الألباني ط٣ / (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، المكتب الإسلامي بيروت – دمشق .

١٧٠) طبقات ابن سعد:

١٧١) الطبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق الدكتور: عبد الفتاح محمد الحلو، الدكتور: محمود محمد الطناحي، دار الكتب العربية - القاهرة .

١٧٢) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة أبي بكر أحمد بن محمد الدمشقي . اعتنى به: د. حافظ عبد العليم خان . عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٤١٧هـ .

١٧٣) طبقات الشافعية، لعبد الرحيم بن الحسن الأسنوي (ت ٧٧٢هـ) تحقيق عبد الله الجبوري، ديوان الأوقاف، بغداد ط ١٣٩١هـ .

١٧٤) طبقات الفقهاء الشافعية، لأبي عثمان ابن الصلاح، دار البشائر الإسلامية .

١٧٥) طبقات القراء . تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) تحقيق: د. أحمد خان، مركز الملك فيصل للبحوث – الرياض، ط١، ١٤١٨هـ .

١٧٦) طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم، تأليف: أمين الدين أبو محمد عبد الوهاب بن السلار، تحقيق: أحمد محمد عزوز، ط١، (١٤٢٣- ٢٠٠٢م)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت .

١٧٧) طبقات المفسرين لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، مراجعة لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .

١٧٨) طبقات المفسرين، لمحمد بن عبد الحي الداودي (ت ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .

١٧٩) طبقات النحويين واللغويين لمحمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الخانجي بمصر، ط١، ١٩٥٤م .

١٨٠) طبقات فحول الشعراء تأليف: محمد بن سلام الجمحي (١٣٩-٢٣١هـ)، شرحه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة .

١٨١) العبر في خبر من غبر مع ذيليه (الذيل الأول للذهبي نفسه يبدأ من سنة ٧٠١ حتى ٧٤٠ والذيل الثاني للحسيني محمد بن علي (ت٧٦٥هـ) تأليف للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت .

١٨٢) عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم رسم المصاحف، من نظم إمام القراء أبي محمد القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيني الأندلسي (٥٩٠هـ) تحقيق: أيمن رشدي سويد ط١، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) دار أنوار المكتبات، جدة .

١٨٣) علوم البلاغة (البيان لمعاني البديع) تأليف أحمد مصطفى المراغي دار القلم، بيروت – دمشق .

١٨٤) علوم الحديث لابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) تحقيق وشرح نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان .

١٨٥) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) تحقيق محمود الدغيم، دار السيد للنشر، استانبول، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

١٨٦) العنوان في القراء السبع للأبي طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري الأندلسي (ت ٤٥٥هـ)، حققه وقدم له الدكتور: زهير زاهد، الدكتور: خليل العطية، عالم الكتب بيروت ط٢ ١٤٠٦هـ .

١٨٧) غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار تأليف: المقرئ الحافظ أ بي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمذاني العطار (ت ٥٦٩هـ)، تحقيق الدكتور: أشرف محمد فؤاد طلعت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، نشر جماعة الخيرية لتحفيظ بجدة .

١٨٨) غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين محمد بن محمد الجزري (ت٨٣٣هـ) عني بنشره ج. برجستراسرا، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٠٢هـ .

١٨٩) غريب القرآن المسمى (بنزهة القلوب) للإمام أبي بكر محمد بن عزيز السجستاني ط٣ (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) درا الرائد العربي - بيروت - لبنان .

١٩٠) غيث النفع: مطبوع بحاشية سراج القارئ .

١٩١) الفتح الرباني في القراءات السبعة من طريق حرز الأماني تأليف العلامة: محمد البيومي الشهير بأبي عياشة الشافعي الدمنهوري (ت ١٣٣٥هـ) حققه وراجعه على أصوله: عبد العزيز السبر، ط١ / ١٤١٧هـ .

١٩٢) الفتح الرحماني شرح كتر المعاني بتحرير حرز الأماني للشيخ: سليمان بن حسين بن الجمزوري، حققه وعلق عليه الشيخ: عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، بيت الحكمة .

١٩٣) فتح المعطي وغنية المقرئ في شرح منظومة رسالة ورش المصري تأليف: المتولي، ط١، (١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م)، المطبعة المحمودية التجارية بمصر .

١٩٤) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ) تحقيق وتعليق الشيخ علي حسين علي، ط٢ / ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م، دار الإمام الطبري .

١٩٥) فتح الوصيد في شرح القصيد، تأليف الشيخ علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق ودراسة د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري، ط١ /١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، مكتبة الرشد — الرياض .

١٩٦) الفرائد الحسان في عد آي القرآن ومعه شرحه نفائس البيان عبد الغني القاضي (ت١٤٠٣هـ)، ط١ / ١٤٠٤هـ، مكتبة الدار — المدينة المنورة .

١٩٧) الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب حسين بن أبي العز الهمذاني (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: فؤاد علي مجيمر، فهمي حسن النمر، دار الثقافة، الدوحة .

١٩٨) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط . مخطوطات القراءات، مؤسسة آل البيت - عمان الأردن، ط٢، ١٤١٢هـ .

١٩٩) فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الداني الأندلسي (ت٤٤٤هـ) تحقيق: غانم قدوري الحمد .

٢٠٠) الفهرست تأليف: محمد بن إسحاق بن النديم . اعتنى بالكتاب وعلق عليه: الشيخ إبراهيم رمضان درا المعرفة بيروت ط٢ ١٤١٧هـ .

٢٠١) القاموس المحيط تأليف: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي (ت ٨١٧هـ) ضبط وتوثيق: الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر — بيروت، ١٤١٥هـ .

٢٠٢) القراءات الثماني للقرآن الكريم للإمام محمد الحسن بن علي بن سعيد المقرئ العماني، تقديم الشيخ: أحمد بن حمد الخليلي، تحقيق وتقديم وتعليق إبراهيم عطوه عوض، أحمد حسين صقر، ط١/ ١٤١٥- ١٩٩٥م، طبع بمطابع دار أخبار اليوم.

٢٠٣) القراءات وعلل النحويين فيها المسمى (علل القراءات) لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٢٨٢هـ) دراسة وتحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة ط١ / ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

٢٠٤) قرة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين لابن القاصح (ت ٨٠١هـ) تحقيق ودراسة د. دفع الله عبد الله سليمان، ط١ / ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، مطابع جامعة الملك سعود.

٢٠٥) القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع: للإمام المقرئ أبي الحسن علي بن عبدالغني الحصري (ت٤٨٨هـ)، تحقيق: د. توفيق العبقري، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ .

٢٠٦) كتاب التجريد بغية المريد في القراءات السبع، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عتيق المعروف بابن الفحام (ت ٥١٦هـ ٩ ن دراسة وتحقيق د. ضاري إبراهيم الدوري، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، دار عمار للنشر والتوزبيع - عمان .

٢٠٧) كتاب التعريفات تأليف: الشريف علي بن محمد الجرجاني، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٢٠٨) كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق الدكتور: شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف .

٢٠٩) كتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها للإمام نصر بن علي بن محمد الشيرازي الفارسي المعروف باب أبي مريم، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي .

٢١٠) الكتاب لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون دار الجيل بيروت ط١ .

٢١١) كشف المشكل في النحو: لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني . دراسة وتحقيق د.هادي عطية مطر الهلالي، ط١ / ١٤٢٣- ٢٠٠٢م درا عمار للنشر والتوزيع - عمّان .

٢١٢) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات لنور الدين أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي، الملقب ((بجامع العلوم النحوي)) (ت٥٤٣هـ) تحقيق: د.عبد القادر عبد الرحمن السعدي، ط١ /١٤٢١هـ -دار عمار - الأردن .

٢١٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها تأليف: أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت ٤٣٧هـ)، تحقيق الدكتور: محي الدين رمضان .

٢١٤) اللامات للزجاجي: تحقيق د.مازن مبارك ط (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م) دمشق .

٢١٥) لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (ت٧١١هـ)، درا الفكر، ط٣، ١٤١٤هـ .

٢١٦) لسان الميزان، لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ) درا الكتاب الإسلامي – القاهرة .

٢١٧) لطائف الإشارات لفنون القراءات للإمام شهاب الدين القسطلاني. تحقيق وتعليق الشيخ: عامر السيد عثمان، الدكتور: عبد الصبور شاهين طبع المجلس العلى للشؤون الإسلامية – القاهرة، ١٣٩٢هـ .

٢١٨) ما يحتمل الشعر من الضرورة، تأليف أبي سعيد الحسن بن حمد القوزي ط١، ١٣٠٩هـ - ١٩٨٩م مطابع الفرزدق التجارية الرياض .

٢١٩) المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (٢٩٥- ٣٨١هـ)، تحقيق سبيع حمزة المالكي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة ط٢، ١٤٠٨هـ .

٢٢٠) مجاز القرآن صنفه أبي عبيدة معتز بن المثنى التيمي (ت ٢١٠هـ) عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور محمد فؤاد سزكين .

٢٢١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ) مكتبة القدسي – القاهرة .

٢٢٢) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح شلبي، ط٢، ١٤١٥هـ – ١٩٨٩م، القاهرة المكتبة العصرية صيدا – بيروت .

٢٢٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للقاضي أبي محمد عبد الحق الأندلسي (ت٥٤٦هـ) تحقيق المجلس العلمي بتاور دانت ومكناس وفاس المغرب ١٤١٣هـ.
٢٢٤) المحرر الوجيز في عد آي الكتاب العزيز شرح وتوجيه الشيخ محمد المتولي، تأليف: عبد الرزاق علي إبراهيم موسى، ط ١٤٠٨ – ١٩٨٨م مكتبة المعارف الرياض .
٢٢٥) المحكم فيما شذت إمالته من حروف المعجم في القرآن العظيم تأليف الدكتور: محمد بن محمد سيدي الأمين، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ .
٢٢٦) المحلى: لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم (ت٤٥٦هـ) تحقيق لجنة إحياء التراث الإسلامي في دار الآفاق الجديدة، منشورات درا الآفاق، بيروت .
٢٢٧) مختار الأغاني: لجمال الدين بن محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي (ت٧١١هـ) طبع المكتب الإسلامي في بيروت ودمشق ط١، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .
٢٢٨) مختار الصحاح للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، ط ١٩٩٣م مكتبة لبنان، بيروت – لبنان .
٢٢٩) مختصر بلوغ المنية تأليف: الشيخ علي الضباع مطبوع بذيل سراج القاري .
٢٣٠) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عالم الكتب .
٢٣١) المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي دار الآفاق الجديدة .
٢٣٢) مدخل الطالبين إلى فهم كلام المعربين: تأليف: علي بن محمد بن محمد بن علي القرشي الشهير بالقصاري الأندلسي، تحقيق ودراسة د. إبراهيم بن محمد أبو عبلة، ط١ (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) مكتبة دار السلام – الرياض .
٢٣٣) المذكر والمؤنث لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ط(١٩٨١م – ١٤٠١هـ) القاهرة.

٢٣٤) مراتب النحويين لأبي الطيب عبد الواحد اللغوي (ت٣٥١هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢ دار نهضة مصر (القاهرة) .

٢٣٥) المسائل البصريات: لأبي علي الفارسي – تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد . ط(١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م) القاهرة .

٢٣٦) المساعد على تسهيل الفوائد شرح منفتح للإمام بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات ط٢ / ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي .

٢٣٧) المستصفى من علم الأصول: للإمام أبي حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ) دار إحياء التراث العربي .

٢٣٨) مشاهير علماء الأمصار: لابن حبان (محمد بن حبان) (ت٣٥٤هـ) ط(١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م) القاهرة .

٢٣٩) مشكاة المصابيح:

٢٤٠) مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن طالب القيسي (٣٥٥ – ٤٣٧هـ)، تحقيق الدكتور: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت ط٤ ١٤٠٨هـ .

٢٤١) مشكل إعراب للإمام أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني (ت٤٢٧هـ) حققه وعلق عليه ياسين محمد السواس ط٢/١٤٢١- ٢٠٠٠م اليمامة دمشق – بيروت .

٢٤٢) المصاحف تأليف الإمام: سليمان بن الأشعث السجتاني الحنبلي (ت ٣١٦هـ). تحقيق د: محب الدين واعظ، دار البشائر.

٢٤٣) المصباح المنير (معجم عربي – عربي) تأليف العالم العلامة: أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري – مكتبة لبنان ١٩٨٧م .

٢٤٤) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، توزيع عباس الباز، مكة .

٢٤٥) معاني القرآن تأليف أبي زكريا يحي بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق ومراجعة الأستاذ: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دار السرور، بيروت – لبنان .

٢٤٦) معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشي، دراسة وتحقيق الدكتور: عبد الأمير محمد أمين الورد، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، عالم الكتب، بيروت – لبنان .

٢٤٧) معاني القرآن للإمام أبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق الشيخ: محمد علي الصابوني، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م، جامعة أم القرى .

٢٤٨) معجم الأدباء تأليف: ياقوت الحموي الرومي . تحقيق: د. إحسان عباس دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م .

٢٤٩) المعجم الأوسط للطبري: للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ) حققه د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض ط١ / ١٤٠٥ – ١٩٨٥م .

٢٥٠) معجم البلدان لياقوت الحموي الرومي (ت٦٢٦هـ) تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية - بيروت .

٢٥١) المعجم الكبير للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ) حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢/١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٢٥٢) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم وضعه محمد فؤاد عبد الباقي . دار الحديثة- القاهرة ط١ ١٤١٧هـ .

٢٥٣) معجم شيوخ الداني، تأليف: د. عبد الهادي حميتو، مطبعة الوفاء - آسفي، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .

٢٥٤) معجم قبائل العرب القديمة والحديثة تأليف: عمر رضا كحّالة . مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٨، ١٤١٨هـ .

٢٥٥) معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالأندلس والمغرب وبيان الموجود منها والمفقود، تأليف: د. عبد الهادي حميتو، ط١/ ١٤٢١- ٢٠٠٠م .

٢٥٦) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للوزير الفقيه أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي(ت ٤٨٧هـ) تحقيق: مصطفى السقا، دار عالم الكتب .

٢٥٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تأليف: الإمام ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية بيروت ١٩٩٢م

٢٥٨) المفردات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد حبيب، مكتبة القرآن القاهرة .

٢٥٩) المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية: لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ) طبعة قديمة على هامش خزانة الدب، مصر مطبعة بولاق ١٢٩٩هـ.

٢٦٠) المقتضب لأبي العباس محمد بن يريد المبرد (ت٢٨٥هـ) تحقيق: د. محمد بن عبد الخالق، عالم الكتب .

٢٦١) المقرب لابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) تحقيق أحمد بن عبد الستار وعبد الجبوري، مطبعة العالي ط٢/ ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

٢٦٢) المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط تأليف: الإمام أبي عمرو عثمان الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة .

٢٦٣) مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن: للدكتور/ أحمد حسن فرحات، دار الفرقان، ١٤٠٤هـ.

٢٦٤) الممتع في التصريف لابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط١ (١٤٠٧هـ ١٩٨٧م)، دار المعرفة – بيروت.

٢٦٥) مناقب الشافعي للبيهقي .

٢٦٦) المنصف لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق إبراهيم مصطفى وزميله، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة ط١ ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .

٢٦٧) منهج الأشاعرة في العقيدة للدكتور: سفر الحوالي، ط١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م الدار السلفية الكويت .

٢٦٨) المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب لجلال الدين السيوطي، تقديم وتحقيق الدكتور التهامي الراجحي الهاشمي، طباعة صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المملكة المغربية والإمارات العربية .

٢٦٩) ناظمة الزهر: ضمن إتحاف البررة بالمتون العشرة: جمع وترتيب وتصحيح الشيخ علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٤هـ .

٢٧٠) النجوم الزاهرة في ملوك مصر القاهرة: لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي (ت٨٧٤هـ) الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢م .

٢٧١) النجوم الطوالع على الدرر اللوامع مع شرح العلامة سيدي إبراهيم المارغني (ت١٣٤٩هـ) .

٢٧٢) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر ١٣٨٦هـ .

٢٧٣) النشر في القراءات العشر تأليف:الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ) تصحيح: علي محمد الضباع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

٢٧٤) نظم الفوائد وحصر الشدائد للمهبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ط(١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) القاهرة .

٢٧٥) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: لأحمد بن محمد المقري (ت١٠٤١هـ) تحقيق: د. إحسان عباس دار صادر ١٩٨٨م .

٢٧٦) نكت الهميان في نكت العميان: لصح الدين خليل بن أيبك الصفدي .ط١ ١٩١١م دار المدينة .

٢٧٧) هداية المريد إلى روابية أبي سعيد لعلي محمد الضباع، ط٤ (١٣٨٠هـ- ١٩٦٠م) مطبعة محمد علي صبيح .

٢٧٨) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق عبد السلام هارون، د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ .

٢٧٩) الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل الصفدي، تحقيق: محمد بن الحسن عبد الله ومحمد بن عبد الله الشبيلي ط٢/ ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

٢٨٠) الوجيز في القراءة الثمانية أئمة المصار الخمسة، لأبي علي بن الحسن بن علي الأهوازي (ت٤٤٦هـ) تحقيق د. دريد حسن أحمد دار الغرب الإسلامي، ط١ ٢٠٠٢م .

٢٨١) الوسيلة إلى كشف العقيلة تأليف: الشيخ أبي الحسن علي بن محمد السخاوي، تحقيق: د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري ط١ /١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م مكتبة الرشد للنشر والتوزيع .

٢٨٢) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، حققه الدكتور: إحسان عباس، دار صادر، بيروت — لبنان .

٢٨٣) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت٤٢٩هـ) تحقيق: د. مفيدة محمد قميحة دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .

* * * * * *

فهرس الموضوعات

* * * * * *

قسم التحقيق

* * * * * *